

٤١٥

ش ع

شرح الكافية لابن الحاجب ، تأليف العصام الاسفراييني ،
ابراهيم بن محمد - ٥٩٤٥ . كتب في القرن الثاني عشر
الهجري قديرا .

٣٢٢ ق ٢١ س ٥٢١ × ٥١٤ سم

٧٠٢٢

نسخة حسنة ، بأولها نقص ، خطها تعليق حسن .

الاعلام ١ : ٦٣ الظاهرية (النحو) : ٢٢٦

١ - النحو : اللغة العربية أ - المؤلف بب تاريخ

١٧٥٩

النسخ ج - شرح العصام على الكافية لابن الحاجب .

١٧١٨

UNIVERSITY LIBRARIES



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

عمادة شؤون المكتبات

NO. : الرقم

٧٠٢٢٢

١٢٢

العوايق وسواها نوات ساقية الى الواحق الى ان سالني الاقدام عديت لا
 بسمن مخالفة لانه قد عرفت في من ابيه وعاطفت وتحقت لان لا يفتح
 على ولا يجيب دون باب ايلي ويوان لا يخفى على ذلك الا الحق وقابق نظري وضاع
 ما اوتي اليه فكري ويعلم حق احد العلم على الناس وتميز ارباب الالباب من
 ليس لهم الا الحواس ولا يستوي بين اصحاب طريق القواب ونابهي الوساوس
 الخناس الذي يوسوس في صدور الناس وكيف لا يوسوس فيهما بين اود السلاطين
 والحكام بنصب اعلام العلم وتكريم العلماء اعلام فلذا جعله رتبة في مقام
 الاكرام عبد العزيز العلام لا زال له من التوفيق قوام ومن الشايد عصام
 كما جعل اياه الذي هو اعظم حوافر بين الانام وكرم سلاطين الانام واحكام
 لحوزه الاسلام عن الانهدام وانعم لصلاح الهدى بالقيم والاصطلام
 واسخى من البحر والهام والشجع من ضرغام الاجام عبيد الله فواهاشم
 واهل هذا المقام يارب ويارب ارباه وارباه وارباه وجعل ما مما آتاهم
 الحكمة والحكمة واحفظهم ما عن فتنة الباس والخصومة وادم جبرها
 في ظلال العيش النام بانعام ذلك الاب ومعذ الابن النعم سيما امير
 كبير ارباه في ايام الطفولية والصبابيلين العلم والعدل والحق والورع و
 السخا الاضيق الحري بجوامع الدع والثناء المتفرد من بين الامم والشجاعة
 والسخاوة والبذل والعطاء من في العلماء نعم المزي يار محمد بن الامير
 المغفور المبرور جان وفاني اللهم ارزقه صنيعة في الدارين يقول
 صاحبها صبي في يومك الله شر حال للفطن لم يكتمل عين الانسان بشانية
 ولم يمت عند الانسان العين ما يدانية وتما ارجوان يكون مرضية ان
 بالحوية الكتب من العليل النحو محوية وبانطوى عليه التريز

من تزيف ما لا يخفى ضعفه مطوية اذ ليس فيها الاستحجاذ اذهان
وقد يتسلى غاية ما في الامكان في انشاء تشييد الاركان اتق بالله
ان يكون نالها مستجلبا لالفة قلوب الطلبة ومتسبا للوصول الى
اجل الطلبة وهو صبي ونعم الوكيل اعلم انه لا بد للشيخ في تحصيل هذا
الكتاب من ضبط عدة اصول هي عدة وصول الى مقاصده فذكرتها اولاً لتهيئ
لطالبه وقاصده العلم ان كان اعتقاد الشيء يسمى تصديقاً والافقور
وكل منهما ان يحصل من غير توقف على طلب وسبق علم بشئ يتقل منه
اليه فيجديان وان توقف فنظري نسبة الى النظر الذي هو ملاحظة
العلوم لتحصيل المطلوب وما يحصل به التصديق بالشئ بطريق النظر
يسمى دليلاً وما يحصل من نظره تصور الشيء بصري بطريق النظر يسمى معرفاً
على صيغة اسم الفاعل وذلك الشيء معرفاً على صيغة اسم المفعول والاصل
في المعرفة ان يكون ميم الكمال من افراد المعرفة عن كل ما ليس فرداً وذلك
بان يشمل كل فرد له حيث لا يشذ عنه فرد ويسمى هذا الشمول جماعاً وان
لا يشمل ما ليس فرداً ويسمى منعاً ويسمى المعرفة الجماع المانع عند علماء العربية
خاصة هذا والعرف به محذوراً وقد يكتفي في المعرفة بالتمييز عن بعض لكنه لا يكاد
يوجد في تعيين المفاهيم الاصطلاحية انما يكثرة تعيين اللفظ ولذلك
يناقش في تعريفات تلك المفاهيم بنوت المنه والابواب منها
بالاكتفاء بيلجأ ما يمكن جعله مانعاً ومن شرائط المعرفة ان يجنب
فيه عن اللفظ المشترك وهو ما وضع المتعدد لكل موضع على حدة لا يكون تابعا
للموضع الآخر بان يكون احد وضعيه سبب مناجبة الموضوع له فيه للموضوع له
في الوضع الآخر وعن المجاز وهو اللفظ المستعمل في غير الموضوع له مناجبة

بينه وبين الموضوع له بقربة صارفة عن ارادة الموضوع له وبين ان يشترط
الاجتناب عن الكناية ايضا وهو اللفظ المستعمل في غير الموضوع له مناجبة
بينه وبين الموضوع له من غير قربته صارفة عن ارادة الموضوع له لانه
كالجواز في الساد فكانتهم استمدوا على ظهور الشراك الفاديه و
بين الجواز ومعنى الاجتناب عنها ان لا يستعمل في التعريف من غير قربته
واضح ندر على ان المراد ما هو ومن شرائط ايضا ان يجنب فيه عن لفظ
لا يعرف الخاطب مناه لانه كالضام لم ينه اوقفه بالشايع وماتراه
كثيرا في تعريفات هذا الكتاب وغيره من ذكر الفاظه من مصطلحات
هذا الفن كالمعرف والمعلم كما لا يعرف الموقف لا يعرفه فغاية الاعتذار
عنه دعوى ان تلك الالفاظ كانت شائعة في الالسن مشهورة
بحيث كان المص يعرف من حال الخاطبين انهم يعرفونها فلم يبق مشهور
بعد زمان صاحب التعريف والكتيب بالمعرف تصور مفهوم الموقف
اما بوجه ساو واما بوجه غير ساو وتبعية الافراد في ثمرات هذا التصور
فيجب ان يقصد بكل من لفظ المحدود والحد مفهومه لا الافراد فذكر
ما يدل على قصد الفرد خروج عن صفة التعريف بخالف ما هو عادة اصحابها
وله ذلك بحفظ الموقوف والمعرف عن الاشتغال على ما يدل على قصد الفرد
ويكره من قرن شيئا منها بلفظة كل ويعتذر بما يمكن ان يتكلم به
ان كان لسان وسنوف تفصيله ان كان لنا زمان وقد اعتبر المص
فهم يعرف الموقوف المستجربة بالسمع امرين اخرين احدهما انه ينبغي
ان يعرف بالا يتوقف معرفة على البتة لان خطاب بالتفاهات ليس
مع البتة الاستغناء عن التعلم لان الفرض من تعلم الخوف مثلا معرفة

احوال كالمعروف من حيث الاعراب والبناء وقد حصل ذلك بالاتباع
 ولذلك سيرة يبدل عن بعض تعريفات القوم واورده عليه ان يستغنى
 عن تعلم النحو من ثم استقره واما من تتبع بعض الاحكام دون بعض فلا
 فيصح ان يعرف له بعض المفردات لما عرف بالاتباع ليعلم احكام اخرى
 لم يعرف بالاتباع وهذا هو التحقيق يحكم بان خطاب هذه الغون لا يخرج
 عن مخاطبة ليس له تتبع اصلا وبالجملة ينبغي ان يراى في تعريفاتها هذا
 الاصل وما لم ينطبق عليه يكون مختلفا ولا ينبغي اصلا باستتار امر يتوقف
 على تتبع ما لا لا يتم بالنظر الى من هو عارضا راسا وثانيتها وهو مذكور
 في بحث الحال من شرح الفصل ان المراد من ورود الالفاظ ان يكون
 اللفظ والاعلى ما ذكره هذا ليرى ان قولهم في هذا المفعول ما وقع عليه
 فعل الفاعل معناه ما دل على انه وقع على معناه فعل الفاعل سواء كان وقع
 عليه نفس الامر او لا وان وقع ولم يدل عليه لفظ لم يكن مفعولا به وظاهر
 دعواه في غاية الاختلال لان اكثر تعريفات الفن خالية عن هذا المعبر
 الا يرى ان تعريف الكلمة بلفظ وضع لمعنى مفرد ليس معناه انها ما يدل
 على ذلك ولعل مراده ان ما ذكر من احوال مدلول اللفظ في التعريفات
 معناه انه حاله بحسب دلالة اللفظ بحسب الواقع مثلا وقع فعل
 الفاعل على المفعول به حال معنى اللفظ الذي هو مفعول به فالمعبر فيه
 دلالة اللفظ لا الواقع واما ما ذكر من احوال نفس الالفاظ فليس
 كذلك وبعد تحقيق ما ذكره من الاصل لا تنقل عنه فان كثيرا من تعريفاته
 لا يتم بدونها والاصل في التعريف ان يكون مركبا من خبرين احدهما
 اخص من الآخر مطلقا يعني يصدق على بعض افراد الآخر فقط والآخر

المنون سان

يصدق

يصدق على جميع افراده ويسمى الاخر اسم ويسمى الاسم جنس ان كان تمام
 جزء مشترك بين المعرف وغيره وذلك الاخص فصلا ان لم يكن
 خارجا عن المعرف وان كان الجزء ان حيث يشمل كل منهما ما يشمل الآخر
 فقط واما الاسم والاخص من وجه يقال للتقدم هو بمنزلة الجنس
 والخاص بمنزلة الفصل وكذلك ما يخرج من المعرف بمنزلة الجنس
 ان كان اعم مطلقا وبمنزلة الفصل ان كان اخص مطلقا ولا يصح
 التعريف ما هو اخص من المعرف ولا بد من مساو له في المعرفة والجمالية
 وينبغي ان يحفظ التعريف عما يوضع التعريف بالاضافي او المساوي ولا يصح
 التعريف بما يتوقف معرفته على معرفة المعرف ولا بما يكون معرفته معروفة
 لان ما يعرف به الشيء سابق عليه في المعرفة وما يتوقف معرفته على
 الشيء متأخر عنه وما مع الشيء لا يكون سابقا عليه ومن عادة ارباب
 التعريف ان يعقبوا الحدود بالنسب مائة وخمسة امكن ان يكون معرفة الحدود
 واما تحديد المفردات الاقسام لانها مائة بيان ما يخص بكل من الاقسام
 والتقسيم هو وضع مفردتين متخالفين الى مفهوم ليحصل منه كل مفرد
 معه اخص منه بحسب الواقع اوفى نظر العقل والثاني هو الذي يقال
 له الاخص بحسب المفهوم فيسمى المفهوم الذي هم اليه مقسما وكل من المفرد
 ما بين الذين هم اليه قيد القسم والجميع الخاص من كل قسم قسم بالقياس
 الى المقسم وقسم بالقياس الى الجميع الخاص من القسم الاخر وبما سموت
 يعرف ان التقسيم ايضا للمفرد وللعدد وان كان ثمة جمل الافراد
 طائفة طائفة وان يجب حفظ لفظ القسم على الدلالة على قصد الفرد
 والاصل في التقسيم ان يكون على وجه يطميط جميع افراد القسم ويسمى

متكرر وان ما شئ لانه يمتثل ان يكون
 اخص من الجميع وان كان بحسب الواقع
 سائر الجميع

فذلك الضبط حصرا وهو قد يكون بحيث يظهر على العقل مجرد ما ذكر
 من التقييم من غير ملاحظة ما هو الخارج عنه وان كان لازما له وقد يكون
 كذلك بل يحتاج اما تتبع افراد المقسم يعرف ان التقسم وقع ضابطا
 لها ويسمى الاول قسمة عقلية والثاني قسمة استقرائية والاصل
 ايضا في التقييم ان لا يصدق شيء في الاقسام على ما يصدق عليه القسم
 الاول ويسمى قسمة حقيقة وقد يكون بحيث يصدق قسم في قسم
 لعدم تباين مفردات ضمت لا المقسم ويسمى قسمة اعتبارية ولا
 من تمهيد الاصل حان القول بما نحن بصدده من شرح الكتاب
 والشرح والابتنال الى الغياض الوهاب للامام الصدوق والعلام القمي
 وللتوفيق لتتبع الخطاب اعلم ان الاستناد من بعض الشروح ان
 الكافية كانت مشتملة على خطبة حيث شرح الخطبة والاستناد
 من بعضها انها لم يشتمل لاط التسمية ولا على الحد فكان وجهه ان الخطبة
 في الاكثر الى قيمة فكانها اشهرت قبل الحاشا قها ومن ذهب الى
 انها متروكة الحد فقط وقال لم يبد بالحد بعضا للنفس بتخييل ان كتابه هذا
 من حيث انه كتابه ليس كتب السلف رثم الله حتى يبيد به على ستم
 وليس فبال حه يكون بترك الحد اقطع به بدان المقام والاعصم
 النفس لظنة اللباب بهذا ان التأليف الذي لم يسبق المص اتم مثله
 واورد عليه ان ترك ما ورد به الشرع والنزاهة السلف للتخييل ما ليس
 للمسلم اليه سبيل وهل هذا الا مثل ان يصوم ولا يصل احد بعضا النقب
 بتخييل انه ليس في سلك العقلاء البالغين ويمكن ان يدفع بان قيل
 انه ليس كتب السلف وليس بندي بال لا يستند على عدم الابطناء به

بل يكتفي

بل يكتفي فيه بل عدم الابطناء والتخييل يتحقق بترك الاتيان بالحد
 على وجه ضامع من ذكر لفظ الحد او ما سبق منه لانها لما اعتادت النفس
 استفادة الحد في اويل الكتب بهذا الطريق ولم تجد حاجتها الى ان تترك
 مع انه لم يترك لاشتمال التسمية على وضوح الدلالة على جميع الصفات
 اجمالا وعلى بعضها تفصيلا وليس الحد قول القائل الحد لله بل الفعل الدال
 على الصفات الكمالية فحسن الضبط فانه من مرفة ليس لها سلك
 اسلم منه وانما بد بتوقي الكلمة والكلام لان التوقي بحيث عن احوالها
 او عن احوال ما يتوقف معرفته على معرفتها من اقامها وما لا يعلم الشيء
 لا يمكن ان يحكم عليه وفيه ان الكلمة معلونة للمخاطب قبل التعريف
 يقتضي التعريف والتعريف وما قيل ان التعريف بمعنى تحصيل التصور لا
 يقتضي سبق علم المتعلم انما يقتضي سبق علم الحاسب ففيه ان المتعلم ما لم
 يتوجه الى المعرف الذي هو مدلول اللفظ ولم يلاحظ نفسه لم يحصل له
 معرفة مدلول اللفظ بالتعليم فالوجه انه ما لم يعلم السجوت عنه في العلم على
 وجه يتمية عن جميع ما عداه لم يحصل الحكم عليه على وجه يحصه وتعيين عند
 المتعلم ان هذه الحالة له لا غيره وشي من التعريفين لا يقتضي العلم على هذا
 الوجه ثم البحث عن حال الكلمة واقاها ظاهر واما البحث عن حال
 الكلام ان كان مراد بالجملة فكما يبحث عن الجزئية والحال و
 الصفة كذلك وح كان الاول تعريف الجملة لان البحث عنه انما وقع
 مذكورا بلفظ الجملة لا الكلام وان كان الكلام اخص من الجملة فالبحث
 عن الكلام ضيق الا ان يجعل بعض المباحث راجعا اليه كان يقال
 قولهم كم لها صدر الكلام بحث عن الكلام بانه يجب ان يكون كم في

صدره وبالجملة يجب تعريف الجملة ايضا لانها بحث عنها اكثر من البحث
عن الكلام بلا كلام كما ستعرف فثم ما فعل الزمخشري في الفصل حيث
قال بعد تعريف الكلام ويسمى جملة وقد تم تعريف الكلمة على الكلام لتوقف
معرفة مفهومه على معرفة مفهومها وتوقف تحقق مفهومه على تحقق مفهومها
وتوقف وجود فردة على وجود فردتها وتوقف معرفة فردة على معرفة فردتها
وتوقف معرفة تعبيرها على معرفة تعبيرها فقال الكلمة معرفة بلا التعريف
فلنمين لك اولامعانة الكلام ثم لنذكر ما يحتمل المقام وما هو ارجح
ان يكون هو المقام فتقول لام التعريف اما للاشارة الى تعين ما يريد تعريفه
وليس لام الجنس وله شوب لانه لانه يقصد بالمعروف به الى الجنس من
حيث هو مع قطع النظر عن الفرد ويخص به لام الحقيقة وقد يقصد
اليه من حيث وجوده في فردين متعينين ويخص باسم لام العهد الزمخشري
وقد يقصد اليه من حيث وجوده في ضمن جميع الافراد ويخص به لام المتفرق
واما للاشارة الى فرد من مدلول اللفظ متعين عند المخاطب ويقال له لام
العهد الخارجي واذا اطلق لام العهد يعرف اليه فاللام معناه اما للاشارة
الى فرد من المدلول وحيث يكون مدلول الكلمة هو المسمى بهذه اللفظة لانه
للمعنى جنس للكلمة يكون المفهوم المقصود بالتعريف فردا منه بل عواهد
معانها فلما بدت من تأويلها بالمسمى بهذه اللفظة حتى يكون اللام اشارة
الى المعنى معهود فيها بين النخاة من جملة افراد المسمى بهذه اللفظة وحده
الكلمة على هذا المعنى في مستبعد عن الافهام لان المخاطب لا يعرف من
من اطلاقها في مقام تعليمها الاحتياط بقصد معناها الموضوع له فخرج
عن قانون القصد لان قصد المعنى انما يكون لا فائدة ولا يمكن ان يستفاد

منها

منها المتعلم للمعنى لعدم علمه به قبل التعلم وهكذا لكل محدود قصد باطلاق
تعليم مدلوله لا تقول قصد فرد من مدلول المحدود وخرج عن الاصل الذي
ذكرته من ان التعريف للمفهوم لا للفرد حتى يجب تسمية المحدود
يقول على قصد الفرد لانا نقول ما قصد تمييز افراده بقصد في التعريف
لا تصويره لا لتصوير افراده سوا ذلك ان فرد مدلول اللفظ المحدود وانفس
الموضوع بوله فقط قصد فردا مسمى بالكلمة اذا كان المقصود تمييز افراد
ذلك الفرد وتصوير نفس مفهومه لا يخالف القانون واما للاثارة لا
للاشارة الى نفس المعنى مع قطع النظر عن الافراد فيكون لام الحقيقة
وهو الانسب بمقام التعريف لشيوعه فيه حتى يشتمل اللام الحقيقة
به لكن فيه ان قصده ضامع لانه لا يمكن ان يستفاد المخاطب المقام منه
حين اطلاقه في مقام التعليم لجملة بالوضع له الا ان يقال قصد المعنى في الشارع
للافادة وفي مقام التفسير ليس للافادة بل للتفسير وحيث اللام للاشارة
الى تعينه عند المخاطب باعتبار انه المعنى المعبر عنه النخاة ولا منافات بين
لام الجنس التي لا تنفك عن الكثرة وتاء الوصلة لان الجنس لها وصلة في
العقل وان كثر في الخارج والوصلة الذهبية لا تنافي الكثرة الخارجية على
ان الوصلة لا تنافي كثر ما بل كل كثر لا تخلو عن وصلة والتحقيق ان
التاء لا شرط الوصلة لكل فرد من الكثرة وبيان ان كل فرد من هذا المفهوم
ما هو مع الوصلة والكثرة لا تنافي وصلة فردا بها بل تستلزمها اذ لا كثر
الا من الاتحاد وليس لك ان تحمله على لام المتفرق ولا على لام العهد الزمخشري
لما عرفت انه لا قصد الى فرد على ان لام العهد الزمخشري يوقع جملة المحدود لفظ
لم يقل لفظه لانه لم يقصد التانيث لاستواء التذكير والتانيث والتانيث

وفي ضاربون واوا وفي ضاربات نونا في بعدها يلزم كون لفظا ويلزم
 ما قد سبق لكن بقي على ما صغفناه انه يشكك في جعل اللفظ الحكيم ما وضع
 لغيره لانه ليس هناك الا الراءات النوق فكيف يكون موضوعه و
 موضوعه فيجعل تعريف الكلمة وتعرف المصغر وتعرف اللام الا ان يجعل ال
 ضمة والدلالة ايضا كاللفظ اعم من ان يكون حقيقته او حكميه و
 يجعل الستة موضوعا حكما والاحكاما ولنا في شرح الرسالة الوضعية
 كلام اخر في تحقيقه ولكن مخافة الاطباب دعيت الامواله عليه
 فاليه المرجع والمآب والله اعلم بالصواب وتعبير التلغظ بالان
 لا يخرج كلمات الله تعالى وكلها كلمات الملائكة والمجن من تعريف اللفظ
 حتى يخرج عن تعريف الكلمة لانها ما يتلفظ بها الانسان والمحافظة
 عن الابهام ترك المصداق لتقيد في شرح هذا الكتاب وان قيد في
 ايضا الفصل وضع بمنزلة الفصل يخرج المصطلك ويشمل الدوال الرابع
 على ما هو المشهور وامثالها من الاصوات الموضوعات للمعاني من غير ان يكون
 الفاظا الا ان تقدم اللفظ منعها عن الدخول في التعريف ولا يخرج اللفظ
 المركب حتى يكون منعها عن قيد الافراد لان الوضع تعيين شئ بشئ
 بحيث ينقل العالم به من الشئ الاول الى الشئ الثاني من غير قرينة واللفظ
 المركب عين كذلك فكن بتعيين ابراهيم مثلا اذا عين زيد للذات المخصوصة
 والقائم لذاته القيام وصورة التركيب لتبوت القائم لزيد فزيد عين زيد
 قائم لمجموع هذه المعاني لكن بتعيين متفردة وانما قلنا من غير قرينة ليجوز
 تعيين الجار لان الواضحة كاعتين اللفظ للموضوع هو عين لكن ما يتناسبه
 بقرينة فقال اطلقوا كل لفظه وضعنا معناه على كل معنى يناسبه بالقرينة

كلمات بيان

وهذا التعيين الشامل لها ايضا من معاني الوضع لكن المعنى المشهور هو
 المعنى الاصل المذكور وهو المدار لتعريف اللفظ المشترك والمتفرع حقيقة
 والمجاز وتخصيص اقسام الكلمة وتنوع الدلالة بالمطابقة والتضمن والا
 لتزام الا بذكر ذلك وهذا التعريف اولى من قولهم تخصيص شئ بشئ
 مع اطلاق او استلش الاول فم الشئ الثاني كما يشهد به استعماله باللام
 دون الباء على انه ينقض اما بوضع اللفظ المشترك او المنطق وقد بطلنا
 بيانه في شرح فارسي المنطق ولا ينقض تعريف الوضع بوضع الحرف
 لان تعيينه ليس بحيث ينقل من العالم بالوضع الى المعنى بل لا بد للانتقال من
 ضمنية لان الضمنية انما يجب ليعلم الوضع لان عالم تكن الضمنية لا يخص عند
 السامع الوضع وبعد العلم بالوضع ينتقل اليه من غير ضمنية وفي هذا الكلام
 مزيد تفصيل في شرحنا للرسالة الوضعية ولا يخفى ان مقتضى تعريف الوضع ان
 يكون معنى قوله وضع عين شئ بشئ بحيثية مخصوصة فلا سبيل للاسناد الى
 ضمير اللفظ ولا لا تعلق قوله لمعنى به فلا بد من تحديد الوضع عن شيئين و
 جعله معنى التعيين لكن لا مطلق بل التعيين المقيد بالحيثية المذكورة الربطة
 في اللفظ والمعنى بعد قطعها عن الشئيين ووضع الوضع اللفظ والمعنى
 موضوعها فيقول وضع لا يخرج شئ من المهمات لانه ما من مرهل الا و
 عين ولا اقل من تعيين للتركيب من روف مخصوصة وبقوله لمعنى
 يخرج المهمات لانها لم يبين لمعنى في قيد انه يخرج بقوله وضع بعد التحديد
 ما سوى روف الرها لان روف الرها عين لغرض التركيب فخرجها
 بقوله لمعنى غير صحيح وانما قلنا لا يخرج عن الحيثية المستبعدة في مفهوم الوضع
 لانه لو جرد عنها يدخل الجار في تعريف الكلمة والنظر الدقيق يظهرنا مشهور

آخر وهو انه ربما يكون للمعنى في حالة الاجمال احكام ليست حالة التفصيل
 الا ترى انه يصح قولك علم زيد والسادك العلم الازيد بلا كلفة ولو فصلت
 معنى علم وقلت حصل صورة الشيء في الفعل لا يبيح لك سبيل الاجمال زيد
 مستلزم لهذا المفضل ولا غير نظر فليكن قوله وضع بمعنىناه الاجمال صالحا
 للسناد اللفظي والتعلق بالمعنى وان لا يوجد تلك الصلاحية في تفصيل
 ذلك المعنى في وضعه اذ من جميع الملاحظات كما هو المشهور ولا احرار
 بقوله المعنى بالمعنى بالقصد بشئ سواء كان لفظا كعنان السمار ورف الرجاء
 او غير وقد يكفي فيه صحة القصد وهذا ما مصدره في القصد نقل الانقضاء
 او لم زمان او مكان او نقل اليه والمناسبة ظاهرة وتخصيصه بالمكان
 من ضيق الفطن كالاعتراض بان جعله اسم مكان لعدم الفرق بين المفعول
 ومكان الفعل او لم مفعول وكان في الاصل مبنيا كما في خفف وهو اقرب
 الوجوه بحسب المعنى لكن لا نظير لتخفيفه مود احراز عن المراكبات
 مطلقا فانما ليست بكلمات ومعون مصطلحات اصل الميزان و
 حقيقة لفظ لا يدل برؤيه على مره معناه ووصف المعنى به وصف له
 بحال اللفظ فالمعنى المفرد معناه معناه المعنى المفرد اللفظ فالاول
 جعله صفة لللفظ ترجيح الحقيقة على المجاز وحرز عن ايهام ان افراد
 المعنى متقدم على الوضعية فان التباين من الوضعية بلغة مفردان يكون احد
 طرفي الوضعية المعنى المفرد وانما آخرها افراده عن الجملة وصف الوصف المفرد
 ان يقدم كما قرع به صاحب السبيل لانه لو قدم لتبادر منه انه مفرد قبل
 الوضع مع ان الافراد متأخر عن الوضع ولا ينبغي عن ذكر الوضعية لاستلزام
 الافراد الوضع وبهذا تبين ان يمكن اختصار التعريف مشترك بين هذا

بان يقال الكلمة لفظ مفرد مفرد يكون تعريفا بالاجاز بان يقال ان الكلمة لفظ مفرد

المعنى

المعنى وبين ما يقابل المعنى والمجموع المعنى الواحد وبين ما يقابل المعنى
 اي ما ليس بضاف وبين ما يقابل الجملة اعني ما ليس بجزء واستقاله
 بجميع هذه المعاني يرد عليك في هذا الكتاب وتبين كلامي موضعه
 فاستقاله في التعريف مخل وما لا يذعرب عليك ان اللفظ الواحد
 قد يكون بالنسبة الى معنى مفردا وبالنسبة الى معنى مركبا كعبدة الله تعالى
 وبالنسبة الى معنى حقيقة وبالنسبة الى معنى مجازا كالاسد فانه حقيقة
 في الحيوان المفترس وكلمة مجاز في الرجل الشجاع وليس بكلمة فلا بد
 من قيد الجيئة اي الكلمة لفظ وضع معنى مفرد من حيث انه كذلك ليس بجزء
 باعتبار المعنى المركب والكلمة باعتبار المعنى المجازي واللام يكن التعريف
 مانعا قيل الانسب بوضع عدم الخوان بجمل قائمة وبصري من مركب
 اعراب اعراب الكلمة واخلا في حد الكلمة وقد فات ذلك الكل لا تقاقرهم
 على تقدير حد الكلمة بالافراد وان يجعل في عبدة الله مما اعراب اعراب كلمتين
 خارجا عنه كما اخرج صاحب المفصل ومن تبعه عنه بذكر اللفظة او لا يقال
 لللفظة او المراد باللفظة ما لا يمكن التلخيص التلخيص به مرتين باعتبار
 وضعه في الاوضاع بل لا يصح التلخيص بالجمع الامرة واحدة ونحن نقول
 اخرج الزمخشري مثل عبدة الله عن تعريف الكلمة يشب ان يكون فريته
 كيف وقد قال بعد تعريف الكلمة وهي جنس تحت انواع الاسم والفعل والرف
 ثم قال ومن اصناف الاسم العلم وهو ما علق بشئ بينه غير متناول بالشبه
 وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومترجل فالمفرد في زيد ومترجل في
 اما جملة واما غير جملة اسمان جعل اسم واحد اخذ مصدر كركب وبعليك
 او مضاف ومضاف اليه كعبدة الله وعبدة المناف وامر القيس والكلمة

وقال العلامة التفتازاني في شرح الشرح المختصر ابن الحاجب
 ان النجاة اجماعا على ان مثل عبد الله اسم وكل اسم كلمة ثم نقول ان بعلبك
 علامعوب بالاعراب الكلمة وقد خرج عن توفيق صاحب الفصل فناء
 مما هو الاشب ما لم يفت المص على ان الاشب لغرض الخو جعل
 عبد الله كلمة يصح حكمهم بان اعرابه على مقتضى وضع الاصل وجعله بمنزلة
 الكلمتين كما بان اعرابه مجموع الرجل وتبين لجعلها بمنزلة كلمة واحدة لئلا
 الاشارة فلو لا اعتبار الكلمة كما عرفت ان لم يتميز العرب بسبب التثنية
 غيره عن العرب بل بالتثنية وكما في اسم اي كلمة دللت على معنى في تنسبا
 غير متضمن باحد الارزمنة وفعل اي كلمة دللت على معنى في نفسها مقترن باحد
 وحرف اي كلمة دللت على معنى بسبب غيرها الذي هو لفظ آخر كما قالوا
 ان الحرف مشروط في الدلالة بذكر متعلقه وبما ذكرنا ظاهرا في تقسيم
 الكلمة اي ضم القيود اليها في تحقيق الا ان القيد والمقيد ذكره باللفظ واحد
 وان القسمة المستقرائية لا احتمال قسم آخر هو ما دل على معنى بسبب غير
 لا يكون لفظا بل شيئا اخر من الاشارة الى حيث او غيرها مما يمكن عطفها به
 الاستواء في وضع اليه الرضى من ان الحرف عقلي وتبعه كثرة من المهرقة
 عشرة انما يتم لو كان الحرف عند النجاة ما دل على معنى بنفسه سواء دل بالمتعلق
 او الاشارة او غيرها وهو مع بل الظاهر ان اسم الحرف موضوع بارادها
 وجد في كلامهم ثم قد سبق ان الاصل في التقسيم كون حاصرا في هذا الا
 اعتبار تضمن التقسيم وهو الانحصار فاسند ليقوله لانها وجعل الال
 متعلقه بالانحصار المفهوم من التقسيم وقيل المفهوم من السكوت
 في معرض البيان وقوله اما ان تدل على معنى في نفسها فمراد ان لا يلحق

حله على اسم الصحيح التاويل ان تدل الدال او تقديره الحال مضافا الى
 الظلم ووفق صاحب الباب شارح الباب بين صريح المصدر
 والماتول به في صريح. حل الثاني على الجسته دون الاول بحيث لا
 الجمع ووسبات وارتفاعه المحقق الشريف في هذا المقام في طوشر
 الرضى والدلالة في عرف ارباب العربية كون الشيء بحيث اذا علم منه
 ان شئ هو بعد العلم بالعلاقة العقلية او الوصفية او الطبيعية كما
 قالوا في الدلالة العقلية والثانية هي الوصفية والثالثة
 هي الطبيعية وبقي الشئ الاول والا والثاني مدلول او قوله اول من تنه
 الخبر وعطف على تدل ان لا تدل على معنى في نفسها وجعله عطفا على
 في تنسبا اي اولاني تنسبا به او سبق كلمة اما وقوله فيما بعد اول اعطفا
 على ان يقتصر الثاني الحرف ترك العطف لانه ليس مقدمة ثم يورد
 الدليل بل جملة اعتراضية اصحح اليها السبعين معنى الحرف الذي كان
 حقه ان يقدم على الدليل وكذا ما يات في الاول اما ان يقتصر باحد
 الارزمنة الثلاثة لولا عطف على الترتيد الاول ومقدمة من مقدمات
 الدليل حقا ان يعطف على المقدمة السابقة كما هو المتعارف في نظم
 الاولى وليس مع قوله الثاني الحرف جوابا لسؤال مقدرتنا من
 الترتيد الاول وهو ما الثاني وما الاول لانه لا يبعد مثل هذا السؤال في اثبات
 الاستدلال ولان قوله الاول مقدمة الدليل فافهم الثاني الاسم والاول
 الفعل لما كان يتجه على استدلاله على دعوى الحصر ان احد على ان الحصر
 الاستدلال لا ينكشف الا بالاتباع والاسم فالتسديد بين النقي والاشياء
 مثلا طائل تحت اذ لا يتم بدون التمسك والاستقرا يتم بدون وثائرها

ان الذي يدعى بمجمل الصور لعدم العلم بدلول الاسم والفعل والحرف في كماله لا
عليه لا يجد اجاب بقوله وقد علم على العلم الذي يتوقع من الدليل وهو العلم
بالمدعى فكانه قال قد علم بذلك دعوى المحصر وقد علم بذلك حد كل واحد
منها قال دليل بصور المدعى وبغيرها وتنصنه المدعى واخبر على الكفاية
بالمستقر او لك ان تجعل ذلك اثره الا المدعى والبناء بغيره مع ولهذا
الشيء نفع في معرفة قوله فيما بعد ولا يتا في ذلك الا في اسمين او
فعل واسم ومن الناس من جعل التعديل قد يتبين فقدر ما لو كان
مذكور الاقتصار من الاله المحسن ازالها وذكر لا بد وقوله وقوله ان كانت
حققت ان تسمى كتابات تركتها له لان ليست جامع كتابات بل ذكر
ما ارجوا ان يكون متضمن هذه ايات وعن تخيير الوقت وقايات
متفرعا سائلا من الله تعالى عن ايات ووجه معرفة المدعو من الدليل
انه عرف عام المشترك بين الاقام الثلثة وتمام المشترك بين الاسم
والفعل بحيث يحصل لكل موقف جامع مانع وقد عرفت ان لا معنى للموقف
الا بداء الا المعروف الجامع المانع فلا بد وان لا يتم موقفة المدعو والحد موقف
لا يشمل الاعلى اجزاء الموقف وكون ما علم من الدليل نوعا بالاجزاء ام والكلم من
الحدود مزيد بيان يتوقف على مكان فاستظهر سائلا من الله تعالى زمان امان
الكلام ما اى لفظ تضمن كلمتين اى كلاما منها يقال فتمت الولاية اى جعلت
فيه وخرج به ما سوى المركب لكن خرج ايضا جقق مهمل مع انه كلام اذ ليس
جقق كلمة على ما هو التحقيق وقد استوفينا في شرح الرسالة الوضعية الا
ان يقال المهمل المراد به نفع بل كل لفظ اريد به نفع في حكم الاسم حيث
يجرى عليه احكام فيكون كلمة حكما وبحيث النحوى لا يقتصر على الكلمة الحقيقية

الكتابيات الجواهر

وكيف

وكيف لا وشي من الاحصاء ليس كلمة وتعرف انشاء الله تعالى ومن
هذا يتبين انهم لو اعتبروا على مفهوم الكلمة على وجه يتدرج فيه ما هو في حكم
الكلمة لان انساب وكون المراد بكلمتين العلم من الكلمتين حقيقة او
حكما دخل زيد قائم في التعريف مع انه متضمن لما كثر من كلمتين لان قائم
مع فاعله في حكم الكلمة حيث ادرى بجهه على ان المتضمن للكلمتين يشمل
المتضمن لما كثر والظاهر ان الكلام عند صاحب التعريف مجموع ضرب
زيدا مثلا بخلاف من عرفه بالمركب من كلمتين اسندت احداهما الى الاخرى
فان الكلام عنده مجرد ضرب والمتعلقات خارجة عن حقيقة والحق
مع صاحبه لان الجزء الجملة في زيد ضرب رجلا مجموع ضرب رجلا والمرفوع
محملا مجموع لا مجرد ضرب وهكذا نظايرها وقوله بالاسناد لا اخرج
المركبات الغير الكلامية وهو اما مجرد شبهة الشيء كما في تعريف
الفاعل واليه ذهب الرضائي لكن يجب ان يكون المراد به هذا الاسناد
الاصلي عنده من جملة الكلام والجملة مترادفين وهو اسناد الفعل او ما به
سند كالفعل في قائم زيد وما قائم زيد والصارب واسم الفعل الى
ما سندا اليه او اسناد الخبر الى ما سندا اليه او الاسناد الاصل المقصود لذاته عند
من يعمل اخضر من الجملة فليس الجملة التي وقعت حالا او صفة او ظرفا لكلاما
عنده ويخرج عن تعريف الكلام بذكر الاسناد بهذا المعنى واما تاليف الكلمتين
بحيث يفيد المخاطب فائدة فيخرج السكوت عليها على ما فسر به صاحب
اللباب وكثير من شارحي هذا الكتاب وحي بدخل في التعريف الجمل كلها
لكن لا بد ان يراد بالافادة الافادة في غير مقام التعريف لئلا يتفق التعريف
بفلام زيد فان فيه تاليف الكلمتين بحيث يفيد المخاطب فائدة بغير

لانه ليس بوضع مثل ان يقال للعبير
وهو الكلب مع العبير والكلب عبير
هذا الصوت يلقن على الزجر لا على التعود
على الذهاب لانه ليس بالوضع

وتم يدعي احد بان يكون كل واحد منهما كلاما صحيحا

السكوت عليها لكن في مقام التعداد فقط فان قلت لم يخرج بقوله بالاستناد نحو الذي ضرب ورجل ضرب اذا لم يقم الاستناد بالمقصود لذاته لانه لفظ تضمن كلين بالاستناد قلت نعم لو جعل الباء بضمها او اللصاق اما لو جعلت للسبب فلا لان الذي ضرب لم يتضمن الكلين بسبب الاستناد وبقصد تحصيله بل تضمنها المقصد التوضيحي ورجل ضرب انما تضمنها المقصد التقيد من حمل الباء على غير السببية فقد غفل ولما كان التضمن للكلين شاملا للتضمن للأكثر والمحصن المتضمن بحرف والاسم وذهب ارباب الميزان الى الجملة الشرطية من جملتين احدى محكوم عليه والاخرى محكوم به وقد جرى كثير من ارباب العربية كما حقق المحقق الشريف او جملتهم كما زعم العلامة الشافعي ان الشرط قيد والحكم في الجزأين فليس تركيب الكلام معنا من جملتين وذهب البروم النخلة ان الكلام يتألف من اسم وحرف اذا تاب الحرف مقام الفعل بحيث اغنى عن تقديره نحو يا زيد فان يا عنده سدا للحوادث في جميع اموره بحيث غنى عن تقديره كما نقله المصنف في شرح المنهول والرضي في بحث النادى فقال لا ان القدر عند سبويه جزء الجملة الفعل والفاعل وعند البروم محو الفاعل لان باناب مناب الفعل صرح في تعقب الكلام بالخص فقال ولا يتألف ذلك الا لا يتهيأ الكلام او الاستناد او التضمن بالمتبادر الا في اسمين كما في جملة الاسمية او فعل ولهم كما في الفعلية رد على الخالفين وقبل صرح بالخصر لوضوح الاحتمالات الستة في التضمن للكلين في باوى الراى فقوى الدال على السبب معنا بخلاف قسم الكلمة والمرد بالتألف في اسمين او فعل ولهم انه يتألف في هذين النوعين لان كل

يتضمن الوصول

ولا فعل او اسم فعل

اسمين او كل فعل ولهم يصلح لذلك حتى يرد ان اسم وفعل لا يكون ولا فعلا ناقصا ولهما وجه الحص ان السند اليه لا يكون الاسما والمسندا لا يكون حرفا ومن قال ان التركيب الثنائي العقلي ينفق الى ستة والحواف لا يوجد فيه شيء من هيا والفعلان والفعل والحرف لا يوجد فيه السند اليه والاسم والحرف لا يوجد فيه الا وجه واحد فقد اطل بلاطائل بل اضل بالدليل لان هذا الدليل لا يثبت الا في الكلام الثنائي والكلام لا يشترط فيه عند المصطلح وهو في اللغة العلامة واللفظ الموضوع للوجود والعدم للتمييز على ما في القاموس ومنه علم آدم الاسماء حصص النجوم بهذا القسم لمزيد شرف على اخويه بحيث نزل معه منزلة العدم وما يقال انه ما خود من السوء وهو العلو سمي بهذا القسم لمزيد شرف على اخويه او من الوسم وهو العلامة ووجه السبب ظاهر بخلاف ما هو عادة ارباب الاصطلاح من نقل الاسماء الى مصطلحيهم من المعاني اللغوية دون اضماع المصطلح من اول الامر بمصطلحيهم ولعل الاختلاف المذكور في الاسم بين البصري والكوفي باعتبار اللغة لا باعتبار وضع اللفظ المصطلح عليه ما اى كلمة بقرينة جعله قسما منها دل على ان يحسب الوضع بقرينة جعلها صفة للكلمة اذا المتبادر من الدلالة التي وصف بها الكلمة ما تكون الكلمة كلمة باعتبارها على معنى مطابق لانه المتبادر عند الاطلاق والتعيين بالارادة عند عدم الصارف عنه صرح به المحقق الرازي في شرح الرسالة الشريفة في نف متعلق بدل وضميره يرجع الى ما وكله في معنى الباء الى ينف من غير جارية الازمنة لفظا من خلاف الحرف فان دلالة على المعنى بغيره من اللفظ المتضمن اليه الحسن بالمتعلق حتى لو لم يعنى اليه لم يدل عليه

والفعل وان شارك الحرف في عدم استقلال معناه المطابق في التقيد
واللازمة لان معناه المطابق الحدث ونسبة الإفعال تاو زمان الحدث
والنسبة غير مستقلة بالمفروية بل ملحقة تبعاً لظرفها فكذلك الحال
لا يقوم ولا يعقل بدون ملاحظة السند اليه لكنه لا يحتاج في الدلالة عليه لفظ
آخر لان تعقل النسبة لا يتوقف الاعلى تعقل فاعلتا وحضره في الزمن
عند ذكر التعقل لا يتوقف على ذكر لفظ آخر فالفعل ايضا يدل على معنى
مطابق بنفسه بخلاف الحرف اذ هو موضوع لمعنى ما يحفظ تبعاً للمخصوص
لوحظ على وجه يتكشف به ذلك الامر المخصوص ومن البين ان لا يمكن التعقل
على هذا الوجه بدون ذلك الامر المخصوص والامر المخصوص لا يحضر مع الحرف
بدون ذكر ما يدل عليه فالحرف لا يدل على معناه المطابق بدون ذكر لفظ آخر فاما
تعارفات اللهم والفعل والحرف متوط على جعل النسبة المعبرة في مفهوم
الفعل النسبة الإفعال لا النسبة الإفاعل مخصوص لان دلالة ح يتوقف
على ذكر الفاعل المخصوص ولا يصلح ما قبل ان المعنى المعبر في التعارفات
اعم من المطابق والفعل لا يدل على معنى في نفسه هو الحدث وان لا يدل على
معناه المطابق بنفسه لانه يلزم ح التضمن بدون المطابقة لانه لا يتوقف
ح خروج الحروف عن تعريف اللهم لعدم ثبوت ان ليس معنى التزماني يستقل
بالمفروية لانه اذا كان التوجه الى معنى الحرف تبعاً لشيء آخر متظفلاً له كان
كل ما يصلح لانه من ملاحظة في ملاحظة معنى الحرف كذلك بلا ريبه في ذلك
ولنتهك على ان الحق ان الفعل للنسبة الإفاعل معين وليسا مكان آخر
غير مقترن سرفي جز بعد جز او جز و صفة لمعنى او منصوب حلل من المعنى
او من ضم ما لا غير معتبر جزوه سواء كان له جز او لا فهو بيان اللهم بما هو

وصف للمعنى فيكون المقصود به سلب الدلالة عليه بحقيقه الاصل
الثلاثة الذي ذكره الصريح الحد و فيكون المعنى غير دال على الاقتران
باجد الازمنة الثلاثة التي هي الحال والمستقبل والحاضر والمراد عدم
الدلالة وضمانها وقت ومن لم يتصف بمقاصد القوم قال المراد عدم الا
قتران في الفهم بان لا يكون الزمان مفهوماً مع المعنى ففوق الاقتران ان عن
مفهومه وحمل المعنى المقترن على التضمن على خلاف المعنى المعبر في التوفيق
وبما حققنا ان دفع ما يرد ان المراد بالمعنى اما المطابق فالفعل ايضا
مقترن باجد الازمنة الثلاثة والالكان لزمان زمان واما المعنى التضمن
فيشكل بهما ارباب لفظ والافعال فانما تدل على معنى تضمن غير مقترن
هو الزمان اذ اتم هذا فتقول خرج بالدلالة على معنى بنفسه الحروف
ولم يخرج الكلام المتضمنه لمعنى الاستفهام او الشرط لما نقل عن سيبويه
ان هذه الاسماء كانت حالية عن معاني تلك الحروف في اصل الوضع
مصورة بها الا انها طرأت فيها معاني تلك الحروف بعد حذفها وكثرة استعمالها
مع حذف الحروف واردة معانيها وخرج بقوله غير مقترن باجد الازمنة
الثلاثة الافعال لا يريد باجد الازمنة الواحد المعين او لم يقيد بالتعيين
اذ الفعل المضارع مع الشرط بين الحال والمستقبل يدل بحسب كل وضع
على زمان معين والاولى ان لا يقيد بالتعيين لانه ارتكاب ما هو
خلاف الظاهر من غير ضرورة لا نقول عى وكاد ونعم وبئس واضوا
لا يقترن بزمان لانه قبل السخنة هذه الافعال من الزمان في
الاستعمال فالاقتران وضمان تحقق ولم يخرج اسماء الافعال
لان معانيها المطابقة الفاظ وصي غير مقترنة واما المقترن معاني

تلك الالفاظ وقيل التحقيق ان اسماء الافعال منقولات
 اما عن معنى الجار والمجرور نحو عليك يعني الزم واما عن معنى الظرف
 نحو دونك او عن المصدر تحقيقا كظرويدا او تقدير اخوهم
 فانه وان لم يستعمل مصدر الكثرة على وزن المصدر كالفققات او عن
 المصدر الذي كان في الاصل صوتا نحو فليس شيء منها الدلالة
 على انه لازمة بحسب الوضع وهناك نظر لان اسماء الشرط
 والاشتراط اذا صارت بحيث يفهم منها معنى في الحروف بلا قرينة
 صارت موضوعة عادة في الشرط والاشتراط بكثرة الاستعمال
 وكذا الافعال النحوية عن الزمان واسماء الافعال على ما هو التحقيق
 فيكون دلالتها على هذه المعاني بحسب الوضع ولا يتم ما قيل ان
 المقترن الدلالة بحسب وضعه اول لان مع بعده عن القوم يوجب
 وجع شتم ويزيد عن حد الاسم لدلالتها على احد الازمنة
 بحسب الوضع الاول ولانه يوجب كون عليك ودونك خارجين
 عن حد الاسم لانها في الوضع الاول مركبان مما يجب ان ينبت
 عليه ان التزام الضميمة مع اللفظ كما يكون لتوقف الدلالة
 عليها وذلك في الحروف فليكون لالتزام ابضاح مفهوم اللام
 كما في اللها الموصولة او لتحصيل الغرض من وضع اللام فان داو
 ضة بجعل اسم الجنس مربوطا بشئ فلو ضل عن الاضافة لم يحصل
 الغرض وكذا كل وضع للملاحظة بافرا دما اضيف اليه فثبت
 وصافط عليه كتحفظ عن اشتباه احد المقامين بالآخر وعن
 اللباس للام بالحرف عندك ولما كان تمييز افراد المجرور بالاعمال

من خواص

اما خواص اللفظة فتارة في اوله واثنان في اوسطه وثمانية في اخره اما اللفظة التي في اوله الالف واللام للتعريف وحرف الالف
 وحرف الجر واثنان التي في اوسطه الف والكسرة والياء الضميمة والالف التي في اخره في نسبة والالف والالف وتكون النسبة
 والالف وتكون الجمع وما عدا ذلك علامات المنووبة ولهذا قال من خواصه حرره خليل بن علي

من خواص الخواص ذوي الانتباه وكان صعبا على القاصر المتعلم بحيث
 يكرره من الخلق المتقدم وتعب كل واحد من اللام والفعل بذكر عدة من
 الخواص لا مزيد شهرة في الاختصاص لتمييز كل واحد من الخواص بهولة
 لديه واجعل ذلك في قسم الحرف لانه بعد الحرف ومنه من كل صنف
 ومن خواصه ان بعض خواصه كل من تلك الخواص وخاصة التي ما يوجب
 دون غير فان وجد في جميع افرادها فمن خواصه شاملة وان لم يوجد في شئ
 من افرادها فمن خواصه حقيقة والافاضية ولا يحتاج في قلبك
 ان الخاص ما يكون محمولا على الشئ وان مشترك بين الخاص الحقيقة الحقيقية
 والافاضية لا قدر مشترك بينهما فتذكر هذا البيان لان ما يحتاج في قلبك
 من خلط مصطلح النحو بمصطلح الميزان ولما كان خواص اللام كثيرة تبت
 على كثرتها بجمع الكثرة مع كلمة النقص اذ لولا كلمة النقص لصر صفة
 الكثرة عن طاعة محمل الحسب عليها وجعلت محمولا على الفقه لا تقول
 لا ينفع بالنقص بقاء صفة الكثرة على حالها كيف وكل بعض من الخواص
 فلما يتضح ارادة ان الخواص من كثره انا نقول هذا استعمالا سخيف
 لا يلتفت اليه نظر شريف او ظهور كون كل واحد بعضا من الخواص يمنع
 كون ايراد النقص لبيان وامكان حمل الصفة على حقيقة ما يمنع عن
 الجواز عن الالمحيز ولما كان اللام والجر والتبوين من الامور المتعارفة
 للام دون الوجود في اضافة القول اليها لا يحتاج في اطلاق الخاص
 الى ارجاء شئ فقال دخول اللام ونسبة على ان المختار عنده ان حرف
 التعريف هو اللام كما هو مذهب سيدي دون آل علي بن علي ما هو مذهب الخليل
 عليه الخليل او الهرة فقط كما ذهب اليه المبرود وجعل اللام فارقة

ذهب الخليل

بينها وبين حمزة الاستفهام وبهذا ظهر ضعف ما قيل انه لو قال حرف
التعريف كان اشمل له قول اسم التعريف فيه كما في قوله اسم ليس من امر
امصياح في اسفر لكن في اطلاق اللام انه يشمل لام الامر واللام جواب
لو واللام جواب القسم واللام الابتداء من اختصاص بعضها بالفعول
وشمول بعضها وكانه اعتمد على ان اللام باطلاقه منصرف الى لام التعريف
ولا يفر خروج اللام الموصولة لان ليس لها كثرة لام التعريف لالانها
داخلية على اسم الفاعل واسم المفعول للذين مع في معنى الفعل كافي الرضى لانه
لا يمنع الاختصاص بالهم ولو ترتب الترتيب ايضا فقدم ما يدخل
اول اللام ثم ما يدخل الاخر ما تقدم وقدم اللفظ على المعنى ومن المعنوي
ما اختصاصه في جميع افراده قيل انما اختصاصه قول اللام بالهم لانه وضع لتعريف
ما يدل على اللفظ مطابقة ويكون مستقلا بالمعنوية والفعل لا يدل مطابقة
على ما يستقل اذ النسبة لا تستقل بالمعنوية بل بفهم تبعها للظرفين وقد سميت
ما يتعلق بعدم استقلال مفهوم الفعل فتذكر وما قيل ينقص باللام الذاتية
على الصفات فانما تدل مطابقة على الذات وتجو رايت اللام الراقى فان
الاسم لا يدل على الرجل الشجاع مطابقة وقيل الاسم يقع تحكوما عليه
ويراد بالحكم غالبا الافراد وهي لتعدد مدحها يحتاج الى تعيين بخلاف الفعل
فانه محكوم به والحكم به يقصد به المفهوم فلما يحتاج الى التبيين وفيه ان
اللام قد يكون لتعيين المفهوم والطبيعة والاظهر ان اختصاصه بعد الا
مور باللام اتفاقا لان معنى الفعل لا يقبل ما يقتضيه والخبر باق
من الكسرة والفتحة والياء دلالة على جر شئ الى المدح لانه لو كان مضافا اليه
ولما سمي جر او قيل لانه يجر السمة الفعل في التلفظ به الى اسفل وذلك

بحقق

يتحقق في الفتحة والياء لكن يبرحه مناسبة بوجه نسبة الرفع والغيب
والشون ان كان مصدر نونته يكون عطفا على القول وان كان اسم
الشون التكن يكون عطفا على القول والمراد ما سوى شون التكن وهو
هو ما يلحق الروى المطلق او المقيده ويخص الثاني باسم الثاني اذ شون
التكن في الفعل والقباس ان يصح في الحروف وان لم يوجد والاسناد اليه
عطفا على القول لا على المدح لانه في لفظ المرفوع محلا لانه كالاضافه صفة
للهم بنفسه فلما حاجته في كونه مضافا صين الى توسط القول والضمير راجع
الى الشئ المشتمل عليه الاسناد فانه يعني كون الشئ مسندا بمعنى الاسناد اليه
كون الشئ مسندا اليه وليس الضمير راجعا الى اللام اي لكون مسندا الى
اللام لان ما بعده الخصاص هو الاول الثاني اذ لا فائدة في عدم كون اللام
مسندا اليه من خواص اللام لانه في غاية الظهور بل لان ذكر الخواص
لنصب العلامة وليس كون اللام مسندا علامة يعرف به اللام و
لا راجعا الى الالف واللام لجعل الاسناد بمعنى المسند اذ لم يجر جعل
المصدر الماقول صلة للام ولا يجوز عند المسند اليه خاصة والارحاء
مما سمي به كون الشئ مسندا اليه حتى لا يكون للضمير مرجع والاضافه
او كون الشئ مضافا فلما بد من قيد وهو ان يكون بتقديم حرف الجر تحقيق
كما في الاضافه المنوية او صورة كما في الاضافه اللفظية اذ الفعل ايضا
يكون مضافا بواسطة حرف الجر لفظا نحو مرت بزبد وجمله على كون الشئ
مضافا اليه وان كان مضافا لظاهر العبارة الدالة عليه الاضافه يوافق
قول المصنف في عدم الجر علم الاضافه الى انما لم يحل عليه لان اختصاص
الجر يستلزم اختصاصه فليس الداعي المذكور كالداعي المذكور كون الشئ

١٤

عن المصنف ولا مشاحة في الاصطلاح والحل واحد ان يصطلح على ما يشاء
 الا ان تجديد الاصطلاح انما يحسن لو كان اقرب الى المصلحة من ما وقع
 وانما ما سوى الواقع فعبث وما يعودونه سنة ولعل ما فقد المصنف اقرب
 لانه يجب طريق معرفة استعمال اللفظ الغير المركبة وحال التعدد واستعمالها
 كدب والاشارة عن مخالفة العرب العرباء في ولها استعمال بدون التركيب
 وهو حال التعدد واستعمالها كذلك يوافق استعمال المبنى لانه لا يتغير آخرها
 فالاقرب درجتها في المبنى ولا كان المركب مثلاً للمبنى المركبة اقتضاج لاجلها
 القول الذي لم يشبه مبنى الاصل المشابهة مشاركة اثنين في صفة ولا
 يخرج به اللفظ المبنى الغير المشابهة اذ البناء كما يكون للمشابهة يكون
 لمناسبة غيرهما كبناء اللفظ المشابهة في الشرط او الاستفهام ولهذا عرف
 المبنى باناسب مبنى الاصل فيه البناء واخره في ادواب الغير كما فهم الرضى
 صحة او كونه رداً على كل اسم الفاعل وغيره مما شئت الفعل المضارع لان
 الاصل عند البصريين في مطلق الافعال صحة المضارع البناء وانما اعرب
 المشابهة الاسم ثم لا يرد ذلك على الكوفي حيث زعم ان الاصل فيه الاعراب
 بل مفهوماً منه مبنى هذا الاصل المبنيات وفرة المصنف بفعل الماضي والامر
 والحروف وهو اول من عبر عن هذه الثلاثة بتلك العبارة وزاد بعضهم
 الجملة من حيث معنى جملة والاصح بكونه مبنى الاصل للاصوات
 لانها وضعت لتفقد غير تركيب ابداء في الثلاثة فانها مركب
 مع الغير الا انها بتركيب تركيباً يتحقق معه العامل ولا يرد مبنى للاصل لخواصه
 بالمركب لان المراد به اللفظ يضاف لم يتركب اللفظ المضاف اليه كفو
 غلام زيد فانه مبنى مع انه مركب لم يشبه مبنى الاصل فدفع بان المراد مركب

مع العامل

مع العامل فورد معرب عامله معنوي فدفع بان المراد مركب
 تحقق معه العامل وذلك ان نقول المراد مركب تحقق معه المعنى المقتضى و
 بالجملة يرد بغير معنى الا واما بعد الصفة لانه معربان ولم يتركبا مع الغير
 يتحقق معه العامل بل المركب ذلك التركيب ما اضيف اليه غير كلمة
 الا الا انه اذرى اعلم ما على الغير وفي التزام انهما غير معربين وانما جرى
 عليهما اعراب الغير بعد فتايل واورد بغير معنى الا واما مع فاعل معنى
 الماضى ولفظ مثل لانه بمعنى الكاف والفتح والفتح لانهما تضيقت معنى
 العاطف الى غير ذلك مما لا يكاد يحصى واجيب بان المراد مناسبة
 اعربها العرب ولا يخفى ان التعريف كتعريف التلخيص في عدم رعاية
 الاصل الاول لان معرفة اعتبار المناسبات المخصوصة لا يمكن الا
 بالفتح وحكمه اذ حاله الذي يحكم به في الفن على العرب ويطلب
 معرفة ثبوت له وفرة باللائحة المرتب عليه والحق في وفي الرضى
 انه اصطلاح الاصول والمراد حكم اللفظ من حيث هو معرب
 لانه حيث هو لفظ معرب لانه يشتمل الفعل المضارع وانما خص المصنف
 بيان هذا الحكم بتصوره بقوله وحكمه على خلاف ما هو عادة في ذكر القوا
 عدد السائل للشيء على ان التعريف به تعريف بما هو حكم مطلوب في الفن
 ويتوقف معرفته على معرفة المعرب وهكذا يفعل في كل حكم يترقب في القوا
 شيئاً كما سير عليك ان تختلف ارفوان يختلف لانه المجلد على
 المعرب دون الاختلاف آخيه انفس ارفه كافي المعرب بالحروف
 او صفته كافي المعرب بالحركات ولك ان تجعل اختلاف صفة
 الاخر مثلاً للمعرب بالحروف فان اختلاف الآخر نفس يستلزم

اختلاف كونه واوا كونه ياء وكونه الفا وقيد الاختلاف بقوله
 باختلاف العوامل لان المقصود معرفة هذا الحكم لانه لم يقم بقسم
 عن الخطاء في الاعراب ولانه الذي اريد التنبه على انه الذي ينبغي ان
 يجعل كل لا مفرقا فعملوه واما ما قيل ان للاصناف من اختلاف واض
 من اينكم ومن الرجل ومن زيد فاما لا يلتفت اليه لان حال الموضوع
 في المسئلة لا يجب ان يساويه ويصح ان يقال حكم الفاعل ان يرفع
 ولا حاجة ان يقيده بما يخرج رفع المسئلة المستند نعم هذا البيان
 يليق به اذا جعل مفعولا والمراد صحة الاختلاف ليكون الحكم كلياً اذا لا
 اختلاف بالفعل بغير ظاهر الشمول لكل مدرب وقيل الاختلاف
 بالفعل ولا يجب ان يكون شاملاً لكل مدرب اذ الخاصة قد يكون
 غير شاملة ويبره ان الكلام في الكلام حكم جعله القوم مدرب للمدرب
 والمراد باختلاف العوامل الاختلاف في المدرك كما تبين من اضافته
 الى العوامل الا ترى ان قولك اختلاف القائمين بغير الاختلاف في القول
 فلا يبره انه لم يختلف اذ زيد في ان زيداً وضربت زيداً وانا ضارب
 زيداً مع اختلاف العامل من وجوه واورد عليه رايته انه وممرت
 باحد ورايت مسلمين وممرت مسلمين وممرت مسلمين ورايت
 مسلمات وممرت مسلمات حيث لم يختلف افر هذه المربيات
 مع اختلاف العوامل واجيب لم يختلف بان المراد بالاختلاف
 اعم من الاختلاف حكماً واخر هذه المربيات اختلف حكماً فان الفحة
 مثلاً من حيث انها علامة النصب تخالفها من حيث انها علامة
 الجر ونقول لو فرض اختلاف الآخر نفسه او صفته بالاختلاف في كونه

ومسلمين

الفتي بيان

علامة

علامة نصب او جر او رفع لكان الاختلاف مستقيماً عن خلف
 التعميم وعن مخالفة مع اختلاف العوامل بد نقول باختلاف
 العوامل في العمل ان يقتضيه كل منها انرا مخالفا لا يقتضيه الاخر فالفعل
 الناصب والجر ليس من العوامل المختلفة حين الدخول على غير النصب
 ولا يتحقق اختلاف العوامل بد قولها في لا ينبغي لك ان تقول قوله
 لفظاً او تغير كما جعل اختلاف ارفته في جاني فتية ورايت فتية وممرت
 بفتية لفظاً في الحكم جعل اختلاف افر هذه المربيات داخل كيف
 وفتية احمد في حال الجرح مخالف فتية فتية في النصب تقوية او
 اعتبار لان المصنف سيبين التقدير بما ينبغي في هذه النظم الاعراب
 قد عرفت معني لفظه والمناسبة لظهورها مستفيدة عن البيان
 وهو عند الشيخ عليه السلام ما به الاختلاف وجعله انما يخشى
 نفس الاختلاف ويرجى المصطلح الشيخ بما تنبغي ان الا
 خلاف امر اعتباري غير متحقق في الخارج فلا يليق ان يوضع للمعنى
 بل لا ينبغي جعل علامة المعنى الحرف او الحركة المتحققين اللتين
 هما من جنس سائر الامور التي توضع للمعاني وربما يؤيد هذا الا
 صطلاح بتسوية الاعراب على الرفع والنصب والجر اتفاقاً
 وهو ضيق لانه ان كان التأييد باعتبار ان الرفع اسم ما به الاختلاف
 اتفاقاً دون نفسه فمردوم وان كان باعتبار آخر فلا بد من بيانه صفة
 تكلم عليه والتأييد عند عبد الرحمن شري بانه ضد البناء الذي ليس
 نفس الحركة او السكون فينبغي ان يكون الاعراب ايضاً ما بالحركة ضعيف
 كيف وليس البناء ضد الاعراب الذي هو علامة المعنى بل الاعراب

بمنه كون الاسم مع ما اختلف اخره ان اختلف العرب به فخرج بقيد الا
 حرام به يختلف وسط العرب كجاء في امره وابنه ورايت امره وابنه
 ومررت بامر وابنه فان ما قبل هذين اللامين تابع لافضل وبما
 ضافة الاخر الى العرب ما به يختلف آخر الاسم المبني كومن ابنك ومن
 ابوك واخو الوف كومن ابنك ومن البصرة ومن زيد وخرج ما به
 اختلاف غلامى وبصرى وضاربة بما خرج به اختلاف اقواس المبني
 الاكسر الى الغلام وراى بصرى وفتح اخر ضارب كان قبل التركيب فا
 خالف به اخر المبني على مذهب المصنف قال لانه من تقيد الاختلاف
 بالحيث ان اختلف اخر العرب من حيث ان معرب لا فراج معولاء
 فكذلك لم يفرق بين العرب على مذهب المصنف وبينه على مذهب
 غيره ويرد على العالم فسرهم من دفعه بان التبادر من الباء الى الفاعل فان الشئ
 ان يقال انقطع اللحم بالسكين دون انقطع اللحم بزيد والعالم وان ليس
 فاعل الاعراب بل التكلم لكنه اعتبره الحق فاعلا ونذا سماء عاملا وبه
 يتدفع ورود المعنى المقتضى لانه اعتبره فاعلا قريبا للاعراب ونذا سماء
 بالاعتناء وفيه ان اعتبار الحق العالم محدثا للمعاني وعلا ماته لا يتنافى
 جعله سببا غير فاعل للاختلاف الذى ليس علامة المعنى عند المصنف ومنهم
 من دفعه بان المراد بكلمة ما حركة او حرف بقرينة تفصيله بالوحات
 والحروف فاورد على الحروف العاملة كالحاء واللام والكاوف
 والواو ولك ان تختص بالحرف في الآخر والركة والغريبة بحالها ومنهم من
 دفعه بان التبادر من الباء الى السبب القريب والعالم والمقتضى من
 الاسباب البعيدة وينجى عليه مجموع الركبتين فان ما به الاختلاف

مع قرب مع ان المجموع ليس بالواحد دفعه بان المراد السبب
 القريب الغير التام غير تام لانه خلاف التبادر ومع ذلك يتقضى به
 لان السبب القريب التام هو مجموع العامل والمقتضى والركبتين
 وكيف لا يكون المجموع قريبا ولا قريبا وسطا بين وبين الاختلاف
 الا ان يقال لا يكفي في قرب السبب هذا القدر بل لابد من استواء العالم
 سطة كل من اجزائه والاشد ولا يبعد مجموع الاسباب البعيدة و
 والقريبة سببا قريبا ولا بعيدا بل مع من قبيل اجتماع القسمين و
 لان مجموع الركبتين وان كان سببا قريبا تاما للاختلاف الاخر الى اصل
 بهما سبب قريب غير تام للاختلاف الى اصل مجموع الحركات الثلاث
 فيصدق على السبب القريب الغير التام للاختلاف اخر العرب وهذه
 التكلفات لتصحيح الحد مبنى على ان الحد مجرد ما ذكر وليس قوله ليبدل
 على المعاني المستورة على منه كما صرح به المصنف والافحروج جميع ما ورد
 بهذا القيدتين وفعله خارجا عن الحد لا ينافى تعلقه به وهو مذكور في الحد
 حتى يقدرك متعلق وهو وضع الارب في الاسماء كما يشعر به كلام بعض
 الشرح لانه بعيد عن الغم جد ولا ينع تعلقه بالاختلاف انه ليس
 عرض الاختلاف بل عرض جعل الاخر مختلفا لان العرض كما يضاف
 الى التأثير يضاف الى الاثر فيقال الغرض من وجود الشئ الغلاف كذا نعم
 ينجم ان الدلالة على المعاني المستورة لانه معول الاختلاف الاخر الى الوضوح
 الاعراب وجعله الاخر اما قيل ان الاعراب دال على معنى مدلول العرب
 والدال على الصفة ينبغي ان يتأخر عن الدال على الموصوف واما ما قيل انه
 دال على صفة الموصوف من كونه عذرا وفضلة الى غير ذلك والدال على صفة

شيء ينبغي ان يتاخر عنه لتاخر معناه وهذا اوفق بقوله المعاني المستورة
 عليه وانما ان كون الحركة في الحرف امر وحق اذ الحركات ابعاض حروف
 العلة فالضمة بعض الواو والكسرة بعض الياء والفتحة بعض الالف
 وكما ان حرفا لا يكون في حرف لا يكون بعض الحرف في حرف بل الحركة
 بعد الحرف الا انه كمال اتصال بالحرف وعدم استئصاله يومع ان من صفات
 الحرف وانه حرك به الحرف لا يخرج حرف المد والظاهر ان ضمير الجمل ليدل
 لما اختلف آخره به للاختلاف كما يرد اليه قوله فالرفع علم الفاعلية
 وذلك ان جملة للاختلاف فيكون السند الدلالة الى سببها لا الاقوالها
 لانه ادخل في بيان سبب وضع الاعراب مختلفا الى اثنائه وضع الاعراب
 مختلفا ليدل سبب اختلافه على المعاني المتعاقبة على العرب
 والاعتبار اخذ متعدد شيئا بان يأخذ واحد من واحد وكان الاول جعل
 الاسماء مستورة وانما في مستورة لان اللهم اول يكونه اخذ والمعنى يكونه
 ما هو ذا صفة فالصفة الرواية المشهورة وجعل المستورة اسم مفعول
 وكأنه انما المصير الى ان قصد التكلم بالذات الى الفاعلية واضميرها وانما
 يذكر اللهم لانه لا بد للمعنى منه فالاسم مما اخذ والمعنى حين قصدوا الى ان
 الفاعلية مثلا متعينة لتعنيها بخلاف اللهم فانه غير متعلق لكثرة
 العبارات التي يمكن التمييز بها فالفاعلية لتعنيها او ليجعلها اقوالا للتعليق
 للمعبودة الغير المتعينة التي تعنيها باسم الفاعلية لها تأمل ولا تظن ان
 جعل المعاني مستورة يقتضي اختلافها في كل اسم دون جعل الاسماء مستورة
 فانه لا يقتضي تبدل المعاني واختلافها فلا يفسر سببا لوضع الاعراب مختلفا
 لانه ظن سوء اذا اخذ كل اسم المعاني ايضا يوجب اختلاف المعاني

في كلام

في كل اسم فان قلت لا اعتوار بالنسب الى كل اسم الا انما الاسماء
 اللازمة الظرفية لانا نقول وضعت للاسماء بحيث يستورح المعاني
 وانما خص بعضها بمعنى وبعضها بالمراد عن كل معنى للاستعمال كن متدبر
 لئلا تكون في خطابنا متحيرة او بما ذكرنا وقت ان قوله عليه لا يتعلق
 بمعنى الاعتوار وانه ذكر لخصية ما يتعدى اليه من معنى التعاقب وهو
 اقرب من تخصيص الظربان او الاستئصال ولا يخفى ان ما اختلف افع
 به لا يدل على المعاني فالنقد ير على معنى من المعاني المستورة وجعل ضمير
 ليدل الجميع افراد ما اختلف لانه مذكور ضمنا تاويله بعيد وانما ان
 انواع الاعراب للهم وهذا اشارة لا تقسيم الاعراب بعد تعريفه ولم يقل
 واقامه ليشرح بان الاقسام كلييات لا استخاص رفع ونصب
 وجز في انواعه ان انواعه هذا المجموع وليس الجز رفع والا يلزم ان يكون
 على كل من الرفع والنصب والجر انواعه وتحقيق ذلك ان اللفظ في الشياء
 متأخر عن بطل الشياء بالمعطوف على بالجمع او ربط المعطوف على شيء
 وربما تقدم فيفيد ربط بالجمع او الربط بالجمع وما نحن فيه من القليل
 الثاني ولكن جعل هذا خلافا في المعطوف مشكلا لان المعنى المنقطع للا
 عراب المعطوف تابع مقصود بالنسبة والنسبة معناه ولا تبعية
 في الاعراب لان المعنى المنقطع للاعراب قائم بالجمع لا بكل واحد فالجمع
 يستحق اعرابا واحدا الا انه لما تعدد ذلك المستحق مع صلاحية كل واحد
 للاعراب اجرى اعراب كل كل مدعا للحكم ونظير ذلك قولهم جاني
 القوم ثلثة ثلثة فان الحال مع الجمع المفصل بهذا التفصيل فالتحق
 للجمع اعراب واحد الا انه اجرى على الاسمين مدعا للحكم فليس هذا

تخمين مصنفه

عطف بل صورت وما قبلان العطف مع عدم على الربط مسحة والظاهر
ان كلاما من الرفع والنصب والجر قد مشترك بين الاعراب الفعل والاسم
فليس في منها نوع الاعراب المسمى بل قيد النصب وضع موضعه كانه قيل
الاعراب المسمى هو رفع والاعراب المسمى هو نصب والاعراب المسمى هو جر وهذه
مسحة ثابتة في مقام التقسيم كما قيل وجه انحصار الاعراب
في الانواع الثلاثة ان المعاني الثلاثة فلو زاد الاعراب لزم الترادف
ولو نقص لزم الاشتراك وكلاهما خلاف الاصل وهذا كلام واحد لان
المعاني الثلاثة تحت نوعين منها الصنف من الفاعلية وكون
الشئ مبتدأ الا غير ذلك والمفعولية وكون الشئ حالا الا غير ذلك فزيادة
الاعراب لا يوجب الترادف على ان الاشتراك واقع فان الفتحية
والكسرية والياء مشترك بين الاضافة والمفعولية قبل ان يقال هنا
انواع وفي البناء والبناء القاب لان معاني الرفع والنصب والجر انواع
ومعنى الضم والفتح والكسرة نوع واحد وهو البناء وفيه نظر لان تسمية
الثلاثة انواعا تصح باعتبار انفسها قلنا وجه جعلها تسمية باعتبار
معانيها وتوقف وجه اطلاق المص عنها الانواع ومعناك الالقاء
عليه لا يوجب الترادف لان كون ما فعله بلا وجه هو من ارباب
ذلك ولان الضمة في حيث مثلا ليس مدلول البناء بل لامدلوله كما
ان الضم في فعل لامدلوله فالوجه انه لما عرف الاعراب الثاقل للثلاثة
قصده الى بيان انواعه فقال انواعه وليس كما بينه عليه البنح منهوم
معتبر عندهم مسمى باسمه يبين الانواع المندرجة تحته فقصده
فيما بعد تعيين الاسماء الى امور يتبع البناء عليه وعلى الكوفيين حيث

نحو ان

نحو ان ما بيني عليه المسمى رفعاً ونصباً وجرّاً ايضا كما ان
اقسام الاعراب بالحركة تسمى ضمّاً وفتحاً وكسراً ايضا تسمى بالفتح
بالرفع والنصب والجر معنا ويجعل الالقاء الضم والفتح والكسر هناك
ان الرفع والنصب والجر عند الاطلاق هو الاعراب وان الضم والفتح
والكسر هو البناء كما هو مذهب البصريين ونبت بقوله بالضمة رفعاً
على ان الضم شعار للاعراب فاختلاف البصريين في المقامين للاختلاف
القصدين لالا ان كلامهما مختص بقاءه لا يجري في المقام الاخر وهذا
عن طريق ما ذكره الرضي وفي بعض الشروح ان المختص بالبناء الضم مثلا واما
الضمة مثلا فتتم الاعرابية والبنائية وبغيره كضمة فقل واعلم ان كون
الضم لقب للبناء انما هو لا بخصوصه لانه من الضمة فقل ايضا صرح به
الرضي فانما يسمى الرفع رفعاً لان الشفتين يرفعان عنده ادائه ويسمى
الضم ضمّاً لانها تضافان عنده ادائه والفتح فتح الشفتين والنصب
نصباً لنصبها بعد الفتح والجر جرّ الجذر الشقة السفلى الى السفلى
وكذلك والكسر كسر الالة سقط الشقة السفلى في ادراك سقوط
الجسم الكسر وقيل يسمى رفعاً لاستعلامه على ضوئه في كونه علامة الفاعلية
والنصب نصباً لانه نصب الفضلة في الكلام من غير جاذبه اليها ونحن
نقول سمى رفعاً لانه رفع ارباعاً ما في الضمير بخلاف فانه ليس فيه
الا ضم الشفتين والنصب نصباً لانه نصب علامة للمفعولية بخلاف
الفتح فانه ليس فيه الا فتح في والجر لانه يجر السامع الى ضم الضافة
بخلاف الكسر وتخصيص كل بكونه اشارة الى الكلام في الوجه التميز والفتن فافهم
اي رفع الاسم وكذا في الضم لان الموضوع للمعاني هو اعراب المسمى واعراب

الفعل ليس بمعنى عند البصريين وعند الكوفيين بمعنى غير الثالث وبيان
 يليق بحال علم الفاعلية أي علامة الفاعلية واستعمال العلم بهذا المعنى في التوفيق
 محل لأنه في هذا الفن علم في غيره والمراد بالفاعل كونه الشيء فاعلا حقيقة
 أو حكما وما هو فاعل حكما هو سائر العدة التي لم تجعل في حكم الفضلة و
 قبل المراد بالفضلة الفاعلية أي النسبة إلى الفاعل وهو كونه علة بجموله
 في حكم الفضلة وإنما جعل كون جزان ولم يكن كان وجزا لا في الجزاء ولم يما ولا
 الشبهتين بل بسائر عدة مقتضى هذه العوامل لأن هذه العوامل تقتضي العدة
 إذ لا يمكن ورودها في الكلام بدونها ولما لم يتب كذلك صاحب
 الجوامع الهندية اطلال فقال ومعنى في المبتدأ كونه مسند اليه وفي الجز
 كونه جزا ثانيا من الجملة وفي جزان كونه جزا ثانيا منها واقعا بعد كل
 ثلاثية أو رباعية غير مقتضية للاسما وانما لم يقتصر في مجر كونه جزا ثانيا
 من الجملة لأن مقتضى الاعراب يلزم أن يكون متقدما بالفاعل وكونه جزا
 ثانيا متقدما على وجوده ان في مقدم به بخلاف ما ذكرنا وفي اسم ما ولا
 كونه مسند اليه بعد ثانی مقتضى للجملة كماله في جزا لا كونه جزا ثانيا بعد
 ما يقتضى الاسماء بعد كلامه وهو مع الطول بعيد عن القبول لأن كونه
 جزا ثانيا ليس حاصلا بان فيجوز ما ذكرنا من بانه وغيره فلا يصح جعل
 ان عاملا وعكسه غيره والتغير عن الجميع بالفاعلية للتبني على ان اصل الم
 فوعات الفاعل وما عداها بحيث واليه ذهب الخليل ومذهب سيبويه
 ان الاصل المبتدأ والاضافة جري على استوائ الكل والنصب
 على المفعولية ان يكون الشيء مفعولا حقيقة أو حكما كما في ما سوى الفاعل
 الخ وقيل علم الفضلة النسبة إلى الفعل ومع في الفضلات

كونها

كونها فضلة وفي ما عداها كونها بعد ما لا يتم بالمرفوع وانما اعتبر بالمفعولية
 تنبها على احوالة المفعول في النصب على ما عدا النجاة والمراد بالمفعولية
 المفعولية بلا واسطة حرف جر فان علم تلك المفعولية بالجر ولكن ان يرب
 مطلقا وتعمل علامة المفعولية بلا واسطة حرف الجر النصب المحل وتعمل
 الوقية علامة الاضافة والجر علم الاضافة لم يذكرها بالياء الشدة
 لانها مصدر بنفسها فلا محال للياء الصدرية فيها وليس لها مطلق
 ملحق حتى يتوصل له قوله الراء النسبة لا يقال مثل كسبك زيد وما جازي
 من امر ملحق بالاضافة لانا نقول لم ينفذ اليه للفتة على ان شاء
 اطلاق الاضافة عليه في صورة الاضافة العامل احتاج الى تعريف
 العامل لانه في الحكم العرب الا انه اخره ال بهذا الموضع لا احتياجه الى
 معرفة المعنى المتضمن فاللام للمفهوم العامل للسم العرب اذا تعريف
 لا يصلح للعامل المطلق عند البصريين اذ ليس عامل الفعل المضارع ما
 يتقدم به المعنى المتضمن اذ ليس العرب لا اقتضا معنى بل النسبة
 للاسم خلافا للكوفيين فانهم يجعلون اعراب للمصنف المتصورة
 كما اشتد اليه وعرفوا العامل المطلق بما اوجب كون اخر الكلمة على وجه
 مخصوص واورد عليه انه لو اريد وجه مخصوص مطلقا لورد على
 وان اريد وجه مخصوص من الاعراب لزم الدور في تعريف من اخذ
 العامل في تعريف الاعراب وان اريد وجه مخصوص من المتضمن ياباه
 ذكر اخر الكلمة ودفعه بين اذ ليس الجواب اليه ان يكون اخر الكلمة
 على وجه مخصوص في غلامى ايجاب اخر الكلمة المعربة عند المصنف واخر الكلمة
 المعربة من حيث معنى معربة عند غيره والمراد بالكلمة هي المعربة والاولى

ما وجب كون اثر العوب وتقييد الوجه المخصوص باقتضاه
المقتضى او الشبه التام بالعلم بعيد غاية البعد والحق ان تعريف
العامل المطلق مبنى ان الفاعل المؤثر في اثر العوب هو العامل وهذا
اعتبار التحيين وتويف النص اعني ما به يتقوم المقتضى للاعتراف
مبنى على ان العامل هو الالة اذ دخول الباء شايخ في الالة دون الفاعل
وهذا هو التحقيق اذ الفاعل المؤثر هو المنظم والعامل هو الالة لكن
الحاجة جعلوا الالة كانهما هي العويدة للمعاني وعلاماتها على ما ذكره
الرضي بآلة الالة هو اللسان وجعل العامل آلة مبنى على الترتيب وهذا
الباء ليس كالباء في قام العرض بالمحل ويقوم العرض بالمحل اذ ليس
العامل محل المعاني بل العرب لكن الرضى قال في لفظ النص ايها اذ
الطائفة الباء المتعلق بالقيام والتقوم ان يكون داخل على المحل
وهذا في القيام سلم لكن في التقوم ممنوع اذ كما يقال تقوم العرض بوجود
يقال تقوم الكل باخر وبما تقوم العرض بوجود لا يفيد التسمية الجوهرية للعرض
دون خصوص كونه محلا معلوما من الباء في قام العرض بالجوهر والامراد
بالمعنى المقتضى ما من من الفاعلية والمفعولية والافاقية فاللام للمعنى او
او هو اصطلاح في الثلث واختلف في ذلك السبب فقبل سبب
الفاعلية في الفاعل الفعل وغير الاستناد في المبتدأ والخبر وفي الخبر المبتدأ او
قبل فيها الترتيب من العوامل اللغوية للاستناد اذ لولا الخبر ولم يمكن
يتبين كون شيئا منها مبدءا غير مبدء للفظلة بل كان اصطلاح العوامل
اللغوية تلقت بها فيحقق مقضاها ولولا الاستناد لم يتحقق كون
شيئا منها مبدءا وقال الصريون السبب في المفعولية المعاني غير الواضحة

الفعل والفراء الفعل والفاعل وصفان بنسبة الفاعل والسبب
التقدم به الاضافة قبل هو الجا المندر قبل المضاف وقيل الاضافة
ولا يلزم تقوم الشيء بنفسه اذ المعنى المقتضى كون الشيء مضافا اليه
والعامل النسبة التي بين الفاعل والمضاف اليه وهذا هو اللام يكون
السبب للفاعلية الاستناد فالفعل اشارة لا تقسيم كل من الرفع
والنصب والخبر بعد ترفعه وتعيين محال كل قسم فالفاء للتفصيل و
قبل فالفعلية التي اذا عرفت هذا فالعند الذي يريد به ما يقابل الشيء
والجميع ويدخل فيه رجال العلم بلا تكلف فلا حاجة الى اذ حاله في الجمع
المكتسب بجمع الجمع اعم من الجمع في الاصل او في الحال ويدخل فيه العلم الستة
مطلقا وكلا وكلنا والواو وعشرون واخواتها لكن لا وصية في هذا القول
لانه كدخول المستثنى والمستثنى منه فاجب اذ اوجه عنه حتى يتم
القاعدة يخرج بذكره فيما بعد والحكم عليه بانخالص هذا الحكم من المستثنى
عنه كذا فلا حاجة الى جعل الفرد بمعنى ليس بشئ ولا مجموع حقيقة او
حكما واخراج العلم الستة بانها في حكم المستثنى والمجموع وملحق بهما واخراج
كلا وكلنا واثنان بانها في حكم المستثنى وملحق بهما واخراج اول وعشرون واخواتها
بما بانها في حكم الجمع ولا يصح جعل الحكم مهلا لانه لا فائدة في ايراد الحكم المصغر في العلم
ولذا قيل مهلا للمعلوم كليات ولا جعله مطلقا غير دائم له في الاشكال
باسماء الستة وكلا وكلنا فانها قد تورب بالحركات الثلث لانه لا ينفع
التعلم في معرفة حال جزئيات الموضوع والعاملة معها اذا وردت عليه
ولذا قيل مطلقا العلوم دائمة لكن بقي المستثنى العلم والجميع العلم
الذي ان يعرف بان بالحدوف داخلين فيه ولو اريد به ما سوى الشيء والجميع

في الحال او في الاصل خرج عنه المشتبه والجميع على من موعين بالحركات وبقي
 فيه من الملحقات بالمشتبه مذكرون الطر في الالية فانه لا مفرد ولم يذكر
 بعد حتمه يكون في حكم المشتبه ومن الملحقات بالجميع الاست مارة بمعنى
 جمع ذات ما لم يحصل مذكروا ان شئت تقديره بتقديره مذكروا
 له والفرق بينه وبين اثنين حكمه كالا ينفى المنصرف احترز به عن
 المفرد الغير المنصرف والجميع الكسر وهو ما لم يسلم بتاوانه المنصرف
 احترز به عن الجمع الكسر الغير المنصرف ولم يقل المفرد والجميع الكسر المنصرفان
 مع انه افترق لان عدم الفصل بين وصف المفرد والمفرد بوصف الجمع اعذب
 والاضافة انه بدل الجمع الكسر بمقتضى التعريف المذكور ارضين بفتح
 الراء وسنين بكسر السين مع انه لا شملها الحكم بالضمه رفعا ان كانا
 بالضمه رفعا فمما فرتبه عن ستة الطرف الا الضمير ولا يجزى جعله
 ظرفا اي وقت رفع او حال في معنى مفعولين لا الرفع على ما عرف لهم للعلماء
 وليس بعد رفعه عن المصدر خلاف ما يتبادر والفتحة عطفت
 على الضمة نصب عطفت على رفعا فالتركيب من قبيل في الدار زيد
 الحجة لم والكسرة جزا واعلم ان الاصل في الاعراب ان يكون بالجر كات
 لانه اضعف والاصل في الاعراب بالجر ان يكون بالجر كات الثلاث
 لان الاشتراك خلاف الاصل والاصل في الاعراب بالجر كاتين على ما رى
 ان يكون بالضمه والكسرة لان الاصل حفظ الكسرة التي من خواص الاسم
 والاصل في الاعراب بالجر ان يكون بالجر وفي الثلاثة فلذا ذكر است الا
 قام على الترتيب المذكور جمع المؤنث السالم المجرود فيما بعد بالحق افعه
 الف وتا وفيه ما مفردة مذكر نحو سحلات ولا بد من فيه مفرد

المفرد

منصرف

منصرف كسرة وسلفا لان المراد جمع لحق افعه الف وتا ونعم
 لا بد من ضم الالف لم جمع والمراد الجمع في الحال عند من جعل بركات غير معروف
 بالضمه والفتحة واعلم ان الجمع في الحال او الاصل عند الرخصى حيث جعلها
 منصرفه لحكمها عن التانيث لان التاوان المذكورة غير متحضة للتانيث
 ولشهور تانيث فيها ما لغة عن تقرير التاوان كانت في مفرداتها وعند
 من جعلها غير منصرفه للتانيث والعلية اذ التاوان المذكورة فيها لا تقع الا من
 ذكرناه مفرداتها لكن اعرابه مع ذلك بالضمه والكسرة لان هذه الكسرة
 لكونها علامة المفعول في حكم الفتحة فلما بينه من غير المنصرف وغير المنصرف
 بالضمه والفتحة حقيقة او حكم وهذا الحكم ان يتم على لغة من لا يفتح
 لغات وثبات جمع محذوف العجز من يجره في الجمع او نقول لغات
 وثبات مفردان كلفه وثبت اعيدت لانهما بالضمه الواضح رفعا
 والكسرة انصبوا جوا ولما لم يقيده الضمة في هذا الموضع بالرفع ضفي
 المراد فيه وفي اوجه ايضا غير المنصرف قد عرفت بعضها يتعلق بهذا المقام
 بالضمه رفعا والفتحة نصبا وجزا فلاقا كلوا للاضغنى والمرد والرجل
 حيث جعلوه مبنيا على الفتح حال جر ولا بد من اشتراكها لانه لا وزن
 فقامت التحقيق والفرق التانيث فيكون غير منصرف فضا فالا المنفر
 مشتبه بقوله المشتبه وكلوا ومضافها الا اضطر بقوله ويجمع البنية باللام
 او الاضافة ينجر بالكسرة ولك ان تقول انها لم يتمخص للتانيث
 حيث جعلت اعرابا ولذا ضحي جمعها مع التاوان تقوا الحكم على اللفظ لغوه
 انما هو بان رادة نقه ومفردة عدم صحه وفروعه هي تلك
 الالوة بين معناها بين كيف وعدم السمول لنية الضرف فهو منصرف

٢

فمن منفرة ولا بد ايضا من استثناء المشنة العلم لانه غير منفرد للعلية
والالف والنون ولو جعل في حكم الستة بذكر المشنة فيما بعد لما تم الا
بارادة المشنة في الاصل او في الحال فيشكل بمشنة علم جعل نونه مقتضب التوارب
فانه موجب بالارباب بغير المنصرف ويجب ابقائه في غير المنصرف واخرجه
من المشنة اخوك واهوك ومووك وهنوك وفوك وذو مال ويقال لها
الاسماء الستة بحسب لغاتها واختار ذكرها لخصوصها على الاسماء الستة
على خلاف اضافتها لانها محتاج في تفسيرها الى ذكرها فكانه وضع تفسيرها
مكانها ايضا فلان الاسماء الستة تعم جميع لغاتها والكلام في لغة مخصوصة
لا يتعين الا بذكرها وكما تبين بذكرها اللغة المختصة تبين ان المراد
بكتابتها اذ شئتم في علم اللفظ لفروعه انما هو بارادة نفسه وفروعه وعدم
صحة تلك الارادة عنا بين كيف وعدم شمول الحكم المذكور للثنية
والجمع في غاية الظهور ولا كان قصد خصوص هذه الالفاظ موجبا
لاقتصاص الحكم بالمضاف الى المخاطب في الاكثر والاسم الجنس في بعض
قال مضاف الى غير باب السكلم بايراد الحال عن المبتدئ كما حوز المالكى او بتقديم
اعني كما يليق بمقام التفسير نعم جازا بالتعظيم ودفع التوهم التخصيص وبهذا
انفرد ان حال عن الضمير المستتر في الطرف المتأخر عنه ففيه ان الحال لا تستقدم
على العامل المعنوي لكن اضافة الياء الى السكلم تطويل للمثناة الاضافة عنهما
اولا ياء مضاف اليه شئى سواه بالواو رفعا والالف نصبا والياء جوازا
وتلك الحروف في الاربعة الاول لامات اذ هي لهما منقوصة واوية وفي
الحال مس عين اذ اصله فوه وفي السادس ايضا كذلك اذ اصله ذو وهذا
هو التحقيق والمصريح ان هذه الحروف مبدلة عن هذه الحروف الاصلية

لوجوب

لوجوب طريان الاءراب بالعلم بل ورد بان اعادة تلك الحروف بمسبها
نزا في الاربعة الاول ولزوم ابدالها بما في الخاس شئها مشنة الطارس
وما جعل ما هو اصل الكلمة اعليا بهذه المعونة هناك جعله اعليا في ذواته وان
انفتحت هذه الهمزة ومن لغات هذه اللغات واخواب وفم وهن مشددا
مطلقا واخواب وهن كيد مطلقا قال المالكى صدق في عن افصح اللغات
واخوابا وحاصلا مطلقا وفم مطلقا وحم وهو مثل خب ودون مطلقا
وقدم بعض مباحث يتعلق بهذا المقام المشنة قد مر ما يتعلق وكلا في حكم
المشنة من العود المنصرف لانه ليس بمشنة لعدم كماله لعدم كماله بالنون
لان لزوم الاضافة بخفي وجود النون وعدمه لعدم العرب بالحروف حال الاضافة
الا المظهر اذ لا مشنة بعب تارة بالحرف وتارة بالحولة ولم يذكر كمالا لظهور عدم
الفارق بين المنكر والمؤنث في الاءراب وقيل لانه فرع كمالا فاعني ذكره
وفي ان المشنة والجمع قرعان على الواحد لا يفتي ذكره عن ذكرها مضافا لا
احترز به اذ لا يكون الا مضافا الى مضمرة مشنة المعنى سواء كان مشنة اللفظ نحو
هذا كلاما او لا نحو كلاما ولا يضاف الى غير مشنة المعين ولا الى النكرة وفيه
احتراز عن المضاف الى المظهر وكلا الرجلين فانه كعصا على اصح اللغات
واثنان ليس بمشنة لعدم اثنان وفيه ان مذروان وان مشنة مع انه لم
يأت مذروان لتقديره مذروا فليقدر لاثنتين مفردا كما قدر له ولا يخفى
ان القياس مذروان وكذا اثنا بين لظرفي الجبل اذ لم يسع شئها ولذا تعاقب
ياو اثنا بين حمزة كما قلب ياوك اثنا لانه لا لم يسع الا مشنة لم يجعل
الياء على فاعيد الف زائدة وقيل ليس اثنا شئية لانه ليس الواحد
اثنا لانه في الاصل شئى وليس في الواحد شئى ويجزى ذلك في ثنائيين اذ

اذ ليس طرف واحد للجدل شاء ويمكن ان يقال قلبه ماله دخل في
 الشئ والشئ بينهما بالالف رقا والياء جمع الذكر السالم صفة الجمع وسبعة
 بالحق اذ هو او مضوم ما قبلها او ياء مكسورة ما قبلها ونون مفتوحة لبذل
 على ان منه اكثر منه فيدخل فيه جمع بالواو والنون ليس مفعولها مذكر نحو
 سنون وارضون وفيه لو اريد بالجمع اعم ما يجمع في الاصل وفي الحال لو
 ردت عليه جمع جعل نونه مقتضب الاعراب نحو قسرين فانه بالجر كات
 والياء فيه ملتزم كالالف في مثني كذلك وان اريد الجمع في الحال يخرج الجمع العلم
 العرب بالواو والياء وبالجملة يشكك بعض النحاة في القياسية حيث جرى
 الاعراب على نونه قال الشاعر دعاني من بئر خان سينة لعين بنا شيئا و
 شيبا مرگا حيث جرى النصب على النون ولذا لم يجرزف بالاضافة و
 باربعين حيث جعل نونه محل الاعراب قال الشاعر قد جاوزت هذا
 رعين بكر النون ولا يخفى ان جمع المذكر السالم لم يشمل امر الانه لا مفعوله
 من لفظه انما هو جمع جمع ذو وكذا المفعول الثمانية لانه لم يلحق افعالها
 واو ونون ولا ياء ونون لبذل على ان معها اكثر منها من غير تعيين
 مرتبة الكثرة فلذا احتاج الى قوله واو لو كتب فيه الواو حمل على اولاد
 فيه لئلا يلتبس الى الجارة وعشرون واخواتها اي امثالها في كونها
 اسماء للمفعول الثمانية ما بين العشرة والمائة ولو قيل اميت
 مفعول اولي كما اميت كاض يدك واستمر عشرون من معي اليه وفضل اخواتها
 ببعض افرادها استعمالا لكان متجها وكانت داخلية في جمع المذكر السالم
 وان في الشك ان كون اولها مفعولا مستمكنا في اخره واو مضوم ما قبل
 ولم يجر ان يقال انشغل لكونه بمنزلة الضمة اوله لانه غير ثابت بالواو و

والياء التقدير اي المقدر من الاعراب لا تقدير الاعراب لانه لا يلا
 به قوله واللفظ او اختلاف الاخر المقدر والاول السب يكون ما سبق
 بحسب عن الاعراب والثاني ان السب يكون المنقسم سابقا محكي
 اختلاف الاخر فيما تعذر اي في وقت تعذر الاعراب او لتعذر
 فيكون في تعليلية كما في قوله وم عذبت امرأة في هرة اي لهرة وبها
 ما قوله واللفظ فيما عداه والاول في اسم تعذر اعرابه على حذف مضاف
 ومن قال التقدير فيما تعذر تلفظ اعرابه على حذف مضافين سرها
 لان التعذر امتنع الوجود ولا شك ان الوجود الاعراب في عصا متع
 كاللفظ به وتقدير الاعراب عبارة عن نيته لا وجوده كعصا اي كالتقدير
 الغير المضاف اياها المتكلم اذا مضاف تعذر اعرابه للاضافة اياها المتكلم
 لا لكون اخره الفا اذ صار اعرابه مقدر قبل انقلاب اخره الف لان الا
 ضافة قبل التركيب مع العامل فاصل عصا عصا وعصا وعصا
 تقدير في جعل عصا خارجا عن غلامى وقال المراد بغير مقصور
 اضيف لان عصا داخل في قوله كعصا فقد غفل ثم مضى بحث وهو
 ان جبللى لا اصل له حتى يدخل تحت غلامى فيجب تفسير المثاليين بما
 يوجب دخول عصا تحت غلامى ودخول جبللى تحت عصا لان
 يقال يقدر اصله جبللى لانه ينقلب ياء في التثنية والجمع فيقال جبلليان
 وجبلليات وانما مثل عصا وقاض دون العصا والقاض تبيينا على ان
 الالف والياء يوجبان تقدير الاعراب سواء كانا ملفوظين او مقدر
 ين وغلامى اي ما اعرابه بالوجه واضيف اياها المتكلم فيسند نحو مسلماني
 دون مسلماني ومسلمتي وقول الرضي يبريد مقرا اضيف اياها المتكلم

حسب التقدير

تقدير الاعراب

عصا في وجلي

قاصر لخرج مسكنا وغلاني فان قلت لا يجب في المثال ان يكون ش
ملا قلت نعم لكن لا معنى لتفسيره بالمفرد المضاف الى اية الحكم بل
ينبغي ان يراد خصوص غلاني لانه يكفي للتمثيل وانما قال مطلقا اشارة
الى ان اعرابه في حال الجزم تقدير لان الكسر سابق على دخول العامل فلا يكون
اثر المثال فيه واما رفع التوقع او لرو الخالف وفيه بحث لان مسكن
لا يصح ان يكون مضافا قبل العامل لانه لا او ولا ياء قبل العامل اخ
صته يتوزع عليه وجود مسكن فتكون الاضافة سابقة على العامل خفي
ولا يبعد ان يقال يندرج في قوله مطلقا نعم التمثيل لقولنا باين ثم
باين ثم وبابن ام وبابن اما وان يقال هو لتفهم التمثيل لقولنا لصاحي
والتحقيق ان لا يخصص بالمضاف الى اية الحكم بل يجمل بعبارة عن كل مثل
وفي اعرابه من الاعراب فيدخل فيه ما هو محكي وما هو مجرور بحرف
الجر فانه منصوب تقدير او مرفوع كذلك نحو مرت بنزير وجبك
زبد وقر بنزير لا نقول هو موب محل لا مقدرا لانا نقول ليس بنسبي
حتى يكون موب محلا وما اشهر ان الجور في محل نصب محل الرفع
فهو في محل استعمال المحل محل التقدير ومنه قول المفصل العرب ما اختلف
افره لفظا او محلا وفي قوله مطلقا متعلق ببعض ايضا والمراد ان الاعراب
التقديرية في الاحوال الثلاث بخلاف المستقلة فانه اما في حال الرفع
والجر او حال الرفع فقط وقد شبه في امثلة الاستغناء ايضا على انه كما يكون
في الاعراب بالوكة يكون في الاعراب بالجر بخلاف المستند فانه بالوكة
لا غير ولا مناقشة في صحة تعلقه بهما ونفعه في نعمهما حيث
يشير الى انه لم يترك ما حذف الفه او اشت لكن وجوب كون المستند اعرابا

هذا هو المقدر
نصب او الله

بالوكة

بالوكة ثم لان وعنه من ثم ثان على سبيل الحكاية في تقدير وعنه من
تمتين لتعذر جمع الوفين كما ان وجوب كون المستقل مقدرا في بعض
الاحوال باطل بالجمع المضاف الى المرفوع باللام والهاء الستة المضاف
اليه وما قال الرضي انه ابعد المضاف الى المرفوع باللام من التسمية المرفوعة
والجمع المنكر والهاء الستة مما قد اعرابه لظهور طريان الخ في لا يحصل له
لان طريان الخ في لا يجمل الماعرب لفظيا والمشهد ان اعراب الهمزة الستة
المضافة الى اية الحكم بالوكة التقديرية وهو لا يظهر في اذ الفرق
بينه وبين مسكن تحكم الا ان يقال لو قيل في حال نصب فاي يوجب
الحكم بكون الباء في في اعرابا او بد لانه قلما قيل في مطلقا علم ان الباء
المذموم في الاحوال الثلث على نحو واحد واعرابه على ما كان في حال افراده لا عليه
في حال اضافته وانما اختار غلاني للتمثيل دون غيره من المحكي والمجور للمرد
على الحاجة حيث جعلوا المضاف الى اية الحكم مبالغة اشارة امتزاجه بالياء
لعدم استقلاله بالنافذ وهو منقوص بظلامه وغلانا ونظائره او استقل
اكد ثقبلا والعبارة العرب الفصيحة ولذا لم يقل او ثقل كما قال تقدير
تتبعها على الفرق بين ما بان الاول امر معتبر يجب تقدير الامر والثاني باعتبار
ذاتية العرب كفاض يريده منقوصا ما قيل فزه كثر في مثل جوار فقول
فيما بعد وفي جوار رفعا وجر الكفاض عادة لما قيد هذا لانه توجه انه في الف خاص
لكونه بضم حرف وهذا التوجيه اعرب من تخصيص قاض باعد جوار لانه
سباني حكمه وتفسير قاض باسم في اية باء قلها كسرة كما في بعض الشروح
قاسد لشمول مسكن ومسلم مع اعرابها لفظا وشمول مسكن رفعا وانما يصح
اعرابها على ما متعذر راجع انه لا يتعذر الا بعد الاعمال واعرب قاض مستغلا

الاصح

مع انه ايضا مستند بعد الاعمال لانه لا يبقى حرف اعرابه لان معناه لا يعرف
اعرابه للشغل بل تغلب حرف اعرابه القافيه فقط اعوابه للمستند وقاض
يخلف اعوابه للشغل وبعد تقدير الاعواب بخلف حرف اعرابه على انه يمكن
ان يكون قاض ملحقا بالقاض وعصا ملحقا بجعل رفعا وجرا واما نصبا
فلا يستقل حتى يقدروا موسمي عطف على كفاض لا قاض رفعا واما
نصبا وجرا في حرف الاعواب ملحوظ وان كان مدغما لان الادغام لا يسط
المدغم عن التفظظ واللفظ فيما عداه او المعدر او ما عدا ما تعدر او
استقل لا ما عدا عضا وغللاي وقاض ومسلمي حتى يحتاج الى تأويل افراد
الضمير وينقض بشئ جاني ابو القوم غير المنصرف كالمنصرف مما لا بد من معرفته
في معرفة ما ذكر من اقسام الاعراب فلهذا حسن حيث اوضحها عقيب
بحث الاعواب بلا فصل وليت ذكر المشغ والجمع واقسامه يكون بعده
كذلك ولا كان غير المنصرف وجوبا والمنصرف عدتيا قدم بيان غير المنصرف
ولما كان التعايل بين المنصرف ظاهر من العبارة استغنى عن بيان المنصرف
بيانه عن النبي عليه ايضا بقوله والمنصرف ما عداه بخلاف الاعراب
اللفظية والتقديرية لانه لا يشر عبارة التقديرية بان اللفظية ما عداه
وما قالوا من ان غير المنصرف لما كان اقرب وبضبط يضبط المنصرف عوق
غير المنصرف وترك بيان المنصرف لما كان معرفته بالمقابلة على الاعراب
التقديرية واللفظية وظاهره حال عن التحصيل كيف وضبط الاقرا
يكون كسرا اذا كان بالفتح او ما يجب التعريف فلا تفاوت بين الاقل
والاكثر وكانهم ارادوا ان لا يخلو لما كان الاقل يستحق التقديم في
القبض في ما اذا كان بطريق التعداد قدم في الضبط بالتحريف

غير المنصرف

ايضا

ايضا ما في علتان يقال اطلاق العلة على كل واحد من العلتين يجوز
اذ العلة التامة وهو مجموع العلتين وفيه اطلاق العلة على العلة التامة
قصة حقيقة بل التحقيق ان الاطلاق على العلة التامة هو الجوز من
سبع قبل هذا تكبير في مقام التعريف للتفظيم اذ التسع مهودة
ولا يخفى انه غير مهودة فيما بين العلم والمنعلم ولهذا السبب الى البيان
وحاصل التنوين على التفظيم في مقام التعريف في شريعة التحصيل هو
الا يتم البعيد عن الصراط المستقيم او واحدة منها اي التسع تقوم
مقامها فان قلت جعل الواحدة قائمة مقام العلتين ليس اولى
من جعل اثنين قائمتين مقام الواحدة بل الحق ان شيئا منها ليس
منزلة للآخر فالواضح ان يقال ما في الجمع او الف التانيث او ا
شنتان من ثمان قلت ما فعله اعتبار اقرب لان تحقيق الفرقين
في اثنين ظاهر دون الواحدة ولان الكثير منح العرف باثنين قبل
التحليل ملحقا به اولى من العكس ومن اعتبار كل منهما اصلا عدل
عن تعريف القوم مع ان غير المنصرف ما لا يد فله كسر والتنوين ما عدا
يقضي الاصل الاول من الاصلين اللذين ذكرهما المصنف في التنوين
وقد نبه عليه بجعل ما جعله تعريفه كماله فثبت على ان كثيرا ما يد فله
الكسر والتنوين داخل في تعريفه دون تعريفهم فلا بد من الدول الى ما يطا
بق اصطلاحه وذلك عرفات بالكسر والتنوين فانه غير منصرف عنده
على ما ذكره في بعض تصانيفه وما دخله الالف واللام ولذا قال بنجر بالكسر
ولم يقل يصرف كما قال فرس يجوز صرفه وما دخله الجر او التنوين للضرورة
او التنا سب ولذا قالوا معنى قوله ويجوز صرفه للضرورة او التنا سب

بعض ما هو بالكسر
غير منصرف عندنا

ويجوز صرف فكه وانما اخرج منه من التعريف بارادة علمين مؤخرين
كما اخرج بها ما في بيعة وتايت او الف ونون وتايت الا غير ذلك
ولا يخفى ان جعل ما يجمع من الضرورة والتناسب علة مؤثرة مختلفة
الحكم لانه وما في هذه عارية عن التاثير بحكم والتاثير بالاعتبار ان الحكم منفرد
فارجع عن التعريف بتقيد العلة بالتاثير قال الرضي ان الاسم قد شاب
الفعل على ثلث مراتب اقواها كون معناه بعينه وقد شابته اسم الفعل
واثرها العمل والبناء الذي هو الاصل في الفعل واسطرها الشاكلة في الروف
وشئ من المعنى واثرها ان يجعل على الفعل وادناها المشابهة العارية عن
وقوف وتضمن معناه وهو تحقيق الغرضين اللانزم لوجود سببين
من اسباب منع الصرف او واحدة تقوم مقامها واثرها نزع علامة
الاعراب عنه وهو التثوين وسد نزع الكسر والتثنية معا على اختلاف
القولين وانما لم يكف بغيرية لضعفها هذه الكلمة وقيد لان فرعية تقاوتها
اصالة الاطراف فلا بد من زائدة نزع عدمه فاما ذكره بحث لان الشبهة
مرتبة رابعة فهو تضمن شئ من المعنى فقط من غير مشاركة في تركيب
الروف واثر العمل ايضا في جاني رجل بصري ابوه ثم المشابهة في الفرعتين
على ما يتصور ان الفعل فرع الاسم في الوجود حيث لا يكون بدون مصدر
وفي الافادة حيث لا ينفيد بدون فاعل والتاثير فرع الذكر والمعرف فرع
المشعر والمعدول فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والاسم الذي
على وزن الفعل فرع الاسم ليس على وزنه لان الاصل في كل قسم ان يكون فيه
ماله من اختصاص بالقسم الاخر كذا قيل ونحن نقول لم يكن فيه ما هو منقوص
بالقسم لم يوجد فيه ما هو من قسم اخر فبعد وجود هذا القسم يستعمل

سبب عدم الوقوف

لان اختصاص الغرضين بالتثنية
ظاهر وقرينة هذه الامة ايضا
فيروا صحة كذا قال مسهل

قد يصح تضمن معنى الفعل
بغير الاربعة

فقط في قولهم
في الوجود والافادة

ماللقسم

ماللقسم الآخر والابن في فرع العرف ما قيل مثله في وزن الفعل او ما قلنا
مثله فيه والجمع فرع المفرد والمركب فرع المفرد ووزن الالف والنون
فرع ذي الف التايت الحمد ووزن الجرد عشرهما على اختلاف قول البصريين
والكوفي ولما كان تعريف غير المنصرف لا يطرر ما لم يطرر السبع وما يقوم
مقام العليتين وما هو المؤثر منها الشغل عقيب اول ابدل العلة ثم بيان
ما يقوم مقام ثنتين ثم بيان بعض منها وبيان شرائط التاثير فقولهم
عدل الى قوله وما فيه عليه من لواحق التعريف الا انه ذكر فيما بين ذلك
حكم غير المنصرف وما يتعلق به لانه لو اقرع عن اللواحق كلها بعد بيان الحكم
عن ذكر غير المنصرف جدا فن قال ينبغي تقديم قوله وما يقوم مقامها على بيان
الحكم لانه من شدة التعريف لم يعرف التهمة بتامها وما ذكره في تعدد العلة بيان
من قطعة الانبار حيث قال موانع الصرف شح كلما اجتمعت
شتان منها فالصرف تصويب القول عدل الى الا انه ترك البيت
الاول لانه بيان لغز المنصرف قاصر لانه لا يدل على انه لا منع صرف بدون سببين
وقال وصي الاربعة عدل ووصف وتايت ومعرفة وبيعة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول غريب فقول
هي بتدافره مجموع ما في البيتين وقد عرفت ما يتعلق به ولقد اصاب
تشكيك العمل المحر لان المانع عدل لا كل عدل في بدل نزل ومجاز وفق بل
خصار لا يوجب منع الصرف وهكذا البوقاق فبالتكثير على ان لا ينفع هذا
القدر من البيان في معرفة منع الصرف بل لا بد لكل من بيان ويحتمل ان يكون
قوله وهذا القول ترتيب تنبيه لانه الاشارة بغير هذا القول غير كافية
بالتعريف بل ترتيب للمعرفة وكذا ثم كما يكون للشراف في الزمان تكون

ثم نوافي الوثائق
كما التزمنا الا انه
يجاز ان ادله لا يرد

للترافق في المرتبة فيعطى به الاعلى على الادنى او الادنى على الاعلى
 وقد جرد بها الشاعر في قوله ثم فتح ثم تركيب لان الجي اعلى رتبة من جارية و
 من لم يثبت لهذا جعل استعمال ثم موضع الاول ضرورة الشعر في قوله والنون
 زائدة من قبلها الف مقصور ان اوقعه ضبط الوزن فيهما الصديق افادته
 كون السبب النون الخاضع ان السبب هو الالف والنون وتاثيرها
 ان السبب النون التي قبلها الف زائدة سواء كانت النون زائدة او لا
 فيلزم كون صان على وزن فقال غير منصرف او ان السبب النون الزائدة
 التي قبلها الف سواء كانت الالف زائدة او لا ولا يكون دفع المقصور الثاني
 بان لا يلزم كون غير منصرف لانه ليس فيه استثناء فعلا لانه ولا وجود في
 لانه يلزم كون صان بعد جعله على علم غير منصرف وقد يقال قد دفع ان مع
 زيادة الالف قبل النون زيادة قبل زيادة النون فينضم زيادة ترهما
 وهما وان كان دقيقا لكن ليس للعرف رفيقا لان زيادة حرف قبل حرف
 تعارفت في تعيين مكان الزيادة لافي جعلها مشتركة بينهما وبالجملة
 يمكن ان يكون قوله وهذا القول تقرب اشارة الى هذا المقصور يعني
 هذا البيان يزواف بل مقرب الى المعرف لان ضبط المقام اضطر الى ان
 في ذكر الالف والنون وقوله زائدة صفة النون لان اللام في زائدة لضرورة الوزن
 لانه لعدم اللفظة لا ستر فوكيف لا والمقام مقام التكميل فلا حاجة الى جعلها
 حال لا يجعل النون فاعلم من من القوف بحسب فحوى الكلام الذي هو بدل من
 النون كما في اصيل الحيف اعلان حية اصيل كالمثون في منه العرف صرح به سبيل
 ونقله الرضي عن الاخفش وقد عرفت وجوبه بين يديين لقوله وهذا القول
 تقرب على سبيل التقرب والى بدعي آخر انه ان جعل عدم الانتماء للسين

ليس قولنا تحقيقا بل اعتبارا صرف لتقريب غير المنصرف الى الصبط و
 ثانيا ان جعل الجمع والثاني بالالف بمنزلة سببين دون العكس
 او اعتبارا على اعتبارها قول تقرب واختيار لا هو الاقرب بالاعتبار
 لتحقيق وتاثيرها ان قولنا غير المنصرف ما في عشان او واحدة
 منها تقوم مقامها دون ما قاله لان الذر لا يدخله الكسر والنون
 تقرب الى المعرفة او عرقه به لا يمكن ان يعرف الا بعد معرفة ورايتها ان
 علة منه الصنف هو التكلم وجعل السبب بيان قول تقرب الى كمال العمل
 فمعرفة وتبينها وله وجه ثلثة اخرى مشهورة تركناها لاننا لانا
 بها ها وقيل الف الخاق المقصورة دون المحدودة يمنع من الصرف بشرط
 العلية وجعل الرضي كل مقصورة سواء كانت للمخاف كاطل او لا كقبض
 ما فاق من الصرف بشرط العلية اذ مشبهة الف قبض للمخاف
 لانه لا سبب في القسم حتى يلحق به شئ ولذلك ظهر الجوع حيث
 جعل الف للمخاف مثل عمر وهجر وطلحة وزينب وابراهيم وسامه
 ومعدى كرم المشهور كرم بكسر الهمزة في الصحاح لكن في شرح
 الحاشية للامام المزيدي ان الاعرابي قال لمعدى كرم معد كرم لانه عدا
 الف او الكرم الفاد فالمعهوم منه يكون الراء وعمران والند
 فومنه اشك على ترتيب ذكر العلل وكذلك ان يقول لم يثبت للتعريف
 اذ اكثر الاشك يشتمل عليه وانما مثل الثابت اللفظ والمعنى
 تنبها على ان التاثير في هذا الباب يعتبر تارة مع خلق المعنى عن
 التاثير مع انه غير معتبر في ثابت الفعل المسند اليه وفي رجب الصبر اليه
 فلما حال جاءت طلى ولا طلى في تارة مع خلق اللفظ عنه

كما ينبغي وحكمه ان لا كسر الالف لا كسر منه لا امر باب ولا بناء ولا
 او رتبة الجنس وانما مع النسخ انما امر باب او بناء وما دخله اللام
 وما ضيف مستثنى من الحكم وقد علم ذلك سابقا لانه اراد به حكمه
 لانه اقرب الى الضبط وليس عليه ان كلام من كلام الكسر والتسوية من الحكم
 فالعرفان بها فاسد باعتبارها يتوقف ونسب بقديم الكسر على ان
 الرجوع منه الحرف الكسر اصاله لا تبع كما نرى البعض ولا تسوية سوى
 تسوية التزم ويجوز ان لا يتبع صرفة اما عطف على قوله ان لا كسر فيكون
 تحت حكمه واما على قوله وحكمه الى الضرورة ان لا يضطر اليه ان لا يستقام
 الوزن كما وقع لسيده في السالكين فاطمة رضي الله عنها في مرتبة لسيده
 المسلمين عام شروصت على مصالح لو انما ضمت على الايام صرن
 لياليا او دفع الزخاف يخرج الشعر عن الكثرة دون السلامة كقوله شعر
 اعدوكم نعان لئلا نذكره هو السك ما كررته ينضج او رعاية الفانية كافي
 قد دسسه سلام على غير الانام وسيدى حبيب الله العالمين ثم يشرع في بيان
 حكمه عطوف روف من يسمي تاجه قال الرضى لا يعرف فافيه الف مقصورة
 للضرورة لانه لا يجامع التسوية الالف فلا يبرز بالانطراف شي قات
 ينصرف في فافيه حرف اخرها النون الساكنة وايضا نون التسوية يقبل
 الكسر لا تقاد الساكنين بخلاف الالف فربما يستقيم الوزن بشئ هذا التحريك
 وما يجره عن غير الامتناع رعاية المائنة بين الوزن والموزون يقال
 مصارته فنون مفاعلة لمثركه مصاربه مع عدم انطراف مفاعلة للعلمية
 فانما من اعلام الاوزان والتأنيب ويعد ان يدبر تحت التناوب
 ورعاية في التصغير كافي فعلا ان السلام فابصر على اقبلين فينصر الالف

بالتحديد

فيبطل

فيبطل تأنيب الالف والنون بخلاف فعلا ان الصفة فانه يصغر على فعلا ان
 وكافي وزن فعل ليس في اوله زيادة فانه يبطل الوزن بالتصغير بخلاف
 ما في اوله زيادة فان مدار تأنيب الوزن فيه على وجود الزيادة فينبغي ببقائها
 وكافي تصغير الحرف والعدل وما عداه هذه الصور لا يجوز صرف بالتصغير فان
 قلت كيف لا ينصرف طلحة مع عوض الوصفية النافية للعلمية قلت
 قلت هذه الوصفية لا تنافي تعين الزات فمن مع التصغير بمنزلة اللقب
 وقد لا ينصرف المنصرف بالتصغير كافي وور فان فيه وزن فعل في اوله زيادة
 وتحدث بالتصغير وصفية او للتناوب من رعاية الفواصل والاسجاع
 او مجرد اجتماعه مع كلمة منصرفه ولا كان هذا البعد ما يظن صرف غير المنصرف
 لاجله مثل له من اوثق كلام بقوله مثل سلاسل او علما مع انه لم
 يشترط للضرورة او نقول مثل به رد على من قال في توجيه الآية على
 لغة الالف الشعر اذا الساعربا يتبع في الشعر فيما تحزن له
 في الشعر يقبل منه اذا لا يخفى ان توجيه القرآن به بعيد كيف
 وقد قال الله تعالى وما علمناه الشعر وما ينبغي له فلا يصح ان يقال
 نزل القرآن بما يقع فيه الشاعر لانه ينصح عن كونه شاعرا
 فالحق ان التناوب ايضا من اسباب الصرف وزعم الكافي ان
 صرف المنصرف الى الفعل من لغة قوم ولا تقوم ولا يجوز عدم انطراف
 غير المنصرف للضرورة والتناوب لان الضرورة تترد الاشياء
 الاصولها ولا يخرجها عنها فلا فالكوفيين فانه يجوز بعضهم
 عدم الصرف بالعلمية وقد عاها القوتها في الضرورة وما يقوم مقامها
 الجمع والثالث اثبت الصواب والثاني بالالف وفه الف

الثالث

بالتحديد

بالتحديد

بالمقصورة والمدودة وفي ان علامة التانيث الهجاء لانها متقلبة
 عن التانيث والالف قبلها زائدة الا ان يقال المراد بالالف المدودة
 هي الهمزة سبقت بالانها المدودة بلفظ حذف وايصال والاضح
 في صحة اطلاق الالف على الهمزة لان الالف اكملهم للاسم او للمتحرك
 فقط ولهم التكن لا فلا حاجة في اطلاق الالف على المدودة الا ان اطلق
 لان الهمزة في الاصل الف ووجه تحقيق الغرضين في الجمع انه للزوم بمنزلة
 جميعين وكذا التانيث بالالف كما قيل والاولى ان المؤنث بالالف
 بمنزلة المؤنث بالناء العلم وكذا الجمع بمنزلة الجمع العلم في انه كاللا يغير العلم
 لا يغير ان اعلم ان تميز الف التانيث عن غيرها بضبط اوزان مختصة
 بالالف التانيث وقد ضبطها الرضي في بحث المذكر والمؤنث وبعد ذلك
 التثوين والتانيث فافيد في غير تلك الاوزان فمرقة غير المنصرف بما ذكره
 لا تنفع غير المتبع في معرفة جميع افراد غير المنصرف الا ان يقال انه ينفع بان
 يضبط المدون له ما لا طريق الا معرفة الاسماء كالسما عيان من العوامل
 ومواضع الخذف ومنه في باب غير المنصرف العدل التثنية او العدل مطلق
 في وجه كاستنوفة فالعدل قبل الف التثنية ونحن نقول لمطوف الفصل
 على الجمل لان تفصيل الجمل ان يعقبه وعلى التقديم بين يديه ان التفسير
 ليسهم المتقدم مجموع ما يجي من البيان المتعلق بسباب منه الحرف
 لا يجوز بيان العدل فحجب عطف باقي المباحث على بحث العدل ليكون المجموع
 مدلول فالتفسير او التفصيل والعدل لانه هو التثنية او التثنية او التثنية او التثنية
 ومنه واصطلاحا جاهل هو الافراد او الخروج وخرج الرضي الاول بانه اوفق
 بغير العدل الذي هو الحرف كما ان الخروج اوفق بغير العدل الذي هو الافراد

وحيث

ونحن نخرج بان اشتقاق المعدول اوفق به لانه مستغن عن جعله في تقدير
 المعدول اليه باعتبار الحذف والايصال وتشرق ما ذكره الرضي بان
 فليكن معدولا عن معنى الجمل ثم نقول فليكن العدل مستقولا عن معنى الافراد
 الى الخروج الذي هو صفة العلم كما ان التانيث هو جعل الشيء انثى نقول الى
 كون العلم عا فيه علامة التانيث والتركيب الذي ضم كلمة الى كلمة فعمل
 ليكون العلم ما فهم منه كلمة لا كلمة ولم يغير من النظم بل جمع وما
 قيل ان العدل المنصرف بالخروج كون الشيء معدولا لا يصدق ما ذكره الرضي من
 ان الانسب بمعنى العدل ان يقال هو افراجه العلم لان تفسير ما بالخروج هو
 الخروج وما يقال هو افراجه انه فخر بالخروج ليدل على صفة العلم صريحا واما الخروج
 هو التكلم صريحا ولابد على صفة الاسم الاضحا فغيره جعل الافراجه مستبنا
 للمفعول ثم يتجه ان المصدر المبني للمفعول وان اشترط فيما بين الفعل
 لكن ثبوته امر مجهول فلو كان لم يكن الفعل المجهول على طريقة الوقوع بل
 يكون كالمعروف على طريقة القيام الا ان المعروف طريقة بيان قيام المصدر
 المبني للمفعول والمجهول طريقة بيان قيام المبني للمفعول فالمصدر لم يوضع
 الا لاجل صفة الفاعل والفعل المعروف وضع نسبة القيام بالفاعل
 والمجهول نسبة الوقوع للمفعول وانما نشأ القول بالمصدر المبني للمفعول
 من عدم الفرق بين المعنى المصدرى الى اصل بالحق الياء المصدرية ووضع
 اللفظ للمعنى المصدرى والاول عام كالضارية والمضروبية بلا شبهة
 بخلاف الثاني ولا يخفى ان تعريف العدل بما ذكره غير جامع على مذهب
 من قال لم يعرف ثلث لان فيه عدلين عدل عن لفظ ثلث وعدل عن
 معناه وهو الثلثة مرة الاثنته مرتين اذ العدل عنده هو الخروج عن

فصل المعدول في الافراد

وهو المصدر المبني للمفعول

عن الصيغة الأصلية أو المعنى لا محالة فكليلة وإنما عرف المصعد العدل
من بين الأسباب ثانياً ما هو منه فيه فكان الاختلاف فيه دون باقي
الأسباب خروج العدل المطلق خروج مطلق اللام أو العدل المانع من
الصرف خروج اللام العرب الامة وهو الحروف الاصول عن صيغة اس
ما يوصف للمادة باعتبار الحركة والسكون والتقديم والتأخر ومقارنة الحروف
الزائدة ولا صيغة للمركب فغير قائم بل هي تربية اذ لم يوصف به
لحروف الاصول بل للحركات فكون ثلث معدولة عن ثلثة ثلث نظر اذ
لم يخرج حروف ثلث عن هيئة ثلثة ثلث بل عن هيئة ثلث وعلل تقدير
خروجها عنها ليس ذلك خروجاً عن الصيغة بل عن الهيئة ولا يمكن الجواب
عنه بما يجاب عن ان خروج آخر عن الآخر على تقدير خروج عنه ليس خروجاً
عن الصيغة الأصلية اذ لا يمد قل الكلمة فيما يصاغ به كلمة من ان شدة
الامتزاج جعل الحرف باللام بمنزلة كلمة واحدة فكان اللام داخل في
بصاغ به الحرف به الأصلية المتبادر منها التي كانت له في الأصل سمي
مع لفظ الخروج اذ كان اول هذا الاسم غيراً فيقوم ان جميع الاسماء
المتشقة خرجت عن الهيئة التي كانت له في الاصل وهو هيئة المصدر
فغير خروج على تعريف العدل ولا يخفى ان قائم لم يكن له هيئة القيام
اصلاً ان اذن من اسم هو القيام ولم يخرج عنها عن صيغة حصوله في
تقديره بخلاف ثلث لانه ليس في تقدير ثلثة ثلثة وما هو في تقدير
شيء غير خارج عنه ولا اخ عن صيغة اقواله في تقديره حيث اعراب
ولا يكون العرب من اللام الا اذا ثلث اعراباً وان صار اللام مستباً باعتبار
تغيير حروف الاعراب والا فخذ سكون الحاء عن فتحه لانه في تقديره بقي نحو

اقوس فان صيغة الأصلية اقواس فغيره عدل والقول بان اقوس
موضوعة ابتداء من غير عدل عن اقوس بخلاف ثلث حكم فيقول وعاننا
الا القول بالخروج في ثلث ضرورة منه الصرف حيث لا يتجه بدون
اعتبار العدل ولا داعي اليه في اقواس بل صرفه بغيره لا خلاف فالعدل
مطلقاً لا يقال به الا لداعي البناء او منه الصرف ولذا لم يحكم بالعدل
في اخر حكم بعده فيه حيث قبل العدل ووزن الفدر منضادان والفرق
بين العدل المحقق والمقدر مع ان الكل مقدر لداعي الاصل في الاول بعد
تقديره للداعي كما يدل عليه الدليل بخلاف الثاني وهذا مع انه خلاف ما هو عليه
يقضي ان لا يعرف غير الفرق بالتعريف المذكور الا ان يتبع وتحتاج في دفعه
الى ما تقدم فتذكر ذلك ان تعقل المراد بخروج الاسم الخروج المتبصر في منه
الصرف وهو ان يعرف بتبيين المدون لا نقول التحقيق ان خروج اللام
تحقيقاً عن الهيئة الأصلية اما الفائدة لفظية هو الاختصار كما في اخر
وجع اول لفظية ومعنوية كما في ثلث فانه صار موضوعاً بالعدل لمعنى وصف
فحيث التمدت لا يحكم بالعدل بل يحكم بالثمة وذلك لانه يشكك بعدم العدل
في اخر مؤدا ومنهم من قال المقصود في التعريف تغيير العدل عن باقي الالفاظ
فلا يخجل بالفرض صدقه على السبب وبسبب لان المقصود في معرفة
الاسباب تغيير الحرف عن غير الحرف وذلك يتوقف على تغيير كل سبب عما
يسبب تحقيقاً الى خروجاً محققاً بان يدل دليل على الخروج كثلث وثلث
اما هو على فعال ومفعول من الصدوق قال الرض هو اربعة مسددة اتفاقاً من
رباع ومربع فاخته وقد جاء شواكبت خصالاً غشراً وما فوق الخنة
ما عنت العشرة يجوز قياساً عند المبرد والكوف من ولم يسمع الا مع ياء

النسبة من شخصي وسداسي وسباعي وثماني وتساعي هذا وانما لم يحكم
 بالسماع في عشرة مع وجوده في شمس الكيت لانه لا ينفع في منفعل ولا في
 فعال في السعة ولم يحكم بما جاء مع البناء لانه لا ينفع في السماع ليعاين ان يكون
 النسبة لفظية فكرسي واربعة لا يفيد في منفعل وجعل ابن مالك نحاسي
 ونحسبة ايضا مسويين وتحقيق العدل فيها لان ثلث مثلا التقسيم
 كل الالاج على هذا العد والقياس فيه لفظ العد والمكره فاذي ثلث
 علم انه معدول عن ثلث ثلثه فان قيل انما ثبت القياس لو كان
 ثلث ثلث لانه في حقيقة وليس كذلك بل هو مجاز والحقيقة في ثلث
 فكيف يحكم بان معدول عن ثلث ثلثه قلت ارادة الموصوفين بمقدار الثلث
 من لفظ ثلث مجازية وانما ارادة التقسيم المذكور بذكر اللفظ فمفع
 حقيقي لهذا التركيب والشايع فيه التركيب حتى يقال جاء في القدم رجلا
 رجلا ورجلين رجلين من غير ان كان فعال ومنفعل ومن غير جواز واخر
 قال ابن مالك انهما مقابلان في قول احترز به عن اخو جميع اخو يعني اخوه
 مؤنث اخو فانه لا عدل فيه وتحقيق العد لانه انما هو التفصيل بدليل غير
 حيث قيل اخوان اخرون او اخرون او اخرون او اخرون او اخرون لان
 هذا التعريف من خواصه وانما التفصيل لا يستعمل الا مع اللام او من الاضافة
 قلنا لم يوجد منها علم انه عدل من الثلث ومنهم من جعله معدولا عما سوى
 المستعمل لان المستعمل لفظا او تقدير مفعول مذكر لا غير ومنهم من جعله
 مما سوى المستعمل بالاضافة لان تقديم المضاف اليه مشروط بالتعريف
 كما في يومئذ او البناء كما في الغايات او وجود هذا المضاف اليه بعينه مضاف
 اليه فوهم يتم عدلي وبين زائعي وجبته الاسد ومنهم من جعله معدولا

من المستعمل

من المستعمل لان الحالت لان اللام والاضافة لا يلمايان منع الصرف
 والكل مني على عدم الفرق من تعريف الشيء والمعدول عنه ويرد على جميع الوجوه
 انه يلزم القول بالعدل في بواقي تعاريف اخرج انه بيني العدل عن اخو فوا
 قولهم بضاد العدل وزون الفعل وقدم ما يجب عنه زينا وجيدا ولا
 ينافي كون لم تفصل عدم المعنى لانه قيل ان اخو في الاصل يعني اخو فوا
 يستعمل هذا المعنى من تعاريفه الاخرى او اواخر فقال جاء في فلان في
 او اواخر الرجال او في ارباب النساء ثم استعمل بمعنى غير من جنس ما سبق فلا يقال
 جاء في رجل وجاراه جميع الاول فمفعول يؤكد البشعر مع وانما يدعي وتحقيق
 العدل فيه احالانه جميع فعلا السماع وقياس تكبيره فعلى في خصوصي فهو معدول
 عنه ومن قال انه معدول عن جماعي او جماعا لانه في قياسه مع فعلا اسما
 فغلبه انه لا معنى لكونه مع التكبير معدولا عن الصحيح مع وجود التكبير مع
 وج حضي وجود السبب الاخر فيه ففصل التعريف الاضافي الذي في تقدير جميعهم
 حيث لا يؤكد بالالموقفة وعدم ملائمة ظهور الاضافة لمنع الصرف لا يستلزم
 عدم ملائمة تقديره واول التعريف الوصف وهو التعريف من غير ارادة فمفعول
 العلمية وكلاهما لا يلمايان بشرط المصن تأشير التعريف بالعلمية واما لانه في فعلا
 صفة في الاصور والقياس فيه فمفعول كرم فالسبب الاخر الصفة الاصلية
 ويرتفع اجمعون لان جميع افعول صفة فعل كرم فاعمل واحالانه يلزم استقار اللام
 او الاضافة او من لانه لم التفصيل وهو في الاصل بمعنى اجماعا ويؤيده اجمعون
 ويرتفع جمعا ولا يتم ضبط العدل بدون ذكر كرم اذا اراد به سحره فانه
 معدول عن السحر لانه لم جنس اريد به معين من افراده لا يكون بدون اللام
 سوادا علميا بالعلمية كالنجم او لا بالعلمية وانما قدر العلمية بعد اعتبار

تأليف اقام

العدل العزوة منه العرف وكانت لم يذكره بيا على المتبين على الفتح وان كان
المشتد خلافة لانه يقع من تقدير العلية ولا بد من ذكر اسفانه غير
منصرف مطلقا في حال الرفع وكانت لم يذكره لان اللغة العليا بناؤه على الكسر
في الاصول الثلث ولم يذكر هذه الالفاظ علما كما ذكره ابن مالك لان شئ
صرفا موكول بالسماع ولم يتحقق عنده او تقدير الى او نحو وجا مقدار معروف
لفرورة منه العرف وعدم ظهور سبب كسوى العلية على ما هو المشهور ولا
حد الامر بين منع العرف كذلك او رعاية اطراد الباب وقد ثبت عليه
بقوله كرم وقطام هي مدينة باليمن في بني تميم ولا بد في معرفة غير العرف
من ضبط امثلة العدل التقدير ففعل اذا وجد غير منصرف بقدره العدل اذا
وجد منصرفا لا يقدر ولذا لم يقدر في اورد واذا لم يعلم حاله فان لم يوجد غير علم
ووجد من فاعل كقثم فانه لم يوجد الالفاظ في كرم فانه جاء جمع كروجا
قائم بمعنى معطى جيد المال دفعة لا تصرف بتقدير العدل الحاقا للثبوت
بالاغلب والاعرف وفعل الخخص بالند كرويا فسق ويا كسب اذا كسب
لا تصرف بتقدير العدل في حال الند او فعال في اقسم بمعنى الامر والمصدر
المعرفة والصفة المؤنثة والحال والعلم المؤنث للاعيان وكلمها معد وكات
عن مؤنث خلافا لسيوبه فيما هو بمعنى الامر ووجه كونه معد ولا عن المؤنث
عند غيره انه معدول عن مصدر معرفة مؤنثة نائبة عن الامر كما ذكره ابن مالك
ولا يظهر وجه جعل المعدل عنه مصدرا مؤنثا فيما يتبته معد ولا عن المصدر
المعرفة فان سمي بها مذكر فهو غير منصرف وان سمي بها مؤنث فهو كقطام
ان لم يكن في اژه را فالمراد بتظام فعال علما للذات ولم يكن في اژه را
سواء كان في الاصل مبنيا بمعنى الامر او غيره او لا فقصر ضبط عن ذكر

علما لانه ذكر وانما قال في بني تميم لانه مبني على الجازم كذا في المراد والعدل
فيه مقدار لا محالة واما عند تميم فهو عرب فيقدر فيه العدل بعض النخاة
على ما في الرضى ووجه تقدير العدل ان ذات الراد منه لا بد فيها من تقدير العدل
ليتحقق فيها جبرته البناء ووجه مشابهتها لفعال بمعنى الامر في العدل والوزن
قل قدر فيها العدل قدر في غيرهما رعاية اطراد الباب الوصف او الوصف
الماضي من الصرف شرط ان يكون في الاصل ومعنا العرب من كالمشتد ان المعنى
ان جنس الوصف شرط تاثيره ان يكون في الاصل والوصف كون الشئ صفة
تحويلة لشيء وسفرها وكانت لهذا المستفنى عن بيانه وبيان ذلك ان بعض
الاحكام يكون بمعنى يذنه صحة كون اللفظ صفة تحويلة ولا يستعمل هذا اللفظ
الا جازيا على موصوف محقق او مقدر وهو ما يكون والاعلى ذات مبهمة
في غاية الابهام باعتبار معنى مقصود لان المقصود من هذا الاسم ان
يرتبط بسبب المعنى المقصود فيه باقية تعيينا بخلاف ما وضع لذات
فيه تعيينا لان المقصود منه احضار تلك الذات لاجل المعنى الذي
قصد مع هذا التام بوطا بشئ ولهذا لا يكون صفة لشيء والمراد
بكونه في الاصل ان يكون في اصل الوضع ولا يكون عارضا بحسب الاستعمال
وان ادى الاستعمال الى الوضع بان يكثر الاستعمال في المعنى سببا لكونه
اللفظ متعينا له ويسمى ذلك ويسمى ذلك الاسم صفة وما يقابلها كما
كون اللفظ غير صفة اسمية قيل انما اجتمع الى بيان شرط الوصف
لتعريفه بكون اللفظ والاعلى ذات مبهمة غاية الابهام باعتبار
معنى هو المقصود فلو عرف بكون اللفظ موضوعا لذلك لاستغنى
عن بيان الشرط قلت لو عرف كذلك لا يصحح الوضع اخر اللفظ

الصفة صفة يشترط في الجمع بالواو والنون ان يكون صفة عاقلة لا
يكتفي فيه ان يكون ذا الالهة ذلك ولا بشرط الوضوح فلا تفرقه القلب
اي لا تفرقه الوصف عليه السببية عليه او مغلوبة للسببية والمراد
بالقلب ان تميز الصفة بكثرة الاستعمال مخصوصة بذات معينة و
تستعمل غير جارية على شئ والثاء للتفريق بحسب العلم او الواقع وانما
صرح بهذا النوع دون النوع الاخر وهو انه لا يؤثر الوصفية العارضة لان
في هذا النوع خلافا والبعض لبعض اسود وارقم ولا بد للوصف المانع
من شرط ازوه وان لا يكون مع العلية عند سببية ولا يكون زائلا بها
عنه الا فشر وكذلك العلية الغير العارة يجب تقييدها بما عدا القلب
العلية واذا لم تفرقه العلية فعدم ضرر السببية الى اصله يستعمل اللفظ
في المعين من غير ان يميز اللفظ متينا لا مفيدا من غير قرب بطريق الاخر فلذلك
اي لا يشترط كونه في الاصل كما يشترط اليه اسم الاشارة المتعين للبعيد وكل
من العرف والامتناع والضعف معلل به ومن فروع وجعل العرف والضعف
في عينه والامتناع فحاله عدم ضرر القلب كافي الرضى لانت عده العبارة
الايجمل ذلك اشارة الى مجموع الامرين وجعل المتفرع بمجموع الامور الثلاثة على سبيل
قوة التوزع وجعل رتبة كل الاصله موكولا على فهم السامع ومنه من دون
فلا يلتفت اليه صرف مررت بنسوة اربع كسناد قال اربع الى ما يشمل
عليه ساحة وليس في نقد صرف اربع في مررت بنسوة اربع لان حذف
القائل وحذف الجارية مثل هذا التركيب غير جائز في لغو الوصف
في اسما العدد صرف اربع لانه موضع النفس العدد واستعمل في ذات بهن
باعتبار معنى مقصود وهو العدد بطريق المجاز وكذلك اشبه المنكر باداة را

هذا النوع
من العرف
والضعف

مس

مستى بان قد منصرف لمرور الوصف فيه او مفهوم المستى معنى وصفي فالتفت
في كون انصراف اربع لمرور الوصف بسند انه يجوز ان يكون لقبول اربع التاء
فليس فيه وزن الفعل المعتبر غير قوية لانه فاعها يتبدل اربع باثرو
استبعاد الرضى عدم اعتبار الوصف العارض في منع العرف وجعله دعوى
بلا دليل منه في بوجه انه وبما يجب به عنهما من ان التاء المضافة لوزن
الفعل ما يرضى للمذكر والتاخرها ما به تم صفة المذكر ومن ان التاء المضافة
ما يدل على التاخر ثبت وعنده تدل على التذكير ضعيف لا يمكن ان التاء
في اربعة ايضا للتأنيث لان رجلا في تاويل الجماعة اذ لك متحقق في
نسوة ايضا بل لان المانع عن تأنيث وزن الفعل التاء المتحركة لاختصاصها
باللام فيوجب ضعف مشابهة اللام الفعل سواء كانت عارضة للمذكر او لا
وسواء كانت للتأنيث او لا والارجح ان الوصف الحاصل بانصاف غير عارض
الحاصل في المعدول وما قيل ان عدم جريان المصغر على الموصوف يدل على ان
الوصف فيه رد بان عدم جريانه لحياء الوصف فيه ونحن نرد بان ذلك
لان الموصوف داخل في مفهومه اذ معنى رجبل رجل صغير لا يقال تعين
الذات في مفهومه تمنع تحقق الوصف فيه لانا نقول الصغير ذات له الصغر
فرجل يدل على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود غايته انه يدل على ذات
معينة ايضا ومدار الوصف ابرام الذات لا عدم تعين ذات تاو امتنع
صرف اسود وهو في الاصل ذات لها اسود وارقم وهو في الاصل ذات
لها اسود وبياض للحيية قال له اسود وارقم ان كائنين للحيية واللام
الاو للاختصاص والثانية للمهادر حيية هي فرد لا حد هي واحد مع
ويعد في الاصل ذات لها دمة اسود للمقيد ارق المقيد هو فرد وهو قيد

٢٥

هذا النوع
من العرف
والضعف

هذا النوع
من العرف
والضعف

هذا النوع

من الحد يد لان القيد اللود ما يكون منه فمن صارت لهما حتى لا تقع او
صافا وثوث بالتاء فيقال للتاء السودة وجمع على الاساوه فان قلت
فكيف تمتنع وليس لها وزن فعل لا يقبل التاء قلت يجب حمل اشتراط
عدم قبول التاء على عدمه باعتبار وضع يمتنع الوزر بالنظر اليه والوزن
باعتبار الوضع الوصف لا يقبل التاء وضعف منه افعي للحجية فان قلت
ان كان شرط الوصف ان يكون في الاصل تحقيقا فينبغي ان لا يجوز منه افعي
وان كان شرط ان يكون في الاصل ولو توصلنا بين ان لا يكون تحقيقا قلت
الضعيف ما لا يجوز عند البليغ وبصدر من طائفة لا يستدبرهم فكانه قال
ولم يحز عند من يعتد به لغوات الشرط بقي ان ضعف منه افعي لعدم
تحقق الوصف مطلقا تحقيقا لا لعدم تحقق شرط الوصف المانع فان قلت
من ابن يعلم ان منه صفة لتوهم الشرط حتى يكون دليلا على اشتراط
الوصف بهذا الشرط تحقيقا لم لا يجوز ان يكون منه صفة لمجرد وزن الفعل
قلت لانه لا يمتنع الصرف في هذه اللغة لوزن فعل ليس معه توهم الوصف
الاصلي ووجه توهم الوصف الاصلي ان شدة السهم يقال لها القوة و
افعل من اوزان الصفة فربما يتوهم ان افعي كان في الاصل بمعنى الشد
غلب على تلك الحجة الشدبة وهما معناه الاصل مبهج واد اجل
للصغر والحد الاكام ويقال للحد الاد فيتوهم ان اجدل في
الاصل صفة غلبت على هذه الطائفة لقوته ونسي معناه الاصل و
افضل للطائفة المعروفة المهود الذي يقال له بوقلمون ولهذا لم يقبل لطائفة
ووجه توهم الوصف الاصلي فيه انه من اوزان الصفة فربما يتوهم
ان افضل مشتق من مصدر بمعنى كون الشيء ذا حال غلب على هذا الفرد

وجه معناه الاصل في المصدر ايضا فالنوع فيه ابعده النوع في افعي
والعلم ان نوع الوصفية في تلك الالفاظ ينبغي ان يكون يتوهم كونها افضل
تفصيل لا افضل صفة كما يصرح به الرضي لان افضل الصفة يختص بالاولان
والعيوب والحق الثاني بالتاء لا الثاني الا بالتاء او الالف كما يستفاد
من تعريف المؤنث فيما بعده ووافق الرضي المص على ذلك في بحث المذكر
والمؤنث لكن تحقق هنا ان المؤنث قد يكون بلا علامة لفظا وتقديرا
كما نص فانه مؤنث حقي ولاتا فيه في التقديم ايضا ولذلك يصغر
تصغير الترخيم على خيف بدون التاء ولو كانت مقدرة لقبيل جيسة كما
يقال في تصغير اسماء تصغير الترخيم سببه هذا وكان وجه عدم تقديم
التاء ان هذا المؤنث لا مذكر له حتى يحتج بالفارق التاء وصرح بان صا
نصا لوسمي به مذكر انصرف لعدم التاء لفظا والتقدير لان الثاني المانع
من الصرف الثاني بالتاء لا الثاني الحقيقي وكان وجهه ان المؤنث
بالتاء فرع المذكر لا علامة له فالثاني بالتاء الظاهرة شرطه او شرط
تأثيره العلمية فاعرفه اعلمية المؤنث والمعنوي المؤنث بالتاء
المقدرة ويدل عليه ما نص على زعم المص ويخرج عنه على تحقيق الرضي
ويجب اوجه كذلك او كالتاني بالتاء في ان شرط تأثير العلمية
ونبهه بالشبهة على انه دون الثاني بالتاء في هذا الشرط في انه لا
يجب به تأثيره ويجب للموجب ضمنية اخرى اثار اليها بقوله وشرط
تحتم تأثيره لكن لا يخفى ان العبادة قاصرة عن افادة انه ضمنية و
يجعل كونه مستقلا في الاجاب فالاولى ان يفعل زيادة الزيادة على التثنية
او تحرك الاوسط او البنية والزيادة على التثنية اعلم من ان يكون في اللفظ

مستند في نوعه من الترخيم
و لا يما
اشارة

ومثل الثاني في هذا الشرط
عدم التاء

او التقديم الغير المنسب كجبل مخفف جبال اذا جعل علما لكن تحرك
 الاوسط لا بد في اعتباره من تحققة لفظ على الاصح فدار ساكن الوسط
 وقدم الزيادة على الثلثة لان الزائدة نائب عن الزيادة مع انه مختلف
 فيه حيث لا فرق بين سق و عند عند البعض واخر البعثة لانها ليست
 ثابتة منها بل مقوية لامر منع الصرف فمهند يجوز صرفه والابجد المنع
 صرح به ابن مالك وجعل بعض كون المؤنث منقولاً من مذكره بشرط
 وجوب التاثير فزيد اذا سمي به مؤنث يمتنع صرفه وزينب على حذف
 مضاف الى صرف زينب وسق علم خبرهم وماه وجور على قرينتين
 من بلاد اليم متنع وقبل في تقديم متنع كل واحد منها وما ذكرنا او فحق تهود
 يجوز صرفه وفي امتناع جور نظر اذا قال الجوهري جهور لم يذكروا مؤنث
 اللهم الا ان يرا اذ امتناع على تقديم اعتبار تائيدتها فان الظاهر وان اذ
 لا ترتب بين هذه المسئلة وسابقتها الا في الاضمار سمي به الى بالمؤنث
 المعنوي مذكر فشرطه ان شرط وجوب تائيدته الزيادة على الثلثة
 وليس له الاوجوب التاثير واللتب عليه قال فقدم معروف
 وعقرب متنع قال الرضي وههنا شروط اخر تركها المصنف اذ ههنا ان
 لا يكون تائيد محتاجا الى تأويل لا يلزم كتائيد رجال فانه لقا
 ويله بالحاجة ويصح تأويله بالجمع ولا يلزم منه انصرف اسم القبيلة لانه
 لا يلزم تأويله بالقبيلة ويصح تأويله بالحي كاسيا في لانه يلزم ذلك
 فيما اوجب العرب منه صرفه حيث التزم العرب هذا الاعتبار فيه
 واعلم بوجوب منه صرف فيثب ان يكون مما جاء فيه التذكير والتائيد
 فاستمر حاله من بيان تائيدتها ان لا يكون المؤنث منقولاً عن مذكر

واما ما لم يوجب ط

قبل

قبل النقل كمر باب اسم امرأة حيث كان قبل معزلة النسبة اسم
 للسحاب وكان مذكرا وثالثها ان لا يكون استعماله مذكرا الغلب
 فان ما يجوز فيه التذكير والتائيد سواء بسوى فيه الصرف ومنعه وما
 غلب استعماله مؤنثا يبرح فيه المنع وما غلب استعماله مذكرا يتبعين فيه الصرف
 ولا يبعد ان يقال لم يترك المصنف شرطا لان الجمع لا ينقل المذكر بالتاء
 فالتذكير المسمى بالجمع لم يستعمل بمؤنث معنوي والمسمى بالمؤنث الذي في الاصل
 مذكر لم يستعمل بمؤنث لانه لا يعتبر نقله عن المؤنث بل عن اصله الذي هو المذكر
 لانه الاوثر باعتباره اصلا وما غلب استعماله مذكرا يعتبر تسمية تسمية
 بالمذكر لا بالمؤنث واعلم ان اسما القبائل والبلدان التي لا يطرر فيها
 سود العلوية فمنها ما سمي عدم انصرفه ومنها ما سمي انصرفه ومنها ما سمي
 فيه الامران ومنها ما لم يسم في شيء فعدم الانصراف لا اعتبارها باسم
 القبيلة او القرية او البقعة والانصراف لا اعتبارها اسم الحي او المكان
 قال الرضي ما جعل استعمالهم اياهم يجوز فيه الامران ونحن نقول الاقبس
 الصرف لا الاصل الا ان يثبت ان غير النصرف اكثر فانه بين الارجاج
 الى الاصل او الى الحاقه بالغلب ولذلك نراهم تصرفون علما لا يعرفون
 انه علم مذكر او مؤنث فلما قال للفرا لانه يمتنع صرفه شبه البعض في كونه مجهول
 الحال في كلام العرب كالجمعي المعرفة تكون بمعنى التعريف والمعرف والمراد
 بين شرطها ان يكون علمية لم يقبل شرط العلمانية كما هو دأبه فيكون
 المعنى شرطها علمية المعرفة لانه قصد جعل المعرفة نفس العلمانية ليطر
 ليطرر صدق قوله فيما بعد وما فيه علمية مؤثقة ولا يرد ان المؤنث
 التعريف والعلمية شرط لانه لو قال كذلك لكان المعنى شرطها علمية

لما كان في السند

التعريف وفده بين افاده بين فن قال له وما فيه علمية
 مؤثر مع ان العلميه شرط والسبب هو التعريف بجازا ووجي على من ذهب
 من جعل السبب نفس العلميه فله جاز غير مستقيم وانما جعل السبب
 التعريف دون العلميه اشارة الى ان المؤثر هو التعريف لانه فرع التفكير وتوحيده
 الموصول والاشارة لم يؤثر الا ان المحل غير قابل وتعرف اللام والاضافة
 لم يؤثر الوجود الماني وهو قوة الحسية لوجوده في العلم ولكن
 تريد بالعلمية المنسوبة الى العلم بان تكون قائمة بالعلم او بالشيء
 بالعلم كقول ابو علي في منع صرف الفاظ التوكيد من ان احد السببين فيها
 شبه العلميه وهو التعريف بحسب الوضع لا بالارادة ثم لا يصح اشتراط العلميه
 عند من جعل السبب فيها تعريف الاضافة على ما مر وعند من جعله بالانتماء
 عن الاضافة غير منصرف اما بالتعريف الموصول او بتقدير الاضافة ووجه
 اشتراط العلميه ان ما سواها من التعاريف اما ان يستلزم اتفاق
 البناء كما في البرهات سوى اى وابنه واما ان يستلزم انما كانت الحكم منصرف
 كتعريف اللام والاضافة واما ان يكون غير لازم كتعريف النداء فانه يدور
 على قصد الحكم فن قال تعريف الموصول والاشارة يستلزم البناء واللام
 والاضافة منافيان الحكم منع الصرف فتعينت العلميه غفلاية غفلاية
 مع نداء القطن على فده العجيبة مع كون اللفظ موضوعا بغير وضع
 العرب وطريق معرفة ما نقل الى اللغة العربية في القرون الخالصة
 النقل وحكم اهل اللغة به اما بالاجماع فيكون تعينت او بدونه فيكون
 يقينية او ظنية او اختلافية فن قال طريقة مؤثرها الاجماع لا يظلم
 للكلام وجه وبالحيلة لا بد في تمييزه المنصرف عن غيره بالتعريف المذكور

مع الفاظ

مع اية

من صبط

من صبط الالفاظ العجيبة التي لا طريق لا معرفتها الا الاستماع شرطها
 ان يكون علمية في العجيبة فسرود يكونها منسوبة الى العلم في اللغة العجيبة
 واعتبر من عليه بان الشراط العلميه لحفظ العجيبة عن التعريف في
 بما يجعله من جنس كلام العرب فيضعف عجيبة ويكون في الحفظ ان يكون
 نقله يجعله على بان لا يستعمل في كلام العرب غير علم كقولون كان في الاصل
 روميا يعني الجيد جعله نافع لسما راوي لوجوده قرأته واستعمل غير منصرف
 هذا نقول يكفي للحفظ ان يجعل علما قبل التعريف ولا يلزم ان يكون نقله
 يجعله علما او كون قالون منقول الى اللغة العرب يجعله علما ثم لو كان يكون
 تسمية النافع اياه تسمية له بهم عجيبة ويكون الانتقال بعد التسمية
 في اللغة العجيبة واجيب بان المراد بالعلمية في اللغة العجيبة اسم من العلميه
 فيها حقيقة ومن العلميه فيها حكما ومن قالون في حكم العلم في العلم لا
 متناع التعريف هذا ويرد على ما فسر وه ايضا انه لو كان عجيبة فيه وزن
 فعل علما في العلم ثم نكر يكون فيه علمية في العلميه اللغة العجيبة فيجب ان
 يكون غير منصرف لوزن الفعل والعجيبة حيث وجد شرط العجيبة وهو كونها
 علمية في العجيبة فلماذا نقول علمية مرفوعة فاعل يكون وهو تام وقوله
 في العجيبة بمعنى في وقت العجيبة على ان العجيبة مصدر وهو وصفة علمية فالعلمية
 العجيبة شرطها ان توجد علمية ثابتة في وقت العجيبة فلا يرد قالون وقوله
 لانه وجد مصرا علمية ثابتة في وقت العجيبة لان وقت العجيبة اللغة ان يكون
 على مرافقة العجيبة ولم يجعل من جنس كلام العرب يتصرف فيه فانه دفع
 الاصله ارض والوارد به من بابي انه لو سمى بالعلم في اللغة العجيبة شخص
 في لغة العرب يلزم يتصرف لانه ليس له علمية ثابتة في العجيبة الا ان يقال

هذا ما يتجه لو ارد بقوله في العجبة في اللغة العجبة ونحن حملنا على
 قوت العجبة والتسمية الثانية ايضا في وقت العجبة اذ وقت
 العجبة وقت كون العجبة على صفة العجبة من غير ان يتصرف فيه بما يجعله
 من جنس كلام العرب وما هو علم في اللغة العجبة مصون عن التصرف
 بعد النقل فان قلت كيف يصان الابعى عن التصرف فيه بالعلم
 وهم يتصرفون في الاعلام العجبة فيقولون في جبريل جبريل وجبريل
 ارسطاطلس ارسطاطلس لانه ورد على غير اوزانهم الخفيفة
 وتركيب حروفها المناسبة مع عدم ميلانهم باليس من اوضاعهم ولذلك
 قالوا العجبة فالعجبة ما شئت قلت مع جبريلهم على الابعى وهم فهم فيه
 لا يتصرفون فيه الا بما يجعله من جنس كلامهم والعلم في كلامهم مصون عن الكلام
 والاضافة فبالعلمية يتصرفون عن التصرف فيه بالعلم والاضافة يتصرفون
 على ما قبلها من التنوين رعاية لحق العجبة ويتصرفون عنه مع الاملال من
 التنوين من الكسرة هكذا ينبغي ان يتحقق منه العلم عن التصرف فيه
 وان اطلقوا الكلام فيه وحرك الاوسط قدمه على الزيادة على الثلاث
 على عكس السبوية في التانيث لانتفاء ما دعا الى تقديم الزيادة في التانيث
 اذ حرك الاوسط ليس تابعا عنها في العجبة ووجود ما يدعو الى تقديم حرك
 الاوسط الا انه رد على اكثر الخويين حيث لم يجعله مانعا في منه الصرف
 وجعل تلك لفظة اسم لا في نوع ومنصرفا على الزيادة حيث لم يجوز
 جعل من حرك الاوسط ولا زيادة على الثلاثة شرط وجعل نوع ما يجوز
 منه صرفه بخلاف الزيادة فانه ليس فيها الاصل المراد على الزيادة
 او زيادة على الثلاثة فنوع منصرف لا جازلة الصرف كما توضع الزيادة

العجبة ما شئت

صرح بنوع الشرط الثاني دون الاول لان فيه رد على الخالف وقدم فرع الا
 انتفاء على فرع الوجود لتقدم العلم على الوجود والاولى لان فيه
 رد على الخالف كما قيل اذ في شتر اخبار رد على الخالف بل الخالف الاول وشتر
 لهم حصن بدار كبر وهو الذي دعا المصن الى الحكم بانشر العجبة مع حرك الاوسط
 قال الرضي ليس يجرى لاحتمال اعتبار تانيث البقعة او العلة ثم لو ثبت
 منه صرفه اذ سمي به مذكرا وارجا وضمير المذكر اليه ثبت اعتبار العجبة فيه
 ويمكن ان يتصرف المص بان تانيث اسماء البقاع يدور على اعتبار الواضع
 فان جعله اسما باعتبار البقعة مثلا فتوث وان جعله اسما باعتبار المكان
 فذكر والعجبة يرى عن اعتبار التانيث وابرارهم متنع بجمع لغته من ابرارهم
 وابرارهم قالوا ان جميع اسماء الانبياء عليهم السلام لا يتصرف الا بالجمع او
 بالواحد او بالجمع والواحد والواحد لان انتفاء شرط العجبة وقيل
 هو كقولهم حيث قرئ سبويه معه ويؤيده تقدمه على السمعيل وانه
 لا عرب قبل هذا فرب ان شئت او غير منصرفان ايضا بالجمع كما يكون
 اسم للمعنى المصدرى يكون بمعنى افراده الالفظة والمراد معنا الاول في
 قوله شرط صيغة مشترى الجمع بالمعنى الثاني لان الصيغة انما هي للفظه
 لا للمعنى المصدرى وكذا في قوله لانه متفعل عن الجمع ومنصرف معناه
 من تصرف الجمع والمراد من مشترى الجمع جمع مفردة جمع كالكاتب فانه جمع
 الكاتب جمع كلب فالمراد بالجمع ما فوق الواحد ولك ان تجعله مشترى
 الجمع في الرتبة لان له امتياز عن الافاد حيث لا نظير فيها ليس بغيره
 فالجمع ح على طاعنه ولم يقل شرط مشترى الجمع لان ما وجد ليس
 مشترى الجمع انما هو على صيغة وانما سمي مشترى الجمع لان الجمع اذا صيغ عليه



صاعد الفخامة
 من امة الامة
 منصرف

الجمع

لا يجمع التكمية مرة اخرى فالحمد بالجمع جميع التكمية والافصح
 السلامة كوصايات يوسف وابا منين لكن موقوف على السما
 بغير ما يعنى تا الثانية المتحركة فانه قد جبر عنه بالتاء لان اصله التاء
 كما في حالة الوصل عند البصرين ولانه جبر تا في الهمزة عند الكوفيين
 وقد جبر عنه بالهاء لانه جبرها في الوقف عند البصرين واصلها
 الهاء عند الكوفيين وقد جبر على القرين بحقه بقوله التانيث بالتاء
 وقوله بغيرها وذلك الهاء لا بد من الجمع الاعلى ما هو على هذه
 الصيغة ومفردة الجي وبسمي امارة الجمع كافي جوارب جمع جوب
 ولا يلزم فيجوز جوارب او مفردة منسوب كما في اشاعة جمع
 اشعة فهو عوض عن تاء النسبة لازمة لا يجوز تركها فلا يقال اشع
 وانما قال هنا بغيرها وفي وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يكتفي بها
 كونه بغيرها كما في جوارب دون وزن الفعل فانه يعلا بغيرها ومنصرف
 لكونه قابلا لها ولقد جبر على صيغة مشتق الجمع بقوله كجبد ومما
 يشبهها او الجي له معنى والمراد بملها ليس ما يوزنها بقرينة قوله
 وضاح فانه فعالا واردة ما يوزنها بالوزن العوضي ضعيف
 لان المتعارف عند وزن التثنية والافشمة كجمع فلا يختص بالنسب
 بل المراد بملها ما يكون اوله مفتوحا وثالثها الفاعل بعد حرف فان فتح كان
 او ثلثة ساكنة الوسط كذا قرره الرضي واورد كالات ويندفع بان
 المراد جمع تكسيرة كذلك واورد صحاري وفيه انه غير منصرف للجمع فلا وروى
 ولما كان الهاء بغير صريح في تاء التانيث واما فرارته فنصرف شيئا
 لها وتبين على انها ليس تاء مثل فواره والا فلا وجه لذكر انصرفه



الاصح

من قوله لا يجوز

دون رجال ونبه بتكمية منصرف على ان المراد بفرارته نحوها ووزنه
 اريد بها نفسها فيجب تنوينها اما اذا اضربتها كما هو التحقيق
 في احضار الالفاظ فظاهر واما اذا قيل بانها موضوعة لانفسها
 واحضارها للموضع فلان الموضع للمتنون يجب ان ينون لكلمة
 كما يقال في مضاربة مقابلة مع ان مقابلة بغير معرفة لكونها علم الوزن
 ومع التاء وهذا مراد من قال تنوين فرارته لكلمة ومن لم يبدئه
 قال نحن لانونها حتى نحتاج الى تكلف تنوينها بالتاء كلمة وهما
 اشكال قوي توهم كثير من الفضلاء الناظرين في هذا الكتاب ان
 صورته من اهل الخطاب من العجائب وهذات المصاحفات
 لان يكون بغيرها النسبة ليعلم ان هذا ينصرفا ووجه تنوينه من
 العجز ان ليس يجمع لافي الحال وللق الاصل بخلاف فرارته فلا حاجة
 الى ما يخرج عن حكم الجمع كما في فرارته ونحن نفعل الاعراب الجارية على الونش
 بالتاء ما يتحقق معروض التاء والاعراب الجارية على المنسوب ما يتحقق
 المنسوب اليه يجري على التاء والياء يجعلها بمنزلة الجزء الآخر بناء
 على شدة الامتناع ولا شك ان مدان جمع في الاصل وغير منصرف
 فلو لا ان جميعته ضعفت بياء النسبة وزجيت من التثنية لكان
 بغير منصرف في عدد فرارته فظهر ان الاشكال قوي والسجدة روى
 ولا تمانسك في دفعه البعض بنسب ان المراد بالياء الهاء حقيقة
 او هي بياء النسبة في حكمها في انها يكونان للمفرق بين الجنس والواحد
 فكما يقال ثمرة يقال روم ورومي هذا وجه ضعف الجمع بلحق التاء
 على ما قيل انه بغير علم وزن المفرد فان فرارته ككراهية وطواعية لا يقال

تنوين فرارته

من قوله

البيان في بيان
التأنيث في قول

هذا لا يظهر في مصابيح اذ الحق التأنيث لاننا نقول بين ياء الجمع وياء
التأنيث متاقبة فلا يقال زنادقة وفرازنة بفرازة او فرازنا
ولهذا يقال التأنيث في زنادقة وفرازنة عوض الباء تقدير انهم لا يجرى
في ياء النسبة فالوجه ان يقال ان ياء النسبة كتبت التأنيث
شأنه في المفرد فوجب لحوكمها ضعف الجمعية وما ذهب
البعض الى ان سبب منع الصرف وزن منتهى الجمع لا بعروض الكسرة
كالتمهيد الى ولا ياء النسبة كجاري بخلاف جاري حيث كان ياء النسبة
في المفرد ولم يوضع في الجمع والافى الالف الموضوعة من احدى ياء النسبة
تحقيقا لحيث ان او تقدير ان كان في تمام فانه حذف في النسبة الزائدة
احد اليائين بتقدير ان الف تمام عوض والنسب اليه تمام على
ما في سريل ابن مالك وجعل المصدر السبب الجمع وكان منع صرف
حضار وسراويل منافيا لما ذكره وموتد غاذهب اليه البعض لاحتياج
التوضيح فقال وحضار على المصنوع غير منصرف لانه منقول من
الجمع ان معنى الجمع لان الجمع هو المنقول لا المنقول عنه ولم يرد ان السبب
كونه منقولاً عنه بل اراد ان السبب الجمعية الاصلية الا انه شامح و
فيه النقل عن معنى الجمع موضوعا لانه دليل عليها وهذا تقدير بديع
ولنا تفسير اخر في خواش الفوائد الضائية والمشرور انه جواب
سؤال مقدر تقديره ان هذا الوجه انما يمنع عن الصرف للجمعية وهي
مستقيمة في حضار وكذا سراويل ولا يخفى ان هذا السؤال لا يثبت
ما سبق نعم يتي على تعريف غير المنصرف ان حضار غير منصرف ولا يصرف
عليه التعريف وعلى جعل عدم الكسرة والشواهد من احكام غير المنصرف

منع انه

مع انه يوجب في حضار ويوليس غير منصرف لعدم سوق التعريف عليه فلو
جعل السؤال المقدر احد علم يبعد لا يتي عليه الا انه افراده عن محله
ويصدق بان الجملة محلة حيث يتي فلما افراده وقوله على حاله فاعلم ان منصرف
قدم مع ان معمول المضاف اليه لا يتقدم المضاف لان معمول المضاف
اليه غير يتقدم عليه لانه منزه لانه لا يفر منصرف في تاء ويد لا منصرف
وقوله على المصنوع معناه انه علم معنوم المصنوع المرفع باللام كان اسما
علم الامر كذلك فلتعريف الضمير مدخل في تعيين الموضوع له حتى لو قيل
علم المصنوع لم يحسن وفي قوله غير منصرف رد على سعيد بن الاخشيد لانه يجعل
الجمع العلم منصرفا والاشغال كالحذف في قوله لا تنقول عن الجمع وعلى ان على حيث
منع صرفا للمعاني وشبه الجملة في انه لا نظير له في الاحاد كان الجمع ليس له
نظير في العزى وعلى البر والى حيث يجعله غير منصرف للمعاني وعدم النظر في
الاحاد ويجعل عدم النظر سببا ولم يجعل احد حضار غير منصرف للمعاني
والثاني مع انه اسم للمصنوع اشبه الضمان على وزن الضمان لان
اختصاص الضمير بالاشياء وان مخرج به الرضى غير سلم لان المخرج والعام
جعل الضمير اعم من الذكر والاشياء وكان ومع الاختصاص انهم قالوا في مؤنثة
ومرادهم انه مؤنث سماوي لا نقول فيكون حضار ايضا كذلك لكونه بمعناه
لانا نقول لا يلزم من كون احد معي المراد في مؤنث سماويا كون الآخر
كذلك ولان ما جرد على مذكر ايضا غير منصرف فعلم انه لا تأنيث للتأنيث
في حضار بل لابد ان يكون هناك امر مشترك بين حضار وسراويل
فان قلت كيف يتي الجمع الزائل بالعلية حال العلية ولا يتي الوصف الزائل
بها حال وجوده قلت لانه بالعلية عن الوصف دون الجمع بل الامر

هذا هو الذي لا يفر منصرف
في قوله على المصنوع معناه
انه علم معنوم المصنوع
المرفع باللام كان اسما
علم الامر كذلك

والضمة

هذا هو الذي لا يفر منصرف

بالعكس وفي منع حرف ضا ح على اللجج واللاثة على منع حرفه
 حال التنكير فاعرف وراويل فاعلم بحرف وهو الاكثر اى احتمال الاكثر
 لا مذهب الاكثر اذ لم ينكر احد عدم انحرافه وانما اثبت انحرافه عند بعض
 العرب ابو الحسن الافطس من قوز هذا السند به في تصحيفه بمعنى سر اويل
 اذ لم يحرف ولم يكن رده بعدم الفصاحة اذ هو احتمال اكثر الفصحى فقد
 الشك في حرفه فقد قيل قائله سبويه الخي فلا سبب فيه اذ العجبة
 ليس سبب بدون العلية لكن صار غير منصرف بلا سبب لانه يحمل
 على موازنة اذ موازنة في كلام العرب غير منصرف باسره كذا نقله الرضي عن سبويه
 ونظيره ما قال الكسائي في اشياء انه افعال صار غير منصرف بلا سبب
 فن قال قول سبويه يقتضيه زيادة سبب في الاسباب وهو الحذف
 على الموازن او وقع فيه عدم موقفة قوله كمن اجاب ان سر اويل جمع
 حكما وتحقيقا مذهب انه جعل الخي ام من الخي حقيقة او حكم وقيل
 على يحتاج في منع حرفه الى تقدير الجمعية كما يحتاج في منع حرفه الى
 الى تقدير العدل القائل هو البرد ويؤيده مجي سر والة بمعنى قطعة من التواء
 وكون سر اويل قطعاً فهو جمع والة تقديره في القاموس سر والة وسر وال
 او سر اويل لم يجز قبول غير هذا في كلامهم ولا يخفى انه ظاهر في انه تحقق
 جمعية ومنع لانه وما يقال به كونه جمعا ان الجمع لا يجز اسماء لواحد
 جنس اعم الى الملا شخاص بوزن ضا ح من لو قيل لم يجز اسم جنس
 وانما يكون على اسم ولا يخفى ان تقدير مذهب سبويه وتخصيصه بحرف
 المحقق يدل على ترجيحه وبناء تعريف غير المنصرف على مذهب البرد
 يدل على ترجيحه الا ان يقال انه على قوة قول سبويه واضرار في تعريفه

يزال من حرف

يزال من حرف قول البرد لانه اقرب الى الضبط ويرجح قول البرد ان تقدير
 السبب متفق فيما بينهم دون منع الحرف بلا سبب وقدس بن الوليد
 الاثر في صباه حين قرأ على هذا الدرس في بلدة هراة فجمع الفضلاء الهراة
 انه لم يحل على موازنة على تقدير كونه عربيا حتى اضيق الى تقدير الله الجمعية فا
 سخره كل من بلغه ذلك من الفضلاء فاجتنبه بان العجبة غريب في كلام
 العرب والغريب يمنع السوطن الحانسر بخلاف السوطن العارف
 بحال الارفانه اذا عارضه حاله لسبب يخلو عنه لا يتقبلها ويقول ليس
 معي موجب هذا العارض فالتحسين كما السخر سؤاله واذا حرف
 فلا الشك ولا حاجة الى اشع من التوجيه بين هذا مقتضى السوق كالا يخفى
 على هذا الذوق فينتج عليه كما يتخرج منه حرف قاعدتهم في منع الحرف
 بنحوه يكون سر اويل مفردا ما مجموعه عليه من ان هذا الجمع لا يتقبل في الا
 حاد فالحاجة الى ابدال التاويلين ما استوفى اولهم بحرف فانه مفردا
 عندنا من نظائر سر اويل عباد يد وعيا بيد وشما طيط بمعنى القطع المتفوق
 فانها مفردات عند الكل ولذا يقال عباد يد وعيا بيد وكان قصص المصراعين
 لاضلاف القوم في توجيهه وبه يظهر ان تقدير الخي اقوى وتحوار وقال الرضي
 ان المنقوص من هذا الجمع ويرد عليه النقوص على وزن فواعل ويرد عليه
 انه يخرج عن الحكم نحو الصفاح والصفادى نجى ويرد عليه على وزن مضايح
 فان با مشددة محتملة للحركات لا محالة فقال غيره ان النقوص على
 وزن فواعل ويرد عليه انه يخرج عن الحكم نحو الثعالي والصفادى لانه ليس
 بنقص لانه ما في الاصل الثعالي والصفادى فالاولى ما قيل لانه ما يكون
 بعد الفه حرفان فان قيل هما ما لكن يتجه عليه ان هذا انما يتم لو لم يكن منه

ما يكون يادونه مدنا وفيه ثقا قالوا ان المراد ما يكون بعد الفتح فان ثانيا
 يادونه الكسرة فقا وجوا اي في الرفع والوجه الشبه قدم على عامله المعنوي
 اعني حرف التشبيه والظرف ذاك يعني نحو جوا مثل قاض في رفعه وفيه معنى
 رفعه وجره محذوفان لشغلها على اليا وتارة محذوف لالتقاء الساكنين
 لوجود التنوين اما نقل الرفع فظاهرا وما نقل الجر فلانه بالكسرة اولان فحذف
 لما كانت بمنزلة الكسرة عوملت معاملة اول لا عليك ان تستفيد من
 قوله كفاص الانصاف ايضا لانه ابعده التثنية وان كان الجر هو رعل
 عدم الانصاف كيف ومنه يجمل غير منفرد لانه ان يجعل التنوين تنوين
 عوض عن الياء او عن ركنه ولا نظيره وان يعتبر الاسم اول مع الجر تنوين
 الحرف لان الاعلال مقدم على منه الحرف لان سببه الشغل المحسوس
 بخلاف منه الحرف لان سببه المفعول المعقولة ثم بعد الاعلال سقط تنوين
 الحرف وياتي بهذا التنوين او يجعل فتحه بمنزلة الكسرة ويحذف الياء من
 غير التثنية الساكنين للشغل المعنوي في غير النصف ثم ياتي بتنوين العوض
 والمراد بنحو جوا م سواء كان علما او غير علم عند الجر وهو على من ذهب برونس
 منبذ يكون غير علم فانه على ما يقتضيه قياس غير النصف وهذا الحكم لا
 يخص الياء المذكور بل يعم كل غير النصف في آخره يادونه كسرة كما قيل
 تصغير الحرف ويرى على وقاض على المؤنث ولدرج المثل في نحو جوا م
 وكوم الفائدة كفاص على بعد العبادة عنه وح قاض على المؤنث من
 جملة التشبيه لا التشبيه وبعض العرب يجعل على القياس ولم يلتفت
 اليه المصنف لانها لغة رديئة ولا ينافي روايتها شمر الفراء في شعره ولوان
 عبد الله مولى ابي جهم ولكن عبد الله مولى مواليا لانه يحتمل ان يكون قصص

المعنى بيان

يا عبد الله

يا عبد الله بانك من اهل لغة روية لا يصلح الخطاب بلغة فصيحى
 والحمد لله عبد بن ابي سحاق النخعي والمولى الحليف للقدم لا يكون الا
 وليلا ينصم معهم يقتربهم وعبد الله كان مولى لابي جهم وهو مولى
 لابي عبد شمس وما يقتضيه منه العجب ما قيل انه يحتمل ان يكون مواليا من
 انصاف لمراد الحكم ويكون الالف للاستبصار وفيه مزيد نحو لا يجوز ان يغفل
 عن قصد الشاعر لانه لم ينب ان لا وجه لحذف يا المتكلم ويجب شديد الياء
 ح التركيب يريد ما يقابل الافراد حقيقة او كما فلا تركيب في النظم والصفو
 وضاربه فانها بمنزلة كلمة واحدة وفي حكمها ومن قال المراد جعل كلمتين
 بمنزلة كلمة واحدة من غير جزية حرف يرد عليه ضاربة قائلة بالتركيب الامتناع في
 فانه يمنع عن الحرف مع جزيته الحرف والمراد تركيب في اللسان العرب فيخرج
 سيبويه وخشعة عن وان زيدا فان اللسان العرب في هذا التركيب
 زيدا لانه محكي عن ما كان ولا تركيب فيه وهذا ان دفع ما ورد انه يجب
 ان يقيد التركيب بان لا يكون الجزء الثاني جمل العلية معا ولا يثبتا
 لكن يرد انه لا حاجه الى قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد
 ولا يخفى ان لو قال شرط العلية والامتناع كلفى ويكون واضحا
 شرط العلية ليعبر لانهما بعيدا عن الالتصاق وان لا يكون باضافة
 ولا اسناد في الاصل او في الحال فيخرج التركيب التوضيحي لانه في الاصل
 اسناد لكن لا حاجه الى ان يفي الاضافة وانما شرط عدم الاضافة
 لانه لا بد ان يميز فيه الحرف وعدم الاسناد لانه يلزم بناء التركيب كما هو
 المشهور ولانه ليس بعرب ولا مبنى عند المصنف على ما نقله الرضي في ابيات
 ونحن نقول لان التركيب الاضافي والاسنادي لما كانا بعد العلية

التركيب

على ما عليه قبل العلمية فلما لم يلزم ما و على صحة انفكاك كان لما
 مثل بعلبك علم بلد بالثم والبعل الزوج ولم ضم والبك دق
 الفتق وسمى كنه بكنة لدرقا اسنق الجبابة الالف والنون السميان
 بالرائدين لكونها مزيدتين وقيد لكونها من حروف الزيادة وهو
 بعيد لا جابة اليه وسميان مضارعين ايضا لانها مشبهان النى
 التانيث في كونها مزيدتين كذا قالوا وهذا ينافي قولهم ان المدودة
 في الاصل مقصورة زيد قبلها الف فانقلبت مضمرة وقيد امتناع دخول
 التانيث عليه وهذا يقتضي ان لا يدرج الالف والنون المضارعين
 ما لم يجرى طمعه الصرف وتاثير المضارعة عند البعدين بدليل عدم
 التاثير بدون امتناع ودخول التاء لعدم المضارعة ولكونها رائدين
 عند الكوفيين لان الرواد فرج ما زيد عليه واشترط امتناع دخول
 التاء ليحفظ فرعيت عن ثابته الاصاله اذ بعد دخول التاء يصير اصلا
 ومزيدا عليه للتاثير فلا يتخفى فرعيت وفيه انه لا ينافي الحفظ بامتناع
 دخول التاء لغوات هذا التخصيص بالحقاق علامته التثنية والجمع
 والمراد بالالف والنون اعم من الالف والنون في الاصل وفي الحال
 حيث حقق الاضطرار ان اصل ال على غير منصرف لان اللام فيه
 بدل عن النون وهو تصغير اصلان كزيبان في رطب اصلين
 ما بعد العصر والغروب وقيد نظر لانه يلزم ان يكون عمرين في تصغير
 عمران غير منصرف لان فيه ما بعد الف ونون في الاصل مع انهم صرخوا
 بانصرافه لتغير الالف ان كان شئ الضمير حين اسناد اللفن اليها
 لانها كائنان ووجهه في مقام اضافته الشرط لانها سبب واحد

اصلا لا تصغير
 اصلا لا يغير

في اسم

في اسم لافي صفة فشرطه العلمية ولا يخفى ان هذا الشرط محقق في سمدانة
 علامه انه لا يقدح الالف والنون مؤنثا وفي مهران والحيان ورقبان
 اعلاما مع انها منصرفات فلا بد من اشتراط ان يكون بغير حاء وبها التثنية
 كعمران وعثمان وعطفان او صفة عطف على اسم وقوله فانثناء فعلا
 على العلمية فهد من قبل العطف على معولي عاملين مختلفين والمجرور متقدم
 والاولى وصفة لان الشرط يقع غناء التردد فلا يحسن معه حرف التردد
 والاطلا ايضا ترك الفاء يوجب انه عطف فيه الجراء على الجاء يستفيد بشرطه
 انثناء فعلا لانه وشرطه ابن مالك واللباب ان يكون على وزن فعلا ان
 يقع الفاء والسندل عليه بانصراف فرسان وشجعان وملا مان وما
 ملكان والاسندلال بالاوليين تام دون الاخيرين فانها مختصتان
 بالتدقيق ايمتا بين انصرافها ولك ان تقول شرط فعل يقع الفاء وانثناء
 فعلا لانه كذلك يفيدان الشرط فعلا لانها لا تصوران لغيره والمراد بال
 بانثناء فعلا ان لا يكون قابلا للتالا ان يكون بغير تاء وذلك تيسر
 بوجهين احدهما ان لا يكون له مؤنث اما بان لا يتصور قيام ما يشق منه
 الصفة بالمؤنث واما بان خصص في الاستعمال بذاتته عن التانيث
 فالاول كاللحيان والثاني كالرحمن فانه حفظ عن الاستعمال في غير
 الله تعالى حتى انشرك في تخصيصه به تعالى جميع اهل اللسان من اهل
 الكفر والايان وثانيهما ان يكون مؤنثا فعلا فانه لا يستعمل به وفعلا
 وفيد وجود فعل فانه يجب ان يكون وصفية بحيث ينبع عن ادخال التاء
 وذلك لا يكون الا بعد الصفة خصوصا بالمتكسر بالذكور حتى لو فرض له
 مؤنث لم يطلق عليها ولا يكون ذلك الا بوضع صيغة اخرى للمؤنث

فما كان مقصورا

واما في المختص استقالا او لاقتضا المعنى فما لا يعلم ولا يشك فيه
وبالشك لا يحكم بينه العرف وقد يقال يزول الشك بكون منع العرف
الالف والنون في الصفة اغلب والا حاق بالاثالب ارجح ويدفع بانه
يعارضه ان الاصل العرف ولا يعدل عن الاصل مع عدم يتقن السبب
فان قلت ما بالعلم وقد بقوا على الاختلاف والجدال ويدفع مشاهدة
الاستعمال فكان الواجب عليهم ان يقتضوا استعمال رضى ولما ان قلت
كانهم لم يظفوا على حالها بان لم يجدوا شيئا منها في استعمال الفصحى وبغير
مضاف او معرف باللام او من دون ولم يمشروا على تركيبها فيه مستحان
للتسوية صفة بناء في لهم الحكم بالانحراف او عدمه فاحصر امرهم في القياس
ومن ثم اختلف في رضى دون سكران وندمان بمعنى ان الترخيع مفتوى وليس
لك ان تجمع الغرضين بان المراد بالتقاء فعلتان انتفاء بمقتضى الوضع دون
الاستعمال واقتضا المعنى وذلك بوجوب وجود فعل في قال انتفاء فعلتان
اشار لاجتماع المشابهة بالفي التانيث ومن قال ففعل اوضح طريقا معرفة
انتفاء فعلتان اولها يمكن الترخيع معنويا لم يكن له ثمرة الاختلاف في رضى واورد
عليه ان الاختلاف في الشرط لا بوجوب عدم الاختلاف في سكران وندمان
ويندفع بان الاختلاف على الوجه المخصوص يوجب صحة انه يمكن ان يقع
الاختلاف على وجه يتكسر فيه الاختلاف في رضى دون سكران فافهم وذهب
قليل من النحاة ان الالف والنون كالفي التانيث قائم مقام السببين
بشرط العلية في الاسم واحد الامر بين في الصفة ولا يخفى ان هذا الاختلاف
لا يثبت والعاقل فيه لا يغير وزن الفعل وهو في هذا البحث معروف بوزن
يكون للفعل هو سادس نسبة الالف والنون نسبة الالف او تخرجت

وهو من المعاني التي
ان الالف والنون
يقوم مقامهما

لا يصح

نسبة

نسبة الالف والنون نسبة الالف ان يونس بن بكير وعنه غيره
غير منصرفات لوزن الفعل ويسمى يقول ضرب على غير منصرف لوزن
الفعل وان كان يستوي فيه بالكون الكلمة منقولة عن الفعل لا اللفظ وجمهور
النحاة يقولون لاننا نغير لوزن الفعل هذا فقد اطلقوا وزن الفعل على
الوزن المشترك فافى الرضى ان وزن الفعل عند النحاة ما يختص به
او يغلب فيه اذ لو اشترك بين اللفظ والفعل على السوية او يغلب في اللفظ
لا يصح ان يضاف الالف والنون ويقال له وزن الفعل عن المصنف يقال له وزن
الفعل ايضا بان يكون في اوله زيادة كزيادات لان يحصل له بهذا مزيد
اختصاص بالفعل لا يسم وما في بعض النسخ ان مشترطا وزن الفعل باذنه
المصنف من الشرطين في التانيث لا فائدة له اذ لا يكون وزن الفعل به
لا يتجه اذ يكون وزن الفعل يكون اغلب في الفعل اتفاقا وهو لا يثبت
عند المصنف لان زعم ان فاعلا كضارب اغلب في الافعال لا ينافي انحراف
حاتم ولهذا اعدل عن قول النحاة او يكون في اوله زيادة كزيادات فيكون
في اشتراط وزن الفعل باذنه اذ اجاز نحو حاتم عن التانيث وفيها
ذكرنا لك ما يشترك على سبيل من قال ينصرف ضرب معلوما على عند يونس
ولا يصح في غير شرط اي شرط تانيثه ان يختص بالفعل لا يضاف
الى اللفظ بمعنى ان لا يوجد في كلام العرب في الاسم اذ وجوده في اسم
يحيى لا ينافي اختصاص كلام النحوي فيه وان لا يوجد في الاسم الا
منقول من الفعل اليه اذ الوجود فيه بطريق النقل والعارية وذلك
لا ينافي الاختصاص كشم فان فعله بتضيق العين من خصائص
الفعل وهو منقول عن معنى كسر في المسمى علم فرس الحاج وضرب

مجرول في العلوم ليس مختص بالفرد وقد لا ينبغي من انفراد عند
 المجهول ولا يتم التقريب واخر عن شتم مع كونه مجرولاً لا يحتاج الى
 فرض عليه بخلاف شتم لانه علم او يكون في اوله او الفل زبادة الى
 زائده او وصف زبادة كثر بزيادة الفعل قبله ان لا فعل منفرقا
 ويزداد فيه كحرف اثنين او لا فعل ثلثا ثلثا او يزداد فيه كهمزة
 الوصل بخلاف هزة الوصل في اللام فانه لا يصح ان الاسم الاول يزداد
 فيه ولانه لا مصدر للثلاثي المربوب الاول يزداد فيه وقيل في انه لا يزداد
 في الفعل الا بغيره بخلاف في الاسم فان الهزة وان يزداد في الفعل الصفة
 بغيره لكنه في اتيب واوكل لا بغيره وان هزته الوصل وان يزداد في الاسماء
 لكن لا بغيره بخلاف الامر فانه يزداد فيه بغيره الامر والطلب وفيه
 بحث وما يجب التنبه عليه ان مدار وزن الفعل على هذه الزيادة
 فما كانت موجودة او بدلها الذي لا يلزم الابد الرب بغيره عن العرف وان
 تغير الوزن وانهدم فها هو على علمه غير منصرف لعدم لزوم الابد اذا راق
 اكثر من عراقي وارق من عرق وكذلك امر بغيره للثلاثي اثار عن المضاف
 اليه في اوله لانه يصح ان يقال للثلاثي في اوله انه زائده فيه ولكن ان تعبه في
 في يكون في اوله الى ضمير راجع اليه فانه وزن الفعل وتجدد الالف والماء
 بعدم قبول التاء عدم قبوله قياساً فون من فعل اربع معتبر لانه لا يغير
 التاء قياساً لان القياس ان يكون التاء للمؤنث والتاء فيه للمذكر
 كذا وزن فعل السوء والسم للحيية مع ان الالف منها السوء لان قياس
 الاسماء ان يكون مؤنثه بلفظ مفاهيمه لا بالقاء صرح به الرضي في بحث
 الجمع فمن قال المراد عدم قبول التاء قياساً بخلاف اربعة بالاعتبار الذي

الاول يزداد

واحد

استمع

استمع من العرف لاجله بخلاف السوء للحيية فقد اتى بالتقدير فوق ما يقتضيه
 التدبير واعلم ان الوزن المختص يحتاج الى معرفة اوزان اللام فلم ينطبق
 عند السمع لا يتأتى له معرفة معرفة في المنصرف بالتعريف المذكور كما لا ينبغي
 الا التبع كسوء القوم وان الوزن المختص لا يغير فان كان بموجب
 كما في قيد و رد لا يؤشر ويحق بغير المختص وان كان لا بموجب كما يقال
 في علم علم يكون العين فيباحق كذلك عنه سيويه والمبرور على ان يفر
 قبل العلم به ليحق والافلا وما حكمت ان تعرفه من مضامين ما فصلناه
 لك ان المراد بوزن الفعل الم من وزن الفعل في الحى او في الاصل لكن
 للثاني شرط لم يتم به هاتين الحيز فتحتك بنطانتك ولا تظن تقيم
 بنطانتك فانه عملك بمقتضى ظنك لا بك والله الموفق ومن ثم اى ومن
 اجل ان من جملة شرط القيم الثاني عدم قبول التاء امتح امر لانه وجد فيه
 الشرط ووجود الشرط النحوي بموجب وجود الشرط لان الشرط هناك
 ما نصب اماره لتحقيق الحكم فلا يرد ان انتفاء الشرط بموجب انتفاء الشرط
 ولا بموجب وجوده وانصرف بعمل وهو الجدل القوي على العمل والسير
 ليجي بعمله للتاقة وكذلك وانما يصح الاشتهاد به لو كان اسمية عارضة
 كما للسوء للحيية اما لكان اصلية اذ لم يوجد بغيره القوي على العمل والسير
 مطلقا وليس صفة صفة صفة فذا يصح لجزان يكون انفراد
 لان ليس فيه الا وزن الفعل في القاموس مع اسم ان اذ لا قياس
 يقال قد بعد وثاقه بعد وما فيه علمه شتم ضاير على واكها
 وكذلك فقيده بقوله مؤشرة لافراجها لانه اذا انكر لم يعرفها وانما
 قال ما فيه علمه مؤشرة ولم يقل تعريف مؤشرة ان المعهود ومن السباب

من مضامين

هو التعريف لان تبين عدم الاجتماع الامم المشروط به ظاهر باسم
 العلمية دون التعريف لمن له ذلك متوقف كنهى بعد اذرى وهو ان
 وصف التعريف بالمؤثر بغيره ظاهر كتحصيله نوعيا وخصه بالعلمية
 بخلاف وصف العلمية بالمؤثر فانه يفيد تحصيلها بينا للعلمية وما
 يتعلق بهذا المقام بنظم الكلام قد سبق اذا تكرر الجمل في حكم النكرة
 بالافراج من السنين الى الابداهام بان يرد به وصف الكتب صاحب من
 وضع العلم له اعني كى به وذلك انما يكون اذا تعدد الموضوع له او وصف
 الشئ به كان يرد على ما يرد على ما يرد به وصف لصاحب التعريف
 الشئ به او لم يشترط يمكن ان يقال ان الجوز لا يتوقف على اشتراط الموضوع له
 باللازم بركبى العلاقة والتعريف فانا اولنا قوله نكر بالشئ وكذا لان مدار
 التعريف والتكارة هو الوضع الى الاشتغال بتركيب التعريف المؤثر والنكرة صرف
 هذه الكلمة منقوضة بفعل من علم فانه اذا جعل مع من علم وفكر بغيره وصف
 اشتقاق لان كلمة من تحفظ افعل عن ان يزول وصفه فن قال هذه العلمية
 انما تم على مذهب الاخصس شهد على نفسه بان يتبدل ناقص فان قلت يخرج
 هذه العلمية من عمران على المؤثر اذ لا يعلم ان فيه علمية مؤثرة لاشتمال
 ان يكون المؤثر الالف والنون والتانيث قلت بل العلم ايضا مؤثر والا
 لزم التبرهع بلا مرجح لما تبين في ضمن بيان شرايط الاسباب من انشائها
 الضمير لظاهرة العلمية المؤثرة فلا افادة في تقييد الاجتماع بكل كونها مؤثرة
 فلذا جعل راجعا الى العلمية ونحن لا نجعل الامام على شرطية مستثنى مؤثرا
 منقول القول لا اجتماع به بجملة مما يختار فيه البديل ويجعل مؤثرة بمعنى علمه
 مؤثرة منقول وشئ من القول ما هي شرطية وقوله الا العدل ووزن

الفعل

الفعل مستثنى من مفهوم الكلام السابق الى الاجتماع غير ما هي شرطية العدل
 كما قيل وكل ما يحتاج العلمية مؤثرة شرطية العدل ووزن الفعل وان كنت
 ضابطا لما سبق كان التبيين مركزا بينا وتبين كركه عينا ولو قال لا يحتاج غير
 ما هي شرطية العدل ووزن العدل ولا يفي مع الامام على شرطية العدل ووزن
 الفعل كان الضمير واخره لا يفي بظن او ان العدل لم يتبين ان العدل ووزن
 الفعل متضادان هذا قال وهو متضادان ولم يقل وانها متضادان لكون
 تحت التبيين ووجه التضاد ان العدل حكم الاستقراء لا يكون الا في فعال ومنقول
 وفعل فعل كسر وفعل كاسر عند بني نعيم وكذا قال غير ذلك المراسل على العين
 مؤثرة عندهم وشئ من اليبس من اوزان الفعل المؤثرة ومنه الرضى تضادها
 وقال من اين له ان العدل لا يحتاج وزن الفعل ومنه المتقدم في مقامه يستند
 الى الاستقراء غير متجه به نية النقص الذي ذكره باصمت كالفرب قال القياس
 فيه ضم الميم لانه من صحت بالضم وبآخره كركه اخرى فانه كما خرجا بل انشأوا
 فالعدل بالعدل في الجمع دون المفرد حكمه وفيه الاول بانه يجوز ان يكون يصحت
 بكسر العين في اصل اللغة ويكون الصحت منه ثم يخرج بالعلمية وليس كما شئى
 اذ لو كفى هذا الاحتمال في رد العدل لما ثبت في اخر جمعا يجوز ان يكون كمال
 افعل التفصيل بدون الاضافة واللام ومن في اصل اللغة اللغة الا انه
 جرح والنقص بالافراقوى وقد سبق ما يتعلق به فلا يكون معها اربع العلمية
 المؤثرة الا انه مستثنى مفرغ من حذف تعديه الكلام فلا يكون معها
 سبب يمنع الصرف الا انه على ما في المتن بالاضافة الى العلمية ما
 ولا يخفى ان العلمية سبب كمال من فلا بد ان المراد فلا يكون معها سبب
 الا انه على كيد وان اريد فلا يكون معها سبب من ما يلزم اشتنا والحق اعظم

كذلك

بالجهد الاقوى فانه مطروح الازكيا ومرة الاقويا فاذا فكر ما فيه
عليه مؤثرة وزوال العلية بطلب السبب ان كان معها غير واحد
منها الزوال بغيرها ايا ما كان لا انتفاء المشروط بانتفاء الشرط او على
سبب واحد ان كان معها احدى الانتفاء العلية المتصورة معه وههنا
كحتمان لعدم احتضان النظر السليم على التسليم وان كان مخالفا مع القوم
العظيم احدى احوال في بيان الصلة للاقا من تعليل الدعوى بمقتضى
بعيدة لها ينتجها المقدمات القريبة والواضحة التعليل بالمقدمة القريبة
ثم بيانها بالمقدمة البعيدة كان يقال كل ما فيه عليت مؤثرة اذا فكر صرف
لبقاءه على سبب واحد او سبب عاينين الا اثره وثاثيرها ان كلا من
الاسباب التسعة شرط تاثيره ان ينفرد ويكون مع اثر منها الا ان التا
ثيرت بغير الالف والوجه والتركيب والالف والنون الاسمي تعيين
فيها ان يكون ذلك الاثر العلية بخلاف العدل ووزن الفعل فيكون
فيها وجود سبب ازايا ما كان فلذا التقي فيها بما السبب من تعريف
المنصرف حيث ذكر فيه علتان فلما زالت العلية وتوجد وزن الفعل
او العدل يبقى بلا سبب الانتفاء بانتفاء شرطه وهو وجود سبب والفرق
بين انتفاء العلية التي يتبع العلم عن الصرف بما ووزن الفعل حكم و
ههنا بحث ازايا ما كان انه اذا فكر بقى بلا سبب او على سبب واحد
لم لا يوجد يجوز ان يكون هناك يعود بغير العلية قد اشار اليه
بقوله وقال في سبب الاقوى في مثل امر على ان ذكر الاله او هم
انه يتم هذه الملازمة على مذهب الاقوى وقد عرفت ان النية لا يندفع
عن ما على مذهب فتنه والتبار من منشا امر كل ما فيه وصفية مع سبب

او قبل العلية لكن لا يتم لان ما ضفي فيه معنى الوصفية كالجح وافتوات
وافضل التفصيل المجرى من التفضيل يصر بعد التكميل اى ما وافق
التفصيل من لا يصر بعده اى ما كلفه وقت فلذا امر على ما يكون و
صفية ظاهرة قبل العلية وغير ظاهرة بعد التكميل يخرج هذه الامور
عنه ويكمل بيان الخلاف عن خلاف الواقع والمراد بالاقوى ابو طين
تكميل سببه وهو اثر الاقوى ثلثه فلذا قيد لا يحسن بـ الخلاف
الاسيويه وتوجيهه ان المتعارف نسبة الخلاف الى المتأخر وان فاعل
الخلافه من هو العاد وان كان مفعولها ايضا فاعلها والجواب انه بان
الاقوى مرفوع ساقط عن درجة الاعتبار لا يخفى عليك وان نظرت
لا قد لا اعتبار للصفة بعد التكميل الجواب ان القاعدة السابقة
للاقوى في تحقق ذلك نسبة الخلاف الى سببه وان الاقوى
يجوز ان يكون او من حكم في هذا الحكم في الف سببه والحق في سببه
واستوفى الاقوى حيث قال في كتاب الاوسط ان خلافة في امرنا هو
في مقتضى القياس واما السماع فعمل منه الصرف ولعل الصلح يطرح عليه
والا فلم يكن يحكم بالكلية فان قلت كيف حكم سببه بان منه صرف امر
بعد التكميل للوصفية الاصلية ومعه العلية الاصلية اقرب فهو بالاعتبار انسب
قلت لان الوصف الاصلية يعتبر دون العلية الاصلية ولا يلزمه باب حاتم
امان الالتزام او من اللزوم والمراد بيان خاتم العالم المنقول عن المعنى الوصف
وتقدير اللزوم او الالتزام انه لو امتنع امر للوصف الاصلية ووزن الفعل
لا امتنع خاتم للوصف الاصلية والعلية لانه لا تضاد بين الوصف الاصلية
والعلية والى اتم الحكم في الاصل بعد اسم لابن عبد الله بن سعد بن الخرج

الذي يقرب به المشرق في الجود فان قلت مدارج الصروف السماع في منه امر
 مساعد وحاكم بانصراف اليه فكيف يلزم قلت التبرع معه ليس
 في منه صرفه بدو كونه واقفا على القياس ولا اقتضاء الوصف الاصل فالحق
 في صحة اعتبار الوصف الاصل ما يلزم كلمة ما موصولة بالمصدرية بقرينة
 قوله من اعتبار المتضادين في حكم واحد والمراد باعتبار المتضادين ان يعتبر
 متحققين في حكم في اثر واحد فانه يستلزم جعلها بمنزلة المتحققين فيه
 مع ان الاثر سببه في تحقق العلتين معاني الاسم وهو مستقيم بخلاف
 ما اذا اعتبر في حكمين فانه لا يلزم اعتبار تحققهما معاني من جميع افروض
 حوص يعتبر وصفية ولا يعتبر تحقق اسمية وحين يحكي على احوال يعتبر
 اكتمية ولا يعتبر في العقل متحققين معا وبهذا اندفع انه منقوص باعتبار
 الحركتين المتضادتين للاشياء الاخر فانه ليس اعتبارهما معا بمتحققين
 وانه منقوص باعتبار الحركة والسكون لتغير العالم لانه لم يتغير معا ومن
 العجايب ما به اجاب بعض الحكماء ان الاعتبار منتهى التحقيق فانه لا مد
 للعقل بعد التحقيق اذ ردة العقل لا اعتبار التحقيق فاذا تحقق كيف برهه وليس
 لانه ان تدفع الالتزام بالترام منه صرف حاتم العلية والوصف الاصل فانه
 قال ان الروايات الطائى وهاب المائى لانه صرف التنوين في التقاد السا
 كنين لضرورة التضمين المنة الصرف كما في الصحاح او منه الصرف بالعلية
 ووجه الضرورة كما يدعيه الكوفيون على ان الالتزام يلزم وجوب منع
 صرف حاتم فانه وجيع الباب اى باب لا ينصرف لا بعضه كما في الحكم السابق
 ولا يخفى انه اتفاق بالتقديم من السابق لعدم اللام والاصاقه بتقدير صرف
 الحرف والظاهر ان يسم التعريف كلامه ينجر اى يخرج مجرورا بالكسرية

لعدم صدق الكلام بدونه اذ ليس الجرب سبب اللام والاضافة لتحققه
 بدونهما بل الجرب بالكسر او الماد بالجر مطاوعا للجرع والافضاء والبناء بمعنى الى
 اى ينهى الى الكسر والاول هو الوجود لان الثاني يؤيد البناء كقولنا بكسر ولزم لم يقل
 مع انه اخصر وانما لم يقل ينصرف لانه خلاف في فبين ما هو المتفق والغير من بيان
 الخلاف لانه خلاف لا ينصرف ومن قال انه لا ينصرف لانه ينصرف لا ينافي في قولهم
 ينجر عليه ان الى حصة اذا كانت متناقضة للسبب بنا في عدم الانصراف ودخول
 اللام بنا في بعض الكلام والاضافة بكلمة ومن قال انه ينصرف ثم حده او فحق
 بتعريف غير المنصرف بما لا يدخله الكسر والتنوين ومن فضل وقال ان كان
 دخول اللام والاضافة متنافيين للسبب ينصرف والافلا فربما هو اول
 بابيذكر المصنوعات وكلها تلك في المصنوعات بنه هذا اليك هذا ان جعل
 مذكورات الشئام الكلمات المرفوعات المرفوعات مرفوعة فهو
 ما اشتمل على علم الغائية واغاج المرف مع انه خارج من صيانة التعريف
 حكما ينصرف به المرف عن التعريف للمفرد ومن قاعدة بيان اللغة من نهض
 المفرد الذكر والسكون عن فروع التكلم وضد صراحتها لانه ليس امر
 واجبا بل يقتضيه الاستحسان فلما ان تعدل عنه لتكتمه حتى هنا التيب
 على ان علامة الغائية لا تقتضي القاعل بل نعم جميع انواع المرفوع ولهذا اختار
 في التعريف علامة الغائية على الرفع الاخر منه وهذا من تأكد
 من ان المرفوعات في مبتدأ محذوف اى هذه المرفوعات او مبتدأ
 خبر كذا لانه كسر نظايره ففقيه الكتاب السكاف في كثير يصح ظاهره
 وتذكيره هو بجهله مطابق الخبر وقد رجح الصنف في الايضاح على مطابقة
 المرفوع لان الجر هو مناط الغائية دون المرفوع لكن تنبيهك على انه فائدة

تحت المرفوعات

جلية حيث نقول واياك ان تجعله صفة الفصل لانه تابع المبتدأ دون
الخبر فيكون كمن غفل وقال ضمير الفصل وتذكره لتذكير الخبر ومنهم من
جعلها مذكورة على سبيل التعداد تبيها على ان البحث بعد ذلك عن المرفوع
وكانه اخذه من الحروف المقطعة في اوائل السور عند من جعلها معدودة
للتبعية على ان القرآن مركب من الحروف ككلام من ينهض لمعارضة وللمراد
بالاشتغال الشغل الشاغل ما يجابه او اشتغال الظروف على ما فيه تنوع الظرفية
وجعله من قبيل اشتغال الكل على الخبر كما في الرضي مرضى اذا كمل لا ينفك عن
الخبر ولا يتم ينفك عن اعرابه على انه لا يتوهم الخبرية في الحركات الاربعية
غايتها توهمها في حروف الاعراب ولا يرددها في جاني فانه مرفوع محلاً
انما ولا يشتمل على الرفع بل اطلاق المرفوع لكونه في محل يكون الله فيه مفعولاً
لانه لا يابس بخبر وجه لا اطلاق المرفوع عليه على سبيل التوجيه كما اوصى ببيانك
بل لابد من ازاؤه عن تعريف المرفوع وان اثبت فاجعل الاشتغال اسم من الاشتغال
حقيقة او كى واما ايدى بانه لا يكون جعل الفاعل قسم المرفوع ما حتم ولا يكون
البحث عن الفاعل الذي هو المضمم المنصهر على سبيل التقريب منه اي من الم
اي المرفوعات الفاعل والتذكير لتأويل المرفوع بالاشتغال على الفاعلية
على عكس قول الاعرابي انه كتابي فاحققها فتقيد كيف اشتهر
فقال ليس الكتاب الضعيفة وجعله راجعاً الى ما اشتمل يقتضيه جعله على خلاف
المعارف لان الغرض تقسيم المرفوع بعد التعريف لا لتبعية التعريف وهو اي
الفاعل ما ابراهم حقيقة او يقول به جوان مع الفعل مستعمل في الاعراب
بقربته ذكر النواحي بعد ذلك وهذا في نظائره فاحفظه منه كما اذا لا يبيده
عوض فلا ينقض تعريف شيء منها السند ان نسب سواء كانت تامة كما عرفت

في تعريف

في تعريف الكلام او لا والتبعية عليه لم يقتصر على ما السند اليه شيء وفضله
بقوله الفعل او شبهه اذ كثير من شبه الفعل لا يجب ان يكون اسناده تاما بمرتبة
مالا يتم اسناده اصلاً قال الرضي لم يقدّر اسناده ليد ضرفاً عن الطرف ضمير
كان في زيد قد امك اذا ظاهراً في زيد قد امك غلامه لان الرفع عنه عامر
الظرف وهو لا يخرج عن الفعل او شبهه وقال في بحث الى شبه الفعل ما بعد
علمه وهو من تركيب ومعناه ما بعد علمه وليس من تركيب ولا يفي ان اكثر
اسماء الافعال معنى الفعل على هذا فلم يخرج فاعلها وقدم عليه قال الرضي انه
لرفع نوعه لقول زبدي في زيد قام في ما سبق من التعريف لانه لحق الضمير بتوهم اسناده
قال الزيد وان كان السند في التحقق المجلة لا يقال لا حاجة الى هذا التكلف
لان قائم سند الزيد كما انه مسند الى ضميره ولذا حكم علماء المعاني بتاكيد الاسناد فيه
لتكرره لان الخبر عند النجاة المجلة والحكم بتكرر الاسناد لان ما الاسناد المجلة
اسناد الفعل وقيد السند الى الضمير مسند الى ضمير المرفوع حقيقة فزيد في المثال
المذكور واصل فيما اسند اليه الفعل فوجب اخراجه لكنه لا يفي هذا القيد باخراج زيد
في قائم زيد الا ان يرد وجوب التقديم وبعد ينجي قائم زيد الا ان يرد وجوب
تقديم نوعه وهذا وجهه لان المراد ما اسند اليه الفعل بحسب الالة اللفظ
كما عرفت وليس زيد في المثال المذكور كذلك ولا يصح تعريف الفاعل بوجوب
تقديم نوعه لانه يعرف نوعه عالم يعرف الفاعل والافعال ان هذا القيد لانه الفارق
بين الكوفي والبصري في تعيين الفاعل لان زيد في المثال المذكور فاعل عند
الكوفي مبتدأ عند البصري على ما في التفسير وان قال الرضي في بحث
ما اضم عامر على شرطه التفسير ان الفعل لا يرفع ما قبله باتفاق من جميع النجاة
على جهة قيامه به حال من فاعل قدم ولمسند على سبيل التنازع اي كاشفاته على

على طريقة القيام بان يكون الفعل على عبثه المعروف والشبه بغيره
 المفعول او قال من قدم لانه يكتفى بتقديره الى به لاقام التعريف وتعيينه
 الاستاذ به دون التقديم بنحو الفصل بين وبين قوله اسند بقوله وقدم
 فمن قال الى اسناد على طريقة قيامه فلم يتأمل جعلوه احسن الزمان مفعول ما كرم
 فاعلم فانه فاعلم فانه عند بعض النحاة ليس فاعلم وهو اختيار المصنف والشيخ
 عبد القاهر وجار الله جعله على فاعلمين وهو اوفق بالمصلحة لما ذكرته
 الفاعل في جميع احكام ذكره المصنف واخص ببعض احكامه وذلك لا يقتضي اوجه
 اخراجه عن الفاعل او بعض اقسام الشئ كثيرا يختص باحكام من بين
 اقسامه ووجه الاخر ان ان الفعل المجرى اكم المفعول بغيره ان وقوع الفعل
 على ما اسند اليه ففرب زيد وزيد مضروب ابوه بغيره ان وقوع الضرب
 على المسند اليه فان قلت الفعل يكون متبنا للفاعل ويكون متبنا للمفعول
 ولا شك ان ضرب زيد يدل قيام على الفعل المبني للمفعول وهو المضروبية
 بالمسند اليه اعني زيدا وكذا مضروب ابوه فكيف يخرج بهذا القيد مفعول ما كرم
 فاعلم قلت هذا الكلام مبني على ان الفاعل في مفعول المشتق المصدر المبني للمفعول
 دون المبني للمفعول ولا يخفى انه كما يخرج به مفعول ما كرم فاعلم بوجه المفعول
 فهو ضربت زيدا فانه نسب اليه الفعل وقد عرفت ان المراد بالاسناد مجرد
 النسبة فتعرف من خلاصته مختل وانما قال على طريقة قيامه به ولم يقل فاعلم
 لان ما قدم عليه لفظ المفعول وهو لا يقوم بالفاعل بل على طريقة القيام وانما ما
 ذكره الرضي من انه لابد من تعريف الفاعل في قرب زيد مات زيد
 فان القرب والموت لا يقومان بزيد وانما وقع الفعل المسند على طريق
 القيام وبشبه كثير من فوائده او معنى القيام الاخصاص الثالث

قيامه

وصحة

وصحة جعل الموت والموت ثمتا لزيد واضحة ولولا القيام لكان الدال
 على القيام كاذبا بقي ان الاستاذ القيام وامثاله ارفاعها ليس على طريقة
 القيام بل على طريقة الاتحاد اذا القام بغيره قائم بنا على بل متحدة الان يقال المراد
 قيام المبني في الفعل مثل قام زيد وزيد قائم ابوه الا واضح قائم ابوه والاصل
 اي الاول بحاله لا العارض بل بالنظر الى نفسه قياما وجوب تقديمه
 خارج عن الاصل كقيام وجوب تافه ان على الولي هو القرب والاختيار
 منه كماله وباشرة تقدم الفعل عليه بتعين الولي بالتأخر فلهذا في المسند
 اليه ومن عاينهم الاكتفاء بذكر الفعل في بيان الحكم المشترك بينه وبين
 ما يشبهه لظهور ان الفاعل تابع الاصل في الاحكام ولو قال الاصل ان يلم
 لكان اخيرا واضحا وانما كان الاصل ذلك لان شدة الاتصال جعلته كجزء
 من الفعل واقام اللباب شئ شواهد لكونه كجزء من الفعل فان اردت
 تفصيله فليكن به وفيه نريد عليه بان نظن حذفه كما يحسن حذف جزاء الكلمة
 عنها ومثله هذا الاتصال ان الفعل لا يبيد به انه فائدة تامة بخلاف
 باقي المفعولات فلهذا لك ان فلان الاصل ان يلو فعله جار ضرب فلان زيد
 بتقديم مفعول البصر به ضم الفاعل عليه مع انه لا يجوز تقديم الضمير على الموضع
 الا في مجزوءات المفعول بوجه جعله ضمير الضمير ان والضمير الذي جعل
 الموضع ضميره فلو ان في الاخير ثمتا الدنيا وضمير يرفع عن الموضع
 كذا ثم رجلا وضمير يدل عنه موصوفه اقدم صدر عليه الرؤوف الرحيم على ما حكمه
 الكسائي لان المفعول المتقدم في حكم المتأخر لان اصل الفاعل ان يلو فعله وفيه
 بحث لان هذا الاصل لا يقتضي كون المفعول بمنزلة المتأخر لان كون الفاعل
 على الفعل لا يتوقف على تقدمه بنا في المفعول من الفاعل بل يتحقق بتقديمه

على الفعل والتفصي عنه بان بناء هذا التعليل على ملاحظة ان الاصل في الفعل التقدم
 على فعله لا تراكها ولو قالوا الاصل ان يتقدم على سائر فعلات الفعل لا يستغنى
 عن ملاحظة هذا الاصل ويوضح التعليل بدونه والفاء لتفريع العلية على الوجود
 واستغنى ضرب غلام زيد المتقدم الضمير كما انصرف على مرجع لفظا ورتبة وفيه
 ان لا يتم ان الامتناع لتقدم الفاعل رتبة صفة جبره ليدل عليه جواز ان يكون
 الامتناع لتساويه رتبة ويكون دفعه بان التساوي في الرتبة يقتضي كون
 المفعول المتأخر مقدما رتبة لان محله بعد الفعل كالفاعل على خلاف فاعلهما انصرف
 عن الفعل وصحة الاتصال فهو مقدم على الآخر رتبة لان محله يجنب الفعل
 وجه التوجه الشبهة على قوله ولذلك فاجز ضرب غلام زيد فند البه وتفتك
 قال الرضي والمفعول الاول من باب اعطيت بالنسبة الى الثاني كالفاعل بالنسبة
 الى المفعول بواسطة هذا ولا اختصاص باب اعطيت بهذا الحكم بل هو باب
 علت كيان الا انه لم يتعرض هنا لجعله من فروع اصاله تقدم المبتدأ على الخبر
 منه رجا فيه وخالف الاضطرار بين جتي وامتناع ضرب غلام زيد لان
 اتصال المفعول به بالفعل كاتصال الفاعل به واشهر فيما بين المخلصين انهما
 جواز الاضطرار قبل التكر لفظا ورتبة وذلك من قوله التامل وسو التحمل بل
 التحقيق انها جعل المفعول المتأخر مقدما رتبة لان رتبة اتصاله بالفعل
 كانه جنبه ومقدم على الفاعل وما بين ما هو الاصل في الفاعل اشار الى ما بين
 ويجزبه عما هو الاصل فيه او يمنع عن ان يوجه عنه ويجعل ما هو الاول
 كماله واحدا كل منهما في اربعة مواضع فالاربعة التي للثاني ما اشار اليه
 بقوله واذا انتفى الاعراب لفظا فبینه به لامتناع انتفاء الاعراب فيها
 مطلقا ولا يتوقف الحكم على انتفاء لفظا وتقدم التحقيق في ضرب موسى عليه

وجز تقدم

فيه ما في في الفاعل وما سواه من العولات وهذا هو من تفسيره بالفاعل والمفعول
 الذي قل عليه سابق الكلام كما في الرضي او الذي ذكر في ضمن الامثلة كما قال غيره
 فان قلت قول المصنف او وقع مفعوله بعد الاوقوله او اتصل به ضم المفعول وقوله
 او اتصل مفعوله بلام ما ذكره من ما ذكرته قلت نعم الا ان عموم الفائدة وظهر
 قوله والاصح ان يلى فعله في نفي الفصل بینه وبين الفعل مطلقا وعدم تخصيص
 وجوب التقديم والتأخر بالمفعول وعلت الى اتصال المفعول على ما هو اعلم بالفعل
 حقيقة او حكما على طبق قولهم والنصب على المفعولية وانما قال فيها الاول
 انتفى في احدى ما لم يترتب الحكم لانه قد يكون اعراب احدى ما في وقع الالتباس وقد يكون
 كما في ضرب غلام في خاصية فان خاصية مع كون اعرابه لفظا لا يدفع الالتباس
 بالفاعل فان قلت لا يكون في حكم المذكور بل لابد من انتفاء الاعراب في تابعها ما بان انتفاء
 التابع او بانتفاء الاعراب مع وجوده قلت اعراب التابع داخل في القرينة
 فيفني عنه قوله والقرينة ولم يقد والقرينة فيها لان القرينة لا تنتفي الا وهي
 تنفي فيها ما ذفرية المفعولية في احدى القرينة الفاعلية للآخر وبالعكس والمراو
 بالقرينة ما يدل على ان المراد من اللفظ ما هو او ما يدل على المحذوف والمراد هنا ما يدل
 على الاعراب المحذوف وكثير من الفضلاء لم ينفذوا هذا فتوصلوا ان الاعراب
 قرينة وزعموا انه لو قال واذا انتفى القرينة فيها لكان في جابوا بان القرينة ما يدل
 على الشيء لا بالوضع والاعراب يدل على الفاعلية والمفعولية بالوضع ولا يخفى
 ان الحجاز والكناية لا يدلان بالوضع ولا يتأهل لهما قرينة وكانها في الاصل فقيل
 بمعنى المفعول كالمعقرون والساد ما لانها صفة للبيته المحذوفة والانتفاء قال
 ان الالتباس الذي يرب عن النحوي ما بنوت به اصل المفعول كما في ضرب
 موسى عليه صبت بلبس الفاعل بالمفعول واماني موسى ضرب بلبس فلا بد

مع القرينة

عن التباس التبدل بالانفصال اذا لا يفوت به اصل المقصود وهو مضمومية
 موسى نعم لو التباس الحال في عيسى ولم يعلم انه الفاعل او المفعول لم يجز تقديم
 موسى مع كونه مفعولا على الفعل ولهذا يجوز كون موسى في هذا التركيب مبتدأ
 ومفعولا مقترنا وهذا مقصود زيد قائم حيث وجب عندهم تقديم التبدل والاشارة
 بالتباس الفاعل مع انه ليس التباسا يفوت به اصل المقصود فتجوز كون موسى
 في موسى ضرب عيسى مفعولا وعدم تجويز كون زيد في قام زيد مبتدأ فوق
 بلا فارق او كان الفاعل يتركز اليه قوله او وقع مفعولا بعد الا مضمرا متصلا
 اذا ضم لا يضر الا العاملة او ما هو كونه لفاعل وهو كونه للفاعل ليس الا الفاعل
 الضمير المتصل بالفاعل لا يتصل بالفاعل لانه ليس الا واحد اقلو توسط بينه
 وبين عامله محمول سواء كان اسما ظاهرا او ضميرا متصلا لما صح كونه ضميرا متصلا
 فان قلت ان اد بقره فيما بعد وجب تقديمه وجوب تقديمه على ما يكون بعد
 الفعل اذا كان المقصود امتناع الفعل ^{بالتسوية} وبين الفعل والوقال
 وجب ان يليه كان ثم تذييل واصح او وقع مفعولا بعد الا او معناها
 ولم يقل وانما لان الوقع ^{بالتسوية} في انما ضرب زيد غير انما هو المقدر
 لا المفعول انما هو واقع بعد معنى الا ^{بالتسوية} لان انما تضمن معنى ما والا
 معنى التقي ملحوظ في صدر الكلام ومعنى ^{بالتسوية} لا قبله من
 الكلام فالمتنول واقع بعد معنى الا لا بعد انما ولا ^{بالتسوية} قبله
 ان الفعل ليس بعد معنى الا بعد معنى المتنول ليس البعدية بعد معنى
 الا كالبعدية بعد الافانه في التعلق والثاني في اللفظ فالاول
 ان يقال بعد الانظما او تقديرا او يكتفى بعد معنى الاول وقالوا كان
 مفعولا مقصورا عليه كان اضر واظهر ووجه وجوب تقديمه فيما

ضم منفصلا او متصلا

اذا وقع بعد انما ظاهرا وما وجبه فيما اذا وقع بعد فريدان معنى ما ضرب
 زيد الا انما اضر ضاربتة فريد في كونه من غير دلالة التركيب على قصر
 مضروبه بنية فلو قيل ما ضرب الا انما زيد مع قصد المعنى السابق لزم عمل
 ما قبل الا في ما بعده وهو غير مشتق وتابعه وغير المشتق منه مع كونه
 عاملا في المشتق وهو غير جائز مطلقا عند الاكثرين ولزم قصر
 الصفة قبل تمامها وهو غير جائز عند الفتحا وقبيح عنده ولو قيل
 ما ضرب عمر الا انما زيد لزم انقلاب المعنى اذ يضر المعنى بحسب دلالة
 التركيب حصر مضروبه بنية كونه من غير دلالة التركيب على قصر
 ضاربتة وانما قلنا من غير دلالة التركيب لانه ربما يلزم حصر المضروبة
 بحسب خصوص المادة كما في ما ضرب الله الا انما زيد فانه اقل ما يضر
 الا انما يلزم ان يكون مضروبه زيد مقصودة على ان لا يكون غيره حتى
 يكون مضروبه بنية بالتسوية اليه وبهذا ظهر ضعف ما قال الرضا ان عدم قصر
 المضروبة انما يتم اذا كان الفاعل خاصا وانما اذا كان عاما فلا اذا لا غير
 حتى يصح عدم قصر المضروبة على ان كونه تاما في الفاعل الى ان يصح
 باطل لان قولنا ما خلق الله على احسن الصور الا يوسف يستلزم قصر
 مخلوقه يوسف ايضا لانه لا غير محتمل ان يكون يوسف مخلوقا له وجب
 تقديمه حقيقة او حكما كما في اضر عمر او اذا انفصل به اي بالفاصل ضمير
 متنول من الفاعل في ضرب زيد غلامه وتأديبا تحبب وضربا شديدا
 من يعتاده واحسن يوم الجمعة من لا يتركه الا احسان فيه ولا يصح
 اتصال ضمير المتنول معه فلا تقول جاء غلامه وزيد العدم يجوز تقديمه على
 الفاعل كما لا يجوز تقديم المصطفى على المصطفى عليه فلهذا لا يتركه متنول

او وقع بعد الا او مشاها قد عرفت شرح نظير هذه الحالة فلا تجزئ معناه
 او اتصل بمفعول اى صار ضمير متصلا في محل ضربته وضربه زيد فلا ضريح اليهم
 الاول قال وهو ان كان على غير متصل ولو قال او اتصل بمفعول بالعامل كان
 الضمير واجب تأخيره الاول وجب ان لا يليه فتية وقد يحذف الضمير المسند
 الى الفاعل وقيل المراقبة والاول اقرب بالهرس والملاحضة في الضمير فقط بقرينة
 قوله وقد يحذف فان معالقيهم قرينة تقين اللفظ المحذوف قال اللفظ لا
 حذف اللاحق قرينة اقول كذبة حذف المفعول سببا وهذا من استنباه
 الحذف بالتقدير فمفعوله لقيام قرينة تقييد الحذف احتراز عن الحذف بلا قرينة
 كما يكون في المفعول اذ لا يكون في الضمير جواز اى حذف جازيا في مثل متعلق
 بقوله يحذف لا يحذف جازيا كما قيل اذ ياباه الذوق بل تعلقه بقوله وقد يحذف
 ايضا بوجوب استراكت قوله جواز لان كلمة قد تفيد عدم الحذف في مثله
 وعدم صحة قوله وجوب لان الواجب لا يتخلف الا ان يجوز عدم التحقيق
 كما في قد يعلم الله والتحقيق ان قوله في مثل ضربته محذوف اى هو في مثل
 كما هو الشايع في التمثيلات زيد لمن قال من قام اى قام زيد بقرينة
 السؤال ولم يلتفتوا الى احتمال ان يكون التقدير زيد قام مع ان مطابقة
 السؤال في التسمية مستدعية ولا يعارضه فله الحذف في تقدير الفعل وحذف
 لان السلامة عن الحذف لا تعارض رعاية التاكيد كما ستعرف في باب
 الاضمار على شريطة التفسير فضلا عن تعليل الحذف لان اضمار الحذف
 يكون بذكر المفرد دون الجزاء قال الله تعالى ولينزلن السحاب من خلق
 السموات والارض ليعبدن خلقهم من العرب والعجمين ثم يتنزل الكلام
 الى انه كيف فات المطابقة مع اهتمام البليغ بشانه وجواب عنه

وقوله قد لا يقتضيه

بان من

بان من قام اختصار اقام زيد او علم الى غير ذلك فلما اختصر الكلام
 بوضع من الاستفهامية مقام الفاعل وتقدم لنفسه الاستفهام صارت
 الجملة اسمية صورة مع كونها فعلية معنى ورعاية جانب المعنى اعم من رعاية
 جانب اللفظ والفعلية في الجواب او حذف رعاية المطابقة فان قلت
 لا بد المتروك من التاكيد وزيد قام شتمك على اكيد الحكم كما بين في محله
 دون قام اذ قلت اذ لم يتروك المحاطب في خصوص النسبة ولم يلاحظها
 بخصوصها بل لا خطها بحملها بعد على الزعم ولا يؤكده فان قلت السؤال
 عن المسند اليه يقتضى تقديم للاهتمام بحاله وفي من قدامه استغناء
 المسند اليه للعلم بالقيام فان اذ كان المسند اليه بخصوصه في
 سؤال ان لم يكون اعم اذ المقصود ليس كشافة اما انا بحالنا فالضمر
 اعم ويكون السؤال عن فاعله لا استغناء في الاستغناء في الفاعل فاعله في محله
 ما افاض لك هذه الارقام فان المقام من معاقلة الفهم ومزلق
 الاعلام ولقد جئيت به لك باعانة الالهام والغباية والافهام من
 الكريم العلام ولييك البيت مصطوف على المثال السجى مثله ولا بالكلية
 المستفيض في السنة وثانيا بضم الباء وليتقرر صحتها الحذف الذي
 هو خلاف الاصل او مثله اولا بالامانة من ذكره وثالثا بما بينه ذكره
 لانه يحتمل الشعر تنبيه على ان الجواز لا ينقلب بالوجوب لا يجاب
 الحذف في خصوص مادة بالواجب ما لا يضحى الذكر في نومه ايما وقع
 وقيل بانه على ان القرينة قد يكون سؤالا محققا وقد يكون سؤالا
 مقدرا ولك ان تقول القرينة على تعيين المخوف قوله لييك
 فان قوله ضارح لتبين فاعله وما هو لتعيين الفاعل المحذوف لا

حالة

منه في الالف
بالحرفين
الفتحة

فعله معروف ذلك المجهول يزيد منقول القول ليبيك نائب كتاب
فاعلة الحذف والاصول ليبيك على زيد حذف حرف الجر لكثرة الاستعمال
كما اختار موسى قوله اي من قوله ويوفى الاسم الصريح سماه في ضارح
اي دليل وهو المقصود بالتمثيل والتقدير ليبيك ضارح كانه غير من
يبيك لخصوصية متعلق ضارح ان الذي يذل ويقلب وقت الخصومة
وانما يبيك لان يزيد كان معينا للاداء فيجوز ان يصب امه وتامه و
محبط اي سأل بالليل من غير وسيلة مما تطيح الطوايح اي من اجل
اطالة الحيرة المراكات ما له فلا وسيلة له بخروج بالفرقة عن النوسل
وبسأل بالليل لان السؤال عاله وانما يبيك لان يزيد كان معينا للمحتاجين
عن السؤال ولا يخفى ما في البيت من وضع بقية الكمال في اوصاف
صليتين عند الناس سمي العرب الشجاعة والسخاوة ولا يخفى
ان بحث حذف فعل الفاعل وحذفها بحث عن حذف عامل توابعه ايضا
بل عن حذف عامل جميع معولاته والبحث عن حذف عامل المفعول به
وفيه والحال بل عن حذف كان بعض تفصيل لهذا البحث لانه ما حذف
فعل الفاعل او حذفها لقرينة وجوب عطف على جواز الحذف او جوبا
في مثل وان احد الشركين استجارك اي في كان قرينة على حذف
الفعل وفتر هذا الفعل ازالة لاهلهم المحذوف والناسخ من الحذف
وذلك اذا لم تف القرينة تعيين المحذوف ولا تدل الاعلى الحذف
ومحق الفعل الذي يكون مفسر للشرط المحذوف ان يكون ماضيا سواء
كان الاسم الواقع بعد كامة الشرط منصوبا او مرفوعا نحو ان زيد
ذهب وان زيد القينة والمضارع شاذ في شتي عليك وانت

ثان

ثان اوليك ان هو بستر ذك مزبور وقولنا انما السرخ تيسرها تمل
ووجه ضعفه انه لو كان مضارعا لايته بالشرط مع الفصل الكبير
كما ذكره الرضي في بحث كالم الحجازت وفائدة العامة ان ابهام شيء
اولا وتوصيحي ثانيا يجعله اوقع في النفس ويخص بعض المواضع
بالايجاز كما في لوازمهم صبروا فانه يجب بوزن حذف رافع الجملة المصدرية بان
وهو ثبت لدلالة لوعلى حذف النفي ودلالة الحرف المؤكدة للشبوت على الفعل
فالتقدير لو ثبت انهم صبروا بشرط ان يكون الخبر فعلا ماضيا او جازما
وقول الرضي بشرط ان يكون الخبر فعلا ماضيا غير موثوق به وهذا من خصائص
لولا لا يخفى ان تعيين مثل الامة بما كان للمحذوف قرينة وتفسير مقوص
بان ثبت انهم صبروا فانه لا يجب فيه الحذف مع القرينة والمفسر
كما في لوازمهم صبروا الا ان يقال لم يقصد العرب التفسير فيه كما قصد بلوازمهم
فلم يوجد فيه المفسر كما وجد في لوازمهم ولعلك تتفطن من هذا الفائدة جلية
وهو انه يجوز ان استجارك احد من الشركين استجارك على ان يكون مؤكدا
لا مفسرا ولا يخص التفسير من ذكر المحذوف بعينه في لوازمهم صبروا بل منه
ان زيد ضرب غلامه بتقدير ان اهدى زيد وان زيد ضرب بتقدير ان جرد
زيد وان زيد ضرب غلامه بتقدير ان لوم زيد فعلى هذا تعليل وجوب
الحذف بان الذكر يوجب جعل المفسر خروا من قلة التدبر وقهر النفس
بل تعليله بانه يفوت الغرض من الابهام والتفسير قال الرضي لم يكلم يكون وان
احد من الشركين استجارك بجملة اسمية مفعلة عن الحذف لعدم الاستقرار
ان حروف الشرط والتحصيل تخص بالجملة الفعلية والافتقار الى معجب
لان كيف يعلم بعد بالاستقرار وقد شاع مثله وان احد من الشركين استجارك

وبعد هذا هو الاسمية وجعله فعلية يحتاج الى الحذف وقال هذا عدم صحة
الاسمية بعد حذف الشرط والتخصيص فيه خلاف الاقتصار وقال في بحث
طحايا اخر عامه على شرطه النسبية انه بعد حذف التخصيص متفق بخلاف ظروف
الشرط فان فيه خلافا وقال هذا قوله نعم وان احد من المشركين استجرك
فارجع عاين فيه على مذهب الاقتصار لانه يجوز وقوع الاسمية بعد حذف
الشرط وفيه انه مع هذا يجوز جعل الفعل اولاً وبقدرة هذه الاو
لوية فليس المتأخر خارجاً عما نحن فيه على مذهب من يجعل الحذف احتيالاً لا
وسيلة مثله بالجب حذف الفعل ما وصل اليه وقد انظر وهو جواب اقام
زيد بقوله نعم زيد فام فان جعل الجواب مطلقاً للسؤال يدعى الجملة
على الحذف والتفسير وقد نجد فان اي الفعل والفاعل معاً اي جميعاً الفاعل
يقول كن معاً اي جميعاً وهذا صريح ومعهم وقد سكن وينون او حرف
حذف او كلمة تضم الشيء الى الشيء وهي للمصاحبة ويكون بمعنى كذا هذا
وانما قال هذا من اذن حذف الفاعل وحده فانه لا يجوز في غير باب
التنازع اتفاقاً وفي ايضا عند اكثر من واحد بل يقول كل فعل لا يتضح فاعله
بانه مسند الى مصدره نحو قوله ثم بداهم من بعد ما راوا الابيات فانه اول بان
التقديم بداهم بداهم اي ظهر لهم رايهم ما هو من مضمومات المصنفين
دار وتسلل فانه بمعنى دار الدور وتسلل التسلسل اي وفعلاً فان قلت
ينبغي ان يقول وقد نجد فان معاً لقيام قرينة ليخرج نحو ضرب زيد على بناء
الجموع فانه حذف فيه الفاعل وحده ولكن ثباً للقيام قرينة قلت
لانهم انه حذف الفاعل وحده بل كلاً ما لكن حذف كل نائب فان الفعل الجمول
نائب الفعل المسند الى الفاعل كما ان المنفعل نائب الفاعل وفيه بد نظراً لانه

حذف وهو ايضا وكذا

حذف الفاعل وحده في مثل ما ضربني واكرم من الازيد بالاتفاق وفي قدنا وطالما
فانه ما فعلنا ان كتبنا ما عن الفاعل فاستغنى عنه حتى صح حذفه ما على
الفعل وتحقيقه في شروح الكشاف في شرح خطبته بر حذف الفاعل كغيره شايح
يبحث لا يمكن ان ينكره انه اطلع على معرفة تصرف اضرين واضربين واخرها
القوم واضربوا القوم واضربوا القوم فيا عجباً كيف حذف الشئ نصف
النهار على ذوى الابصار وكيف بقوا عطاشاً في البسائر وكيف حكموا بعلم
الماء وقد جرى عليهم الانهار سبحانه انك لا تعلم لنا الا ما علمت هذا وقوله في
مثل نعم من قال اقام زيد مثلاً للحذف الجائز ومنه قولهم يوم الجمعة في جواب
منه سرت وقولهم زيداً في جواب من ضربت وركبنا في جواب كيف قطعت
الطريق والحذف في جواب نعم لا يخص الفعل والفاعل بل قد يحذف الفعل مع جميع
معدلاته في جواب نعم اذا اشتمل السؤال عليه والمبتدأ والخبر كذلك
وقد نجد فان وجوباً كما في المناذر والاضرب على شرط التفسير والتخبر
والحال المذكورة وبذلك ان تقول بانه على الحذف والجائز وترك الواجب
لانه يفتصل في محالة لانا نقول سبقتل معامات للحذف الجائز قال
الرضي كانه قد اذنت على جونية الحكم خص الحذف بالجائز وهذا انما يكون
سائلاً لو لم يكن قد فيما سبق لا لتحقيق ولو لم يكن قوله في مثل نعم
خبر مبتدأ محذوف كما عرفت ولا كان ينبغي بيان امتثال حذف الفاعل وحده
انه لا بد من حذفه في صورة التنازع واعمال الشافى اذ لا سبيل
الى الاضمار والامتناع الاضمار قبل الذكر لنظام ورتبة عقبه بحيث التنازع
تنبها على انه يصفي فيه الاضمار ويكتسب عن حذف الفاعل فقال واذا
تنازع الفعلان على طبق وقد يحذف الفعل والافعال يكون في شبه

الفعل ايضا كذا ضارب ومكرم زيدوا ضارب ومكرم زيد ومن هذا يظهر ان
 المبتدأ قد يكون صفة واقعة بعد حرف الاستفهام او النفي رافعة عن ضم مستتر
 اذا اوجه لرفع ضارب الكونه مبتدأ فاقطع فانه من وادبنا عنك
 سطلية منك في غرض المبتدأ ان شاء الله تعالى وانما قال فعلان من غير
 تقييد بغير النج لان الاصح انه يجر في فعل النج ايضا وان منه بعض عدم
 كونه متصرفا فتقول ما احسن واجله زيد او ما احسن واجله زيد او من غير
 تقييد بان لا يكون الفعل متقدما الى ثلثة لاجل المانية عدم السماع وقد سمع
 ولم يتر فصار هذا التفسير بيان اقل مراتب التنازع لانه يمتنع تنازع الاكثر
 كما ذهب اليه بعض لان يردده سماع تنازع ثلثة لكن لم يسمع التنازع في اكثر من
 التثنية ولا يبعد ان يقال كشيء ببيان التثنية فلا يجر سببي فلا يجر
 التنازع في زيد قائم وقعد اوجه به الواجب زيد قائم اوجه على ما في التسهيل
 وظاهره ان يقصود عليه اذ لا يجر في الظاهر المقصود عليه ولا في الضمير
 كذلك ما بين ذكره في قطع التنازع اذ يتعين في ما ضرب واكرم الازيد والاول
 ان حذف الفاعل سواء كان الاول والثاني اذ لا يمكن الاضمار مع الاول لا يجر
 الاول لا بد منه اذ يفوت الفاعل وليس طريق القطع هناك التكرار شاهد
 الاستعمال وفي ما ضرب واكرم مت الا انك ليس المختار الاضمار في الثاني
 اذ العمل الاول لا يجر في ما ضرب وما اكرم زيد الا انما يجب
 ذكر فاعل الاول بدون الاضمار بان يقرأ ما ضرب الا انا وما اكرم زيد
 الا انما وبهذا يظهر في ما في الرضي وتبعه كثرون انه يجب قطع التنازع
 فيه على مذهب الكسائي ويجب ان يوافقوه فيه وكذا في ما قال وهو غيره
 انما قال ان لا يكون التنازع في المضمرة المتصلة لان معنى التنازع ان يطل

كل منهما المعرف في هذا الموضع ولا يلزم قبل ان يكون رافعا لا اتصل بفعل اخر
 ولا يجر قطع التنازع على وجه بان في المنفصل نحو ما ضرب واكرم الا انا لما ذكر
 لانه لا يخفى عدم الجريان بالمضمرة المنفصلة بدفع كل اسم مقصور عليه
 ولانه يمكن قطع التنازع في ما ضرب ومكرم انت على الوجه المذكور وما يفسد
 من كلام الرضي في هذا المقام انه قال لا يمكن قطع التنازع في ما ضرب واكرم
 الا انما بان يقال ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا لانه لا يتصور التنازع فيه
 اذ التنازع ان يكون احداهما عاملا في التنازع فيه والاخر في ثابته وهذا الفهم ان
 بيان لا وجه للحكم بكون احداهما ثابته والاخر متبوعا لان هذا الكلام يبطل
 قطع التنازع بالظاهر وقوله بعد ما احسن ازعا اذا وقع قبلها او بعدها
 فان الاول ما يخرجه قبل وجود الثاني فلا مجال للثاني التنازع وان نؤمن
 الرضي انه لا وجه للتقييد لانه يحقق التنازع في المفعول المتحقق قبلها فان
 قلت قوله ظاهر بعد ما لا ينافي التنازع في ظاهر من قلت لا يتحقق
 التنازع الا مع تعدد الطالب ووجه المطلوب وما توهت من التنازع
 في المقتدر وليس التنازع عين او اكثر الحكم المطلوب واحد فانوه و
 استغن عن ان يقول هو من قبيل الاقتصار على اقل مراتب التنازع فقد يكون
 جواب اذا تنازع فعلى ثلثة اقسام وليس المقصود وجه التنازع في الاقسام
 حتى يخرج ان التنازع في الفاعلية والمفعولية متحققين فم اخرج ما ضرب
 واكرم زيد على اوله الم يذكره بصورة التقسيم الخاص بالمفعول تصوير
 الاقسام الثلثة للاحكام المذكورة بعد ولا حكم لتنازع الفعلين في الفاعلية
 والمفعولية ولو جعل مدلول قد الاقسام الثلثة لكان في العبارة اشعار
 لوجود ما عداها على انك عرفت ان الكلام في تنازع واحد وذلك القسم

تتأخران وقد يجب بان اجتماع القسمين لا يعتبر قسما لتفريق المقسم
بالوحدة في الفاعلية كضربني واكرمني زيد يديه الفاعلية وما
في حكمه فيندرج فيه كون الشيء مفعول تام بسم فاعله وليس لك
ان تدرج في المفعولية لان مفعول تام بسم فاعله في سلك الفاعل والاصح
الانية لاني سلك المفعول وقد يكون في المفعولية حقيقة كضربت واكرمت
زيدا او حكما فيندرج فيه سرت الاكذار جوت راكبا لكن فيه انه لا يدرى
فيه الاضمار على المختار في الحال الاولى وقد يكون في الفاعلية والمفعولية
مختلفين حال من الفاعلية والمفعولية اي مختلفين في العامل المقصود
وتذكيره لعدم الاستدراك بتأنيث لفظ المصدر او بتأنيث بالاء
معنى له دون التأنيث كالمسالة والكتابة فانه يجوز تكميم تذكير ما يتعلق
بهما وقيل حال من مفهوم الكلام اذ هو قوة قد يتنازع الفعلان في
الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الافتضاء
وما ذكرنا بعد من التكلف واقرّب من التالف ويجوز ان يصرحوا بحال
المختلفة واذا كان هناك ثالث واربع يتشاركون الاقرب فالاقرب
رعاية للاقرب والبعد عن لزوم الفصل بين العامل والمفعول والمطوف
قبل تمام المعطوف عليه والكوفيين الاول للمعامل في الاداء
نقش اذا عمل الاول سبق طلبه وقلوه عن الاضمار قبل الذكر
وحذف الناعرو عن التلزم حذف المفعول والتكرار والطريقان
يتعارضان من حيث القياس والتمسح الاول بحسب الاستعمال
فهو اصح بالا اختيار وبالتقدم فيها الاعتبار فان اعلمت الثاني
اضمرت الفاعل في الاول لان الاضمار في الشيء جملة مستتر فيه

ونذايحه

ونذايحه قولهم ولا يضمر الفاعل المصدر والمصدر ايضا اياه ضمير اسواء
كان مستترا في ضمير الواحد او بارز كما في ضمير الشئ والجمع على وفق الظاهر
بوجه اعم وفق لفظه او على وفق معناه ان اختلفا فيقبل ضربني او
ضربتني واكرمني نفس وانت تريد بالنفس مذكرا ولا يلزم التذكير
والافراد كما في نظائره من الضمائر المذكورة بلا سبق مرجع المفسر
بابعد كما رتب رجلا ورتب رجلين ورتب رجلا واما انفسر الا
ضمائر قبل الذكر مع انه لم يفتقر فيالم يفسر بما هو مخصص تفسير كما هو في ربه
رجلا ورتب رجلا وهو زيد قائم وقوله كما مخصص بين سبع سموات
لان التركيب دار بين حذف الفاعل واضماره قبل الذكر مع تفسيره
باليسر مخصص للتفسير بونا طبعه ووضوح في التركيب الثاني اكثر من
الاول لان الثاني واقع دون الاول كما اشتهر بما عرفت من كثرة
مواضع حذفه دون الحذف دون ظرف كان معناه كان مخطط عن
الشيء قليلا شاء في كل نحو وزدوه وبعثوا الى امان الضمير في قوله على وفق
الظاهر واما من الفاعل لقوله على وفق الظاهر اضرمت الفاعل متجاورا
عن الحذف فلا فاللكن في فان الاضمار عنه دون الحذف فيجوز عنه
الاضطرار لهجته وخطي يقرضه قوله كالمهارب من المجرم لا يبعث
وهذه تحطته في الفاعل والخطيطة التي لا مدفع لها هي ان العرب
ضمير ولا يحذف مفعول كرماني وضربني الزيدان ولا تقول كرمضه وجاز
اي جاز افعالها شئت فلا فاللفظ اذ فانه لا يجوز افعال الثاني عنه
طلب الاول هكذا الفاعل مذكرا من الحذف والاضمار ويوجب
اعمال الاول هكذا فسر عبارة المتن وزيف بانه خلاف المشهور

عن الغراء من انه يعجز الفاعل عن العمل الظاهر فيقول ضربني واكرمني
الزبدان مع ويحذف لهما معا اذا كانا متوافقين ويترفع ايضا لو كان
مراده هذا ينبغي ان يقول ويختار البصريون الحال الثاني والكوفيون
الاول حذفا للغراء معهما فالوجه في التفسير ان المراد انه يجوز ان يضاف
في الاول خلاف للغراء فانه يعلم ان كان متوافقين او يعجز عن الظاهر
يرتفع افعالها استثناء تامة مؤثرين لا شر واحد ومذهبه مطلقا ورواها الحال
على خلافه وحذف المفعول لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
او التكرار فان حذفت منها اضعف الخذف فان قلت فلما هو يبيغ التكرار
في المفعول لم يستغن عنه بربني ان يختار الاضمار كما في المثال الخذف
كافي سائر افعال قلت لما تحقق في المفعول الالجا والالتزام التكرار حيث
استغنى الخذف واستغنى الاضمار فيها هو جسد الفضة هناك فيه
التكرار عند الضرورة فان قلت مع الخذف في الجواب التكرار او
الاضمار مستحق اذا لا يخرج الخذف عن الظاهر وضمة قد است
اضفا العيب ما امكن واجب على ان الاضمار مع الخذف كالاضمار
بعد الذكر لا يطلع عليه المخاطب الا بعد معرفة المرجع فكانت مذكورة بعد ان
استغنى عنه بان لا يكون منه اذ في المفعول الثاني من بعد علمت بعد ذكر
الاول على مذهب النحوي وناذر الخذف كالمثال المذكور على مذهب غيره من
ان حذف المفعولين من هذه الباب نادر وان وقع في القرآن الوهم
ولا يكون في حذف الشكس المقصود ان استغنى بزيد واعان على زيد فانه
يجب ذكر قوله بزيد اذ لو حذف لتوهم ان المراد استغنى على زيد واعان على
كذا في تفسير ابن مالك فان قلت ما بال اللفظاء عدلوا عن المجيء ايضا

في ضربني

في ضربني واكرمني زيد اعني ضربني زيد واكرمني ضي لزم الاضمار الذي
يقبح او الحذف او التكرار قلت لهم دواع لغوية من وزن او سجع
ومعنوية من تقديره وبيان اتصال بين الفعلين وتكرارهما منزلة الواحد
لا يحل لك ان تطلبها قبل او انها اذا راب المحصل ان يقال كل شيء من
مكانها وليس حذف الفاعل او المفعول في هذا الباب حذف نسبة
كما يستفاد من بعض الجواهر اذ حذف الفاعل بنسبة بنسبة بنسبة بنسبة
وقع الضرب وتكرير ضربت منزلة او وقعت الضرب وح لا يطلب
الفاعل فاعله او مفعوله فلا يتحقق التنازع بين الفعلين ح اذ لا معنى
للتنازع من غير طلب احد هـ ذلك المفعول والاي وان لم يستغن عن اظهاره
الاجتماع لهما فاعله ان يكون عينا المفعول الظاهر او مرادفه من مامر
وتجوزني مطلقا وجبت زيدا مطلقا وبعبارة قاصرة لان المراد باظهار
ان كان مقابلا للاضمار لا يبقى الخذف وان كان مقابلا للتقدير لا يبعد
جعل اسماء الظاهر فان قلت الاظهار من قبيل وضع الظاهر موضع
الضمر وقال الرضي في بحثه خبر ما ولا المشبهتين بليان وضع
الظاهر موضع الضمر في جملة واحدة ضعيف الا عند قصد التخييم في القارة
ما لا قارة واما في الجملتين فكثير وان اتصلتا بقوله تعالى حتى توفى مثل
ما اوتى رسوله الله اعلم قلت كان الجملتين في صورة التنازع سائر التنازع
جملة واحدة ولما انفصل بين احد الفعلين ومفعوله بالجملة اشتملت
على الفعل المتنازع على انه كثير اما يكون التنازع في جملة واحدة فوضعت
وقد صبرها الزبدان مطلقين مطلقا واعلمت الاول اضمرت
الفاعل في التنازع اتفقا وان اتفقا علمت الثاني اضمرت الفاعل

في الثالث وذلك ظاهر لعدم لزوم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
لأن الظاهر المتأخر عن الضم مقدم رتبة لكونه مستقلا لان يذكر بحسب
الفعل الاول وانما لم يذكر في قوله الظاهر لانه لم يكن مخطئة لزوم الافراد
والذكر والمفعول على اتصال المختار لا على مذهب المختار او القول المختار
كما ظنه بعض شارحين اذ لا اختلاف في الاضمار بل هو امر متفق
ولذا سبغ للبحر بين الاستدلال على ترجيح الحال الثاني بقوله
هنا ومعرفة الكتابية وقوله ما اذنا في قوله اذ لو كان العامل
والآيتين الفعل الاول كان النظم على خلاف المختار وانما اختير الاضمار
على حذف مطلقا مع ان المقام ربما يدعى الاليجان وبيرحمي لان الحال
الاول مع بعده انما يصنفوا اظهر تفرقة الفعل الاقرب من الشراء و
ظهور تفرقة يذكر مطلوبة الا ان يقع مانع من الاضمار والحذف في المفعول
من قوله على المختار ومن صورة صبيح وصبرها الترتيبان منطلقا
لا صبرها الوجوه ان المفعول الاول عتبه او يقل حذف مفعول الثاني والرتبة
عن الامتناع او القلة مانع عن حذفه وكون المرجح مفعولا والمفعول الاول
شبه يمتنع عن اضماره لانه يلزم مخالفة الضم المرجح او مخالفة المفعول
الثاني الاول وكلما هما متممان في المشهور والاول قليل عند الرضي
فتظهر ان فيجعل مفعول الثاني ظاهرا مذكورا وتعدل صبي
وصبرها منطلقين الذين منطلق وفي العبارة ما عرفت
وهنا اشكال استصعب واستحل المحل التحمل في دفعه وهدائه لانه
يكن تنازع صبرها في منطلق الافراد وكون صبرها طالبا لانه
للمشقة والتحمل ان التنازع ليس في منطلق بل في اسم فاعرضنا لانتظام

انما جاء بعد قطع التنازع وله دفع اسهل وهو ان التنازع في منطلقا
ليجرب افراده مفعول الاول ويجعل مشقة مفعول الثاني وانما يبيح افراد
التنازع لو كان ملزوما للافراد قال الرضي يلزم الحال الاول فيجوز فصل الاجنب
بين العامل والمفعول او بين السند اليه والسند ونحن نقول مع زيادة
قبح المطفة على الشيء قبل ذكره بتمامه وانه لم يستفح لتسوية الفعلين
متزلة فمفعول واحد لكامل الاتصال بشبهاتها كانتهما بمنزلة فعلهما ذلك
الفاعل او واقعا على ذلك المفعول او وقع هذا الامر ان فاستغن
بحسن التماسين مزيد البيان ولما فرغ من احكام التنازع اراد احكام
احكام معرفة وتبينه على ما ينبغي به بابراد مثال الحكم الناظر القاصر
مانع منه وبيرف صديده البصر الفرق بينهما في الحدة النظر
ونظيره ما سيجي في باب الاضمار على شريطة التفسير من
ابراد صور ملتبسة لمزيد التثبت والتقرير فاورد قوله وقوله امر
القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاي ولم اطلب قليل من المال
ليس منه لفد المعنى هذا ما قرئت اليه وللما بيقين الفائزين
بالقدح المعنى تفرقة آخر اجاب منه واعلى وانه رد الاستدلال الكنديين على
كون العمل الاول مختارا حيث اعمل امر القيس كفاي مع ان في الجملة
حذف مفعول الثاني على غير المختار ولم يعد الثاني مع حذفه عن وصحة من
يزال اضطرار والفاقل لا يختار احد المساويين فضلا عن المرجوح فلو لا
الحال الاول ربحي لما افتتاره وبهذا التفسير انه دفع ان اختباره لا يبيد
بحجانه بل يحتمل السادة لكن معناه انما يتم على تقدير بطلان ترجيح
احد المساويين بالارادة عند من يحيد الارادة مرجحة يحتاج الى ان

يقال لا حاجة الى بطلان التبع وادناه بطلان الابعاد على احد الركنين
 ووجه ذلك ان لو كان منه اي من باب التنازع والمحال الاول يلزم
 الناقض لان لو انتفاء الجزاء وما عطف عليه لانتفاء الشرط فلو بدل
 ما عطف التبع لادى بعينه والسعي لادى بعينه ليس لطلب قليل من المال
 وطلب قليل من المال لان انتفاء طلب قليل من المال ليس الا بطلان
 وما عطف عن الكوفون باننا لان ان الواو للعطف فليكن واو الحال
 او واو الاعتراض لئلا انتفاء للعطف فليكن للعطف على جميع الشرط
 والجزء ليس بشئ لا لما قيل ان الاحتمال الراجح في الواو العطف والراجح
 عندنا العطف على الجزاء والرجح لا يصلح للاستدلال به اذا سلمنا
 الراجح في المعنى يرفع المرجوح بل لانه لا فائدة في التقييد بهذا الحال و
 الاخبار بعدم العطف الطلب توجب عدم كونه من باب التنازع ان معقول طلب
 الملك والجد بقرينة قوله ولكنما السعي لم يؤخر وقد يدرك الحمد المؤثر
 احتمالي ولا يخفى انه وان هذا الوجه عن ف والمعنى الا انه يستعمل على
 ف والمعنى الفصل بالابتنى بين معقول كفاي ونف الا ان يجوز ذلك
 في الشر او يقال ربما يقع في المعنى في كلام البلغاء دون ف والمعنى
 الا يرد في القول الفردي ومماثلة في الناس لا ملها ابواته حتى ابوه
 بخاربه وفي قول الحق مع الكوفي ولا تناقض لان المعنى انه لو كان سعي
 المشي لادى بعينه كفاي قليل من المال ولم اطلبه لان التعليل
 من المال يحصل كفاي على تقدير القناعة باوى المعيشة من غير طلب لمصلحة
 جميع الاشرف معه وانما هم في سعي ولكنما السعي لم يؤخر فصار
 الناس خصما في واجبت اطلب قليل من المال فسر الاستدلال بان

اصل التركيب افعه ومماثلة في
 الناس حتى بخاربه الاملكا
 ابواته ابوه نتم

سعيه سعيه
 سعيه سعيه

اضيق

اختيار غير الافصح على الاصح من شدة البليغ اذ ادعاه اليه المقام واستند عدم
 اللغاية الى الصحيح القليل اعم من اثبات طلب القليل لنفسه لان الاول ينبغي
 على الشرف والثاني عن الدناءة معقول ما ان الفعل او شبهه لم يسم فاعله ان لم يذكر
 اسم فاعله لاني اللفظ ولا في التقدير قيل فاعلم بقوله كما قارن المقابلة والجزء
 يشترط على شدة اتصاله بالفاعل لكونه متراكبا للفاعل في احكامه ولهذا لم ينصل
 عن المتبدع والجزء وما يعقبه المرفوعات ونقول دابة عدم الفعل بين
 اقسم المرفوعات والمنصوبات والتوابع بكلمة منه بل في شئ من باب
 الكتاب فلما حاجة في ترك منه هنا الراكثة بل الحاجة الى ذكر تلكه لذكر قوله
 منها في المتبدع والجزء وهي التبيه على بعد سعيها عن الفاعل في انهما معولا على
 عامل معقول بخلاف الفاعل كل معقول فذرفت حال كل حذف فاعله ارفاع
 فعله او الاضافة لادى ملابسة وهو متناول لجميع المتفاعلين في قولنا ضرب
 زيد ويزعم اليوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره تاؤيبا موانه ليس
 شئ منها سوى زيد من الحدود والمفعول قولنا ضرب عمر الاريد
 وقد لنا ضربوا القوم واضربوا القوم فاضربها بقوله واقسم عواي ذلك
 المفعول مقامه وقوله هو تاكيد الفاعل المستتر ولذا انفصل وانما أكد
 ضميرها على كانه وقيد فعل التوحييم جعل مقامه مقامه والوجه ضعيف
 اذ عطفه على قوله حذف فاعله بوجوب ضمير ايربع المفعول ولا خفاء
 في ما في التعريف من الخفاء او معرفة يتوقف على معرفة المتفاعلين
 ولا يتقضى التعريف بصام زياره حيث حذف فاعله صام واقسم
 انها مقامه لا ما قيل انه ليس مفعولا بل فاعلا اذ المراد بالمفعول
 ما كان مفعولا قبل اقامته مقامه الفاعل اذ المراد منه انه المتفاعلين

عنه فاعله

الخ لانه لا يشترط حصول ما لم يسم فاعله والا لتوقف على معرفته فيدور
 فتأمل بل لان فاعله صام لم يحدف او لم يحدف الفاعل ان لا يكون في الكلام
 مرفوع بالفاعلية وشرطه ان شرط حصول ما لم يسم فاعله او شرطه ان الفاعل
 واقامة منقول متابع ان يتغير صيغة الفعل بشبهه اذ كثيرا ما يلتقي بذكر
 الفعل من بشبهه الا فاعله وبفعل مثلاً وانما جلتا ذكرها على سبيل
 التيسير اذ شبه الفعل بغير الصيغة المنفصلة او المتعلل ونظائرها وصيغة
 ماعدا الظان في الافعل وافتعل ونظائرها واخر صيغة يتفعل ويتفعل
 ونظائرها ومنهم من قال فعل ويتفعل على الوزن والعلم يقول بصيغة
 المشبهة ووصفها المشبهة ان وزن جمول الماضى وجمول المضارع وفيه
 نظراً لان فعل مشبهة بوزن جمول ماضى يجرى في الجمول مطلق ولا يتبع
 المنفصل الثاني الظاهر انه عطف على الاكسبية ولا يبعد ان يجعل تحت
 الشرط اي شرط ان لا يتبع المنفصل الثاني من باب علمت مقام مقام
 الفاعل واخر زب من باب اعطيت فان له حكماً آخر سيجي ولم يرد باب
 علمت افعال القلوب بل كل فعل له منفصلان ثانيهما مسند الاول قيل
 انما لم يتبع لئلا يلزم كون مسنداً وسنداً اليه وبعبارة اخرى يمتنع بطلان
 اللام بوقوعه في العجنى ضرب زب من عرفان الضرب مسند اليه لا يعجز مسند
 الى زيد ووقع بان المراد بالسناد نسبة بحيث يصح الكون
 عليهم ما فنسبة المصدر ليست اسناداً والمصدر المذكور ليس مسنداً
 بل شبهه باو نحن نقول هذا المفعول يوجب عليه اثر الاعمال وان اجتمع عليه
 جم غفير من فحول الرجال اما اولاً فلان المنفصل الاول القائم مقام الفاعل
 مسند اليه لا سناد بين نامين فاذا جاز ذلك فليجزم مسنداً وسنداً اليه

لا سناد بين

لا سناد بين نامين واما ثانياً فلان المنفصل الثاني لاسم المنفصل لهذا الباب
 ينبغي ان يقع موقع الفاعل لان اسناد اسم المنفصل كالمصدر ثم نقول الوجه
 في عدم المنفصل الثاني مقام الفاعل انه موصوف عن الموصوف المنفصل الاول رتبة
 فلو وقع متعده لصار متعده فارتبه واما وجه كون المنفصل الثاني من باب علمت
 مسنداً او كون الاول مسنداً اليه ظاهر بخلاف كون المنفصل الثاني من باب اعطيت
 منفصلاً والاول فاعلاً لانه امضى يحتاج الى تاويل وارجح ولا الثالث
 من باب علمت لو اكتفى بقوله ولما الثالث اذ لا ثالث الا لال باب علمت
 ووجه ان الثالث من باب اعطيت ثمة الثاني من باب علمت لان معرفة
 الافعال برب المنفصل الاول والمنفصل له والمنفصل معه كذا اي كالمنفصل الثاني
 او كما ذكر من المنفصل الثاني والثالث ولا يخفى ان المنفصل له والمنفصل معه
 اوضح في هذا الحكم حتى اختلف في المنفصل الثاني والثالث وجوز بعضهم
 وقوعه موقع الفاعل اذ لم يلبس الاول بالثاني مثلاً فلاحق ان يشبه
 المنفصل الثاني والثالث بهما دون العكس ولك ان تجعل كذا لك
 متعلقاً بقوله لا يتبع مرتبطاً بالاربعة ويكون المعنى ولا يتبع تلك الاربعة
 كذا لك اي مثل منقول فاعله وارجح هو مقامه في حذف الفاعل
 والاقامة وظاهر العبارة ان المنفصل لا يتبع مطلقاً وهو الذي حققه
 الرضي حيث قال فاعلم يقع المنفصل لان نائب الفاعل يجب ان يكون
 كالفاعل من ضروريات الفاعل وكثيراً ما يكون الفعل بلا فاعل بخلاف
 المصدر والزمان والمكان فانه لا يكون بدونها فاعلاً يقال جئ للسمين
 وقيل فاعلم يقع المنفصل مقام الفاعل لان نصب علامة العلية فادفع
 لم يعلم النظر فيه ويمكن وضعه العلية واورده عليه ان نصب المنفصل فيه

وانما يقع المنفصل الثاني من باب اعطيت
 مع انه موصوف رتبة الاول فانه ليس
 فاعله بل ان يكون المنفصل الثاني من باب
 اعطيت منفصلاً والاول فاعلاً لانه
 امضى يحتاج الى تاويل وارجح

ايضا علامة الظرفية فاذا رفع لم يعلم الظرفية ويمكن دفعه بان نصب
 علامة قصد الظرفية فلو كانت لم يعلم قصد الظرفية لانه لم يقصد
 الظرفية بل كونه مسند اليه وانما ظرفية معلوم من نفس الكلمة بخلاف
 المفعول لانه انما تعلم قصد فلو رفع لم يعلم عليه ولم يعلم ان الاسناد الى المفعول
 وعلى هذا القول يجب تقييد المفعول بكونه بمنزلة المفعول وانما لم يقع المفعول معه
 لانه لو وقع مع المفعول لزم دخول المفعول بين المسند والمسند اليه ولو وقع
 بدون لم يعلم ان مفعول معه كذا قيل ونحن نقول الفاعل محذوف تسببا للمفعول
 معه لا فائدة مصاحبة مع كونه الفاعل محذوف فلو كان يمكن
 وقوعه موقع الفاعل ولا يقع خبر كان ايضا مقام الفاعل خلافا للفرق فيه
 مطلقا ولكن ان في الخبر الجملة اذ هو يجوز كين قائم دون كين قائم
 لا نقول استغنى المص عن التعرض له بقوله في التعريف كل مفعول
 حذف فاعله لاننا نقول كما يسمى مفعولا كان منصوبا بهما وخبر اسميان فالاعلا
 ومفعولا عليه جري المص حيث اذ في اسم كان في الفاعل وقال في تعريف
 الفعل الناقص ما وضع لتعريف الفاعل على منتهى ان ان المفعول في تعريف مفعول
 ما لم يتم فاعله لا ينبغي نيابة غيره مقام الفاعل وقد اجماع الكس في نيابة التبيين واذا
 وجد المفعول به بلا واسطة حرف الجر نعين اي للوقوع وقيل للقيام مقام الفاعل
 وقيل للاسناد اليه والتبادر من سياق الكلام ما ذكرنا وذلك لتعيين نعين
 وجوب عند اكثر البصريين وتعين اولوية عند بعض متأخريهم والكوفيون
 لقيام غير المفعول به مقام الفاعل مع وجوده وقد ورد به بعض القراءات
 الشاذة وكثير من الاشار تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضابطا
 في داره ان تقول مثل هذا التركيب الذي قاله العرب فاعمالا وضوق وان

المفعول به مع المفعول به

كان وجد ذلك المفعول به وقوله استغنى في قوله قال فتعين زيد ولم يعلم ذلك
 قال الناطق بجمع المستعمل في الكلام بين تعين زيد مع وجود الطرفين والمصدر
 والجار والمجور ومن قال كثر زوال المفعول به وفات شال المفعول به كسطة وهم كانوا جعلوا
 المفعول به باللام شال هذا على ان المنوع عن الوقوع مطلق المفعول به عنده وهم المنوع
 بنحو الجار سوى المفعول به كسطة المفعول به عند غير الجار وفي اواخر المفعول به لان
 وضع الفعل الجار على ان يكون مسند الما وقع عليه السناد الما وقع فيه
 والما وقع له والما وقع لتزله منزلة ما وقع عليه في وجود المفعول به وقصد
 افادة الوقوع عليه لا يمنع لتزله منزلة اذ هو كالمجمع بين الحقيقة والجار
 وهذا هو التحقيق وان خلا عنه سائرهم وقالوا ذلك لان المفعول به انما انشأ لا
 بالفعل بعد الفاعل وما قيل تعين المفعول به لان الاصل الحقيقة وانما بصار الى الجار
 عند تقدير الحقيقة ففيه ان معنى هذا الكلام انه اذا اراد اللفظ بين الحقيقة
 والجار زيد في الحقيقة وتعين لانه انما يكون بالجار عند تعذر البيان بالجار
 بالحقيقة وتنبه بتقييد الضرب بالشديد على ان المصدر لا يقع ما لم يزد على
 مفعول الفعل لعدم الفائدة وهذا لا يخص به بل كذا المفعول به والظرفان
 والجار والمجور فلا يقال ضرب شيء او في مكان او في زمان لكن عند بحث
 لا يتعلق به مفعول ما لم يتم فاعله بل لا يحسن جزاء الكلام ما لا ينبغي فلهذا لا يبرهن
 بيانه ولا يجوز نيابة الظرف الغير المتصرف مما يلزم نصب على الظرفية
 او جري من يستفاد ذلك من التعريف لا ينبغي ان يجب اقامته مقام الفاعل
 في الاعراب وذلك لكونه لا يتصل وان لم يكن الى المفعول به فالجميع سواء في الوقوع
 موقع الفاعل كما ان الجميع سواء في عدم الوقوع المفعول به في بعض المفعول به
 الجار والمجور وبعض الظرفين وبعض الظرفين وبعض المفعول به

المصدر لا يتبع من الفاعل ما ذكرناه
 في مفعول الفعل ولا في المفعول به

والاول باب اعطيت اولى من الثاني والمراد باب اعطيت
 ما له مفعولان لا اسناد بينهما وصف التركيب ان يذكر قبل قوله وان
 لم يكن لانه من مسائل المفعول وفي بعض الشرح هذا عند من في اللبس
 نحو اعطى زيد وروى ما عند غيره فوجب اضافة المفعول الاول نحو اعطى زيد
 هذا وفيه نظر لانه لو قيل اعطى زيد عمرو ولا يلزم الالتباس لان المقدم مفعول
 اول والمضاف مفعول ثان لو كان على النصب او لا مثل فامثال الصحيح اعطى موسى
 عيسى فانه لا يلزم ما فهم من انه بالقديم ويجب في هذه الصورة تقديم الاول
 على الثاني فالاول متعين لكونه قايما مقام الفاعل ومنها المرفوعات المبتدأ
 والخبر سواء بالتسمية على ان المبتدأ فاعله التقديم ومناظرة الفاعلة هو الخبر حتى
 كان الخبر الذي هو كلام يحتمل الصدق والكذب او كان نفسا لاضمار والاعلام
 والمضمر جمع ما تتيها على شدة اتصالها بالكونها مفعول عامل واحد وكما
 اشتباك الحكماء في كان بخبرها بحث واحد وقد فوات المصنف هذا المعنى
 في اول المرفوعات والالفاظ ومنه الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله كيف
 واتصالها اكثر اتصال المبتدأ والخبر حتى عدا واحدا وجعل مفعول ما لم يسم
 فاعله فاعلا واكثر الحكماء مشتركة بينهما وقد زاد في التبيين على اتصال المبتدأ
 والخبر جمعها في واحد وقال جمل الاسمان المجردان للاسناد واما لم يتميز به
 عن الخبر والاقسم الثاني من المبتدأ عن القسم الاول والخبر على المصداق عنه
 ووقف كلامهما بتعريف على صفة وقال فامبتدأ هو الكلام حقيقة او حكما
 نحو ان تصوموا فتركتم وتسمع بالمعبدى فترى من ان تراه او امر او بالكم ما
 يقابل الفعل لا ما يقابل الصفة كما يوقعه البيان والى الخرج عن التعريف
 ضارب زيد قائم الا ان يقال لاصفة الاوصاف جارية على موصوف

ان مفعول اعطيت
 عين الية برة اللبس

المبتدأ
 وهو

محقق

محقق او مقدر فالمثال في تقدير شخص ضارب زيد فالمراد بالاسم
 ما يقابل الصفة كما هو الظاهر والتباين بين قسمي المبتدأ اظهر المجرى
 المسلوب عن العوامل اللفظية بان لا يكون له عامل لفظي أصلا فان قولنا
 زيد جرد عن ثيابه مفهوم العرفى انه لا ثوب له اصلا فلا يريد ان السجود عن
 العوامل لا يقتضي الاتى العوامل لاني العامل مطلقا لان انتفاء الجمع لا يقتضي
 انتفاء الجنس والتجريد وان يقتضي سبق الوجود لكنه استعمل هنا لتسريع
 القرينة من الفعل منزلة وقيل لتسريع الامكان منزلة الوجود كما في قولهم ضيق
 فلان ثم البئر اذا ضيق ضيق الغم وقوله المجرى عن العوامل اللفظية اخرج
 ممولات العوامل اللفظية من التسميات وتخصيصه بنوع المبتدأ يخرج الحد
 عن الحفظ عن ضلل الابهام وعن الاطراد لانه يدخل الفاعل ومفعول ما لم يسم
 فاعله ومن خصه راعى التماسه للابحاج نحو بك زيد وما في الدارين احد
 مع انه مبتدأ ومترجم من يعرف في المثالين بانها مجروران حكما لان العاملين
 زائدان في حكم عدم وقية انه يلزم ان يدخل المجروران من حيث هما مجروران
 والتحقيق ان قيد الجنبية معتبرة وحسبك من حيث انه مرفوع مجرور ومن
 حيث انه مجرور مجرور وقوله سند الية لاخراج الاسماء المدودة وخبر المبتدأ
 لكن يخرج القسم الثاني من المبتدأ ايضا فلا بد له من حال او الصفة الواقعة وقيل
 هذا القسم ايضا مقصود بالافراج بقوله سند الية لان المبتدأ لفظ مشرك
 بين معنيين لا يمكن جمعها في حد واحد فانه كذا في تمام التعريف وقد انقضت
 لغنى المبتدأ ويجب اخراج من فرق كل من المجرورين عن تعريف الاخر والاخر
 ان المبتدأ اسم مفعول واحد هو الكلام المجرى عن العوامل اللفظية المراد بين كونه
 مسند اليه وكونه صفة واقعة بعد حرف النفي او الف لانهما رافعة لظواهر

فالصواب او صفة واقعة بالعطف على مسند اليه وهو شتم على افادة
 ان هذا القسم ايضا يجوز من المعامل اللفظية والتماد بالصفة اعم من المشتق وغيره
 نحو اقر شتى انت وبالوقوع بعد حرف النفي اعم من الوقوع حقيقة وكل فاعا قائم
 الزيدان فانه في حكم ما قائم الا الزيدان وكذا غير ضارب زيد فانه في تأويل ما ضارب
 زيد فاعا غير ما سوف على الزمن قد مضى بالهم والحزن والواضح المختصر بعد النفي
 والوقوع بعد النفي الاستفهام ايضا اعم من الوقوع حقيقة وكل فاعا قائم زيد
 فان حصل في الاصل بمعنى قد لازمة لصفة الاستفهام ثم حذف صفة الاستفهام
 لان حصل تذكرها ثم شاعرت بمعنى الاستفهام وكذا قائم زيد فانه في معنى
 اقام زيد اليوم او غدا لا غير ذلك والواضح المختصر بعد الاستفهام قال الرضي
 يريد بالظاهر ما كان غير مستكن سواء كان مظهر او مضمرا لقولك بعد ذكر
 الزيدين اقامهما فان قولك حتى فاعا مع كونه مضمرا محذوف عنه انه يجب
 ان يقال قائمان لانه لا يسوغ المنفصل الاستفهام المتصل وليس هذا من مواضع
 الانفصال الا ان يقال من مواضع الانفصال ان يلزم من الاستفهام الالتباس
 ففي اضراب انت واحالك انا يلزم الالتباس بالاستفهام فحذف في اضراب
 ما الانفصال وان لم يلزم الالتباس طريق الباب كجوز حذف زيد ضارب حتى
 مع عدم الالتباس لوجود الالتباس في زيد وضارب محو لو اور متصلا و
 يشك بعد التوبيخ باقام وضارب زيد فاعا متاخر عا في زيد وايتها الحرف الا
 رافع للمبتدأ وهو مبتدأ لا وجه لرفع لوى الابتداء وما قائم زيد وضارب
 فان ضارب مبتدأ الكفام موكونة رفعا مستترا واوردا قائم ابواه زيد فان زيد مبتدأ
 واقام جزء قدم عليه مع صدق التعريف وزاد ابن مالك لاخرجه وصف
 الظاهر كونه مفعليا للصفة من غيره في جعل الكلام تاما ولا يفتي ابواه قائمان

المبتدأ

وفيه بحث لان اقام ابواه بمنزلة اقام ابواه فالحق ان يلزم كونه مبتدأ
 كون الخبر جملة والاشي وفيه لولا انه متبدا لاضطررت اوله وجوه لرفع
 قائم في اقام الزان لوى الابتداء لم يكن بانه مبتدأ وفي قولنا اقام ابواه زيد
 يمكن تصحيح رفعه بانه خبر للبتداء او فلا وجه ويمكن دفعه بان هذا القسم المبتدأ
 اضطررت في بعض المواضع وبعد القدر به بالاضطرار قبله في بعض مواضع
 الا اضطررت فيه دفعا للشيء كما في اقام زيد بقى انه لو كان اقام ابواه زيد من
 هذا القبيل وكان الخبر جملة يصح زيد اقام ابواه كما يصح زيد اقام ابواه الا
 ان يقال لما كان في صورة الخبر المفرد لم يجوز مثل زيد قائم واقام الزيدان
 وما قائم الزيدان فان طابقت مفردا جاز في الامر ان خلافا للكوفيين لانهم
 يوجبون تقديم المبتدأ على الخبر صرح به الرضي في بحث الخبر الظروف
 لم يفعل فان كانت مفردة لا انتفاضة باقام الزيدان فان قائم مفرد ولكن
 لا مطابقة مفرد فهو مبتدأ لا محالة واحترز بمطابقة المفرد عن مطابقة
 الشبهة فاعا ان الزيدان فانها ج خبر لا خبر ولم يفعل فان كان ان الظاهر
 مفردا لا انتفاضة بقولنا طالع الشمس فان الظاهر فيه مفرد ولم يجز الامر ان
 لتعيين كونه فاعا يمنع تكثير طالع عن كونه خبرا فمن فسره مطابقة يكون
 مفردة غفل قال الرضي الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام اما ان تكون
 مفردة فالمسند اليه بعدها اما مفردا او لا والاولى محتمل وجيب والثانية
 مبتدأ لا خبر وما بعدها فاعا والتى ليست بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعد
 عاها والاضطرار انما خبر ما بعدها ويحتمل ان يكون مبتدأ على لغة بني قبيون فيكم
 الملائكة بعد الكلام ويتنقض بامره ورجها الزيدان فان الصفة مفردة دون
 ما بعدها ولم يتعين كونه مبتدأ بل كونه خبرا ويا طالع الشمس فان الصفة

والسند اليه فيه مفردان ولا احتمال ولا يشك بقوله ما ارغب انت
 عن التمسك لانه يتعين فيه الصفة للمبتدأ ولا انتم الفصل بينهما وبين معمولها
 باجتناب هذا المبدأ وجوز الكشف فيكون انت مبتدأ بجعل عن التمسك بفعل محذوف
 الذي ترغيب عن التمسك ثم كون الصفة مبتدأ ارجح لا غشاه عن المحذوف بقي انه يشكل
 بقوله لانا اقامهم رجلا فان رجلا يتعين كونه فاعلا لا متصلا كونه مبتدأ
 لكثرة الضمير لا نقول لانه من كناية المبتدأ في الاستفهام يقال رجل في
 الدار رجل رجل في الدار صرح به الرمي لانا نقول كلاما مع المص حيث
 لم يجعل مجرى الاستفهام صحيحا بالهزة مع ام وقولنا امرور بن زيد فان
 ممرور يتعين كونه مبتدأ لان الجار والمجرور لا يجعل كونه مبتدأ ويصير كونه
 مفعولا مالم يسم فاعله ثم نقول لا يخفى جواز الامر بين فيما اذا طابقت
 مفردا فانه يجوز الامر ان في ارجح هذا الاستواء المذكور والمؤث في فاعيل
 بمعنى مفعول وحقها اثبات مرتبة بعضها فاقض بعضها مستفيض بها لك
 لا الوضوح ولا استيفاض الاول ان الاصل في المبتدأ ان يكون سندا اليه مستحقا
 للتقديم بحسب اصله اذ لا يتم السند لا يستحق التقديم كذلك لان استحقاقه
 التقديم لكونه عاملا وعملهم ليس بالاضالة فهو انما يستحق التقديم لموضوعه الملية
 له فالقسم الثاني مبتدأ اضطراري لانه لا يوجد جوارب اقامهم الزيدان
 سوى كونه مبتدأ فانه لو وجد لم يجعل مبتدأ الا يرى ان بعض النسخة قال
 اقامهم الزيدان مرفوع بكونه خبر المبتدأ محذوف واصله اقامهم الزيدان محذوف
 المبتدأ ووضع الظاهر موضع الضمير دفعا للتبكيك وتبهم المحقق التفتنا
 ذاتي ونحن نقول لا بد من التأكيد ان يقال الزيدان مبتدأ خبره اقامهم ترك
 الظاهر المطابقة لكثرة على صورة السند المستند الى الفاعل ان يخبر في

الاشهر

غير قائم

غير قائم الزيدان مرفوع ولا وجه لرفع الا لا مبتدأ ولا يصدق عليه من
 التعيين والجواب عنه ان اعرابهم ينسبوا من المبتدأ لان الصفة التي هي
 مبتدأ بعده لا تجزأ بضافته اليه كحل اعراب المبتدأ ونظيره غير في المبتدأ حيث
 اعراب باعراب المبتدأ لا اضعف الب والجر المبتدأ به وبهذا المرفوع ان من المرفوعات
 والنصوب يتسامم بدخل في اعرابها التطبيقية الثالث ان لم الفعل مرفوع
 بالابتداء عند المص كما تحققت في بعض نصابه فيتفضل به تعريف المبتدأ الا
 ان يقال لعله يرفع ومن تأليف هذا الكتاب عنده المذهب الاخره كونها منصوبة
 المتحد على المصدرية او رعاية في الاعراب كاقوال اقيمت مقامها الرابع ان قولهم
 اقامهم رجلا يقول ذلك خارج عن قسمي المبتدأ مع ان الاصل ان المبتدأ لا يرفع الا
 لانه تمام بما اضعف اليه لانه مفعول قبل رجل يقول والتمزم فيه كناية المصاحبة
 ووضع بجملة فعلية مشبهة برب وكان النص ذهب الى القول الاخر لاني
 على ان الخبر محذوف اقل رجل يقول ذلك موجودا والاقول الاخر ان الخبر يقول
 ذلك ويرد شيئا منهما ما اورد الرضي على الاخر لاني على ان يقول العرب اقل رجل
 يقول ذلك الا زيدا ولا مفعول لقولنا اقل رجل يقول الا زيدا موجودا لان اقل بمعنى النفي
 ولا ريب في صحته ما جبر يقول ذلك يقول الا زيدا موجودا وما جبر يقول ذلك
 موجود الا زيدا الخامس ان من الذي عدمه مبتدأ قولهم خطبت يوم لا اصيد فيه و
 الخطبة السند البسيرة كل شيء على ما في الفاموس فالواحدة الصفة في معنى
 الفعل ان خطبت يوم لا اصيد فيه فيفضل به تعريف المبتدأ اوليت
 شوي لم يجعلوا خطبة خبر يوم لا اصيد فيه واعلم المصطلح على هذا فيم بها
 لوعند البعض كالمات الشرطية لا خبر له وذكره الرضي في بحث تنكير
 المبتدأ لكنه ضعيف لا يبال به وسوف ما هو التحقيق السادس ان ينبغي

اقول ان المبتدأ لا يرفع

سند بعض النسخة لا يرفع

ان لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ في اقام زيرك لم يخرج في زيد قام بالناس البتة
 باننا على فخر كون زيد مبتدأ في اقام زيد دون قام زيد حكم ويمكن ان يجاب
 عنه بان بان انا والمقصود مع احتمال طريق الافادة لا يعاب واما المراد
 التباس المقصود وزيد قام الافادة القيام مع التاكيد بخلاف قام زيد واما اقام
 زيد سو كان زيد فاعلا او مبتدأ فعنه واحد لا يقال زيد قائم ايضا بقرب
 زيد قام في التقوى لانا نقول لا معنى للثني في الاستفهام انا هو في الخبر لكنه
 لا يتم في قائم زيد ويوجب ان لا يجب التقديم في اقام زيد فالوجه ما قيل لا يجوز
 التباس الطريق المقصود بها هو راجح منه لانه لا يلتفت الذهن الى المقصود
 اصلا بخلاف ما اذا ساويان الخاطب يحيل الطريق المقصود محتملا
 والمبتدأ في قام زيد التباس بالراجح الذي هو اننا على قوله عن خلاف الظاهر بخلاف
 المبتدأ فانه يكون على خلاف الاصل من تقديم الخبر واما اقام زيد فكون المبتدأ
 مبتدأ وخلاف الاصل كون المبتدأ المؤخر السابع ان العامل في المبتدأ هو الخبر
 على انه عطف الصحيح المبتدأ وعرف فيكون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية للا
 سناد اليه في القسم الاول في المبتدأ وكون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية
 لا سناد له الى شيء كما في القسم الثاني منه ولا يخفى انه مستفيض بكون الخبر مجردا
 عن العامل اللفظي لا سناد له الى شيء فالتميز في الواقع المختص بذكر المبتدأ عن
 العامل اللفظي ومن لم ير ص يكون ما يرد مؤخر امر اعد ميا بعد ص كون القائل
 للوجود ميا فلا يحسن تشبيه العدمي بالمؤثر وتتميزه منزلة لرفق
 بكون الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديم الماسد اليه او لا سناد له ولا يخفى
 ان قوله لا سناد اليه او لا سناد له لغو في تعريفه اذ هو في التعريف الشهود
 لا يخرج بحد الاسماء المعدودة وليس له ان يكون في صدر الكلام تحقيقا او

تقديم

او تقديم الخبر هو المجرى والعهد اعني المجرى عن العوامل اللفظية المستند
 الى الذي التصق الاسناد به فالبناء للعاق ونبه على ان تعلق الاسناد بالخبر
 اشده منه بالمبتدأ وقيل اليه السببية لان المستند من الخبر واللفظية ما يستند
 صفاه المبتدأ وقيل ان المبتدأ ابدال اليه اليه فربما بين المبتدأ الوصف
 ان الفارق ليس اليه بل انما هو التعلق بالاسناد على غير لام الموصول في السند وعدم
 في السند اليه الا ان يقال جعل البناء علامة الاشتغال والعلامة التعلوية اذا جعل
 الخبر المبتدأ استغنى عن قوله الخاير للصفة المذكورة ولا فائدة له الا مجرد
 توضيح لكن لا يتجلى النقص بغيره في ضرب رند لانه وان كان مجردا مستند
 لكنه ليس مستندا للمبتدأ واذا جعل الخبر اللام بدلا من المجرى المستند به
 في المثال المذكور والصفة المذكورة فيكون قوله الخاير لا محالة لا فراج
 الصفة ويصح ضرب ولا يندفع الا بتقديم الكلام مجردا عن الكلام في اقسام
 الاسم ولا يتجلى على صرح الخبر جملة لانه في ثناء بل كلام عنده وان انى عنه
 الرضى ولولا الخبر جملة اسما حكما لم يتم صرح الكلام في المركب اسمين
 والمركب من فعل وكم والاصل المبتدأ المستند اليه وهو المحكوم عليه في هذا
 البيت ونبه لكثرة الطلاق المطلق عليه انه بعض المبتدأ او ينصرف
 المطلق عند الطلاق التقديم قبل لانه المحكوم عليه الموصوف بالخبر والوصف
 متأخر وجود الامثلة فذكر اطلاق هو الاصل ونحن نقول لان المبتدأ الذي هو
 العامل التقديم والكم يتحقق مع ذكره فنقد به على الخبر بتقديم العامل على الخبر
 والاصل في العامل التقديم والكوفون بوجوب التقديم في جملة قائم زيد
 وفي الدار زيد فاعلا ومنه جاز في الادارة زيد فاعلا للكون قبيح لان
 في صدر دارة علم من تقدم ومنه التقديم على زيد ومن جود دارة زيد

قد بين في الصفح 75

يكون المذكور
 تقديم مبتدأ

من جوز في واره قيام زيد وفي واره غلام هند ومنهم من منع لان المضاف
 المبتدأ ليس مرتبة وينظر الى ما ورد في كلامهم في الكفاية وارجح المبتدأ
 صاحبها في الدار وقد سبق ما يتعلق بهذا المقام في الشرح ورفع الابهام والاعراض
 والاحكام يجب الحوائث ذكرا، اولى الاحكام قال الرضي ينبغي ان كانا من جنس
 والاضطرار في استثناء قلت لو كانا من جنس الاضمار قبل ان ذكرنا ما في الفتن
 ولو كانا من جنس الفعل المضارع بحيث كانا من جنس الفعل المضارع فلا شدة
 انقضاء الفعل المضارع كما اذا عاد لا يقتضي تقديمه على المبتدأ بل تعاقبه وهذا لا
 كونه مقدما مرتبة على الضمير هذا والتدليس ترتيب كانا مقتضيا لتأخير المبتدأ
 قوله واذا كان المبتدأ مستندا على ما صدر الكلام لا يقدم قوله واذا كان المبتدأ
 هذا المقام كما هو في الرضي لان مباحته قوله او كانا من جنس الفعل المضارع
 والاول يقتضي تقديم النكرة المخصوصة والاضمار تقدم الخبر المفرد والاول
 في المبتدأ التعريف قال المصنف لانه المحكوم عليه الحكم على الشيء بعد معرفته ونقصه الرضي
 بالفاعل ونحن ننقصه بالمحكوم به والافرب ما ذكره الرضي ان الاضمار من جنس
 تدليس الخبر بالصفة الا ان يقال ينبغي ان يتبين براء الضمير الفعل وقوله المبتدأ
 نكرة اذا خصصت لوجه ما يوجب من الوجوه الستة والاعراض على
 الرضي بقوله كواكب انقضاء الساعة ومثله بقوله كواكب انقضاء الساعة
 ناظرة وبان لا تخصص عندنا الطلب في وجوه ذكرها الا في قوله كواكب
 مؤمن وقوله سلام عليك بل لا تخصص فيه ايضا اذ ليس معنى سلام
 عليك سلاما عليك اذ لا يصح ذلك في وراك لانه لا يصح ان يراد به وبلى
 لك ونحن نقول لك الاصل في المبتدأ التعريف لان جعل الشيء مبتدأ يقتضي
 كونه مستحقا للتقديم في الكلام وجب اهتم هو مناط الافادة منه كان

ويكون ان يقال ان المبتدأ في الخبر النكرة او ان كانا من جنس الفعل المضارع

التعيين

التعيين والتخصيص في الخبر اكثر كان الفائدة او فرقا لمحكوم عليه انما
 يكون اتم من المحكوم اذا كان مبتدأ او لا فمناط الفائدة المحكوم به الذي
 فيه تعييدات ففي الجملة الفعلية الاحتمال هو الفعل ولذا يقدم ولا يباين يكون
 المحكوم عليه خبرا نكرة صرفة فاصل المبتدأ ان يكون معرفة صفة يستحق التقديم
 واذا كانت نكرة فالظابط في كونها اتم هذه الامور الستة على ما ضبط
 المصنفان وحدثت سائغا فليكن ان تريد عليه بالامر للمصنف ممكن
 فيه واما ما خرج من الظابط فربما يقع مبتدأ يجعل المقام انما هو ولا
 نزول فيضا على الضوابط وقد افاد ذلك ما يشاهد لك ان الفعل يستحق
 التقديم قبل كونه عاملا وجعل تقديمه كونه عاملا كلاما مفرقا عما ذكر من
 حلية التحقيق واما الوجود الستة لا ينبغي منها التخصيص
 انما يقلل الاشتراك فيمكن ان يجاب عنه بان المراد بتخصيص النكرة
 بوجه خبرها عن النكرات باحد الامور الستة لا بتقليل الاشتراك
 ولو سلم فالمراد بالتخصيص اتم من الاقتصار حقيقة او كذا بان يشترط
 منكرة التخصيص في الفائدة ولذا استعمل التخصيص المبني عن التكلف
 ولما كان التخصيص بمعنى تقليل الاشتراك حقيقة مما لا سبيل اليه في بعض
 وسيلة اضيق من ان يرتكب عاقل وتكلف اكثر من ان يتوهم تالفه من الالفة
 اعرضنا عنه بالمرّة واكتفينا ببيان كون السند اليه اتم في هذه الصفة
 فاعلم ان مثل ولعمري مؤمن خير من مشرك والمراد به ما يخص بصفة
 كانت اتم مضافا لخصوصية بليل تظن او غيرهما نحو افضل منك افضل
 من تعييدات الجنس بوجه الاهتمام به وجعل مناط الحكم بخلاف
 الجنس المطلق فان الطبع لا يفتح به وبهذا اندفع انه لا يعقل صحة

من الالفة

حيوان ناطق كذا او عدم صحته ان بل ترك كذا وارجله في الدار ام امره
يوجب الاعتناء به لان المطلوب تقيده وما احدث منك يوجب الاعتناء
لغنائمه بوجه غناء العرفه وغناءه فان باب يوجب الاعتناء به لانه بعد
بتقديره يحصل الخصاص المطلوب لان الفاعل اذا قدم وجعل مبتدأ فيفيد
التخصيص والحصر وفي الدار رجل للتمكينة العرفه للمبتدأ فيفيد
الاعتناء بالخبر وجعل مضافا للفائدة بخلاف قائم راجع فان الاعتناء
بقائم يوجب جعله مبتدأ فاذا لم يجعل مبتدأ وجعل خبرا بلا ضرورة لم يكن
مستتابا بخلاف الظرف فان يتبع جعله مبتدأ او يرد بقوله سلام عليك
كرد عار بالخبر او الشكر كقولك فان مدار الفائدة فهو هذه النكرة وبغيره
كالعرفه مع كناية فان الله المحي اطرب سلم باني سلامة كانت وبذلك يأتي
هناك كان والمرشور انه تخصص بالتمسك لانه كونه مصدرا للاصل
فيه النصب مقدرا فاصلة سلمت سلاما عدل الاسلام عليك للاسما
والاختصار واور عليه الرضى ان سلمت بمعنى نلت سلام عليك
وما اخذ من سلام عليك فلا يصح جعله بتقدير سلمت لانه يرد الخبر
قولي سلام عليك عليك وليس كذلك بزيادة لامعنى لهذا التركيب وهو ظاهر
وقيل يلزم تكرار الخطاب في كلام واحد ودفع بان عليك الثاني لتعيين
الخطاب والاول المحتمل الصالح له ولغيره فيناد وجه اخر من اول كلامه
وهو ان سلمت محمدت بعد سلام عليك فلو كان تصحيح سلام عليك
بتقدير سلمت لزم الدور ودفع ذلك بان فليكن المعنى قولي
السلام عليك عليك فلا يكون سلمت فوج سلام عليك وليس
لانه اذا كان سلمت ما فوذا من السلام عليك والسلام عليك

فمن جعل الظرف
مبتدأ

لكونه

لكونه مصدرا منصوبا الاصل محتاجا الى تقدير سلمت لزم الدور وقال الرضى
الاصل سلمت الله سلاما بمعنى جعلك الله سالما فمخصص بالنسبة
الى الله تعالى وهذا ولا يبعد ان يقال بالسلام سلمت عليك فهو مخصوص
بوجه في الاستمرار والاصل في الخبر ان يكون نكرة لان المطلوب برفع الغلب
ثبوت الوصف الذي مبدا الخبر فزيد قائم فان المطلوب به معرفة
ثبوت القيام للزيد وتعرفه في القائم لا يشر في تعريف القيام وقد
يكون معرفة بشرط تعريف المبتدأ عند غير سبويه او بشرط احد
الامور الثلاثة عند سبويه تعريفه او كونه متضمنا للاستفهام نحو من
ابوك فان من عنده مبتدأ خلافا لغيره او افضل تفضيل هو مبتدأ
جملة هي صفة لنكرة نحو مرت برجل خير منه ابوه فان خبر المبتدأ
خلافا لغيره ولغة الفارس يستلزم خبره حيث يفيها كبت
يدروا بهرست ازويدراو والخبر قد يكون جملة خبر الاسلوب
حيث ان جملة اسمية على خلاف وقد يكون المبتدأ نكرة تمييزا على يدكون
الخبر جملة صفة محتاج الاخبار عنه التاكيد لا يحتاج اليه وقوع المبتدأ
نكرة مخصوصة لان التخصيص يقتضي التبريق او قصد الاجمال على
الحكم مثلا له معنى مؤولة بانفرد عند المصنف ولذا كما بان الكلام لا ينافي الا
من السمين او فخرهم والرضى ينجع ما ويلها ويذهب الى انها على حالها
خبر ولم يقيد الجملة بالخبرية ردا على الانباري وبعض الكوفيين لظنهم
فادعوا من ويلهم حيث قالوا للتثافي بين الخبر والانشاء لانهم
توصفوا بالمبتدأ قبل الانشاء واورعهم انك اللفظ ولا يفيده
القسمية ردا على ثعلب حيث لم يجوز زيد والله لا ضربته واكتفى الرضى

قد يكون الخبر كقوله
مبتدأ

الانشاء يكون خبرا

في منه بانه لا منه ولم يظفر بشا حد وقد شهد القرآن لنا حيث قال الله
 تعالى والذين جاءوا من بعدهم ليس لنا الجزية الا اثابتها لنا
 موقع الجزية في تقدير القول حتى يقول لا الجزية فلاننا لا نرى
 فان قلت المبتدأ كالمخرج وقوله جملته مؤولة بالفرد كونه بالمعبد
 خبر من ان تراه فلم يخص هذا الحكم بالجزية قلت لا اختصاص ما وقع عليه خبره ابوه
 قائم او زيد قائم ابوه اشار الى استيفاء هذا الجزية قسمي الجملة اعني الاكسمة
 والفعلية ولم يشترط بالشرطية لانه لا يخرج منها لان الجملة هو الجزاء والشرط
 قيد والجزء لا يخرج عن الاكسمة والفعلية ولا ضيق هذا المذهب صر
 الكلام في الاكسمة والفعلية ومنهم من قال الشرطية فعلية وهذا كلام ظاهر
 بناء على وجود المنع في اوله لكن التحقيق هو ان الحكم هو في الجزاء
 فالمدار على الجزاء الاول في الاكسمة والفعلية او بين الشرط والجزء الاول
 هو الجملة لا الكسمة ولا الفعل واما التمسك بالشرطية فقال الرضا جعل
 الجزية جميع الشرط والجزء واللا بد من ان الجزاء الشرط وحده لا انما يخلو
 الجزاء عن الضمير وهذا لا يخفى ان دليلا لا يرد كون الجزاء جميعا وانما يرد كون
 الجزاء مجردا الجزاء على ما نقله صاحب البلباب عن البعض حيث قال الجزاء عند
 البعض الجزاء والشرط من تحت المبتدأ كالصلة بالقياس الى الموصول
 وله ان يرد خلقه عن الضمير بانه يرتبط بالمبتدأ بتعليقه بما هو من تحت
 كانه قيل في قولك من يكره مني فانك تكرر من يكره مني تكرر بكرة ولا توصية
 لدعواه الا ان يقول هذا المثال في قوة أنك تكرر ان زيد يكره مني فيجعل
 حرف الشرط المضمن من دواخل التمسك على ما ذهب اليه الكوفيون في
 ان زيد قائم او يفرق بين الحرف المضمن والمخرج في تجويز تقديره من

بحث جملة الشرطية

الشرطية

دواخل

من دواخل التمسك كمال استراج بطلان فلا بد من عائد ان التفسير على كون
 الجزية جملة ووجه ايجابها العائد على ما قيل ان الجملة لا استقلالها بربط الغير
 فلا بد من رابط وفيه نظر لانه ينقض بربط خبره الثاني من غير
 رابط ويطلب الاسم المشتق رابط مع عدم استقلالها كطلب
 الجمل من غير تفاوت فالوجه ان ربط الجزاء بالمبتدأ بسبب اتحاده مع المبتدأ
 او اتحاده بما يتعلق به فالخلاف في ذلك الاتحاد كما استقامت
 وحاف في حكمه كبقية وروى وجاهد ربه من شتى قولهم هذا التمسك
 عرج كنه اطلب كنه لصلابة العرج وهو شجر ينبت بالسرايل ومضمون
 الجمل الذي هو الجزية الحقيقية لانه لا بد له من عائد لان علامة اتحاده مع المبتدأ
 اسناده الى خبر المبتدأ وعلامة اتحاده مع المبتدأ السناد الى المبتدأ على
 ضميره بالاضافة اليه او بملابسة اخرى نحو زيد قائم وزيد قائم ابوه وزيد
 قائم وزيد قائم ابوه وبغير التمسك الذي ليس ربطه الا بالاتحاد مع المبتدأ
 لا يحتاج الى العائد كاجابة الضرب الذي لا شائبة فيه من الاشتقاق نحو زيد
 انسان والعرس حيوان والكسائي حكم بوجود الضمير في كل خبر حتى ان
 جعله مترا في هذا السد وكان منشا عدم تنبيهه لكون قولهم هذا العرج
 كلمة مؤنث والاصح في العائد الضمير اذ هو الموضع لهذا الفرض وانما قال الرضا
 انه الذي يقدره ارباب البير ان بين المبتدأ والجزء فيقولون زيد قائم في تقدير
 زيد هو قائم لانه ليس ضمير بل حرفا ومعناه بالنارسية است ولو كان
 العائد مع هذا الربط لم يكن خبر ضمير ان ايضا برون وقد يدل على
 الاكلام الظاهر الذي هو مدلول المبتدأ بعينه للتفخي في السفة
 نحو الخاقعة وفي الشرح مطلقا بشرط ان يكون بلفظ الاول والاتصال الله تعالى

الفير المشتق ومعناه كونه قائما مدركا
 معنى المشتق في قوله زيد قائم مدركا

بالاخر

عند سبويه وعند الاصفهاني يجوز في الشعر وغيره سواء كان بلفظ الاول
اولا قال الله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انما لانقص اجرهم
اصح عملا ومنع البعض في غير تنجيم مطلقا ولم يهضمه الرضي لوروده
وقد يدل الاسم ظاهره على المبتدأ كقولهم الرجل زيد فان زيدا من افراد
الرجل المراد به الجنس ونحوه اما القائل فلاقتال ليدكم فانهم لا لا سواقة
السواقة المبتدأ وبهذا عرف ان في الرجل زيدا ايضا جند وضع الظاهر موضع الضمير
وان نائب الضمير ليس اللام كما توهم بل نحو قوله المبتدأ ووجوب العائد في المبتدأ فيما
اذ لم يكن المحذوف افراد المبتدأ كقوله زيد قائم فان ما بعد الضمير فرد منه والمفرد المتضمن
للغير في مطابقة المبتدأ لا فيما سوى فيه التذكير والتانيث كالغير بمعنى
المفعول والنقول بمعنى الفاعل والثنى والجمع ايضا المصدر المأثول
بالصفة فانه لا يطابق المبتدأ وروينا كذلك في الكشف انه يجوز عدم المطابقة
في صفة على زنة المصدر فقد ذكر في الفاعل لانه لا يوافق ولا يحال في هذا والظاهر
لا بد ان الظاهر يعلق الجارية بكونه مضاف قال الرضي يجب صرف مثله عن الظاهر
وتعلق الظرف بخبره في الابد حاصلا منه وقال يجوز تعلق الجوارح بالاصل
الذي وقع من مصدر يقدى بذلك الجار خلاف الصفة فنقول لا يشرب
حاصر عليكم ولا تفعل لا يشرب عليكم بل يحصر عليكم مطلقا بفعل محذوف في اي
منزب موجود يشرب عليكم وذهب ابن مالك الى انه قد فُتِحَ شوبه تشبها بالصفة
وكفى عن بعض البغداديين جوار تعلق الظرف بالمتنوع بالمتنوع المبتدأ ولم يتخذ
الرضي لوجوب اعراب المتنوعة بالمضاف بلا خلاف وقد حذف العائد من الجار
الجملة وحكم سبويه بضعفه في غير الشعر وبيرده وقوعه في القرآن قال الله تعالى
ومن صبر وعفان ذلك لمن علم الامور ان ذلك منه كاذب اليه الحرف في تقدير

المفرد المتضمن للمعرب
مطابقة المبتدأ الآتي

كشوب

ولذلك

ولذلك ان تقول لا حذف فيه لان ذلك اشارة الى صبره وعفانه فكان قال
ان صبره وعفانه من عموم الامور قال الرضي حذف قياسا عند الكل في موضع وهو
ان يكون جوار بين التبعيضية ويكون الخبر جملة اسمية ويكون المبتدأ في غير
جزء من المبتدأ نحو الحسن مشوان بدرهم والبركة بستان والظاهر جعل الخبر
صفة للمبتدأ بجعل الموقوف في حكم النكرة كما في امر على الليم يبنى وذلك ان جعل حالا
وقال الفرزدق في المنسوب العائد الى الكل ايضا فاستدعى قال الله تعالى ولا وعد
الله الحية وقال الشاعران ثلث طهرت قلبت بعدا وقال قد اصبحت ام الخير
تدعى على ذنبي كلم امه وجعل ابن مالك هذا ابا عا وجعل مثله بهمة
الكل في العموم والافتقار في حكم كونه ضربا وخصص ضعف الحذف
بالمنسوب العائد الى الكل واما المرفوع فلا يحذف والعائد في الصفة و
الحال والصلة احكام اخر استوفى كل ما في محله ان الله تعالى والحذف في غير ما ذكر
سماعي والكديون لا يجوزون في غير الشعر وبيرده القرآن وما اهل جزو وقع
ظرفا ان منصوبا يتقدم في اوصل جارا او مجرورا تاما نحو انا من البصرة بخلاف
انابه يتقدم مجرورا به فانه ليس بخبر ظرف بل الكل الخبر مجرور والظرف حقيقة
في المنسوب يتقدم في مجاز في الجار والمجرور من قبل عموم الجار في الكل وقد
شبه بقوله وما وقع ظرفا على ان الخبر هو الظرف كما هو مذهب ابن علي لا العالم
المؤيد كما ذهب اليه غيره لكن شاع لان الخبر لا يقع ظرفا بل ظرفا مع فاعله
المقدر فيه وهكذا الخلاف على عالمي معمول بعد الظرف في زيد ظفرك واقفا
قال الاكثر ان الزم الخويين انه مقدر بحيلة او على انه مقدر بحيلة او مذهب الاكثر
انه مقدر بحيلة او مؤول بحيلة لان التقديم يستلزم التأويل ووفق بينه وبين
قولنا المقدر بحيلة ومن لم يتنبه للفرق اشكل عليه ان المقدر عنه ابي علي

حذف ضمير منسوب الى
الجمعي

ظهور الظرف على المفعول
والمحذوف عند تقديره

التي تليق قدر العالم والضمير
ولم يزل العالم والضمير متساويين
وعدا ذلك

تكملة

قد يكون المحذور فاقا

سم عين

وهو الاصح جرد العامل دون مرفوعه لا تنقل مرفوعة الا الظرف خلافا
للسيرافي فاحتاج الى تنبيه العباد فقال مقدر مقدر ولم يعرف انه فاسد والصحيح
المقدر فعل وكل ما كان بمنزلة الخبر من خبر قوله الناسج والصفة والحال
كالبزول جعلت كلمة ما كناية عن الحقيقة او كناية عن الجموع في البيان
والعامل المقدر غالبا من الافعال العامة التي لا يكون فعلها كون والحصول
والاستغراق ولذا استغراوا الاظهر انه يسمى مستغرا لانه استغراقه الضمير قال
وقد يكون عامل المحذوف خاصا فهو من ذلك بالمعذب اذ من يحسن ذلك
وذلك عند قيام الدليل ولا يجوز ذكر هذا العامل اصلا خلافا لابن جني
ولاشهد له في المقدر بحجة انه لا بد للظرف من عامل فلا بد من تقديره و
الاصل في العمل الفعل وفيه ان الظرف يكفبه اية الفاعل ولا يستعمل عاملا
قويا فلا حظ كونه خبرا اوليا والاصل في الخبر الافراد وان السند اليه
اقوى ركن في الكلام فاقضاه اثره من اقتضاء الظرف واثق بالاعتبار
وهو يقتضي خبرا مفردا والظرف عاملا فعلا وحي - المقدر بمفرد ان المقدر
خبر الاصل في الافراد وفيه ان الظرف بنفسه خبر وتقدير العامل رعاية الامر لفظي و
سبب جزم قاعدتهم في رعاية مادي على تقديره او في رعاية كونه خبرا فان قلت
لا شبهة في انه قد يكون المقام للاستمرار المتأني لتقدير الفعل نحو قوله فكيف
ذهبت الاكثر لتقدير الفعل مطلقا قلت كانهم اختلفوا في ان الاصل كونه
مقدرا للجملة او مفردا وما يستقل اليه الغرض المستقل والذكاء المستقل ان مثل
هذا الخلاف ينبغي ان يكون متحققا في مثل اسلمها العراك ومررت به
وصدح فان الاصل في الحال الافراد وفي العامل ان يكون فعلا وفي جزم الزمان
واكان جزم مباحثته فاعلم ان العين والحدث المستمر لا يجوز عنهما بالزمان بد

في لفظا

لفظا او تقديره فلا يقال الارض يوم الجمعة وطلع الشمس يوم السبت لعدم
الثابت الا ان يشبه العين الحدث المتحد في الاختصاص ببعض الازمنة نحو الهلال
الليلة الغلانية والزمان الخريف والكوكب هذه الليلة وعن في شريكه وفي
اي شهر نحن وجعل ابن مالك والرضي اقام الخبر عن العين ثلثة عينين يشبه
الحدث وعين عام للظرف خاص او لما يراد به عن خاص وقد سبق الاشكالية ونحن
ادرجنا الكل في ما يشبه الحدث المتحد وفيه تنصن ما هو الحق ولا تكن بالتردد اذا
اخرجت عن الحدث المذكور فان كان مستغرا للزمان يذكر في مقام الاخبار ولو لا انه
فخصوصي يوم السبت وسيرى ثمرة وكان الظرف بكرة فالاعلم رفعه ايم الظرف
وجعله مستغنيا عن تقدير عامله لا يجوز في الاخبار بادعاء الصحاح ان الظرف
صار عين للحدث مباينة في الاستغراق واما تقدير الزمان في جانب المبتدأ واما
لتقديره وفي جانب الخبر ولا يجوز ان ينصب يجعل الظرف نائب عن الخبر والخبر
يذكر في خلافا للكوفيين فانهم يوجبون تقديره في اذ لم يجعل بنفسه
خبر الزمان ان ذكره يوجب البعوضة والا فان كان معرفة فالوجه الثلثة خلافا
للكوفيين في الخبر عام وان لم يكن مستغرا لذلك الزمان فالاعلم بسوى المرفوع
باتفاق من الفريقين واذا اخرج عن شيء بالمكان الغير المتصرف فيلزم النصب
او الخبرين فيما سمع فيه دخول من هو زير عندك وبالمكان المتصرف التثنية يخرج
الرفع نحو انت منى مكان قريب بمعنى مكانك منى اولت منى دو مكان قريب
عند البصريين ويجعل المكان بمعنى الممكن عند الكوفيين ويخرج غيره في المعرفة
ولا يخص الرفع بالشعر وبما كان المبتدأ ايضا كما نأخذ داري خلفك الا عند الكوفيين
ولو اريد بالاخبار بالمكان قرب المتصلة وبعدها وهو مقصور على السماع نحو
انت منى منى الكلب اي مرها وانت منى مقعد الازار ومقعد الخاشن

٧٢

ومعقد القابلة أو قربة انت من مناط الشراي بعيدا لرفع اول
 في البعد والنصب في القرب واذ جعل الجذر كل من الطرفين لارادة تعيين
 المسافة من قرب او بعد كان يقال انت من بريد وداري منك فرسخ
 ومنه لك من ليله الى ذات مسافة فرسخ او دو مسافة سيري ليله فمضى
 متعلقا بعد لول الجرا بعيدة مني يجب الرفع على ما في الرضى وينرج على ما في
 التسهيل وما يشبهه الطرف المنسوب قولهم انت من فرسخين و
 ليس به بل المعنى انت من الشيا في فرسخين من سيري في معنى ليس
 تهرتك على بعد ما سرفسخين وخوداري خلف دارك فرسخين فانه حال
 من فاعل الطرف عند البرد والجور على انه تميز عن النسبة الى تباعدت
 فرسخين فهو من قبيل استلاء الانا ما واذ كان المبتدأ مستملا على ما في
 معنى له صدر الكلام وهو معنى بغير الكلام من الاستفهام والتمني والترجي والرضى
 والشرط وان شاء الكثير قبل انما كان للاستفهام الصدارة لانه لو افر لم يعلم
 انه متعلق بما قبله من الكلام او بما بعده فيتشوش فهمه وهذا الوجه لا يورى
 فيما لا ياتي بعده كلام والا وجه ان يقال اذا لم يكن المميز في اول الكلام يفرهم
 معنى يجب الرجوع عنه بعد سماع المميز فيكون كمن سلك طريقا يجب
 عليه الرجوع عنه ولا يخفى انه يخرجه على ثاني الوجهين ان الجذر الجملة المستملة
 على المميز ايضا بغير معنى الجملة فهو زيدا اقام ابوه فانه تعبر الجملة انشا
 فيجب تقديره ايضا الا ان يقال الانشا لا يكون خبرا بل مفعول قول هو
 الجذر والتقدير زيدا مفعول في صحة اقام ابوه ومن موجبات التقديم البت
 فانت المصكون المبتدأ ضمير الشأن او ما حكمه من مبتدأ آخر عنه بجملة هي
 عينه خوف كلامي زيدا قائم على ما في التسهيل وكونه مقرونا للام لا ابتداء

ما قبل الصدارة

ضمير الشأن واللام لا ابتداء
 يجب تقديره بجملة خبرها

فلهذا

فلهذا قائم وكون الجذر بعد الا في السعة فهو ما زيدا لاقام خلفا في الشعر
 فانه جارية في بارب هذا الالك النصر شيخي عليهم وهذا الاعلى
 المفعول وكون الجذر بعد معنى الا وكون الجذر بعد الفاء كذا الذي يأتي في قوله
 ويكون او خاله في الاستعمال على ما له صدر الكلام فانه المبتدأ في يتضمن شرط
 وكونه الذي خبره عن شي كاستوف في باب المصون في مسألة الدخار
 بالدين وكونه مضافا الى المشتغل على ما له صدر الكلام ويكون او خاله فيه
 لان ما له صدر الكلام يسري فيه بالاضافة او ينتقل اليه ولهذا جاز تقديمه
 وما يجب تقديمه على مذهب سيبويه مبتدأ مكررة على اسم التفصيل الجذر معروف
 والجملة صفة خبر جبر افضل منه ابوه عندي فانه يصح عنه كون المبتدأ
 مكررة بغير معرفة في هذه الصورة وفيما تضمن الاستفهام وبغيره يجعل المفعول
 مبتدأ وقد اخبر المصنف مذهب حيث قال يكون من ابوك ويمكن ان يقال
 لم يحسن المصنف مذهب سيبويه بدخا لانه في كون المصنف للاستفهام مكررة بشاهد
 الاضار عنه بالمعرفة ولم يجعل معنى من ابوك ان رجل ابوك حتى يكون
 مكررة بواحد ابوك ام ذاك فان قلت ينبغي ان يقيده المبتدأ بالمعرفة كما
 سيقيد الجذر فان المبتدأ الذي هو جملة اذا اشتمل على ما له صدر الكلام
 لا يجب تقديره قال الله تعالى ان الذين كفروا سواهم اعداءهم او انه رتبهم ام
 لم تندهم لا يؤمنون قال جابر الله سوا اسم بمعنى الاسود وصفه
 كما يوصف بالمصادر بمعنى مستودع ارتفاعه على انه خبر ان والجملة في موضع الرضى
 على الفاعلية او الجملة في موضع الابتداء وسوا خبر مقدم والجملة خبر ان
 قلت قد انسخ عن الرهزة وام معنى الاستفهام وقصد به ما مجرد الاسود
 في علم المستفهم اي سوا في عدم النفع الا انذار وعدم المستوفين في

فلهذا قائم وكون الجذر بعد الا في السعة فهو ما زيدا لاقام خلفا في الشعر
 وما يبعد عنها او الفاء كذا

معنى الشرط

يخبر عن زيد بقدره

وقالت ان وجدت مرة قال جلوه فكلما قالت فاضلها الشعب
 قال نفسه بقى الخ فالت فلتت قال خفك اخذت قالت فلتطين قل
 حر انتم قالت فاقض بنيا قال حدث امرأة حديثين فان ابنت
 فارح فذهب كلها امثالها قال جالسه قوله حدث امرأة الى بعض كثر
 الحديث لامرأة نقصان عقلها فان لم تعلم بالكثرة فاسكن في القاص
 ريج كنه توقع وانظر وتجنس وقدير وي فاربعه يعني اذا كررت
 ولم تعلم واجعل الكثر مضاعفا ولا تزد كثر زيد قام ولو كان من يد
 التقديم في قولنا الزيدان فاما كان هو او بالتحليل وجب تقديم التقديم
 المتبدا جواب للشرط الاربعة واذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام اى كان
 مشتملا عليه فتغير التعبير الذي كان في المبتدأ المتضمن لكن الاستعمال
 خير من التضمن لانه يتبادر منه كون ماله صدر الكلام خبرا للمعنى ولا يلزم بل
 بحسب القدر في مقام الزيدان واقام زيد الاستعمال الخبر على ماله صدر الكلام وبهذا
 ظهر ما في الرضى ان الخبر المفرد لا يجد من موصيات التقديم الا الاستفهام او الاضافة
 الى ما تضمن الاستفهام ليس بالرضى والمراد بالمفرد ما يقابل الجملة فلقد قال الرضى
 يد على قوله لو ان زيدا خبر جملة عن الاكثر وكونه خبرا مفردا انما على من ذهب
 من يقدّر المفرد وما على من ذهب السير في ان الضمير قد وقع بالفعل ولم ينقل
 الى الطرف مع ان صحة ابن زيد متفق عليه واجاب نفسه ان كون ابن جملة
 عرض له بوضع موضع الخبر واما وضع فعل ان يكون مفردا والمراد بالمفرد ما هو
 مفرد بنفسه وضعه واجاب غيره بان المراد من المفرد هو صورة اذ الضمير
 اعتبارا لا بسير اللفظ معه جملة صورة وفيه نظر لانه يتبين ان لا يصح
 زيد اقام فانه مفرد صورة بهذا الاعتبار ونحن نقول المراد الخبر المفرد ظاهر

وجوب تقديم الخبر

وكون

وكون ابن جملة انما هو من حيث التناوب كما افاده قوله سا بقا مفرد جملة وليس
 قائم به الضمير وهو لا يجله بل جملة بظاهرة بقى انه شكل بولنا زيدا ابن ابوه فانه
 تركيب صحيح مع انه تضمن الخبر المفرد ظاهرا او وضع ماله صدر الكلام ولذا
 قيد صاحب اللباب الضابط فقال وجب التقديم الخبر اذا كان ظرفا متضمنا
 للاستفهام محسوبا على غير المبتدأ ولقد اثنى حيث يدل المفرد بالظرف متضمنا كلامه
 على ان يكون على قيد الافراد الا ان يقال ابن ابوه جملة هو قد يرسم الفاعل
 او بالفعل لانه من قيد الصفة الواقعة بعد الاستفهام الراقعة للظاهر وبهذا
 استنبط على ذكره العجائب ان يجوز هذا التركيب على تقدير لم الفاعل لانه
 وان كان مفردا لكنه في صورة الجملة فان قلت فكيف جاز تقديم الخبر في ابن زيد المبتدأ
 يلبيس بالفاعل قلت الضرورات تتبع المحلوات والضرورة في التقديم في زيد قام
 بخلاف ابن زيد على ان مثل اقام زيد وقد عرفت الفرق بينه وبين زيد قام وانما قيد
 الخبر بالمفرد لان الخبر الجملة المتضمن للاستفهام لا يقتضي التقديم على المبتدأ لان
 الاستفهام يطلب صدر جملة لا صدر كل جملة او كان الخبر صحيحا لم المبتدأ اصل
 المبتدأ مبتدأ صحيحا ولا خفا ان الخبر الظرف صحيح بشرط التقديم لا التقديم
 فلا حاجة الى اعتبار حذف مضاف او كان تقديم صحيحا كما يشعر به تقديم الشروح
 ولا حاجة ايضا الى اعتبار الخبة في المبتدأ او في صحيح المبتدأ من حيث انه مبتدأ
 كما في بعض الشروح لانه كما ان الخبر الظرف صحيح لكونه مبتدأ صحيحا للمبتدأ
 خوفا من الدار رجلا او متعلقا بالكثرة في الرضى ان لو كان متعلقا بالخبر ضمير كان
 في المبتدأ فهو عطف على قوله او كان صحيحا لم بتقديمه كان والشرط من موقع
 خبره فكان كما ستعرف ولا ينبغي ان يحمل قوله متعلقا عطفيا على خبره كان وقوله
 ضمير عطفيا على اسم كان عطف معولين على معمول واحد بحرف عطف

اذا لم يبق ابن خا حكاية

واحد يستغنى عن تقديم اللفظ يكون تحت قول او كان ويكون العديل
 لقوله تضمن الامر المرة ولا وجه لجعل المرة بعد بلا دون كل واحد منها وكذا قوله
 او خير اعني ان جعل بلا مستقلا والظاهر من متعلق الجزالة متعلق المولية
 وفيه امر واحد هو قوله في الله تعالى عبده متوكلا على الله تعالى في عبده يتوكل
 على الله لا يجب تقديم الجزالة كان تقديم الفسر بدون الالف الكوفيين سوى
 هفتا فانه يجب تقديمه عندهم فيهم وعند الكسائي في المثال الثاني دون الاول
 لشدة اقتضاء الفعل المول دون الصفة فكان متاخر عنه فيلزم الاضمار قبل
 الذكر في الفعل دون الصفة وليس شيئا منها باثني لان الاضمار قبل الذكر
 يتدفع بالتقديم اللفظي وثانيها شموله لغير قرين كل رجل صيغة وثالثها
 انه يفيد وجوب تقديم الجزل دون تقديم متعلق الجزل فيعلم منه وجوب
 تقديم ما يتعلق به قوله في المرة في المثال المذكورة دون تقديم على المرة وهذا المطلوب
 وما علم منه ثم وقد جرد على متعلق الجزل بالكل فتدفع عنه ما سوى الثاني نحو
 على المرة مثلا بزيادة كناية عن كثرة زبد خلط بالزبد لانه لا يقال الظاهر على المرة
 بدون التاء لانه تعريف للمرة لا لغيره واحدة لانه لا يقال هو تعريف للمرة بانه على كل
 مرة منه مثلا بزيادة فتأمل او خير اعني ان اذ ان الفتحة مع همها وخبرها في
 عبارة مسبوقة وذلك ان تقول الجزل الحقيقة والعال خبر عن ان اذ معنى المثال
 عندك تحقق قبامك والتحقيق معنى ان وانما وجب التقديم لتلاطم ان المقام
 مقام المكسرة فيذهب ههنا الفتحة الحقيقة او يظن خطأ السكك او فظا
 لكن هذه الاول يمكن ما يبرز ذلك الظن سوى تقديم الجزل فاما انك قائم وهو
 فتستحسن ولو لا انك حقيقة بالاسان لا أنتك وما أنتك قائم حق على
 لغة نيم وما ان انك قائم حق وما أنتك قائم الاضيق وخرت فاذا أنتك

هذا اذا لم يكن
 على ما اطلع

قائم فاستثناء الرضي بخبر الواقع بعد الاقاصير لا فقول ابن مالك او سندا
 دون اما الى ان وصلتها لا يبق بالاصلاح وزاد الرضي في موضع وجوب التقديم
 ما وقع البتة وفيه بعد الا او منها ما هو على الحق لكن خطأ في زيادة ما قدم
 به لكنه مما يتقلا علم البلاغة فانه الجزل لا الموجب وجب تقديمه ولم يخف
 عليه وجه الوجوب وقد يتعد الخبر او خبر البتة منه يعلم تعد المول الثاني لكل
 ما ينسج الالبنة ولكن ان جعل الجزل ما هو خير في الحال او في الاصل فخرج
 حكم الكل فيه وهما مباينان فابسا تخرجها التامض الفاس يستحب به كل معبر
 وباسر الاول ان العامل المعنوي لحقانه غير قوي فظن به ان لا يجوز ممولات
 كثرة الالة على خلاف ظنك برفع اخبار متقدمة ولو بلغ الف الف كان للظا
 شابه المجرورات الغير العاترة عن الافعال المتكاثرة الثاني ان الجزل المتقدم
 قد يكون واجب التقد الكونه خبرا عن متقدم فوهي فاضل وعالم ولا بد من
 العطف ولا بطايف البتة لان خبره لا يرجع الى البتة بل يرجع ضمير كل الى
 موصوفه فبهذا تقدم خبرها شخص فاضل وشخص عالم والعطف ليس الا
 صورة العطف اذ ليس لتركب المعطوف والمعطوف عليه في النسبة بل الجمع
 ثم بين الجمع منصوب والجمع يستحق اربابا واحد الالة ارباب كل خبره دفعا
 للحكم وما في الرضي ان هذا الخبر خارج عن بحثنا لان كلامنا في تقدير الجزل عن مبتدأ
 واحد وهذا تقدير البتة البتة لان كلامنا في ان يرتفع ما بعد او ان يحتمل ان
 بعد ان خبرين وهو من قبيل هذا القبيل لا قبل وقد يكون واجبا للتقدم ويكون
 الجمع حالا واحد البتة الذي هو واحد وذلك قسما ان ادعى ان يقدم
 كل منهما بجزل من البتة لتساويهما فيحصل منهما صفة فلهذا الجمع ثم جئت الجمع
 قصد جعلها خبر الالة ارباب كل منهما دفعا للحكم ولا يجوز في الاستثناء

ما بعد الا او سندا
 يجب تقديم خبر

وجوب تقدم الخبر

لا يجوز في قولنا هذا الملق فاني الرضى ان اسند كل الى الجميع مجاز واذا جاز اسناده
 حال الملق المتفضل عن الشيخ واليه في اسناد حال الجزاء البديهي ليس شيئا وكذا قال
 صاحب الباب ان هذا السواد ابيض مثلها افضل وعالم لانه يكثر به وجوب هذا ان اسود وان
 وابيضان وهو لا اسود ويبيض وتاثيرها ان يقوم كل واحد بالجميع ويحصل من
 اجتماعهما حالة متوسطة مخصوصة بهم فلهذا حصلوا مضاهي من بالقوم وهو
 المتوسط بين الخلاوة والخوضه قال الرضى في كل منهما خبر للجميع بلا كلفة لان
 الجميع متصف بكل منهما ونظر التحقيق يعرف ان الخبر الذي استحق الخبر معناه واحد
 كما في المتزاعا اعترفي كل منهما دفعا للحكم ويجوز في عهد بين القحين
 المظن وتركه قال صاحب الباب ويشير بان الحلو الى مضاهي في المعنى غير قولك
 علمت هذا حلو امضا اذ لو كان متقدما لكان متقدما الى شئته وهو خلاف
 ما اجتمع عليه وفيه انه متقدّم بقولنا علمت زيد اعماما فاضل ما ان الخبر
 في قولنا زيد عالم فاضل متقدّم من ولا يلزم منه تعدية الركنية بكون المفعول
 الثاني متقدّما ووفق بين تعدد المفعول الثاني والتعدية الى ركنية توجب
 مفعولا ثالثا فاعلم المفعول الثاني فافهم فانه من دقائق النوائد الذي لا يفهم الا بالاحد
 بعد الواحد وقد يكون جائز التعدد في زيد عالم فاضل فانه يصح الاقتصار على احدهما
 ويصح في العطف الا ان العطف ينبغي ان يجعل من التوابع ولا يجعل من
 الخبر فقد خبر في شئ الثالث ان التعدد اللفظي دون المصنوع لا يخص الخبر
 بل يجري في المبتدأ كقولنا الحلو الحامض خبز من الحلو وفي الفاعل نحو تخرج
 الحلو الحامض على الحلو وما يتوابع فيه تعدد الخبر زيد جامع نافع وامثال
 وهو عند التحقيق كما يبدو مما ينبغي ان يعلم انه قد يشتمل كل واحد على مبتدأ
 واضار بالمبتدأ الاخر مع الخبر خبره السابقة وهكذا الى المبتدأ الاول

مبتدآت

ولذلك

ولذلك الرباط طرقتان احدهما ان يضاف كل مبتدأ بعد الاول الى خبر سابقة
 فيقال زيدان زوجته جارتها فانه قلما اردت ارجاعه الى جملة واحدة نضيف
 المبتدأ الاخر الى المبتدأ السابق والسابق الى السابق الى ان ينهر ويحكم على
 الاخر فنقول جارية زوجة ابن زيد فانه وتأثيرها ان يذكر الرباط كلما بعد
 الخبر فجعل الرباط الاول للآخر الاول زيد ثم فانه في دارة بامره فخصم
 قائمه له من دارة له وامره لزيد كذا في التفسير سهل على صاحب شرايد
 اليوم الطويل وقد يتخلف المبتدأ ان يكون فيه معنى الشرط اي معنى حرف
 الشرط او الجملة الشرطية وهو سببية المبتدأ بما هو من نية الخبر على ما سيجي في المتن
 في بحث كالمجازات وقد ضغى في قوله تعالى وما يكمن من نعمة فمن الله حتى اول
 بما يكمن من نعمة فاجبر انه من الله عند الله تعالى وقيل وجود النعمة معهم مع جعلهم الله من
 عند الله بسبب الاخبار بانه من عند الله تعالى والوجه ان وجود النعمة بسبب كونه من عند
 الله تعالى الا انضاف بالكون من عند الله تعالى فخرج الكون وكذا اخفى في قوله تعالى قل
 ان الموت الذي تظنون منه فانه ملائكم اذ الفرار بسبب لسلالات
 واجب عنه بما سبق وبان الواقع على كل حال حسن ان يجعل خبره بالاحد
 حال من وجود الخبر او يفيد وقوعه لا محالة وهو لا يمكن ولا ينبغي من جوع
 والله لا يسببه للفرار وهذا لا يحصل له سببه فاجوب الاقرب ان يقال الفرار
 من الموت بسبب لسلالات لان الفرار يجبر بسبب للبلوغ الى ارضه قد راعى
 فيه والحق ان معنى حرف الشرط لزوم الجزاء للشرط كما صقع الرضى في كالات الختام
 بالتمام فيصح دخول الفاء الجزائية في الخبر بشرط قصد معنى الشرط يتبع مع القصد
 ان شئت دخلت الفاء لشيء به الخبر بالجزاء وان شئت تركت لعدم
 كونه جزاء كذا اشتره الرضى وذكر جاز الله ان الدخول مع القصد لازم وبدونه

تفسير

اعراب

ثم نادى بالصحة لعمرو المقصد لعدم لزوم الفاء مع المقصد
 وذلك ابتداء الذي يتضمن معنى الشرط فيصح دخول الفاء في خبره الاسم
 الموصول الكائن بفعل ي مع فعل صرح وذلك اذا كانت صلته جملة فعلية
 وليس المراد ان المصطلح ينضم لمتنضم به بل قام عالم ولا موصول صلته فعل
 حتى يكون ماضي لان الصلة جملة او ظرف ذكر الظرف مع ان الموصول الكائن
 مع ظرف كائنه الفصل لا محالة لانه مقدر بمنزلة محالة او كان صلة لان الشرط
 لا يقع ظرفا فلو لم يكن بذكره جعل الفعل على الفعل الصريح ولم يتناولوا والمراد
 بالظرف اسم من الظرف وما يجرد بجراد على ما عرفت سابقا او النكرة الموصوفة
 بهما او ما هو على ان في المضاف كما يدل عليه المثال لان الراجع الى المصطفوف
 والمصطفوف عليه بكلمة او يندى الافراد كما وصفتهم الهند لانه يستلزم المطابقة
 بما يقصده الحكم فيقول جاني زيدا وعمرو وهما في البلد ولا يخفى ان بيان المص
 الحكم المتضمن معنى الشرط المصحح لدخول الفاء في الخبر يخرج المضاف الى النكرة
 الموصوفة وخروج الموصوف والمضاف اليه عنه وكل خروج كل مضاف الى غير موصوف
 بما ذكره لا يخرج مثل ما زيد فمطلق لان الفاء فيه دخل على الجزاء الا انه لما قدم
 المبتدأ اذا اتصل بالخبر ونحن في بيان دخول الفاء في الخبر لا في الجزاء ولا بحيث اقرط انه
 يمكن ان يراد بالصحة ما يقابل الوجوب ودخول الفاء في هذا المثال واجب في غير
 الضرورة وفي غير مقول قول كزوف ناهي المقول مشابه فقولك تعالى اما الذين كانوا
 وجوه الكفر اى فيقال الكفر والواجب من ينسبني فزيد فانه داخل في جزاء
 من دون الدخول على الخبر في الكفر الماقول على ما عرفت ويمكن ادراج نحو الزانية والرائي
 فاجلدها فيه بجمل الفعل اسم من الفعل حقيقة او كما هي قولنا اسم الفاعل على فعل
 ابر في صورة الهم حفظ للفعل عن ان يدخل عليه ما هو صورة لام التعريف مثل

ما زيد فمطلق

وقد نهض الفاعل خبر كل وان كان
 مضافا غير موصوف كقولك زيدا درهم
 وكذا ان كان مضافا للشرط في الابهام
 الثالث المذكور في قوله كل رجل عالم فله درهم

عزوف فاء خبرها
 لتعريفه بغيره
 المقود

فاد فاجلدها

الذي

الذي يأتي في اول الدار فله درهم او الذي في الدار فله درهم الشرط
 الصلة دون التمثيل فله درهم وكل رجل يأتي في الدار فله درهم نقش
 في المثال الثاني بانه ليس بمثالا للنكرة الموصوفة لان المبتدأ فيه هو المضاف
 لان النكرة لان الصلة تكون ما اضيف اليه كل لانه المقصود وكل لضبط
 وحصره صرح به المص في اوضح الفصل ووفق الرضى ولذا حكم المص ان قوله
 وكل في مفارقة اخوه ولم يركب الا الفرقان . شاذ حيث جعل الا الفرقان
 صفة لكل الا لاخ وبقا قرنا بطل ما اوجب به ان الصفة بعد كل لكل صرح به صاحب
 الضوء في شرح تعريف الكلمة كل لفظة دللت على معنى في كل كلمة وصرح به
 صاحب الكشف في الفائق في بيان قوله صلح الامان كل درهم وما لا واثرة كانت
 في الجاهلية فمهر تحت قدمي هاتين حيث قال نبيين كانت لان يكون صفة
 لكل لولا كانت صفة لما اضيف اليه من الامور الغلبة مما صحح الفاء في الخبر فخير
 كانت لهذا او اجواب عن الساقطة ان المراد بالنكرة الموصوفة اسم من
 الموصوفة لفظا والموصوفة معنى واذا كان الكل عبارة عما اضيف اليه
 فيما هو صفة لما اضيف اليه صفة له معنى ومثل ما هو الغالب في المبتدأ الذي
 يصح دخول الفاء في خبره من كونه موصولا بغيرها ككلمات الشرط ويكون فعله
 مستقبلا للمعنى كما يجب في كلمات الشرط فالفرق بين هذا المبتدأ والاسم
 المتضمن معنى الشرط عدم وجوب اتمام واستقباله فعله وانه لا يخرج الفعل
 المضارع ولا يدخل الفاء على غير ما فضل خلافه للاختصاص فانه يدخل في اي
 خبر به يد وليت ولعل ما نعان بالاتفاق لا يخفى ان هذا بحث قبل ادائه لانه
 من مباحث خبران واختارها وجه المنع على ما ذكره المص ان ما بعد الفاء الجزئية
 يجب ان يجعل الصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتملها ويطلبه

ما في الفاء

قوله تعالى ان افتم الصلاة فانسلوه وجوهكم ولا غير نظير وايضا قوله
 لا يفي بالنواحي كلها مع شاكها في المنع فالوجه الوجبة الواقي ان النواحي
 تنافي ما يقتضيه الصلوة فلا بد من ما اعتبر فيه معنى الخط وما قيل من ان الاش
 المحقق في حال الاجتهاد التعليل شيء يتحقق في الاستقبال فلا يجامع الشرط
 ويتم قول المصنف برفع ان جعل الاش جزءا اما لتعليل الطلب فلا يتحقق
 الطلب في حال القيام للصلوة لجعل الشارح طالبا لنفس الاعضاء
 واما للطلب المعلق فالمطلوب في الالية الفطر المعلق بالقيام وعلى
 اي تقدير يصح جعل الاش جزءا ومن هذا نرى ائمة الاصول مختلفين
 في ان تطبيق المطلق على هو تطبيق الان وفائدة التعليق تأخير المطلق
 او تطبيق حين تحقق الشرط قبل جميع النواحي سوى ان وان ولكن
 مانعة بالاتفاق فلا وجه لتخصيص لبيت ولعل واجيب بانه خصه بهذا الحكم
 من الوجوه الشبهة لا مطلق قلت المقصود لم يبين حكمه مع سائر النواحي
 لان لم يزل الحكم مخصوصا ببيت حتى يجاب بان التخصيص اضافي وكيف
 لا والتخصيص بالذكر لا يستلزم تخصيص الحكم بل الجواب ان منع سائر النواحي
 حتى بحث عن النصوص فيبعد عن هذا المقام كل البعد وان الحق بهما لا يباقي
 النواحي تخص الحكم بهما نصري كما هو يلحق به لان كما يفيد قوله والحق بعضهم ان
 بهما والحق انما لكي ان المنتوخة ولكن ايضا ويرى ابن مالك عدم منع ان
 وان ولكن والحق معه قال الله تعالى ان الذين كفروا وعدوا عن سبيل الله ثم
 ما نؤوه كفارا فلن يغفر الله لهم وقال العلماء انما غنمتم من شيء فان الله حظه
 وقال الله من عرف الله ما فاعلمكم قالوا لكم ولكن ما يقتضي صوف يكون وانما قال
 والحق بعضهم لانهم يسمون الله من الحق اذ جعله عبد الفاعل سبب خلافه

انما هو المانع

لا فطر

لا فطر والعبد و ابو الفاء وابن عيسى لا فطر فلا فطر سببه ولو قلنا ان نبي
 عنده كما قال الرضا ان المصنف عبد القاهر في الارباب لا فطره ولا فطره الا في حق
 وفي كذا في المبدأ لانه لا يركن الكلام بل لقيام قرينة يفيد ان المصنف
 ما هو في انهم به كلام الرضا ان قوله لقيام قرينة لا فطره ان لا فطره الا في حق
 وفي القرينة لا يجب الحذف بل كيف يجوز ان كل من جازي الجواز كانت
 مرسومة تطلع في علم اقران ساعدك التوفيق ويجعلك صدق الرواية من رجال التحقيق
 يقال قد اهل وجوب الحذف وهو محقق في مثل المصنف اهل الجواز بالرفع على
 المدح والتقدير هو اهل الجواز تفصيلا ارفع اهل الجواز وفي ثم اهل الجواز بالرفع كونه
 في معنى هو زيد وقد جوزه المصنف في جسته ومنه تحقق الوجوه يجوز تفصيلا مع
 في المصنف في جسته بانه اهل الجواز هو وانما المخصص بالمدح متعين لكونه
 مبتدأ ما قبله فيه كما حققه الرضا في جسته فلا ينبغي باسما كونه خبر مبتدأ
 محذوف وفيه انه ينبغي كونه المقطوع مبتدأ اجتماع النجاة على انه خبر مبتدأ
 على ان جعل خبرا وفق ما هو اعله من كونه صفة وان تسوية المصنفين كون
 المخصوص مبتدأ وبين كونه خبر مبتدأ محذوف بنا في عدم اعتداده به الا ان يقال
 قوله هو مبتدأ ما قبله خبر او خبر مبتدأ محذوف بيان للاختلاف للتسوية
 وقد ثبت صاحب اللبب وجوب حذف المبتدأ بقوله زيد الخبر اكل نصب الخبر
 فانه في تقدير الخبر هو اكل واللام تحذف رفع اكله لا اذ لا يصح كونه خبر المبتدأ لان
 الخبر هو المفسر المقدر ولا تاكيد لان المؤكد لا يحذف بعدا وفيه انه تفسير
 للخبر ومختلف بيان له فلا حاجة الى تقدير المبتدأ وما وجبه حذف المبتدأ وفيه
 من انت زيد اذ من انت كلامك لزيد والاشهر فيه النصيب والتقدير
 من انت اذ اريد ابقا فيمن ذكر عظماء سوء وكان اهل ان رجلا لم يكن

حذف المبتدأ

في قوله

له فصلة سمي برند وكان لهم رجل مشهور ففعل ذلك الحمار السيب والبرص
 في الحال وجوب الخزانة في كثير من نبيات المفعول به وجبت افعال المدح والذم
 وجبت الوصف المتطوع فاقصد في كلام الاله لم يثبت عن الوصف المتطوع ووقف
 العاقل في منازلة زيدا بقى انه منه ما اذير عنه بمصدر راوا انصب وجب حذف
 يا صبه كوسما وطاعة فيقال سيج وطاعة او امر كيه وطاعة وجب حذف
 المنبذ لان المقام مقام اعتاد حذف واجب منه ما اذير عنه يصير في القسم
 خوف في ذم لا فعل كذا اذا شاق صرح بهما من مالك في تسريده كقول السهل
 هو الصبي الرفع صوته اول ولادته السبع لم يرفع صوته لتويف الهلال وبعضهم
 قرء الهلال برفقة الهلال والتقدير كمنه قول السهل او كمنه قول
 السهل ورجع الاول قبل الحذف والثاني مراعة السوق الهلال والله ذكر
 القسم اتماما لنقل قبل السهل والتقدير هذا الهلال ونوقش الهلال بناد
 حتى مزينة بانه مثال لا يهد بان ما وجد بين الاظهار اظهار المنة انه خصه
 او نوعه كقول الحسن بن وهبانه ومنهم من تصدى بيان تقدير الهلال
 لا يناسب المقام ودونه خط الفتاد ولا يخفى ان قول السهل لا سماع
 الطالبيين حتى يوجبوا اليه وبسالة فيهم الهلال بالارة وهو
 ليس حين رفع الصوت بشير الى الهلال فتارة يقول رابت الهلال والهلال
 بالنصب وتارة يقول الهلال بالرفع فالظاهر ان تقدير الرفع راي الهلال
 والخبر لقيام قرينة لا لا بد في سب جوار كخرجت فاذا السبع يعني بعد
 اذا المتعجاة والتقدير فاذا السبع واقف وقى الباب حذف الخبر بعد اذا ففعل
 حتى لم يوجد في النظم المعجى الا مذكرا قال الله تعالى فاذا هي جنت فاذا صم
 جمع له نيا مخضرون فاذا هم قيام ينظرون افعول الحذف بعد اذا المتعجاة

عنا صبه

صوت فخر

لنسخه

لنسخه المقام لان اذا انزل على وجود الشيء بقية فينبغي عن ذكر الخبر الذي هو وجود
 الاستمرار في شئ مما ذكره ليس مما نحن فيه وينبغي ان يراد اذا المتعجاة ما لم يقع
 موقعه الفاء الخبرية لانه كالفاء فكما لا حذف بعد الفاء لا حذف بعده والتمثال ما نحن
 فيه لولم يكن اذا الهلال خبرا عن السبع او في الهلال السبع وهو المذهب المستعمل
 عن المبرور ورتب بقوله فاذا السبع بالباب واجيب بانه بدل لا يحمل الحال ورتب
 انه يلزم اشتراك اذ ادين الزمان والمكان ومع ذلك لا يلزم قطع اذ ادين
 الاضافة مع عدم شئ من لوازم حذف المضاف اليه من البناء في الظاهر تنوين المضاف
 ووجود المضاف اليه في التقدير اي الجملة السابقة فيلزم ما سمعت من انشا لوازم
 حذف المضاف اليه او ظرفا للمتعجاة المتروكة اي ففاجات في وقت ووقوف
 وفاجات من مثل منزلة اللازم فلا يلزم كون اذا متعجاة بالمتعجاة كما توقع من
 قول المصنفين التقدير ففاجات وقت ووقوف السبع فاعترض عليه ان اذا
 لازم الظرفية وقول سبويه انه يستعمل كما فيقال اذا يقول زيد اذا بقدر عمره
 ان اذا لا يورث مبة او الثانية خبر بغير موقوف به ولا يلزم استعمال العرب
 ولك ان تجعل مفعول ففاجات محذوف لا تحوّل الى ففاجات من الخوف
 والهلال لا لاطاعة للشكاه او لسماعة الفاء والفاء للسببية الى سبب
 عن خروجي ففاجات السبع وقيل زائدة وزينة الرضى بانه يكتفب امتناع
 حذفه وقيل انه لا تزييف في منع الاستعمال عن حذفه اذ لا مانع من التزام زيادة
 ومنع امر معنوي عن حذفه اقول المسئلة ورجع الرضى قول من جعل عطفا على
 خرجت ووجوبها فيما التزم ان في تركيب التزم في موضعه اي في موضع الخبر
 منه اي من هذا التركيب غيره اي غير الخبر فهذا التركيب من قبيل التبر الكثر لستين
 وتقديره من اقيس من تقدير فيه وقيل بمصدر ربه والخوف هو الوقت

متروكة اذا

لوازم حذف المضاف واليه

باعتدائه اذا

المضاف الى وقت التزامه موضع وجعل الرضى بالعبارة عن جملته الخبر يستغنى
 عن الخذف لكن فيه اجتهاد اذ لا يقال بخذف الخبر وجوبا في خبر كذا وما كان
 التزام الغير في موضع الخبر امر مستوطا باعتبار العرب الغير ناسا احتاج الى
 بيان موضع التزامه وفي اربعة اثار اليها باربعة امثلة حيث
 قال قولوا لا زيد كان كذا وفي الصابغة اشار اليها به بمثلها كان بعد لولا
 نقض بقول الشافعي رحمه الله ولولا الشعر بالعلماء يذرى كنت اليوم اشعر
 من لبيدي وقوله تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته فسرهم من اول مواد
 النقض بجمل ما نطق خبره حاله عن الخبر المحذوف ولولا الشعر بالعلماء
 موجود حال كونه يذرى ولولا فضل الله حال كونه تار لا عليكم ولا يخفى انه تكلف
 في مواد كثيرة ومنهم من جعل القاعدة المشابهة بـ "لولا" بدل "عليه" اذ
 لولا بدل على الوجود المطلق فلو كان الخبر الوجود المطلق بخذف لا محالة له
 لانه عليه والتزام الجواب موضعه وبسببه من اوجب الخذف
 مطلقا لان لولا لا يدل على الخبر وهو الوجود والحصول فيه ليل
 لا بسببه الخذف الا في الخبر العام وفيه بحث لان لولا لا يدل على تحقق
 الجملة الشرطية وبديل على حصوله مطلقا لا على حصول متبها الجملة كان
 لو بدل على امتناع الشرط لا على امتناع المسند اليه فلو لا لا يدل على
 الخبر ما هو في ما ذكره من القاعدة ايضا وان وجوب الخذف انما يكون لقيام
 القرينة والتزام موضعه سواء كانت القرينة تنس لولا او غيره فينبغي ان
 يعبر الصابغة بمثل الخبر فيهم من غير ذكره مع قيام شيء مقامه سواء
 كان الخبر عام او خاصا وهذا شبهة قوية تقتضي نفي الصابغة
 مرة اخرى الا انه ذهب ابن مالك الى ان الخبر العام واجب الخذف والخاص

عند لولا لا تقر

بدون

بدون قرينة تستغنى الخذف دعوا جائز الخذف وغاية ما يوجب به كلامه ان
 يقال لم يعبر العرب الجواب ملتزم في موضع الخبر الخاص وفي جعل لولا لا زيد
 كان كذا من مواضع الخبر ولمذهب الكسائي ان ما بعد لولا لا عمل فعل محذوف
 اذ لولا لا زيد ولمذهب الفراء ان لولا لا رفعه لما بعده لتسريه منزلة الوجود
 بفهم منها بلا مهمة ولا يربك فيه ان الكلام لا يكون من حرف وليم احكاما
 لان هذا السبب مختص بما يحوي حرف تاب مناب الفعل عند من يجعل هذا
 الحق عاملا على الفعل مثل لولا زيد على مذهب الفراء ولا زيد على مذهب المبرد
 ومذهب الكسائي اقيس لان لولا لا كقولهم ولا يترك عن الفعل كذا قيل ونحن نقول
 لولا من كالمجازاة والشرط لا اقل فيه من ان كونه فعلية او لا ويرجع
 مذهب البصري الذي افشاه المصنف بان حذف فعل الفاعل وجوبا لا يكون
 بدون الحذف ولا لا محالة يتكرر في الماضي غالب الا في الدعاء وجواب
 القسم فلا في لولا ليس حرف النفي ثم لا الابل للجمع كانه موضوعة لا
 متناهية التاخر لتحقيق الاول ويمكن دفعه بان المنية انما يجب لعدم فهم خصوص
 الفعل من القرينة ويفهم الخصوص من لولا واما ان الكسائي ان يقول يجب تكرير لاء
 الا في الدعاء وجواب القسم لولا على لان لا كعدم لولا في النفي بدفع لولا
 لان في النفي اثبات وضمير في زيدا قائما في الصابغة المشابهة بهذا المثال
 الرضي ومن تبعه بمثل هو مصدر صحيح او ما هو بمعناه كونه افعلا تفصيل مضافا
 الى المصدر فانه في المعنى فرد منه ويكون ذلك المصدر مضافا الى الفاعل المفعول
 او اليه ما ويكون بعد ذلك حالا منه ما او من ان هو كالمثال المذكور ونحو
 انه اخطب ما يكون الاير قائما ويخبر عليه ضمير زيدا قائما شديدا وزيد
 لدفعه كون ذلك المصدر عاملا في مرجع ضمير هو ذو الحال ويرد عليه ضمير

مذهب الكسائي في قوله لا زيد
 فيما بعد لولا

يترك في قوله لا زيد
 كلام لولا لا الفراء وهو من النسخ
 لا الفراء

فانما لان المصدر لم يعمل في مرجح فيه هو ذلك لان ضمير المصدر لا يكون له مفعول مرجح فالاول ان يقال الكلام في مبتدأ محذوف الخبر وبيان قاعدة الوجوب فالمراد كل مبتدأ محذوف الخبر هو مصدر الاخره ولا يتجزأ الاضافة الى الفاعل والمفعول معا لا يمكن لان المراد بالاضافة النسبة لا يرى ان الاضافة للمصدر الرشي من هنا في اقطب ما يكون الامر قائما وان توهم بعض الفضلاء ان الاضافة على ظاهرها وبني عليه ما قالوا ان مفعول ضرب في زيد قائما هو الضرب في حال القيام فقال وذلك لان اضافة المصدر الى مفعوله تفيد الاستفراق او المكنى قرينة الخصوص على الاستفراق فلذلك المرفع بالاضافة كالتعريف بالكلام فكما ان المعرب باللام عند عدم قرينة الخصوص لان التعريف بالاضافة كالتعريف باللام عند عدم قرينة الخصوص يحل على الاستفراق فلذلك المرفع بالاضافة على ان في هذا الكلام امر الالتماس على ما لا يضبطه المقال وكيف لا وان المصدر المضاف الى المفعول يشترط فيه عدم القرينة على الخصوص ثم شئت طلبة الاضافة الى المرفعة فان منه اقتضات هذه البكثرة ولا معنى فيه للاستفراق ومنه عليه رطل وهو اعلم البلاء باضافته الى المصدر المستفاد من النجاة في هذه المبتدأ ينبغي بدو في تقييد الحكم بالحال ويجوز ان التركيب متعارف في نوع المفهوم الخاطب للتقييد وفي جعل من مواضع حذف الخبر وعلم من قال هو مبتدأ الخبر لا يطبق قائم الزيدان فانه كالصفة في معنى المفعول فيتم بطلان او بفعوله كما يتم الفعل المبني للمفعول بفعوله فيض في زيد قائما اضرب زيد قائما ووجه الشرع على ما ذكره الرضي ان المحصر لا يستفاد لا يكون لهم الجنس من القليل والكثير مع افراده والاستفراق عند عدم قرينة الخصوص واذا كانت بمعنى الفعل ينوت وجه الاستفراق وقد عرف ما يبطله مما قد شاع وما ذكره اللبيب ان الكلام لا يتم بدون الحال

ولذا

ولذا التزم ولو كان المصدر بمعنى الفعل لم يتبعه ويرى ان الكلام لا يتم بدون المستثنى او لا حكم في الكلام بدون المستثنى فاذا كان الحال مفعولا مستثنى لا يتم الكلام بدون وفي حله ما التزم في موضع الخبر غيره ولا ذهب الكوفيون حيث جعلوا المفعول ضرب في زيد قائما حاصل في قولهم لان الحال متقدم على الخبر في حذف المفعول لان يتوهم مقابله وانما ما قيل ان المحرط المتفق ينوت اذا جعل قائما حال لان المصدر لان حصول التقييد لا يفي حصول غيره فيدفع ان التقييد لو كان النفي مفهوما الى لغة على ما حققناه كان المحصر باقيا في اوده محتملا لذهب الاضغاث وهذا ان الخبر المحذوف هو هذا المصدر بعينه فتقدير ضرب في قائما ضرب في قائما وتقدير ضرب في زيد قائما ضرب في زيد اضرب في اياه قائما وزيد بان حذف المصدر مع بقاء مفعوله لم يوجد في كلامهم لانه في معنى ان مع الفعل مع بقاء المفعول لا يجوز لانه من قبيل حذف الموصول مع بعض الكلمة ولا ذهب الذين البصريين وهو ان التقدير ضرب في زيد حاصل اذا كان قائما حذف متعلق المرفعة كما يحذف متعلقات الظروف او كانت عامة ثم حذف اذا مع شرط العامل في ذلك الحال الدلالة الى اعية اذ فيه معنى الظرفية فيض في زيد قائما كذا في الرضي والظاهر ان اذا ظرفية لا شرطية فقولهم مع شرط ليس على ما ينبغي قال الرضي فيه كلمات كثيرة من حذف اذ مع الجملة المضاف بها لها وما ثبت في هذا المكان ومن الدول عن ظاهرها كان الناقصة المرفعة الناقصة وذلك لان ظاهر معنى قولهم حال اذا كان قائما معنى الناقصة ومن قيام الحال تمام الظرف ولا نظير لهذا وانما حذف اذ مع الجملة يردده تقدير ان الفاعل بغيره او كان كذا قلنا والناقصة بان كان ظاهرا في الناقصة منه فبعد بوضع ثبت مكان كان في بيان التقدير فيض في زيد قائما تقديره ضرب في زيد حال اذا ثبت قائما لا يتوهم قد ذكر في جملة ما تامة انها لو كانت ناقصة لم يكن الالتزام بتقدير المنسوب بعدها

الحال مقدم على الخبر في حذف المفعول
على ما ذهب الكوفيون

جدة وبارزته ولم يوجد مع الاستغناء فلم يكن جعل كان على السات مع هذا الذي يختلف
لانا نقول كقوة جبره لا ذلك الاستغناء ان نائب عن الخير الجدة على الاصح لا نقول
ما كان السقف لان المراد من المصدر في تلك الحال فلا بد من جعله لا لانا نقول
بجهر الجهر كبد في انما اضعف اليه النظر كما لا يخفى قال الرضي او المحذوفة
للكثرة وهو كثير في القرآن غير سب و قال في المصدر الاستغناء اذا وفي
الماضي اذ هو ذلك ان تقدير في الكل اذ ضبط للاستغناء في كل من
اذا وادامع الاثر كثيرا وقد جبر تقديره واذ ابقه الزمان في المبتدأ فيقول
التقدير زمان ضمني زيدا اذ كان قائما وفيه استغناء اذا اسما وقد عرف ما فيه وكثر
جبر وضعفه في الرضي الصفة العقار وفي موضع كناية عن الصفة بعدد و كان
جعله كناية لان كل جبر ليس له عقار وفي القاموس الصفة العقار والحرفة
وفي القاموس كناية الوفاء بالانكاد ان توفى حاجته وان تركها ضاعت وفي الاس
يقال ما بينك اذ ما بينك وضعفك ومنه كل عذر وجراره وكل ثوب وجمته
وفي هذه من مواضع وجوب حذف الخبر روي الكوفي جبر خبر وضعفه
لانه شرط مع ضعفه فليتم كل جبر مع ضعفه بدون تقدير كذلك كل جبر وضعفه
ورفع ضعفه للخبر لا لكونه تابعه لكن بحقه الواو لانه الخبر الحقيقة الا انه
ما استغنى ارباب ما كان حرفا جبر ما بعده وقد خفي نظيره وهذا يقتضي ان
يكون الواو اسما كالا لصفة ووجه الرد في ذكره الرضي ان الواو وان كانت بمعنى
مع يكون للمطف اذا لم يشب ما بعدها بالفتحة او معنى الفعل بتوسط الواو
واذا كان معطوفا لم يكن خبرا او هو ضعيف لان للكو في ان يقول الواو يكون
للمعطوف اذا لم يكن ما بعده منصوبا كما ذكرت ولم يكن مرفوعا بالخبرية ونسبة
الظابطه الى الارباب هذا المثال كبر متبدا عطفا عليه بالواو بمعنى مع وهذا نظيره

بمنفص

يقضي ان يكون التقدير لكل جبر وضعفه مؤنثا كما قد روي به في قوله عليه ان مؤنثا
مشارا من قوله وضعفه فلما صح ان يقوم وضعفه مقام ولو قيل يقوم مقامه بتقدير
الساخر بجهته لا يتم ما ورد على الكوفي في جعلهم قائما في مؤنثا فاما مع لا بغير في
اذن لا بغير جبر قائما مقام الخبر لساخر الخبر الا ان يقال ما ورد عليه لترجيح تقديره
عليه لا لابطاله اذ لا خفا في كون المؤنث عن الخبر او بالنيابة لاستغناء عن
تقدير المؤنث ومنهم من جعله فقال التقدير لكل جبر مؤنثا وهو وضعفه على ان قوله
وضعفه عطفا على الضمير المستكن في الخبر فيكون من تسمته وفيه حذف الخبر والعطف
عليه بخلاف التقدير الاول اذ يسهل في الاضغاف الخبر فلا ترجيح قال الرضي المحذوف في هذا
الباب فالحال لا واجب ليقول على رضى انهم والساعة في القرن والقرن المحذوف جبر به
بغير ان وفيه انما لانه قصد بالواو المقارنة بالاقبديت بقوله في قرن فعل هذا
يجوز لكل جبر وضعفه معترفة بان عدم قصد المقارنة بالواو وانما انما ان قدل
في قرن خبر بوجاهل كبيان مقدار المقارنة على ان المراد بالمثل المذكور ليس كالمبتدأ
عطفا عليه بالواو بمعنى مع بل يرد هو نفس في المضاجعة كما قيده به ابن مالك
في التسهيل والصفة خص في المقارنة دون الساعة وفي مثل كل جبر وضعفه
اشكال في تعيين مرجع ضمير ضعفه اذ لا يصح ان يرجع لكل اذ لم يقرب كل
جبر بضعفه كل جبر ولا الارباب اذ ليس المقصود ان كل جبر متا وحده
ما نصب على المحول ولم يجدوا بدا من القبول والجواب عنه ان كل جبر
اجمال الاسماء ظاهرة متعددة وكذا ضمير ضعفه اجمال الضمير به متعددة كل
ضمير في هذا الجمل يرجع الى ظاهره في ذلك المجرى كانه قبل زيد وضعفه وعمر
وضعفه الى ما لا يخفى فصاروا تعقل وجب الروية نحو ولو لم تكن لا فعلت
كذا الضابطه المشار اليها بهذا المثال كبر متبدا مقسم به جبر في قوله مقسم

بحذف الجواب وهو قسم او اقسام لوضوح بذكر البتة وسد الباب منه فاما ان يكون حرجا
 فلكل الجار فتقول الحمد لك لافعلن فان قلت كيف جاز ذكر الخبر مع
 القرينة ووجود ما يرد منه من جواب القسم قلت عليك بالضبط فلا
 يشكل عليك ما سمعت حله المشهور ان العزم بالفتح والعزم بالضم كلفه وقيل
 بمعنى البقاء ولا يستعمل القسم الا للفتح لانه موضع التخفيف لكن في العاقل
 هو بالفتح الذين ومنه لعمري وبرك وفي الرضى وقد يفسر بالسؤال فيكون كذا لافعلن
 اقول ليس القسم المثال منه الجار فتارة وممكن كالحسن المثال نقول الضوابط
 المشار اليها باربعة فحينئذ وله خاص وهو ما انت الاسباب ونظايره لم يذكره
 للمعتبر بالبحث عن ذلك في الفعل المطلق وتاس وهو زينة الخبر
 اكله بنصب الخبر ولم يذكره لثبوت وسابع استيفاد من بيان الخبر الفاعل
 وقد يجوز ان ساجوا القول لك ثم في جواب الجواب قائم ولا يبعد ان يتوقع منك
 السابق مما ذكر اليه من بيان حذف الفعل والفاعل معا وقد حذف مبتدأ
 وجوبا والخبر جوارا كقولك ثم العبد قائم في تقديره بوزيد مثلا لم يذكره هنا
 لشيء ببيانه في بحث افعال المفعول والذم خبران واخواتها اي خبر واحدة من
 ان وامثالها هو المسند بعد دخول هذه الحروف اريد دخول الجواب وقد نهى عليه بقوله
 حوان زيدا قائم والظاهر بعد دخولها ولا يظهر لها بوضوح المظهر موضع المضم
 وقد نهى بقوله بعد دخول هذه الحروف على ان هذه الحروف تخرج الابد والاسند
 مسند قبل دخولها وهكذا في نظايره ومن اقتصر على حذف المضاف في المرفوع
 فانه وقع بيان المرفوع والمراد بما لها ما ينصب اليه ويرفع الخبر ثابته
 المرفوع فلا بد فيه الا ان لا لا يثبت به الفعل بل ثابته ان من هذه الحروف
 في التحقيق وان تفاوت ما انه التحقيق النفي وان التحقيق الاثبات ولم يبيح الاثبات

ر ح ن

لانها

لانها سبقت في قسم الحروف والتعبير بالافعال دون الاثبات بل احفظنا
 بوصف الكلمات دون الحروف ومن قال لان الحرف مؤنث سماه حرف
 لان المؤنث حرف الحجة الهي او كم من اشتباه منها كاشتراك اللفظ ومقتضى
 نحو الحفظ من الحروف وسوا الحفظ وفي عدة من المرفوعات مطلقا بعد عند
 خبر مبتدأ ترجع من ذهب البصر من ان رفعة بهذه الحروف لا يمكن ان يكون
 وترجع ما عليه الجهد على خلاف ذهب الفراء من انه قد يكون خبر ليست منصوبا
 من ذهب بعض اصحابه ان النصب جاء في خبر كذا قال ابن سلام في طبقات الشجر
 انها لفة ردية قال ثم اذا اورد وجه القيل فلنات ولكن خطاك صفا فان
 جواسا السرا والجرور يولدون امثال يتقديم الخبر فيقولون في قول ان صرا سنا
 اسد في تقديره يهون اسدا والكسائي تقديره الخبر في اي تركيب كان واللام في
 في السند للبعد التقديري او اسند الكلام الذي دخلت عليه وهو المتبادر وفي قوله
 بعد دخولها ايضا هذا المقصود ويمكن في سائر نفعات اخبار النواصب والمازنا
 فانه في هذا ما ذهب من الشكليات فيما من انتفاضا بمسندات وقت في
 مدخول النواصب من غير ان يكون مسند الكلام انه فاعا هو على طرف التام ومنهم من
 تكلف لدفعه بان المراد السند الكلام ولا يلزم السند اذ قوله بعد وقولها
 كما تقوم كذا تقديره القيد بعد دخولها ويرد عليه ان زيدا قائم ابوه فان الخبر مجرور
 قائم حيث اجري عليه الاطراب وليس مسندا اليه ولا يجاب بان المراد المسند
 الكلام او ضميره او بسببه لانه يعود اصله اليه بلا احتياج بل هو اريد التكلف
 للتمام ينبغي ان يرد المسند الكلام حقيقة او حكما ولا يخفى ان قائم ابوه
 حكم المسند حيث اجري عليه اطرابه دون يقوم ومنهم من يقول معنى الفعل
 تحصيل اثر فيه لفظا او معنى ولا يخفى انه مجرد دعوى وامر اي خبر باب ان

مرد الجواب

مذاهب بغير

خبره ان جاء النصيب
 على ان خبره او غيره
 رايه في ذلك

خبره قائم بغير

كما في الخبر المتقدم قال الرضا اوشانه وحاله في اقسام من كونه مؤدوا ومجته
 وفي احكامه من كونه مؤدوا ومتعدوا وحذوفا ومذكورا وشرايط من شرائط
 العائد في الجملة وشرايط حذفه بالعلم بقوله في جمل وجوب العائد شرطا وحذف
 والذكر حكمي تحكم فالاجمال خبر من التفصيل الا في تقديمه مستثنى عنه فاما في
 مثلث ان خبر المبتدأ في جميع ما يتعلق به الا في تقديمه الاستثناء فمن قال الاول
 الا في التقديم لان القدر المشترك بين الخبرين التقديم لا يقدمه فقد وجب بناء على
 توجع تقديمه قد استثنى كالا اذا كان ظرفا فان حكمه تقديمه في ذلك الوقت
 ولا بد من تقديمه هو ان لا يكون الكلام ضمير متصلا فانه مع كون الخبر ظرفا
 لا يصح تقديمه على الكلام فلا يصح في انك في الدار ان في الدار اياك لان اتصال
 الضمير المنسوب لعل الحرف واجب ولا يجوز اتصال صرح به الرضا في بحث
 ولا يسوغ الفصل الاستعراض الفصل قال الرضا حكم الخبر الظرف لان حكم خبر
 المبتدأ في تقديمه حكم يجوز التقديم في في الدار زيد يجوز في ان في الدار زيد او كما
 يجب في قولنا في الدار رجل يجب في ان في الدار رجلا وهذا لا يتم ما ذكره الشيخ
 في دلالة الابعاز ان من خصائص ان تصحج تنكير المسند اليه كذا ان شود او
 شدة وجوب الابعاز الامور من هذه العيشة الفع والفع الدعو والدعو فو
 فنون فالغالب الصحيح لوجوب التقديم ان في الدار صاحبها لا تقول اذا جعلت
 حكمه حكم خبر المبتدأ المزمع وجوب التقديم في ان في الدار رجلا فلو لم يتم لم يكن
 هذا الحكم صحيحا لاننا نقول لا يلزم ذلك لان من مواضع وجوب تقديم الخبر
 كون الخبر مصححا للمبتدأ واذا كان ان مصححا لم يكن تقديم خبره ان مصححا فلما
 يشبه ببيان انشاءك هذا الوجوب بين التقديمين ولما كان يقول من
 جملة احكام خبر المبتدأ انه اذا تضمن ماله صدر الكلام وجب تقديمه

فان شانه تقديم الخبر المذكر والمؤنث

اتصال الفعل بضمير
 العائد لوزن يجب

من خصائص ان تصحج
 تنكير المسند اليه فعول

وخبر ان

وخبر ان يتضمن ماله صدر الكلام والواجب تقديمه كذا ان زيد في الدار فان
 لام المبتدأ له صدر الكلام ويمكن ان يجاب بان لام المبتدأ خرج عن اقسام
 الصدارة في باب ان فان قلت لو لم يقدم الخبر في ان علامة يجب زيد لزم
 الاضمار قبل الذكر فقد وجب التقديم في الظرف قلت هذا التركيب لا يجوز لان
 تقديم الخبر غير الظرف واللازم من ولا بد من اشتناء امور اخر وهو ان خبره لا
 يتضمن ماله صدر الكلام على ما في الرضا وان يجوز ان يكون خبره معرفة واكد كذا في
 ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة ومن مثله يسويهم ان قسربا منك زيد وانه
 يجوز دخول لام المبتدأ على خبره دون خبر المبتدأ وانه لا يصح كون خبره طلبا الا ان
 عن قوله على ما في التفسير وهو انه بكسر الحذف عن مال او ان دلل ان كان الاسم
 نكرة والخبر ظرفا لاف لانا مال ولنا ولد وانه يجب حذف الخبر في بيت شعري
 ازيد قائم اي فيما كان الاسم ما يدل على علم ويكون بعده استقراء واضل في توجيهه
 فقال ابن بيشر الخبر محذوف لسهلة الاستغناء بامية مقامه في لولا زيد كان
 وقال المصنف كالتسكن في الدار ورد الرضا الاول بان التقديم ليس شعري جوا
 ازيد قائم حاصل فقول ازيد قائم في المعنى مفعول شعري ومن ثمة البسطة فكيف
 يقدم مقام الخبر والثاني بان ازيد قائم مفعول العلم ومعلقة والمعلوم لا يحل على
 العلم والتحقيق استفاد من تقديم ذكره انه ليس المعلوم بل المضاف اليه
 للمعلوم لكنه ايضا لا يحل ثم قال فالاول انه حذف واجب من غير ما يستد
 المحذوف ووجب كسرة الاستعمال فان قلت لعل المص جملة الشعر مع المفعول
 فيصح حمل وجوب ازيد قائم عليه فقول ازيد قائم قائم مقام الخبر الذي هو
 المضاف حمل على المعلوم مسامحة قلت لو نأملت عرفت ان السحق للخبرة
 المعلوم لاجواب ازيد قائم ولما لم يبيش والمص لم يجعل ازيد قائم مفعول

بحث لطيف

فلو ان لا يتضمن ماله صدر الكلام
 وتوهمه خبره مع الجملة انما

الشعر جعلوا التقدير ليت شوي حاصل ازبه قائم على ان يكون ازبه قائم
 استقيا ما بعد تني حصول العلم قدم عليه التني ليعلم المستفهم عنه ان السقيم
 منشوق الا معرفته جدا فتبادر الاجابة فالاستفهام بمنزلة الخبير سادسة
 فجعله ابن عبيش كجواب لولا في السدسة الخبير ونسبه المصداق انه افيد من جواب
 لولا منهم الخبير ايضا فالظرف فشيء به في السدس ولا فهم لاقى معنى الخبر والله اعلم خبر لا
 لفي الجنس سمي به لانه للثني عن الجنس فالاضافة لادنى ملازمة والتقي عن الجنس
 ثم في الوجود والصفة ومن قد مضى الى لفي صفة الجنس فقد جعل التسمية باعتبار
 بعض الافراد لا يقال الوجود ايضا صفة لان المتبادر من الصفة ما هو بعد الوجود
 وايضا المتبادر من لفي صفة في الجنس صفة له في الواقع فجعل التقدير النقي على
 الجنس اوفق وفيه من الرفوعات بعد خبر المبتدأ روي على الكوفي حيث يجعل مطلقا
 مرفوعا بما كان مرفوعا قبل ما ذكره الرضي في بحث خبر ان لكن ذكره ايضا على الوقف
 ما ذكره ابن مالك ان خبر لا مرفوع بها اذا كان معها امر بآتياء فاما النية وان كان
 مبنيا فمرفوع بكونه خبر المبتدأ ولا راجل مرفوع المجل بالابتداء عند سيبويه وعند غيره
 مرفوع بلا ولعلها اراد بمتتاف النجاة اتفاق نخاة البصر وهو المسند بعد دخولها
 مثل لا غلام رجل طريق فيها الظاهر ان فيها متعلق الظرف قيد الخبر بالظرف
 وفقا لكذب الحكم اذا لا يصح في الظرف عن جنس غلام الرجل لكن يصح في الظرف
 في الدار المين وما قيل ان الظرف لا تقتيد بالظرف ففيه ان الظرف يقتيد بالملكة
 لا تقتيد واما الظرف بان اثر الملكة فتقتيد والظرف كالكرم وغيره كما تطلق على الملكة
 تطلق على الاثر ومن لم يمكن من دفع الاشكال قال قوله فيها خبر بعد خبر او روي
 خبرها على مثال الخبر الظرف ايضا ونقول تنبها على تعدد خبر لا خبر المبتدأ ولا يخفى
 ان الظاهر في حصول الدار عن غلام رجل طريق لاني الجمع بين صفة الظرف

منع كوفي

منع سيبويه
انما في قوله لا في
الرفع بالابتداء

وكونه

وكونه في الدار عن الرجل ولو مثل قولنا لا رجل في الدار كما مثل به المصنف في
 افيد اذ في الرد على سيبويه حيث لا يجعل الخبر فيه مرفوعا بلا الا انه قال هذا
 المثال ظاهر في كون في الدار صفة وخبر لا محذوف او لا يحذف كثيرا بخلاف
 ما ذكره المثال فان صفة لهم لا المضاف لا يرفع حلا على المحل وحق المثال
 ان لا يكون فيه الاحتمال فضلا ان يكون راجعا لكن عدم المحل على المحل مؤلف
 فيه وجعلته جماعة اسم لا كما سم ان في صفة من التابع على المحل وامره كامر
 خبر المبتدأ الا انه اكتفى بالتنبه في خبر اول السوابع لظهور عدم الفرق
 والافرق بينه وبين خبر المبتدأ الا ان خبر المبتدأ لا يحذف كثيرا اذا علم
 ويحذف كثيرا اذا علم شارك اللفظ المعنى في التقي في مقام المبالغة ولم يذكر
 امتناع تقديره على الكلام لانه من مباحثكم لا وبها اوله وبنو تميم لا يشبهونه اذا علم
 ويحذفونه وجوبا هذا هو المعنى الصحيح للمعجزة وقد فارق كثير من يجعل
 بنو تميم لا غلام رجل قائم محذوف الخبر بجعل قائم صفة رجل لا خبر وهذا
 مما يتفق منه العجب اذ لو ثبت لا غلام رجل قائم في لغة المحل فكيف بنو تميم
 فرما يشبهون الخبر والحكم فان بنو تميم يجعلونه خبرا واحدا المحل ز صفة
 حكم حرف اذ ليس من ذلك العرب هذا السنين وقد يحرق قوله لا يشبهونه
 اصلا على عدم اثبات الخبر في اللفظ والمعنى بجعل لا بمعنى انتفى فلا راجل في
 معنى انتفى جنس الرجل وهذا مما لا يمتد الى بهر امتناع تركب الكلام من
 الحرف والكلام يدرى خلافه قال الخبر بنو تميم لا يلفظون به الا اذا كان
 اظرفا والكره الا انه ليس وصق المسئلة على ما حملنا عليه العبارة وما
 ينبغي ان يعلم انه لا يحذف الخبر مع الكلام بل هو فقط لهم ما ولا المشبهين
 بليس في النفي والدخول على الجملة المبهمة لكن مشابرة ما اكثر لانه كليس

منع سيبويه

ان مبتدأه انتفى

لنفي الحال خلاف لا فانه لنفي المستقبل هو المستبعد قوله ما توريد
 قلنا الاول ما زيدا وجدا قلنا ولا رجلا افضل منك كافي للباب
 ليعلم عدم ما واختصاصه لا بالنكرة ولا يتوهم اختصاصه احد من المرفوعة
 والاخر بالنكرة وانما صح وقوع المسند اليه نكرة صرفة لعموم لان لا هذه
 ظاهرة في العموم ولا النفي الجنس نص فيه فيجوز الاول على العموم ما لم يعرف
 قرينة فلو لا رجل بل جلالا ووجه صحة وقوعه نكرة لانها موضوعة بالوجه
 ولا يمكن حمل الثانية على غير العموم فلو قلت لا رجلا بالفتح بل رجلا
 عودت مناقصا لتك وهو انك لم تألفي لاشاد قال ابن مالك
 كثير وعملان الثانية شاذ لعدم جواز نفي على الارض باقيا ولا ورا
 مما قضى الله واقيا وقال الرضي الظاهر انه لم يوجد في شيء من كلامهم خبر لا
 منصوبا ولا شاذ لهم في قوله انا ابن قيس لابرأ لا هذه تنفي الجنس
 اعملت في عدم شرط الاتصال من النكرة او الفصل بينه وبين الاسم
 او توبيخهم قال الامام المزيوني انا جاز في الشروع ما بعد لا رد الا
 صل اذا الفروقة تروا الاشياء الاصولها واصولكم لا بعد الرفع وما يجنب
 انه كيف يشهد بالشعر ولم يرد للاخير حتى يعلم انه رفع او نصب ولو ذكر
 وهو الظرف او لابرأ لم لا يعلم انه مرفوع او منصوب نال ذلك لانهم
 بكلمات المرفوعات ان تجوز دعوات السموات وقمرات اجاري
 افكارى المحبوبات اصلها ثابتة وفرعها المنصوبات **النصوبات**
 هو ما شتم على علم المفعولية قدما على الجوارات لكثرة مقتضيتها
 لمزيد الاعتماد على ما قيل او لشدة اتصاله بالمرفوعات حيث ينوب
 كثير منها عن الفاعل بل العلم منظر لمعرفة اقسامه لتوقف ابحاثه

قد مر في غير هذا
 علم ان النصب
 منها

وهو نفي الجنس
 في العموم لا يثبت

عاصم

ما كبح في المرفوع من احكامه ولان معرفة المضاف اليه بالاضافة المفعولية واللفظية
 الشئ هي الوجة في الجوارات بعد معرفة اقسام المنصوبات واحكامه هو ما شتم على علم
 المفعولية من الفتحة والكسرة والياء والالف اللاتي اقتضيهن المقتضى والاصل
 في هذا الاشتغال المفاعيل عند النفاة كما نبه عليه بقوله علم المفعولية ان علامة
 هو في الاصل للمفعولية استمرت لغيرها طفلا وان استمرض عليه الرضي بان
 اقتضا الفاعل لاجال الشدة من الفعل معه والمفعول له اذ لا يخفى فعل عن حال
 وكثيرا ما يتخلو عن مصاحبة المفعول والباء في التحقيق يقتضي جعل الباء
 اصلا في الفعلة تطفلا في الوجة من اسم ان ولا ونية كان وما ولا واعتراضه
 انما بدو ثبت ان اتصاله الشئ في الاعراب لشدة اقتضا الفاعل في نفس
 الامر والظاهر انه دائر على كثرة الاعتماد ببيان في الجوارات فاعلمهم وجدوا
 دوران المفاعيل في الكلام اكثر من باقي الاقسام في مقام قسم الاعراب
 او خرج نظر التام وبالحكمة يستحق المفاعيل عند في نعم التقديم ثم من المفاعيل
 ما هو شاذ اتصاله بالاجرة والمفعول المطلق عين الفعل لا وينوب من باب
 الفاعل فله اتصال بالعدتين والمفعول به يرفع في نيابة الفاعل على غيره
 والمفعول فيه ينوب دون المفعول له ومع والمفعول معه يدور بين كونه
 تابعا واصلا وفروقة التابع والمفعول له اصل اياه معنى وصورة فرائض
 هذا الترتيب المستحق للترتيب ولغيرنا بيان آخر فارجع اليه ان لم يقنع بالخط
 الاول ويمكن موليا جمع الاكثر منه قدما للاعتماد به لاشاره بالنقيب المكي
 للتوبيخ للخصم اذ يرتب ما يرفع المفعول المطلق لنيابة الفاعل والفاء للتعقيب
 هو التفصيل بعد الاجال المطلق المفعول المطلق سمي به اما ما قيل انه مفعول
 اصطلاحا ولفظة او انه يصح اطلاق المفعول عليه من غير تعيينه بقيد لا يثبت

اصل المنصوبات
 المفاعيل

المفعول
 المطلق

في اطلاق عليه كما في اخواته فان قلت يصح اطلاق المفعول في غير تقييد على الاربعه
 الباقية لان صحته اطلاق التقييد يستلزم صحة اطلاق المطلق قلت تقييد المفعول بكل
 قيد غير لفظي المفعول لا يقيده فلا تقييد الا بحسب الصورة وصحة اطلاق التقييد بحسب
 الصورة لا يستلزم صحة اطلاق المطلق لانه ليس في هذه التقييد معنى المطلق وانما
 لما نتول ان في مفعول المطلق لان المفعول عند اطلاقه ينصرف الى اوانه مفعول لكل فعل
 او ما من فعل الاول مفعول مطلق بخلاف باقي المتاعيل وهو انهم صرح بالانهم في تعريف
 دون به وفيه دلالة على حقيقة المساحة الشايعة من وصف اللفظ بوصف
 معناه كما نبه عليه في اثنا تعريفات المفعول حيث قال في تعريف الخبر السند
 دون غيره من خواصه وانما ذكر باعتبار اخر وهو انه في اشتراط انتفاء توبه
 بضرب ضرب زيد او ضرب الثاني مما فعله فاعلم فعل مذكور معناه ولا انتفاء
 في تعريفات باقي المتاعيل بل لفظ من اجزاء الكلام وقية انه في الانتفاء فيجبني
 ضرب زيد ضرب زيد وبقولنا زيد ضارب ضارب وبقولنا ضارب ضارب ما هو
 وان لا انتفاء بدون قيد انهم لان توبه الشيء بوصف معناه نحو ان اللفظ
 يدل على ان معناه موصوف به على ما عرفت في مقام ضبط الاصول وضرب الثاني
 لا يدل الا على تقرر ضرب الاول وليس كونه مفعول فاعلم فعل مذكور مدلوله ان توف
 النفس من كونه موكدا لاول ما فعله بحسب دلالة اللفظ وهذا المعنى المتعارف
 في اطلاق قائم فلا يرد ما اورده الرضوي من مصاود الفعل المنق
 نحو ما ضربت ضربا اول لم يدل ضربت على ان فعله التكلم لم يند دخول التقييد فعله
 ولا يرد ايضا ضربت ضربا كاذبا ولا ان ضربت ضربا وضرب زيد او ضرب زيد
 فاعلم المراد به ان على السنوي بقرينة اضافته الى فعل بمعنى الحزن يشمل مشاهرات
 الفعل فيصدق على قولنا انما ضرب زيد ضرب ضرب الامر من غير ان يحول الفاعل

قوله تعالى بوضوح معناه
 جمل لا

اعم من

اعم من الفاعل في الحال او في الاصل وعنه قولنا ضرب زيد ضربا على صيغة الجمل لان الفعل
 الجمل ايضا فعله الفاعل وان اسند المفعول لم يخرج الجمل الفاعل اعم من الفاعل
 حقيقة او حكما ولا الى الجمل على اصطلاح غيره في الفاعل وعلى قولنا مات زيد موتا
 وجب ان يثبت وانقطع الجمل انقطاعا لان هذه افعال صادرة عن فواعل
 واقعة على ما جعل فاعلا لها والمفعول المطلق بما فعله فاعله هذه الافعال
 الا انه لم يذكر ذلك الفاعل وصف فعله بقوله مذكور لا يوجب تقييد الفاعل بالذکر
 حتى يقتض بها وهذا السنف من ان تقول معنى فعله كونه بحيث يصح اسناده
 اليه والمراد بالذکر ما يعم القدر اذ وصف المعنى بالذکر لا يوجب التلفظ بقصد
 تقييده ولو بالقرينة والمراد بالذکر اعم من الذکر مطابقة او تضام او التماسا وكذا
 المراد بكونه اعم ما فعله فاعله فعل مذكور اعم من كونه دالا عليه مطابقة لمحت
 جلوسا او تضامنا نحو ضربت ضربا او التماسا نحو قتلت قتلا بمعنى ضربا باليد
 فقال في هذا القدر من التعريف كرهت قياي فقال معناه ليخرج ويخرج
 كرهت كراهية لزيد واجبت بحجة لغيرهم من ظن ان لا بد من زيادة قيد لا فاجبه
 وهو ان يرد ذكر بياننا له ومضمر من قال تخرجه قيد الجينية او مفعول فاعله
 مذكور من حيث انه فاعل فعل مذكور والمصادر المذكورة ليست لهما ولا لفعله
 من حيث انه فاعل فعل مذكور ولا يخرج انه يخرج بها كرهت قياي قيد ذكر
 قوله معناه ومضمر من قال كونه معناه ليس انه يقيده بمضمر لفظ بل ان
 يقصد به العود الذي قصد بالفعل فيخرج به كرهت كراهية او لم يقصد به كرهت
 ما قصد به كراهية بل ما تعلق به وهذا معنى دقيق وانما لم يصح فيه العبارة
 ولا يفرق الا من له توفيق وزكا وفريق ولا يرد وجوده تمام مقام المفعول
 المطلق ضربا وجب لا لانها ليست مفعولا مطلقا بل بآلية جراه وببعض

المذكور اما متعلق او متعلق به
 وتفاوتها اعم من فاعله فاعله متعلق
 اعم من الدلالة الثالثة

جوامع معاني
 المفعول المطلق

بغير لفظ مصدره فينبأ وان حذف مصدره لم يبق له بناء ولا يجر
 ان المراد بالبناء بوجه ما قبله ان يكون جلت جلت من هذا القبيل وان
 كان المفاعلة بحسب المادة لم يكن ابتكرا الله بنا منه ولا يحتاج الى الجواب
 بان المراد المفاعلة بابا او مادة والمثال الذي ذكره المصنف انما يصح لو كان المقعد
 والجلوس من اثنين وفي شرح المصنف ان المقعد يكون من الاضطرحة
 والجلوس من القيام وقد حذف الفعل القيام فربما هو الاضطرحة فاحذف المقعد
 لمن قدم جاتا من السفر فمقدم فان الخطاب قرينة لتقدير قدمت
 ووجوبه باذنه واوجبا وقد حذف سببا القرينة لكن لا يبقى مفعولا مطلقا
 بل يجر بمنع عامله وينوب متناوب ويكون عاريا عن الادراب كما علمه وسمى
 اكم فعل وينبغي في الاغلب على الفتح لسوابق العرب ويذكر مفعول الفعل بعد
 على طبق ما يذكر بعد الفعل لانه بعد عمل فعله واما ان يكون مصدره فمفعول
 كما يوفق مفعول المصدر ومنه هيئات هيئات لما توردون فانه ربما يذكر
 فاعلم المصدر باللام فيقال ضرب لزيد سمعا او حذف سمعا اي شوقا على السمع
 لعدم ضابطه يوفق بها موضع الحذف والسماعي ربما يجر قريبا لاجتناب
 قاعدة يوفق بها ومنه هذه الصادرة حيث ضبط الرضى بان كل مصدر ذكر فاعلم
 فعله ومفعوله بعده لا البيان النوع بل رفع اربابا حادث من حذف فعله وتفسيره
 يجب حذف فعله ومنه تمدد وتمدد وينبغي هذه الضابطه لبيتك وسعديك
 واما ان لم يعقب هذه المصادر فاعلمها فلما يجب حذفه وبهذا ظهر ان من قال
 انه انما حذف عامل هذه المصادر وجوبا اذا استعملت مع اللام يحتاج بيانه
 الى التمام قال الرضى بين وبين المصدر بالبناء وهذا الاثر لا يفسد الاضافة
 المصدر ان الجار والمجرور للمصدر فالسماعي لفظه ايضا تقول جاز زيدك ايضا

وقد قيل
 في المفعول

قد يقال المصدر

ويذكر

من ايضا

ايضا

ايضا يجر اي زيدا وجر اي ايضا وهو بمعنى العود ويكون بعد كلام بيده الحكم
 بغير ما ذكره وتقدم على الجي عودا وقيل عودا والجر بان الرض عما سواه من
 السكون وبغيره وقيل انه لو كان المفعول لم يتوقف ذكره على كلامه كذلك لا ما ذكره
 المصنف من قوله نحو سفياء ولبيا وجبة وهو يرد عدم نيل المراد وهو قطع اليد
 او الشفة او اللانف او الاذن وحسب او سكر او سبي ولا قولنا فضلا وفيه ابحاث
 دقيقة تعيد كنه فضلا استوفاهما المحققون في شرح المفتاح في صراحة من
 معاقده واللايق به هذا المقام فلو ردها لك ان كنت ذاهبا لاشتم من كثرة
 الكلام وحي ان فضلا يور بعد تعي صرح في فلان لا ينظر الى الفقيه فضلا
 عن ان يعطيه او مودل فلو فلان يرصد من الفقيه فضلا عن ان يعطيه فانه في
 معنى لا يلتفت الى الفقيه والمقصود منه الدلالة على ان ما بعده او لا ينبغي مما
 قبله سواء كانا مستحيلين او مستبعدين او الاول مستبعدا والثاني مستحكما
 وان قالوا انه يتوسط بين ادي والى للتبني بنى الادنى واستفاده
 على نقي الاعلى واستحالة يترك الى صدقه ما ذكرنا الفطنة المتحلية بالبناء
 والتعقيب على الناظرين وجه استفادة هذا المقصد حتى مثل بعض
 النحويين الوقوع بعد النفي الفصحى بقوله تقاصرت افكار الاكثرين من ان يترجوا
 حوزة التركيب فضلا عن ان يجدوا الى كنهه وذكرنا في حله انه مصدر فضل
 على حد نمر وعلم بمنع نقي يقال انفتحت الدار من وفصل عنه ورجع الى نقي فتقديره
 فلان لا ينظر الى الفقيه فضلا عن ان يعطيه فضلا وضمير فضل
 لمضمون جملة المنعفة التي هي عدم النظر عن الاعطاء وذهب الاعطاء
 واورده على ان بنية الشئ تكون من جنسه واقل ما ذهب وليس عدم
 من جنس الاعطاء ولا معنى لوصفه بكونه اقل من العطاء فلا معنى لجعله

البناء

في المفعول

بقية له وقيل المراد انه عدم النظر بالنسبة الى عدم العطاء لان ما هو اول بالعدم
 بمنزلة عدم كونهما بعد عنه بمنزلة عدم اوقافه بالفضل القلة اللازمة له
 واوردها الى حيث يحتاج الى تقدير النقيض فضلا عن التكلف في تصحيح تعلق عن
 بفضلها باعتبار التعلق الاصل او تضمنين معنى البعد لان التقليل بعيد عن الكثير
 هذا ما افاده وهو قول الفضل ضد النقص على ما ذكره في كتيب اللغة والضمير في فضل
 المنقضي افضل النظر في الوقوع على العطاء وبعد عنه فضلا وارجح يلزم من نفي النظر فيه
 بصرف الاول فعملك على الروية في اختيار ما هو الاخر وظاهر ما ذكره ان فضلا
 تحت القاعدة المذكورة لان الجار والمجرور محل لفظة ذكر بعده في قوله وقياسا
 اي حذف قياس لا يتوقف الحذف على السماع بل يعرف بظاطفة في مواضع منه بصيغة
 الكثرة على ما لا يتصور فيها ذكره من الواضح الستة وسبب تركه على ما لم يذكره من ثمة
 موضع اولى ويصح لك صيغة الكثرة بحمل اول موضع ذكره متعدد الا انه بعد
 معالفة النسب منها ما هي مفعول مطلق وقع مشتاق في قصد التاكيد بعد
 النفي لشمل النقيض استفاد مخرج النقيض استفاد ضمنا فلا حاجة الى قوله او معنى
 نفي الان يقال الشاؤون من ذكر الشيء ما هو مخرج داخل صفة للمتعدد فلما افرد
 فكانه قيل بعد واحد من النقيض ومناهه داخل على كل من لم يثبت له قال الضمير راجع اليها
 بشاؤون كل واحد وقيل النقيض صفة معنى في محذوف وقيل بالتركيب كون الشيء
 مقصودا لاثبات بعد النقيض انما يكون بنسبة الابنية وبين النقيض لفظا
 او معنى على اسم بخلاف ما ضربت الا ضربا لا يكون خبر عنه اي لا يكون المفعول
 المطلق في قصد الحكم خبرا عن هذا الاسم وهذا القيد ضايع لان المفعول المطلق
 لا يلحق ان يكون خبر لان الخبر هو المسند والمفسد المطلق لا يصلح بكونه
 مسندا للشيء وقيل لان الخبر مرفوع والمفعول المطلق لا يكون مرفوعا وكلا مقدرته

وفي قوله

باعتبار الروية ببيان

حذف توكيد

فالس

فالس لانه جازم ضرب ضرب شرب والخبر انهم من الخبر في الحال اولى في الاصل يخرج عنه
 ما وجدت سبب السبب الشرب يدونه لا يخرج ان يقال لان عامل الخبر معنوي ومعال
 المفعول المطلق لفظي كما لا يخفى او وقع مكررا فنقص هذه القاعدة بخروج
 امثال ما وجدت زيدا الاسير او بدو كذا اذا ذكرت الارض دكا وكذا والعرض
 البري عن النقصين ان يقال ما وقع مثنيا بالاول او معناه او مكررا بعد مثنى
 لا يكون خبر عنه او يقال ما وقع مكررا او مقصورا عليه نائبين الخبر وقال
 ابن مالك ما وقع نائبين خبرين بمكرير او حصر وتجه عليه خروج ما ذكره
 الاعتناء بالموت ضربا بمراد الظاهر ان قولنا ما يضرب زيدا الاسير على ان
 سبب مفعول مطلق من الحال المحذوف واجب مع انه خارج عن جميع ما ذكره والرضي
 بين ان المقصود بهذا التركيب الاستمرار وكذا حذف التثنية على التسريح ما
 ضعه على الحروف اعني المفعول او بما هو مشتمل من ثمة لا على كل فعل هذا
 يجب ان يكون المقدرا لما او مفعول مضارع مانت الاسير او مانت الاسير بهر بهر
 معرب بر به دم سمي به بعل ترتب في كل اثنين عشر ميلا لمرسل السلطان ووقع
 راس ذنبه علامه له وفي بعض النسخ هو الفتح وكلاهما يصح في المثال وتكرر
 المثال شيئا بعد ان مفعول المطلق في هذا الباب يكون للتأكيد وللنوع الا انه
 يجب تقديره على ما هو للتأكيد بعد الاستئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه
 وفيما هو للنوع يصح ان يقدر قبل الاو بعده وانما انت سيرا وزيد سيرا وزيد
 سيرا فسر او المراد بقولهم زيد سيرا سيرا زيد سيرا فسر الذي ليس الثاني تأكيد
 الاول قال صاحب الكشاف في تفسيره كذا اذا ذكرت الارض دكا وكذا في دكا بعد
 ذكر نظيره من الحال جاء في القوم رجلا رجلا وسرا ما وقع تفصيلا التفصيل
 في اللغة التبيين فيندرج في الضابطة فشد والوثاق فاما من مع انه لا يجيء

91

الحذف ثم قال بدل قوله لانه لا نادر م يندرج فيبقى ان يحذف التفصيل على ما بين
 مستدرو هو يكون على نوعين تبيينا على سبيل التردد يدرك في مثال ذكره وتبيينا
 على سبيل الجمع كان يقال اقرب غلامك تاويبا وكذا في الكسرة فسرته في هذا
 انما يبين الانواع المحتملة وفيه تامل مضمون جملة الظاهر منه ما يتضمنه
 الجملة ولا يستفاد منها كما قصد به فيما بعد فمرة لكسرة فسرته ومنها خاصة
 مصدرها المضاف للفاعل والمفعول يستفاد منه وجوب احتمال الجملة على ما له
 مصدر وذلك لان الاثر يعني الفرض وانما يتحقق الفرض مضمون الجملة لو اكتملت
 على فعل اختياري قيل اطلق الاثر على الفرض لان تحققه بعد مضمون الجملة يتحقق
 الاثر بعد المؤثر ونحن نقول اضافة الاثر الى مضمون الجملة كما ساد الفعل الى
 السبب وانما قال تفصيلا لانه مضمون جملة لان تفصيل نفس مضمون الجملة
 ليس كذلك نحو زيد سافر القريب البعيد قيل ولو كان تفصيل اثر
 مضمون مفرد لم يجب الحذف كما في زيد سافر انا صحتي او غنا ما وفيه ان الفرض
 من سافر زيد صحتي فائدة سفره لا محالة لا فائدة نفس السفر فلا يستفاد فائدة
 مضمون المفرد مستقدمة اسقط هذا القيد ابن مالك فيلزم الاختلاف
 بينه وبين المصنف في انما نادى بياها هاهنا كما ضرب زيد في وجوب الحذف ولكن
 انما يبين قولهم بان تقديم هذا النوع من المفعول المطلق لا يصح على الجملة
 المذكورة لان مرتبة التفصيل بعد الاحوال لان المصنف شبه على وجوب التقديم
 وابن مالك اقتصر على ذكر الضابطة واعلم ان المفعول المطلق انما يكون بعض
 المفصل لان المفصل هو ما عطف عليه فجملة تفصيلا مسماحة بمعنى ما دخل
 في التفصيل وكونه تفصيلا لانه مصدر مضاف الى الفاعل في اذ كان الناطق
 لهذا الغرض شيئا للفاعل وكونه تفصيلا لانه مصدر مضاف الى المفعول

فيما اذا كان الناطق المتعلق كما في المثال المذكور مضافا الى المفعول والفاعل
 من لانه الناطق كالتاسم كان الشاؤم لا يقتصر في التفسير على الاضافة
 الى الفاعل والمفعول بل يربط به عليه المصدر المقيد بالحال نحو جئتك مستكثرا اما
 محلا مع او ساما منه فان محلا هو الفرض من حيث في محال الكلام لان وجود
 جنة خوفه والوفاق بالفتح وكسرة ما يشبهه فاما متا بعد او بعد الشدة
 واما فدا بالكه وبفتح وقد يقصر يقال فداه يفده ان اعطى شيئا او انقذه
 فان قلت لم يجرى هذا المفعول للشدة فستفنى عن حذف الفاعل
 وينطوي هذا القسم من وجوب حذف ناصب المفعول المطلق قلت
 لانواع في احتمال المثال المذكور كمن لا ينطوي به هذا القسم لانه لا يحتمل
 قولنا وجئتك الفاعل ما اعانته او اكسر اما ان فاما تيسر اعانته او كسر مني اكراما
 فانه لا يحتمل كونه مفعولا لانه لا يصح تقدير اللام فيه لعدم اتحاد فاعله
 وفاعل الفعل المعتمد وقد عرفت ان الجملة المذكورة اعم من الطلب
 والخبر ومن امثلة الخبر قوله لا جرحون فاما در واقعه تحش
 واما بلوغ السؤال والامر ومنها ما وقع للتشبيه في المفعول المطلق
 وقع في التركيب لفرض ان يشبه به الشيء وهذا المصريح في عبارة ابن
 مالك حيث قال من الملتزم انما ناصب المشبه به مشعر الخروث
 بعد جملة حاوية فاعله معنى وكون لفظه واصلا حية للمعلول
 لكن هذا التفسير مبنى على ان يرد بالمفعول المطلق ما يطلق عليه المفعول
 المطلق يجوز لان المشبه به هو نائب المفعول المطلق ولو كان مراد
 المصنف ذلك كمن الظاهر ان بقول التشبيه به وايضا يخرج عنه فاقا
 له صوت مثل صوت تار فان المفعول المطلق بحسب الظاهر هنا

لفظة مثل هذا ليس عليه به لادارة تشبيه ينبغي ان ينسب قول التشبيه
 بقوله لان يقع تشبيها فيكون الكلام في المفعول المطلق الحقيقي ويكون ظاهر
 قوله التشبيه منطبق عليه ولا يخرج منه صورة ومنهم من فسر فعل
 الحكم وقال التشبيه يشي ويشي ويدنطبق على المفعول المطلق الحقيقي والمجازي
 مشبه به كان اداة التشبيه على جافة بالمتبع بالحدوث وفسر البعض
 به يكون فعلا لا العضو الظاهر ولم يكن في نسخة كانت عند الرضائي فالتعريف
 بانه لا يجوز لا بد من قيد آخر وهو وهو الاشعار بالحدوث يخرج في
 زبد زهر الطاهر فانه لا يجوز فيه حذف المصدر لعدم الوثنية عليه لان
 الفعل يشوب بالحدوث فاذا كان كذلك التبعة متعلقة بما يدل على الحدوث
 تكون ثابتة عن الفعل والة عليه شاعلة موهقة ويجب الحذف والافلا
 وقد عرفت عن ابن مالك ايضا الشرة اشارة بالحدوث فتفسيره
 بالاحتياج الى العضو الظاهر ايضا للاشارة بالحدوث لان الغالب
 فيما يفعله بالحدوث وفيما يصدر عن الناطق الثبوت لكن هذا التفسير
 انما يصح لو ثبت كون الصلاح بهذا المعنى في اللغة ولم نجده وفي الناس
 عالجه علاجا زاوله وواواه فتفسير قوله علاجا يكونه محتاجا الى المزاولة
 وما يحتاج فيه المداومة الامور المتداومة دون الثابتة بعد بقله يخرج المقدم
 على تلك الجملة فلا يجب حذف المصدر مع تقدمه على الجملة مشبهة على انهم يعمرون
 او منطبق على معنى المفعول المطلق فيخرج مفعول مطلق وبقية جملة مستقلة
 على فعل او شبه فعل لان العامل فيه ذلك الفعل او شبهه دون كحروف كحروف
 بزبد قاف او بصوت او مصوت صوت حار ذلك ان نقول ما بهد معنى
 المفعول المطلق يكون الذي لان الذي وث فيمنع عن قيد الصلاح

فالسنة

فالسنة العليا ما خلا عن قيد الصلاح ولا بد عليه اعتراض الرضائي وصاحبه
 ان مشبهة تلك الجملة على صاحب معناه او ذلك الكلام المفعول المطلق بخلاف
 ما اذا لم يشتمل ففي البلد صوت صوت حار لان تلك الجملة لا تنوب
 عن الفعل المحذوف لعدم اشتماله على ما لا بد للمصدر من الفعل الفاعل ففي
 هذه الصورة يجب رفع صوت حار اما على كونه بدلا او صفة وقبول الرضائي
 كونه تأكيد او في الحكم يكون المفعول المطلق محذوف الفاعل في هذا القسم
 روي على سبويه حيث جعل العامل المتقدم وعلى من جعل العامل المسمى
 الذي بمعنى المفعول المطلق والاعتماد بالقبول لتعيين محل الخلاف
 فلا بد ان الكلام في المفعول المطلق فلا حاجة الى قيد يخرج ما ليس مفعولا
 مطلقا فان كانت نتيجة الفعل كحذف المصدر مع وجوده لم ينعني المفعول المطلق
 والمصدر يصح ان يعرفه قلت وقبره الرضائي بان المصدر يكون
 بتقدير ان مع الفعل في الجملة المتقدم بمعنى ان مع الفعل مع لان الفعل
 المصدر بان غير مقطوع به وهذا القول متطوع به وفيه نظر لان المصدر
 الماصوف بتقدير ان مع الماصوف والحال بتقدير ما مع الفعل وانما اطلق القول
 بان المصدر بتقدير ان مع الفعل لاشتماله ان جملة الفعل في قوله يدل المصدر
 صرح به في حيث المصدر للمصدر الماصوف في المفعول المطلق فالوجه
 ان يقال كان الظاهر ان يقال زيد صوت حار فاذا اصله زيد صوت
 صوت حار قصد الا لا بهام ثم التفسير ليتمكن في النفس فناسب
 ان يكون المفعول المطلق من تحت جملة اخرى ذكر جوابا بالسؤال ان شاء
 من الاول فكانه قيد فكيف صلات فاجيب بانه صلات صوت حار
 حوررت بزبد لا وفلا هذه الجملة في حذف الفعل انما هو لتعيين مرجع

ويعمل المصدر

ضربة الجملد التي بعد حها واستناد الرضى ان له وقلا لاله على تعيين زمان
 الفعل وفيه انه لم يشترط في حذف الفعل لا تعيين زمانه وقاعله الا ان يقال لا
 يتوقف عليه دخول الحذف لكنه يتوقف الحذف فاذا الصوت صوت حمار
 ظاهر كلام الصحيح ان الصوت مصدر حيث يقال حمار الشئ يهوت صوتا
 لكن الرضى قال الصوت يحتمل اقيم مقام المصدر كالمعطاء والكلام والقاسم
 ايضا جملد لم ولم يبين كونه مصدرا او حارا صراخ النكلى في القاسم صراخ
 الصوت والصوت الشديد والنكلى فقد الجيب او له هذا وقوله
 او حار عطف على المثال السابق على المسند اليه في المثال السابق كان قد
 اوقف فادله الراجح وانما في المثالين تبيانا على ان وضع غير المصدر مقامه
 في هذا القسم كثير ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لغيره الاخر لا محتمل
 غيره وغيره خبر لا او بدل من محتمل وغيره لا استناد لا الله
 والاوقف بقوله لا محتمل غيره ان يكون صفة محتمل وبالجملة يستلزم كون المصدر
 محتمل الجملة مع انه منصوب عليه والنصب عام المحتمل فتأمل وصغير غيره
 اما المضمون او ما والمراد الغير المتناهي والافان من جملة الا محتمل كونه قفاويا
 طلاقا فكيف يكون المضمون لا محتمل غيره والاوضح ما وقع مضمون الجملة يكون
 نصافيه ولا يبعد ان يقال لا محتمل لغيره تناه في الكون نصافيه في ما تقدم
 واحضر بقوله مضمون جملة عما وقع مضمون مفرد في ضرب ضربا لا محتمل
 غيره وفورج القهري قبا جملد وبقوله لا محتمل لغيره عن قسيمة والوجه
 لهذا التقيد والتفصيل بل يكفي ان يقال ومنها ما وقع مضمون جملة لا يقال
 هذا التفصيل لاقتصاص كل قسم يحتمل اننا نقول التخصيص بالعلم في
 التفصيل فلا يصح ان يكون سببا له فتأمل ولا يخفى ان يتخصص بقولنا

اعترفت

اعترفت اعترافا فان اعترافا مضمون جملة لا محتمل لغيره الا انما لم نذكر فدايه
 من تقييد الجملة بالذكر لا يقال بعد بنقض بقولنا اعترفت بان على الف ورجع اعترافا
 اعترافا لانه بعد تسليم تسليم صحة ليس مضمون جملة بل صار الجملة مفردا وبسبب
 هذا القسم تأكيد نفسه مع ان الجملة تقابل المصدر وتشتد في النص في مدلول المصدر
 مشتقة نفسه وتسمية التوكيد لغيره لا اختفا فيه وقد استغنى التوكيد لغيره
 بناء على ان كل مؤكدة بقر نفس المؤكدة لغيره وهذا مبني على جعل المؤكدة والمؤكدة المقترنة
 دون اللفظ والانساب بالنفس جعلها اللفظيين كما سبها لواجب النص
 بان لام لغيره ليس صلة التاكيد بل لام الاجل فهو بمعنى تاكيد لا جلد فيه غيره
 او لاجل اضماله غيره وتقوية الرضى بانه يلزم التاكيد لنفسه فان لانه ليس
 للاجل ودفع بان النص تاكيد لا جلد بغيره نفسه وهذه الكلمات بفعل التسمية
 بمؤكدة نفسه ومؤكدة غيره كافي تسديد اين مالك بل التسمية بمؤكدة نفسه
 ومؤكدة غيره تكشف عن التاكيد لنفسه والتاكيد لغيره بوجه يقوم قوله ووجه
 الرضى بان المحتمل من حيث انه محتمل غير النص من حيث هو هو نص المصدر
 يؤكده ما هو غيره وصفا في القسم الثاني بخلاف القسم الاول ومنها ما وقع
 مضمون جملة بخلاف فو رجع القهري فانه مضمون مفرد وغيره لا محتمل
 غيره فو رجع قائم تقا وقد انكشف باف مناه في قسيمة واستغنى
 عن الشرح وانما بقولنا قلت قولنا مضمون جملة بغيره غيره ودفعه
 انكشف لك بتمتة فكن على معرفة بها بترتة لالتى على شرح ويسمى
 توكيد لغيره فاني جنسك بخبره ونشره ومن امثلة لا افعل التبعة
 بمعنى اقطع القطع الذي لا ترد فيه فقوله افعل بضم القطع ويحتمل
 الرد المحقق في دفع بقوله التبعة وواجب التبريق سبويه ونحو الباب

التبعة بيان

حيث التبعة

تكثر وجعل مكشورا للتعريف وصار حذرة حرف التعريف فيه قطعاً فلا
 سقط في الوصل منها ما وقع منه محض مقوص بالاحص من مثل ضربت
 ضربتين وقيد المص في الايضاح بقوله للتكثير ان يكون منه لا يكون المقصود
 منه عدد الاثنان بل اكثر منه ما بلغت فانهم قسموا الباب بالباب
 بعد الباب ووافقهم الرضي في هذا المقام وانما قال بحث خواص الله ان الفعل
 ارجع في قول الحاج باموس اضربا عنه لم تجع ولم يشن اذ لم يجع والتشبه
 بقتضى التعدد في المعنى وهذا لا يترك اللفظ فقط وهناك في التأكيد
 كانه قبل ارجع ارجع ارجع واضرب واضرب والتأكيد في اللفظ بلفظين
 لكن قد يشبه بالتشبه والجمع فيكون ضم لفظ اللفظ مثلها وان كان
 فيه تنفق المعنى وفيها تخلفه فاضربا عنه مثل ليك وسعديك
 وارجع البع كرتين فيكون اللفظ في صورة الشئ وليس في فقام وبعد
 تبعه المشي بقيد التكثير او قوله مع فارجع البع كرتين ويمكن دفعه بان
 مراده كونه للتكثير فقط وكرتين كما يستعمل للتكثير بغيره فنقول قوله
 مثل ليك وسعديك منصوب صفة شئ او ما وقع منه مثل حذرين وكونها
 للتكثير لا غير ويبدو كون المراد للتكثير دون التثنية ان معرفة المشي لا يحتاج
 الى التوضيح ولا يخفى ان جعل هذا القسم سماعاً حق من جعله قياساً
 اذ الشئ الذي لا يكون الا للتكثير بما يكون للتكثير سماعي صرحوا به
 واعتذر المصدا بان الله المقصود انه قياسي من وجه لانه بعد معرفة
 الشئ للتكثير لفعل كل شئ كذلك يجب حذف فعله ليس شئ لانه لا ينفع
 هذا المقياس اذ لا يفتي عن الضبط بالسماع ولهذا الاعتبار بنحو السماع
 في سلكه القياس كالافعال الناقصة والخوف العاملة لا يترك ذلك

قد يقصد تشبيه المشي
 لاعداء المؤمنين

تكرر اللفظ

تكرار فقط

ما لم يفتي

قال بعض

قال بعض المتكلمين انما وجب الحذف هنا لانه انما يكثر المصدر عن ذكر الفعل
 كما في زيد سيرا سيرا وانما لم ينسب له ما اشبهه طبعاً لك لان التكرار
 هنا اقوى لتكرار المعنى ايضا حيث تعدد الغرض في سيرا اذ لا تعدد الا
 في اللفظ مع اتحاد المعنى اقول هذا لا ينفع في زيد سيرا سيرا
 ثم سيرا لان ان يمتك بطر الباب وليك في الاصلين سقط
 النون بالاضافة من لب بالكان واللب اقام اي اقيم في مكان
 بطاعتك ولا ابرج عنه قالوا الصلة بالبين صار بين بخلاف الذوات
 كما في سعديك فانه في الاصل اسعاديك الاحالة ولا يظهر وجه للفعل
 بخلاف الزوايد في ليك بعد مجي لب والافطر ان يقال الحذف في سعديك
 للادراج في تركيبك وسعديك ثم بقي سعديك في مقام الازدواج ايضا
 وقال حذرة الروايد حذرة الفعل لغيره المحجب بمرئ سماع الامر وحذف
 نقول لغيره المحجب عن سماع الجواب لمرئ الامر وحذف مؤنثه سماع
 ومن ذلك الشئ بعد ذلك اذ هذا لا بعد هذا وهو المراد القطع بسرعة ومنه
 بهما فيك والجماع الكف واذا فرغت من معرفة اقية الصفا سجع
 ثلثة اقية اخرى فتكون تلك عشرة كاملة كنت تنظر بقتضيه وعدنا معرفة
 تلك الثلثة الا ان كل مصدر كان في الاصل صوتاً نحو آهها ارعها وواها
 اي طيباً وتناوذا كرامة فيقهر لجمعها افعال بمعناها والتا في كل ما كان
 توبيخاً مع استقام كقول ارضي وذوبان الخطوب تشوشني او بدونه
 كقوله تملوا وها لا وغيرك مولج بتثنية السيادة والمجد
 والثالث قال الرضي هو شبه ان يكون قياساً كل مصدر عطف بالاول
 على جملة تأكيد المعطوف عليه ونسب الى كقول المحجب ثم ونوه عن اي

اصح من

انها واحدة

المفعول به

الانتم واقرب عنك وكقول الرازي لا فعل ذلك ولا كيد الا كاد وان افعل كيدا
ورجا يقال كودا وكادة المفعول به الاظهر انه حذف مضافا منه المفعول به
اختصارا للاسباق الذهن اليه وكذا في قوله في هذا الباب وفيما سبق
اولا بد منه في التقية الشارعية بقوله منه في اول الباب ولا ضمير المفعول
وصيره الى اللام وكذا المفعول فيه وله ومعها ومن قال الضمير المستتر في المفعول
راجع الى الفعل الذي هو مفعول به او فيه او لا جله او معه فقبيلنا الواجب
ان المفعول به او فيه اوله او معه لان مسنده صفة جارية على غير من في
له ويصح على كون الضمائر الجوزية الى اللام ايضا انه لو كان كذلك لما جاز حذف
اللام وتكثير المفعول مع انه يستعمل مفعول به وفيه وله ومعها كثيرا بلا ضمة
والكثيره فالتحقيق انه راجع الى موصوف محذوف اي شيء مفعول باللام ليس
موصولا لعدم قصد الحدوث بالصفة والمفعول به لم يمتدح بالفاعل بنفس
او بواسطة حرف الجر ولذلك كلف بعض النحاة بقسم الى المفعول به وبلا واسطة
والمفعول به بواسطة توتعا ولا يصح تقبيل المطلق بقوله هو ما وقع عليه
فعل الماعدا فلا يقال في معرفة اللغة وقع الجلوس على الدار بدو وقع فيها ولا انه
وقع الموضع على زيد ما وقع الموضع بزيد ومقتضى العام تقبيل المطلق المفعول
لان المفعول به بواسطة حرف الجر وان ليس من النصوبات لفظا لكنه محلا
اولا لا لا يخفى من البحث عن نصب المحل ولا يصح جعله تقبيل بلا واسطة
حرف الجر في توتعه الرضي وغيره بناء على ان المطلق المفعول به ينصرف اليه
لان ما وقع عليه فعل الفاعل يصدق على زيد في وجهت بزيد وعلى الجلوس
في جلست على السرير لان ان يدفع الثاني بان قولنا وقع الجلوس
على زيد انما يصح مع تعلق كلمة على بالجلوس لا بالوقوف وتعلق على في التعريف

المفعول به
المفعول به
المفعول به

بالوقوف

بالوقوف فان احدهما غير الآخر ويستلزم ان الاول مفعول بلا واسطة وحرف الجر
فان حرف الجر يجعل الذهاب ينفع الاذهاب وزيد مفعول الاذهاب
بلا واسطة يقال يتبادر من وقوع الفعل على الشيء لا يصح في الافعال التعلوية
لانه لا وقع لها على شيء قلت لا يصح في الخطا الافعال الظاهرة لانها لا تدرك
بالبصر ولا شيء على الشيء من مدركات البصر فلذا فسر المصنف بتعلق الفعل شيء
يتوقف عليه تعلق الفعل بتعلق الفعل بنفسه لا مطلق التعلق اذ قد
عرفت ان بعض النحاة لا يقال فيه الوقوع على الشيء وكذا المضاف تعلق به
الفاعل لانه يقبيل عنه بالوقوف عنه لا الوقوع عليه وانما اضاف الفعل الى الفاعل
ليصرفه عن الفعل الاصطلاحي فيصفوا السناد الوقوع اليه عن ثبوت الخبر
وشمول التعريف لمفعول في الفعل عن كلف التكلف وليفقد عموم الفعل اذ لا
تقبيل الشيء على جميع جنسه بغير العموم ولا فعل يخلو عن فاعله او وقع عليه الفعل
اي فلو كان محذوف الفاعل كما في قوله ضرب زيد فان زيدا مفعول به وقد
وقع عليه فعل الفاعل المحذوف فكذا عطية زيد ردها ومنهم من قال اضاف
الفعل الى الفاعل فيخرج زيد في ضرب زيد لانه لم يقع عليه فعل كسند الفاعل
فاشكال عليه في عطية زيد ردها مفعول به ولم يقع عليه فعل كسند الفاعل
فدفعه بان زيد في كل مكان فمفعول الفاعل في عبارة المصنف ان المفعول به لم
يسم فاعله وطى هذه المسألة البعيدة لم ينفعه اذ يخرج من الجنب ضرب
غيره فان عمر مفعول به ولم يقع عليه فعل كسند الفاعل والمراد بوقوع الفعل
عليه كونه فاقوع عليه الفعل عبارة فيه ضرب زيد ردها كونه وما ضرب
زيد غير لان العبارة دللت على وقوع الضرب على عمر ولو لا دلالة لم يصدق
وفي الثاني الوقوع ويخرج الضرب زيد ضربته لان زيدا وان وقع عليه فعل

72

الفاعل لكن العبارة لم تقدر بلا فاذا كانت محمولة عليه بالضرورة ولم من ذلك
كونه موقوف عليه الفعل ويجاب الرضي في التقى بان يدعى وقوعه عدم الضرب على زيد
وضعه لا يخفى اذ لا فرق من الدلالة على وقوع الضرب ووقوعه في الضرب
ولو اعتبر الدلالة الضمنية لزم كون زيد ضربته منه على انه لا ينفع في وقوعه ضربت
زيدا ويخفى في التعريف نحو ما زيد وضرب زيد ولا زيد ضربته من مفاعيل
دخل عليها لام التقوية التي منفعلة شبه الفعل ومنفعلة حذف او مؤخر فانه
دخل عليها لام التقوية العلة لان اللام لزيد تدل على حكم العدم وكذا ما زيد فيه حرف
جر آخر وقد يتقدم على الفعل مع مشاركة الفاعل في شدة اقتضا فعله
وامتناع تقدم الفاعل فله في ابراهيم ذلك المثل اكره امتناع التقديم فيه فخصه
ببيان تقدمه مع ان المنفعلة فيه وله الفعل المطلق يشترك فيه وتخصيص الفعل
بالذكر عاداته والمراد معلوم لكن بعض ما يشابه الفعل لضعف علمه لا يتقدم عليه
معموله ويهمل التخصيص ولا يتقدم على المصدر ايضا لانه في تقديره ان مع الفعل
وما في غير ان لا يتقدم ولم يفصل التقدم الا الجواز والوجوب ما يتضمن ان وجوب
تقديمه انما هو لتضمنه ماله صدر الكلام ومعرفة وجوب ما يتضمن ذلك معرفة غرضه
واما وجوب تقديمه في قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر فمن فروع سنة وجوب الفصل
الفصل بين اما وجوبه وتغذر الفصل بدون تقديمه ويجب تأخير اذ اكد عامله
بشددة او تخففة فوافر من زيد المباشرة العاقل بان فلا يتقدم على ما في خبره
كما لا يتقدم شيء على ان وكذا اذا كان عامله فعل العجب او صلة المحرف لفظا او معنى
وقد يحذف الفعل الناجب للمفعول بقيام قرينة جواز تقدم ذلك
من بيان حذف الفعل في بحث الفاعل اذ لم يقيد الفعل بكونه لازما والمراد اعم من
الحذف وحده اومع المفعول والقرينة اما لفظية كقولك زيد ان قال من الضرب

لا يتقدم مفعول
اومع المفعول

بقرينة المفعول

قانه في تقديره ضرب او اضرب بل بقرينة السؤال او معنوية كما تقول لفاقد
الضرب زيد ولم يتعرض بحذف الفعل لانه علم واجبه وجازية في بحث
التنازع ووجوبه في اربعة ابواب قدر له خالص وهو موضع يجب فيه حذف
الفعل المتقدر للفاعل وسيا في سادس حذف الفعل المتقدر للفاعل في حال
المؤكدة وليس الاغراء سابع لانه سماعي مخرج به الرضي في شرح المنصهر
في بحث التخيير ولا المنصوب بالمدح ونظائره فانها لان كل ما في الاصل
منادى كما حذف الرضي ونحن نفصله لك في بحث حذف حروف النداء
تكسلا ولا المندوب مما سلكه محققا بالحداد الاول سماعي في قوله
بفتح الراء لان بينه وبين وبين تابعا للامهما ونفسه ان وقع امره
ونفسه اي مع نفعه والمعنى اما الامر بالمعجزة او بترك الانتقام لان نفس
تجزيه او بترك اصلاح امره لانه كيف عقله وكما له وقوله ونفسه لا يلاطف
اصلا امره وليس يحتمل كونه مفعولا معه بالاتفاق ففعل الرضي والواو
بمعنى مع او للفظ خفي وانتهوا خير لكم ان انتهوا كما انتم فيمن التثنية
وانتهوا لكم من كل شيء الا من التثنية اذ لا اصل له منه يصح تفصيل
التوحيد عليه ومنه حرك خيرا لكم ان سكت ما حصل لك مما انت
فيه وانت خير لك ومنه وراك او سيع لك اي تضرع هذا المكان
وانت مكانا او سيع لك فتقدير انت لا طرده في نظائره الآية خير من تقدير
يكن ان انتهوا يكن خيرا لكم لان حذف كان بدون حرف الشرط شاذ لان حرف
الشرط مقدر في الكلام ومن تقدير انتهوا خيرا لكم كما لا يخفى وعلى هذا بين التقديم
بين استعانة نحن فيه واهل اي ذات اهله اي اتيت مكانا يتأهل فيه
ولا تبقى فردوسه الا وطئت مكانا سهلا لا يتألم فيه قد ماك ومما جعل

ونفسه لا يلاطف

هذا لا يلائمك وجعل التقدير هذا هو الحق ولا ازرع زعمك يقال فيما اذا
 ظهر حقا على خلاف افعالهم وانما قولك يحتمل ان يكون الانقياد للجنس
 هذا حقا ولا شيء من زعمك حقا فلا حذف الا لغيره ويؤيد ما جعل منه
 من انت زيد قال الرضي اصله فمن صار يسمى بزيد وهو قد في زيد قال وتقديره
 من انت تذكر زيدا والجملة حال من معنى انت فانه في معنى من تكون ويقال ايضا
 فمن يذكر عظيما بسوء ونحن نقول هو منصوب بنسب الى افضى المتعلق بمعنى
 من انت ان من تكون لكم زيدا ولزيد علم به لا جلك او يتكلم به ويقال في الغار
 توجب كس ابن نام باجه كسر من كس ركه سخن او كوي وسير في رفع
 زيدا وجعل الرضي خبر مبتدأ واجب الحذف والجملة حالا من انت هو زيدا هو
 الرجل المشهور المعروف كما يقال انا ابو النجم ومنه غديرك من فلان اسمي
 احضر غديرك من اجل فلان حيث فعلت به ما كره فانك مفعول ما فعلت به
 لانه استحق ان يكون فعل بك ما فعلت به او هو والقدير بمعنى العاقل وقد يستعمل
 في مفعول به عليها ومنه اهلك والليل اذراك اهلك مع الليل بمعنى
 لا يسبقك الليل في الادراك فالحال او بمعنى مع او ادرك اهلك والسبق
 الليل قالوا للمطف والعامل المحذوف وجوبا متعده منه كغيرها وعمر ان زيد
 عليها وعمر قال الرضي اصلا ان شخصا كان بين يديه سنام وزيدا وعمر فقال
 لا راي في تعدين ترديد بشير الاسنام والزيد فقال الآخر ذلك لكن قد راى عطف
 ولا راي ان المسكت ما قدرناه من الكلام على البقر ارسا ومنه افشا
 كيدا في حفا وسما سوكيد والجنت بالتحريك ارد القمر او
 مالا نوله لضعفه او التمر اليابس الفاسد كذا في الفاموس ومنه اكل شيء
 ولا شبهه جري افسر كل شيء ولا تغفل شمره ومنه فان تاتيتي فاعذر الليل

والنهار اي فتاقي من بعد اهلك بالليل والنهار ومنه ديار الاخبار
 ان اذكر ومنه قولهم كالبيوم رجلا اي لم اكره قبل البيوم رجلا قال الرضي وجوب
 الحذف في جميع ذلك وغيره لكونها امثالا لها في كثرة الاستعمال وجعل اليب
 المثال الاخر جازبا للحذف هذا ولم يفرص حذف المفعول به لانه علم من حيث
 النتائج الثاني من ابواب وجوب الحذف والاول من ابواب الوجوب
 قياس المتناوئ التناوئ بالضم والكسر الصوت وناديت وناديت به
 فتسمية المتناوئ متناوئ ظاهره وهو سواء كان لام التناوئ في السعة
 مما جاء على مفعولان فوملا مان بمعنى اللبم ومكلمان بمعنى الكلع والغالب فيه
 السبب وبند ركمان لكبريم وقوز ابن مالك استعمال مفعولان لغير التناوئ
 في السعة على قلة ومن كلنني قل بمعنى فلان وقلة بمعنى فلانة ومن نومان
 بمعنى كثير النوم وفكر ابن مالك نومان وملا م ايضا وما جاء على فعال
 في سبب المؤنث وعلى فعل في سبب الذكر نحو يا كراع ويا كراع ويا كراع
 وما قيا سبيان اولم يكن لازم التناوئ المطلوب اقباله او توجبه اليك
 توجبه اعادة وتناوئها كما في ندا القبل اليك توجبه قبول النداء او توضح
 لطلب الاقبال فيد حرفيه يا الله ويا جبال محاسب في الاقبال
 ويا طير مما لا يصح فيه طلبه لان كل ذلك موضوع لطلب الاقبال المستعمل
 في غير موضوعه ويدخل فيه التندوب ببل لانه موضوع لطلب الاقبال
 مستعمل للتمني بخلاف واعد الله فانه المتبع عليه وكلمة وانا ناسب
 اتبع فهو عبد الله في معنى اتبع على عبد الله فنصب بنسب الى افضى
 تخفينا ولم يعد التندوب في مواضع وجوب الحذف ولم يجعلها شارة
 لان بعضها متناوئ وبعضها كالتناوئ فاكنت في مقام عدم الابواب

في المناهات

بالنداء مرتبة على تفاوت بينهما في ما بعد حرف فيه روي على ان على جعل حرف
 النداء اسما وافعال لان جاء منها ما هو على حرف واحد بخلاف اسم الفعل بخلاف
 العلم المستعمل في التلخيص فانه لم يرد اقل من حرفين نائب مناسب
 او عوفي شغل محله لافي العود والالم يكن النداء يحذف الفعل لقيام قرينة خلافها
 لا يرد حيث رآى امالة بخلاف سائر الحروف فيجعلها اشارة سده مسد الفعل
 من كروجه والمتبادر منه ان ادعو مقدر قبل النداء كما هو الاصل في العامل
 لكن هذا خلاف ما نقله عن سيويه انه قال الصواب ان ياباك اغفر وكانت
 رآى ان النداء ومقصود الاختصاص من بين المتحد في مناسب
 التقديم للاختصاص والنسب خالفه لما رآى انه كثير ما ينادى المتوحد وتتميز
 ادعوا نائب مقام النداء كما لا يخفى وانسب منه تقدير نادى وتلك كان
 النيابة توقع وجوب ذكر الحرف فيلزم خروج يوسف ارضى دفعه بقوله
 لفظا او تقدير او مما يلزم فيه النيابة لفظا لفظا انه نادى والنداء الحرف
 وسياق سائر ما يلزم فيه ومن لطائف الشرح ان النداء يكون مفعولا
 به صارا لعدة في انه لا يتم الجملة الندائية بدون ذلك لانه في معنى اقبل
 فذلك المفعول في معرفة القصد والنداء على ما يرفع به والنداء في احوال
 تفرقه بالنداء هو اعم في باب النداء من نصبه الذي هو امر معلوم من كونه
 مفعولا به فحقه ما على بيان النصب وقيل لان غير المنصوب اكثر من غيره
 فضبط اول الاقل وبين الاكثر بانه سواء فقام وبينه وبين النصب
 في السعة والضرورة لان الضرورة لانه عول الا النصب ويندفع بالتثنية
 خلافا ليه سن وقوله اقبس لانه لا يحال تثنية التمكن في البتة الا ان يقال
 النداء يعني شبه العرب كما يعرف عنه معرفة حال تعلقه وفيه روي على الكسائي

حيث

حيث جعله مفعولا بلا عامل كما جعل المنصوب منه منصوبا بلا عامل اما الطويل وهو
 منقوض بالنداء التكرار اما لان المنصوبات اكثر واختلفت فيه عود الحروف
 للتثنية بعد سقوط هذا التثنية بالنداء فيما زاد حرف الاصل على واحد فاجوب
 التحليل يا قاضيه وبوسن يا قاض بالكره ايضا في وجوب بامر كذا في التثنية
 على ما يرفع به عدل اليه من قول النخاعة على التثنية يظهر خلافه والمراد على ما يرفع
 لولم يكن مثنى فمده به ابن مالك مره وواضح في بيان حال المشي والجميع
 بخلاف تفسيره بانه يرفع به العلم على ان يكون في يرفع ضمير العلم فانه مع بعده لا يعرف
 منه حال المشي والجميع بخلاف توجيهه بان يرفع حال من الضمير على انه يرفع بناء
 المشي والجميع على النون لان النون ما يرفع به الا ان يقال المتبادر ما يرفع به
 ما علم سابقا ولم يعرف بعد ان النون يرفع به ان كان مفردا اراد به باليس
 بضاف ولا شبه مضاف يجوز ان متفرعا على كون المفرد بطنه ما ليس بضاف
 بقرينة جعل طالعا جمل من المنصوبات وسببين لك شبه المضاف
 موقفة اما قبل النداء او بقصد من التبيين في النداء ونسبه عليه قوله باريديا
 حال وفيه رد لما ذهب اليه من انه لا يجوز نداء العلم لا متناع تعرفين لا لما قيل انه لا ياباك
 عند اختلاف السبب لانه لا يستلزم جواز تعريف المضاف الى المعرفة
 والعلم بالعلم بل لان النداء لا يفيد التعريف بدون قصده وشبه التثنية
 والجمع بقوله ويا زيدا ويا زيدا دون يا رجلا ويا سلمي تبيينا على ان
 تثنية العلم او جمعه لا يستلزم اللام والنداء لان تعريف النداء يفيد عن اللام
 وفيه شبه على المراد بالمفرد ليس ما يقابل المشي والجميع وما يرفع ان تعرفه
 ان اثنتي عشرة في حكم التثنية عند سيويه لان التثنية في المعاقبة النون
 بمنزلة فتقول غدا يا اثنتي عشرة فلا يتقدر الضمة كما تقدره في ثمة عشر

مشي العلم لا يستلزم اللام والنداء

وعند الكوفيين في حكم المضاف لمشاربته به في حذف نون فتعقل في ندائه
يا اشرع لشركته الرضى عنهما هكذا في ندبه وقال اجاز ابن كيسان الوجهين
وبناء المنادى على ما يرفع به لفظا او تقديره اوى لا فوا يزيد ويافتح ويافتح
والشئ من العود المعرفة المستفاد بتسميته حيث قال ويجف من بلام
الاستفانة الى وابق فيه القسم الثالث منه فانه مبنى على ما مر وما يستغنى
لظهور كونه مستفادا عن اللام والالف على ما في التفسيرين ويستغنى
العلم الموصوف بآين مضاف الى العلم آخر وينبغي ان يستغنى منه قوله وينصب
ما سواه ايضا منادى الذي يلحق اخره الف بعده والمنادى بالغير المخرج
فانه يلحق باخره الالف والهاء فيقال يا هاهنا صرح به الرضى في بحث الندبة
والتفسيرين وبعض الرأى تشبيها بآية الضمير او يكسر لرفع التقاد السالكين
والمنادى المضمرة فانه جاء فيه يا انت ويا اباك على الاصل ويجف من المنادى
بلام الاستفانة او بلام هو شائع في الاستفانة يرفع على المنادى والالة
على انه بنادى للامنة فيرفع على لام زيدت لتقوية على الفعل المحذوف والاطرانة
لام زيدت علامة للاستفانة اذ لا وجه لتقوية العلم وهذا القسم
دون غيره وهذه اللام مفتوحة لان المنادى كغيره من المضافين ويا في بعض
المنادى المستفاد له بلام مكسورة لانه ليس كالضمير فتقول يا الله
للمسلمين واوردانه لا بد من التعرض للمقتضى بلام التعجب نحو يا الله
في مقام التعجب عن الماء و بلام التهديد نحو يا للظلم لا قتلتك ليصح قوله
فيما بعد وينصب ما سواه وقد يرفع بتفسيره باللام الاستفانة ويؤيده
قول ابن مالك باب الاستفانة والتعجب التشبيه بما ومنهم من قال لام
التعجب والتهديد من فروع الاستفانة كما انه بنادى ويستفاد التعجب منه

ويقال

ويقال تعال يا تعجب واخلف من التعجب وينادى المهدي يقال تعال اغشني
بجملتك اياي من قتلك لاقتلتك واخلف منك ومن عداوتك
وقبه ان التعجب والتهديد يكون في حضور التعجب منه فلا معنى لطلب
الاثبات فيه وانه لا معنى للاستفانة بالتهديد فيمكن القتل لانه ليس
شأنه تلك الاغاثة والوجه ان يقال يستغنى التعجب منه لتفخ في دفع
تعجبه الذي لا يطيقه بان يغير حاله الذي ينبغي منه ويستغنى المهدي
ليفتحه في دفع القتل بان يغير حاله وبترك موجب قوله او يثبت نفسه
وينجيها من القتل بذلك التغير وقد يكسر لام التعجب والتهديد نحو يا يزيد
سواء كان في مقام الاستفانة او التعجب او التهديد ويقصد جعل التثنية
محملا لجميع ما قصد به انه لم يذكر المستفاد لانه مع المستفاد له لا
يحتاج الى اذنية ويغنى المنادى لا لالحاق الفاعل الاستفانة واللام فيه
تقييد للحاق الالف للالفة حتى يتجه انه يفيد انه لا يفتح للحاق الالف
مع اللام ولا يفيد ان الحاق مشروط بعدم اللام لا يقال التعجب ضروري
الالف فكيف يتوهم انه لا يفتح بالالف مع اللام لانا نقول الالف ليس
ضروريا فيجزان ينقلب ياء مقتضى الحذف الذي اقتضاه الكسرة
ووجه عدم اجتماع اللام والالف عند بعض ان الاصل الالف
واللام نائب عنه فكلما جمعان وعند بعض ينافي انزاعها لا يقال
لالتنافي بائنه بين مقتضى اللام والالف لانا نقول لم يبد هذا اللام
طرد البلب لا يقال التثنية موجود لان مقتضى ارفع فتحة بنائية
ومقتضى الآخر اعرابية لانا نقول لا يقتضى الالف الافتحة ما قبلها
اعرابية كانت او بنائية لا ترى انه يقال في الوقف على زيد يزيد بالالف

وفتح ما قبلها نصب وبعد ذلك نظر لانه لا يلزم فتح النداء للماضي
 الالف بل يجوز ان يلحق النداء المشبه على ما يرفع به الالف نحو يا زيد انا
 ويا زيدا وانه الا ان يقال لا يلحق الالف النداء في التثنية بل النون والنون متجان
 للتثنية وليس منها واللام يكن الاعراب في اخر الكلمة ولا يختلف آخر المشبه به
 فتأمل جوازا لك ان تقول ان على فتحه في يا زيدا فيخرج عن الحكم المشبه به
 فان قلت انا جعل منه على ومثله بكسر الكاف بقا يا مشهورة ويا تنكيه او حكم
 الالف الاستفائية حكم الالف الندية مخرج به الرض فلا يفتح قوله فيما بعد وينصب
 ما سواها قلت هذا داخل في النداء المعرف والمعرفة اذ الحاق علامة الاستفائية
 لا ينافي البناء الضم المحل على ان ضم التثنية راجع الى النداء المعرف والمعرفة وطلق
 المستفاتي للاستفاتي المذكور فان قلت كيف يلحق الالف آخر ما في الف
 قلت يحذف الالف الاول عند الحاجة والمص يفتح الالف الذي في الآخر ولا يلحق
 الالف الاستفائية ولا يلحق ان القياس كان يقتضي تحريكها وادواها كما هو
 حكم الحاق الالف التثنية وله شبهة اخرى من الاحكام ينقله القوم في التثنية الف
 الندية فاقدر ينابهم خوفا من الاسام بطول الكلام في هذا المقام وينصب
 اي يبقى على نصب كان له فلا يرد ان نصب النداء تحصيل الحاصل ولا انه ان
 اريد نصبه لفظا في كل قولنا يا يوم لا ينفع ما ولا ينون مبني على الفتح
 وكذا يا مثل ما ريت وبغير ما ريت وان اريد نصبه الهم من اللفظ والحل
 فالمعروف المعرفة والمفوض بالام الاستفائية والفتوح بالواو اذ لا معنى
 لتخصيص بقوله ما سواها قيل اي ما سوى المفرد المعرفة والمستفاتي المخصوص
 والفتوح الا انه لم يجمع الضم ليجعل المستفاتي واحد الجايح الستات
 وكان الاظهر ما سواها وقد فصل ما سواها بقوله مثل يا عبد الله ان مضاف

قال

لا خلاف

خال عن علامة الاستفائية ويا طالعا جبلا اي شبه المضاف كذلك وما هو
 ياتي بعده ما لا يتم بدونه وهو محمول او معطوف الذي لا يقيد بدونه سواء
 كان المعطوف والمعطوف عليه على بشي او لم يكن خلافا لانه ليسه وابن
 يعيش في غير العلم مثل يا ثلثة وثلثين فانه قصد بهما عدد مخصوص لا يبيد
 ذكر ثلثة لو سكت عن ذكر ثلثين بخلاف يا زيد وجم والنداء الموصوف
 بالجملة لانه يقتضيه نداء الموصوف لوصف النداء لفظا يلزم وصف المعرفة
 بالجملة وهذا القسم من شبه المضاف مخصوص بالنداء حيث ينصب النداء
 الموصوف بالجملة دون اسم الموصوف بها بل ينبغي على الفتح لان الظاهر ان
 الوصف يلحق بالشئ لانه يتبعه وانما عدل عنه في المنادى لانه لم يوجد
 في غيره فكان ينبغي ان يكمل بفضله المبرم بان يفهم مع قوله يا طالعا جبلا يا
 ثلثة وثلثين ويا رجلا يوصف بالمناقب ولو وصف بهذا النداء معز
 ينكر المعرف لا اعتباره قبل النداء اذ لا يحسن اعتبار بعض الاوصاف قبل النداء
 واعتبار بعضها بعده هذه اقسام شبه المضاف على ما فصلوه في هذا المقام
 ولم يزدوا عليه لكن ذكر الرض في بحث نداء المعرف باللام ان الموصوف شبه
 المضاف في كلام المصنع المضاف بدل عليه وسيفعل لك ذلك الكلام
 في بحث نداء النداء فيحذف على هذا البحث فانه مما يخص الموصوف وفي
 جعل النداء الذي هو علم يفتح نداء اللام عليه مثل ضارب زيد وطالع
 جبلا واجب النصب بخلاف ثعلب فانه يحسن منه كالنصب فقد روي عليه
 المصنع بايجاب النصب واكد به بالتمثيل بقوله يا طالعا جبلا وفي الحال
 طالعا في جبلا اشكال اذ لم يوجد فيه اعتماد شرط في الحال ولو قدر
 له موصوف لكان مفردا معرفة ويجب تمييز الطالع قال الرض في بحث

مع شبه المضاف

الموصوف

يطلق طالعا 2 جلد

لأنه لا يكون

الموصول ان كان المفعول من غير اعتماد على احد الاشياء التي هي
الموصوف وفي الحال المتبادر وحرف النفي وحرف الاستفهام من ذهب الالف
والكوفيين دون البصريين واما قول النحاة يا ضارب غلامه ويا صناديقه
بالافعال رجوع الضمير للمفعول فمثل انهم غير مسند الاشياء من كلام
هم ولا يقال في النسبة جاء في الحسن وجهه بل في قوله في الشعر هذا كلامه
وقد عرفت لتقدير الموصوف محذورا آخر وقال الفاضل السهري في الاشياء
اصلها يا ايها الطالع مثلا في الكلام انكفاء بيا فاستغنى عن ايها كما قالوا ان
اصل يا رجل ذلك وذكر النص ايضا في بيان وجه عدم جواز حذف النون من
الجملة ان اصل يا رجل يا ايها الرجل وبشرارة التشبيه في كثير من اجزاء
البعض فقال ما يعتمد عليه الصفة حرف النداء في عتد على التشبيه وظن الخليل
في بيان ما يعتمد عليه الصفة في مقام التفصيل ويا رجلا غير معين
شبه به على ان النداء لا يستلزم التعيين وما سوى المنادى المعرفة عالم
يقصد به معين لا ما سوى عالم يكون معرفة قبل النداء حتى يتناقض التمثيل
للمعرفة بيا رجل والتمثيل بيا رجلا واضرار بيا رجلا على قولنا يا ضارب
للتخصيص على ان نداء الكثرة لا يستلزم وضعها على كثر المفرد والكسائي
وجعل يا ضارب في تقدير موصوف اى يا رجلا ضارباً وتوابع المنادى
المنبى اراد به العهد والتهاد ما ذكره بلقظ البناء سابقا في جمل
الاستفهام المفتوح ولم يرد ما قاله الرضي وغيره وينبغي ان يقيده المنادى
المنبى بغير الذي في اخره الف الاستفهام على ان ما ذكره ليس بصالح لانه
يتنقض بيا لزيد وانا يمكن ان يستغنى عن التقييد واعتبار العهد المذكور
ويقال الكلام في مطلق المنادى المنبى وقوله ترفع على لفظه بغير شانه

توابع المنادى

منبى

منبى على تقدير ان يكون في لفظ المنبى ما يرفع به وينصب على محله على الإطلاق وفيه
تنبيه على ان ليس المنصب على لفظ المنبى وان كان فيه مح لا يقال القبح كما يرفع به
في العروض فاعلم يجعل المنصب محولا عليه لانه لا يفعل لانه يشبه حركة حروف
الكلمة في غير الاخر شدة اتصال الالف بها واعتزاز بقوله المنبى عن العرب
قوبا للكل والاشياء فانه لا يجوز فيه الا الجز على خلاف ما يجنبه ضرب زيد عمر
بالرفع محلا على محل زيد الجور وبالاضافة وعلى خلاف ما يندرجا ثم وكاتبنا
على خلاف ما من احد في الدار ولا يندرجا المفردة يد فخر فيا شبيه المضاف
لان المراد بالمفردة ما يتبادل المضاف كما فيما سبق ولو لا ذكر شبيه المضاف
في المنصب وجعل حكم التنشئة من حكم المفرد المذكور سابقا كان داخلها
فيه فلا حاجة لادخال شبيه المضاف في المفرد المختلف جعل المفردة اعم من
المفردة حقيقة او حكما لان شبيه المضاف مفرد حقيقة ثم لا بد من فيه
المضاف بالاضافة اللفظية فينبغي ان يقال وتوابع المنادى المنبى المفردة
والمضاف بالاضافة اللفظية ولو قيد المضافة بالحقيقة لسهل
ادخال ذلك المضاف في المفردة يجعلها اعم من المفردة حقيقة او حكما قال
الرضي ذلك البيان من المضاف لفظه ان المضافة مطلقا تنصب
حيث ذكر في شرح الفصل المرفوع وقوله يا ذا الخوف فانا نسير شيعته وقوله
يا صاح يا ذا الضامر العسر وجهين احدهما ان جعله صفة للسير ثم لا منزلة
المفرد لان اسم الاشارة لا يوصف الا بالمفرد فكان قال يا ذا الضامر العسر
يرفع العسر ثانياً لان اللام بمعنى الذي فهدى في حكم يا ذا الذي ضمير
عنه والموصول مع صلته في حكم المفردة وان كان مضافا للمضاف
ولو قيل الذي ضميرت عنه حركة لم يكن الا العرفه وكذا ما كان مثله

يا النكح والاشياء
بغير ليس الا

ويرد على ما في يارب الحسن الوجه مع انه يجوز رفعه اتفاقا هذا الكلام وهذا
 لا يرد الا على ما في يارب الحسن الوجه مع انه يجوز رفعه اتفاقا هذا الكلام وهذا
 حقيقة فينبغي ان يجب نصبه حين كونه مضافا ولا يلزم منه انه اوجب النصب
 في المضاف اللفظي ثم يبيح عليه ان وصفه في المثالين لم يخرج بالتأويل بين
 عن كونه شبه مضاف فيلزم وجوب نصبه ورفع بان لا يجعل في غيرهما
 سلبا لانه الوصف بربيع مقصودا بالنسبة من التاكيد المعنوي المطلقة
 اعتمادا على اشتراك التاكيد اللفظي فانه قال في الاضاح شرح المفصل انا
 نقصد بالتاكيد التاكيد المعنوي لا التاكيد اللفظي واما التاكيد اللفظي
 فقد علم ان حكم الاول حسبي كانه هو الا يرى انك تقول يا زيدا بعلما
 فتأتي به على هذه الصفة فذلك هو ما لو بين ذلك واستثنى مع البدل
 وزيد ويا زيدا وكان اتى بالبس وابين للحكم هذا الكلام في قال اطلقه
 لان المتعارف كونه كانه وان كان الاغلب كونه مثل متبوعه فله من
 انزلة التنصيص والصفة بعينه نصبه في رفعه الاصح حيث منع وصف
 المنادى كونه مشابها للضمير الخطاب ولا يوصف الضمير والجره الاقوى
 انه واقع موقع ضمير الخطاب شبه حرف الخطاب المترا منسلة في البناء
 لكن الاستعمال يرد القياس فتاكيد الرد خصصا بالتمثيل وجعله الصفة
 المرفوعة خبر مبتدأ في حرف والنصوبة منقول عنه وتفسيره بربيع العاقل بان
 العاقل ويا زيدا العاقل ~~ببعض~~ باعنه العاقل رد وعطف البيان والفظوف
 بحرف المنع دخول با عليه احتسابا على المظوف بحرف مع اللام للاب في فيه
 انه مع فانه لا يمنع دخول با عليه كما سيجي وكذا في الرجل متعلق علما
 وهو الاسد مجاز عن الرجل الشجي فانه لا يشع وفعل با عليه

منع الاصح وضمن
 المتكلم

على ما في

على ما في التفسيرين قال اطلاق بلا طائل فهو اقل وما يمنع عليه دخول
 يا يمنع دخول كل حرف من حروف النداء عليه فاختاره على حرف النداء لا
 فتصار على ان لا يبدل في المنع دخول حرف النداء على الفظة الله فانه
 يمنع دخول ما سوى با عليه ترفع مثلا على لفظه بربيع ما سئل المحل القريب
 والتقدير وتصب لعله على محله وفيه وجهان في تعريف التابع حال فعله او
 جعل اعرابه لعاقل وكونه على ما في المعاني النقصية اشكال في
 ليس بغير علة الكاف اخلال تعرف ان كان منك لغزك اعمالا فتعقد
 في وجه تنزيله حالته البنائية منزلة الاعراب فقيل له وضاع
 يا كروضا الاعراب بغير وضاع العامل لا طرأ على قوله لا طرأ على كذا طرأ
 الاعراب وزيفه الرضي بالنقص باطرا ذكره هو لا مع انهم لم ينزل منزلة الاعراب
 عراب وببر عليه بان معنى الاطرا ذلك المحل كقولنا كل منادى مبني على
 ما يرفع به وهذا لا يتحقق في هذا ولا في غيره فانه يتحقق في الظوف المقطوعة
 عن الاضافة مع انه لم ينزل منزلة الاعراب وقد قد شاك ذلك كغيره
 ان من منزلة رفع العاقل فاقبل عليه فانه على حسن الطائل مثل يا زيدا
 العاقل والعاقل فيه تنزيه على ترتيب اللف او على ترتيبه والتحليل
 بن احمد الذي قيل فيه انه لم يبق احد مثله في النحوي ولم يخلف احد مثله
 وقال السيد في شرح الكشاف انه على كعب من سيبويه في المعطوف
 متعلق بقوله بخار الرفع قدم عليه لكسره لانه محل النزاع دون
 دون غيره من التوابع بل الاتفاق على اختيار النصب فيه اوجهه
 ترجيح الرفع فيه وهو كونه منادى في الحقيقة متبوعا وجره ترجيح
 النصب وهو كون تابع المبنى تابع المحل قايمة وواقعة سيبويه والناق

وحكي سويده ان اكثر ما سمع في ذلك الرفه وسج على ذلك الاختيار ان يكون
 المعطوف متادى في الحقيقة بقبضه اختيار النصب في شبه المضاف
 والمضاف بالاضافة اللفظية لا تهما ينصبان حين تكون متادى
 فابو عمرو بن العلاء اما القراء النصب لقراءة اكثر القراء يا حبال اوتي معه ^{والطير}
 والطير ينصب الطير وابو العباس المبرد وان كان المعطوف كالحسن فكما تحليل
 اي اختيار الرفع كالحليل والا فاختار النصب كما في عمرو ونحوه يرا او فقا
 بالسباق من تقدير فهو كالحليل والمراد بقوله كالحسن على ما نقل عنه
 من ذهب المبرد العلم الذي مع اللام ويجوز نزاع اللام عنه وهذا العلم الذي كان
 في الاصل صفة او مصدرا او جبا مشعر المدح كاسد او دم كالحلب
 ولم يجر على بالقلبة فانه يجر على باللام ويدخل عليه اللام للرجح الصفة
 بخلاف ما صار على بالقلبة فانه لا يجر على بالقلبة الا مع اللام كالنجم والصفق
 او مع الاضافة كابن عيسى لانه لا يستعمل في المعين الا بتعريف غيره في اللام
 خبر فيه فلا يمكن نزع منه وما لم يكن كالحسن باليسر على كذلك وهو
 قسما علم لا يكون كذلك كما عرفت وما ليس يعلم في الرجل يا زيد والرجل فانه
 يجوز نزاع اللام عنه لزوم البناء من غير ظن كونه مفردا ^{معرفة} عن اداة التعريف
 وبعده عن وفي الله الذي يفيد التعريف مع قصده فيبقى المانع من جعله
 متادى بلزوم اللاحق عنه فتخرج جانب كونه تابعا لكن قبل الحق ان تنصب
 مثل الحسن بطلق العلم فان المبرد صرح بان المختار في العلم الرفع وفي
 غير العلم النصب حكاه اللام عن النعمان في العلم فبه العدم والمضاف
 عطوف على المفردة وقوله تنصب عطوف على ترفع الخبر عطوف معولين
 على معولي عامل واحد والعامة صفة المبتدأ هو بعينه العامة الخبر فتنطق

فرة الحسن والرجح

ولا يجدر

ولا يجدر التقديم ونحوه المتادى بالاضافة لانه بدخوله فيه تابع السبق
 باللام مع انه لا ينصب وفي الجواب نصب التوابع المضاف بالاضافة المعنوية
 رد على ابن النبار التسوية بين المضافة لتلك الاضاف والمفردة وكانت وقوع
 فيه من مشاهدة الرفع في المضاف بالاضافة اللفظية فظن انه لا فرق
 بينه وبين المضاف بالاضافة المعنوية كما لم يكن بينه ما فرق في حال وقوعهما
 متادى والبدل والمعطوف غير ما ذكر من عطف البيان والمعطوف بحرف
 التثنية فحقا عليه ولذا لم يقل والمعطوف بحرف غير ما ذكره من مثليته له
 فتر المعطوف بالمعطوف بحرف وجعله قوله غير ما ذكره من غير التثنية
 دخول بالعلية وفيه خلاف المازني والكوفي حيث يجوز يا زيد ويتر النصب
 على التسوية حكمه حكم المستقل مطلقا سواء كان تابعا للبناء او العرب
 وسواء كان مفردا ومضافا ومثلا او بدلا ليا زيد ويتر ويتر النصب
 وقال الصفي في الايضاح المختصر هو غير مستقيم وانما هو من باب التاكيد للفظ
 والاول ان يثقل بغيره فيقال يا زيد ويتر ويتر النصب على تقدير ان يكونا
 اكملين في هذه الحالة وتبعه الرضي وكفى نقول البدل تابع مقصود بالنصب
 لا متبوع وانه فقولنا يا زيد زيد ان قصد بالتلفظ بالاول دفع الزالة غفلة
 السامع وبالثاني التاكيد اللفظي اليه بعد يتحقق في هو بدل الاول في حكم
 الطرح وانه اريد بالتاني دفع الغفلة وتقدير الاول في ذهن السامع
 فهو تأكيد وتوضيح الشك لان قويا ان اختفيا عن كل نظر او روى انه
 كيف جرد البدل والمعطوف وهذا من توابع المتادى وصح لينا
 باعراب المتادى ولا ياباهو منزلة الاعراب له قبل للتابع في باب المتادى
 معنى آخر وتاثيرها انه كيف فرق بين البدل والمعطوف بالحرف حيث

حاشي على يا زيد زيد
 التاكيد والبدل

التاكيد

بنا

لا يخفى العلم ولا يخفى
الاعتقاد

جعل البديل مطلقا في حكم المستفاد من المصطوف بالحرف والبديل المعروف
باللام ايضا ما يتبع دخول حرف النداء عليه والعلم ان النداء في العلم بقرينة
البحث الموصوف لا مطلقا كما هو عند الكوفيين بل الموصوف بالبن
وابنه ولا حاجة الى التقييد بالافراد لان المشيئة والجمع وفيه ان لا يخلو
لا يكونان علمين اذ لا يشيئ ولا يجمع العلم الا بعد التكثير كذا في الرضى وفيه انه
قد يخلو المشيئة والجمع علمي الا ان يقال يختار في ايضا ولا يصح معنى اختيار
فهم جواز الضم كما هو المشهور السطور بل جواز الضم في غير المشيئة والكسر
في المشيئة ويخرج انه يجب التفتيح في الجمع مضافا بخلاف ما يزيد في العلم واللام
علم لا لا يفرقه وبعض البصريين يميلون كل من ادعى موصوف بمضاف
الى لفظ الموصوف كذلك نحو بافضل من لا نسب له معروفا وباسية
بن سيدة فلان فلان ولا بد من قيد اخر وهو اتصال الموصوف بالبن يخرج
بازيد النفاض ابن عمر وليس جعل بين صلة الاتصال المتضمن للموصوف
يا هو من الفعل بفوت القيد قوله اخر يخرج بظاهرة ما يخرج بن محي اذا
ليس المضاف اليه على اخر واللام يكون مشبهة كانه لا ان يقال اكتفى فيه
بالغايرة باعتبارية الصلة من تفاوت الوضع ويرد بعد عدم بن محمد اذا اريد
وضعه بانه ابن نفسه بغير مبال بالنسبة الا ان يقال اكتفا بالغايرة التي حصل من
جعله ابن نفسه فهو باعتبار انه رب مفاهيم لكونه ابنا ولو هو لكان المشهور
وجعل العلم مضافا الاخر لانه في بعض الشبهة بلا تخلف ولقد اصاب
صاحب السهيل حيث سقطه واما عدم تقييد العلم بالبن في ما يرفع به
فلان ما سواه لا يتصور فيه البناء او خلاف الفتح فاما خبرنا فحقه
خلافا لمن اوجبه وما كان هذا الحكم متوقفا على موقفة ان التابع المضاف

ينجب

ينجب اخره عن بحث النوايج وارجاء البحث التابع بان يقال المقصود ان
الابن المضاف الى العلم اذا وصف به العلم يبعد موصوف في محله بعيد ولا افتقار
بحسب نداه الموصوف باللام ايضا لا معرفة وصف النداء اخره اذا نودي الى طلب
اقباله للمعرف باللام وليس المراد انه اذا جعل مضافا لانه لا يصح جعل مضافا
ولا انه اذا اريد نداه لانه لا يرد نداه ما لا يصح واقبال الموصوف باللام على ذي اللام
يخرج كذا انه فانه اذا نودي قيل يا الله نحو النجم والصفق فانه لا يصح قصده
نداه اذ لا يصح ان يقال يا ايها النجم لان العلم لا يوصف به وهو المراد منطلق
علمي فانه يقال فيه بالمرجع منطلقا خرج به السهيل ولا بعد من اخره
النداء المشبه به مثل لا سدا على ما في السهيل والكي لا يخص الموصوف باللام
بل الموصوف الصلة بالامثلة على ما في السهيل وقوله ومن اجل ذلك ما التفت
قلبي وانت خيلة لو صرحتي شاذ قيل على مذهب البصريين واما الكوفيين
فيقولون بالرجل يا ايها الرجل واما التفتيح واما الزمنون واما آية الله
المطهرة اي يفضل بين يا والمعرف باللام باق الموصوفة التي حذف
ما اضيفت اليه مع تعويضها التسمية التي تناسب النداء ويجوز ان يبعد النداء
في الحقيقة عن حرف النداء ويجوز الاتصال بالكال اتصالا بيانيا ويأخذ الرجل
اي يفضل بينهما بهذا الموصوف بنى اللام وكون الموصوف مقصودا بالنداء
دون الفاعل يستدعي جعل الموصوف باللام بغير لالا انه منهم طلب
ان الموصوفة الصفة وكون البديل متبعا والتمزام الرفع في توبيخه لانه يجب
كونه معربا كاستوف لكن يتفرض تعريف البديل في حفظه وتذكر من توبيخه
وبان هذا الرجل اي ينصير بينهما بآية الله واذ في جعل صفة لاي والمقصود بالنداء
صفة لنداء على ما قالوه وجمعا ان يجعل وصفا ثانيا لاي وفي هذا الجمع

نداء موصوف
باللام

لا بد من نداه مثلا
توكلت يا الله

يقول الكوفيون
يا الرجل

دعي البديل على ما في قوله
اذ كان مفعولا مفعولا

من زيد تشويق المقصود بمنزلة تعريف ولم يجز الرضى الى المتوسل بل جعل المقصود
 بالنداء اذ اولى وسيله لنداء اذا التواضع بين النداء وهذا لان وضعه لغرض الطلب
 ولذا يصور حرف الخطاب والمنادى على طبقتين فتناسب التوسل لنداء
 لرفع التواضع ولاداء ليل في التزام دفعه على انه المقصود بالنداء لان تواج
 المناذير تابع للمفظة مطلقا حرج به الرضى عنه وليس كذلك ان
 تنكر عليها كون حرف التبيين لا يحتمل باق دون اذ في ان يندى بان الرضى جمل
 هذا وصفا لاداء لان الحق معنا بل اريته في لا يصحح من هذا المعروف
 باللام في الصور الثالث بل من هو هذا في الدم كذا في بيان وباريدون
 فان تشبه العلم مع اللام كجمعه وهو النداء في نفسه فتشبه في اللام
 ويدفع ان يندى تشبه النداء لاداء تشبه العلم في اللام
 المناذير العلم لا تشبه اللام لان نقصان تعريف العلم بالنداء المستعينة
 لتكثيره في تعريف النداء ولا يحتاج الى جبره باللام واليجاب بما قيل
 ان نداء الزيدان ليس نداء المعروف باللام لان اللام في تشبه العلم ليس لتعريف
 بل ليجز نقصان تعريف اللام لان جبر نقصان تعريف اللام فكيف يصح ان
 اللام فيما ليس لتعريف والتواضع جبره في رفع الرجل خلافا
 للمنادي والرجاج حيث جعله في سائر الصفات
 المفردة معرفة وبعضهم جبروا النصب في صفة هذا دون ان يجوز
 كون هذا مقصودا بالنداء وقصر بعضهم وقال ان كان الوصف ما يستغنى
 عنه هذا هو المقصود المشتق العام فربما هذا لا يبيح جبره فيه
 لانه ليس المقصود بالنداء الا هذا وان كان ما يستغنى عنه يا هذا الرجل او يا هذا
 العلم من اسم الجنس او المشتق المختص فيلزم الرفع وكذا تصحيح عبارة

العلم يندى

وهو من النداء
العلم في النداء

عليه بان يربط بالرجل لا يستغنى عنه ولكن ان تجمل ضمير الجمع الى
 العرب فيكون فيه راد لمذهب غير الجبر لانه لا يساعد على التواضع
 اقتضا للمفظة في الرفع لانه ان الرجل المقصود بالنداء فانه يشب
 بالمناذير فاعتبر فيه حيثية النداء البتة فلم يبق اذ تشب
 بالبدل في حيثية الوصفية والبدلية فلم ينصب ولم يرفع والا فحققة
 الفقير والدليل على كون حركته فعلا لا ضمرا التزام رفعه تواج فمعه وتواج
 مع كونه بيانا كما تواج دليل على التزام رفعه لانها تواج معرب لم يرفع تواج الموب
 قصد الى الوحدة بالتكثير او تواج معرب واحد وذلك لان متبوعه وان كان
 فالعربين ضم نداء كمال العرب ونصب للمفعولية الا ان التاج لاحدى
 الجبرتين ليس الا في جهة واحدة فليس له محركات متبوعة فتواج تواج
 معرب واحد لا معرب بمنزلة معربين باعتبار لفظه ومحل وقيل
 التقدير لانهما تواج مناوى معرب والمناوى المعرب لا تابع الالف لفظه
 وكذا ليس لتابع محض الاستغناء الا النقص ولكن ان تقول المراد
 ان تواج المعرب في الاكثر تابع للفظه فالحق تابعة بالاكثر وبكل من
 هذه الامور اندفع اعتراض الرضى بان مبنى الكلام على احد الامرين اما
 اما ان لا محل للمعرب او لا تابع محله وكلاهما ينهدم لتجويز ان زيدا
 قائم وعمر وبالرفع اتفاقا ولا يذهب عليك ان قوله لانها تواج معرب
 يتلخص بقولك يا ايها الذي كثر منه عمرو بان يكون عمر وعطف بيان لقوله
 الذي كثر منه فانه ليس تابع معرب الا ان يرد ان تواج معرب كثيرا
 فمحل غير المعرب ما عداه واعلم ان قوله والتواضع رفع الرجل جواب
 ما يرد ان الرجل تابع للمناوى المستغنى عنه فينبغي جواز نصب وقوله ورفعه

توابعه وفي ما اذا صار بمنزلة النادى المضموم فليجوز ما فيه ما في تابع
 النادى المضموم في جواز الوصلين في مفردة والاشتراك النصب
 في مضافه وقالوا يا الله خاصة اي لا ينادى بغير الوسيلة الا الله تعالى كما
 في الرضى وهو في الف كالمعرفت في جواز يا الاله ويا الرب منطلقا وفي
 الهندى بعد ما شئنا معنى من القاعدة المذكورة وقد صنف عدم
 انه راجع فيها ونحن نقول معنى ان نداء الله تعالى مختص بيا ولا ينادى
 الله تعالى من بين احواف النداء الا بالكان في معنى اللبيب ووجه معنى ان ينادى
 بيا الله تعالى ندائه تعالى هو ان كان بلفظ الله تعالى او الرحمن او غيره او نقول
 وقالوا يا الله خاصة بمعنى قطع معونة الوصل او قطع ما في النداء مختص بهذا الاسم
 او نقول وقالوا يا الله تعالى خاصة بمعنى لا يقال بخلاف حرف النداء وليس
 ان نقول المراد ان يقال بقطع المعزة دون الوصل لان القطع اكثر و
 جاز الوصل فيقول يا الله حكاه ابو علي في الك بامحاطا في مثل يا نعيم نعيم
 عدى اى فيما وقع بعده حرف النداء مكررا ووقع بعده الثاني مضاف اليه الضم
 في الاول على انه منادى مفرد مفرقة والنصب على انه منادى مضاف فصل
 بينه وبين المضاف اليه بالتاكيد اللفظي وذلك جائز وان لم يجر الفصل
 بينهما الا في الضرورة والا بالظرف ومن خواص التاكيد اللفظي هذا
 الفصل والفصل بين ظرا او مفتوحة وبين ان بغير الظرف ولم يجر هذا
 مذهب سيبويه عند المبر والنصب الاول لانه مضاف الى عدى مقرر لانه المذكور
 عليه كما في بين زراى وجبهة الله وجوز السير في فتح الاول للاتباع
 وذلك على اصل الكوفيين من جواز فتح كل منادى موصوف بنصب
 والمثال من اول شعر جبريم وتامه يا نعيم نعيم على الا بالكم لا يفتنكم في سورة

جواز ان يفتنكم
 المضاف والمضاف اليه

عمر التيمم العبد وسكن تيمم الله كما يسمى بعبادته وفي العرب قبل ان يسمى كل منها
 بنعيم وهذا التيمم تيمم ابن عبد شافع اذ عدى خا طب القبلة وقيل لا بالكم
 نهاية المخرج يعني كفكم شرفكم واعناكم عن الانتساب باب وقيل قد بين
 سمح ان عمر بن الخطاب ع التيمم اذ عجاوه فاعاد به قوله يا نعيم ان لم يسموه له
 ليجيهم ووافقهم في شدة الهجاء فالضاف فيه في التسهيل بالاضافة
 المفعولية اذ لا يجوز في يا نعيم الا ما يجوز في النادى اى يا الله التيمم الاضطر
 الى الياء اذ لا تعد في يا بضاف اليه يجوز فيه يا غلامى بمعنى يجوز فيه كسرا
 مع اثبات الياء مفتوحة وسكنت وكانه كسرى باعجام الياء وفي بعض النسخ
 كرريا غلامى فاصح سكون والاضافة مفتوحة فالقدم هو الساكن
 عند من قال الاصل فيه السكون لانه في اخر الكلمة غير محتاج الى الحركة وافت
 اللام والواو اللذان اصلهما السكون والتحرك عند من قال الاصل فيه
 الفتح لان الكلمات الموصوفة على حرف وضقت متحركة كواو العطف
 واخواتها ولتأني نؤيده بان الوقف بالياء لا يكون ما حركته شبيهة بالاعراب
 بان يكون الاصل فيه التثنية السكون والعدول عنه الى الحركة لدواعي وباعلام
 اى يجوز فيه الكسرة عند الياء او غلاما اى يجوز فيه الفتح بابدال الياء والتا
 تخفيفا كما جعل في ودعى في بعض اللغات او حذف الياء وتعود بعض الالف
 وكذا قيل ولا يخفى ان بعض اللغات ايضا يحتمل الامر بان يقال
 حذف ياء التيمم مخفف دون لام الفعل في الناقص ومن قرأ كلامه بان
 يجوز فيه فتح الياء وكسرها وحذفها وقليلا فقد حوّل الاستماع
 جعل ما في الياء فيه وقد غلبت عنك فكن متفطنا في خطنا بنا بمرطون
 النطانة في كتابنا ولا يخفى ان بيان جواز الكسرة والفتح في اخر النادى

نماذج من النسخ
 يدور في بعض النسخ
 هجاء طهم قاله

مما لا

المضاف انما يتاقي فيما لم يكن في اخره حرف لين يلزم السكون فلما لم يقيد به
 باخرج عنه فقاما وسلمي سلمى كقيد التسيير ولم يبين حال الباقي مع هذه
 الامثلة وهو وجوب الفتح تحريك النقاء الساكنين لان المقصد الاصل
 البيان ما يخص بحال النداء واما المنكر بين الحرفين في البحث اضافة اليهم
 الى ما في الحكم قال رضي الوجه الثالث يندرج في غير النداء الذي في الفواصل والقدر في
 ولا يعم كل منادى مضاف الى ما في الحكم كالربح بدو بخصان منادى شتر بملك
 الاضافة فلا يقال يا عدو يا عدو يا عدو ولا يعم ولا يعم ولا يعم ولا يعم
 ان الحذف او التفسير الجلي لا يجوز وان القرينة لا يخص الا شرا ورم يتنفس
 لحذف الف يا غلاما لشدة ذوقه في غير بيتي وكذا العود في البناء بعد حذف اليا
 في الشتر بالاضافة لشدة ذوقه ومنه رب اكلم على قارة الضم في الشادة
 ولا يجاد يوجب قلب اليا الفاعلي غير النداء كغيره عليه بفتح قوله صلح انفق
 بل لا على رواية الالف دون التسوين والضم والاصول بالبدل ومنهم من رقى
 النظر وقال هو كذا النقي ان انفق من غير ان يقول لا وبالراء ووقف الظاهر
 تعلقه بالاف وما سيجي من قاعدة الوقف بالراء في قسم التعريف
 يقتضي الجواز في الالف والياء المتحرك ان كان الاصل فيه الحركة دون غيره
 وكانت بالهمزة متعلق بالاربعية على ما في بعض الشروح وما كان بعد من
 حصائص المنادى غير داخلة ما يذكر في محله نعرض له وقالوا يا اي يا اي
 بر بكذا في بلاغات حسن الوقف بالراء لكن المتبادر منه مجرد اثبات
 البناء والوضع الاخصر الاقتصار على قوله يا ابت ويا امت عطف على
 يا غلام في قسم الوجوه الاربعة في يا اي ويا امي من عموم واقتصاص باقي
 الوجوه بهما من تخصيصها بالذكر ويا ابت ويا امت طولت الناء في

الخط

الخط كتاب انت تير يا على انما البت محضة للتأنيث بزميلة من يا الاضافة
 لكن يوقف عليها بالراء بخلاف يا انت لفتح ما قبلها دون يا انت
 وكونها عوضا ليس من الكلمة بخلاف يا انت كنية خلاف قاعدة الخط
 من ان مناه على الوقف فالأظهر ما قال رضي الوجه الرابع الوقف بالراء في
 بالراء وجاء الوقف بالياء كما قبلت في التأنيث لكنه يلزم كتابة التثنية على خلاف
 الرابع فحق اي متوق وكسر هو الاكثر فكان الاول تقديمه تير يا عليه
 قبل الفتح لانها عوض عن الياء المتوق والكسر لانه يناسب التانيه ان
 مناسب الياء الكسر قبلها لا عليها فالوجه ان الكسر هو الذي كان قبل الياء
 فلما عرض عنه التاء المتفتحة لفتح ما قبلها انتقلت الكسرة المستمرة ولبدا
 على الياء انفس الياء كما ينتقل في الاء الى الاء في الاء والياء عوضا
 الياء فتحيي الاب وام لانهما مظنة التظيم سيما في مقام النداء فالتاء فيهما كتابا
 علانية هذا عند البصريين والكوفي يجعلها للتأنيث والياء مقدرة بعد هذا
 ويرد عليهم الوقف بالراء ولا يوقف على ما بعد الوسط لفظا او تقدير
 وما تضمنه قوله ويا ابت ويا امت بالالف دون الياء اذ لو كانت مقدرة لجاز
 اظهارها ولكل في ان يقول مقام التخييل ان يصح باضافتها الى انت
 تبعيد الساحة غير هي عن ذلك وقوله بالالف عطف على ابت وامت
 لجمله في معنى ويا ابت ويا امت او لجمله ما سبق في معنى بالالف او عطف
 على فتحي اذ كانت بالف ومنهم من قدر بالالف والياء ابن ام ويا بنت عم
 تير بذكر هي لان الحذف فيها اكثر من الاثبات لم يرد في غير ما خاصة
 ينتقص بيا بنت ام ويا بنت عم ولو قيل المنة تحت حكم المذكر عرفا
 لا فاد جواز يا ابن عمي ويا بنت عمي مع انه لم يقولوا به مثل يا اب

يا غلام في جميع ما تروى قالوا يا ابن ام ويا ابن عم اى بالفتح او الكسر داخل
 فيما سبق ولا احتمال للضم ولما قال مثل باب يا غلام بالفتح كان اخضر
 اوضح قالوا جاز فيها الوجوه الاربعة لكثرة استعمالها الموجب
 للتخفيف والفتح الخفيف لانها تستعمل في الشدة طلبا للتخفيف وانما جعل
 اقول يا ابن ام في معنى يا غلام الشدة الاخوة ولهذا اضيف الام على الاب
 اذ لا يستعمل الاب بخلاف الام ويا ابن عم بمنزلة يا جيم الشدة القرابة شاع
 استعمالها في هذا المعنى دون المعنى الحقيقي فعملنا معاملة يا غلام في جميع
 ولما كان قصد الاضافة متبينا فيهما لم يثنى عن التخفيف بالفتح لعدم
 مظنة الالتباس ولقد اوردنا في الامثلة في ترميم المنادى اى
 ترميم في المنادى جائز ان شئت رقت وان شئت لم ترميم عند وجود الترابط
 واما عند فقدهما فالمنادى كغيره لا يترجم الا اذا صار الترميم ضروريا
 وفي غيره ضرورة قوله في غيره عطف على قوله بحسب المعنى في المنادى وقوله
 ضرورة على جائز اى الترميم في غيره امر ضرورة وتترجم فيه للضرورة
 يعلم بطريق الامثلة وشرط ابن مالك في ترميم المنادى ان يكون اسما صالحا
 للنداء فلا تترجم طهر باللام وتترجم يكون على اللقيين عند غير المبرور وخص
 وخص منه بلفظ يا غلام وصار الترميم سنة في النداء لان المقصود بالنداء انه
 فيجب الغرض منه سرعة فاما يكون حسنة اذا كان مزيدا اهتمام بالمنادى
 له اذ يخاف فوته لضيق الوقت فلا يحسن مع تقديم المنادى له في
 ما يزيد فاذا زاد شيئا منها حذف المنادى بتمامه او بجزء مع حذف حرف
 النداء وهو ترميم المنادى فتعطين ترميم غيره اذ لا تفاوت الا بحال الترميم
 او الترميم مطلقا لانه السابق الطالب للبيان حذف في اخره اى آخر

صحيح

ترجم المنادى

المنادى

اى المنادى اخرج به الحذف في غير الاخر او اخر احد الامر من المنادى وغيره
 او من جعله للاسم والاوضح الاخر وهو حذف اخره ولا يترك
 بحذف الجزء الاخير من المركب ولا يحذف حرفين لان الجزء الاخير من المركب
 جعل بمنزلة الحذف الاخير وكذا الحذفان جعلتا بمنزلة واحد ولا يترك
 ثلثا التانيث بخلاف حذف يا غلام فان المضاف اليه لم يجعل بمنزلة الحذف
 الاخير تخفيفا بل مجرد تخفيف من غير اقتضاء قاعدة ترميمية اقتضاها
 ومن غير سماع اقتضاها والحذف للتخفيف اصطلاح في هذا المعنى
 كالحذف اعتبارا في فتح الشاة بلا علة على ما في كتب النحو لكن القاموس
 جعله معنى مجرد الاعتباط وقصره بعوت الرجل شبا وخرج به حذف في
 اخره ودم لانه لمبالغة الاستعمال فلا حاجة الى زيادة قيد حذف فاجاز
 كما في الرضى او قيد بعد التركيب كما في الهندى وحذف يد قبل التركيب
 ويرد على تعريف على كل تقدير خروج ترميم المضاف على سبيل الشذوذ
 كقوله خذوا حذركم يا آل عكرم واذكر وقائه لا يصدق عليه حذف في اخره
 الا ان يقال لم يترجم المنادى بل ماضيف اليه فهو من ترميم المنادى
 لكن القوم جعلوه ترميم المضاف فلا يصلح باذكرنا تعريفهم وان كان
 قد ياربنا بان يؤخره ودخل في السيل اذ ايسر والكسبية المتعالي
 فان الحذف في غير مجرد التخفيف وشبهه لا تترجم المنادى وان لا يكون
 مصافا حقيقة او حكما وشبه المضاف في حكمه في النداء وان لم يكن في
 حكمه في التواضع وقيل هو الاول ان يقال وشبهه ان يكون مفردا
 يستغنى عن تعميم المضاف وهذا انما يتم لو جاء المفرد بفتح ليس
 بضاف ولا شبهة فهو مستغنى وينتقص هذا الاستغناء بترميم

هذا الباب من كتاب...

يا ابت حذف التاء على لغة يا غول لئلا يبداء الالب بلاتابا وهذا الشرط
 مشترك بين ترقيم التادو والترقيم للصورة ولذا حكم بشفة وزخرف
 حطكم يا العسكرم واكرهوا واذا رخم المضاف فالشايح فيه الحذف
 من احو المضاف اليه ويندر حذف المضاف اليه وحذف اخر المضاف
 ولا استغناء لان الاستغناء المطلوبة من التادو لا تستغنى
 مطلوب فيكمه الفراغ عنه بشفة وهذا الوجه من الخصائص وكره
 وجه اخر ولا جملته فانه صرح الرضي بان حذف منه في الترقيم حرفان
 ومن البين انه لا فرق بين وبين مسلمان ولا منه وباني كثر
 ليس في كثر النسخ وفيهم عدم جواز ترقيم في قوله وفي غير التادو وروى
 غير متادو عنه ويكون بالنصب اما على زائدة على ثلثة ارف في
 بعض الزيادة على الثلثة خلافا للفرد واتباعه والاضف
 فان بشرطون الزيادة او ترك الاوسط والكوفيين على
 ثلاثيا واما بناء التانيث والاكثر من ترقيم التوث بالتادو على
 الفتح غير مرضم فيقال يا كثر لا اعتبار بالان يقع اخر التادو
 بالتاكثرة الترقيم وللحاجة معنا كلمات غريبة لوصفها فليكن
 باللباب وشروحه واذا وقف على المرضم حذف التادو وقف
 بالهاء لا بحالة الا اذا جع الف الاطلاق وشذ نحو يا صالح ولا يجعل
 الشاذ اسماء براس صرح به اللباب ففي اطرق كراش وذا
 حذف حرف الند وترقيم غير العلم وجعله اسماء براس واكره الرضي
 جعل كره مرضم كروان على التبريد وقال كرى ذكر الكروان وقد سبعة
 الجوهري في هذا الانكار انما يسمع لولم يكن هذا الخطاب مع كروان

يقال

يقال هذه رخصة بقطا وبها الكروان فانه اذا قيل عنه يحذف رأسها
 ويحذف عنهما شدة بقطا فان كان في امره زيادتان في جانب
 آخر فلا يلزم من طرفية الاكثر للاقل ولا طرفية الشدة لنفس فتدمل فيكم
 الواحدة قال الرضي شرح الفصل معنى كونهما في حكم الواحدة انتهى ما روي
 مع المعنى واحدة يقول زيدنا معا عن في مر جانت وسدانة فان التون
 والتا لم يكن زيادتهما معا ويقول المعنى في صوب اليوم الشديد فان
 الصاو والباد زيدنا معا لانها بمعنى واحدة من زيادتي مسلمان ومسلمون
 بمعنى اخر وفيه انه لو اتفق في تنبيه كونهما في حكم الواحدة بانهما زيدتا معا
 لا تقتضي بحدس ليس بقدر في كونه الالف والواو علامة في الغالبية
 كونهما مع التون معنى واحد لان كلا منهما مع التون علامة التثنية
 او الجمع كما يفهم عنه تعريف التثنية والجمع والالف والتون المزيديتان
 لمعنى جعل الكلمة صفة وليس معنى كونها بمعنى الا ان يحدث معهما معنى
 لانها موضوعان احسن يشكل بالالف والتون فان قلت في جانب
 اخر عريانة ومجانية زيادتان كذلك وهما الالف والتون ولا يحذف
 مشاهدا الا التادو قلت هاهنا في الوسط وانما يكونان في جانب الاخر
 لعدم يكن بعدهما ما يجعلهما وسطا قال الرضي ومعنا ان الزيادة ان
 سبق زيدان ومسلمون ومسلمات ومروان وكوني وصحرا و
 جرياد معنى به المصحف بالفي التانيث هذا ولا يشكل بشفة مع انه
 لا يحذف منه حرفي الا الحاق لانه كبريانه في هذا ان كان لك مرجع
 وكان قد عد في حكم الواحدة يخرج ما يخرج بكشف عن وجه حذفهما
 مع التام ويبين تعريف الترقيم المرام في اسماء عند من يحيط

لا المعنى قال الرضي بكونها
 في حكم الواحدة لانها زيدتا معا

داخلان في القسم الاول دون الثاني واحترز برهنا القيد من سعيد وما دقانه
 لا يجب فيها حذف حرفين اتفاقا وان يجوز الغرض حذف الحرفين فيهما اتفاقا
 بين الغرض وغيره قوله والاثرون واحد لا يجب عنده حذف حرف في سعيد
 وما دقانه لا يجب حذف حرفين من فتاوى الحرفين انش الفعل لان حروف الهمزة
 مؤنثات سمعية فيجد التانيث لتقلب الزيادة بين والدقة على الحرف
 الصحيح لعلبة الوهم على الفعل الصريح فان كان المتأخر مكررا كسبب القسم
 الاخر وما في حكمه فيسبب سببه اذ الصوت ليس سببا في حكمه ولذا اورد
 الاصوات في قسم القسم البني وبعد لانه من تقييد المركب بالمكن في افره
 واو والف ونون لان مسلمان ومسكون عليين داخلان فيما في افره
 زيادتان وليست المحذوف فيها القسم الاخير بل يوسع النون ولا يلزم ان يرتفع
 اشئ عشر واثنان عشر فانه يحذف فيها القسم الاخير مع الالف عند النجاة لان
 الاسم الثاني منزلة منزلة النون من التثنية فلذا لا يجوز اضافته
 كما يضاف ثلثة عشر واثنان لان النص فالغرض فيه والكلام مبني على مذهب
 ولو شئت البناء على مذهب النجاة لا مكنك بان تجعله داخل فيما في
 افره زيادتان في حكم الواحدة لان القسم الثاني مع الالف المتقدم عليه
 منزلة منزلة الالف والنون للتثنية والاي ان لم يكن الثاني شيئا قما
 ذكر في حذف حرف واحد وانما قد المضاعف مع ان ماضى الكلام يستدعي
 الماض لان الفاء بظاهرة تنه وافادة السمع حذف الحرف ولما حذف في
 الباقي وعدم تفصيل تطلبه سيما وفيه خلاف الغرض في جواز حذف حرفين
 من سعيد وما دقانه هو الحذف في حكم التانيث بجميع اجزائه للتلايم قوله وقد
 جعل لما برأسه ونحن نستعمل قوله وقد جعل عند بله لقوله يقال يا قار فلا ينفع

وفيما كان السناد في حكم التانيث

جعل وهو ضم السنادي قال الرضي كان الظاهر ان يكون المحذوف
 كما من السنادي المرفوع مسبا كيد لا شئ اكره في كون المحذوف للعللة الا ان
 محذوف السنادي لا طراد المحذوف فيه صار كانه المحذوف بموجب فصار
 في حكم التانيث على الاكثر والظاهر ان يفرق بين ما حذف الواضع للعللة
 وجعله مسبا وبين ما حذف في الكلام للعللة فان الاول تعارف في المعنى
 بدون المحذوف بخلاف الثاني فان المحذوف فيه يجعل ما بقي دليلا على ما
 انفي قال الظاهر ان لا يكون مسبا فاللغة العليا على القياس دون السفلى
 كانه على الاكثر على الاستعمال الاكثر لانه اللغة العليا ولانه ينفع في
 كثير اللغة السليمة وهو فيما اذا التمس بغير المرفوع في مقام في ترضيه بقاينة
 في مقام الالتباس وفي المرفوع اذا فاته ليس فيه هذه اللغة
 الا على سبيل الشذوذ كما في اطرق كراهة يقال في ترضيه يا صاحب يا صاحب
 فيقال يا حار بالكر في ترضيه يا حارث وبما تدعي ترضيه يا تود ولا يتجاشع
 من كون الواو في الطرف مع ضم ما قبلها مع انه يجب مع انه يجب قلب
 يا تود لم يعرب في الاصل ويكره في ياكروان ولا يتجاشع من عدم قلب
 حرف العلة المتحرك المفتوح ما قبلها من غير ان يكون بعدها الف والراد انه
 فيقال على الاكثر بغير رتبة معادلته لقوله وقد يحيل الدال على العلة فهو في غير
 التفريع والراد انه يبقى ما قبل المحذوف على ما كان من غير تغييره ويبقى ان
 ان يقيده بما اذا لم تود الا الشفاء السكتين على غير حدة كما في استجار على وزن
 اتجار كما ثبت على السبب للندم حركة في الاصل فانه يترك الثاني في غير حركة
 ما قبل السكتين في الاصل عنده سبويه وبالكسر عند غيره وهو المرفوع
 وكافي راد ما كان المدغم في الاصل متحركا فانه يعود حركته ولا يجب

ان يستثنى فيه من قاضون فانه يقال عند الضرر باقاضيه لا استثناء موجب
منقذ الياء او الص في لغتهم فيه وقالوا قاض بالضم وقد جرد النداء والخروف
الاخر او هذه الامثلة اسماء براسه فيقال يا حمار بالضم ويأكل فيليب
الواو ياء ويأكل بالفتح والواو لا ياء في الاخر في قوله كرا لانه يوصفهم
ان الشاذ ايضا هو ضم على هذه اللفظة وقد عرفت انه لا يرفع وكذا شاذ
وكانه تبع السير في الترقيم على هذه اللفظة مطلقا حيث لم يتغيره
بان لا يوجد جعله اسماء براسه الا لا نظيره كما في طيلسان على لفظه كرا لام
فانه لا يقال فيه يا طيلسان بالضم عند البرد والارضي خلافا للسير في
لان لا يبالى بغيره ووزن لا نظيره ويؤيد البرد امتناع ان يقال يا ثور
على هذه اللفظة لانه يؤيد الاقرب الياء الفا فيكون الالف فعلا غير الثابت
لذا المنقولة عن الياء ليست للتانيث لان الف التانيث
لا اصل لها والسير في يحمله تح فعلا ويقدر لا مثالا وبعد النظر
لانه في بعض وان كان الباقي حروفين ثابتهما حرف علة يحذف وتثنية
بردة الحذف اذا لم يهد ثنائي ثابته حرف علة والعرب وما حكاه والنداء
في حكمه فيقال في ترقيم شاة يا شاة برء الهمزة الحذف والاصول شاة شاة
وفي ترقيم شية وشية وان لم يكن ما يرفع في حروف التثنية فيقال
في ترقيم السبي بلاء بلاء ياءه ويشكل ان الترقيم لسعة الف في
عن المنادى وفي هذه الصور لا يحصل هذا الغرض قال القياس
منه الترقيم وتفصيل الترقيم على اللفظة السفلى من خواص منه الباعة
الطولى في البناء حيث التثنية وقد استعملوا العرب لان استعمال
الذي يبحث عنه ذلك دون استعمال النجاء التي هي صيغة النداء والنداء

القول

صفة النداء اختاره على ما يحسن انه انصرف واوضح بغيره لان المنسوب
يلحق المنادى ومن فروع ذلك ان يحذف موضع حذف ما قبل المنادى به فاما على
ان صيغة النداء تنصرف الى الالة المشهورة في النداء ولذا لم يستعمل
في نداء غيره النداء من الاستفاته والندبة والتعجب سواها وذلك
ان تريد بصفة النداء ما هو على صيغة المنادى كما يدل على قوله في المنسوب
وعلى الاقل يجب جعله بتقدير في ندبة المنسوب وهو اي المنسوب
المصطلح كما يقتضيه قوله وحكمه الا غير ذلك ففيه استخدام ذات البق
ما هو يستعمل فيه بصفة النداء لا المصطلح التفعيل عليه في الصحاح تفعيل له
توقع وفي القاموس تفعيل توقع للصيغة فلا بد من تفعيل التفعيل
معنى البكاء حتى يتعلق به قوله عليه يقال ندب الميت عند جنازة
ويكنى عليه وقد اخرج بقوله بيا او واخو تفعيل على زيد وصرح
بكون الندبة مخصوصة بيا من بين اوقوف النداء وقد اخرج التوفيق
حيث لم يصفه عن خروج التفعيل به نحو او يلاه وواسته تاه ووا
كبداه ونذا قال اللباب وهو التفعيل عليه به ومنهم من جعل قوله
عليه علة اي التفعيل بناء عليه فدخل الجميع لان الميت يتوقع لاجله
لفقده والحركة والوعد يتفعيل لاجله لوجوده ولا يصح تح قوله
ولا يندب الا المعروف ولذا راد اللباب الا اذا كان متفجعا به و
انما هو ما ذكرناه ولا يبعد ان يقال واحسته تاه واشداه منزل منزلة
الميت لان الهلاك كانه محبوب يبكي على فقده وكذا الحركة لانه
كانه مات الحركة حيث لا يكون قصاه كما هو صواب وذكر المنسوب
بعد المنادى لانهم ان لم يندبوا وقد نقل عن الجوزي انه منادى

منسوب

على وجه التبع كان قد يامحده تعالى في مشتاق اليك ومنه قولهم
 في المرقى لا تبع بفتح العين الى الميراثك كاترهم لضرب موت الميت
 تصوروه حينئذ الاقرب عندي جعله منادى مستغاثا كانك
 تستغيث بالميت ان يفيك ففرقه وكذا بالهلاك والحسرة الا ان
 لظهور كون التكم مضطر استغاث لم يلزم فيه علامة الاستغاث
 واقتضى هذا الظاهر واقتضى به وكلف قد يدور الباطل المقصور
 بتضمن معنى التمييز فكان قيد واقتضى به وامتنع به وتيمم
 المندوب بواختصاصه كما في الشرح واقتضى المندوب تميزه بواو او
 اذ ليس بعد الاختصاص المندوب بل الاختصاص وانه كذلك ان جعل
 وامتنع عليه ويكون المعنى واقتضى المندوب في مقام الالتباس
 بواو يعني انه لا يجوز ان يندب بيا فيكون بعينه مائة التميز ويجب
 ايلائه وعند خوف الالتباس واقرب منه ان يعبره بان اقتضى المندوب
 بحسب الحقيقة بواو اذ الندبة بيا التعارفا لما افاده قوله وقد استوا
 صفة الندوة المندوب اذ الندبة بيا تجوز الالتماع اقتضاه المندوب
 بواو على هذا لا يتج على قوله واقتضى بواو اقليل ما يستعمل في النداء على
 ما في الرضي وشكره في الاعراب والبناء حكم المنادى الاظهر الاضطرار وهو
 كالمنادى في الاعراب والبناء يعني بين المفرد المعرفة على ما يرفع به اذا
 لم يلحقه الالف ولم يكن موصوفا ببن مضافا الى العلم آخر وينبغي وجوبها
 اذ لا تحذف الالف واقتضى اذا وصف بهذا الوصف وقية رة
 على الكوفي المحرف بزيادة بالفتح من غير الضمة هكذا ينبغي ان يقتصر هذا
 هذا المقام فحذفه ووجه ما قرأه الاقدم يقال قد اوردكم بواو

وبها

وهو ايضا حكم تاج المنادى ولا يبعد ان يجعل قوله وفيما ان كنت
 زكيا مورا كالملم يكن جليا فنقول في اصكام الاعراب المنادى متتابعة
 التتابع له في غير البديل واجبة ومن اصكام بنائه على ما يرفع به متتابعة
 التاكيد المذكور لما يرفع به وكما كان يتبادر الى الوجود انه يكون
 تكملة غير معنية مطلقا كالمنادى ندركه بما سيجي دانه لا يندب
 الا المعروف ووجه كونه في حكم المنادى عند الجهر انه منادى وعند الخسر
 حمله عليه لمثركته ما في كونهما مخصوصين بحرف النداء وما يشبه
 وذلك اي جاز لك زيادة الالف في آخره حقيقة او حكما لجعل الالف
 البية في حكم آخره لا يبرئك اليه بقوله واغلاكية وكذا الصلة كما في وا
 من حرف زمره ما وفيه رة على الندبة ايها في الندبة بيا لئلا
 يلتبس بالمنادى اذ رفع الالتباس لا يجب الا نصب قرينة وهي لا
 تنحصر فيها واذا زادت الالف فان كان قبل الالف ساكن لا يحذف
 لالتقاء الساكنين بحرك بالفتح حفظا للالف الا التثنية فانه يحذف
 للساكنين الجهر وان كان ساكن متحرك الاصل كما في واقاضيه
 بحرك بالفتح وان لم يكن متحرك الاصل فان كان الناجذ في عند الجهر
 وان كان غير الالف لا يندب ويكتفى به اتفاقا فتقول في المسمى باضربوا
 واخبروه والمص سوتى بين الالف وغير فتقول في يا غلام بالفتح
 يا غلاميا بالسكون كذلك عند من جعله متحرك الاصل ويا غلاميا
 به بابه السكون عند من جعله ساكن الاصل والمص ذهب
 الى الا الواجب يا غلاميه سولو كان الاصل في الالف السكون
 او الحركة لان السكون العارض فيه كالاصول ومنع الرضي يسند

فأصياه ولا أن يقول السكون العارض الذي لا يبين عروضا ويشبه
الامر فيه كالأصل الامر فيه وسكون يا قاضي ليس كذلك فان خفت
اللبس بزيادة الالف وقعت الالتباس بحفظ حركة ما قبل الالف
وزيادة مدة تناسبا او قلب الالف بتلك المدة وقوله قلت واعلم ان
يحملها ويرددة كانت مخدونة ان كان ما قبله ساكن كافي واعلم ان
اصل ضمير جمع الخطاب مع الواو يدل عليه من يمد لكن هذا عند الجمهور
مخصوص بما في اخره حركة بنيانية وما في اخره حركة اعرابية لا يزداد فيه الا الالف
لف فتقول نحو واضرب الرجل بالرفع واضرب الرجل بالنصب واضرب
الرجل به فيجوز ان يكون اختيار واعلم ان عليه للتبني على وجود الحركة البنائية
بقي ان تحفظ الحركة البنائية بزيادة مدة تناسبا لا يخص مقام
اللبس عند المصنف بل لا يفتح زيادة الالف فيما في اخره حركة بنيانية
لا تقبل الالف ويجب العدول الى مدة تناسبا ولكل الرأى في الوقف
لما اوعى الكلام السابق انه تبع الكوفي في الحاق الالف وقفا ووصلا
في الشرح وفيه صرح باختصاصه بالوقف فلا بد ان علم الحاق الالف
من قبله فلا حاجة الى هذا القول فيه ردا ايضا على من اوجب الالف
مع يائه لتلا بلبس المتأخر المضاف الى الكلام وقوله يجب جدا
حيث جعل الالف المشتركة بين المندوب والمضاد الى الالف المتكلم
مميزا للمندوب عنه وقد نبه بين المثالين على ان المندوب
يضاف الى ضمير الخطاب على خلاف المتأخر ولا يندب او يجعل مندوبا
متفجعا عليه المندوب بما متفجعا منه كما عرف ولكن ان تريدة انه لا يبيك
بعد الحاق سن والنسبة الى المندوب فيلزم منه ان يقال اخره

الالمعروف لما انه لا يقال اخره ولا يحتاج الى التقييد ويكون
افيد قال الرضي يعني بالمعروف الشهادة والظاهر ان المراد المعروف
عند من يشاهد حرج المتفجع لبعده سواء كان مشهورا او لا فلا يقال
واجلاه واسمعه واخره الطول بل لا يفتح الحاق علامة الندبة بالصفة
مع صحة الحاق المضاف الى الذي هو غير المتأخر وانما وصفه ما قال
التحليل سبويه بالواجب واخره الطريف وفيه نظر لانه يوقف
على الموصوف والقياس ان يصح الحاق بصفة ايما لانه المقصود بالندبة
فيقال يا ايها الوجهاء خلفا ليويس فانه يلحقه اخر الصفة وقيل يجوز
يا زبد بن حمزة ونحن نقول هذا الخلاف في غير صفة هي جملة فالتعقيل باجلا
خبر بغير زمناه لانه مضاع للمضاف على ما عرفت فلا يتجه ان يقال يوي
يويس الحاق علامة الندبة في يامن خبر بغير زمناه من غير تفرقة بين الموصوف
والموصولة قال الرضي يلحق علامة الندبة اخر المضاف اليه والمضاع للمضاف
واخر الصلة وهذا يشترط بان الموصول ليس بمضاع للمضاف وقد ذكر
في بحث نداء الموقوف باللام موافقا للمص ما دل على انه مضاع للمضاف
وقد نقلناه لك وتذكر يونس انه قد مضاع لرجل قد كان فقال
واجمعي الشائبة في القاموس بالجمعة بالضم التعقيل من الخشب
والقحف ومن العجب انه فسر المص في الاضاح في هذا المثال بالمراس
ويكون خبر في النداء الامع الجنس قيل المراد به ما يوصف به اي ويرد
عليه بالعلم رجلا فانه لا يوصف به اي مع عدم جواز الحذف وانما الخبر
فانه حذف لان المقصود بالندبة الرجل مع انه ووصف به اي ولذا لا يندف
من ياتر هذا لان المقصود بالنداء ذوا لا يحذف من اسم الاشياء

فقالوا بديع على حقيقة الرضى ما كان كثره قبل النداء سواء عرف به او لم يعرف
والمراد بالامع مقصود بالنداء هو النداء الامور السعيدة الامتناع في
يا ايها الرجل يا ايها الرجل حين قصد نداء الرجل وبعد فيه نظرا لانه يجوز
الحذف فيه مع كون المقصود بالنداء هو ايضا على ما في الرضى ولا يعلم جواز
الحذف غير هذا الرجل كما يقتضيه والاشارة خلافا للكوفيين فكما
يقولون انتم هؤلاء تغفلون والظاهر معهم الا ان ما لم يوجد في
استعمال العرب اقول الآية الالية يجعل هو لا خبر انتم المستغاث
والمندوب لا يعرف منه انه لا يحذف وامن الندوب لانه لم يجد المص
وافي روف النداء نحو يوسف ارض واما الرجل بنه بالتغير الثاني
على ان الدار هو المقصود بالنداء لانه لم يبال بكون الاسم جنس
والاستغاثا هو اذ لا يحذف من لفظ الله ايضا ولا ينفع انه يحذف منه
مع تعويض الهم المشددة في اخره فيقال اللهم انه لا يجب الحذف
ح وانما ادرك كلامه ما يقابل الوجوب وايضا المتبادر الجواز
مطلقا لامع شرط ففي جعله واضلاحت الجواز عند الشرط اصلاح
بيانه اقل من افاده فالوجه ان يقال انه اكتفى بكونه معلوما من قوله
وقالوا يا الله خاصة على ما بيناه لك ولما كان يجب حذف الحرف
مشتركا بين النداء والمندوب افره عن المندوب وكان عليه ان يقدم
بحذف الحرف المندوب عليه الا انه لم يرض بالغير بين حذف الحرف والنداء
شذو ابي ليل قاله امرؤ القيس وكان مفضا للنساء
مكروها عند عن سالت الليل صباحه ليحي عن مضاجعه
فصار مثلا واقتد بخوف قاله من اقته سلكه السارق في طريق

فقال

فقالوا وحققه بديع اعطى فدية وخلص نفسك عن يدي وصار مثلا
واطرق كرا وقد عرفت ما يتعلق به وجواز الحذف في اشغال هذه قبل
الضرورة امثالا او بعدد في مثلها للوجوب اذ لا يغير الامثال
فلا يرون على قاعدة جواز الحذف في قيد قوله وشذو الجواب
سؤال النجدة على استئناس اسم الجنس من القاعدة ضعيف ونحن نقول
انه تنبيه على انه قد جاء الحذف وجوبا على سبيل الشذو وذو مما يحذف
فيه وجوبه باللفظ الله وقد مر منه الاقتصار وهو نقل اي وقع
مناو من معنى النداء الى اختصاص المحكم عليه بالحكم على عيبه
الندائية من غير تغيير بعد اذ ضمير التكليم قد زاد فيه على قصد
الاقتصاص فصد تنافسه او التفاضل غير اننا اكرم الضيف ابرها
الرجل وانا المسكين ابرها الرجل وخصت اي بهذه المعاملة لان شانه
البر والرفق لباس هو لغيره لانه المناو صورة وليس مناو
فسر جعله لغيره ما يقتضيه صورته والجملة الندائية منصوبة المحل
على الالية فصدق لك ابرها الرجل في معنى مختصا من بين الرجال بذلك
الحكم فالرجل عبارة عن ضمير التكليم وليس مخاطبا الى قد ينوب
اي مناو مضاف وهو في الغالب لفظ معشر وآل واحمل
و بنى ويندر غيرهما حتى قصده ابره وعلينا وقد ينوب في ذلك
معرفة باللام او علم وفي الحديث نحن معاشر الانبياء افتابك
ان قلته كلاما في الرضى ويحمل معنى الفقر وهو في الاصل قوله لئن
الناقة ويقال نحن العرب افرى للتشديد والتشديد الضيف
وجاء نحن تيمنا يكشف بناء الضباب او الظلمة وهو في الاصل

جمع ضيابة بمعنى سحابة تغطي الارض كالدهان تنكشف بارفع الشمس
 والاقتضا هو المقصود بتلك الامور الثلاثة لا يخص ضمير الحكم بل يخص الخطا
 ايضا نحو سبائك الله العظيم بالنصب وقيد في المعرف باللام والنصب
 بعد الغيبة فلا هو او مضمير او ممررت به الناسق وهو المجرى لله المجيد
 بالنصب وقد لا ياتي منكر ايضا على قلة لا يقصد الاقتضا من ير قصد
 النعم او المذبح او الترحم قال المصنف ما لو كان منصوب بتقدير فعل
 للمقام من اعني وافق وامدح واكرم واترحم ويحمل على المعرف باللام
 من ذلك النداء او قال الرضي الحق اجماع كل مجرى واحد في النقل عن النداء
 والمعرف باللام وقع مثله في النداء لانهم حذف حرف النداء الثاني للام وعدم
 قصر النداء ولما لم يبين على الضم المورد المعرف ايضا لضعف ما يقتضيه من
 النداء فعاد الاصل من النصب وقد يحذف النادون لقيام قرينة
 بجواز قول لا بالتحقيق بالسيء والى يقوم السجود واما على قراءة
 التشديد فلا حذف بل لا يسجد وامضايح منصوب بان مدني نونه
 في لا وقد نبتة بقوله قد يحذف على انه لا يكسر حذف حرف النداء وقلة الحذف
 لا يخص المندوي بل كذلك كل مفعول لم يبق بعد حذف عامله سواء في
 التوسيل وبكسر حذف المفعول به اذا كان غير المجرى عنه والمخبر به و
 التوجيه به والنجاب به والباقي محذوف فاعمله ونبتة بقوله لقيام
 قرينة انه لا يحذف سماع كونه مفعولا به وكثيرا ما يحذف نيا وذلك
 لموضع مزيد مقصود به للمندوي في الجملة الندائية حتى انه لا يصح
 السكوت على عدمها وقد يحذف وجوبا في النداء وباللهم والحق فانه
 في تقدير المندوي عند المصد وان جعل القوم المندوي نفس الماء والدواحي

حذف النادون المندوي
 ملة

القوم

تفسير
 من غير

القوم اجعل خاتمة نداء المندوي الى الجنة وصفات بصورها
 اقلاما تحفظنا من النار كالجنة والثالث في الابواب الاربعة
 لوجوب حذف عامل المفعول به ما او المفعول به اضم عامله على شرط
 التفسير الشرطي فعبارة بمعنى مفعول والتا للنقل من الوصفية الى
 الاسمية او الثانية بجعلها مفعولة من المجرى على موصوف محذوف
 هو العلة واضافته الى التفسير للتفسير وعند الكسائي والغزالي لم يحذف
 العامل عن عامل الفعل الذي بعد المفعول به بل في وسبب مسدود في
 زيد لم يرت به جازاوات المفهوم من مرت به من غير تقديره ومر
 به مسدود والبصري جعل زيدا ضربه نظرا ان امره ان يهلك فكل
 ان يهلك ليس عامله امر او ضربه على ما هو المراد والشر ليس
 بقرينة جملة على قوله الثالث كذلك في زيد اضربه ليس عامله وقد منا
 لك ان الكوفي يجعل زيدا قوام فاعلم انه قد كسر ويد لم يرفع الا ما فهم الى
 بمعنى مفعول به اضم لان الناصر لا يتقدم على الفعل باتفاق من النجاة
 على ما في الرضي في هذا المقام لان التعريف بمفعول به وغيره ولا الا ما
 اضمه بمعنى شئ اضم عامله على شرطية التفسير لان التفسير اخص منه
 بشموله الناصر ونحوه لم يشمله التعريف بل اضم لان المعنى منصوب
 اضم الى قيم المفعول به نحو يوم الجمعة شرفه ولما صح منه في المفعول
 وينصب بجامد مضمير على شرطية التفسير وخبر كان نحو زيد انك يا
 ولذا قال كل اسم ولم يبق كل مفعول به ولا كل مفعول فاذا الموم بل نقطة
 وهذه من الفوائد التي لا بد من ادخال كل في التعريف فمرت به وان في
 على كل فن قال امر لا بقوله لنصبه بالنصب على المفعول به كما هو المتبادر

من غير المندوي على شرطية النداء المندوي المندوي المندوي

فخرج زيداً كنت انباء لم تظن ما ياباه وفاته ان المستفيض تخصيص
الجنس فالائق هذا الغرض تخصيص الاسم بالمتناول بعده فعل او شبهه
قال الرض لم يرد بالكون بعده الكون بلا فصل كخوارزمية وضربه وزيدانت
ضاربه وتبعه شبه الفعل الفاعل والمفعول او المصدر لا يصح ان يسلط على
ما قبله وشبه الفعل ايضا انما يصح كونه مفسرا اذا لم يكن ما يوجب تقدير
الفعل والابتداء شبه الفعل مما يعتمد عليه هذا الكلام ولا يخفى عليك انه يعنى
شبه الفعل ما لم يخل ويخرج ما يخرج بقوله لو سلط عليه وان شبه الفعل
يجوز ان يفسر الفعل المقدّر لانه وان ينسج ما يوجب تقدير الفعل تسلط
على الاسم لا يتبع تسلط ما يناسب من الفعل فلا مانع في ان زيداً انما صار
قبل هذا الزمان ان يكون في تقدير ان ضربت زيداً لان ضربت مناسب
انما صار قبل هذا الزمان وينصب لو سلط عليه مشتغل اخره كونه
وصفا للمرء بين متعدد لا متعدد عنه متعلق بالاشتغال تضمنه
معنى الاعراض بضمير او متعلق الضمير او الاسم ولا يخصص
في المضاف الى الضمير بل لا يكاد يضبط منه الموصوف بالماضي كخوارزمية
الكرمت رجلا يجنه ومنه الموصول كخوارزمية الكرم الرجل الذي يجنه ومنه
المعطوف عليه للمضاف الى الضمير كخوارزمية ضربت عم او اناه ومنه المعطوف
عليه لاصح الامور الاخر المذكورة فتظن وتمكن من استخراج ما يدل
الظن تفضيله فان المتوقع من الذكر ان يكون على تأمل عوبله ولا
يخفى ان المتبادر من قوله مشتغل عنه بضميره او متعلق لانه لو لا
الاشتغال باحد هاتين كان عاملا في ذلك الاسم ولذلك ترى الرض بعد
قوله لو سلط عليه هو او منا سبه لنصبه لغوا الذي يخرج كل ما يخرج به

بقوله

بقوله مستغل عنه بضمير او متعلق لكن بصرف عن هذا المتبادر التمشيد
بقولنا زيداً ضربت غلامه وزيداً ضربت به اذا لم يشغل ضربت عن زيداً
ولا ضربت به عنه بهذا المعنى فالمراد بالاشتغال عنه الاعراض ما بالاضطرار
كما في المثالين او بالاختيار كما في زيداً ضربت به لانه لو لا ذلك ايضا لما
ينبغي ان يعد لغوا كيف وفيه افادة ان الضمير لهم من ان يكون نفس
المقدر او ما يناسبه المقدّر فتقول الاضطرار اوضح الاعذب ان يقال
هو كل اسم بعده عامل في ضربه او متعلقه لو سلط عليه هو او منا
سبه لنصبه واورد على قوله لو سلط عليه الخ امران اخران اوردنا
انه لا يخرج به شيء اذ كل ما فيه مانع عن التسليط يصح في حقه انه
لو سلط عليه لنصبه وثانيهما ان لو يقتضيه انشاء التسليط فلا
يصدر في التعريف على شيء من المعرف اذ في الكل تحقيق التسليط
اذ في زيداً ضربت به سلط ضربت على زيداً واجب عن الاول تقدير
وصف ان يعد فعل او شبهه يصح تسلط عليه لو سلط الخ وعن
الثاني في تقدير تقييد التسليط الى سلط عليه لفظا والتسليط في
افراد المعرف هو المعرف هو التسليط تقديره او انظر الضمانات
الذي لا يفتى عن طريق العيوب لا يفتى الا مثل هذا الجواب
ونجيب عن الاول ان لو لا انشاء الجواب لا انشاء اللفظ فيجب
ان يكون انشاء النص لا انشاء التسليط وفي ما يتبع التسليط
ليس بالانشاء لا انشاء التسليط بل الامتناع وعن الثاني بان
قوله زيداً ضربت به لم يسلط على زيداً فعل بعده بل تقديره مثله ولا يخفى
زيداً ضربت به ما يناسبه وهو جازمه المقدم منه بل مثله ذلك

المرم

واور عليه زيد ضربته لانه لم يجره فعل شغل عنه بضربه ولو سلب
 عليه لنسبه واجيب بان المراد التسلط لم يقطع حكمه في الضمير او
 متعلقه وزيد ضربته لا بد فيه بعد قطع ضربت عن العرف الضمير من رفع
 على الابتداء فيه وقبلة لا بد في زيد ضربته ايضا بعد حذف الضمير من
 رفع على المقدر في زيد فلا مندوحة عن تقدير كل اسم منصوب
 بقدر ولم كيف بتقدير المنصوب للما يتقضى بقولنا ان زيد ضربته
 واعلم ان تحقيق هذا القيد يستلزم معرفة موانع التسلط وهو ما وقع
 بالاجور تقديم ما في خبره عليه بين المفعول والفعل من كلمة ان مقفولة
 او مكسورة وروى الاستفهام لفظا او معنى وكذا حرف الشك وروى
 التخصيص والالغرض او التمنى والام الابتداء وكلمة ما من جملة وروى
 التقي وروى العطف والفاء الجزائية الواقعة موقعا بالجلوف الفاء في
 خبره اتفاقا لم يقع موقعا لاستعماله في تقديم ما في خبره عليه لفصل
 بينه وبين اما وخلاف الفاء في جواب اذا فانه حقق انها زائدة وسبح
 في محنت الظروف ان شاء الله تعالى وكلمة ما التخييل والضاف كوزيد
 حين نضربه يموت وكلمة الا نحو ما رجل الا عطية كذا واما كون الفاعل
 اسم فاعل او مصدر او فعل تعجب نحو زيد احسن به او صفه كذا كذا المسموع
 نحو رجل ضربته او صلة له نحو انهم ضربته او جواب قسم بعده نحو زيد والله
 ضربته واما كون الفعل الذي بعده ذلك المسموع مستندا للضمير المتصغر نحو زيد
 فله منطلق او لا يجوز ارجاع ضمير الفاعل اذا كان متصلا بالفعل والما
 ارجاع ضمير المفعول كذا كذا الفاعل واما كون الفعل الواقع بعد المسموع
 على تقدير دفعه من جملة اخرى نحو الزانية والرائي الالية على نسبته

سبوح وسبوح ومن الموانع ما التهمت وهو ان لا يكون المفعول
 بالواو الحالية والمفعول مضاعف مثبت كقوله ان زيد ولم يضربه فانه
 لا يجوز جعله في تقديره مستند ويضرب عن الامتناع كون الحال بالواو
 اذا كانت جملة فعلية فعلها مضاعف مثبت فرفع المسموع في هذه الصورة
 واجبة واذا انتقلت بعد التوضيح لك حال فانه هذا البحث من قوله
 وليس مثل زيد فذهب به منه الا ضرب الباب وانما قال او مناسب
 للمخرج عن التعريف زيد ضربته غلامه وزيد امررت به وزيد احبست
 عليه ولا يخفى عليك انه لا يفرق من زيد امررت به الا المروء من يخرجه
 الى جاورت زيد او كذا في زيد احبست عليه فالوجه ان يقدّر نفس هذه
 الافعال على ملة في المنصوب فكنت قاصدا في زيد ضربته غلامه
 الى ضربت زيد اشارة الى ضرب غلامه ضرب نفسه وفي زيد امررت به
 الامررت زيد انصب زيد بنزع الحافض وكذا في زيد احبست عليه
 تقدير احبست زيد بنزع الحافض لا تقول نزع الحافض سمى لانا نقول
 فليكن هذا الباب من مواضع سماعه فاذا ما يشتمك الى زبوة الكلام
 كذا احسان ان اوصيك في هذا المقام فاقول لك ايها الطالب
 للمقول الشدي من الرفيق الرشيد لما يمكن في هذه التقليد فيبقى
 في الزمان المديد في البعد البعيد عن قول الحق الذي ليس عليه
 من يد فان ما يليك اليك لمن له قلب او لقي السمع وهو شهيد
 مثل زيد ضربته وزيد امررت به وزيد ضربته غلامه وزيد احبست
 عليه لو امكن تقديره بنفسه بعينه فهو المقدر والافان امكن تقدير
 مرادف فهو المرادف فان امكن تقديره لانه اختصاص بنفسه فاللازم

تقديره والا فيقدر الملائمة التي هي كل مقام فترتيب الامثلة على ترتيب
وجوب التقدير فلما يرد انه فانه احسن الترتيب هو حفظ امثلة
المشتغل بالضمير عن الفصل بينا مثال المشتغل بالمتعلق بنصب ان
ما اضم عليه بفعل ماضية فافوضي في الامثلة المذكورة فقال او ضربت
وجاوزت واهت ولا يست وقيل ضمير نصب الزيد وبه بناء على
على حال الكل وانما خرج به ردا على من جوز حشيت قطعه بتقدير انقطع
حشيت متكاملا بوجه لا يرد ان منقضى اهلاكت فخذ ذلك فاجزى
وعلى الكسائي والفرج حيث جعلاه منصوبا بفعل المذكور على ما مر وقا
لا يمكن تسلط ويجب ليطمئنا ان يقع ما يستعمل به المفسر
بعد الاخوان زيد لم تقرب الا اياه فان الفعل المقدري يجب ان يكون
مثبتا ان تقرب زيد لم تقرب الا اياه وذلك ان المفسر المذكور يقع
من الفعل المقدر موقع المفسر المشتغل به من المفسر وما بعد الامثلة
اذا كان مقصودا لان الاستثناء المفعول لا يكون الا بعد غير الموجب
هكذا ذكره الرضي وفيه بحث لا تتفاضل بقولنا ان ثوبى انقذت
الا اياه فان ما بعد الامتناع يكون المقدر متفيا الى لم انقذ ثوبى ثم
اذا وقع ما يستعمل به المفسر بعد الا يجب تقديره المناسب دون
المفسر بعينه لكن تارة يكون ذلك المناسب مثبتا وتارة يكون متفيا
ويجب ان يقدر في ان زيد لم اضر زيدا لا غير ليصح ترتيب الجزاء عليه
وههنا ينبغي ان لا يفتى في ذكر المقدر عن المقدر المفسر كما في
هذه الصورة فلا يصح ان وجوب الحذف للملائمة التفسير وكذا يجب
ان يقدر في زيدا جئت عليه لا يست زيدا بالجسر عليه وفي زيدا

ضربت علامة اهتت زيدا لضرب علامة هكذا حقق المقام واصفظ
فانه من ثوار او لا الافهام ويجوز الرفع اي رفع المنصوب الذي
كلما منافية فاجبت عن الرفع ليس خارجا عن البحث ثم البحث
عن وجوب الرفع خارج عنه واللام بجب عنه ولك ان تجعل البحث
عن اختيار الرفع راجعا الى البحث عن مرجوية النصب فيكون
اشد دفولا في البحث بالابتداء اما اشارة الى عامل الرفع او الى
المعنى المقصود فيكون بمعنى كونه مبتدأ ويكون فيه بيان الرفع على وجه
متفق بين الكل واختاره عن الرفع بفعل مطاوع للمفسر كما مر فانه
لا يجوز زيدا البصري والكوفي الجوز لا يبرح وفيه اشارة الى جهة اختيار
الرفع وهو الاستثناء من حذف العامل فيوافق بيان اختيار النصب
في ذكر الجزية وقال الرضي بين عامل الرفع دفعا لتوهم ان عامله فعل
كمان الناصب فعل ولا اظنك ملتفتا الى ما ذكره بعد ما ذكرنا لك
عند عدم قرينة فلا فح الى خلاف الرفع وهذا لا يبعد النصب
والاوضح الاخر عند عدم قرينة النصب موجودا لا محالة وبه فقه
ان المفسر من حيث انه مفسر قرينة النصب لا فانه واللازم ذاته
دون الحية ولم يتفطن الى الرضي فاجاب بتخصيص القرينة
ايجاب النصب او اختياره او تسوية وتبعه كثير من وهو يوجب
تأخير بيان اختيار الرفع عن الكل وليس لك ان تجعل ضمير خلافه
الاختيار الرفع لانه مع بعده يوجب الاستثناء عن قوله او عند وجود
اقوى منها واقتضاه ضمير منها لانه عبارة عن قرينة خلاف الرفع لانه
قرينة خلاف اختيار الرفع واختيار الرفع عند عدم قرينة الخلاف

الشرح بالسلامة عن الخلف على ما قبل ويكونه عمة ويقابها ابتدئ به
 الكلام مبتدأ ويكون العامل محققا لا مقدرا على ما تقول يعارض الافر
 معنى العامل اللفظي على المنون ويترجم ان في الرفع خلاف الاصل وهو
 الخبر جلة فترد قرينة النصب فلا وقت لعدم قرينة الخلاف والرفع
 مختار لوجود الاقوى لا محالة والاقوى بنحوه في اما هذه واذا هذه واما
 لانث انما كما يوصى قوله كما مع غير الطلب واذا التفتاجاة واما
 هذه لا يجتمع مع قرينة نصب سوى رعاية التناسب في العطف
 او في جواب السؤل النصب واذا التفتاجاة الا الاو لا وجب رجي ان قوة اما
 في اقتضاء الرفع على قوة رعاية التناسب اما ما قبل ان الغالب بعدها
 الجملة الاسمية والكثرة الرضى وسوى بين الاسمية والاسمية واما ما قبل ان
 اما لكونه نائب عن مهابا وهو لم يتم التزم بعده للتم لئلا يخلو مقام اصله عن
 اكم فاذا وقع المرفوع بعده كان تحقق اللزم بعده اظن و قال الرضى ليس
 اما مع الرفع في الحقيقة بل رافعه ترجيح قرينة النصب لان اما حرف
 السيناف قاطع لما بعده على قبله فلا معنى لرعاية التناسب فيها وقد
 جواز النصب بعد اذا الحكم في بحث الظروف المبينة بلزوم المبتدأ بعده
 في كل كلامه الكار هذا القسم مما يختار فيه الرفع وخصه في القسم الاول
 وتوجيه اذا التفتاجاة على ما قالوا ان الغالب بعده المبتدأ او اورده عليه
 مناقض لما نقل عن بحث الظروف ووفق بين ما تارة بان مرادهم بلزوم
 المبتدأ بعده غلبة الوقوع وتارة بان المراد المزوم في غير تركيب
 الاضمار على شريطة التفسير وتعدد الرضى في وجوب النصب بعده حتى يتم
 هذه التوجيه واعلم ان المصدر لم يحضر القرائن فيما ذكره بل ضبط ما ورد

فان قد

فان لا يفرده فان المبحث اقتضاها واما اذا في الظاهر اليه يكون
 المفسر غير صاحب بل ما ياسبه لان فيه كلفة مالا يواز بها ترك
 التناسب فتأمل وبحثا بالنصب بالمعطف على جملة فعلية هذه
 اضعف قرائن النصب وما يليه اقوى منه صرح به الرضى وكانه
 قد تم ليقارن ما يجتمع معهما من قرائن الرفع ويكون اقوى منها فيضد
 الشكل بقيد اختيار النصب بها وقت عدم ما هو اقوى منها من
 قرائن الرفع وبته بقوله للتناسب على انه يجري في كل ما يراد به التناسب
 كما لعطف على صفة ناصبة للمفعول لا نيا بترك الفعل خلاف الرفع للمعطل
 فقط صرح به الرضى في بحث استوى الرفع والنصب فيختار النصب
 في قولك زيد ضارب على او يكبر يضرب كالوقوف في جواب سوال فعل ما يختار
 في جواب ايتهم ضربت زيد اضربه وقيد سيبويه الجملة الفعلية بغير التعجب
 ليخرج كواقتن بزيد وعمر ويضرب لانهما لم يوجد فعل كالاسمية واعتراض
 عليه الرضى بان الظاهر ان الجملة الثانية اعتراضية لا معطوفة ووجه
 ما قال انه لا يصح عطف الخبر على الانشاء وذلك في المثال فتجد المثال
 احسن بزيد والله اعلم ومن قرائن اختيار النصب ما استخرجته وهو
 ان تكون الجملة في موقع الحال ولا او معه فانه يختار فيه النصب لئلا يلزم
 وقوع الجملة الاسمية حالا بدون الواو نحو في زيد اضربه وبعد
 حرف النفي هذا القدر من البحث واما ان حرف النفي الذي يقع بعد اللام
 ما سوى لم واما ولان لا يجوز حذف الفعلين في محيى آخر فلا يبي انه
 يجب بعده حرف النفي على ان منع حذف فعل ما منع وحرف الاستفهام يشتم كلام
 الرضى بان الواو ومعززة الاستفهام اذ لا يجوز هذا زيد اضربه لان محل

اذا دخل صلة فيما فعل لا يرضى الا بان يدخل عليه لفظا وفيه بحث
 لانه يختار النصب في محل زيد وضارب في تقديره ضارب على وزن
 كما يختار في ازيد وضارب نعم ما ذكره السيد ان يجب النصب
 بعد استفهام بغير الهمزة لئلا يتعمد ما ذكره وقبارة السنين فافتر على
 منه ذهب يسيو به والجرم لانه يختار الرفع عندها في انت زيد ضربت
 لان زيد ضربته خبر البدأ قال عن الاستفهام عندها واختار في اليوم زيد
 ضربته النصب فلا يصح اطلاق السبعية وتقيدها بكونها بلا فصر
 بل لا بد من تفصيل بان يكون بعدها بلا فصر بالظرف نعم يتم على ذهب
 الا فصر فانه يرجح النصب مطلقا ويجوز انت زيد ضربت في تقدير ضربت
 زيد ويجوز انت فاعل محذوف وانما قال بعد محذوف الاستفهام امر از عن
 الاستفهام فانه لا يجوز متي زيد ضربت بل يجب متي ضربت زيد وعلى الرضى
 بان كل واحد في شئ فحتم لزوم الصواب المتطهر عليه اذا امكن والصحة
 الاستفهام الدخول على الفاعل وهو مقتضى باء الشرطية فانه متطهر لرفع
 الشرط وقد جاوز اصله من لزوم الفاعل ولم يتجاوز في الاستفهام لانه يختار
 الرفع في انهم ضربت ويجب في زيد ضربت واذا الشرطية بخلاف
 اذا الغا جازة كما عرفت كافيته عن معنى الشرط الطالب للمفعول ولم يجب
 النصب كما ذهب اليه البرد حطاً لمرتبة الرفع واختار الرفع بعدها
 عند الكوفيين لاسواء الجليتين بعدها ويشترطون ان يكون خبر الهمزة
 فعلية وجبت لا ضمياً حيث لا يجوز ضمياً زيد ضربت ويجب ضمياً
 ضربت زيد كما في الاسم المنقضي للاستفهام والاول وجبت الشرطية
 اذا لا يختار النصب في اجلس حيث زيد ضربت وانما يختار في حيث زيد

ضربت اضربه ولم يجب البرد النصب بعده لان تضمنه الشرط ليس
 تضمنه اذا ذكر كثيراً ما يخلو عنه وفي الامم والشهرى وفي وقت الامر والشهر
 على انهما مصدران سواء كان الامم يلفظ الامم وكذا الشهر او يلفظ الشهر
 نحو زيد اضربه وزيد اضربه بمعنى اضربه وكانه اراد به ما يندرج فيه الدعاء
 والتماس ايضاً فلهذا اسقط الدعاء مع انه ذكره الرخشي على انه
 لا يصح بذكر الدعاء وافياً بالضيض ومنهم من قد رغب في الامر ومنهم
 من قد رغب في وقت وقوع الامر والشهر بعده وفي كذا ترى وكان الاظهر
 وقبل الامر والشهرى اذ هو ايضاً بعد حرف النفي والاستفهام واذا الشرطية
 وجبت وما قبل اللطم الذي قبل الامر والشهرى مواقع الفعل اي
 مواقع لا مزيد اختصاصاً بالفعل والاول نصب ولكن اللطم ليقدر
 الفعل قبله فيقع الفعل في هذه المواقع ولو رفع يكون الواقع فيها
 اللطم وفيه بحث لانه بالنصب في ازيد انت ضارب لا يقع الفعل بعده
 الهمزة بل اللطم فانه في تقدير ازيد انت ضارب الا ان يقال اللطم الفاعل
 في حكم الفعل فتأمل وما ينبغي ان يعلم ان يكون هذه الامور مواقع الفعل
 ليس لان معنى هذه الامور طالب للفعل الا لان التقضي بالتمتع بل لان العرب
 جرى على هذا الطلب في الاكثر كما انه جرى عليه وانما في حرف الشرط
 والتخصيص فلا بد والتمتع لانه لم يعمل يقتضيه طلبه فهذا موكول
 على السماع فخرج به الرضى في بحث وجوب النصب وعند خوف
 لغير المفسر بالصفة يريد ان نصب ما اضم عليه على شرطية التفسير
 او لانه البحث عن حاله فاطلاق المفسر على طاعه ولا حاجة
 الى تأويله بدأت المفسر نعم لو حكم على المرفوع بان نصب او لا يصح

الى التاويل مع هذه النص على الترخي و قد افاد بادلج الخوف
 عند تعين الالتباس لعدم إمكان نصب القرينة بسبب النصب
 او لم يلج بوجوب كما لا يخفى وان التباس الذي يترجى النصب ما كان
 يتوالت معه المقصود اذ لو كان اصل المقصود حاصل مع جعله
 لاكثر من اثنان لا يخفى في منه وبهذا ظهر موضع لوجوب النصب
 وكأنه اكتفى بالاشارة في هذا المقام عن ذكره في بيان وجوب النصب
 مثل ان كل شيء خلقناه بقدر اذ على تقدير الرفع يحتمل كون خلقناه
 صفة فيفيد ان كل شيء هو مخلوقنا كائن بقدر وهو لا يدافع اصل
 المقصود وهو ان كل موجود مخلوق لنا بقدر بل يفيد بظاهره ان بعض
 الاشياء غير مخلوق لنا كذا قيل ودفع به ما اعترض به الرضى بان الشئ
 اعم من الموجود فلا بد موجوده من تقيده بالمخلوق حتى يستقيم
 الحكم عليه بخلقناه بقدر فلا يتفاوت المقصود بجعل خلقناه صفة
 او خبر او وجه الرفع ان الوصف الذي يجب تقديره هو مخلوق و
 مخلوق لنا اخص منه لا يقال اعتقاد الرضى ان المقدر مخلوق لنا وان
 كان ظاهرا بعبارة غيره لان الاعتدال ان ثبت مخلوقا لغيره تعالى لان
 نقول بسبب النص الا انه لا امثال مستقيم على من نصبه ولا يفره
 عدم الاستقامة على من نصب غيره وبهذا عرفت ان النصب لا يكتفي
 في الالية عند المستر في نعم تحقيق المقام يقتضيه ورود اعتراضه فان
 تفسير الالية و ظهور مقصودها و اثر على تحقيق الحال والامتنان
 على ان جميع الموجودات مخلوقة له تعالى او بعضه مخلوق لغيره وبعد
 انكشاف الى الالبليس المقصود رفع او نصب ويمكن ترجيح النصب

بانه يفيد كون الاشياء بقدر اختيارها بخلاف الرفع فانه يفيد
 كون خلقناه صفة وتوالت بقدر خبر اوجه الاستفاد ان كونه بقدر اختياره
 وانما ان الالتباس بالصفة فيما اذا كان الكلام نكرة حتى لو قيل
 الشئ خلقناه بقدر يجعل الكلام للاستفاد ان لم يلبس ويستوى
 الامر ان الرفع والنصب من غير فصل احد على الآخر ومنهم
 من قال ان يستوى الامر ان في الاختيار فانه مقصود به هو الاختيار
 فكلام لا يحدد مثله بالاختيار في مثل زيد قام وذكر الكرمه او رد
 مثلا او رد كسويه من غير اصطلاح لانه صار من مطاوع الانظار
 بمثال السبقي ونعم القول قوله انه في تقديره عند اوفى دارة واللام يعطى عطف
 على قام لان المطفوف في حكم المطفوف عليه ويجب في قام ضمير لغيره فكذا
 في ذكر الكرمه فلا يترجى نصبه ترجيح عطفه على قام على عطفه زيد قام
 بقرب المطفوف عليه وقال الافشار يتبع عطفه على قام لان لا يجوز
 عطف جملة لا محل لها من الاعراب على جملة لها محل منه قال الربو على
 يجوز عطف ما لا محل له منه على ما له محل منه بناء على انه لم يظهر
 اعراب الا انه اختار الرفع فان قلت على تقدير المطفوف على قام
 يحتاج الى تقديره عنده او في دارة تترجى الرفع المستغنى عن هذا
 التقدير قلت اذا قصد ان الكرم هو وفي دار زيد لا بد من تقديره
 عنده سواء عطف على زيد قام او قام فالقدير لم ينشأ من المطفوف
 بل من المقصود فاقدمه وقد يقال يستوى الامر في مثل هذه المثال من
 غير تقديره في الثاني وطاهر كلام سيبويه محفوظ الاورد في القرآن
 فخره والشمس سجد ان والسماء رقصا فانه ينصب السماء

ويرفع وهذا الكمال قوي وهو ان وجه استواء الامر من بانه على تقدير الرفع
 يحفظ على زيد قام وعلى تقدير النصب على قام والرفع وان يرفع
 بالسلامة عن الخذف يرفع النصب بعرب الموقوف عليهم فان عا
 اكرمته اقرب من قام زيد من زيد قام ولا فصل بينه وبين زيد قام كما
 لا فصل بينه وبين قام فلا معنى فلا قربته ودفع بان المراد انه اقرب
 الا اول قام من اول زيد قام والله كما ترى عديم النفع اذا يمتثل مثل هذا
 القرب في شئ من الاحكام ونحوه ما يمكن ان يقال ان الموقوف
 في عطية الجملة على الجملة في الحقيقة هو النسبة ونسبة علم الكرمته
 اقرب من نسبة قام الفاعل من الجملة الفعلية الى زيد في ان مرجع النصب
 ليس مجرد قرب الموقوف عليهم بل يرد مع خصوص الجملة هي خلاف الاصل
 على ما عرفت فينبغي ان يرفع النصب قال الرضي يندرج في مثل زيد قام وعمر
 اكرمته دون زيد قام وعمر اكرمته لان الصفة انما هي للصفة في حكم الفاعل
 دون الرافعة للفاعل فقط اذ كذا ما يرفع الى ما ايضا الفاعل في زيد مرفوع
 مما ويجب النصب بعد حرف الشرط على ان واما المندرج فقد سبق ان
 فلم يبق الا ان ولو اذ علم عند على خلاف مذهب سيبويه فلا يحتاج
 الى الاستثناء بناء على انه لا يصح الفصل بينه وبين فعل المفعول المتعاقبا
 فلا يصح تسلط المفعول عليه فلا يكون من هذا الباب على انه لا حاجة
 الى الاستثناء لو كان حرفا ايضا لانه يقع بعده ما انضم عاملة على شرطية
 التقية لهذا التقدير وحرف التخصيص وفي الامثلة لا غير عند
 الغير قبل ومنه المص والمبرد انه فان للمص اللوح لان يجب
 النصب بعدها على ما ذكره الا انه يستحق فيها الازيد اكبر منه بالنصب

لا غير

لا غير لان المص انما رفعه سببه السير في كذا انما هو في هذا ان حال حرف
 النفي بعد الهمزة كحالها قبل دخول الهمزة ففقدته الا للعرض مما يختار
 بعد النصب كسائر حروف النفي مثل ان زيد اضربه انما هي بالماضي ما
 ترفع في بحث حذف فعل الفاعل ان حقا التعليل للشرط ان يكون ما فيها
 وشذ المطابع وفيه خلاف الا فحش فانه يجوز دخول الشرط على
 اللطم والازيد اضربه هذا مشتق عليه وعدوا قوله ونبت
 ليل اراست بشقاعة الرضيل نفس ليلي شفيها استاذنا
 استحقية ان يكون اللطم كقوة حرفة نحو رجل اضربه فانه يجب النصب
 لعدم صحته وخوعها ببداهة وان يكون اللطم الذي بعده فعل مشتغل
 عنه بضمير لفظه كل ولم يقصد به كرم نحو كل رجل ما ضربته لانه لو رفع
 يكون للعموم ولو نصب يكون سلب العموم فيجب النصب اذا قصد
 سلب العموم واذا قصد به العموم يجب الرفع وليس من باب ما افهم
 عاملة وفي سلك زيد وعبد به واخواته وليس مثل ازيد وجوب
 به منه لانه قصد به انه او عبد زيد ولا هذا المقصود لا يصح تسلط
 ذهب على زيد لانه لا يعمل في المفعول بدون حرف الجر ولا حرف جر فيه
 ولو سلم جواز اعمال فيه باحداث حرف الجر لا يعمل الفعل على الرفع
 فيما قبله على انه شرط انه لو سلط عليه لنصبه وبما ذكرنا علم انه ليس
 مثل زيد اجبت عليه لانه قصد به ملازمة ولا زمة زيد فنهنا
 مناسب لو سلط عليه لنصبه بخلاف ما نحن فيه فان مناسب
 الفعل المستثنى لازم او مرادف مقصود ولا بعده مناسب بدون
 المقصد وهذا اندفع ما ذكره الكوفيون انه يجوز النصب بتقدير

فقد عرفت لانه لازم المجهول فيكون التقدير اذ نصب احد زبده ما ذكره
 السراي وابن السراج انه يجوز ان نصب بتقدير اذهب الزهاب
 زبده فانه كما يجوز جعل المصدر نائب الفاعل يجوز جعله فاعلا مجازيا
 على انه رده الرضى بان المصدر عالم بخصيص بوصف او اضافة او
 غير ذلك لا يسهل اليه الفعل وذهب به لا يدل على اذهب مخصوص
 ثم لو كان دعوى الكوفي وغيره انه يجوز في هذا التركيب نصب زيد
 بقصد معنى يكون معناه مناسب ينصب لثم لكن لا نزاع للبصري
 فيه اذ كلامه في هذا التركيب نظرا الى معنى شاع فيه فلما جازى ما ذكره
 الرضى مع انه لا بد لرفع هذه الشبهة من تقدير قيد في تعريف ما هو
 اضر وهو ان يقال المراد بالاستئصال بالضمير المتعلق بالاستئصال
 بنصبه بالفظا او محلا والا ما ذكره غيره ان المراد بسط عليه
 مع اتحاد المسند اليه على ان يتفرض بقولنا ازيدا خلق بتقدير
 اخلق الله زيدا اذ حذف الفاعل في خلق لتب فيكون في معنى خلق الله
 فالرفع ارفح واجب وكذا كثر في فعله في الزبده او كالمثال
 المذكور كل تركيب يكون الفعل المستعمل عنده بصيغة صيغة ذلك
 اللام لانه ليس انتفاء نصب لعدم التسلط بل لعدم امكانه اذ لو
 سلط لغاى التقييد المقصود بالوصف وانتقد التركيب
 من الوصف الا الاضمار وذلك فاسد كان الاضمار صحيحا اولا
 فمن جعل المانة عن التسلط انه بجبه المعنى فعلا كثر في الزبده مع
 انهم لم يفعلوا فيه شيئا فقد قصر نظره ولم يتيقن بيان هذا المثال
 ومن قال انه فلم يوقع فيها الا الكتابه وهم لم يوقعوها بل الكرام

الكاتبون بوجه عليه انه يصح كسواء الكتابة اليهم لانهم اسباب الكتابة
 ثم لو قيل لانهم لم يوقعوا فيها كل شيء بل كل من فعل لهم لا يستقام من قال
 جعل في الزبده صفة لكل شيء المكان خلاف المراد وان صح لان المراد ان كل
 من فعل لهم في الزبده لان كل ما في الزبده من فعل لهم قال ان كان في موضع آخر
 وكل صغير وكبير مستطاب بوجه عليه ان كونه خلاف المراد لانه لا يجوز ان يكون
 المقصود بهذه الآية ما لم يقصد بقوله وكل صغير وكبير مستطاب لان الافادة في من
 الامادة بل يكون المقصود ان الكرام الكاتبين صادقا للكتابة ولم يكتبوا
 الا ما فعلوه ونحو الزانية والزاني فاطلوا بظواهره ليس من هذا الباب
 لان الغاء بظاهرة فاء الشرط حيث دخل في موصول ما هو في معنى الفعل
 والزناد سبب الجدية وما بعد الغاء الواقع في صدر الجمله وما هو بمنزلة
 من خبر المبتدأ لا يعمل فيما قبله وان جعل ما بعده فاء الجزاء الذي بطل صدره بوقوعه
 في الوسط كونه جزءا من الغطاء كما زبده او تقدير الجود بركت فكيف لان
 حذف شرطه اذ انقضى تقديم ما في جرة الغاء عليها بفصل بينها وبين اما
 لان المتبادر الفصل بين حرف الشرط وبين حرف الجزاء وكون الفاعل الزانية
 كما في جواب اذا على ما حقق ولذا ينصب اذا او خارجة عن الصدر لعارض
 خلافا للاصل او تفعل الغاء فاء الجزاء يتوقف على كون الزانية مبتدأ فاعلا
 منفعولا لما بعد الغاء لم يصح ما هو ظاهر الغاء من كونها خبرانية فلما قيل في اخرج
 من الحد بغيره اذ خال تحت الحد الحجة بافراج الغاء عن كونها خبرانية وبهذا ظهر
 ضعف ما قالوا ان الآية في باري النظر من الباب ودخلة تحت قاعدة
 اختيار النصب واثبت القراءات الغير الشاذة على العرف وجاز في الشعر
 اذ رواية النصب عن عيسى بن عمر فلذا تمحى لوانه اخرجها من الباب لظهورهم

قاعدة اختيار النصب او لا يلزم اتفاق القراء على غير المختار ومنع النص
 في شرح المفضل في بحث الاستثناء عدم جواز اتفاق القراء على غير المختار
 والظاهر انه من غير مسمى وجعل المبرر المانع عن كون من الباب ما اشار
 اليه بقوله الفاء بمعنى الشرط عند المبرر وقدم توجيه سبويه مع تقدم سبويه
 لرجحانه واستلزام كون الفاء وهو حرف الجزاء حرف الشرط فيجب
 ثارة بان الباء السببية او الفاء حاصله بسبب معنى الشرط وثارة بانه
 في تقدير الفاء مرتبط بمعية الشرط والتحقيق ان حرف الشرط السببية
 الجملة الاولى للثانية ومعنى الفاء ايضا سببية ما قبلها لا بعدها فهو بمعنى
 حرف الشرط لا يكون له اوف الشرط وجملة ان عند سبويه او الاية جملتان
 تختلفان في المعنى عنه لانها في تقدير حكم الزانية والزاني ما يتلى عليكم فاجله
 فهو لفظ جلد وبيان الجملة الموعود بها بخلاف باب ما مضى فان تركيب
 ايضا جملتان لكن بمعنى واحد فلا يرد ان جميع الباب جملتان والوجه
 ان مراده انه جملتان مع الرفع وباب ما مضى لا يكون جملتين على هذا التقدير
 والا او انه لم يكن احد التوجيهين فالنحو النصب والثاني باطل لان القراء
 لا يتفقون على غير المختار فهو لا ثبات احد التوجيهين او المعنى وان
 كانت الاية من الباب كما هو من ذهب بحسب من غير المختار النصب
 وما سوى الثاني في ظاهره والوجه فيه انه ليس بالصفة فان قلت
 الفاء بمعنى الشرط ايضا عند سبويه على ما في الرضي حيث قال والفاء بمعنى
 ايضا عند اد ثبت زنا حافا جلد فاكيف صح نحو حصص كون الفاء
 بمعنى الشرط بالمجرى قلت ليس مخرج الاية عن الحد الفاء بمعنى الشرط عند
 سبويه بل كونها جملتين اذ الفاء انما بعد ما نال لو كان ما بعد الفاء بحيث

والثانية

او المعنى وان لم يكن الزانية
 والثالثة ان ثبت زنا حافا
 فكان المختار النصب
 فيها

لولا يكن

لولا يكن الفاء صح على فيما قبله فاق الرضي انه على توجيه سبويه هذا انه ايضا
 متحقق محل نظر ولنا توجيه ثالث وهو ان الفاء جواب شرط محذوف
 والتقدير الزانية والزاني ان ثبت زنا حافا جلد والآن الجدل لا يترتب
 على مجرور الزنا على ثبوته ولا فاء فيه انه يوجب النسخ على الشرطية لولا انما
 يكن احد التوجيهين فالنحو النصب لان هذا التوجيهين غير توجيه
 المبرر لان يقال الشرط عدم كون الفاء بمعنى الشرط لعدم توجيه المبرر
 لكنه بعيد الرابع الرابع الاربعة الرابع الثالثة كما قال البعض لانه ينبغي عن
 الفعل عن الاول التحذير قال الرضي سمي اللفظ المحذره تحذير ارجع ان ليس
 بنحو يراد به التحذير بمعنى لم يعامل به في التسمية معاملة افواه من التسمية
 بما هو لهم بعينه في اللغة كما في ما مضى عاملة على شرطية النقص والاباء لهم معناه
 كما نادى اقول جعل مدلوله تحذير المبالغة في جعله مذكرا حتى كان نفس
 التحذير ثم سمي به اللفظ تسمية بهم مدلوله وليس معناه المبالغة في افواه
 بمقتضى المقام كما فيه وهو محمول خالف النجاة في جعل التحذير لهما نفس
 المفعول دون كلامه وفيه لانه الانصب بافواه واليق بالبحث وليس
 هذا ادل خلافا منه فلا يرد ما في الرضي ان هذا موزن بان لفظ التحذير هو اياك
 فقط واما ان وان تعقده ذاك بالتحذير هو مجموع المظوف عليه والصحيح
 ان يقال التحذير على ضربين اما لفظ المحذره منه الكسر المفعول بعده فقد رخص
 الاسد الاسد اول لفظ المحذره مع المحذره منه بعده المفعول بعده مقدر بتقدير
 اتفاق في الرضي في تقدير اتفاق مخرجها بعض السبعة اذ يصير المعنى اتفق نكس
 من الاسد ولا يقال اتفقت زلي من الاسد بمعنى نكس ولو قال بتقديره اذ بعد
 لكان اولي وقد ان رغبوا في هذا لانه لا سماحة في تقديره اتفق في القسم الثاني

والمعطوف

وتعقب بعض بان في تقدير بعض في القسم الثلاثة ساجدة الا في نفسك
فانه نفسك كما يوديك الآتي ان الطريق الطريق لا قصد فيه تبعد
من الطريق بل اتخذ من ضرر فالدائق به تقدير اتقا في الصواب ان يقال
بتقدير بعد واتقا فيقدر بعد في القسم الاول وبعض افراد القسم الثاني
واتقا في بعض الثاني ونحن نقول القصد في الطريق الطريق الى تبعد في طلب
نفسه عن بعض اضر الطريق الذي يتأذى فيه وربما يكون القصد اخلاء
الطريقا تباعه اذ كان لغرض مما يشغل جميعه فيقدر بعد ثم يتجه
على تقدير بعد نفسك كما يوديك انه لا يبقى من القسم الثاني لان النفس
يجرئ في الحذر منه ما يودى به الا ان يقال اتخذ من النفس بطلب
تبعيده كما يودى به فتدبر لو اردت تصحيح تقدير اتقا اضمته لك
بضميرين الاتقاء بمعنى التباعد كان قبل اتقا فيقدر نفسك من الاسد والاحابة
الى التضمين في القسم الثاني لانه يتم في جميع افراده بدون التضمين في
نفسك نفسك تحذر من القصد الى التقدير التقدير لاوله في العامل
لم يابدره الحذر منه وفات التحذير وقوله او ذكر الحذر منه مصدر منصوب
عطف عليه لانه قيل اول ذكر الحذر منه مكررا ذكر الحذر منه للبيان
في التحذير رقيق الوقت من ذكر العامل فلهذا من المالك المدة التي
سرك عليك بالهام الله تعالى على عبده الضعيف وقد كان في
عدول من كل ناظر عظيم شرفي حتى قال المصطفى فيه ما قلنا في نفسك
بحيث ما قيل لا في نفسك ولان فيك الاحكام مما بعده اى ما ذكره بعد فلما
يجب الحذر في قولك من الاسد اتقا نفسك او ذكر الحذر منه مكررا
قد عرف شرفه ما انفع منه ما قيل لانه فيه من ضمير كالا في ما عطف
عليه فذكر مقدر عاملا مستحذرا او صفة للمسمى من غير حاجة الى قبل ان الحذر منه

ولم

ظا وضح موضع الضمير تبايع التفاوت بين المعول في القسم الاول بينه
في هذا القسم بان الاول محذوره هو محذوره من عليه ويرد عليه وضع الظاهر
موضع المضمر صفة الجملة قول المص في بحث الوصف بالجملة وبلغ الضمير
وانه كان الاوضح الاضطر في هذا المقصود هو محذوره بتقدير اتقا فذكره لانه
او حذر منه مكررا ولا يخفى على الفطن ان تقدير الطريق الطريق اتقا نفسك
من الطريق لانه من هذا المحذور مع العامل في الانسب ان يجعل التحذير
اسما للمحذوف مطلقا ويجعل ضميرين باعتبار التحذير على ذكر منه بعده
وذكر الحذر منه مكررا ولعل عدول المص اليه والله اعلم العالم به مثل
اياتك والاسد القسم ضمير الخطاب في القسم الاول من الباب لا
لانه اللازم بل لانه الغلب من بين الضمائر وقد سيجى شكها والغالب
هو الثالث النادر ولا ضئفة في اضيف الى ضمير الخطاب من الظاهر
تقول لك والسبب وقال عمر رضي الله عنه اياك وان تحذف
احكم الارنب بالعضا وشذ قولهم اذ بلغ الرجل السنين فاباه
وايا الشواب ولا منع كون المحذور منه ضمير غائب واياك وان تحذف
ولم يكره لم يذكره في صحة وقوع الاسم الغير الصريح موقع الصريح بل يكون
مقدرة لبيان الفرق بين الغير الصريح والصريح ولو قل يقول لم كان
الانفع ورفع قال المص تقدير اياك والله اتقا نفسك من الاسد الحذر
من نفسك وذكر النفس لعدم صحة الجمع بين العامل والمفعول الواحد
فلا حذف اتقا تبعد النفس في الحذف لانه لا حاجة اليه لان النسخ من
جميعها متصلين ويحذف العامل فيفصل ضمير المفعول وقال المص في هذا
قريب لكنه تطويل ليس عليه مع الحكمة الاضطر نحو بل فيقدر

اياك اتق فيسبق بحذف اتق اياك واقول في كلام الرضى ايضا ملازم ارتكاب
 ما لا يجنبه لان انفصال الضمير لا يستلزم تقدير العامل مع التأخير لانه يكتفى
 له تقدير الاتصال وهو ان يكون الفاعل والمفعول ضميرين لواحد ويشيع
 من ذلك اتصالها وجوز ابن مالك والرضي كون قوله والله مفعول معه
 فيستغنى عن حذف شيء بدونه بحث لانه ان كان مفعول معه باستيناف
 اياك يلزم كون المفعول معه من المفعول به وهو خلاف الالحاق وان كان
 من الفاعل يكون الاسد مأمورا وظاهرا فيعرف المصان العذر في آي
 والشرائق وهو فعل سبويه ويرجح قول سبويه ان التقدير لانتقام بغير
 ام المشكوك ويسمى ابن مالك تحذير بوضوئهم في حوزا والطريق الطريق لانه
 في هذا القسم يدرك جميع فتقول اياك اياك واياها واياى اياى
 ورأسه ورأسه واجاز قوم اتق الطريق الطريق لان التاكيد يوجب
 حذف العامل الا ترى ان قوله تعالى كلا اذا كنت الارض دكا وكا به يشمر
 قول سبويه ولا يجنب اظهار العامل وفيه ان الموجب ضيق مقام
 التخيير للاطراب بالتكبير وتقول في القسم الاول بعبارة اخف
 في التقدير وان كان اظرب في انظار اياك من الاسد واياك
 من ان حذف والتقدير انت نفسك واياك فتذكر من الاسد والاول
 ابلغ اذ فيه تكرر التخيير والاجل الاعتماد به ارتكاب الحذف الكثير
 وتقول مزيد الجمالعة في التخيير اياك ان حذف بتقدير من علم من شخص
 تقدير من انتفاع تقدير العاطف لانه اقل قليل في كلام العرب فتم قوله
 ولا تقول اياك الاسد لانتفاع تقدير من من غير حاجة الى الضميمة وانتفاع
 تقدير العاطف فن قال ان الدليل قاهر فهد من نقصان فمه الغائر

لا تقول جاء حذف العاطف في التخيير قال اياك اياك المراد فانه لا يشترط
 وعاد والمشرط لانه من ضرورات الشعر على ان سبويه جعله
 من قبيل الطريق الطريق وجعل المراد في تقديره انزال المراد في قوله
 المراد منه انه ان تارى ومع ذلك جعله مقصودا على السماع وفي قوله
 اياك الاسد نصب الاسد دون غيره تنبيه على ان المتعارفين مثل ان
 تحذف النصب كما هو مذهب سبويه لان الغالب الكثير تحذف
 حذف الجوز والتخيير والكسائي يقدر ان الجوز لان ما بهم حاله يبقى ان
 يحل على ما كان وان كان ابتداءه على ما كان نادرا كما في ما نحن فيه لان الابتداء
 على الجوز بعد الاخر حذف حرف القسم فتدبر جدا وفي انتفاع اياك
 الاسد خلاف الاضغاث الصغير حيث يجوز حذف حرف الجوز قياسا
 اذا تعين وان كان في غير ان وان وما يجب فيه حذف العامل الاغراء
 وهو كما تخذير تارة بالعطف وتارة بالتكبير قال اياك اياك فان
 من الاخا لك كساع الى الهيجا بغير سلاح ويقال شاكك ولجج ونفك
 وما بهما والحذف الزم وقد مر من ان المص جعله من الباب الاول
 المفعول فيه ما لم يسم فعل فيه اي في مدلوله سواء كان مطابقا في ضربت اليقوت
 او غيره نحو ضربت بقر بعم ورجعت مرجع الحاج فلهذا لا ينسب ما بالاسم
 لا تنقص بكل فعل فانه ما فعل في مدلوله التضمن فعل في مدلوله فعل او ضربت
 مذکور لفظا او تقدير افعليه التفاضل بالفعل عن ذكر ما يشبهه او استحال
 الفعل بقانون اللغة وحمل المذكور على غير معناه المشهور والحدود ما فعل
 فيه بحسب دلالة اللفظ على الاصل الذي اطلقت منه كراهه فخرج بقوله
 ما فعل فيه كذا يوم الجمعة في يوم الجمعة ضربت فيه فانه وان فعل فيه

فمن المفعول

الضرب لكن لا يجب دلالة لفظ خرج نحو يوم الجمعة مبارك ونعم به
الحد الخروج كما اخرج عنه به من غير حاجة الى فعل مذكور فهو ليس
مخرجاً لشيء كما ظن بل انما بيان مذكور الفعل فيه ومنه ايضا
وبعد في تعريف اليوم في ضربت اليوم فانه بحسب دلالة اللفظ
يعني ضربت في اليوم ونحو مظهرنا السهر والجهد ما قدر فيه سماعا لا
قباسا فانه منصوب بنزع الخافض لا مفعول فيه اصطلاحا ولا معرفة
السهر بل بالقدرة في من زمان او مكان على سبيل الماخذ الا ان يقال
عالبس يتباس مفعول فيه فعند الله يشرك اليه جعل عند ولد وشرها
ولفظ كان مفعول لافيه وهذا التعريف كغيره المفعول له ومعناه يوضح
عن وجه التسمية للمحدود ونحو شرط نصب تقدير في اشتراطها ذكر فيه
في او الباء بمعنى في فوجبت بالمعنى فانه لا يصح تقدير في مع هذا
الترك لا في قدر فيه الباء بمعنى في فانه ايضا منصوب فالمراد في
في ما هو بمنزلة وربما يقال لا يقدر الا ما هو الشايع والاشايع في
الظرفية في مكان الشايع في التعليل اللام دون الباء ومن في فلا
يقدر في المفعول ايضا ما سوى اللام قال الرضي هذه الكلام كونه يدل
على ان الجور في مفعول فيه عنده على خلاف اصطلاح القوم كلهم
وانت خير بان دلالة الحد غير حكم لظهور صحة تخصيصه بالنصب
والاشارة بهذا القول الى ان كون تقدير في شرط للمفعول باعتبار
ان شرط نصبه اللازم لوجوده وظرف في الزمان من اضافة الدال
الى المدلول فلهذا لا يمتنع البيان كما توهم ونبت به على ان المفعول فيه
يسمى ظرفا ايضا كما ظهر في المخرج عنه ظرف زمان وقيل معنى بهما

وموقتها

وموقتها بقرينة بعض ظروف المكان باعتبار الابهام وعدمه وان كان
الابهام في الزمان يعني ان لا يكون له نهاية بحسب كمين وزمان ونوعية
خاصة كيوم وليلة وشر والاول الظاهر بتقدير ذلك او تقديره او التقيد
وفيه نظر والله ان اراد بظروف الزمان ما وضع له يخرج عنه فوجبت
هذا الزمان وان اراد ما يدل عليه استعمال في الزمان من غير وضع له شكل
بالضمير الراجع الى الزمان فانه لا بد فيه من اظهار في مفعول يوم الجمعة
سرت فيه دون سرت واما في يوم الجمعة فانه فليس الضمير فيه ظرفا بل
على سبيل التوضيح فالصحيح ان يقال مظهر ظروف الزمان بتقدير
ذلك واما مظهرها فلا وظروف المكان ان كان الظاهر ان كانت
وكانه جعله تناويل القسم الثاني مبرها او محلا عليه او اذ قيل انما
لا بالحرف على الفروع على التقديرين لا بالخلاف يعني عليك قوله والاعلام
وانما قال وقدر باسناد التفسير الى غيره والاعراض عن ذكر فاعله
مع انه اكثر المتقديين اشارة الى ضعفه لان الدائق ان يفسر اليهم
بما يتناول الكل ويستغنى عن تحلف كل بعض الظروف على بعض
لابلجيات الت ولب التفسير بما لا يجوز عن ضبط الكل والمر
ضي عند النص تفسير بما له اسم بالاضافة الى خارج عن مسماه والمعين
على هذا ما له اسم مع قطع النظر عن خارج وتعقب الرضي بان يتناول
كوجانب وما بينهما وكذا جوف البيت وفارج الدار ودخلها
مع انها لا تقبل تقدير في وكل من قبل للمكان مع انه لا يقبل منه تقدير في
الاما فيه معنى الاستقرار من انصابه بما فيه معنى الاستقرار فمفعول
ضربت في مضرب فلان لا غير وضربت في مفعول فلان لا غير

تقول قدمت مجلس فلان وكان المص ترك نفسه المرفى لان ما
ذكره اقرب الافرهم ابتد وبخلف فيه على المص كذا المثل والفرجة
لان اسمه بالقباس الساسي فلا حاجة الا ان يقال ان كان مبرها
او محي ودا كما قاله من ظنه خارجا عن هذا التفسير لكن لابد ان يجعل
واخلا في قوله وحمل عليه عند ولدي وشبهها لاهما مهابان يقال
الميل والفرسخ لتغير معنى وتبدل اولها واخرها غير معينين ولا يبين
هذا الاطلاق من المص لان خارج الدار ايضا بهم فلا بد من عدم المحو
ومنه ارضاني قوله ما واطرفه ارضا قال الرمنحي ان ارضا مجده
بعيدة عن العمران منكورة ومعنى تنكيرها واخلاها عن الوصف
ولابها ما من الوجه يتصبغ الظروف وضمير لاهما مهابا مضافا
لعهده ولدي ولم تذكر وجه تنكيرها لكمال ظهوره من كبر هذا الوجه او للمثلية
لكونها في ثاويل اثنين الشبه والاشبه به ولفظ مكان لكثرة اللابها لان
مكان زير مثلا معين ولكن لا تريد بكثرة كثرة استعماله امكنه كل شخص
وان الكثرة توثق الابرار فيقول التعليل بالابها قال الرمنحي
لا يفي هذا الاطلاق من المص اذ هو مقيد بان يكون الفعل المتعدي
اليه مشتقا من الحدث الواقع فيه نحو قانت مكان القتال او مشتقا
من مصدر يعنى الاستغناء نحو قدمت مكانه وبهذا الشرط لا يحصر بلفظ
الكان كما عرفت وقيل المص في الايضاح ولم يشق من الموقوت
الا بعد دخلت وذهبت الشام يدل على ان كثر لفظ المكان
من كذا الموقوت هنا من خواصه وكانه لم يتعوض بقوله ذهبت الشام
مثلا الى ما قال ابن السراج انه في تقدير ذهبت الى الشام ففعل الرمنحي

او معدودا

ان كثر ذهبت

ان كثر ذهبت الشام مقبوس على الظرفية اتفاقا محذوفا وما بعد
دخلت كثر دخلت الدار يريد به مكانا هو مدلول الدخول وفروعه والاولى
هذه العبارة وانما قبة بالمكان لانه لا بد من اظهار غرض في غيره كقولك دخلت
في الام في مدخل فلان به وهذا مما يؤيد كونه مستقلا لا استقلا
بما ظهر في المكان وان جعله سيد بيتا فاذ دخلت في الدار
وحلنا ما بعد دخلت على مدلول الدخول وفروعه يشهد الدار دخلت
وادخل الدار ما الشبه بها في الرمنحي ان تقديره في كثرة استعمال الدخول
وحيث نقول لكمال شابهته مدلوله المتعدي الى ان ذهب البحر
الى انه متعدي بكذا ان الراب يقول على الماصح فاحفظه فان من بداه
كقائنا ودائع خطا بنا ومن مرجحات المبروم ان مصدره الدخول
وهو من الاوزان الغالبة في اللزوم وان تقيضه وهذا الخروج للزوم
بلا خلاف وولي البحر ان لا يفتقر الدخول بدون المتعلق ويذهب
ان لا يفتقر بدون المتعلق بدو اسطر في المتعدي ما لا يعمل الفعل بدون
بلا واسطر جوف جرو يفتح من هذا التقدير المكان جعل السرائل لفظا
والسكنت ونزلت كذا قلت بلا خلاف وقد جعل المص بيان قبول
نصب الظروف بتقديره وتفصله احمد ورايد فصل بني في زوايا
فصول الفصل من ان ما يقبل انما ان يجب نصب بان لا ينك عن
النصب ابدوا على من الازمنة المبينة اذا واذا صباح ومساء
وبوم وبوم ومن الازمنة المعربة ببيدات بين الازمنة قرينة
الى الوصل بعد الفراق والتقصير لتقريب زمان الوصل وذات
مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء

وذات الزين وذات القويم وذا في هذه الازمنة على هذا
 الوجه سمع لا يتعداها وما عين من غدة وبكرة وضحة وضحة
 وبكرة وسحر وسحر وسحر وسحر وسحر وسحر وسحر وسحر وسحر
 بهاسمة نهارك ام ليلك او نهارك فاعرف والتعبين
 فيها بحذر وادارة الحكمة في علمية ولا اضافة ولا ازالة فمحل
 لتروم النصب واليد على هذه القصد وقيد في غدة وبكرة على
 جنس في شغل غدة غير غدة نهارك وكذا البكرة فلا يكونان
 لازمين الطرفية وكل سبويه عن بعض العرب عليه غيبة
 ورده البردوعا ليس في جرائه على سبويه من الامكنة لدى وبين
 بلا اضافة شئ اليه وصول وصول وصول وصول وصول وصول
 وسوا على الاصح والتشبه للتكرير كافي قوله كما ثم ارجع البكرتين
 وهما وافواه وهدل مكان بعثاه ومالابا ريق النصب الابه فقول
 من غدة مع او بدخل الوجود من غدة وبكرة وبكرة وبكرة وبكرة
 وما يقابلها متفرقة وتسمى بها صحاح الجوهر متكنة وغير متكنة
 جعل سبويه صفات الاوقات المحذوفة الفانية لازمة الطرفية
 الاكسبا وقربا فانها جوز فيهما خاصة التصرف واما غيره فمحل
 ظرفية واختارة ونصب الفعل فيه بما مل مضمرا من حذوق بلا شريطة
 التفسير والحذف جازية ايا بقرينة واضحة فمعلوم الجملة في جواب
 من سر او ضيف كقولهم في الآن ان كان في واسم الآن وعلى شريطة
 التفسير وبظا وظنك انك عرفت واقامة استيفان عن استيفان
 التقدير وتكنت من استيفان التوضيح بالامثلة والتعويض

المفعول

المفعول ما فعل لا جملته اي بحسب دلالة اللفظ وبه تم الحد و
 قوله فعل مذكور انما لي قال بفتح المفعول له ومن قال انه لا حذر ان
 عن مثل الجحني التأديب لم يعرف المجهول بوجه ذلك فقد طال
 على نفسه الادب ولم يصل الى ما هو المقصود كيف اشكل على ان التأديب
 فعل لا جملته مذكور وان ليس في هذه التركيب فاجاب بان
 اعمد المذكور معناه وقال انه مذكور مع في ضربت تأديبا فاذا
 ان المراد المذكور في هذه التركيب فتعقبه بان ذلك في اعمى التأديب
 الذي لا جملته الضرب فاجاب بان المراد ان يكون مذكورا فيه للمفعول فيه
 ولم يعرف ان معرفة المذكور للمفعول بعد معرفة المفعول لان
 معرفة العامل فيه فرع معرفة العاربه فمضرت تأديبا في الرضا الى يصح
 ان يقال الضرب هو التأديب وفيه نظر لان التأديب يحصل
 الادب وما يليق بالشخص والضرب الوسيلة كالشتم
 والنصيحة وغير ذلك وقد عرفت عن الحرب جملتها ان المفعول
 له قد يكون علة صرفة قد يكون علة من وجه معلول من وجه وقد
 الثاني لانه اهم له فتم حقه ظن من لم يعرف وجه علية ان المفعول
 معلول للعامة ووجه علية ان تصور علة الاقدام على عامله الذي
 شرب هو عليه ولكن ان تقول قدم من الظن وعقبه بايضا له
 خلافا للرجحان اي خالف الرجحان خلافا جدي في النعم ونعم الفاعل
 المفعول المطلق بجملة متعلقاته ونظيره نفع الفعل في حمله اي
 حذونه حذوا وقد اتفقت محله فلا تحيط في حله اقتداء الشرح قال
 اي القائل يكون المفعول غير المفعول المطلق مخالف خلافا للرجحان

المفعول

اعلم فانما

ولم يتجشش عن نسب الخلاف الى القوم وجعل الرجحان اصلا ولما كان
 المتبادر منه الخالف في تعين الفعل لاني وجوده قال فانه عند مصدر
 او مفعول مطلق بيان ما قصده والواضح فانه عند مفعول مطلق قال
 الصرح عليه ان معنى ضربته للثأب لا ضربته من ثأب اذ يجب ان
 صرح بمفهومه لانه موول اليه حتى يتجه ما قاله الرضي انه منقوض بغيره
 راكبا فان حاله ضربته وقت الركوب مع انه لم يجبل ظرفا بل حاله لم يوضع كونه
 صرح المعنى لكان متجها ان لم يكن في غاية الوضوح وشرط نصب تقدير اللام
 قد عرفت هذا مما يتعلق بشرح هذا المقام والمراد تقدير غير مراد كما
 كان الاضافة واللام يصح نصبه وانما يجوز حذفها او كلمة اللام ولم يقل
 وانما يجوز التعمد بالضمير الراجع الى التقدير كما هو الاصل تنجيصا على مقصود
 من بيان شرط الحذف اذ لو اضمحلت خلاف وهو العود الى نصب تقدير
 اللام وقد عرفت النظر من قال التقدير عبارة عن الحذف مع النية والشرط
 للحذف لا لنية فقال حذفها اظها لاني نية وانما لم يقل وانما قبل ذلك
 كما قال سابقا لتفاوت المقامين فان القبول لم من الوجوب
 والجواز والسابق كان مقام اللام وهذا ليس الحذف الاجواز اذا
 كان فعل لا على الفعل المفعول اسقط قيد المصدرية وقد كان في عبارة
 السلف لا غنا فعلا عنه واعاده اللباب فقال اذا كان مصدرا او فعلا
 لا واقر به العباب عن كونه مستثنى بانه لا حصر من اللام الداخلية
 على ان القدرة كما في قوله تعالى وانزلنا اليك الذكر بين للناس
 فانه لا يجوز حذفها مع كون الفعل له فعلا لا على الفعل المفعول لانه ليس
 مصدرا وفيه انه لو اريد المصدر صرح بالخروج المفعول به مع ان المذكور

ولو اريد اللام له فله هذه الصورة ايضا في المصدر فلما بد من ترك
 مصدره او التقييد بتقديره وهما ان لا يكون مع ان القدرة ولا بد ان
 يستثنى ايضا ما هو مع ان وان فانه يجوز حذف اللام فيه مع فقدان
 جهتين الشرطين لان حذف حرف الجر مطلقا معها قياسا لا سلا
 يقال قد قيدت التقدير بان يكون غير مراد ومذهب الحكيمة والكسائي
 ان تقدير حرف الجر مع ان وان مراد ومعاها بقاءه على جرهما فلهذا المصدر
 تبعهما لانا نقول بتبنا كلام على انه ينحى مذهب سيبويه لانه المختار
 ولما قلت ايضا ما عا فالمصدران من بين منابعة غير الخيارات والافتقار
 عن وجه الاقتضار وبعضهم شرط كون ذلك الفعل غير الجفاح
 وقيل الرضي ذلك في المفعول به المفعول للمفعول ومعارفاته بان
 يتجزأ زمانها او بعضه وقد وقع الخلاف في كل من الشرطين اما في الثاني
 فمن ابي علي ونسب الرضي الخالف في الاول المفعول معه الظرف
 مفعول تام ليسم فاعله ورفع تقديره للزوم ظرفية وهكذا كل لازم
 الظرفية ومع في موقع اعراب لا للظرفية تقديرية الاعراب وكذا
 نصب بيكم مع كونه فاعلا في قوله تعالى تقطع بينكم مذكور بعد الواو والمراد
 بالذكور ما يقابل المقدر على خلاف المذكور سابقا بغيره عدم صحة حذف
 المفعول معه لصاحبه مفعول فعل فتخرج بالذكور بعد الواو المفعولات
 كلها سوى الحال بالواو وقوله مصاحبة اخرج تلك الحال ومفعول فعل اخرج
 كل رجل وضيمته واما خروج المطفوفات وان كانت بغير تلك الواو
 فيما يخرج به التواضع عن تعريفات العربات الاصلية وقد نية بقوله
 مفعول فعل على ان زعم انه يجب ان يكون صاحب الفاعل باطل لان

المفعول معه

صبك وزيد ورجع برة لانه في معنى كذا لا يصح ان يكون برفق
 الماعرب في المفعول التافا فكذا انفق على ان امر مطلق لو ان المصاحبة
 لا مفعول معه والسر في ذلك ان الاصل في المفعول العطف فعدله الى
 النصب نهي بقصد المعينة فاذ لم يكن في جملة مفعول معه عدول النصب
 لم يكن له على خلاف الاصل سماع وكفاك ما سمعت في معرفة ان ما قبل
 المفعول نعم من الناحية والمفعول في كذا وزيد خارج عن فعل القول
 قال الرضي في معنى المصاحبة المشارة في الفعل في وقت واحد وتجه عليه
 ان لا يقال سرت وزيد وجئت وزيد يجوز وكافة لم يجر في الزمان
 بل لانه من ان لا يفرق في الجي نعم قد يفتي في الزمان في قوله زيد وعمر وما
 وعمر فليكن المصاحبة عرض بغيرك فطاعتك عن العرض وبما تنسبه
 لو تم فانه نعم على مذنب الاقتصار من ان لا مفعول معه الا يصح عطفه
 على مفعول الفعل وتبني اخبار غير ذلك متكاملا ورواها لال سمر واليد اذ
 لا يقال سارا بمرور وبقوله في التشبيه فان استوى بمعنى ارتفع في
 المصاحبة على هذا ان يكون المفعول حين التلبس بالفعل مصاحبا
 مغايرامه واول التمسك الاول بان المراد بالانتقال من مكان
 الى مكان بغير عنه بالسبب جعل الانتقال كما سبب امثلكة لاقتراعه
 بما يصح منه التبر والتاني في جعل استوى مستقلا في مكان تساوي بين
 تساوي الماء والتشبيه في المعلق وفي العباب ان المراد بالمصاحبة
 المشارة في الفعل في زمان واحد او مكان واحد لو تركت التافا و
 فصيلها لرضها فان تركها في زمان واحد لا يوجب ان يرفعها وفي
 ان تركها في مكان واحد في زمانين لا يوجب ان يرفعها ومنه مذوق

فان معنى

فان معنى تركها عدم منعهما وترك تحفظهما ويكفي لان يرفعها عدم
 تحفظها في زمان واحد سواء كان التحفظ بعدم التمسك في مكان واحد او
 بمنعهما عن ذلك مع كونها في مكان واحد او معنى سكت عن تشبه الفعل
 لنفسين ذكر الفعل لفظا وكرويا بعد عاونه والمراد بقوله معنى الفعل ان يورث
 مؤداه عن غير ان يكون من تركه كوف التشبيه وبسم الاشارة كما ذكره الرضي
 في بحث الحال وان كان يقتضي الحال ان يذكره معنا واما ان يجعل مشمول
 لقوله معنى فتدبر اذا بلغت قوله وان كان معنى الحواشي في عام المفعول
 هو هو الواو او الفعل المشبه ومعناه هو اسطة الواو وعليه الجهد او عامل
 فعل مقدر مطلقا في جازيد وعمر الا بسبب عدم وفتح مفعول لا مفعول
 فالحال في وجوده لا عاملة بخلاف من قال المصاحبة اعراب مع لانه لا يستحق
 الواو التقيانه مقامه ولم يتجلى برفقة اخرى على ما بعده فان كان كذلك الفعل
 لفظا وجاز اذ لم يشبه العطف المذكور بعد تلك الواو لكن مطلقا
 لا المذكور اصالته كي هو الظاهر جاز الوجهان فيه العطف والنصب
 او روي على ترتيب زيد وعمر لانه مع وفائه لا يجوز فيه النصب ورفع بعد الجواز
 على المكان الطرفين وليس بشي لانه يتفق الواو والقسم الثاني وحمل عدم
 الجواز على الامتناع مع وقوعه في مقابلة الجواز بمعنى المكان الطرفين بعيد
 عن الجواز ولا يمكن دفعه بجعل الكلام في المذكور اصالته او الى المفعول مع
 لانه لا مفعول لقوله وان كان معنى وجاز العطف فالصحيح ان يقال
 فان كان الفعل لفظا والمحل غير منصوب وجاز العطف فالمرحبان ووجهه يشق
 افر في الترويد وان كان اعمد انصوبا تقيي العطف مثل جئت انا وزيد و
 جئت اليوم وزيد وفيه خلاف بعد التماهي حيث جدد العطف العطف

١٢٢

متعينا والآلة وان لم يخر العطف تعين اما ما كان لفظي كما في المثال المذكور
 او معنوي كما في سرت والنيل النصب مثل ضمت وزيد حيث امتنع فيه الخليل
 فان قلت اذا اردت الامر بين العطف والنصب وامتنع العطف لا محالة
 يتعين النصب كما لا يخفى على ذي عقل في فائدة بيانه قلت يحتمل ان
 يمتنع بتعين النصب ايضا لان كون الفعل معه متفرعا على العطف اذا
 صل في الواو العطف يحتمل ان يستدعي امتناع النصب بان لا يصح
 على الشيء فيما لا يصح الاصل فيه وان كان معنى وجاز العطف تعين العطف
 يتفرض بريدته وزيد فان لم الفعل متعنه لانه ليس من تركيب الفعل
 وتعين العطف عند النص وغيره جعله محتملا والمرضى جعل النصب
 واجبا في قصد العضا جبهه ومتعنا بدونه وجهه نظر لان جواز الواو الجهرين
 في الباب بمعنى على ان يكون في المقام دليل على قصد العضا جبهه بالواو
 النصب مثل ما زيد وعمر ولا يرد ما انت والسير بالنصب وكذا كيف
 انت وقصفت من الشريد لانه يتقدم الفعل اذا كانت والسير فكيف تكون
 تكون وقصفت من الشريد والفعل المقدر فعلا لفظا وليس من قبيل الفعل
 متعنه وان مثل الرضى بهذا القسم بقولهم زاسك والى يطوونك والى
 اماء ونفس وان لم يخر العطف تعين النصب نحو مالك وزيد وما انتك
 وعمر الان المتعنه ما تضمنه تعليل كون المثالين للماضي المتعقوب ويعلم منه
 تعليل ما لا يرد وعمر واذا علم ان المتعنه فيه ما تضمنه ولك ان تجعله تعليل الجمع
 بقصد لان المتعنه ما تضمنه وتضمنه على الشرع على ترتيب اللفظ وتقول ان
 عن تكرار كانه يضمن بالجماع وفيه انما رتبة بالنقطة الفوقانية والتمانية
 معا وردد قول سبويه ان التقدير ما انتك واثق فاستلانتك

زيد

زيد فيكون زيدا منقول به المصدر المحذوف لا منقول به وقول
 الشيخ ابو ابن زروق ان التقدير ما لك لا يستلزم زيدا والواو نائب
 الفعل المحذوف يعني ان المتعنه ذلك ولا يساعد هذين القولين
 والعطف المطلق بغير قياس عند الاخفش وابي علي سماعي
 عند بعض الحال صح في اللفظ لفظا ثقت فيه الثابت ما هو من حال
 يعني تسمية هذا القسم بما تشبهه على انه لا يكون امرا خلقيا فلما جاز
 جاء زيد امر او طويلا وقيل منقول من الحال يعني انما هو في المستقبل
 لانه يدل على زمان يكون الفاعل فيه فاعلا او المفعول منقول كما ان زمان
 الى انما هو زمان انت فيه ماضى كما ان او جملة وان جعلت
 الجملة اسما حكما وتيسر ما بالهم لم يبعد لانه اوفق بمقتضى الحال المحدودة
 في الاسماء يبين على صفة التذكير والثابت حقيقة الحقيقة الى الكيفية
 كذا في القاموس وخرج به التيسير لانه يبين الذات وبين الحقيقة
 في الكلام قد يكون بين حقيقة الفعل كالمصدر في ضرباتك
 وفي رجعت قمرى فاضا قمرى الى الفاعل او المفعول به اخرج بين
 حقيقة الفعل والامر دعت الفاعل والفاعل يزوج التوابع عن التعريفات
 فلا كلاما بابتها وانه فلا حاجة الى معرفة ان حقيقة الفاعل شمس يثبت
 تكون له وقت الفاعلية والصفة تبين حقيقة الفاعل من غير دلالة
 على كونها حقيقة له في هذا الوقت والربط انهم من ان يكون حقيقة له بابتها
 نفسه وباعتبار متعلق فلا يشكل بقولنا جازي زيد قائما به واعلم
 من ان تكون محققة او مقدرة فلا يشكل به فادخلوها فالدين
 فان دخلها في الجنة في حال خلودهم برفق حال تقدمه لخلودهم وتسمى

والمعنى

قمرى

قوله العدة

حال مقدره وان لم من ان يكون وانه او غير وانه ومن الاول الحال المؤكدة
والثاني المتفردة وان لم من ان تستعمل معناه الى الابد الالة عليه او تدل
بشركة جوهر الكلمة الثاني مثل قاتل فان يدرك على هذه الفاعل في
وقت الفاعلية بالهيئة التركيبية مع اصل الكلمة اذ القيام بفهم من
القائم وكونه في حال الفاعلية من الهيئة الى الابد في جوارز بدو الشئ طالعة
فان الهيئة الى الابد تدل على هذه الفاعل وعلى المقارنة بطول الشئ
وهذا ما انصبب وضوله في حاله حتى قبل ان يلبس هذه
الزمان او المكان كما في جوارز بدو وبين يديه والفعل في هذه الحال
اعم من المفعول به واستمر في حقيقة لفظا كان الواحد من الفاعل
والمفعول او معنى والفاعل المقتضى ما كان عليه بالنسبة الى اللفظ
الكلام والسنة ما كان بالنظر الى معناه ولا يخص الفاعل المقتضى
مثلا بالفاعل وشبهه كما ذكره المص ومنه ما هو فاعل علم الفعل وهو عامل
معنوي كما ستوف بدركت ان لم بين وهو يجب ان يكون ذو الحال
من الفاعل مفعول به حتى يخرج الى جعل ضربت الضرب شديدا في
تاو بدو شدة شديدا او جينا وزيدا ركبا في معنى جوارز ركبا او بعم كل مفعول
كما هو مقتضى اطلاقه في عبارة جوارته وصاحب الباب الاكل
ذهب طائفة والاعم هو الاعم ولذلك ترى من فاز بدقة النظر شرح
قوله ما بين هذه الفاعل والمفعول به ما بين هذه الفاعل والمفعول
او اجعل بين ما في التفهيم او مصاحف اليبين الجهد ولكن ان جعله
معروف مضاعف المفعول في الناحية لتأنيده لاسناده
لا ضمير ما هو في معنى حال التعديل على هيئة الخطاب وبعد ورواج

قوله

قوله ملة ابراهيم خينا وداوود مقطوع مصحح بن فان
كلامها حال من المضاف اليه واجاب عنه الرضي بتاويل الفاعل
والمفعول وتفسيرها بارادة ما هو فاعل او مفعول حقيقة او كمال الحال
لا تقع من المضاف اليه الا اذا صح وضعه مكان المضاف او يكون المضاف
خبر عنه وفي صورتين يكون المضاف كأنه المضاف اليه وعن
منه ووجه لدخول المضاف اليه في صورتين في العمل على او المفعول به
اذله لاسر باتباع ملة ابراهيم امر باتباع ابراهيم فمفعول في معنى هو لا
مقطوعون بالكلمة وعلى هذا يستغنى من الجوز اختلاف
المعامل في الحال صاحب عن الخلاف بان المضاف اليه لما كان كأنه
المضاف جازع المضاف في الحال عن المضاف اليه مع انه لم يعمل فيه
وعن انكار كونه حال الفاعل المضاف به وهو حال عن العامل المفعول به
من الاضافة فان ملة ابراهيم في معنى ملة ابراهيم وهو خلاف
المقصود كما لا يخفى واعتبار الفهم من الاضافة عاملا غير ثابتة على انه
في داوود مقطوع مصحح بن بعبد جدار ولا بدو الحال عن الفاعل
او المفعول معا اما جمعها في زيدا وعمروا كمين او تفرقا في جوار
زيد وعمروا بقا ومتاخر او الباقى بعم طولا من جهة عن
ابقاء احد الى الابد بجنب صاحب لانه او مانعة الخلق ولا اتجاه
لجوارز بدو وعمروا بقا ومتاخر ابدل عطف الحال بن على
الاثر اذ لا يلزم من الفاعل والمفعول معا ويجب تكرار الحال
مع اما لوجوب تكررها فتقول ضربت اما قاتلا واما قاتلا واما مع لا

نحو لم يتركبوا ولا ما شباؤا ويندرجا زيدا لا ركبا وعاملها المفعول
 مشبهة وهو ما يجعل عمل الفعل وهو من تركيب كاسم الفاعل ولهم المفعول
 او مضافه يريد به ما يستلزم منه معنى الفعل ولا يكون من صفة
 ولا يكون من كلمة علاملا بل كاسم وهو على ما عده الرضي الطرف والجار
 والمجرور ورف التبع ولهم الاشارة ورواق النداء ورف التبع
 لفظا او تقدير او انسوب ولهم المفعول ما شئت وما لك وما لك
 ولا يفتي ان يجب تخصيص اسم الفعل باسم فاعل بمعنى الامانة داخل
 في شبه الفعل وان كان اسم الفعل والمنسوب منه يبطل ما ذكره صاحب
 الباب انه لا يحد فيه الرفع ولا يعمل ما سواه الا في الحال والظرف
 او المفعول معه وعند البعض يعمل في المفعول المطلق ايضا وعدا ورف
 التبع والتعريف كافي لتيك فانما في الدار ولعلك صاحب عندنا
 نكرة الحالين في المثالين قيد الطرفين دون التبع والتعريف وما في
 بعض النسخ لان الشرح انه المستلزم من نحو الكلام من غير تصريح
 يخرج اسم الفعل فهو ليس بصحيح بشرطه ان كان يكون نكرة ولو
 صورة في اذ الحال كذا قال الرضي في بحث الاضافة وقد نصب الكلام
 نحو اذ الحال كذا وذلك لكونه في صورة المنكر وان كان معرفة حقيقة لانه
 في تقدير كلة محذرة عبارة الاظهر ان الاصل في الحال التكرار كما في خبر المبتدأ
 اذا وقعت احوال معرفة فالشرط لهم التكرار وتاويلهم الاحوال الكثيرة
 التي لا يغيرها ولا يوجب التكرار والظاهر ان صاحبها معرفة غلبا لم يد
 ضل تحت الشرط لان الغالب على الشيء لا يبرر شرطه غالب كما ينصح

شرطه

عنه تتبع

عنه تتبع بيانهم الا ترى انه لم يقل احد ان شرط البداء التقديم غالبا
 فن اذ ضل تحت الشرط لم يأت بشئ يعتد به وان ينسره تقديمه على
 تاويل الاحوال المعرفة فتأمل للملك تحريم عن المعرفة وارسلها العراك
 يحتل ان يريد ان يرسل الى الوضوء الا ان محنة ولم ينسرها من
 الاجتماع في الشرب مع ان الاجتماع يوجب النقص الى عدم تمام
 الشرب بخلاف بعض بين اثنان ووفرهما عن الشرب بالافراد
 وبين وجه عدم الذوق بقوله ولم يشغف الى لم يخف على نقص الدخال
 لان حفظ الصياح اعم من الحفظ عن النقص واما لانه قادر على ضبط
 بحيث ينقص عن الدخال فوفا من تأديبه ايا حقن قاليت وصف
 له اما بضبطه او بحفظه عن الصياح ويحتل ان يريد به التركيب
 المشهور فيما بين العرب في الصحاح يقال اوروا بذا العراك
 اي اوروها الماء جميعا فالضمير المذكور لصاحب الابد والتوث
 للابد ومرتبه وحده ونحوه اي نحو كل منهما من الحال مع اللام
 والاضافة الى المعرفة وكذا الحال في ضمير متناول والاعمال متاوله
 لم يوجه الى التثنية والتاويل طلب الحال شيء بصرفه عن الظاهر
 واختلف في تاويل نحو العراك ووجهه ونحوه من المصادر فقال
 سبويه في هذه مصادر في مكان صفات متكررة او معرفة
 ومنفردا وقال غيره هي مفاعيل مطلقة للاحوال المقدره اما صفات
 او افعال ولعل الاختلاف في ان الاحوال الواقعة مصادر
 في معنى الصفات او مفاعيل للاحوال المقدره وفيما الاحوال المعرفة
 التي هي في المصادر فلم يختلف في انها في معنى الصفات المتكررة اما دون

الكلام فقال النجاة هي اما بزيادة الامر كما في مررت بهم الجبال النيفر وار
 باب المعاني على انها في حكم التكررات لان المراد المعصية في فرد ما واما
 يجعلها ثابتة عن الصفات المتكررة فيدخل القدم الاول والاول من مرتين
 واما الصفات فتاويلها يجعلها في صفات متكررة في مررت
 بهم ثلاثتهم المتجمين وهكذا في العشرة ورتبها في العدد المركب
 ايضا هكذا ومنها مررت بهم فضمهم بعد بعضهم بضمهم ان كان لهم
 مع متكررة فقد وقع موقع مزدوج لان في الازدحام كسر او كس
 وانكسار او اما العلم في جوابات التحليل بزيادة مستقلة في تكملة المستفزة
 وفي ووجه خلاف الكوفي حيث جعله ظرفا لا لا بمعنى جبالا قال البصري
 فيه لازم النصب والاضافة الى المظهر والافراد وقد خبرني بغيره فقال جاء
 على ووجه وحي مضافا اليه في تركيب معدومة وهي نبح ووجه فرج
 ووجه للمعدوم النظر ويجوز ووجه ووجه ووجه ووجه ووجه ووجه
 بزيادة وقد لم يرد على ووجه يدعون الى جعل نصب بتقدير على فان كان صا
 حبا نكرة وجب تقديمها والاول فان كان نكرة مرفوعة فقد ما بينه واما
 اذ لم تكن نكرة مرفوعة مضافة كانت في جواب في غلام رجل مسرا او موصوفة
 في جواب في رجل طريق ضاحكا او مستفرقة في جواب في كل رجل مسرا وما جاء في
 رجل كرها او واقعة بعد استنهام في هذا انك رجل واعظا لا يجب تقديمها
 وقد قولنا جاني رجل الاركاب من المستفرقة فقد صارت من الصور مع
 غير المستفرقة كما في الباب من مفعولة ذوى الالباب فوعد قولنا
 جاني رجل وعند اركبين ليس بمافيه صاحب الحال نكرة بل نكرة
 ومعرفة فلا حاجة الى تقييد النكرة بالمرتبكها معرفة في الحال كما تراه

الرضي وتبعه غيره ولا يتقدم الحال على المعنوي الا في نحو زيد قائما
 مثلهم وقاعد او مستقر في تحقيق معذرة الطبيب منه رطبا ان شئ
 الله تعالى وان الاول في تقديم الحكم المذكور بعده عليه لشيء ارتباطه بما سبق
 بخلاف الظرف فانه يتقدم على عاملة الظرف والجار والمجرور لا غير فالاول
 بخلاف الظرف في الظرف وليس كذلك ان تربية الظرف الحال فانه يتقدم
 على يتقدم عليه الظرف عند ابن بريهان لان العبارة لا تليق به اذ الله
 العبارة في الااظر وفيه خلاف الاضطر قال الرضي بخبره الاضطر
 بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار لئلا يلزم تقديم
 الحال على المعنوي الذي فيه ضعف وعلى صاحب من كل وجه واما اذا تأخر
 عن المبتدأ الذي صاحبه نائب عنه فانه تأخر عنه ولعل نحو زيد لا يخص
 بصورة تقديم بل في تقديم ما صاحبه نائب عنه في مثل مررت
 برجل قائما في الدار وبالجملتين ينبغي ان لا يخص قوله في الاصح في قوله
 ولا على في المجرور في الاصح بالتعلق بقوله ولا على المجرور بل يجعل مستقلا
 بهذا الحكم ايضا ما رآه في الخلاف الاضطر وخلاف ابن بريهان
 ولا يخفى ان المناسب ان يقول ولا على في الحال المجرور لئلا يوجه
 ان الكلام بعد في المعامل مع ان ما ذكر في منح التقديم على في الحال
 يمنح التقديم على الفاعل وهو ان الى التايح لئلا يحال والتايح لا يقع
 الا حيث يقع متبوعه ومتبوعه لا يتقدم على الجار وذلك
 لان الى التايح لعله ايضا مع صواب ايضا بان الحال الذي هو معمول
 المضاف اليه لا يتقدم على المضاف الا اذا كان المضاف غيره نحو زيد غير
 ضارب راكبا فانه يجوز فيه زيد راكبا غير ضارب لتاويله بلاضافة

مشتق ان شجما ناه ضعا فاشترط ان يكون ذلك ومنه ما جعله قاطعا
من جوده في وقت الشبه ودرهم او درهم واخذت ركة ماله درهم
عن كل اربعين وقامت درهم في درهم ووضعت عندكم الدرنا ليرد بنا
عند كل واحد وظهر ان ضبط النسب على القسمة بايد على شرط ناقص
ومنه ما يكون اصلا لصاحب فوضعت الخاتم حديدا او فضة او اشترط
الحديد خاتما ومنه تكرر وقع تفصيل مجموع نحو بوبته وادخلوا رجلا
او رجلا او ثم رجلا ومنه ما يوضع من صاحب نحو المثال المذكور في المعنى ويكون
الحال حلة لانها ايضا تدل على الهبة كالفرد خبرية او حكمة للصدق والكذب
في اصلا واما في حال الخالية فقد اخرجت عن قبول التصديق والتكذيب كالا
يخفى على النطق اللبيب قال الرضي وجوب كونها خبرية لان الانشائية
اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء وانت في الطلبية لت على تعيين من
حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك
المضمون واما الايقاعية فتوجب وتطلقت فلما نظر الوقت يحصل
مضمونها بل المقصود مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع
ومذاق فيه ان التقييد لا يستلزم البقاء بالقييد بل يكفي مجرد الظن وكأنه
اراد التصديق وانه ربما يكون اليقين بحصول المضمون لمجرد الطلب
بل الوجه ان يقال الانشائية مستقلة بالقصد مقصودة بالذات
اما الطلبية او ايقاعية والخالية تقتضي عدم الاستقلال واخراج النسبة
عن التوجه اليه بالذات فتساويان ويرد عليه ان الخبرية ايضا تقتضي
بطبوعها قصد نسبا بالذات وربطها بغيرها باخراجها عن مقتضاها
وجعلها في الحكم المفرد في خبرية والانشائية سببان في الوقوع حالا

بالتاويل

بالتاويل وبعده به بدون فلا وجه لاطلاق الجملة في وقوعها خبرا كما فعل
سابقا وتقييده في الوقوع حالا بالخبرية الا ان يساعد ذلك
الاستقراء والتسليم اما بعدم الوقوع حالا او ما قبله جدا بخلاف
وقوعه خبرا فالاشية بالواو والضمير او بالواو او بالضمير على ضعف
الاضطر فالاشية بالواو او بالضمير على ضعف او بهما الا انه لم يرض بتقديم
الاضطر وتأخير الاقوى فتأمل وتلك الاحكام كلها منقوضة بالحال
المؤكد نحو هذا هو الحق لا شك فيه فانها بالضمير وحده وتقييد
بالمستقلة يوجب قوت بيان المؤكدة انما تزيد في الجملة الخالية
المرتبطة على الجملة الواقعة خبرا او صلة لان ما قبل الجملة الخالية
يتم بهونها لكونها فضلة فهي طاعة في الاستقلال فاحتاجت
الى ضمير لربط احتياطا وتأكيدا كما في ذلك الاحتياط الخبر المفصول
بالاواصلة المفصلة بها يقال ما جئتك الا وانت بحيل وما جئتني
رجل الا وهو بحيل كذا قال الرضي وهو يقول الضمير لربط الحال به في الحال
ولا يتوهم ربط العامل لانه تقييد العامل والربط به بهما النصيب
وقد اختلفت في الجملة فذكر الواو لذلك الربط لان الواو تدل على
المقارنة ربط الحال بالعامل باعتبارها فالتمس فيها وهو انظر في
الاستقلال ومنع فيها بهوشه لهم الفاعل وزنا ومعنى وجوز فيما
ليس مشبه به تلك المشابة فتأمل ولقد عندك المصدرة بالواو
منسوبة على الظرفية لان الواو موضوعة موضع مع وكأنهم ارادوا =
اخرط الرجل في سلك واحد تسريلا للضبط فتأتم هذه الحقيقة
وهو بالضمير وحده لفظا وعلى الثاني فالاضطر حذف الواو لا لتركه

بالكلية لكن الصحيح جعل قوله نصف النهار الماناه برفع النهار اي
 ان نصف النهار والحال ان الماناه من ذلك الغواص يعني بغير وقت الماناه
 المدة المدية بتقدير الواو ولم يرفع فلو لم يتقدم الواو لا يوجد ما
 بالضمير وحده ولا ما في حال عن الابطين ويكون قولهم وقد خلوا
 الاسمية عن الابطين عند ظهور الملائكة فخرت زيد على الباب
 ضعيفا جدا وقيل ان كان المبتدأ الضمير في الحال وهو الواو فواجب في زيد
 وهو قائم وان كان صدر الجملة مستملا على الضمير جاز ترك التثنية
 ومنه كلفه الرفع وخرت مع الباري على سواو والمصنف
 ان يقول فوه الرفع في تاويل مشافها فريد حال مفرد في الماويل
 سواو في تقدير مستملا على سواو فريد مفرد لا جملة او في تقدير قد
 اشتمل على سواو فهي فعلية والمضارع المثنى بالضمير وحده اي
 لا بالواو ولا غير المضارع المثنى فيكون فيه دلالة على ان المضارع
 المنفي لم يماو لا ايضا بالضمير وحده والرضي اثبت قولهم فوم وما وصل
 الترك مع لا اكثر من الذكر وقيد التسهيل المضارع المثنى بالباري
 من قد او لو اوقت واصك وجهه بتقدير البتة او جعل الواو للمطف
 ولو جعلوا الحكم اكثر بالان اقرب الى المصلحة والشرط في المضارع
 فلو من حرف الاستقبال كالسين وسوف ولن وما يقتضيه منه
 العجب ما ذكره الرضي وتوجه العلاقة المتعجب المحقق التثنية و
 ضعي الى الآن على فاذ في علم الادب من ان تجريد الفعل عن علامة
 الاستقبال ويجاب قد انقربت للمضارع في الحال واستغناء
 المضارع عن الواو الموضوع لعدم الاستقلال ان الحال الذي نحن فيه

بشارك

يثرك الحال القابل للاستقبال في اسم الحال فبذلك التناوب لم يخرج
 المضارع في وقوعه حال المزية الربط وكون علامة الاستقبال
 في الحال التناوب الاستقبال ما يثبت في اسم الحال والضمير لا قد في
 الماضي انما في الحال بغيره في الحال الذي يثبت ترك الذكر في
 فيجف كراهة التناوب الموضوع في الاشراك اللفظ وكيف لا
 والشر كلف اللفظ الى انما حدث بوضع النية تقدم اللفظ على ما كان
 يقابل القرب مع الحال المحقق الشرع مع شدة كبره على ذلك
 في هذا التوجيه فيقع بظهور سمانه ووفور كانه ولم يلج عليه
 والله يرب من يث او ما سواها الى الاسمية والمضارع المثنى
 ومنقوص ليس فانه بالضمير وحده ضعيف كالاسمية الا ان يقال
 انه داخل في الاسمية لانه صار جانب رفية بالباع فعلية لانه لم يدل
 على الزمان ايضا وصار مجرد النفي كما بالواو والضمير او بانه لا بد
 في الماضي المثنى من قد ظاهرة او مقدرة قيل قد عذرة مستارة
 لتقريب زمان الماضي من زمان العاقل فمما تنوع مخالفتها تنوع
 جعله ما ضيا بالنظر الى عامله كما يجعل المستقبل مستقبلا بالنظر الى
 ما قبله وهذا اقوى ما قيل فيه لكن انما يعذب لو كانوا يستعملون الماضي
 بالنظر الى ما قبله كما مستقبل ولو كان في الحال الماضي مقاربة
 زمانه بزمان العاقل ولا يجب انما دونها بانه لا يكون في الماضي
 متجا مع عامله في الزمان ابد او لدفعه انهم استقبلية الى المضارع
 بالنسبة الى ما قبله في التفرقة قالوا وان تقييد العامل بالحال
 يجعله بعيد عن الوقوع اذ المقيد بعد من المطلق فتدركوا ذلك



التقيد بالنسب قد الدالة في الماضي على التحقيق لئلا من الحكم عن
 الانتفاء بانساق فيه ويجوز حذف العامل بما في كقولك ان عند قيام
 قرينة لك فرائض من لك في الشرع ان سررا في ما يمكن
 الرشد فيه بنفسك مرة يا فيما لا بد فيه من دليل في حذف العامل لانه
 حال الخاطب عليه ولقولك ان زيد فرائض من مقيم بالمدى
 او مسافر ان مدينا وكقولك الهلال والضحى او هذا الهلال
 والضحى وكلمة وكذا صرح بوم العالم مثلا يتوهم استتاع حذف
 المعنوي للضعف ويجب حذف العامل في المؤكدة او في الحال المؤكدة
 وهي ما يلزم صاحبها او يندركها عنه وما لا يكون كذلك
 سمي متقلة ويقصد بها التقيد كما لا يقصد بالمؤكدة الا التوكيد وان
 امكن قصد التقيد فيما يندركها كحط الفادر عن درجة الاعتبار
 واعتبر بقوله في المؤكدة عن المتقلة لانه وجوب حذف
 فيها لا يلزم حذف العامل من ضرورة زيلها بما مع كونها مستقلة
 بل لان المتقلة لا يجب الحذف في كل ما بل فيما ثابت عن عاملها
 والنيابة عن العامل قاعدة اخرى لوجوب الحذف وقد مضى في
 بحث وجوب حذف خبر المبتدأ فليس على المصنف بيانها في هذا
 البحث ولم يقيد المؤكدة بما يكون بعد جملة اسمية يكون خبرا لها
 جامدين معرفتين كما يقيد الرضوي من لا ينقض القاعدة بقوله
 نعم وتعتوا في الارض مفسدين وقوله نعم ويسم مديري
 وقوله لهم تعالى جاثيا وقم قائما كما يحضر ويقول الله شهد
 قائما بالقط لان المذهب عنده ان ليس الحال المؤكدة الا هذه

وقوله

اما لانها

اما لانها لا يسمى خبرها ما يشركها في كثرة الاستحكاك عن صاحبها
 مؤكدة كما صرح به المحققان في شرح التلخيص وقال
 ونسب رائدة واما لان ذلك الغير عنده مفعول لا مطلق
 كما في اقامنا وقد فعله الناس حيث جعله سببا بمعنى انهم
 قبا ما وقد جعل الرضوي ذلك المحذور لكن احيانا ما يرى في
 يفرج جعل خبرها في الامتقالة بان يجد مفسدين على العبريين
 على الافاد وكذا مديري وان يجد تعالى جاثيا على جاثيا
 ال بائنا لا ينف قبل الوصول الى روق فانما على التقيد احسن من
 ذاهبا وكذلك فانما بالقط احسن من قائما بالظلم لان فاعل
 ما يشرك لا يفرج عنه شيء ولا يثبت انما يفعل وما قال الزمخشري
 ان قائما بالقط في شريعت الله انه لا اله الا هو والملائكة واولو
 العلم قائما بالقط حال مؤكدة فعله الصمد المعتزلة من العدل عليه
 كما وقبح الظلم عنه فزيد بورك عطوف فالواقع من حقت
 الامر صحت منه على يقين او جعلته ثابتا واعتبر الرضوي بانه لا
 معنى ليقين الاب واجيب بان التقدير احق بوجه ولا يخفى انه
 متعلق بالابوة لا باحق وانما عين العامل المحذوف في هذا المثال
 دون قوله ان مدينا بالاختلاف القوم في تقديره فهذا التقدير
 عن سيوي قال السكاكي احق التقدير ان مدي يجر عطوف
 وقال الزجاج لا تقدير ولا حذف بل العامل خبر الجملة لتاويله بسمي
 فزيد بورك عطوف فانه معنى زيد سمي بريك وغيره من منكرى
 التقدير احوال مؤكدة لانه في بيانها وينرجح تقدير المص على

فان

تقدير السكاكي المرددة دون تقدير السكاكي لعدم جريانها في قوله تعالى
وهو الحق مصدقا لما معهم وقد حرج بما هو الذي ذهب عنه بقوله
وشترطوا ان تكون مقرة لمضمون جملة اسمية فان قلت
هذا ابتداء لقول الله تعالى صدقا بما بالفظة فلا بد من تنقيح
الجملة الاسمية بما يكون جزاءها ما بين معرفتين قلت لوجود
والغير مقيدة بعد جملة اسمية جزؤها مشتقة كما انه اراده بضمون
الجملة الاسمية ما لا يمكن ان يجعل مضمون فعلية وما يكون بعض اجزاها
مشتقة يمكن جعل مضمونها جملة فعلية واما التقيد بمعرفتين فيشكل
بمثل انما خاتم جواد وانما عرشا عافا في الاستدلال في تنكير الخبر او التقدير
انما مثل خاتم وعلم انه قد يكون يلزم بعض الاسماء الى لينة ككافة وقاطبة
ولا تضاقان قاطبة الرضى ويقع كافة في كلام المتأخرين من لا بد من
بمعنى مضافة غير حال وقد يكون خطأ فيه هذا عرض بخط صاحب
النصر في خطبة حيث قلنا بخط بكافة الابواب وبما وقع
لصاحب المقامات من ايراد قاطبة مضافة غير حال ويصير صاحب
الفصل كتابة اعد الاصحى بغير من الخطاب الفاروق بين الخطأ
والصواب رضوان الله تعالى عليه وعلى سائر الاصباب جعلت
لا لى بنى كاكلة على كافة بيت المال لمسلمين كالحكام ما في دفعه شقال
ذهبا ابرار كتبه ابن الخطاب فتمه كفى بالمت وادعيا عام وهذا
الخط ذكره الخطيب المعتاد موجود في ابني كاكلة التمييز والبيان
والنفس والتميز على صفتين ما لا ذكره اطلقا اعتما على اشتراك
وجوب نكاحه ولهذا لم يبينها كما بين في الحال فلم يفرق في الحد حسن

بحث القبول

الوجه

الوجه ووجهه بالجنب وبغير رايه وسفقت اولم بطنه واجيب
عن منصوبات الافعال بان رايه مفعول فيه والتقدير لم يشكها بطنه
وكذا نف لان رايه مفعول من التفعيل والحق انه فراق بين منصوبات
هذه الافعال منصوبات الصفة الشبهة فجمع منصوبات
الصفة المشبهة مشبهات المفعول ومن هذه حكمه وتصف
وكذا لم يفرق العجني زيد شي الى حسن زيد لكن بقى اي حسن رجل
ولا مخلص الا باخراجه بما يخرج النواج عن الحد وكذا خارج البد
عن الضمير المبرم واخراج صفات لهما الاشارة ومن وما ولى
واخراج وصف العدد نحو قبضت عشرة دراهم وتخصيص التمييز
بالكثرة ما عليه البصريون والكوفيون يجعلون المنصوبات
المذكورة تمييزا وتيد فرغ التمرين خاتم فنه ومات رجلا وثلاثة
انواب ولا بأس دون خاتم الفقه وثلاثة الاثواب مع ان
الاثواب مبنية على ثلثة كما يفسح عنه صاحب العدد وقال ثلث
الاثواب والذيار البذر فع يرفع الابهام المستقر الى الثابت قيل
هو ينصرف الى ما بالوضع لان الفرد الكامل للثابت وفيه ان الفرد
الكامل هو الثابت وضعه واستعماله لا يقال لو يكتفى بالانصراف
الى الكامل يستغنى عن قيد المستقر الابهام الكامل بالوضع
لانا نقول الكامل من الابهام ما يكون في الغاية سواء كان
بالوضع وبلاستعمال بخلاف الكامل في الثبوت اذ هو ما يكون
ثبوت او فرد بهما اشكال اقوى وهو ان التمييزان المذكورة
مقتضى يرفع الابهام عن المقدرات والمقدرات معان لها ذية

المقادير حاصلة لها بان الاستعمال فالأبهام طار من الاستعمال
 غير ثابت في الوضع ودفعه متغير بالأبهام من بلطفه كل شيء
 والعاقل فيه وهو أن الأبهام الوضع ما في من قبل الوضع لا يكون
 في الموضوع له والمقادير المستقلة في المقدرات أبهاما لأن وضعها
 للمقادير على وجه الأبهام فإذا استعمل في مقدار هذا المقدار المبرم صار
 المقدار مبرما للأبهام الموضوع له حتى لو كان الموضوع له مقياسا للقياس
 المقدار التابع له فاحفظ واسطر الله الموفق يزيد لك حفظا في المراتب
 بقي أنه يخرج عنه قيمة الضمير المبرم وتميز لهم الالفة المبرم نحوهم رجلا
 وقبيل رجلا فيخرج عنه فانه لأبهام في وضع الضمير ولم الالفة
 وانما طار الأبهام من الاستعمال بل الالفة ولا سبق مرجع ولك
 أن تقول ما وضع له الضمير السابق مرجع كما نحن فيه فابهام
 وضع فتأمل عن ذات مذكورة أي معتبرة في نظم التركيب سواء كانت
 مفعولة أو مقدرة أي غير معتبرة في نظم الكلام لكنها مفعولة حين فهم
 مدلول التركيب فإن طاب زيد نقابا ليس فيه تقدير مبرم في نظم الكلام
 وانما يحتاج في نفس الخطاب أن الطيب شيء من الأشياء ويكون طالبا
 لمعرفته ليعينه التكلم في تلك المعرفة بالتمييز ولا يخفى عليك أن هذا البيان
 غير حسن لأنه يتبادر منه أن المقصود بالتمييز في هذا القسم رفع الأبهام
 عن الذات المقدرة وليس كذلك لأن المقصود رفع الأبهام عن
 النسبة ويلزم منه رفع الأبهام عن الذات المقدرة فالتعويل على
 ما سياتي من قوله والثاني عن نسبة وهذا اندفع الثاني بينها
 في غير حاجة إلى جمل قوله والثاني عن نسبة في تقديره والثاني عن ذات

مقدرة في نسبة فاحفظ ولا تنس وتخرج من نفعه في محله وقد وقف
 بحق الأجواب فانه راجع التقسيم في التعريف المقصود به كمال
 التوضيح وقول الرضائي أنه يشمل التعريف النوعين بظاهره في غاية
 الاختلال لأن الشمول حاصل قبل ذكره لكن يمكن تصحيحه بانه
 أراد شمول التعريف لهما بخصوصهما لا على وجه الاجمال وأنه تعالى
 أعلم تحقيق الحال فالأول التقسيم الأول تميز عن مفرد من الأجسام
 مفرد أو رفع الأبهام عن مفرد أو بعد مفرد والمراد بالمفرد ما يقابل
 الجملة لكن الجملة المقابلة له إما أهم من الجملة بحسب الحال أو المال
 فإن مال زيد طبيب زيد الجملة فانه ليس مضمون طاب زيدا
 الطبيب زيد وكذا مضمون السند الطبيب القاعل طبيب كيشف
 عن هذا المراد تفصيل المتقابل بالجملة ومثابرتها والمضاف إلى الثاني
 وجعل المفرد بمعنى ما يقابل الجملة وشبهها بالمضاف مع أن حمل اللفظ
 على ما ليس معناه بيروه خروج مثلا زيد عنه نعم لو أراد تقابل الجملة
 وشبهها بالتركيب الأضافي سلم عما يبرده مقدار غالبا المقدرة
 مبلغ الشيء كذا في القاموس أما في عدد أي مستعمل في عدد ومن
 قال أما في ضمن عدد مع أنه تكلف بما استغيت عنه لم يفرق بين
 العدد وبين العدد مع أنه تكلف وجعلهم العدد وقسم من المفرد
 المقدرة وهو الصحيح لا جعله مقابلا له كما جعله ابن مالك في
 التسهيل مفر عشر بين درهما وسبعا في أحكام تميز العدد بعضها
 في محله بحث الكتابات وبعضها في بحث السماء العدد وقصر الحالة
 على باب السماء العدد من فلة العدد ولم يكلف بقوله وسبعا في

بينا فيهم

ومثل عشرين درهما توفية لاقم المليم التام الناصب ولهذا
 كرم مثالي الموزون والمليم التام بنفسه ان بحيث لا يصح اضافته في
 المشهور ذواللهم وذوالخافه وذوونق الشين وذوونق
 الجمع وذوونق شبه الجمع وعشرين وذوالتسعين المفوظ او العشر
 وهو فيما لا ينصرف وكما استوفاه مية والاعداد المركبة وما في الرضى
 من حصه في الاخيرين عز موثوق به والمنصب للمميز منها
 ما سوى معرف باللام وذو نون الجمع وذو الدخلى التام
 بنفسه وحصه في التميز لمبهم نحو عرجلا ووجه رجلا وبا
 بالراء قصه والاعلم فيه ان يكون في مقام البالغة والتفيم وفي التسم
 الاسفارة البهم نحو جمل رجلا وماذا اراد الله بهذا مثلا فاما المص
 في مقام توفية الاق م اذ لم يقصد الا ما هو مشهور بقى انه لم يق بالمد
 حيث لم يتبين ميم كذا وكاى ونى بين لك فتقول كائى وكذا يعنى
 كم الخبز وبقضبان ميمز منصوبا مفردا ويكون ما بعد كائى في الاكثر
 عن وينفرد كائى من كذا بلزوم التصوير وبارها قد تكون استوفاه مية
 وقيل وروى كذا مفردا او مكررا بلا واو وكفى بعضهم بالمفرد والمميز
 بجمع ثلاثه و بابه وبالمفرد المميز مفرد عن مائة و بابه وبالكسر مفرد عن
 عطف عن عشرة و بابه وبالكسر مع عطف عن احد وعشرين و بابه
 واما في غيره عطف على قوله اما في عدد وذلك الفير اما كليل او وزن
 او يسج به الشئ كالذراع وكفد راحة وقد رثيه او مقاييس غير
 مشهورة ولا موضوعة لتقدير كل شئ ومثله المراد به المماثلة
 في القدر لافى الوصف وغيره المراد به النهاية في القدر فلا حاجة الى ما في

الرضى

الرضى ان غيرك انما سواك رجلا محمدا لان على ملك حمد الضد
 على الضد نحو رجل زينا اطل بالفتح والكسر اثنتا عشرة اوقية
 والاولوية استار وثلثاه والاسرعة متا قير ونصف
 والمغال درهم وثلثه اسباع درهم والدرهم ستة وثلثه الاثنا
 قيراطان والقيراط طست جان والصنوج جتان كذا في القاموس
 وسهل السهل في جعله مثلا بالكيل للتمثيل لسانه بنفيران برا او
 سهو الكاتب ومنوان سمانا شبة منامر اف من وعلى النمرة
 مثلا زيدا ولو ذكر كسر جدا استغناء اق م التام ستة جوار الاضافة
 لكان احسن فيفرد التميز ان كان جنسا الفظا يقع على القليل والكثير
 كالماء والنمر فمرة ورجل لبس بجنتين ونوبغ الرضى حيث
 قال هو ما يقع الواحد المجرى من نادى الوحدة منه على القليل والكثير نحو
 لصقة على نمرة وكأنه فرق المص بين الجنس والجم التام فاسم
 الجنس ما يتناول الكثير ولو على سبيل البذل والجنس ما يصح تناول
 على سبيل الاجتماع الا ان يقصد الانواع الاولى الا ان يقصد الافراد
 لان المقصود من التميز بيان جنس البهم فلا قصد الافراد ومن
 لم يتنبه لهذا قال في تاييد الانواع ما هو بعيد عن الاستماع ويحجب في
 غيره اذ في غير الجنس في مقام التسمية والجمع لا غير صرح به المص في
 الابضاح وفيها لف الرضى وقال يجب المطابقة فتقول مثله رجلا
 ومثله رجلين ومثله رجالا فن اجاب عن الرضى بان المراد بدود
 على ما فوق الواحد او قال اذ اجمع فالشبهة بطريق الاول وقد تب
 بابه المص للبرضى على ان اطلق صيغة الجمع على ما فوق الواحد لا يستل

فوق الجنس

فوق الجنس

صحة ايراد الجمع يعني ايراد التمييز والاعلى ما فوق الواحد ثم ان كان
 المسمى المبرم تاما او بنون التثنية جازت الاضافة ولما اتضح ان
 ان الكلام في غير العدد اندفع ما ذكره الرضي وكان عليه ان يميز التنوين
 بالظاهر فان ما فيه تنوين مقدرة وهو في بابين كم الاستفهامية
 والخبر الثاني من احد عشر واصواته بند اضافة التمييز كما بند اضافة عشرين
 اليه فسبح ان يكسر من دون قوله والافلا على ان التقييد يخرج غير
 المص مع ان الاضافة فيه شايع تقول مكابيل يراو بر ومثاقير ذهابا
 وذهب بر تقول ضمير ان كان في غير العدد وقد نبت بجملة ثم على تفاوت
 التثنية فان البحث المعطوف عليه على التمييز وهذا البحث
 عن المبرم ومن قصد جعل ضمير ان كان التمييز لضمير فذم بقصد
 القصد اذ لا يخفى في بعد جعل التمييز مع تنوين المبرم وفوته وان انكر
 التنوين ونون التثنية لتعدد انواعه وعرف نون التثنية لعدم
 تعدد انواعه والاى وان لم يتم بالتنوين ونون التثنية فلا يخرج
 الاضافة اذ لا تمام بدونها الا بالضافة والمضاف لا يضاف واما التمام
 بنون الجمع في عشرين فنن الاعداد وليس في اعداد ما نحن فيه وفي سكون
 وجها فن التمييز عن النسبة ولا نسبة له بهذا المقام فتقيد الشارح
 قوله والافلا بقوله الما بقوله يورده عشر ودرهم ليس شرط اشرح به
 صدر الكلام بذكر الفلكة عن المتقدم وعن غير مقدار فترى الرضي
 بلفظ حصل بالتفريق لهم خاص يليه الصلة بحيث يصح اطلاق المسمى
 ذلك على الصلة عليه فوافقا مديا وباب ساجاد غوب خرا
 فخرج عنه قطعة ذهب ونعم رجلا وجنار رجلا ويكون بيان

المصنف قاصرا ولو اريد بغير المقدار ما يفيد اضافة الغير الى المقدار لا وقع
 صحة النصب في قصعة ذهبيا مع انه صرح الرضي بان يجب خفضه فيه
 لكن لا اعتداد بنوعهم جواز خفضه في الضمير واسم الارث في قول الخفي
 انه يجب حل قوله والخفض اكثر على ان خفضه في هذا القسم اكثر ان
 التمييزات المحذورة اكثر لان خفضه في كل تمييز اكثر والاوضح و
 الاضافة اكثر فان قلت عدل لخفضه اتصال سوى الاضافة قلت
 تقدير من الجنبه كما ذهب اليه الجمهور في توجيهكم رجلا صرت
 حيث جعل خفضه ميزكم الاستفهامية في وقت التجرارها خوف
 التجر تقدير من الجنبه على شايعة في التمييزات كخو عز من قائل وقال
 الله من شاء على خلاف مذهب الزجاج حيث جعله باضافة
 كم الاستفهامية والثاني اى التمييز عن ذات مقدرة عن قدر غنا من
 عن نسبة في جملة نحو هيات زيدا ابا والضراب ابا وطبيب زيدا
 او ما ضاهها ان ما شبه بالجملة بان يكون مشتملا على نسبة غير تامة
 وما يكون مستندة شبه فعل وليس المراد بشبه الجملة ما فيه معنى الفع
 مع مرفوعة نحو حبك زيدا رجلا ويا لزيد فارسا كما ذكره الرضي
 وشبهه غيره لان كثرة امكن جملة كئاليه كوطاب زيدا مثالا
 لتمييز لا يحتمل في النصب عنه عرفا وزيد طبيب ابا مثال لما يحتمل النصب
 عنه عرفا ومتعلقه وابوة مثال لما يحتمل كونه سنة للنصب عنه ومتعلقه
 ودارا مثال لما لا يكون الا متعلق النصب عنه وعلى مثال لما لا يكون
 الا صفة للنصب عنه او في اضافة كوالعجني طبيب ابا وابوة ودارا على
 لم يذكر ما يخص بالنصب عنه في الاضافة اكتفا بقوله والله دره

الاضافة في التنوين
 في التنوين

فارس والاولى ولله درزيد فارس فان قوله ولله دره فارس
 يحتمل التمييز عن نفس الضمير اذا اذ لم يرجع وكذا جعله الذي يحتمل
 مثال عن ذات مذكورة والمقصود جعل الضمير راجعا الى زيد في القاموس
 سر الله دره اي فعله والفارس راكب الفرس صاحب كلابين والاسد
 والحاذق بركوب الخيل وامره من الفارسة بالفتح هذا وكل من
 الثلاثة محتمل وما يجب ان يثبت عنه ان العاقل هو الذي يميز بين التمييز
 منسوب نسبة برفع التمييز الابرار عن اهلها والمنسوب اليه يسمى
 منتقبا عنه والعاقل في القسم الاول اللهم المبرهم ويجوز اضافة العاقل
 المكنون والعاقلون تشبه او جمع التسمية فتعذر من وجه وصح
 وجوهين وصنفوا وجوه وتشتبه بها ما لك ممتلي ماء وملا في ماء
 لانها مقدرة الاضافة والمعنى ممتلي الاقطار ماء وانا اكثر ما لا اذ فعل
 تفصيل يسمى وما كان التمييز عن النسبة رجا يلتمس المراد به بغيره يحتاج
 الحكم الى نصب القرينة والحاجة الى طلب المراد التنباه في الاعتماد على ما فهم
 من اللفظ بعد الافتراض على سماع اللفظ بل تحيد النظر الى جوارب
 البيان هل هناك قرينة وتعالا يلتمس فيحقق المتبادر الى ما يربط
 العبارة بغيره على موضع اللبس مع العدا فقال ثم ان كان كسما يصح جعله
 لما انتصب عنه مع قطع النظر عن وقوعه في التركيب ان يكون مما يصح
 بسا عن اللفظ اطلاقا على المنصب عنه جازا باعتبار صحة التمييزية
 ان يكون له لما انتصب عنه وان يكون متعلقا ولا بد معرفة المراد من خارج
 من التركيب من قرينة او عرف كما في كوفي زيد رجلا وطاب زيد نفس
 فانه يعرف ما قصد المتعلق ومعرفة ما هو قصد المتعلق بطلب

بيان التمييز

ممتلي الاقطار ماء
 وملان الاقطار ماء

السماع

السماع ولا ينافي في بيان القياس والا فهو متعلق بما انتصب عنه
 بان يؤمن بما يكون صحيح الاطلاق على المنصب عنه فوطاب
 زيد علما وابوين وابو داود والحاخي من التمييز في النصيبين
 فانك لا تجوز في جاد في زيد ابا اذا كان حاله لا يكون متعلقا بزيد ولا
 طاب زيد علما بل تجعله مؤولا بعلما فبعبه من الشيء المذكور توضح
 الفرق بينه وبين الحال فاجمع ما يليق اليك آثافا بما يقتضيه الحال
 ولا تصنع بشتب النقال في رعاية الاوقات ببريد حسن
 الاعمال ولو طالعت ما في هذا المقام من الشرح لشكرت
 ما وجب لصدرك من الانشراح وعرفت ما وضع من وزر
 ك الذي كان يتقصر ظهرك وما التام به ما في القلوب من
 الجراح لك الحمد يا فتاح وبيدك المفتاح وتبدي ظلام الليل
 بنور الاصلاح فيطابق فيه ما اراد في التفسير ما قصد لا يخفى
 انه اذا كان جنبا ايضا يطابق ما قصد لان المقصود ان كان في
 نفس الجنس فالافراد مطابقا لانه لا تعد في الجنس وان كان
 الانواع فالتشبيه والجمع ايضا يطابق المقصود فلا حاجة الى قوله
 الا ان يكون جنبا الا ان يقصد الانواع ويمكن ان يقال ليس المراد
 ما قصد ما قصد من العبارة بل ما قصد بالبيان ففي طاب
 رطلان زينا قصد بالجنس زني الرطلين فتا مر وان كان صفة
 كانت له وطبعة اي مطابقة في القاموس هذه طبعة بالكر
 والتحريك وطباق ككتاب وامر او مطابقة ومن توجه مصدر
 بفتح الطابقة اخرجت الى السكاف واصطلت الصفة في

الصفه في كل تميز الحار في الخار فان ما هو للمشتق لا يجتمع الحار
 انما يجتمع بالاشتراك منه فلا بد ان تحصيل اشتراك الحار بالصفه
 انما يلزم من ذهب من خص الحار بالمشتق دون ما ذهب اليه
 المص من ان كل ما دل على صفة صح ان يقع حاله او هذا القول من
 اشارة الى ان لا ينفى النزاع في كونها حال او تميزا كما وقع بين النحاة
 لانه لا يمكن انكار شي منها ويرجع التميز في بعض تصانيفه ولا يبعد
 ان يستفاد من عبارة المتن ايضا ان الرضي يميزهم بين في الله ذكر
 بخلاف سوس دليل على انه تميز قلت بل دليل على انه محتمل صحت
 اجتناب الازدواجين المقصود به ولا يتقدم التميز او على ما علم
 وهو اما المبرم او منسوب النسبة المبرمة فاندرج فيه عدم
 التقدم على الغير في قوله والاصح ان لا يتقدم على الغير تطويل بل
 العبارة النقية والاصح ان لا يتقدم التميز فلا في الماضي والمبرور
 في الفعل وفي الاكفاء بذكر الفعل اخلالا لانه يخرج منه اسم الفاعل والفعل
 ولو قبل جرت العادة بتضمين ذكر الفعل ذكر ما يشابهه في خبره
 الصفه المشبهة واسم التفضيل والمصدر مع كل ان لا خلاف في عدم
 جواز التقديم عليها الا ان بقا الجذر عدم جواز تقديم التميز على صفها على
 بيان ان اشياء من مولات هو لا لا يتقدم هو الذي ذكر في الاشارة
 على عن تقديمه مطلقا وحرمان اسمها ان تقدم على العام يتقدم
 تقديم البيان على المبرم وهو ينافي عن ذكر التميز من الابرار او
 لا والتفصيل ثانيا لتمكن الخطاب في النفس فضررت كل
 وثانها ان عام التميز اذا كان الجامد المبرم في غاية الضعف

فلا يتقدم

فلا يتقدم للمحل ما تقدمه وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين التميز في الصفه
 واذا كان منسوب النسبة فلا ان التميز فاعله في الاصل لا يتقدم
 الفاعل عليه وزعم بعضنا ان الارض عيوننا واسماء الاناء ماء واجب
 بانه فاعل الوعبر عن مضمون فينا الارض عيوننا في الارض عيوننا
 عن مضمون اسماء الاناء ماء بلاء الاناء الماء وانما هو الوجه فيقصد
 اطراف الباب اعون والذهب من كلفه على ان لا حاجه الى التكاف
 في النقص الثاني لان الماء مختلف فاعله مجازي في قصد التكاف
 اصله ولا يجوز تقديم الفاعل مجازيا كان او حقيقيا والاولى ان يقال
 التميز في الاصل فاعله للفاطر او مضاف اليه وشي من هذا لا يتقدم
 شمل في الله ذرة فارسا بلا فناء **المشتبه** المطلق لا يمكن في ذلك
 بحسب المعنى بان يجهل باهو وصف لانه يعرف به مدلول **المشتبه**
 لان معنى كل **المشتبه** مختلف فثارة يكون مخربا وتكون غير مخرب
 فلا بد من اراد التعريف بحسب المعنى ان يقسم **المشتبه** لثانيه
 فلهذا قسم المص او لا ثم اشتمل بالتعريف لانه لا يمكن تعريف
المشتبه المطلق وكيف لا وقد قال قسم **المشتبه** قسمين واحد
 كل منهما متحد مفرد بحسب المعنى لان ماهيتهما مختلفان ولا يمكن
 مختلفا كما هيته كجد الدليل على اختلاف ماهيتهما ان الله تعالى يخرج
 والاخر يخرج بل يمكن جهرهما في حد واحد بحسب اللفظ لان مختلفا في
 طبعه لا يتبع الشتر اكرهما في اللفظ فيقال **المشتبه** هو الله كونه
 بعد الاول او اخرها يبريدانه يمكن ان يذكر مفردا جامع باعتبار اللفظ
المشتبه او لفظ **المشتبه** متحدة في القسمين وبهذا اندفع

مطلب

ما ذكره الرضي من ان الالام ان الشئ مشترك لفظي بل مفهوم واحد
هو المذكور بعد الاضافة انما كانا قبلها انشائا فليكن
القسمين في توريث واحد لان الصانع جردا في تعريف واحد يجب
الصحة ولم يدع الاستشراك اللفظي بل لا يبعد ان يقال ان يعرف المطلق
لا يشترط هذا التعريف واستفاوته في التقسيم وما قيل ان لا بد في
تعريف الشئ المطلق من تعيينه لا بغير الصفة كما في بعض نسخ الباب
يكن دفعه بان عطف احواله على الاخرى عن تعيينه لانه لا احوال
للا الصفة وما زاد الرضي من قوله انما كانا قبلها انشائا غير
محتاج اليه تنصير منقطع الاول شئ منصرف ومنشئ منقطع
لانها السامان القسمين لا يوجد المنصرف والمنقطع فالمنصرف هو المخرج
يتناول المخرج من صفة اخرى كثرة والمخرج من اصل التمييز السرا
عن اصله فن قال لا يخرج الا عن متعدد فلا جرم لقوله عن متعدد الا
فقد تفضل به فقد غفر عن متعدد وفيه خلاف المبرد وبعض الاصولين
حيث يكتفون بصحة الدخول تحت الشئ منه فيجوزون
جاءني رجل الا زيدا بالواو احوالها اي بواحد منها ولم يفسر الاحوال
اعتمادا على انه ينصرف في انشاء العبارات بيد انه فاته بيد وما يفتي الا
ولا يقع الا في المخرج بعد الشئ صريحا او مقدر قبل احواله في القوم
لا زيدا وما جاءني القوم لكن زيدا وما جاءني القوم ولم يرد الزيد في ذلك
وفي ان لفظ الشئ والحق المخرج دون شئ من هذه الامور
وانما المخرج يعرف فيما يكونه لازما لا يدل عليه لفظ فلا يصدق المخرج
بمعنى عرف من الاصل المعلوم على ما شئ من ما قوله بالا و احوالها لمزيد

توضيح

توضيح من غير توقف التعريف عليه وحي لا بأس باجماع الاحوال
او انقصه فقام لفظا او لفظا كان المتعدد او المخرج او تقديرهما كما جاءني
القوم الا زيدا وما جاءني الا زيدا وقد اشترجا في القوم الا زيدا
جاءني زيدا ليس الا والمنقطع المذكور ليس وضع المنقطع كما يبدو
هم لعدم صحته كون المذكور بعدها منقطعا عنه وما يدعي قوله بعدها
من وقوع المنقطع بعد الجميع كالتصا ليس بمفهوم لانه لا يقع الا بعد
الاوثير وبيد وبيد يخص به لا يقع بعده الا ان المفتوح غير مخرج
لعدم دخوله في الواقع في المتعدد المذكور سواء كان من جنس قوما
جاءني القوم الا زيدا اذ اثنين خروج زيدا عن القوم قبل الاستثناء
او لم يكن قوما جاءني القوم الا احوالا او مقدر الوقوع بعد لكن عند
البصر بين فيجعلون معنى الكلام جاءني القوم لكن حارم في
والكوفيون يعتبرونه جاءني القوم سوى طار فيجعلونه مقدر الوقوع
بعد سوى ولا يخفى ان تقدير الوقوع بعد سوى لا يميز المنقطع عن المتصل
سوى بكون المتصل الا ان يقال التمييز بجعل بعض المتعدد مكان
الشئ وفي المنقطع وضع الجميع مكانه نعم الاشياء في تقدير البصر بين
اوضح وهو ارجح وما يجب عليك ان تجمله نعم المصالح و احق ما يقصد اليه
في هذا المقام تحقيق ما كثر دون الوصول اليه اجلة الافهام واستقل
على عقول النحل في تحقيقه الاوهام من تنجس معنى اخرج الشئ
عن المتعدد ولا يوجب به الا بدتوق الرجاء من العلم الكلام
ان يفيض علينا مباحة المعرفة عن منبع الالهام وبعد فقنا الشيد
اساس الكلام غاية الاحكام فاعلم ان لا ان صعب على الاعلام

تفعل اخرج مع المستثنى عن المستثنى منه لانه لا اخرج الا للاختلاف
 ولو كان المستثنى داخل في المستثنى منه لزم من نسبة تعلقت
 بسلوة محكوما عليه بما ثبت للباقي بعد الاستثناء ومحكوما عليه
 بنفيه للاخراج يا دابة الاستثناء قبلتم التناقض في المستثنى اما في
 جاء في القوم الا زيدا بان يكون زيدا جانيا وغير جاني واما في ضرب
 القوم الا زيدا بان يكون زيدا مطلقا بضره وغير مطلق وبلا تصور
 ذلك في شأن من ادعى سكة فضلا عن البقاء الكرم وافصح
 افصح الاقوام عليه التحية والسلام بر من الملك العلام في بحر الكلام
 وافصح بهم تلك الصعوبة انما اختلفوا فقال بعضهم المستثنى
 منه مجازيا عند المستثنى وليس الاستثناء الا قرينة عليه
 ولم يدركه لا يكون فخر بين المستثنى والنقص وانقطع بشار
 كان في عدم الاخراج وتوقع ما يقع فيه الخاطب من ابراهيم سابقا
 المستثنى وقال ابو بكر الباق في ذلك العالم الرباني وعلية الجبار
 ان مجموع المستثنى والمستثنى منه والاشارة المستثنى لهما في ورد
 عليهم بان لا اسم في لغة العرب مركبا من اكثر من لفظين وليس
 بشئ لانه يسمى بالحكمة وان طالت نعم برده عليهم ان لا ينصرف بين
 اجزائها بالحكمة الاخرى ولا ابا عن قولنا جاني القوم يوم الجمعة
 امام الامير في ساحة البلد الا زيدا واستحسن الرضوي قول اخرين
 ان المستثنى داخل في المستثنى منه واما لزم التناقض لو كان
 النسبة الى غير المستثنى منه وكذا لك لانه النسبة الى المستثنى
 مع المستثنى واما اجري الاعراب على المستثنى وان كان

ومعلوم ما يحكم به

المنسوب اليه

الصحيح لان العادة اجزاء الاعراب الاول هو المنسوب اليه الغير المفرد
 واعراب الخبر الاخر يكون مضافا اليه او تابعا من التوابع او يكون شبه
 المفعول كالمستثنى منجى قبل النسبة الى المستثنى منه وفيه ان المستثنى
 لم يخرج عن كونه مدلول المستثنى منه لانه لا يمكن ولا على النسبة
 لانه لا نسبة فكيف يتصور اخرج ونحن نقول ان النسبة المستثنى للمستثنى
 منه فخرج من النسبة المستثنى ثم حكم او طلب فلما تناقض
 قبل الحكم والطلب فتأمل ما كان بعد البحث لبيان ما هو محقق
 بالمفعول من المستثنى لكونه مستثنى او المفعول بالمفعولية او يكونه
 خبر ليس او ظرا لا يكون قد بين في ابواب اخر واما ذكر مقررنا التحيم
 بحث المستثنى قدم ما هو واجب النصب بعد الا وفضل بينه وبين
 جازر النصب مما ليس من ذلك الملتحق به وجوب النصب
 فقال هو ان المستثنى انما يرفع في قوله فنت اذ لم يرفع التحسين
 فلما يحتاج الى التحسين في الضمير على ان التحسين لو كان في الموضع
 منصوب اى وجوبه ليد جعله قسما للنصب جواز او قد
 نسبها ك في شرح تعريف العام على صاحب الفضلات
 لكن ينبغي ان تعريف ان الناصب المذكور ناصب للمستثنى
 هو الصلوة الا وقال الميرزا الخراساني هو الا والكت في فيه مذهب
 آخر وللغرض آخر لكنهما بعيدان عن ان يعتبر قد فائدة في بيانها
 اذ كان بعد الا غير الصفة لا يحتاج الى الصفة اذ لا يتنى لا يكون
 بعد الا الصفة واشترط بقوله بعد سوى وغيره فانه لا نصب
 بعد ما هو بعد فلا وعدا وليس ولا يكون فان نصبه بعد ما غير

مقيد بقوله في كلام موجب او مقدما على المستثنى منه والمراد
والمراد بالموجب ان لم يكن مستثنا ما لم يكن استثناء ما او نهيا او
تقييدا او مؤثلا والتاويل النفي في غير قلنا نحو رجل يقول ذلك
الا زيدا وقل رجل ولفظ لا ومنه فانه قليل مما جاء في السواد فشرط
منه الا قليل بمعنى لم يطعموه فلما يقال مات الناس الا زيدا يعني
لم يشربوا والنقد على المستثنى منه لا يجوز على التقدم على المستثنى
بل اما ان يتقدم عليه او على النسب اليه الا انما على ما
في التسهيل نحو فلا الله لا ارجو سواك وانما اعد عيالي
شعبه من عيال كان والاشارة للضرورة على ما في الرضى نحو وبلدة
ليس بها طورى ولا خلا الجحيم بها انى هذا عند البصريين
خلافا للكوفيين فيجوز عندهم اختيار الا زيدا مقام القدم وكان
عليه ان يثبت قوله او مقدما بقوله على الاكثر كما قيد به المنقطع لما
قال يونس من انه سمع من بعض العرب الموثوق بقرينة ما
الا بولك احد فيجعلون احد بل من المستثنى قال سيبويه هذا مثل
ما مررت بملكك احد قال حسن رضى الله تعالى عنه في خبر البشر
عليه افضل صلاة وسلام لانهم يبرحون منه شناعة او لم يكن
الا النبيون شافع يقال لانه من تقييد الكلام بالتمام والكلام التام
ما ذكر فيه المستثنى منه ويقابله الكلام الناقص مثلا ينتقص نحو
قرئ الا يوم الجمعة هذا لكن لو قيد خرج نحو قرئ الا يوم الجمعة
الا يوم السبت فانه يجب نصب يوم السبت لانه تفرغ
في الاكثر من واحد ويجب النصب فيما زاد بالجملة يخرج عن قاعدة

وجوب النصب هو ما قام الا زيدا الا انما العجوب النصب في الامور
لما ذكر ونحو ما جاء في القوم الا زيدا الا انما العجوب النصب في الامور
ويتعين نصب الاثر لانه لا يبدل من شئ الا مرة او منقطعا
مطلقا في لغة الاكثر الاكثر العرب وهم الحجازيون واسمهم يقول
في الاكثر الى لغة الاكثر منهم وهو بنو نعيم فانهم يوافقونهم
في وجوب النصب في شئ من شئ منه لا يجوز حذفه نحو لا
عاصم اليوم من امر الله الامن رحمهم ويوافقونهم في جواز الابدال
في غيره نحو ما جاء في احد الاجاز فانما يجوز ما جاء في الاجاز فبعض
المنقطع واجب النصب اجماعا فلذا قلنا او منقطعا مطلقا
وقوله او منقطعا مقيد بكونه بعد الاكسوف عطف على قوله في كلام
موجب فكانه قال وهو منصوب اذا كان بعد الاكسوف الصفة منقطعا
فان الرضى وبزده او منقطعا بعد الا ان كان انشادة او احتياج عبارة
المثنى الى التقييد كما هو الظاهر فساد وان كان انشادة الى ان في
حين قوله بعد الفتح او كان نبيه باعادة كان على ان الثلاث
الساكنة متساكنة في كونها بعد الا بعد خلا وعدا في الاكثر انشاد
الاختلاف الاستعمال فيهما اتباعا للاختلاف على خلاف سيبويه
حيث انكر الجوز بعد او دخل فيه ما خلا وما عدى بزيادة ما لا على كونها
مصدرية على ما يجوز الجزم لان الزائد كعدم او لم يلتفت الى قول
الجزم لانه لم يثبت على ما في الرضى وما خلا وما عدى وليس بالكون
ونصب المستثنى بعد هذه الامور ليس على الاستثناء بل لهذه
الافعال ما فيها عدا خلافا لظاهر ما في كلامه كونه لازما فلتعين

منه جاوزوه من حيث نفس وهو ان جعل المنصوبات
هذه الافعال مستثناة دون منصوب جاوز وما يكون
تحكم صرف فالحق ان هذه الكلمات صارت بمعنى الاكثر وج
للاجابة لا بيان محراب لها ولا الى نصيح فواعلها والارضية
ترك والتمزام اضمار فواعلها ويكون النصب بعدها على الاستثناء
الا انهم مع كونها بمعنى الاستبعاد والتضييق هذه الامور خارجة من
اعراب غير بمعنى الارعاية لاصلا وكذا ان تنكف الاعراب فيها لم يشاهد
بعيد عن الاعتبار وكذا غيره فان ارادت ذلك فضمير خلا وعدا
وليس ولا يكون الا مصدر الفعلاء الى البعض المطلق من الاشياء
ومحذو الجملة النصب على الحالية وما خلا وما عدا مصدر ان بناويدر
اسم الفاعل حالان وجوز فيما حذف المضاف الى زمان فلو بعضهم
ولا يبعد ان يقدر في كل الزمان فيكون تقديره خلا زيدا زمان فلا زيدا
كافي من سائر فيستغنى عن توجيه التزم حذف قد بانه لكونه في
مقام اللام بحسن اظهار قد لانه لا يدخر على الاول والاضمار بالتمزام
الاضمار فواعلها ليكون كالا في عدم الفصل بينهما وبين الشيء
وليس ما من ادوات الاستثناء بمعنى الاكثر من البعض كما
بكل امهم كل شيء مرهه ان يستخرج من اجل الفاء وذكره من فانه
لا يخلو ما يتعلق بمرهه وذكرها فان المعنى على الاستثناء لان التحقيق
انه في تقدير ما عدا النسب وذكره من فانه وجوز فيه ان في الشيء
النصب على الاستثناء وخيار البديل من حيث انه بديل الى
كونه بدلا لان البديل نفس الشيء لانه يختار فيه والا وضح البديل

فيما به الا متعلق بقوله يجوز تعلق ظرف محاط به تعلق ظرف محيط
فهو على كل شيء ثبت في البعد في حكمة كذا فلا حاجة الى جعله به لانه الظرف
الاول والا لاجل في معنى في مكان واحد بعد الا لان المتعارف بعد الا لا
في مكان الاستثنا فيه للفصل بين المكان العذب وقد راعى في بيان
الحكم محاسن من تقديم النصب مع كونه سر جوارحانية لاقتضاء
القيام واصالة اعراب الشيء وتبيينه اعراب البديل او قدم
في التمثيل البديل بتقديم القراءة الراجحة في كلام غير موجب شرح
الموجب موجب معرفة غير المدحوب لكن بقي حيث غامض اليه
فارغب وسوان ليس الواقع في كل كلام فيه نفى او نفى او
استفهام واقعا في كلام غير موجب بل الواقع على وجه
اشتمل عليه النفي مثلا وجعله منفيا ولذلك ترى سببه يقول
ما رايت احدا يقول ذلك الا زيدا لا يجوز فيه الابدال لو كان
الرؤية بمعنى الابصار ويجوز لو كان بمعنى العلم وذلك لان
نفي العلم بان احدا يقول نفى القول عن الاحد في العلم فيسري
النفي في فاعل يقول فالشيء يجوز فيه الابدال في خلاف
الرؤية بمعنى الابصار فان فيه وصف الاحد بالقول في رؤيته
فلم يسر النفي في القول وتعدا منه يبنى على الظاهر المتبادر حتى لو
قام قرينة على ان نفى الابصار منبئ على انتفاء القول لا ينكح جواز
الابدال فلا يتجه اعتراض الرضى عليه بانه يجوز البديل في نحو ما
كلت احدا بنصف الا زيدا لان المعنى انصفتي احد كلمته الا زيدا
ومنه قول عدى بن زيد في ليلة لا ترى بها امد يحكي علينا الاكوا

فالتأمل في مواقع سرائر عدم الاجاب فانه من مخبرات اولى الابواب
 وذكر المستثنى منه اي في الحال انه قد ذكر المستثنى منه فاجعل صاحبها
 يقول ذلك اليه الى حال من غير ان يبين عليك دليل المقال قبل ان ترزبه عن
 عالم بغير مستثنى منه فانه على حسب العوايد ونحن نقول او يجب
 نخصه كما في جاء في الازيد الاكبر ولا ننظر ان المص فانه بتقييد ما بعد
 الاكبر من مطلقا موضوعا عن المستثنى منه لانه اعتمد على معرفة كالم تقطع
 والمقدم سابقا ولا يخلج في وجهك ان المتبادر تخصيص الابق
 بالافق دون العكس لانا نقول هذا اذا كان السابق محتملا
 للتخصيص وهناك لا يحمكه كيف وله خصص حكم المقدم والتقطيع
 فيما بالوجوب لم يكن لذكره معنى ولو جعل ذكر المستثنى منه مصدرا
 معطوفا على الاما فالتقييد بتقديم المستثنى منه ولو استفيد التقييد
 من قوله ما فعله الاقليل والاقليل لم يبعد ويقال لو قصد التقييد لم
 يات بالمثل كالم يات في الاحكام السابقة وذلك ان تجرد وجو التمثل
 مع انه لم يثل الحكم بقا الرد على بعض القدماء حيث شرط في صحة
 الابدال عدم صلوح الكلام للايجاب فيجب النصب في ما جاق القدم الا
 زيدا وقد رد عنهم ما بعد الا على القراء حيث منع النصب في اذ كان المستثنى
 منه مفكرا فيوجب الرفع فيما جاق في امرأة الا عند ولا بد من تقييد المستثنى
 بما اذا لم تبدل من المستثنى منه مستثنى آخر اذ لو ابدل بتعيين نصبه
 كما عرفت وقد فات المص قيدان آخران احدهما ان لا يقصد بدل العبد
 جبره موجب هو فيه ذلك المستثنى فانه يبرج مطابقة للمردود
 على ما في الرضى في ما جاء في القدم الا زيدا في اذ جاك القدم الا زيدا فاجتاز النصب

وثانيتها ان لا يترافى المستثنى عن المستثنى منه فانه ح شرج النصب
 على ما في التسهيل نحو ما جاء في اورد حين كنت جالس الا زيدا فقد
 فاق المص قسم من المستثنى وهو ما يجوز فيه البديل ويجتاز النصب
 وليس منه المستثنى المقدم على صفة المستثنى منه نحو ما جاق في رجل
 الاثم وغيره على ما ذهب اليه المازني لان سبويه رجع فيه البديل لا يقال
 يتفرض هذا الحي بقوله تعالى فاسر باهلك بقطع من البديل ولا يلتفت
 منكم احد الامر انك فان القراءة المشهورة فيه النصب ولا و لا اتفاق
 اكثر القراء على المصوح لانا نقول الخطاب مع المؤمنين فالوجه
 مخصوص بهم فلا بد من فيه الامارة فهو مستثنى منقطع وقد
 صعب ما يستره في بعضه على الفحول حتى اجاب جازاته بان مستثنى
 من اهلك ولا يخفى انه خلاف الظاهر والظاهر تعلقه بما يتصل به
 فاستبعاد اكثر القراء عليه بحاله اعترض المص عليه بان القرأتين
 متافقتان لان الاستثناء عن الاسر بالمرأة يوجب عدم
 الاسر بالمرأة والاستثناء عن عدم الالتفات بفيد الاسر لان
 التفات بعد الاسر ولا تنافض في القران ودفعه الرضى بان
 الاسر مقيد بعد الالتفات بمقتضى الفحول والى خيار الاستثناء
 عن الاسر المقيد والاستثناء عن المقيد وذلك ان تفعل المراد
 الاسر منه الى ارض لم يفض الله تعالى عليه وما ضفي عن المص دفع
 الاشكال منع فاد اتفاق اكثر القراء على المصوح بل قال التزام
 البعض اتفاقا الكل عليه وهذا مما يسمع لو لم يكن خصوص القرأتين
 مسموعة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم او كانت المجموع مسموعة لبيان

الجواز فيجوز ان سمع احد القراء المرحوم عنه صلوات الله عليه ولم يبلغ الا
كثير الاياته ومع ذلك بعيد عما استعجب التخصيص عنه انه كيف
يعقل الابدال مع اختلاف تعلق العامل بالمتشبه منه والمتشبه
بالايجاب والتقي ايضا لا يعقل اقام البديل الابدال البعض به
لا يخلو عن ضمير البديل منه وايضا لا معنى لابدال جزء الكلام من جزء كلام
اخر والمتشبه في كلام والمتشبه منه كلام اخر ولهذا وقع تحاشا الكوفة
في انه اتباع بالمعطف والاحرف عطوف في هذا المقام يفيد الاستثنا
واجيب بان الربط بالاستثنا يغني عن الضمير بظهور البعضية
وكون كل من المتشبه والمتشبه منه في كلام اخر انما هو بحسب
الحال والافق اللفظ ليس الكلام الا واحد او البديل المرغى والبديل
بحسب الازيد الا انه اجري اعراب الجميع على جزء يقبله والفقه في الجواب
الاخير ان يقال البديل مقصود بالنسبة فالنسب للمتشبه
والمتشبه منه فواو الاختلاف بالايجاب والسبب اختلاف في
الحكم وابن النسبة من الحكم فاحسن التعقل فانه المميز بين ارباب
النطق واصحاب الحكم وما لم يكن في كلام جارية قيد ذكر المتشبه
وكان من زيادات المصنوع للاختلاف عن العرب بحسب العواطف عقبته
بقوله ويوب على حسب العواطف تشبها على فائدة القيد ولم ينال
بالفصلية بين السابق وما هو من شئ من بعد حيث تغذر البديل
على اللفظ على ان بين العرب بحسب العواطف والبديل كالاشتباك
اذ هي يشتركان في ان المتشبه فيه ما جهر مقصود بالنسبة ونهاك
وقبلة اخرى وهو ان يثبت تغذر البديل فاجابة ما لمعرفة العرب

بحسب

بحسب العواطف تشكك عند قوله ومن ثم جاز ليس زيد الاقانا واستمع
ما زيد الاقانا والمرد وجوب الاعراب بحسب عامل المتشبه منه لانه
ليس واجبا ولا من حيث انه عامل المتبوع ولكن ان تريد الاعراب
بالاصالة ولا يريد ما مررت باحد الا بريد لانه لم يعرف بعامل المتشبه منه
بل بعامل نفسه لانه اعراب بعامل المتشبه منه من حيث انه عامل المتشبه
منه الا انه كره العامل تشبها على انه في حكم تكرير العامل ويسمى هذا القسم
مفعلا سمي له بلم عامله هو الذي فرغ عن المتشبه منه للمعنى فلا
حاجة الى جعل المفعول له بالجزء والابصال على ان كان نفسه المفعول بالجزء
بالفرغ عن اعراب اعراب المتشبه منه اذا كان المتشبه منه غير مذكور
الاخر محدثا الا انه راعى المقابلة بقوله وذكر المتشبه منه وكان بك
قالا انه يتفحص بمنزلة ما في الاكبر الا انه لا بد ان يجب النصب
في ما سوى المتشبه الاول اذ لا يجوز التفرغ الا في واحد والمتشبه المفعول بحري
في اكثر المولات وهو ان المتشبه منه في غير الموجب فالمعطف على الهم
والنحو بحرف عطوف واحد وقيل الاول للحال الاول الى ان المتشبه واقع في غير
الموجب ولا يذهب عليك ان وقوع المتشبه منه في غير الموجب اظهر
ليفيد الكلام ان عموم التقي مع استثناء البعض اقرب من الصدق
من عموم الايجاب مع استثناء البعض لكثرة الاول وقلة الثاني و
قوله ليفيد متعلق بفهوم الكلام اى الشئ ط ذلك ليفيد مثل ما ضربني
الازيد على هذا قوله الا ان يستقيم المعنى شئ من فحوى الكلام
اى لا يعرب المتشبه على حسب العواطف في الموجب الا ان يستقيم المعنى
ونحن نقول ضمير وهو ان عدم ذكر المتشبه منه اى عدم الذكر في الموجب

في غير الوجوب الا ان يستقيم المعنى وضمير لغيره الاستغناء ان يفيده المستثنى
 فان فائدة المستثنى اخراج الكلام عن الكذب ويومع حذف مستثنى
 لا يخرج الكلام عن الكذب استقامة المعنى اما بصحة علوم الحكم فيما عدا المستثنى
 او قيام القرينة على خصوص المحذوف او على قصد المبالغة يقال مدار صحة
 غير الوجوب اجزاء استقامة المعنى لا على عدم الاجاب الا يرى عدم صحة ما
 الازيد فلا وجه لاطلاق غير الوجوب وتقييد الوجوب ويعتذر بان الاستقامة
 في النفي غالبية فاريد بالاطلاق التبيين على الغلبة يقال ليس بحت النجوى
 الا عن استقامة الاعراب واما مقام صدق المعنى وعدمه فيما يتعلق بفعل
 التكلم قلت كانه نية المص على هذا بقوله ليعيد الى هذا لفائدة الكلام لا ما
 يقتضيه قواعد الاعراب على ان مقصوده يمكن ان يقول التبيين على ان هذا
 القيم اكثر الاستعمال في النفي قليل في الاجاب ويقال كثرة الاستعمال
 وقلته من وظائف الفن مثل فرائد الايام كذا في مقام بيان ايام
 اسبوعك او شركك او سبتك الى غير ذلك ولا يخفى ان ما هو ظاهر
 الكذب في الوجوب مما لا يفيده الاستفهام عنه ايضا فاطلاق في غير الوجوب
 من غير اخراج الاستفهام لا يصح ومن ثم لم يجر ما زال به الاعمال او من
 اجل ان التعزيز من الاثبات مفيد لاستقامة المعنى لم يجر ما زال زيد
 الاعمال مع كونه تقييد لازماله الاثبات فالمراد بغير الوجوب غير الوجوب
 في التحقيق ولا ينفخ النفي الظاهر كما لا يضر الاجاب المؤول بالنفي والمرد
 عدم الجواز من غير جعله مستقيم المعنى بنصب قرينة على خصوص او قصده
 كفا في جاني احد الطرفين وما زيد الا قائم وما جاني زيد الا ركبا حيث
 قال المص بالاستقامة الاستغناء لا بقصد المبالغة او تخصيص النفي بما خلا

المستثنى

المستثنى بقرينة ظهوره على الاستغناء جميع الصفات سوى مثبت فلا
 يلزمه ما ذكره الرضي انه يصح تصحيح هذا المثال ما ذكرته في الامثلة المذكورة
 بل تصحيحه مندرج في تصحيح ما زيد الا قائم ولا ينفذ اعتراضه بما ذكره
 بعض الشارحين مع فتح باب مثل هذا التاويل لا ايجاب الا يصح فيه
 التعزيز واعلم انه لا يكون المستثنى فعلا الا اذا كان مغزافا فانه يكون فعلا
 ماضيا في القسم كقوله انك الله الا فعلت ان طلبت لك الله للقسم
 بها ما اسالك الا فعلت وفي غير القسم يكون فعلا ماضيا بقدر خبرها كالقسم
 الا قد عجزوا وبغير قد اذا تعدتها ماض متني قصد لزوم المستثنى له خبر
 ما انتم عليه الاستغناء وفعل مضارع خبر ما زيد الا يقوم واذا تعدر
 البديل او البديل المختار حلا على اللفظ ابدل على الموضع واذا تعدر الجمل
 على الموضع القريب ابدل على الموضع البعيد كما يرشد اليه المثال الثاني
 وعلقه بالعمل بالمختار على قدر الامكان وتستفاد منه لا بديل من الجمل
 في البديل بغير المختار فقد حملنا البديل على المختار يحيد اللام للهدو
 استندت من حكمهم هذا انه اذا تعدر اعراب المستثنى على حسب العمل
 بحسب لفظ المستثنى منه يرب بحسب العامل في محله كافي ما زيد الا قائم
 وضبط الرضي نواضع التعذر وقال انها اربعة مواضع الجور ومن الاستغناء
 قية والجور بالباء الزائدة لتأكيد النفي نحو ما زيد وليس زيد او فعل
 زيد بشئ وهم لا التبرية قد لا جرد ولا غلام رجل وخبر بالجي اية وكانه
 لم يلفظ الا لا اطرارية لشدة وعلمها بقى خبر لا تنفي الجنس نحو لا امرأة
 شئ الاشئ وجو كان الدار على لاه الجود نحو ما كان الله ليعف عنهم
 ولا العذاب بالنار مثل ما جاء في من احد لا زيد ولا احد فاما لا زيد

بالتبيين

نحن ان البديل على الاستثناء في مثله اكثر من الرجحان فيما جازي من احد
 لان الاستثناء فيه التباس الاستثناء بالبديل على اللفظ فلهذا تترك الاستثناء
 فيه قليلا واذا حذف الخبر صار الاستثناء اضعف فلو لا الله والاله ونحوه
 فتي الاله والسيف الاذوالنقار وما زيد شيئا الا كشيء وما كان
 تعليل التعذر في المثالين الاولين فيما بينهم بان من الاستغناء فيه
 لا تزداد في المعرفة ولا تبتدئ لا تعمل فيها لا يطرأ في حرجا جازي من احد الاربع
 صالح على ونحوه لا رجل في الدار لا رجل صالح على التعذر مع انه لم يكن من
 عادة تعليل الحكم بتبديل التعليل لمناقض بالحاصل وصوابا في توهم
 تخصيص التعذر بما كان المستثنى معرفة عين اختصاص العلة فقال
 لان من لا تزداد بعد الاثبات لان زيادتها تأكيد النفي ولم يبق بعد الاثبات
 وهذا التعليل بظاهره ينطبق على قول من يجحد الاعراب للتوابع بتقدير
 عامل المتبوع له دون ما هو الراجح من السحاب عامل المتبوع اليه
 اذ لا يزداد من بعد الاثبات بل ينسحب من الزائدة في النفي اليه
 وكذا قوله وما ولا لا تقدان عاملتين بعده فكلما كان عبارة اولت
 بان من لا تزداد حقيقة او حكما واعمال من بعد الاثبات في حكم زيادته و
 كذا ما ولا لا يقدان بعد الاثبات واعمالهما في حكم تقديرهما وانما
 قال عاملتين لان الكلمة ربما تعتبر عاملة مع زوال معناها اذا لم يكن عليها
 لمعناها الزايل فتوهم ان قوله عاملتين لقول ما ولا لا يمكن تقديرهما
 بعد الاثبات لثبات النفي والاثبات ليس شيئا يبق ان عمل من
 ليس لانها تأكيد النفي فليقدر عليها بعد الاثبات لانها عكس النفي
 وقد انتقض النفي بالاجتماع ليس زيد شيئا الاستثناء متعلق

بالتبديل

بالتبديل لا بقوله لانها عكس النفي والا لا انتفى بقوله بخلاف ليس تفتن
 فانه من محاسن الاستثناء التي يهتبر بها ارباب الكمال
 لانها عكس النفي اي لكونها على صورة الفعل ومتممها ببعض
 نصا رينه لان فيها معنى الفعل لانها المعنى ما كان في بعد
 الاثبات ببق على ما كان حتى يرد ان ليس بالنفي مضمون الخبر ونفي
 مضمون الشئ ليس لانها كونه فعمل ليس متضمنا بمعنى الكون دون
 ما حكم فلما انتفى معنى النفي لبقاء الامر العاملة حتى ان كلمة ليس
 لاجله ومن ثم ادو من اجدر ان يكون النفي وعمل ليس للفعلية جاز
 عمل ليس فيما بعد الا في ليس زيد الاقائم او امتنع عمل ما فيه في ما زيد الا
 قائما ولم يزد وامتنع لا رجل الا عاما مع انه كان الكلام في الفرق بين
 ما ولا لا ليس لان الاستثناء بين ليس وما التي يشبهها بالشد
 ولانه لا يخطئ امتناع لا رجل الا عام لعدم لانه ما يستعمل بخلاف
 ما زيد الا قائما ثم نقول ومن ثم لم يجز ليس زيد الا قائم وجاز ما زيد
 الا قائم فان قلت قد جاء ليس الطيب الا المسك بالرفع
 قلت هذه لغة تسمية لتبديل ليس منزلة ما وما قال ابو علي
 بان اسم ليس ضمير لان فيها يقتضي منه العجب كيف
 ولا معنى لقولنا ليس ان الطيب الا المسك والعجب منه
 انه تعلق الرضى في تنزيهه بانه لا يتم لوروده في كلامهم الطيب
 ليس الا المسك ولو اردت تحريك انكار الغا ليس بعد الا لتقول
 اللاحقة ليست اوقات الاستثناء بد في تقدير ان لا يكون اذ ليس
 الطيب حاصلا ان لا يكون المسك ومخفوض اوه هو مخفوض

ليكون جملة معطوفة على ما قبلها ولا يصح ان يكون معطوف
 على منصوب في قوله وهذا منهوب لوقوع فواصل بعد خبر وسوى
بكتبتين في الاشهر وجاز ضمها وسواء بفتح السين في الاشهر
 وجاء الكسر بعد حاشا اعاد كلمة بعد لينخص قوله في الاكثر
 بحاشا اوفى مذهب اكثر النحاة وهم سيبويه ومن تبعه حيث
 انكر فعلية حاشا الا على سبيل الشذوذ كقوله عليه الصلوة و
 السلام اسامة احب الناس الى ما حاشا فاطمة اوفى الاكثر
 الاستحالات على ما هو مذهب الاخفش حيث
 قال انه تارة فخر تارة حرف وجي اللام بعدها دليل فعلية او قال
 ابن مالك دليل استية كما يؤيده مجي حاشا الله بالتشوين فمن بعد
 مصدر يعني تشرع الله قال الرضي قالوا له خبر حاشا مصدر في
 جميع المواضع وحي يكون الجزاء الاضافة ويكون ترك التنوين
 في حاشا الله لانها هم تنوين ما على عليه الاضافة وكذا
 لم ينون سبحانه في سبحانه من علقه الفاجر على عند بعض وقال
 جاني القوم حاشا زيد الفاعل جانب الجاني او الجي زيد بعد الفاعل
 جعل النفي بربا زيد من الجي دقة بعد وكثر حاشا وقد حاشا
 واهراب بغير كسر الشين بالالفظة او محلا فيما يكون من باب الاضافة
 الى ما وان اوبان او محلا مطلقا عند النحاة حيث اوجب بناءه
 على الفتح على لغة بعض بني السد وقصاعة كونه في معنى الاومن
 العيب انه لم يذكر حاشا عليه من كلامهم بغير مضاف الى احد الامور
 على التفضيل المذكور في اوقام الشين بالالفظة من معربات

شذوذا

لم يستحق

لم يستحق كما بعد الاضافة لم يجعل بابا للندرة وانما لم يجعل على كسرها
 غير المستحق باللامانية وقوله وبغير صفة دالة على ذات بمرهنة موصولة
 بالمغايرة بحسب الذات وقضاها بالمغايرة بحسب الوصف
 نحو دخلت بوجه بوجه فزجت به نحو املت على الا املت
 على معنى اللاباسفل اليه لنا سببة بين معناه ومعنى الا في كونها
 متضمنين للمغايرة شين والاشبه ان يكون هذا المجاز متفرعا
 على معناه المجازي لان التشابه هناك اشد لتضمن كل منهما
 المغايرة بحسب الوصف وان كان معنى الحقيقة اطول بانما في ان يكون
 بلفظة اشياء عاقبة الى في الاستثناء متعلق بالجملة او قيد الا
 احتراز عن الا في الصفة فالمحمل المحمول عليه وكون حاشا على الاشياء
 من العكس شين جعله مشبهها به على خلاف قوله كما حلت الاعلى
 في الصفة صفة قوله في الصفة على طبق قوله اذا كانت تابعة تالفة
 لجمع احوال على متعدد متكور بغير معروف معروف كان ترفعا لا يتجاوز
 انفراد الفرد ولا يستحب العموم او متكور فلا تفران وجه
 ذكر المتكور ابد المتكور المشهور متكور ولا يجوز حذف هذا الجمع كما
 يجوز حذف الشين منه ولا يجوز حذف موصوف بمر لان الدخيل ليس
 عدل الاصيل بغير محصور لا بمضا جنة ما يفيد العموم ولا بمضا جنة
 اسم العدد لتقدير الاستثناء المتصل بعدم الجزم بدخول
 الشين في ذلك الجمع فيلزم انه مجازي من اما الاستثناء والنقطع
 او جعل الاضافة في خبرها باب عده المقام هذا على ما يستفاد
 من الرضي وفي كلام متأخرى الش رحين انه يتعد الاستثناء

157

المتقطع ايضا التوقف على الجرم بغير دخول في التمدد المذكور قبله صفة
 العرض فانه ربما يحصل الجرم بالخروج من الجمع المذكور الغير المخصوص فوفاني
 رجال الاجازة فينبغي ان يجعل ملامح الحكم تفسر الاستثناء لا كونها بالجمع
 مذكور بغير مخصص ونحن نقول خالف هناك عادة التي يعلم
 تعليل الحكم في هذه النسخة وعلله لان المدار على هذه العلة وما ذكره
 بيان لما يوجد فيه الدار غالباً اذ ربما يتغير مع كونه تابعاً بالجمع مخصص
 نحو جاني عشرة رجال الازيد وجاني الرجال الازيد الا اجل اشارة
 الى جماعة مبينين لا يعلم دخول زيد فيهم قطعاً والاخر وجه فيجعل على
 الصفة ولك ان يحمل اللام للوقت اي تفسر الاستثناء او يخطئه
 بدل ما عن الظرف المتقدم فيكون مرجحاً في ان المدار هو التفسير وقد
 قيل في سبويه حيث يميز جمل الصفة مع صفة الاستثناء واعراب
 استحقاق الأجرى على ما بعدها حفظاً للحرف عن الاعراب
 واللام عن ظهوره عنه وقدرته عليه بقوله لو كان فيه ما التفت
 الية الا انه لفتنا وضمف حمل الية الصفة في غيره في غير صورة
 التفسير خلافاً لسبويه او في غير وقت كونها تابعة لذلك
 غالباً اذ لا يجوز بلا ضعف في تابع المفرد حفظاً لصورة الاستثناء
 على الصلة الذي لا ينشأ عن متعدد وفي المفرد المخصوص وان يجمع
 الحرف على الصفة بلا ضعف لكنه يندر كما عرفت وعدم تعدد قوله
 وكل في مفارقة اخوه لعم وابيك الا الفرقان حيث عدل فيه
 عن الاستثناء الى الصفة مع عدم تعدد وقال المصنف فيه شذوذ ان
 آخر ان وصف كل ولا يوصف الا ما اضيف اليه والنصر بين

اجعل جمل
 ٢

وصف التبدل اذ يبين بانجزاً وهو قليل وكانه شبه على ان ظهور انشراح
 حال في هذا البيت اكثر من ان يتسلك به النحوي ويعتد به و
 التفسير ان لا يكون الفرقان ولا يمكن ان يتسلك سبويه بالضعف
 لو تسلك بقوله ان الناس كلهم ما يكون الا المخلصون والمخلصون
 على خطر عظيم وانا الوجه ما ذكرنا فيكون معنى الحديث الناس
 كلهم ما يكون ان لا يكون العالمون فجاتهم بالعالمين وهكذا
 لولاه كان في الحديث الفصل بين التبدل ووصفته بالجزء التقديم
 التاكيد على الصفة مع انه يقدم الصفة عند اجتماعها واعراب سوى
 سواء النصب على الظرفية قبل يربط الظرف من حيث انه ظرف
 ليدل على الظرفية فيصير المعنى النصب على الظرفية ولكن ان تجعله في تقدير
 النصب الدار على الظرف وليس هذا لانه ظرف في حال الاستثناء
 فكيف وحمل على الاكسبر قال الرض سوى في الاص صفة مكانا قال
 كما كانا سوى اذ استويا اقبهم الوصف مقام الموصوف وحينئذ
 الاستواء في استوى هو المكان ثم استعمل في الاستعمال في المكان من
 معنى البدل فانه يقال انت لي مكان ثم وادى بدله ثم استعمل في الاستثناء
 لان جاني القدم بدل زيد فيفيد ان زيد لم يبق فيضا كغيره بمعنى الا انه التزم
 اضافة الامر في خلايا جاني القدم سوى رجل فان قلت فعل ما ذكر
 سوى صفة حملت على الاقلم لم يحملوا الامحولة عليه في الصفة وجعلوها
 محمولة على غير قلت لانه صفة مكان لا ينفصل الا التمسك بالمكان على
 غير العام او من حمله عليه مع اختصاصه في الاصح اذ يصح ان يجهل
 وهو من جهة الطرفين اذ الكوفيين لا يحملون سوى وسواء لازي الظرفية

حتى أنهم يجعلونها في الاستثناء أيضا كونه موبيا على حسب العوامل
 حيث ورد في شمار البلفاء وبقول البصري ان كل وقع فلفظ ورة
 واعلم ايها الطالب الاستثناء البحث من غير حاجة لك ذلك البحث
 لو فوجئت بك الضافة الى حصر المضائر وصدق في نفسك العالمة
 في طلب النحاط في زمرة فحول الفاصل الفارقين بين كل صنف وباطل
 ان هناك مباحث تقسيمية لا تجد عن بيانها ممدوحة تلقيا عليك
 ونرجو ان تكون ممدوحة البحث الاول في تحقيق الاستثناء بقول
 جاني القوم الاستثناء زيد بالجر وهو المستفيض على ان زيد مضاف
 اليه لستى بمعنى مثل لا مثل زيد موجود في حسي الجي وهو ما زائدة كافي
 بغيرهم ويكرهون ما نأته وزيد بدلا ولا تحلة اعتراضة لترجيح زيد
 في الجي وهذا القدر سمي لستنا لان يخرج زيد عن القوم بالترجيح والا
 فزعم في التحقيق ليس شئ فلهذا لم يتعرض له المصنف وقد يرفع زيد جمل
 ما موصولة او موصوفة بحلة محذوفة الصدر اي هو زيد وصدق صدر
 الصلة والصفة قليل ورايا ربه نصب ووقفه على التسمية
 ومنع الاندس نصب المعرفة وكأنه جعله تمييزا الى التامة
 ومنهم من جعله مفعول عنه فلما يوجب النكرة ويدخله الواو الاعترافية
 وقد يرفع لا فقد يخفف مع لا وبدونه وقد يقتصر على الاستثناء
 فيقال نصب زيد الاستثناء او لا مثله موجود في حجة فيقال ما الزائدة
 عوضا عن المضاف اليه وقد يقال لا سوى زيد والسوا ايضا بمعنى
 المثل البحث الثاني في جبر العطف على المستثنى بغير بالنصب
 لست بغير منسلة الا بالجر على المستثنى بالانتماء بلها منسلة غير

مطلب الاستثناء

فتقول

فتقول جاني القوم بغير زيد ونحوه جاني القوم الا زيد او غير ذلك
 البحث الثالث لا يعمل ما بعد الا في قبلها وما قبلها في ما بعد الا في
 وتابع المستثنى البحث الرابع انه لا يستثنى باداة واحدة شيئا
 بلا عطف فلا يقال ما ضرب احد احد الا زيد ثم الا بتقدير ضرب
 على انه جواب لمن ضرب زيد البحث الخامس انه لا يستثنى استثناء النفس
 خلافا لبعض البهريه ولا الاستثناء الاكثر عند الكوفية فيصح له
 على عشرة الاستثناء لكن لا بد من ادراج اليقين العشرة بالذكر
 مثل ان يكون النحاط ب مدعي لان له عشرة عليك ولا يستجيب
 هذا الاستثناء والبحث السادس انه اذا وقع مستثنى محتملا
 لتعدد من المستثنى منه فان امكن جعله مستثنى عنها فهو مستثنى
 عنها نحو ما برأت وابن الا زيد جلا في ما فصر ابن ابا الا زيد فان
 زيد الا يصح ان يكون فاضلا ومفضولا وجلا في ما ضرب احد احد
 الا زيد فانه يبعد ان يكون زيد ضاربا لنفسه فهذا في صورتين
 مستثنى عن الاقرب اليه وان تقدم بها فان كان احد في مرفوعا
 لفظا او معنى فهو المستثنى منه لانه كونه فاعلا مقدم على المستثنى
 رتبة ومثله بالفعول والافهوه مستثنى عن الاقرب منه وان كان مفعولا
 فالقدم هو المستثنى منه لانه لتقدمه على المستثنى اصله لان
 اصل المستثنى التاخر عن المستثنى منه كونه فاعلا ابا الا زيد
 ابن هذا كله اذا كان متعديا اما لو كان متعددا واحدا ذكر مرتين
 واختلفا عما هو ما ضرب احد وما قتل الا فالدارف المستثنى
 عنهما معا البحث السابع يجوز تكرار الاستثناء في عطف العطف

١٥١

ويجب تقديم العاطف على الاخر ما جاز في الازيد والايمن وكذا في البديل
 باق ما جاز في الازيد الاضوك وما قطع الازيد الايديه وما يجب
 الازيد الاثوب وما جاز في الازيد الاضوك وكذا في عطف البيان البحث
 الثامن اذ انكر المستثنى لالتكيد فان امكن اخراج كل من سابقه
 فهو مستثنى من سابقه لا من المستثنى منه الاول فوجاز في قرين
 الاضاح شيب الاعقب في الكلام الموجب المستثنى الاول واجبه النصب
 وكذا كروته لانه عن موجب والقياس في كل شفع النصب والرفع
 على البديل لانه في غير موجب وفي الكلام الغير موجب الامر بالمكس في الرضي
 وهذا في ما حققه سابقا ان التقي الى اصل التاويل في غير الفاظ صيغة
 نادر فلما جاز مات الناس الى الانبياء وبل لم يمش الناس الا الا
 نبيا وما حققه بعد ذلك ان المستثنى منه لا يبدل منه الا مرة فيعين
 في ما سوى الستة الاول من المستثنيات المتعددة النصب
 وان لم يكن اخراج كل من سابقه فالكل يخرج من المستثنى منه
 الاول ففي جازي عشرة رجال الاثنية الاربعة اخراج السبعة
 من العشرة فعين وقال الفراء في الاربعة بعد اخراج الثلاثة
 فاجازي احدى عشرة وكلامه قال عن التحصيل البحث التاسع ان
 القياس في جازي عشرة رجال الاربعة ان يكون الجازي ستة الا ان
 الفقهاء قالوا لو قال مالك على عشرة الاربعة بالرفع لزم الستة
 وان نصب لم يكن مقرر البش في لان المعنى ماله على عشرة مستثنى
 ستة فهو كما يقال ماله على واحد قال الرضي في الفرق نظر لان البديل
 ايضا استثناء فلما ادري ما صحه كلامهم اقول كلامهم في غاية

الثالثة واشترط في الفطنة وهو ان المستثنى من جازي من قال له عليك
 عشرة الاربعة بالنصب والرفع مرصوح وانما يترجى الرفع ولو لم
 يكن جوابا فالظاهر من النصب كونه رد الكلام فيكون دفعا لما
 ادعاه ما ادعاه واحد من العشرة فيكون الكلام لنفي الواحد لا لاثبات
 الستة واما الرفع فالظاهر فيه انه ليس رد الكلام الى ما طلب
 بل استئناف كلام فيكون لاثبات الستة البحث العاشر
 ان المستثنى الواقع بعد الجمل المتعاطفة من حيث المعنى متعلق
 بالجميع معمول بالجملة الاخرى او ما فيها على اختلاف القولين و
 مثله قد روي في الجمل الاخرى واما ان كانت الجملة الاخرى غير معطوفة
 فهو يخصها تلك عشرة كاملة اتمنا بها بحث المستثنى لكل
 نفس فاضلة رجاله رتبة عاجلة واجلة متتالية فربما كان الكون
 وما في ما يشق منه اما داخلة تحت ما يريد بكان او داخلة في واخواتها
 وكان على ما كان هو المستثنى بعد دخولها اغنى شدة امتثال هذا التعريف
 عن بيان شدة كان زيد فاعا واره او حكمه كما مر خبر المبتدأ في ما مضى من
 الحكاية اذ المقصود منه الاغناء عن بيان الاحكام السابقة
 فيه فنقص هذا الحكم بخالفه خبر المبتدأ فيما لم يذكر غير متبوعا كاستناع
 ان يكون خبره ما مضى على ما قال بعضا واستناع ان يكون خبره يكون مستقلا
 على قبيل قوله واستناع خبر صار وليس وما دام وكل ما كان ما مضيا
 من ذال ولا ذال ومراد فاتها ما مضيا على ما ذهب اليه ابن مالك
 واشاره الرضي كصحة كناية اسم مع تعرفه ثم ينقص بشدة
 وهو الثاني خبر المبتدأ المتضمن بمعنى الشبه دون خبره مع تضمن

حبر كان

له لا يتقدم معرفة وكذا فكرة مخصصة لعدم الالتباس بالاسم
 لكن الاعراب مميزة وفيه ان المعرفة التي لا يظهر اعرابها ولا اعراب
 ما اسند اليه لا يتقدم كونها الفاعل موصى فلا يصح اطلاق الحكم ويكون
 ان يدفع بان المراد معرفة لا بمنه بل منه كما منع التثنية الاعراب
 في الهم والنج والقرينة عن التقديم فليس من احكام طبر البتداء
 فان قلت لا يخفى هذا بالخير المعرفة بل بالخير المعركة تقدم عليه
 ايضا كونها قام زيد فانه لا يلتبس بها لان كان لا بد من اسم
 قلت بل يلتبس بكون اسم كان ضمير شان او ضمير زيد لا احتمال
 التثنية فتدبر وقد حذف على تلك الضمير بظاهره لجز كان واذا
 سيما اذا اقتضى كونه لكان ان يقال وقد يحذف كان فلهذا قال الرضي
 ما كان ينبغي له هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان و
 لتصح مراده فخص الضمير بجز كان ليعبر عن وصية الجهد بالحكم
 في مثل الناس مجربون باعمالهم ان خير الخيرة وقرئ مثله باكان
 بعد كان بعد ان ولو معلوم الفاعل ما يظهر مرجع فاعله واما بذكره
 كان يقال ان علمهم خيرا واقدر لا بد من قيد آخر وهو ان لا يكون مفسرا
 نحو ان خير يكن فانه يجب الحذف وكان لم يفرض لهذا الوجه
 لانه سبق لعينه في بحث الفاعل اذا سم كان عنده الفاعل فتقول
 استوفى حذف كان في بحث الفاعل في ضمن حذف فعل الفاعل
 فلا حاجة الى التوضيح البيان الوجوب في امانت منطلقا
 انطلقت وكان حق هذا البيان ايضا ان يورد في بحث
 حذف فعل الفاعل فلا يكون ما هو بصد بيان هناك قاصرا

وفي

وفي تعين حذف كان في هذا المثال نظر بل الاظهر عندي ان التقديم
 ان علوا خبر وقد اشار الى ان حذف كان في الشريطة لا يجوز في الجز ايضا
 بقوله ويجوز في مثلهما اربعة اوجه رفع الاسمين ونصبهما واخلاقهما
 بوجهين وثم ثلثة اوجه اخرى اختار للاختصار على بقية السوق
 فتأمل ولا يغفل ويجوز فيه جعل ضمير فيه الى المثل المذكور لان المراد به
 المثل غيره وفيه ما يكون بعد ان اسم بعده فاعله ونقض بقولك
 السركا تسيرون راكبا فراكب فانه يتعين فيه نصب الاول لان كنت
 راكبا فانما راكبا ولا بد له في هذا النقص من قيد ذكره ابن مالك
 فعمل عنه صاحب هذا التفسير وهو يصح في الاسم الاول تقديم ظرف
 مثل فيه او معه وقد نزل الوجوه على الاربعة اذ ارجع ضمير كان المقدر
 الى مصدر متعدي يجر بحرف الجر المرفوع مقبول بافتقار ان سبق في
 بحرهما ومنه الحكاية عن يونس مررت برجل ان لا صالح فطال
 اذ ان لا يكن المرور صالح فالمرور صالح فالافتصار على الوجوه
 الاربعة اقتصار على ما لم يمتثلها فاستخرج عدد الوجوه بغير
 من التام فافى اراك مستغنيا بنظائرك عن التعميم والوسل
 وترجيح بعض هذه الوجوه على بعض بقلة الحذف وكثرة وعذوبة
 المعنى وعليك ترجيح جانب المعنى على اللفظ في كل مقام فتفطن
 ويحذف وضع الظاهر موضع الضمير لئلا يتبادر اول النظر الى ان
 يجب حذف يجوز في مثل امانت منطلق انطلقت اذ في موضع
 عن كان كلمة ما الزائدة وانما بين تقديم هذا المثال بقوله اذ لان
 كنت دون المثال السابق لان هناك اعيين اصدى الرد

على الكوفيين حيث جعلوا ان اماهة مفتوحة في هذا المعنى كونه شرط
 كالسورة ثانية التبيين على ان اماهة مفتوحة وانما اخذوا مع ان
 اماهة مفتوحة في وجوب الحذف بعدها لانها اكثر استعمالا
 صرح به ابن مالك وقد جعلناها تحت قوله في مثل ما انت الخ فلا
 تخفى عن بروزنا وخالف المبرد في الوجوب ولا يساعده السماع
 بهم ان وافوا بها هو السند اليه بعد دخولها قد حسن في الترتيب
 فجمع بين المنصوبات بالجر وفي اخرها ص لضعف عاملها بالنسبة
 الاخرها وقد مر منها معول بالفتح التام ثم هو على ما يصح في شارة
 هذا الشبه لانه فرع فينهما بشدة اتصال ثم ذكر ما هو الشبه بغير
 من الافعال الماقصة على ان لا هذه له رجع ان على لا يفتي ليس بل
 على ما عني ليس ايضا اختصارها سيفضا للغات دون لا هذه
 وينبغي ان يقول امره كالمبتدأ الا في صحة وقوعه كمره مخففة و
 وقوعه كمره مع تعريف الحرف المنصوب اختاره على اسم لانه ما هو
 من المنصوبات مسمى بهذا الاسم بخلاف سائر اقسام المنصوبات
 فان المنصوب من علم يخص بلم فهذا انما يتم على مذهب مروج
 وهو ان لا عمل لكلمة لا في مثل الرجل ظرف بل هناك مبتدأ خبر وما
 على ما هو الاصح من كون المبنى على ما ينصب به منصوبا محلا بلا والخبر
 مرفوعا بها واليه ذهب الاخفش والمبرد والمازني وجماعة فلا
 يصح تحريك المنصوب بلا بهنك الخ لان الكلام في المنصوبات
 يتم المنصوبات محلا والمفهوم من كلام الرضي ان مدحولا مطلقا
 مسمى بلم لا وانتهى ان يكون المسمى به ما يكون له عمل فيه ويكون

ما هو المبتدأ

معنى

معنى الجنس واما هو مبتدأ وخبر صرف فلا وجه لتسبب لهما
 لا لتق الجنس خبره بلا التي لتق الجنس او السند اليه بعد دخولها
 يليها حال من فاعل الدخول هو اقرب من جعله حالا من مجرور الى
 مكرة حال من فاعل يديها وكذا مضافا او شبرا به وقيل يليها مع
 جميع ما يليها احوال مترادفة من مجرور ذلك ان تجعل مضافا او شبرا به
 صفة مكرة وهو انسب من حيث المعنى ويكون التذكير لان
 تانيث ما لا معنى له بدون التانيث كما ان يعبر وفي تقييد الحذف بالمضاف
 وما يتبعه لا خراج للرجل في السير في الرخايج حيث ذهبوا الى انه
 منصوب حذف تنوينه لتثاقفه بالتكليب مع لا و واقعة بوسعيد
 ولا خراج لا مسلمين ولا مسلمين رد على المبرد حيث زعم ان تنوين
 الشبهة والجمع يمنع البناء كالشوبين وكيف لا يردوه هو لا ينكر بها
 زيدان ويزيدون وفي تضمن تعريف المنصوب الرد على المجاهدين
 وجه قوي لا خيار تعريف المنصوب بلا دون اسمها فان قلت
 لا حاجة الا قوله يليها كمره اولها رجل ولا امرأة ولا زيد ولا عمر وخبرها قوله
 بعد دخولها اذ لا فيه باليس لتق الجنس اما في الثاني فظاهر اذ لا جنس
 واما في الاول فلانه لتق الواحد من الجنس فهو كقولك لا رجل بالرفع
 وليس نضا في الاستفراق بل ينبغي ان يجوز بل رجلان وامرأتان كما
 جاء لا رجل بل رجلان بخلاف لا رجل ولا غلام وتنهى قبل لتق الجنس
 نص في العموم لا يقبل ابطال عمده ولا التي ليست لتق الجنس ظاهر
 في العموم تحمل عليه لولا ما صارف عنه لكن يقبل الجنس نوعا بالتركيب
 فقالوا ان يكون عوضا عن تعدد يلزم تقى الجنس على ان الرضي

171

زهير في شرح اللام مما يلزمه ايضا ويكره عبد الرحمن وعبد الله لانه
 لا يجرى التعميم في الرحمن والله صفة يجعلها في صورة النكرة وامانا ويل
 لانك تفعل فانه بمعنى لا ينبغي لك فلا دخل في المال على الفصل
 المضارع والنول التناول وهذا معنى التناول لا متناول لك
 ان تفعل كما يستعمل في معنى لا ينبغي لك ان تفعل كما هو في مثل لا حول
 ولا قوة الا بالله حيث اوجه في هذا البحث ان يذكر بعد بيان
 جواز العطف على اللفظ وعلى المحل لان بعض وجوهه مبنى عليه
 وعناية ما يوجه به ان لمزيد اتصال بقوله فان كان مفردا فليس
 على ما ينصب به لان فيه توضيح المراد به وصيغة الرضى المحالة بقوله
 اذا كررت لامع ان عقيب كل منهما بلا فصل نكرة ويدخل فيه مثل
 لا رجل في الدار ولا امرأة خارجها الا ان يقال يجوز نصب الثاني هنا
 ايضا بان يكون العاطف بالعطف على الهمم والتجبر معا فخرها ونصب
 الثاني ورفع فخرها في معنى فتح الاول وفتح الثاني وقوله
 ونصب الثاني عطف على فتح الثاني المرفوع من فتحها صفة يكون
 حال الاول غير مبين في قوله نصب الثاني ورفع العلم انه يكون
 تقدير خبر واحد مع تعدد الاول لا باس بتوارد عاملين على متاهلان
 في معمول واحد اتفاقا نحو ان زيدا وان عمرا قائمان ويجوز تقدير خبر واحد
 لهما مفردا لانه في قوة لا شيء من الامرين فلما كاسمه واصلا في ال
 قال اول ما صرح به الرضى والثاني مما افاده الابهام الرضى في قوله
 ورفعها ورفع الاول مع ضعف وفتح الثاني فزيف المص رفع
 الاول بكونه بمعنى ليس ورد الرضى ضعفه بان لا تنفي الجنس

الا انها القيت لوجود شرط وهو التكرير ونحن نرد بان
 الضعيف على الا انها وابس منها ما يفيد انه عمل لا في قوله
 تحت اوجه رد على الزمخشري حيث قال ستة اوجه اذ ينحصر
 كفيات اللفظ في خمسة ويزيد التوجيه على ستة ولا حاجة لك
 الى بيان الزيادة لانك لو كنت فطنا تعرفه باو في توجيه واذا
 لم يذكر الا الثانية ليس الوجه الى الانتفاء ما يصح منه فتح
 الثاني وحي لا خفتش ان من العرب من يفتح الثاني بتقدير لا
 واذا دخلت الهمزة لم يغير العذر انما اثر الاسواء كان بالبناء
 او الاءراب والحال ان معناها الاستفهام فلم يطل معنى النفي
 والعرض والتمنى فليس معنى تحقيق في المعنى وكان القياس
 ان يبطل على لانه لانها علمت للنفي كما عرفت ولذا احتاج
 الى العرض لانه لا يبطل بدخول الاستفهام على لامع انه لم يغيره بطل
 الاستفهام على عامله ولك ان تجمل وجه العرض ان الكمال لا يست
 على لامع العرض وقيل بان من روف الافعال المذكور بعد لا
 معمول الفعل مقدر وجمل سيويه لاني التمنى مستقيا عن الخبر لانه
 مع الهمزة في معنى نيت ومنع حمل التامع على محل السمة
 ح ولا يخفى ان هذا الحكم لا يخفى ان يخص بلا في الجنس بل
 ما معنى ليس وقديرة بدخول الاستفهام في الابهام نحو هو ابن
 لاشع هو بدخول روف الجر على لاشع ان روف كان كوكبت
 بلا شيء ونصب من لاشع وما انت الاكلاشي وينصب
 عامل غير لانك ولا شيئا سوا هذا من خصائص شيء مع لا وبنحو

بالبناء خاصة اذا لم يكن المدحول لفظا شاعرا كونه بلا مال وتظهرنا بحسب هو ان
من ابن عوفان لا هذه لشيء الجنس دون باقي معنى ويمكن ان يقال يقصد بالبناء
في قوله لا كما في النقي الجنس ونعت المبني لا المبني من لهم لا الذي يبعد
دخول الالف الذي سبق في المرفع بلام العهد ينصرف اليه لا نعت المبني
مطلقا حتى يتقضى بلاما وما بارد على ان يكون باردا صفة الموكلة لا اسم
لان التاكيد اللفظي يجوز بناؤه على المتبوع فيحتاج الى تقييد المبني
بالمبني اصلا لا بالتبعية ولا اسم لا المبني مطلقا والالف ظرفية نحو لا تجار
المبني في فلان ولا الكذب فخرج بقوله المبني هذه النعت ولا نعت
اسم العرب نحو لا غلام رجل فاضلا الاول صفة النعت واخر زب
عن النعت الثاني سواء كان متصلا بهم لا يجوز في الاول قرينة في التبريد لا كسر
تعبا عند في انه في تقدير لا كسر منه تقييدا ولم يكن متصلا بذكر النعت
الاول نحو لا رجل فاضلا اصلا فاحفظه في نه زل زكى بعد زكى حيث
ابتعدا على ان قوله يليه عن الاول ينييه مفردا قيل هو قوله يليه حالان قدما
على قوله مبني والا الى انهما حالان من ضمير في الاول بالجملة لا يظهر وجه
جعل القيد الاول نعتا والقيد الثاني الاخيرين حالين والابدية من تقييد
النعت بان لا يكون جملة مثل لا رجل قام لا تقبل الى اريد به المفرد متا بال
الجملة لانه يدخر فيه ح المضاف وشبهه مع انه لا ينافيهما ووجه الفرق
بين نعت المنادى وبين نعت اسم لا في حيث جعل المضارع للمضاف
والمضاف بالاضافة اللفظية في المنادى واخرا في المفرد وهذا متا بلا
لا وموجب رفعا محلا على اسم على محلا لا وهو المرفوع بالابتداء ونصبها
محلا على لفظه تشبيها لفتحة العارض الدائر على الوجود او عدما

بالاعراب

172
بالاعراب الدائر على العامل كذلك وقدم المرفوع لترجيح ولو قدم المرفوع
لكان مراعى لحق الترتيب لان الاعراب اكثر من البناء وفي الرضى
قوله معرب رفعا ونصبها سواء كانت الصفة مفردة او مضافة او مضافا
لها ويدرسه يبين والاصواب قوله والالف الاعراب سواء كانت الصفة
التي مثل لا رجل ظريف وظريف وظريف وانت خبير بانه دخل في قوله
والاكمل في جاز المباحي التي وكذا للاعلام رجل فاضلا وكذا لا رجل فاضلا
اصلا فاضلا يصح تغير قوله في الاعراب بالاعراب رفعا ونصبها كما هو
مقتضى التساق وقسره بعض الشارحين لانه لا يجوز في المثال
الما قول الرفع وفي الثاني الى ان نصب عند المص وان جاز الرفع
عند بعض وجاز في الثالث الرفع والنصب هكذا حقق المقام كمن
من اول الاعراب به الاعلام والمطف صوابه وعطف التثنية على
اللفظ وعلى المحل جائز اذ عطف المرفوعة لا يجوز الاعلى المحل وجوب
رفعها والمرفوع باللفظ لفظ المبني لا لفظ اسم لا والمحل عليه جعل
اعرابه مثل حركة البناء لا بناؤه اذ البناء لا يكون تابعا لبناء
اخر بل يكون بالاستقلال وقد انعكس امر التابع في اسم لا بالنظر الى
المنادى فانه لم يجر بناء الوصف في المنادى وقد بيني المظوف
ولا يجوز بناء المظوف في اسم لا ويبيى وصفه وكشف قوله مثل لا اب
وابنا على ان المرفوع باللفظ ليس البناء وابن بالرفع تمثيل للمحل
على المحل فقيده شرعا بترتيب اللفظ والمرفوع بالمظوف اعم من المظوف
بتكريره لا او بعده الا انه مشعر بالمكره لانه لا ان المكر قد سبق قال
الالف سعة والذي بقي من التوابع لان نصب لهم فيه لكن ينبغي ان يكون

حكمها مع اسم لا حكمها مع النادى المصنوع ولا وجه لقوله بعد وضوح
المخالف بين اسم لا والنادى في حكم التاج وقال ابن مالك في الجمل
الصالح لعل النصب والرفع والالتصين رفعه وان كرر لم لا نفود
فصل فتح الثاني او نصبه ورفع وقال الرضي لا يرى التاكيد المصنوع
في علم لا المبني لا اختصاصه بالمعارف واما التاكيد اللفظي فلا وكرهه
على لفظ المتبوع وجاز اعرابه رفعاً ونصباً هذا اذ لم بوصف التاكيد لكن
اذا وصف فانت غير مبين البناء والاعراب لانه بعد الوصف يصير مع
وصف وصفا كالحال الموطنة فلست ابته وصفية يتقوى جانب اعرابه
ومثل لا ابالة اني بالضمير دون ان يقول لا ابالة لصل لاقتصاص هذا الجواز
بصورة المعرفة وهو منتهى باب والاح من الهيئتين الستة وبالشيء
ويالحق المذكور السالم فالاولى ان يذكر لا اخاله ايضا وتقول ولا اعلام لم
ولما غلغلي له اثره الا صرح في الاربعة والستون في كتابه جمع المذكور السالم على ما هو
لا الرواية او المبني على ما يحتمل الكسوب ولان ذلك تكية لا يوافقها
الامر المطلوب جائز مع ان الاربعة مفعول اعراب بالالف ولم يبين على ما نصبت
ففيه مخالفتان لقاعدة الاعراب والاعراب بالالف هذا ما هو المشهور
ولكن ان تحمل البناء على الالف مع انه ليس ينصب به وفي لا غلغلي له خلاف
الاصل حذف النون من غير اضافة واما كونه مفعول فحق شبيه بالامضاف
لا بمعنى جعله مضافا للمضاف بالمعنى المشهور والاولى حسب تنوين
الاربعة ولم يجر حذف النون بل بمعنى تنزيه منتهى المضاف الحقيقي ولدفع
الوصف المذكور بين وجه الشبهة فقال لما ركته في اصل معناه ان
فواصل مع المضاف من حيث هو مضاف وهو لاقتصاص ما بعده و

انما قال

انما قال الاصل معناه لان اصل معناه قبل الاضافة كان الاقتصاص من تعقب
بعد الاضافة الى الشخص مع التعيين ونحن فيه لا ينفيد الا لاقتصاص
ولا ينفيد التعيين ومن ثم لم يجر لا ابافيه اذ لا يشرك لا ابافيه واصل
المعنى اذ لا يضاف الاربعة بمعنى في وفيه بحث اذ عدم جواز هذا التركيب
لانه لا يختص بالفاظ الاربعة المستقيمة بخروج اللام والافين في
وان يجوز للضرب في اليوم شبيه بالمضاف ولا يخفى من حديد وليس
مضاف على ان يكون اللام لتاكيد اللام المقدرة لفاد المعنى وهو غير
معنى غير تام مع ان كل واحد يفهم منه معنى تاما من غير تقدير ومنه الرضي
الفهم بعد تقدير في لا ابالك كما يفهم فلا اب لك بل التقدير في لا ابالك
موجود ولم يترك في رده بقاد اللفظ حيث يلزم ترك التكرير
والرفع الواجبين لانه يعارضه اعراب ابا بالالف مع كونه مفردا او قد
نون الشبهة والجمع بلا اضافة خلافا لسبويه بل الجحد والخاة
منهم الخليل على في الرضي ولا يتم ما قيل ان سبويه هو العدة فيما بينهم
فلم يخصصه لان الخليل على كعبا منه على ما ذكره السيد السند
في شرح الكشاف وعلى ما شهد له صاحب اعراب الفاتحة وكذا
ما قيل انه جدد بيان الخلاف دون المخالف لان ذكر سبويه بخلافه
وحذف لهم لاني مثل لا عليك لم يقل لا عليك لانه لم يقصد التثنية
بل التثنية اذ حذف في اذ ذكر الخبر مثلا يلزم الاجازة بالتركيب
وكذا لا يذف الخبر ايضا الاربعة ذكر الاسم وقوله لا ابافيه
عليك بيان لتقدير لا عليك لا التقدير مثله الا يشك في فاعرفه و
ما يحتمل حذف اللام والخبر لا كزبد لا احتمال الكاف الاستمية

والجبرية فالنقد بغير الاكبرية وجود خبر لا وما المشتمل على ليس
 في النفي لا بد ان النفي الجبري يكون الجبري من الثلاثة ظاهرا في علوم النفي
 غير صحيح فيه بخلاف النفي الجبري في الكون نفي الحال عند الضرر وان قاله
 في ترجيح القول بكونه للنفي مطلقا ومن قال من وجوه المشاهدة دخول
 الباطن فيها كما قلنا في خبر ليس برده ما قالوا ان دخول الباطن في
 الخبر يخص بلفظ من العمل واعتبر مشاهيرها بليس هو المسند
 بعد دخولها والنفي في التمثيل عام في بحث سهرورد وهو ان التشبيه
 لغة اصل الحجاز ينصح عنه عبارة الفصل وهذا التشبيه لغة اهل
 الحجاز قالوا في التمثيل لثابت الخبر وفي بعض النسخ وفي
 حجازية وقيل ان انتصاب خبر ما ولو قيل ان خبرية خبر ما ولو
 فيها ان الحجازية لا يخص بالخبر ويحيى بان اثبات السلام لهما
 فرع الخبرية وانتصاب خبره اذ لو لم يظهر علمهما في الخبر لم يكن بينهما
 تاسيسين للابتداء ولو فسر الضمير بامر لا يتوجه هذا الاعتراض لكن
 يوجب تأخير هذا الحكم الى بحث الخبر بما اجابوا به عن الاعتراض والكوفيين
 ينكرون علمهما في لغة اللغات ويجعلون نصب الخبر بتقديم الباء
 الذي يراه في خبر وردة الرضى بان حذف الجار الزائد لا يوجب النصب
 لان النصب في خبر حذف الجار واسطة بينه وبين المجرور ولا فعل
 مع الحروف الزائدة وبان النصب بتقديم الراءى والثاني من وجهي
 الرد بفتح الكون يجعله قياسا بخبر ما واذ زيدت فيه وعلى الكوفيين
 حيث قالوا انها نافية لازمنة او تينية على مرادهم كما قال الرضى لعلمهم
 بقولون هي نافية زيدت لتأكيد النفي والآفاق نفي على النفي اثبات

ان مع ما

ان مع ما قيد الزيادة بقوله مع ماله لا يزداد الا معه اولان النجاة لا يذكروا
 كرون المبطلات الاعمال في الرضى وقال الزندسقي نفي في لا العامة
 عمل ليس مراعاة الشروط المعتبرة لا عمل ما بل هي فيها اولى وانها
 من ما كمن النجاة لا يذكرون في كثيرهم لا شرط الا واحد او هو كونه
 نكرة لهما كان او خبرا ويسمى ان هذه عازلة وقد جاء عمل ما مع ان على ليس
 الشرط وجعل المبرر جواز عمل قياسا او انتقاض النفي بالاقيد انتقاض
 النفي بالالالة لو انتقض بغيره لا يبطل عمله فقول ما زيد غير قائم معنى
 الاقائما وقد عمل في غير اعتدائه من فوائد ما تدش لكن التقييد باللام
 ينتقض بالانتقاض بل ما بمعنى الا والانتقاض بالابطل العمل بالخبر
 ووجهه ما علمته والعمل في العلم ايضا للتلاقي في غير التبدل بل ما تبدل الا
 او انتقض نفي الخبر اذ لو انتقض في البدل فما زيد تشبها الاشياء
 لا يبطل عمل ما ولا يذهب عليك ان بطلان العمل بالانتقاض النفي
 لا يخص بما ولا هاتين بل كذلك لا نفي الجبري فلا عمل في قوله لا
 احد الا في الدار وارجاز يونس الاعمال مع الانتقاض وكأنه اوقع فيه
 عمل ليس مع الانتقاض وقد عرفت الفرق بين ليس وبين ما في
 ذلك او تقدم الخبر على اسم ما ظاهرا بعضهم في جواز العمل مطلقا او بعض
 في صورة تقديم الخبر الظرف قياسا على ان بطل العمل وما كان قوله بطلت
 على طبق وجهه لانه اصل الجار كما هي السوق فاصري هو مقتضى النقام
 اذ لا يتضح به المرام عدل الى قوله بطل العمل تام وكذا يبطل العمل بتقديم
 ما ليس ظاهرا او شبهه على التميم المتقدم على الخبر فما زيد علمه وضاربا
 بخلاف قوله نعم فما كنتم من احد عنه حاجرين وما يبرهم البحث عنه

177

في هذا الباب انه يزاد الباء في خبر ما واقتضت في جوازه في ما التيمية
 واجازة الافقش ورجح قوله الرضي متمكنا بان يدخل على خبر ما
 المكشوفة بان اتفاقا ولا يمنع دخول هذا الباء على خبر لبس الانتقاض
 النقي بالان الباء التاكيد النقي فلا محل له بعد الانتقاض وقد بدخل
 على خبر التبدل بعد فعل وفي الخبر النقي في باب ظن وقد يزاد في خبر لا النقي
 الجنس كولا خبر خبر بعده النار وقيل على معنى في ورجحنا زيد في الحال
 المنفية وفي خبر ان المدحولة لا ولم يزد او قد يزد بعد ليست
 وانه يزاد الثاني لا يقال لات اعالى بالغة في النقي اول الثاني
 الكلمة فيختص بلفظة حين مضافا الى كونه في حالات حين ماض
 وقد بدخل على لفظه اوان ومعناه عند الفراء يدخل على الاوقات
 كلها واقتضاه التسهيل واذا اوليها حين فنصبه على انه خبر لاخذ
 اللهم اكثر من رفعه على انه ليس بما حذوفه الخبر ولا يستعمل مع ذكر الله
 والخبر فكان التامعوض مضافا ولذا كان حذف اللهم اكثر
 لانها وقعت موقعا وانكر الاقتضى عليها وجعلها دافعة على
 فعل محذوف مع المنسوب فلات حين ماض بالنصب
 عنده في تقدير لا اري حين ماض وجعل المرفوع بعدها مبتدأ
 خبره محذوف وهو ضيف اذ لا وجه بمنزلة لا عن العراب في هذا
 التام وقد قوى مشابهاه بليس حيث صار على وزنه وقبور
 الرضي كون لا هذه لتقي الجنس واولات اوان بكسر الاوان
 وتنوينه واستغيب توجيهاه فمنهم من قال لانه حرف جر مختص
 بالاولان ومنهم من قال هو مبتدأ على الكسر لكونها في الاصل مضافة

الاجلة

الاجلة والتنوين عوض عن اجلة المضاف اليها ومنهم من قال
 انه يتقدم بين ايلات من اوان واذا عطف عليه اي على خبر لا
 بموجب الرفع وانه يكون العطف على محل خبر ما ولا وقيل
 يتوهم كون المخطوف عليه مرفوعا اذا كثر اما ينفع لا عن العمل
 فيرفع خبره وانكره عبد القاهر العطف على خبر ما ولا بالعطف
 المعجب ونعم ان المبتدأ محذوف بعد العطف فيكون عطف
 جملة على جملة لعدم كونه اعتبار محل خبر ما ولا وتريف قوله ما زيد
 شيا الاشياء اذ لا يمكن فيه تقدير الخبر يا من بل فقطك الالوية
 المنصوبات للاعلام والابواب المفتوحات بغرض او الاخرى
 ساكن شرح منه من المجرورات من خزانة غيبك للمختصين
 من الانام والطلبين الكرام المتوسلين في ذلك يوم صلوة
 وسلام لا فضل من اوتي ما صدق كلام واصن نظام المم
 من كل عام **المجورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه المضاف**
 مصدر بمعنى الاضافة وخبر اليه فاندفع امر ان اقتضى ان المجور
 مشتمل على علم كون الشيء مضافا اليه لا على علم المضاف اليه على ان
 علامة كون الشيء مضافا اليه وصفا علامة المضاف اليه عطفا
 فلذلك ان تبقى المضاف اليه على ما هو التباد فيستغنى عن الاستعمال
 في قوله وهو كل اسم وثانيهما انه يصدق على حرف كونه الاعراب
 كما قيل على كل من الكلمة المشتملة على حرف الاعراب فانه حرف
 مشتمل على الاعراب وينبغي ان يزد بالاشتمال الاستعمال
 اضافة ليخرج التوابع كما اعتبر في سائر النعميات وان تقول

12

تتوقف الجور شامل للتوابع ولا محذور سوران ضبط الرفع والمنسوب
لا يتم الانتقاض بالتوابع والامر فيه حتمين اذ المصحة الضبط
بقوله منه دون اما تبيها على انه ليس بحد الحصر ويتحقق تعريف
المحور بمثل الجور ضرب ضرب فان ضرب محذور ولم يستعمل على
علم المضاف اليه كما انتقض تعريف المنسوب بصفة المنسب المحولة
على اللفظ وتوقف الرفع بصفة المنادى المنسب على ما يرفع المحولة
على اللفظ ولو اريد ان علم المضاف اليه من غير ان يكون فيه هذه
الحجية لا ينتقض بمثل غلامى غير محذور والمضاف اليه لم يأت بالفهم
لان المضاف اليه ثانيا غير المضاف اليه اولا ولان مقام التعريف
طالب لمزيد تبين المعرب سيما وهو مخالف للمحذور في تعيينه
معناه اذ المحذور بواسطة حرف الجر لفظا لا سمي مضافا اليه عند
خلافه سبويه كانه افتراق سبويه لانه اقرب بقولهم والجر
علم المضافة ولكن جازى عليه الجور نظمه في سلك قولهم فالرفع
علم الفاعلية والنصب علم المفعولية كل اسم به يذكر اللهم مع ان
من افراد الحروف ما هو جملة او الحرف المصدرى مع كسرة تبيها على ان
غير الاسم مفعول به فقول به مفعول فلان تركن بظاهرة نصب اليه
سوى فعلا كان او لم يكن بواسطة حرف الجر وسوفه وتضبط
لفظا او تقديره لان نصب بواسطة حرف الجر فافهم وان كان
في التفسير عبارة عن حرف لفظ منقولي لا فائدة المعنى في المشهور
ولم يرد به هذا المعنى لوجهين احدهما ان ليس المعنى في المضافة
المعنوية على ملاحظة معنى حرف الجر بل معنى المضافة امر الى ان يذكر

في تفصيله

في تفصيله حرف الجر حتى لو ذكر حرف الجر لا تقلب المضافة الا الوصف
وثانها انه لا محالة بمعنى حرف الجر بين المضاف والمضاف اليه
في المضافة اللفظية عقبه بقوله مراد الكشف المراد و اراد به المعنوي
للعمل للمعنى فكما قال مراد من حيث العمل و صفة زب عن المعنوي
والمفعول المنصوبين وتماخا فان يتوهم ان المراد في العمل ما لا
لانه يعرف بالبرقة الجور وليس الا الجور وقد عرف بالمضاف اليه فيكون
وايضاً المضاف اليه من اصكاه التي لا تعرف الا بعد معرفة كافتلا
او المراد الذي لا يعرف الا بعد معرفته فاعتباره في تعريفه يستلزم
الدور كما اذ عاه المص فربهم بعد الا من قبيل من صفة بية الا فيه
وقع فيه دفعه بقوله فالتقدير اي التقدير بمعنى المراد من حيث
العمل لا التقدير مطلقا لانه ما ليس كذلك كما عرفت انما اول
قال فالارادة لا توضح العبارة شرطا ان يكون المضاف لهما محورا
عن تنوينه لاحدا او لاجل النسبة بواسطة حرف الجر وثبة لاقتضا
على التنوين على ان نون التشية والجمع نائب عن التنوين ولو
ضبت بالانحاش شي عنه النظر الدقيقا لجملة التنوين بمعنى
جعل اللهم فانون لو كان نون تنوين او نونا تابعا عنه وبعد شكل
بالوجه الحسن والضارب الرجل والضاربك وحصل تعريف
الاداة انه الذي يكون في مقام جر والتنوين بواسطة النسبة
لسبب تقدير حرف الجر ومع ذلك السعي عنه في دفع ما خاف
وقع فيه الانشاف وما انصب هذا انه لا مدخل حرف
الجر في المضافة اللفظية فاضل تعريف المضاف اليه وتقيب

178

اللفظية والمعنوية ويمكن دفعه بان ارادة حروف الجر للحال يقتضي
 صي معناه وتقتضي المعنى فيبين المضاف والمضاف اليه اللفظي حرف
 جر منون للحال لا لافادة المعنى فلك الحية في تقدير اللام ومن فانهما
 مما يراد ان دون في شي بيان في مقام الاضافة دون وجوب التكلف
 لتقدير حرف الجر جعله عاملا دون المضاف حتى لو جعل المضاف عاملا كما
 هو من ذهب البعض لا يستغنى عنه وقد اختار المصدر كون العامل حرف
 جر او قد نبه عليه مرارا فانه ايضا من جملة المراد فلا تنقل عن شي
 مما افاد وبهذا اندفع ان جعل العامل في المضاف اليه اللفظي حرف الجر
 مشكلا فلا حرف جر وكذا على من ذهب من جعل العامل معني الاضافة
 اذا الاضافة تبصر ولا تغفل عن المضاف حين الاضافة ولا يخفى انه
 يخرج من تعريف المضاف اليه المضاف اليه الذي حذف المضاف واقسم
 مقاصد فوداس القبرية وضرب ضرب الليم لانه ليس حرف الجر معنا
 المقدر اذ في العمل الا ان يتكلف ويجوز جره لا يستقل آخره باعراب
 توارث مما ناب مقاببه فتأمل واطلب بيانه واعلم انه يجوز تجريد
 المضاف من الثاني اذا من اللبس قياسا عند الفراء
 سماعا عند غيره قال الله سبحانه اقام الصلوة وقوله ابو عبد الله اي
 عذرتا لمن اقتص البكر والعذرة البكارة وانتعوا على جوار الخنزير
 من الى وانه افصح قال الله تعالى ارض موت كذا ذكره الرضوي في بحث
 الاضافة اللفظية وهي الضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي
 منسوبة الى معنى اللفظ لعود انشائها اليه من التعريف والتخصيص
 او لافادته معنى المضاف لانها تجعل التعريف والتخصيص معنى

للمضاف

للمضاف لم يكن له قبل الاضافة ولفظية منسوبة الى اللفظ لعود
 فانهما من التحقيق اللفظي المضاف دون معناه او لافادته
 صفة التحقيق للفظ من غير جعله معنى له وقدم المعنوية لظهور ثبوتها
 وان اقتضى وجودية مفهوم اللفظية تقديرها ولو اقتصر بتعريفها
 كما هو مقتضى الاختصار لافادته شيئا للاستغناء كل منهما بظهوره
 بعد معرفة الاخر عن الاظهار فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة
 الى معمولها عدم صحة حمل هذا التعريف على الاضافة المعنوية لعدم كونها
 اضافة فضلا عن كونها اضافة مخصوصة دعاء الى تقديره في المحول
 او الى تقديره بمقدار اي الاضافة المعنوية علامتها ان يكون التبريد الثاني
 اعذب والمراد بالصفة عذات مبررة في الغاية باعتبار معنى التطوير
 سهو اكان بالوضع او لا فلذا جعل اضافة المصدر بمعنى الصفة لفظية
 ومنه قولهم هذه ناقة عبثت الهواجر اي عابث الهواجر فلا تقصرها على
 اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فتكون قاصرا الى قاصر والمراد
 بالمعول قبل الاضافة كما هو مقتضى العبارة لان المضاف اللفظي ليس
 مضافا الى معموله بعد الاضافة لان المضاف اليه معمول بعدها الا ان اعرب
 تقديره بل لان كل مضاف الى معموله بعد الاضافة عند من جعل العامل
 في المضاف اليه فصح التعريف على كل من ذهب الى اقتضى ارادة معمول
 قبل الاضافة ثم التعريف صادق على كل اضافة لفظية فان المضاف
 في كل اضافة لفظية غير صفة مضافة الى معمولها والتخصيص عنه
 يحجج الى تاويل الغير بالسلف فالاول ان لا يكون المضاف صفة
 مضافة الى معمولها وتفصيل ما يندرج في التعريف ان المضاف اما ان

ان يكون بصفة كونه غلام زيدا واما صفة لا محول لها كضارب زيد قائم
فان الضارب لعدم اعتماده لا محول له الاصل والمضافة له محول لكنه
لم يضاف اليه بل الى غير محوله كزيد مضارب مصر فان مصر ليس محول
الصاح بل محول من صفة وصي اما معنى اللام الاختصاصية دون
التقليدية وان كان المضاف محولا للمضاف اليه كما في وقال ان انا رجلا
عدا جنس المضاف به اياه ما يعبر المضاف وغيره على ما في الرضي في شمس
اللام المطلق لكن امتناع اضافة الاخص الى اللام خصه فيما يكون
بينه وبين المضاف عموم من وجه فكذلك افسره بعض الشارحين بما
هو اعم من وجه من المضاف الى لان الجنس يتعارف في هذا المعنى في هذه
المقام وظرفه فيما يكون المضاف جنس المضاف اليه من غير عكس
تكون الاضافة بمعنى اللام كجميع القوم وعين زيد وطور سينا
ويوم الاحد وان لا يصح ان يقال جميع القوم وعين زيد او المؤول
بشيء ربما يتعارف في المؤول به بحيث نسخ المؤول به ويجعله مجهولا
غير سايق الاستعمال فكلما استعمل او معنى من معنى من التبيين
دون التبعضية وان كانا اضافة البعض الى الكل فخر خاتم فضة وخاتم
بعض فضة وكذا لم يجعل زيد بمعنى من مع انه بعض منه لان معنى
الاضافة لم توضع له ولا يستفاد من الاضافة الاختصاص اليد
يزيد واما ان الاختصاص هو الجزئية والكلية فانما يعرف من خارج
ولالة الاضافة في جنس المضاف او بمعنى في ظرفه في بعض الشروح
ان الاضافة في فضة خاتمى غير من فضة فانكسب بغير اللام كما لا يخفى
فيبقى ان يقيده جنس المضاف بان يكون اصلا للمضاف وفيه بحث

لان تقدير

لان تقدير من فيما يحسن تقديره ويكون المضاف اليه ما يصح
الاضافه عن المضاف على ما صرح به الترسيد فعل هذا اضافة للم
العدد الى العدد ويعنى من مع ان العدد ليس اصلا باسم العدد
واما خاتم فضة فمن اضافة العام الى الخاص وليس المضاف اليه
جنس المضاف ويترجى ان بيان المضاف بالمضاف اليه لا يطلب الا صدق
المضاف اليه على المضاف واما صدق على غير المضاف فلا مدخل له
في البيان بل يكون البيان ان لم يصدق فالمنجى ان يجعل اضافة
اللام المطلق بمعنى من ويترجى ايضا ان قولنا غلام الاب اضافة
لامية مع ان الاب جنس الغلام لان الاب والغلام تحت
بجتماعا ويفترقان كما لا يخفى فيبقى ان يبين الاضافة بمعنى
اللام بانها اذا اطلق المضاف على ما يتجدد مع ما اطلق على المضاف اليه
قطعا او لا يتجدد معه قطعا ولا يكون ظرفا له كاضافة العام السفل
بعونه الى الخاص واضافة ما اريد به شخص غير ما اريد بالمضاف
اليه من غير ان يكون ظرفا والاضافة بمعنى من بما اريد بكل من
المضاف المضاف اليه بما يحتمل الاتحاد مع الاخر وهو قليل اى
الكون بمعنى في قليل اذ لم يكسر اضافة الشيء الى الطرف وفيه
بحث لان هذا التاميم لو اريد بالطرف الطرف الحقيقي اما لو اريد
اريد مدخول في فلا اضافة الا لوان الى محالها اكثر من ان يحصى
فبباض زيد بمعنى بياض في زيد والظاهر ان المراد بالطرف مدخول
في اذ نظر الكتاب فيبقى ان يكون بمعنى نظري الكتاب والفرق بينه
وبين ضرب اليوم حكم كونه غلام زيد وخاتم فضة وضرر السهم

ومنه ما لك يوم الدين ان جعل المضاف في معنوية فلما بد ان
 يجعلها بمعنى في والالكان اضافة الى ظرف في معنى في فلما يصح قوله
 او في ظرفه واعتبر من بعد الرضي فقال هذا منه بحالانه يكون المضاف
 مفعولا فيه فيكون مفعول اسم الفاعل فلا يكون الاضافة معنوية وهذا
 تجب شي عن عدم تحقق كون الاضافة بمعنى الحرف اذ ليس معناه تقدير
 الحرف في نظم الكلام بل معناه انه يرد بالمضاف فرد مخصوص باعتبار
 خصوصية مستفادة من الضا الى انساب امر الى اذ هو
 فصل يعود الى معنى اللام او في ومن وبذلك لا يصح معناه ما كان مع ذكر
 في معنى الاضافة اللفظية يكون المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة في ان
 جعله في اليوم بمعنى في وجعل سوب الفرس بمعنى اللام حكيم لان ما
 الركوب على الفرس وكذا جعل قرب زيد بمعنى اللام مع ان ما له القرب
 من زيد فالحق ان الاضافة في امثال هذا المقام لا فائدة الا في خاص
 والظرفية من وجوهه وكذا يصح للمضاف في القسمين الاولين
 لا ما قيل انه لما كان معنى في قليلا يختلف في جملة بمعنى اللام لادنى ملازمة
 تقليل بالانشار باركانب التلطف فيما قل ولم يحسم القسم الثاني
 ايضا بمعنى اللام لانه كثير لا يحسن ان يحاسب التلطف فيه وتفيد اي
 الاضافة تعريف مع المعرفة المضاف اليه بقرينة الشرط بغير المضاف من
 التعريف وذلك التعريف اما التعريف العرشي وهو الاصل والجنس والصفة
 بقوله مع المعرفة عن الكائنة مع النكوة وهو ظاهر وافادة للجمع
 انها تعيد للمضاف تعريفات اصلا مع المضاف اليه فتأمل واستثنى
 غيره ومثله بنوعه في الابهام اذ لم يكن لغير المضاف اليه او مثله

لاشتمار

لاشتمار او اخصار والفظ شبه خلاف من قال لان الشتمار
 على المبالغة لا يخرج عن خصوصية ما وصيك وشركك وشريكك
 وكيفيك وكلها بمعنى صبك ومع وزنه ومنهاك على وزن رضاك
 ونحيك وقطك وقدك وحكك لكون جميع هذه الالفاظ
 منزلة منزلة لكاف على تفسير الصحاح وكيفيك على تفسير الرضي
 الا ان ما تقدم على قطك لم يصح لم يثبت ولم يثبت والادبيل على عدم
 افادة الاضافة تعريفها لهذه الاسماء وقدرها صفات للشكرات
 ولعل اصل لم يلتفت الى الاستثناء لانه يجوز ان يقال في الجميع
 بالتعريف الجنس المنزلة منزلة النكارة كما في امر على التيسر
 يستثنى وكذا ذلك في وقوعها صفات للشكرات ولا يخفى انه
 كما يجب استثناء هذه الامور عنهم عن هذه القاعدة يجب
 زيادتها في قوله وتفيد تخصيصا مع النكوة والتمراد بالتحصيل
 تقليل الاشتمار وشروطها ان شرط الاضافة المعنوية تحريم
 المضاف من التعريف الاخر الاوضح وشرطها كون المضاف نكرة
 فمن العارف ما يقبل التكرير نكرة ثم يضاف وما لا يقبل من المبهملات
 والمصنعات فلا يضاف اصلا وابا الشواهد في الاطلاق معنى
 اشتراط حذف التنوين في الاضافة بتقديم حرف الجر هذا عن الاشتراط
 يمنع اضافة العرف باللام والعرف بالاضافة فهو لا يمنع ان لا يضاف
 العلم فالأمر وشرطها تكميل العلم لانا نقول افادته انه لا يضاف المصنعات
 والمبهملات ايضا وزعم الرضي انه يجوز اضافة العلم لانه مانع من
 اجتماع التعريفين ومنه زيد الخيل ومطر الخيل او ان الشاة فاشتمار افوة

كان الهم صا البحر والآخر صا البحر اللاحق صا البحر فاضيفوا مع
 تيسرهم لا فائدة انهم مالك ان شئ وفيه ان المستفيض في هذه الفرض هو
 الوصف دون الاضافة فقد رتبه هذه الاضافة بتكرار المضاف ضبطا للاحقة
 وما اجازة الوقوف من الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد من الاربعة الاثواب
 وغيره ضيف لا يجزه البلف والمفتخر اعتبار البصر بين على امورهم فلما يرد
 نقضا على قاعدة مع السابقة بل على ما سبق من هذه القاعدة ايضا من
 تجرير المضاف من التنوين لاجل الاضافة والوارد في كلام الفصحى ثلاث
 الاثواب فان قلت ما اضيف اليه العدد تمييز فكيف جاز ترفعه عند
 البصريين قلت هذا مشكل على زهير وكان لازم عليهم ان لا يسموه تسمية الا انهم
 سمو المنصوب في حسن الوجه بالنصب شبهة الاشبه ان اطلاق التسمية من
 عليه يجوز اللفظية ان يكون المضاف صفة مضاف الى موصوفها ومعرفة ذلك بعد
 معرفة ما هو العاقل من الصفة ومعرفة موصوله يصح الاضافة اليه اما الاول فمعرفة
 اسم الفاعل والفعول والصفة المشبهة والنسب المعتمدة على صاحبها او الزم
 او ما فاتها تعلل في الفاعل الرفع مطلقا وفي مفعول النصب لكن لا مطلقا بل اذا اراد
 به الحال والمستقبل او الاطلاق واما الثاني فيجوز اضافتها الى الفاعل البسي
 باعتبار ضميرها راجع الى موصوفها لا شاع خلقها عن الفاعل بخلاف خبرها
 بالفعل وج يكون الفاعل المضاف اليه منصوب المحل فانه شبهة المفعول نحو
 زيد نائم عرو في داره لا امتناع السناد نوم عرو الى زيد ويجوز اضافتها الى
 المفعول نحو ضارب زيد وحسن الوجه الاول نحو ضارب زيد عرو وحسن
 الوجه فان الضارب الغير الممتد ليس مضافا الى المفعول ولا تقيده للاختصاص
 لا تخصيصا ولا تفرقا في اللفظ سواء كان لفظ المضاف كما في المثال الاول

او في

او في لفظ المضاف والفا في اليه كما في المثال الثاني فان حسن الوجه في الاصل
 حسن وجهه حذف الضمير واستتر في الحسن فليكن هذا جوبا لا يرد مثالين
 او لفظ المضاف اليه فقط كما في الحسن الوجه ولذا قال في اللفظ ولم يقتصر
 على قول الاختصاص ان التحفيف لا يكون الا في اللفظ لانه لو اقتصر عليه
 لوقع التحفيف في المضاف وقيل يرد ان لا تحفيف في المعنى اذ التكرار ومنه الضمير
 لم يسقط عن الفعل وجبه ان المعنى لا يوصف بالصفة وانه يجعل المحرر بالاضافة
 الى المعنى فلا يفيد في التحقيق التخصيص والتعريف فان قلت الهيئة الاضافة
 الموضوعية لتعيين المضاف او تقيده المبيد للتخصيص كيف عرفت
 عن معانيها واستقلت بدو بيان معانيها قلت يجيبك عن ذكر الالفاظ
 الزائدة ومن ثم ان من اجل ان لا تقيده بالاختصاص اختلفت الامثلة الاربعة
 في الجواز والامتناع فمعرفة لانه الاثر في المؤثر كما هو المتعارف في مثله
 جاز مررت برجل حسن الوجه ان وصف التكرار بالمعاني الى المعرفة فلو
 لاعد الهيئة الاضافية عن معانيها لما جاز لانه يكون وصفا للتكرار بالصفة
 واستمع مررت بزيد حسن الوجه اوله لا عروا بها عن معانيها لم يتبع حصول
 المطابقة في التعريف وجاز الضارب زيد فلو لا افادتها التحفيف وعدم افاد
 تها التعريف لما جاز واستمع كما امتنع الضارب زيد او جاز فان قلت
 لا يثبت بهذا حصر القاعدة في التحفيف اذ لم ينف افادة التخصيص قلت
 لما ظهر عدم تبيين معنى التركيب في المضاف الى المعرفة مع تبيين الهيئة وتبينها
 بالهيئة الاضافية علم عدم تبيينه مطلقا اذ الاصل كون الباب على وتيرة
 واحدة مع ظهور ان المعنى في المضاف الى المعرفة والمضاف الى التكرار على تحف
 واحد اذ عرفت المقصود من التمام فاعرف انه مما دل فيه اقدم اثباتا

١٧٢

الاعلام خلافا للفرادى في جوبه اضافة في اللام الى المعرفة او مطلقا ويرجع
 الثاني واختلف في جوبه فقبل حكم بتقديم الاضافة الى اللام ويكره
 بانه يخالف الحسن من غير موجب والعدول عن الاصل مع عدم بناء الباعث
 وهو التحفيف اذ التحفيف حاصل بدون الاضافة وقيد جبهه كالمضار
 الرجل والصار بك وبزده ان وجد جواز شي منهما كما ستعرف لم يوجد فيه
 لا بعد ان يجمع فيه محلا على ضارب كما هو الضاربك وبزده ان واعى محلا الضاربك
 ضاربك مستوفيه كما ستعرف وضعف الواجب المائة الهجان او البيض
 من النوف يستوى فيه العارضة وغيره والمائة الهجان بظاهرة كالثالثة
 الاثيوب وقد بوزن يحمل الهجان صفة او بدلا وعندها لا عيب المائة
 اضافة للمائة اشارة الى الكمال اشتغالها برعاية المائة حتى كانت مملوكة لها
 اولاد في سلاسة وقيمة البيت عود يترجى خلفاء اطفال العود جمع عانة
 بمعنى حديث التاج والترجمة السوق وقوله يترجى غير معلوم هو مجهول
 او معلوم مالم يعلم حركة الحق الروى من القصيدة فقد وضعف قيل هو
 وما عطف عليه لرد الاستلال وقيل بيان مسائل ويحتمل ان يكون في سلك
 ما سبق من تمة الشاهد على ان فائدة التحفيف الى ان فائدة التحفيف
 ضعف هذا ولم يجر الضارب الرجل الى اللحن على ما فيه التحفيف ووجه الاستلال
 الفرادى بالبيت ان التركيب في قوة الواجب عندها وهو مثل الضارب زيد
 على جوازه ووجه الرواية ضعف عند اهل اللسان لكونه مثل الضارب زيد
 وهو متمنع فلا يصح ان يستدل به على صحة وبناء النفع اق فيه ثوب
 مصادر على المطلوب ولو جعل ضعف مجرولا من التثقيب وكان اعون
 على هذا المراد لكون هذا البيت ضعيفا مما فكر به سيويه بناء على انه قد

نجد المعطوف هو لا يتجد النوع وقولهم يازيد والشارب ينادى بتقوية
 وخص المبرز كل الجواز بان يكون المعطوف مضافا الى ضمير المفعول باللام
 لانه في حكم المضاف الى المفعول به فكما يجوز الواجب عبد المائة يجوز الواجب
 عبدها وانما جاز الضارب الرجل لم يرد به الصفة المعرفة المضافة الى المفعول
 باللام مطلقا اذ فيه الحسن العوج والاسم على المفعول باللام اذ من
 القائم للام وهو مثل الحسن العوج في التحفيف مستغن عن الحمل على
 بل لم يعمد المضاف الى المفعول به ولم يعمد المضاف الى المفعول به نحو
 المعطوف الدارهم والحمد بالمضاف الى المفعول باللام انهم من الاضافة بلا واسطة
 او بوسطة نحو الضارب غلام الرجل فلو قال انا جاز الضارب الرجل
 والضارب غلام الرجل حمل على المختار في الحسن العوج والحسن وجوه
 الغلام كان اوضح والاول حمل الضارب الرجل القائم الرجل لان المناجاة
 فيه اتم والاول تقديم جواز الضارب الرجل على ضعف الواجب المائة الى
 الا انه لم يرض بالفصل بين مسئلة الجواز وبينه مسئلة جواز الضارب
 الرجل عن ذكر ضعف الواجب المائة والمختار في الحسن العوج جرح القول
 لانه نصب للحمل على الضارب الرجل بالنصب ووجه الاحتجاج فيه الى
 الحمل على شئ هو المختار منه يعلم ان الضارب الرجل والحسن العوج
 صافي نصب العود ووجه الضاربك وشبهه من الضاربين والخطأ
 والضاربة والضاربين لا غير ذلك فمن ارى عند من وفي بعض عند قال
 انه مضاف الى محالة بناء على ان الصفة المعرفة باللام سواء كانت مفردة
 او مشددة او موصولة مضاف الى الضمير المتصل والقائل به الرمانى وجاز
 والمبر في اصد قوله واما سيويه فيجعل الضمير كالمظهر العين المفعول

١٢٢

باللام فكما ان هذا الظاهر لا يكون بعد الصفة المفردة الا منصوبا فكذا
 الضمير كما يكون بعد الصفة المثناة والجمع المذكور حذف النون تارة
 مفعولا وتارة مضافا اليه يكون الضمير بعد مضافا محتملا محلا على ضاربك
 فمن قال انه مضاف فان الالف في هنا ما يقولان حذف النون
 مع الضمير لان الفعل والضمير مفعول به وجه من الضاربك على ضاربك
 دون من الضارب زيد على ضارب ابدان الاضافة في ضاربك كما انه ليس
 للتخفيف لانه يحصل التخفيف لولا الاضافة ايضا في محل الضارب
 في الاضافة بدو في التخفيف والاضافة في ضاربك لانه لا
 في ضرورة الشعر عند سيبويه والكبر ويكره ترك الاضافة في الشعر
 ايضا ولا يضاف موصوف الا صفة ولا صفة الا موصوفها قبل لان
 صيغة الاضافة تمنع مفاير لالة الهيئة الوصفية وفيه انه يجوز
 ان يكون الاضافة لفظية كاضافة الصفة للمعول كما فيكون المعنى
 استفاد من الاستحالة الصفة الاصلية المعبرة بعد تغيرها للتخفيف
 وقيل لان اعراب الصفة يختار اعراب مضاف اليه واورد عليه
 ان اعراب معول الصفة ايضا يختار اعراب ما اضيف اليه ويمكن
 ان يعرف بان المفايرة هنا اخش لان يجب التبعة والاصالة ايضا
 ونحن نقول لان المضاف اليه ربما يخالف المضاف في التعريف ولا
 يجوز الخلف في الموصوف والصفة ولان الموصوف يجب ان يكون
 اعرف من الصفة ويجب تحريم المضاف الى المعرفة عن التعريف وهذا
 من هو السبيلين والكوفيين يجوزون الاضافة للتخفيف ومع
 ذلك يقولون بكتب هذا المضاف التعريف بالمعرفة لان المضاف اليه

تفاير

عن المضاف

عن المضاف فتعرفه تعرفه فلا يكره وصف هذا الموصوف بالمعرفة
 مثل سجد الجامع الطيب ويلزمهم جواز السجدة الجامعين لانه يحصل
 التخفيف واضافة الموصوف الى الصفة للتخفيف وتبقى ما يشبه الكوفيين
 اشار الى دفع ما ينسكون به فقال لقد دفعتمكم على القاعدة الاولى ومنه
 سجد الجامع وجانب الفرق وصلوة الاولى وبقرة الحناء متاؤل وان
 كان الظاهر ان المراد السجدة الجامع وهي الجانب الغربي وصلوة الاولى
 والصلوة الاولى وبقرة الحناء وتوجيه التاويل على ما قال المتقومون
 ان الجامع المضاف اليه هو الوقت لانه كان السجدة بجمع الناس كذلك
 الوقت بجمعهم والفرق في المضاف اليه المكان فانه كان الجامع نبغى كذلك
 المكان والاورد المضاف اليها السجدة التي يصل فيها تلك الصلوة والحناء
 المضاف اليها الحجة فانه كان البقر موصوف بالحاقة كذلك الحجة التي
 تنبت العلة منها وعلى ما قال الرضوي انها مضافة العام الى الخاص كبوم
 الاله اذ الجامع ايضا من الصفات الغالية المسجد فان قلت
 يكفي لتمسك ظاهر الامر فكيف يرد بالتاويل قلت اذا كان الظاهر بعيدا
 عن العبارة بعد عنه لكن الكلام في بعده الموجب للمعول عنه وقيل يدفع
 تمسكهم على القاعدة الثانية ومنه رد قطيفة مع ان المقصود جعل
 القطيفة جردا كما هو شأن المركب الوضع واخلاق ثياب مع ان المقصود
 جعل الثياب اخلاقا متاؤل بجمعه من قبيل اضافة خاتم قضة
 فانه لم يقصد بالجرد حين اضافة كونه صفة للقطعة والجرد هو البقاء
 والقطعة المحل والاخلاق جمع فخلق كضرب يفتح البالي ولا يضاف
 اسم مماثل للمضاف اليه الى ما يصير مضافا اليه على تقدير الاضافة

للقطيفة ط

والاوضح ولا يضاف اليهم الا مماثلة لهم في العوم والشمول والخصوص الشخص
فلما يرد ان الشخص صر تطويل لكن يرد ان الخاطي الشخص صر تطويل فلا حاجة
لنفي صير الشخص الى المماثل كما سدد ليث من المماثل الاعيان وجسدت
من المماثل المعاني واجاز اللفظ لاضافة احد المراد فين الا لافق للتحقيق
ينبغي قوله لعدم الفائدة لانه يكون التحفيف فائدة ويمكن ان يقال المراد بعد الفائدة
في ذكر المضاف اليه لانه مضاف في اللفظ لا في اللفظ لا يضاف انه كثر في كل كلام
ولو قلنا ان ليس الاسمين في كل موضع فقلنا لا يصحنا الاستغناء عن متفقات كثيرة
ومما يجب التنبه عليه ان المراد بالمماثلين ليس المماثلين بـ
الوضع اذ لا يكتفي فائدة الف وعلام غلام واب اب وابن
ابن الى ما لا يخص مع اتحاد المضاف والمضاف اليه في الوضع انما
المراد المماثلثة بحسب المراد بالعدد وفي الف الف غير ما هو المراد
بالعدد فاسمك في نظيره فانه لا يرد بخلاف كل الدرهم فان الكثر
اذا اضيف الى المعرفة بمعنى الجمع واذا اضيف الى النكرة بمعنى كل واحد
وكذا استمر ان كل رمان مأكول كاذب وكل الرمان مأكول
صادق ويحتمل الشيء اي العين المضاف اللفظ الشيء مراد به هو
والعين المضاف الى الشيء ما الى الشيء فان المراد بمثل اللفظ
الاسم المماثل لاضافة في هذين التركيبين في الامتناع والجواز في اللفظ
لاضافة العام الى الخاص لانه شائع ذابح كوسم الاراك ولفظ
الاحد وشار الى وجهه بقوله فانه يخص اي كل واحد من الكل
والعين يخص فلما يعبر عن الفائدة وقد اشار بيان الفائدة الى
انها معنوية ولم يرد بالاختصاص بما يقابل التعريف كما هو المتبادر

في المقام ولا يخفى مثله على ذوي الافهام ومما اضفته من اقواله بعض الرجال
ان اضافة العام الى الخاص لا يتقبل اذا لم يشترط الخاص يكون تحت ذلك
العام فيستحسن ان لا يرد على الرضي ولا يضاف الخاص الى العام لانه لا فائدة
فيها الا تحصيل الابهام ولا يقبل ما بين الابهام باضافة الابهام ونحن
نقول تحصيل الابهام بالاضافة خلاف وضعها ومن محققات اضافة العام
الى الخاص اضافة حتى لا يرد بعض شخصه ويستعمل في البيت ايضا واضافة الاسم في مثل
اسم السلام عليكم والمراد اللفظ الدال على السلام وهو سلام عليكم ولحقها
حكم بعض النحاة بانها لفظان زائدان لا يقصد بهما وقوله بعد كرر وقوله
مماثل وضع ليراد به قوله ولا يضاف اليهم مماثل له بنا وبه الى اضافة المسمى
اليهم وحقه ان يذكر قوله بخلاف كل واحد من كل واحد المراد بسيد سمي
بسيد والمراد بالكرر نفس اللفظ اي جاء بسيد سمي بهذا اللفظ ولا يجوز عند
اجتماع اللفظ واللقب الاخير للقب فان كان الاول مفرا وسوا كان التثنية
القائما مضافا او مفردا يجب اضافة الاول الى الثاني او قطع الثاني عن الاول
رفعا او نصباً بالمدح ولا يجوز الاتباع الا عند الزجاج والفرا وان كان
الاول مضافا ففي الثاني الاتباع او القطع لا غير ونحن نقول كما به بعد كرر
على قوله ولا يضاف اليهم مماثل له يرد على قوله بشرطه بغير خبر به المضاف عن
التعريف وان وجوب اضافة الاسم الى اللقب بناء على ان اللقب لو قدم لا غنى
عن الاسم لانه يفيد ما يفيد الاسم مع زيادة مدح مدح قوله بان لا يشترك اللقب
وخص الاسم لا يفيد ذكر اللقب عن الاسم وان اضافة الاسم الى اللقب بعد تكبير
الاسم وجعله بناء على اسم هذا اللفظ يحتمل ان يكون من اضافة العام الى
الخاص فلما حجة الى جعل اللقب على نفس اللفظ وانه يكون تاجره عن قوله

كان بيان

بخلاف كل الراجح متكبا وان لم يشترط تجريد المضاف عن التعريف
 او لضرورة فيه فيجوز اضافة سبب كذا اضافية بيانية لرفع الاحتمال
 وح يطل كالمشراط الاضافة البيانية بالعدم من وجه بين المضاف والمضاف اليه
 ولا ضرورة تدعو اليه ومن اضافة الاسم في اسمهم في حبيبتك واصباح وذا
 يوم تحبب الصباح بذا واليوم بذات مؤكول على السماء اوجبت وقتا
 صاحب هذا الاسم ومدة صاحبه ذلك اللهم قد اصفه ظرف محذوف كذا في
 الرضى ولا يخفى ان فيما قاله وصف النكرة بالصفة قالوا يجب تقدير المعرفة
 ولعل اختياره في صياح على صياح التيسير كالصبح وطيبه منه كان
 لهم الصباح بخصه وليس غيره صياحا وقد ذكر الرضى مضافا لمرسنة
 اقتديا به في ذكرها الا ان الفصل بين المضاف والمضاف اليه في
 الضرورة بالظرف ثابتة مع قلة وقبح وبغيره في الشواقي منه بالظرف
 وفي غير الشواقي منه في الشر فقرة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم ليت
 بذلك ولا لم تواتر القوافي السبعة فان ذهب اليه بعض الاصوليين فيمكن
 في الرضى وجعل في التيسير بظرف متعلق بالمضاف بغير ضمير وكذا
 بفعوله سواء كان المضاف مصدرا او اسما فالمراد الثانية ان حذف المضاف مع
 اقامة المضاف اليه مقامه جائز اذا لم يلتفت وجا في الشروع للبر
 ايضا وقد تترك المضاف اليه على اعرابه نحو ما مثل فيك ولا ابيك تقولان
 ذلك وتوهم الله انطى وقتها بسبحان صلى الطلحات على رواية
 جر طلي ونحو قوله تعالى يريون عرض الدنيا والله يريه الاخرة على قراءة جر
 الاخرة وقد يحذف مضاف ومضاف اليه من بين مضاف ومضاف اليه نحو
 قبضت قبضة من اثر الرسول الى من اثر حافر فرس الرسول وقد يقوم المضاف

مقام المضاف المحذوف في التذكير والتأنيث فيفعال جدعت عند انقروني
 عند وقع زيد وقعت زيدا في الثالثة حذف المضاف اليه وهو انقروني المحذوف
 مع البناء على الضم وذلك في الظرف النسبية الزمانية كقبيل وبعد والمكانية
 كخلف وقدم او شبهة ما في الابهام كحسب ويتر بشيطان يكون مقطوعا عليه
 لا اضيف له مثل المحذوف واخذف مع بقاء المضاف على حقيقته وذا اعطف على
 هذا المضاف مضافا له مثل المحذوف فيفعال قبل وبعد بين ذراعي وجبهة الاس
 ومنه يا تيم تيم عدو واخذف تنوين المضاف فيما سواه في ذلك في كل
 وبعض مقطوعا عن الاضافة ولو كانت ذاتا في اصطلاح وشوارد
 القواعد لا يزيدك بيان كما مر منك قال ابن مالك لا يتقدم على مضاف
 معول مضاف اليه الا على مضافه غير مراد به في خلاف ذلك في ثوابت
 افا ناول ضارب ويعزث المضاف لتأنيث المضاف اليه ان صح الاستغناء
 عن المضاف اليه وكان المضاف بعضه او كسبعضه كقطعت بعضا صابعا
 ونحو اجتمعت اهل اليمامة ويذكر لتذكير المضاف اليه نحو رؤية الفلك وما
 يقول له الامر معين على اجتناب التوالي وبضاق الشيء باوتي ملاسنة
 كوكب الحرقا وقد يضاف المفعول الى المؤكدة كقوله لقيته يوم يوم وليلة
 ليلة ومن الزمان ضبط الله الملائمة الاضافة منفعة عنه خوف
 السان فان كنت متشوقا غير متشوق فيكليك بالتسبيح فان
 فيه التكميل مع التعويل واذا اضيف الاسم الصحيح الصحيح في كلام
 النحاة لا الاسم الصحيح على ما يوصفه بيان الرضى قبل ما ليس في اخره
 عليه وبر عليه لانه ان اراد الاخر في الحال يلزم ان يكون قاضيا لهما صحيحا
 وان اراد الاخر في الاصل يلزم ان يكون مدودا غير صحيحه ويلزم اختلاف

ذلك

في بيان ما ذكر في هذا المقام وقال الرضا ما عرفنا من صحيح وجه يلزم ان
لا يكون قط هو وقد ورد ان لا غير صحيح الا ان يقال اخر قاض الياء لان
النوى كالثابت او يقال المراد حرف الاعراب ما يكون محل الاعراب على تقدير
وبعد لا بد من ان يراد بالاسم الصحيح اسم من الاسماء الصحيحة حقيقة او حكما
حتى يدخل فيه ضاربه وبعد يراد ان قوله والحقيقة مستغنى عنه لدخوله
في الاسم الصحيح حكما ولا بد من ان يراد بالمحقق به العلم من الحقيقى
والحكمى ليدخل فيه كقوله وفى المحقق بالصحيح باقى آخره وفى
عنه مسوق بسكن فانه الحق بالصحيح في اجزاء وكالات على آخره
لعدم النقل الياء المتكلم المتكلم لان فتحة كسر كسرة يتبادر منه وجوب
الكسرة وذلك لا يصح في قط وقد ورد ان فانك بالجيبا ربين كسر
الآخر والحق نون الوقاية والياء مفتوحة او ساكنة في تقديم الفتح
شأنه ترجيح له وقد تقدم وجهه فتدكر مستغنى عن الغداة به وصر
الياء في الفتح والسكون فيما عدى الثاني والاطلاق للامانة
على السباق اذا عرفت حكم الصحيح والمحقق به فان كان آخره ارسلا
الناشئ ماض او مضارع مجزوم او غير مجزوم نون في است عن
ضبط الفتح المجزوم ويصح ان يخص بغيره فانه لا حاجة مع الاو
وقيلة هذين قبلها الا ان يجوز قبلها غير الثانية ياء لان كون
ما قبل الياء من جنس او مشتملا على ما هو من جنس احسن
ولم يبين انه بعد الفتح مدغم لانه راجع في قوله وان كان ياء
اوتت لكن الاو حان ان يقال وان كان واو قبلت ياء وان كان
ياء او نون فتستغنى عن قوله واوتت وفتحت الياء في الصور

يراد الاعراب

الثالث

الثالث للكنين لعدم امكن دفعه الى كنين بخبرك ما قبل
الياء كما في لدن وقط وقد فان قلت قوله للكنين يغنى عن
تقديم الفتح بالصورة الثالث لانه يفيد التبع للطلب قلت
لوم يفيد خل فيه لدن وقط وقد غنبر وما بين احوال الاسم
الصحيح والاسماء الستة فالحق ان قلنا انه صحيح كما يقتضيه
تعريف الرضا نوصيها للاحراج بما يخالف الحكم السابق عنه او كما بين
حكم الاسم الصحيح والغير الصحيح وبعض الاسماء الستة فالحق نوصيها
للاحراج بما يخالف الحكم السابق عنه قلنا انه غير صحيح على مقتضى
ما يقتضيه تعريف غيره فبغير خبره يركن على تقديرين التقديرين
التوضيح يذى عنها استطراد اذ الكلام في المضاف الى ياء المتكلم
او ما علم حال الاسماء الستة المضافة في الجملة وبقي بعض احوالها ضم
حيث الاضافة بيانه وعلى تقدير بيان المقطوع عن الاضافة
استطراد الا ان يقال انه حيث عن المضافة حيث اية آخره فالحق
آخره في حال الافراد والاسماء الستة الاظهر انها اسم
للموحدات الكبريات فلا حاجة الى التقييد فاني واني على الو
الوجهين وقدم اضي لانه من شدة الياء اذ ما ورد ليس الا في
الاب والاخ الحق بقبيلسا لكن الاو الحق في قوله واجاز السرد
واضي واني تقديم ابي وكانه راعى الاية اذ على طبق الاول ويقول
الاظهر وتقولين في وهن لاجبه بذكره لانه داخل في حكم الاسم
الغير الصحيح ولا حاجة الى استثناءه الا ان يقال صرح به الرضا
للدواعي بن يعقوب وابن مالك حيث نقل عن الشيخ عنه التشديد

في الاربعة وهو النظر في الامعة لتحصيل الاخ بالقياس على الاب
 ويقال لم يقلوا يقولون ثقتا لكن الظاهر ذكر بقا في السابق وذكر يقول
 هنا في الاكثر اي في اكثر الاستعمال وفي قلب العاد التي هي عين العلة
 بما اذا حصل في قوة كشيء لا كسر اذ لا اصل السكون ولا دليل على الحركة
 بخلاف اخ واب فان الجمع على افعال في غير معتل العين دليل على كونها
 واذا قطعت على صفة المجهول لا الخطاب لقوله قبل والمراد قطع
 الخ من الالهام الست بقرينة الجواز فالضمير للمذكور ضمنا
 والتعليق محتمل والمراد القطع عن الاضافة لان الاضافة ارباع
 المتكلم كما يتبادر اخ هذه اللفظة اعني الارباع بالحروف تارة بالركة تارة
 اشروا وجاء كيد مطلقا وفي حال التثنية والجمع ايضا فقول خان واخونا
 وكصا مطلقا وكيد مطلقا وكلو واب مثله في غير الخ وفي هذه
 هي اللفظة الفصحى ومن والفصحى فيه ما ذكره بعد وعدم شرة هذه
 اللفظة لم يذكرها الزجاج فيهم وصدر الافاضل انما بال من الالهام
 الست واخى واخى لغاية تشديد النون وانما تكون نونه فجاء
 في الشو للضرورة وفيه مثلثا كى به عليه بقوله وفتح الفافصح
 منها لم يأت من الضم والكسر الضم راجع الى ما يخطر بالبال من ذكر الفصحى
 والعامية بعينين فمن البداهة كون الغم كد لوله دابر بين الفصح والضم
 والكسر فافهم وقيل منشاؤه كونه ذات احوال ثلاث في حال
 الاضافة وان التثنية الداعي في حال الافراد وكانه يجعل الهم الذي
 عوف عن رفق العلة في حكمه كانه واو تارة والف اخرى وبادا في
 وفيه عشرة لغات ثلاثة اخرى منها تلك الثلث مقصورات

مطلق

مطلقا وثلاثة اخرى التثنية الهم مطلقا مع حذف اللام وثنتين
 اربعين تشديد الهم مضموم الفاء ومفتوحا مطلقا والعاشرة
 اتباع الفاء للهم في اعرابه كاتباع فاء امر واتباع عين امر والهم
 وجاء هم مثل يد وخب ودلو وعصا مطلقا اي في حال الافراد والا
 ضافة والاو ان يذكر تلك اللغات على ترتيب فصاحتها فيقول
 وجاء هم مثل دلو وعصا ويد وخب وفيه لغة سادسة دون الجمع
 وهو ان يكون كرسا مطلقا وجارهم مشددا مطلقا وذو وفيه
 ثلث لغات لانه كصا ويد وما هو المشهور المذكور في المتن
 لا يضاف الى ضمير وقولهم اللهم فزون زيد بنا ويد وهذا الاسم
 كذا في الرضى ويستفاد من اسم علم ان المراد سلب اضافة ذو
 وقوله لا الضمير لا ينقطع عن التثنية وذو وفيه اضافة وفي الرضى
 الذوات اذ التوابع جمع تابع والجمع جمع فاعل الهم في الاضافة لا
 فاعل الصفة على قول من يرفع الهم اسم الجمع هذه الجمع لا اعتبار الغلبة
 الاسمية في الالف المرفوعات والمنصوبات والمجرورات حيث
 لوحظ في جميعها كونها صفات في الاصل تفتاوس تلك في الاصول
 ما هو الاصل من كونها صفات وفي التوابع ما هو تابع من الصبورة
 اسما كل ثمان لو اريد به الثاني في الذكر يشمل غير التوابع ما لا يخفى
 مما لا يحصى ولو اريد فان في التثنية يشمل الفاعل لانه ثمان في التثنية
 لعلمه والنفقات كلها كدنها تؤول في الفاعل والعامر والاضمار النسبة
 الى المسند اليه فاخرج بقوله بمراب سابقة ما قاله السابق في الاعراب
 لكن مع هذا فيقيد استغنى عن الاعراب الجديدة فاحفظ مع

11

البداهة الجبرية وهو ان المراد بالاعراب سابقه العلم من اعراب سابقة
 محققا او موهوما للام لا يخرج عنه فخره الى اني لست مذرك ما مضى
 منصوبا ولا سابقا شيئا اذا كان جائيا فان سابق مع كونه مجزوا
 هو التابع لمذرك مع كونه منصوبا لتوهم الجبرية لانه في موضع يكسر فيه
 الجر زيادة البناء وما ان ينسب عليه انه لا يخرج به الصفة في قولهم بحر
 ضرب ضرب بحر فرب مع انه للجر المرفوع لانه لا رفعه فقد انشذر
 بسبب طرياق جر البحر كما صار رفع بحبك زيد تقدير بالوضع
 الجر زيادة البناء واخرج ما بقي من المعربات باعراب سابقة من غير
 التوابع بقوله من جرته واحدة واستكمل على الرضى ذلك الا يخرج لان
 جرته الاعراب اما كون الشئ عمدة او فصلة او متوسطا بينهما وكثير
 من التوابع يشترك سابقا في الاعراب وجرته من هذه الجهات
 كفعال ثان المملت واعطيت والحال عن المفعول به ولو اريد خصوصية
 الجرته لا نوعا في اعراب الصفة لكونها صفة واعراب المتبوع لكونها فاعلا
 او مفعولا به ومضافا اليه الا غير ذلك واجيب نارة بان المراد من الجرته
 المعقضة ومعقضة الاعراب التابع ما في غيره فان العاقل في زيد العاقل
 مرفوع فاعلية متبوعه في المفعول الثاني فانه ليس المفعولية
 المفعول الاول بل المفعولية تف وفيه انه يلزم ان يكون الاعراب
 الصفة والاعلى معنى في متبوعه لا اعلى معنى فيه ويكون المعنى في متبوعه
 والذين ولا يخفى بعده ونارة بان المراد بالجرية الواحدة العمل والعمل
 في التابع والمتبوع على واحد لانه ينصب العامل اليها انتصابا واحدة
 بخلاف غيرهما وهذا لا يصح في المنطوق على مذهب من المذهب

لأن عامله مقدر عند البعض وحرف عطف عند البعض او لا
 بواسطة حرف العطف وتما شاكل اشكالا مفصلا ورو نحو
 جازني رجلا رجلا فان الاعراب بها تكونها معا لا فان قبله ليس
 باعراب سابقة بل اعراب المجموع لانه اجري عليه ما اعراب
 المجموع للام يلزم ان ترجع بلا مرجح بشكل نحو جازني القوم رجلا رجلا
 باعراب سابقة وتشكل ايضا نحو حسن حسن فانه ليس بشئ من
 التوابع الا ان يقال انه داخل في التابع ولم يضبط قسم منه لفظة الحكام
 وشبهة امره العت وتسمى صفة ايضا فتم في توابع المتأخرى العت
 والوصف في اللفظة يجمع على ما في الصحاح والقاموس والنراية
 الجزرية جعل العت اخص حيث خصه بوصف الشئ في الحسن
 وذكر المص في شرح الفصلان للصفة معنيين عام مادل على ذات
 باعتبار هو المقصود بما كان اولافينا وشر المتبوع او ما شاذ او خاص
 هو التابع وبجانبه ما ذكره صاحب تلخيص المعاني حيث قال المعاني
 بحث القصر المراد بالصفة في هذا الباب المعنوية لا العت النحوي
 قول كلامه على ان شمول الصفة لجر المتبوع ليس كوي تابع جلتيت بل
 على معنى في متبوعه اخرج به المص به التوابع كلها واورد عليه الرضى انه لم
 يخرج عنه العجني زيد على وجاني القوم كلهم ونحوه يقول لم يخرج عنه تابع او
 المنطوق بل ان يكون المتبوع مما يشرك الغير في كونه مقصودا بالنسبة
 والتأكيد على ان المتبوع ليس متجاوزا فيه ولا ما ذكره هو البدل بل
 على ان المتبوع غير مقصود بالنسبة وعطف البيان يدل على ان المتبوع هذا
 الامر العين ولو قيل المراد الدلالة المقصودة وشئ من تلك الدلالات

فصل العت

غير مقصودة قيل يخرج عن تعريف التبعين المعنى المتبع نحو الجسم
الطويل العريض العيق فان المقصود فيه بيان معنى الجسم لا الدلالة على
معنى فيه والفت المتوكله نحو نفي واحدة فان المقصود فيه تأكيد معنى
في المتبع لا الدلالة على معنى فيه وتبر عليه انه خرج به الوصف بحال
المتعلق نحو رجل حسن غلامه فان الوصف فيه بدل على معنى
في الغلام لا في الرجل حتى قيل ينبغي ان يزداد في التعريف او متعلقه ولا
شبهة في ان الاولى هي الزيادة وغاية توجيه التعريف ان المراد بمعنى
في المتبع اعم من معنى فيه تحقيقا او تشريفا والوصف بحال المتعلق
لشتريل حاله منزلة حال المتبع قال الرضي وقد جعل حال متعلق الشيء
وصفا لذلك الشيء لشتريل منزلة حاله كقوله مررت برجل مصري حمارة
بحصول الفائدة بذلك وان المراد الدلالة على متبوعه اعم من دالة الوصف
وصده او مع ضمنية المتعلق ولا خلاف في الدلالة مع المتعلق على
حال المتبع وانما سمي وصفا بحال المتعلق لبيان الاعراب على ما يدل
على حال المتعلق وانما سمي عن الوصف بحال الموصوف مع ان كليهما
للدلالة على معنى في المتبع لا اختلاف الحكم ما مطلقا قيد للظرف اي
كائين في متبوعه كونا مطلقا غير مقيد بزمان نسبة حصل لوصوف في
الكلام وقصده اخراج الحال الى حال بدل على معنى كائين في ذي الحال في
زمان نسبة حصل لذي الحال او تقدم التامع او المتبع يجمع اخراج الحال
به نعم يصح ان يقال ذكر لبيان مدلول الصفة بحيث يتميز عن مدلول
الحال اذ هذا تعريف للصفة بتعيين مدلولها بقوله مطلقا وان كان
ستفنى عنه في اقام التعريف لكنه يحتاج اليه في تعيين مدلولها الذي

قصده

قصده في ضمن التعريف ولا يخفى عليك انه يخرج باقي التامع عن التعريف
اذ لا التامع على معنى كائن في متبوعه كونا مقيدا بزمان نسبة لمتبوعها
وفي بعض الشروح ان قوله مطلقا قيد الدلالة اي دالة مطلقة غير مختصة
بما خرج به جاد القوم كلهم واعجبني زيد عليه فان دالة هذه التامع
على معنى في متبوعه مختصة بالمادة حتى لو قيل اعجبني زيد وغلما وجا
زيد واعجبني زيد غلامه انتفى الدلالة وفيه ما عرفت من ان كل تابع بدل
على معنى في متبوعه وانما يخالف ما حمل المص عليه وانه لا يسا عدة اللفظ
مطلقا اذ يقطع هذه التوجيه تانيث مطلقا ولا كان نظمة ان يتبدل
اذا انه لا فائدة في وصف الشيء لانه انما يكون الخطاب به مع من هو عالم
بثبوت الصفة فلا فائدة للفي خطاب في دالة التبع على معنى في متبوعه
توضيح لبيان فوائده وان كان من وظائفه في آخره لانه يستوفى بها
قد ساق الكلام سابقا ينبغي ما هو الغالب من تلك الفوائد وما هو النادر
فقال فائدة تخصيص وهو تحليل الاشتراك في التكرات او توضيح
وهو رفع الاحتمال في المعارف بهذا هو المصطلح النحوي ولا فائدة في استبعاد
اجتماع الفائدتين كما نبه عليه بكلمة او الفاصلة والاشبه ان تكون فائدة
وصف المعروف بلام العهد الذهنه التخصيص نحو امر على اليمين يستني دون
التوضيح فتنبه ونبه على استبعاد اجتماع معانين الفائدتين مع تباين
بقوله وقد تكون لمجرد التناو وهو بيان صفة الكلام والاشهر مقابلة المع
مع الذم او الذم وهو بيان النقص اذ استغنى الموصوف في نفسه
عن الوصف او التوكيد وهو فجا اذا اشتمل الموصوف على الصفة
تضمن او التكرار نحو نفي واحدة أكد الواحدة لدفع توهم كون النقص

بيانها بيان

الجنس لان الاسم الحاصل للجنس والوادة ربما يقصد الى الجنس وربما
يقصد به الوادة وقد يكون الوصف التوكيدي للامارة الى ان المقصد الى
الجنس هو ما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحه ولا فصل تسيير
ما في بعض النسخ ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره غير مطلوب
وصفة الاسمية نحو ارقم واسود وادهم وصفق فانه لا يوصف به بغير
الاسمية ولا يخفى ان صوابه وغيره لان بين يطلب متعدد او فيه
رد على سبويه حيث شرط الاستتاق فيه دون الحال وجوز
جاءني زيد السد ولم يجوز جاني زيد السد وعلى سائر النسخة حيث
اوجبوا الاستتاق فيهما معا ولا يظهر فرق بين الحال والصفة لا
يقتضيه من سبويه ولا كما يقتضيه عدم تقييد المص غير المشتق
تقييد غير المشتق في النعت بقوله اذ كان وصفه الاظهر ان المراد بالو
ضع العلم في الوضع المشهور والمجازي لولا انكسر احد مررت برجل عدل
لغرض المعنى اي لغرض افادة المعنى اي القامع نحو ما في وضعا عاما بمعنى كذا
ذلك الوضع جميع موارد استعمال مثل تجتمع في معنى صيغ النسبة سواء
كانت بياض النسبة كما هو الظاهر من العبارة او بغيرها كما في الجاهل
على ما يقتضيه الدرية لكن بشرط ان يكون على معنى النسبة بخلاف
قرى وكوه وذي مال يريد به ذافره عنهما من ذات وذو ووذو
او ما في معنى فرج من فروج من اوله واولات ومثل ذلك لو دعي
بمعنى فطن وبرشع بمعنى غليظ وضخم بمعنى شديد رشع دل بمعنى
سريع وذي بمعنى الذي والذي وكوه من الموصولات الممدودة بهن
وصل او خصوصاً اي وضعا يخص ببعض موارد الاستعمال وهو سمان

سماع

سماع وقياسي اشار الى بعض بقوله مثل مررت برجل في رجل
يريد به المضاف اللفظ موصوف او ما في معناه ويختص بالثمة
فانها في هذه الصورة استعبرت بمعنى الكامل فمعنى مررت برجل
اي جيل اي رجل مررت برجل كامل ومعنى مررت برجل اي امر ايضا
كذلك وبقوله مررت بهذا الرجل يريد به كل جنس معرّف باللام جاء
بعد الاسم الاشارة فانه يعبر المقصود به افادة وصف الرجولية ويريد بها
يريد به اسم اشارة غير مكان فانه يوصف به العلم والمضاف اليه او الى
العلم او الى اسم اشارة فان الاسم الاشارة في هذا الوضع مستعمل
الاستعمال اشارة اليه فكما يصح قولك زيد اشارة اليه يصح زيد هذا
ومن القياسي كل ما وجد وصفه فانه يوصف بها المعرفة والثمة اذا
اضيفت اللفظ موصوف به ولا يوصف بها الاسم الجنس فتقول
جاءني الرجل كل الرجل وجد الرجل وصف الرجل ورجل كل رجل اتي فانا
ستعبر للكمال في الشرف او الذم او في القول جاءني اللين لم اسم
كذلك واصل معنى كل الرجل انه جميع افراد الرجل حيث جمع جميع
ما فهم وجد الرجل معناه انه غير منزل في رجل ومعنى هذا الرجل ان غيره
باطل رجولية ومن القياس وصف اسم الجنس بنفسه المضاف الى الصدق
بمعنى الجودة او الى الله فيقال جاءني رجل رجل سواد ورجل صدق
فانه مع المضاف اليه نازل منزلة شئ او جنة ومن القياس
على ما خرج به الرضي المقادير نحو الرجال ثلثة وربعه ان وفوق ذرا
والنسر هل جعل الوصف بالعدد مقصورا على السماع واما السماع
فانه المقصد بمعنى اسم القامع في الاغلب وليس المقصود نحو رجل عدل

ورجل رضى فإياك ان نصف بالمصدر كلما شئت كما تقر في الاوصاف
 وكان من ان الوصف شبيعه وكشرت ومنه ضرب يفر شبيعه اوها
 الوصف يفر شبيعه يفر شبيعه شوق نحو رجل السداسي سماع ورجل حار
 اي يلد وثايرها وصف لم الجنس نصف يقال حررت برجل رجل اكامل
 ورايت اسدا الى كاملا وقالها وصف الشئ باصبع هو من نحو
 فضة واستقبحه سوية نشر او شرا ووجه السيف ولا يها سرت
 برجل اي عشرة وجعل واخ لك واب لك وكانت بتا ويل المعنى الشق
 فيكون من الضرب الاول لا قبالة كما يفيد به بيان الرضى والاصل
 في النعت ان يكون مفردا اما لانه في الاصل خبر مبتدأ وانما لان الاصل
 ان يكون مشتقا ويكون جملة لانه ربا يكون الفرض من الجملة المعنى و
 اية اشار بقوله ويوصف النكرة حقيقة او كما كالمعروف باللام للعهود الذ
 لكن لا توصف النكرة الحكيمة الابجلة فعلية فعلا مضارع كما لا توصف
 من المفردات الابكرة يتمتع دخول اللام عليه نحو حررت بالرجل
 مثلك وخبرتك بالجملة الخبرية اطلق في خبر مبتدأ لانه يجوز زيد
 اضرب بلا تاويل بخلاف جاني رجل اضرب لانه لا يجوز الا بتا ويل مقول في حق
 اضرب وذلك لان الصفة لتقييد الموصوف باسم يعلم المخاطب
 انشابه به والجملة الانشائية غير معلومة النسبة قبل تكلم التكلم
 وليس المقصود من خبر مبتدأ الا افادة نسبة غير معلومة للمخاطب
 وهو كما يجزى النسبة الخبرية بجزء النسبة الانشائية ويلزم الضمير
 لفظا او تقدير والتقدير فيه اكثر في خبر مبتدأ وان كان اقل منه في الصلة
 والمراد ضمير يرجع الى الموصوف فكانه تعريفا للعهود ويوصف مرفوعة قوله

وهو كما يجزى النسبة
 الخبرية بجزء النسبة
 الانشائية

بحال

بحال الموصوف وحال متعلقه التبادر ما يد حاله في نفي الامر وحال
 متعلقه كذلك فيلزم ان يكون جاني رجل صائمه شهاده من الوصف بحال
 الموصوف وجاني رجل حسن الوجه بنصب الوجه او جره من الوصف
 بحال المتعلق وليس كذلك كما لا يخفى فينبغي ان يراد حال الموصوف على
 حسب العبارة وهو ما جعله الحكم حلالا ولو جوزنا قال الاول من الوصفين
 يتبع في الاعراب قد عرفت معنى التبع في الاعراب وهو ان
 نوعي اعرابهما مع اتحاد الجرته وهذا تصح التبعية بهذا المعنى في البواقي
 حتى يصح قوله والتعريف والتكثير والافراد والتشبيه والجمع والتذكير
 والثاني في نظره فاما ما قلنا في كل صفة من الموافقة في امور اربعة
 من تلك العشرة اذا لم يستوف التذكير والثاني في ولا الجمع كان
 يكون الصفة على لفظ المصدر نحو رجل صوم ورجلان صوم وهكذا
 والثاني من الصفتين لا يخفى ان كلام المصنف يشمل على توضيح
 الواضح وذكر ما تركه المراجع اذا المتابعة في الاعراب لا يحتاج الى البيان
 الاول قالوا لا يقع في التفرع التعريف والتكثير والجمع والثاني يتبع
 في الاولين يتبع اي الموصوف في النسخة الاول جمع ادل في كل صفة
 تجب الموافقة في امرين وفي البواقي لا يتبع الموصوف بذكر الفعل
 في انه يدور ثانيا وتذكيره ونظايرهما على الاستناد الى الفاعل كما كانت
 عنه بحث المذنب والتذكير ويثبت ثناء الثاني ان كانت قابل الرضى
 جعل الثاني في البواقي كالفردون الاول فرق من غير فاروق
 وكيف لا وتشتب الصفة وجمعه وافراده وتذكيره وثانيه باعتبار
 فاعله الذي هو الضمير لا باعتبار موصوفه وانما اقضى العجب من هذا

ادلتها ببيان

الرجل كيف يغفل عن هذين الرجلين وهو لا ذر الرجال وكيف لم
 ينظر الى هذه المرأة الا بهذه ذلك حتى لا يقع في قطع مثل هذه السا
 لك لا يقال بشكل ما ذكره به رجال ضاربة فانه لم يتبع الصفة فيه
 موصوفها في الجمع ويحس هذا من قولهم برفعة اثاره وشوب السمال
 لانا نقول موصوفها في الاول مفعول بغير مؤنث اعني جماعة من الرجال
 والصفة في الثاني برفعة مجتعة من السمال فان قلت جاني رجل قام
 ابوه وصف بحال التعلق فكيف يصح ان يقال هو كالغفل وهو متفكر
 الغفل قلت الصفة فيه مجموع قام ابوه وهو وصف بحال الموصوف
 وهو كونه بحيث قام ابوه وبخلاف رجل قام ابوه فان الصفة فيه
 قائم بمرمان ارباب الصفة عليه فلا تنقسم الجملة التي موصوفة الى ما هو
 حال الموصوف في ما هو حال متعلق فان قلت تتبعية الجملة في الاعراب
 وان امكن تصحيحها يجعل الاعراب بحيث يعي الاعراب محلا وكيف
 يستقيم تبعيتها في التذكير والتانيث ونظايرها قلت لا تظهر
 ان الجملة بمنزلة من هذا البحث ومن هذا يتقدح ان الانسب
 تقديم هذا البحث على بيان كون الصفة جملة خبرية ومن ثم ادومن
 اجل انه كالفعل في الحاق علامة التانيث والتثنية والجمعين دون
 موصوف حسن قام رجل فاعده علما انه وضعف فاعده عن علما انه
 وجاز فعود علما انه بعض تفاوت هذه الامثلة الثلاثة بالحق والصف
 والجواز اذ لو كان هذا القسم من الصفة تابع الموصوف لما كان التفاوت
 لحسن قام رجل فاعده علما انه كونه كالفعل بل كونه كالموصوف في التذكير
 والافراد نعم لو قال حسن قام رجل فاعده علما انه لكان متضعا او محجج

لا جعل قدومه وجاز فعود علما انه معطوف خارجا من حين الظرف
 والمضمر لا بوصف ولا بوصف به بل بما باعتباره الوصف والموصوف اقسام
 اربعة ما يوصف ويوصف به كما سمى الاشارة وما لا يوصف ولا يوصف به
 كما مضى وان المصدرية مع مدحها صرح به الرضي في بحث النجس الظرف
 باق المضاف الا مثل موصوفه نحو مررت برجل ابي رجل فتامل واعلم انه
 لم يكن في نسخة الرضي قوله ولا يوصف به فاعده ربانية تركه الصنفين
 والموصوف افضل وساويا به اذ لا اخص من الموصوف وظاهر هذا الحكم
 منقص بما لا يحصر من قولهم شئ عجب وامثاله فقيل المراد باللام
 خصه المساوي ليس قريبا للاعم بل للاعرف والمساوي في التعريف
 فهذه الحكم مخصوص بالمعارف وحمل المساوي عليه تعيين ويوجب
 حمل الاخص عليه بان يراوده ماله من زيادة اخص بالتعريف يكشف
 عن هذه الارادة قوله ولما لم يوصف باللام ولا بد من معرفة مراتب
 التعريف حتى يظهر هذه المسئلة ومذهب سيوبه الاعرف
 المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم المعرفة باللام والموصوف والمضمر
 ثم مرتبة المضاف اليه فلا يوصف المعرفة باللام بالمضاف الى معرفة
 باللام وعند المبرد المضاف انقص من المضاف اليه فيوصف المعرفة
 باللام بالمضاف الى الاربعة ومذهب الكوفي ان الاعرف العلم
 ثم المضمر ثم المبرهم ثم ذو اللام وعند ابن كيسان المضمر ثم
 العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام قال المالك في ثم العلم المبرهم ثم
 وضيم الخطا طب ثم ضم الغائب الذي يشبهه من ثم اسم
 الاشارة والمنادي ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب

ضمير المتكلم

غير مخاطبة

المضاف اليه في التابع الاخصر على مذهب ليس صفة بل يد لا يعطف
 بيان وقوله لا يخلو سيجي عليه انه ان اريد المائلة في المرتبة بل هو قوله
 او بالمضاف الى المثل وان اريد المائلة في كونه فالام تعريف لا يصح
 المحصر لصحة اضافته الى اللام بالموصول ما عليه مما سبق ان كل ما و
 للشئ او ادنا منه في التعريف يقع عند صفة له وكان المضاف الى الموصوف
 كذلك بالنسبة للاسم الاشارة مع انه لا يقع صفة له احتاج الى الاستثناء
 فذكر ما هو بمنزلة الاستثناء عنه مع الاشارة الى وجوب مخالفة لافوته
 فقال انما التزم وصف باب هذا بعد اذ قد وصفه بنى اللام لانه التزم
 وصفه لانه لم يلتزم وصفه فضلا عن التزم وصفه بنى اللام ولا يقع
 ذكر التزم عن كلمة انما لانه دخل لقوله لا يبراهم فكانه قال ما التزم الا ل
 بهام والالتزام بنى اللام منقوص بجواز وصفه بالموصول الذي مع اللام
 وبلام الموصول اقتضاها بهام باب هذا ذلك الالتزام في غاية الابهام
 وتكلموا فيه بان التوسل في ازالة الابهام بالمضاف الذي توسل
 في زوال الابهام بالمضاف اليه كالسؤال من الفقر والاستفارة من المستفهم
 ويهل يتوسل بطلق ذي اللام سواء كان موضوعا لفرض المعنى ام لا
 اختلف فيه ذهب المصنف الاول كما انفتح من قوله فيما سبق مررت بهذا
 الرجل وابن مالك الاختصاص بالموضوع لفرض المعنى وحكم بان الرجل
 في المثال المذكور بدل ومن ثم انه من اجل ان وصف باب هذا الرفع
 ضعف مررت بهذا الابيض بضعف ذلك الرفع فيه بخلاف لست بهذا
 الابيض لان اللبس خصه بالشوب وحين مررت بهذا العالم بقي
 مباحث مررت بكثرة النفع ما رأينا بل من بيانها مشا وصد الوصف

في تعدد الموصوف فان كان العالم ما بعد او المعقول المذكور بطريق العطف ولم يكن التعدد مختلفا بالتميز والتكثير كذا في وصفه والوصف

كذا في

نحو جاني زيد وعلو المنطقان كما يجوز جاز زيد المنطق وعلو المنطق فان
 اختلفا بالتكثير والتأنيث او بالنقل وعدمه تغلب العقل والتكثير نحو جاني
 زيد وعند العاقلان ورأيت جالا وافر اساما شديدا وان لم
 يذكر المفعول المتعدد بطريق العطف لا يصح وجه الوصف فلما يقال
 عطيت زيد الغلام العاقلين ولا ضرب زيد عمر العاقلين بل يقال
 ضرب زيد العاقل عمر العاقل او ضرب زيد عمر العاقل نصب العاقل الاول
 ورفع الثاني وهو الاول من العكس لان اتصال صفة بصفة بوصف وخالف
 هشام وتغلب النحويين في امتناع ضرب زيد عمر العاقل ان ياتي على ان زيد
 وعمر كلاهما فاعل ومفعول معني فيهما في حكم التعدد المعطوف ببعضه على بعض
 الا ان هشام يرجح رفع الصفة تقديره بالفاعل وتغلب سبوي بين الرفع
 والنصب والنصب وان كان العاقل متعديا بالتكثير نحو قام وقام عمر
 الظرفان جاز وصد الصفة وان لم يتعد بالتكثير وكان متحد في
 النوع والعدد وكان احداهما معطوفا على الآخر والمعولان متحدان في
 الاسم ولم يختلفا تعريفيا وتكثيرا جاز التحليل في سبويه وصد الموصوف
 نحو جاني زيد وذهب عن الظرفان وضربت زيد او كسرت عمر الظرفين
 وجاني غلام زيد وابو عمرو الظرفين واحوك زيد وزيك عمر الظرفان
 والمجرد والزجاج وكثير من المتأخرين زادوا اشتراط اتفاق العاملين
 في المعنى نحو جلي اضوك وقعد ابوك الكرماني وغلام زيد وغلام عمر الكرماني
 والكلمة جاز وصد الوصف وان اختلف العاملان والعالم معا
 اذا تناوت المعنى نحو ضربت زيدا والمهاني عمر العاقلان لانهما متان
 معا وفيما استمع وصد النهي بجواز الوحدة مع القطع عن المتبع

١٨٣

واستوف معنى القطع ومنها وصف الموصوف مع تعدد الصفات
 الغير مجمعة في محله وهو اذا كان الموصوف جمعا لكل فيكون منه صفة
 تقول مررت بثلاثة رجال شاعر وكاتب قارى فان خلا بعض
 الاجزاء عن الصفة لا يصح نعت البعض فلا تقول جازن ثلاثة رجال
 كاتب وشاعر وقارى بل يرفع كاتب وشاعر بتقدير منهم كاتب
 وشاعر فيكون الوصف بكلمة ومنها قطع الصفة بجملتها نحو لثاء
 المنفوت اعلم بان ينصب او يرفع وشرط ان يكون للمذموم او للذم
 او للترحم وقد يكون للتشبيح نحو زيد القاصب حقا ينصب القاصب
 والمرفوع بتقدير اعني او ما يناسب اياها من امدح واذم واترجم
 ولا يجوز اظهار هذه القدرات اصلا ويجوز مخالفة المقطع المتبع
 تعريفا وتكبرا او الاكثري في قطع النكرة ذكر العاد الاستراضية فهو هذا رجل
 فاستقام وقام للفقراء وجاء قطع المعرفة ايضا بل هو وان تعدد
 تلك المنفوت فلك قطع الكل والبعض ويجب تقديم غير المقطع
 منها انه قد يقع الوصف مصدرا بلا او اما ويجب تكريره نحو قوله تعالى
 وظل من يحرم لا بارد ولا كريم وقولك سيرا اما شديدا واما غير
 شديدا ومنها ان حذف الصفة كثيرا اذا علم ومنها ان حذف الموصوف
 في غير موصوف الجملة والظرف في غير غاية الكثرة وكثير في موصوف
 باصديا اذا كان بعضا مما ذكر قبله مجرورا بين او في نحو قوله تعالى وما
 من الا له مقام معلوم وفيما سوى ذلك لا يكون الا في الشعر فانا
 ابن جلا ومنها انه اذا اجتمع من الاوصاف مفرد وظرف وجملة قدم
 المفرد بواجب خلافا لبعض النفل عن قوله في هذا كتاب الله لنا

واذا كان في غير ذلك لا غلب ولا يثبت بتقديم المرفوع

مبارك

مبارك ونظايره ومنها انه يجوز ايراد الصفة المضاف على المضاف اليه
 اذ لم يكن المقصود ملتبس ويقال له الخبر بالخبر الجدار نحو هذا جرح
 خرب يجر خرب والخرب هو الخ لا الضب كمال اتصال بين المضاف
 والمضاف اليه حتى انه قد يضاف الفاعل اليه لا مفعول المضاف ان يضاف
 فيقال حب ربنا لك وليس لك الا الحب المستعطف الخليل توافق صفة
 المضاف للمضاف اليه الافراد والاشياء والجمع والتذكير والثاني
 فلا يجوز ذلك في هذا جرح خرب خربان فلما فالسيوية المطف
 اما مصدر عطف الوسادة فتأهالان بالعطف نحو شئ في ظرف النسبة
 او مصدر عطف عليه بمعنى كثر لان به يكثر السكك الى ظرف النسبة
 وتعدية على يؤيد الثاني فتأمل تابع مقصود بالنسبة ليس الجار
 والجر وصلة المقصد والالكان المقطوف مقصود بالنسبة
 اما مقصد المذموم الى الالكان مقصد الغرض بالفعل اذ لا ثالث وشئ
 منها لا يصح فالباء للنسبية اي تابع مقصود بسبب النسبة
 لكونها ظاهرا بالان المقطوف في الكلام كالمقطوف على ظرف النسبة
 ثالثة او توصيفية او تعليلية او اضافية ومن جملة صلة المقصد
 فقد انقطع عن تعجيب الكلام فلم ينيل من سببه الا اللام او بعد
 يرد على التعريف نحو زيد الفاضل فانه تابع مقصود بالنسبة مع تنويع
 لكونها ظاهرا في النسبة التوصيفية ولو خص النسبة بما عدا التوصيفية
 خرج عن التعريف زيد وعمرو الفاضلان على انه خرج عن صناعة التوفيق
 بل عن صناعة البيان وبهذا يتبين ان ما ذكره المصنف وتبعه الش
 رصون ان هذا القيد يخرج من الاغنيان ما سوى البديل بل هو

العطف

الاغنيان الاخوة
 مح الصالح

عليه لو كان الحليل مع متبوعه يخرج عنه البديل اذ هو مقصود بالنسبة
دون متبوعه ولا يخرج منه المعطوف باو واما لا وبل ولكن لانه
بالنسبة لانه عن النسبة المروودة او احدى النسبتين ايجاباً
والاخرى سلباً فالمعطوف عليه والمعطوف مجتمعان في النسبة
مختلفان في القبول وعقل عن هذا التحقيق الفحول فوقه وفيها وقوف
وهو ما بين نيل المقصود والوصول بنوسط بيت اي بين المعطوف
وبين متبوعه باحد الحروف العشرة وسياق الحروف العشرة في
قسم الحروف لما وقع من التعريف شرع في بيان الاحكام وابتداء
بوجوب توسط احد الحروف العشرة وامتثال حذفها الا اذا تكلمنا
للمحذ بيان ما يوجب مزيد توضيح المعطوف ووضح به كمال الضاح
ان ما دخل عليه حرف التنفيس عطف كما ذهب اليه النجاة بالمعطوف
بيان كما ذهب اليه الجهم سور نحو قام زيد وعمر و مثال المقصود بالنسبة
مع متبوعه فذلك زيد ايضا وفي التنزيل وانا فضل بنيه وبين التنزيل
بيان الحكم لان بيان الحكم كقوله موصي كالتسمية للتعريف ذلك ان
تجمل مثلاً لا الحكم قال المصنف انك تقول المعطوف تابع بنوسط بينه
وبين متبوعه او الحروف العشرة لان الصفات بعضها يعطف
على بعض كقوله المالك النعم وابن الزهراء وليست الكشيبة في المرو
هم وقوله بالهف زبابة الحارث بالصباح فالقائم قال لا بيت فالصفة
المعطوفة يلزم ان يكون معطوفاً على متبوعه لانه يتوسط بينه وبين
متبوعه احد الحروف لان التوسط تابع الذكر ولا يخفى ان وجه عدم الا
كتفاء لا يحصر فيما ذكر لان الابدال ايضا تعطف بعضها على بعض

فوالجيني

فوالجيني زيد عليه وسن قال الرضي فان تنقص بالصفة المعطوفة حد
المعطوف لانه تابع مقصود بالنسبة الوصلية مع متبوعه واجيب بان من
هذه الجينية معطوف ولا بأس بدخوله في المحذوردخوله بالقبول
الامور وله وهو غير لازم ونحن نقول للمصنف جهات اخر لعدم
الاكتفاء احد هاهنا من الاحكام المعطوف ولا يوفق الشرع بحكمه وثانها
انه يتوقف معرفة المعطوف بهذا التعريف على معرفة العشرة فلا يحصل
به المعرفة الآن وثالثها انه يعرف من التعريف الذي ذكره معنى جهة
المعطوف وقد التزم ذلك في تعريف النواحي وهذه فائدة جلييلة
للتعريف لا يرضى بقولنا واذا عطف على المرفوع المتصل بخلاف
المنسوب والمرفوع المنفصل فانه لا شرط للمعطف عليه كما ان منفصل
يعني شرط المعطف على المرفوع المتصل التأكيد بنفصل وهذه العبارة
شائعة في كون الجوار شرطاً لشرطه قال الله تعالى اذ اقمتم الصلاة فاقموا
عسلوا وجوهكم الاية فلا حاجة الى تبيين قوله اكد بقوله اولاً فان قلت
ما هو المتقرر ان الشرط بسبب الجوار فكيف يستفاد كون الجوار
شرطاً له قلت اذا كان الشرط علة فغاية الجوار يكون الجوار شرطاً
لوجوده بحسب الخارج ويكون سبباً لغيره بحسب تعقله وبيان
ولهذا يغتر الشرط في مثله بالارادة فيقال في تفسير اذ اقمتم
الا الصلاة اذ اردتم القيام وفي تفسير اذ عطف على المرفوع
المتصل اذ اردت العطف على المرفوع المتصل فاحفظه فانه مما يحفظ
مثل ضربت انا وزيد وههنا نكتة جلييلة لا بد من التبيين عليها
وهو انه انما يحسب المعطف بهذا التأكيد اذ اصح التأكيد وهو ما وجد

فيه مقام التاكيد من تقدير المعطوف في النسبة او الشمول
حتى لا يصح التاكيد بجزء من المعطوف اذ لو جاز لم يتم تعريف
التاكيد باقتران المتبوع في النسبة او الشمول اذ يخرج منه ما يصح
المعطوف على الضمير المرفوع المتصل لان يقع فصل بين المعطوف
والمرفوع المتصل سواء كان قبله في المعطوف كما في مثال المتن او بعد
كما في المثالين ولا اباونا فيجوز تركه في ضرب اليوم وزيد ويؤيد
ذكره في ضرب انا اليوم وزيد لما عرفت ان الداعي الى التاكيد ليس
بمعطوف بل امر اخر فصحة المعطوف لا يعنى عنه اعلم ان المراد بقوله
فيجوز تركه الجواز بلا قيح كما هو التبادر والتاكيد لدفع التقيح
فلا يرد انه يجوز الترك عند الكوفيين فلا قيح مطلقا وعند البصريين
مع قيح عند عدم الفصل فليس الجواز من فروع الفصل لكن يرد انه
قال واذا عطف على المرفوع المتصل لابد من فصل لكن يرد انه لو قل
قال واذا عطف على المرفوع المتصل في ضرب انا وزيد وضربت
اليوم وزيد كلف واذا عطف على الضمير المحرور اعيد الخافض لهما
كان او حرفا لان عطف الضمير على الضمير المحرور لا يمكن بدون ذلك
والا لزم انفصال الضمير المحرور فجعل مطروفا حفظه فانه لا ضيا
فنا ولذلك اذا عطف الضمير المحرور اعيد الخافض في ضربت بزيد
وبك فاعتنه فانه من سخر جاتا من القوة الى العقل وهل هذا
الحكم من قييد واذا نودي المعروف باللام قيل يا ابا الرجل حتى يكون
في معنى واذا قصد المعطوف على الضمير المحرور يعدل عنه الى عطف
جميع الجار والمجرور كما يعدل عن نداء المعروف باللام الى نداء اي فيكون

المعطوف

المعطوف بجميع الجار والمجرور او الجار واعادة الجار شرط عطف
المجرور الجار لا حكم له في التركيب ربح الرضى الثاني بشهادة بين وبينك
فان بين الثاني لقول لا معنى له وفيه انه بحسب المعنى لكن لا نصب
ولا واد له سوى المعطوف الصوري فالمعطوف هو الجار واللام يستحق
النصب فتعين ان يكون بالاصالة لا بالمعطوف مثل مرت بك
وبزيد واما مرت بك وبه باعادة الخافض فيه للمعطوف على الضمير
المجرور والمعطوف في حكم المعطوف عليه اشد منها بين الموصوف
والصفة حيث قيدوا المطابقة في الصفة بعشرة اشياء اوصفت
او اطلقوها هنا فاقضى ذلك الموافقة من جميع الوجوه مع انه
ليس المطابقة في الصفة بل وزنها وايضا هذا الحكم منقوص بقولهم يارب
والجارت يارب وعبد الله ورب شاة وسخلة ما ولا رجل وامرأة
الى ذلك ما لا يخفى يحصى ودفع منه النقض برب شاة و
سخلة ما على انه في تقدير التاكيد وجعل بتقدير سخر لهما او جعل الضمير
سخره كما في رب رجلا لكن بلا تمييز على الشذوذ لا حاصل لانه انما ينفع
لو جاز رب سخره برب الشاة والتكلف فالاولى دفع النقض بانه شاذ
ولا نقض للقاعدة بالشذوذ وتكلف الشبه الرضى بان المراد
المعطوف في حكم المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله اذا كان ما يقتضيه
الحكم في المعطوف باقيا في المعطوف عليه ثم قال وكذلك في حكمه
العارض له بالنظر الى حرف النداء وهذا وفيه اشارة الى انما هو من الافعال
احدها انه لا يشمل زيد وعمرو قايما ان كلاهما في حكم زيد لانهما
بالنظر الى ما قبله بالنظر الى ما بعده من الخبر فينبغي ان يقول بالنظر

تجربة الضمير فيكون

المعطوف عليه باقيا في المعطوف

المعزى بل قوله بالنظر لا مقبله وثانيها ان التقييد بقوله بالنظر الى
ما قبله لا فائدة فيه بل كفى ان يقال المظوف في حكم المظوف عليه
ان كان ما يقتضيه الحكم موجودا فيه وبعد التنبؤ والشي لا فائدة
لهذا الحكم ومن ثم لم يجر فيما زيد بقاؤه او قائله او لا ذهب عنه الا
الرفع لا بد له من الشف من ضمير السند اليه ولا ضمير في ذهاب
لزيد لانه حال غير فلو خفض او نصب لكان مشتقا من السند لا زيد
مع انه لا ضمير فيه لزيد بل في علمه وهو فلا يصح فيه الالرفع بان يكون
ضمير العمود ومن قدما عليه وتكون الجملة مضافه على الجملة ولا مجال
لعمطف العمود على المفرد كذا قالوا ونحن نقول يجوز ان يكون عطف
جملة على جملة بان يكون ذهاب عطفها على محل قائم وهو عطفها
على محل زيد فيكون من عطف معمول عامل واحد على معموله ويكون
نصبه ضرب زيدا او بكرة فالدأ وبهذا علمت من ان يجعل زيدا قائم
وهو قائم من عطف مفردين فاحسن التامل واجدو العلم
ان الاشتغال على الضمير الم من ان يكون صريحا او بحسب المعنى ولهذا
جاز مررت برجل قائم ابوه لاقاعد بن فانه في معنى لاقاعد ابوه
وجاز مررت برجل حسنه جارته لاقبحة فانه في معنى لاقبحة
جارته صرح به الرضي وبهذا عرف ان المظوف لا يجب ان يكون
في حكم المظوف على ما يستلزم مطابقة لوصوف في الافراد بل يكفي
ان يكون في حكمه بحسب المعنى وانما جاز الذي يطير فيغصب زيدا الزبا
الا لرفع لا يتوجب على قوله والمظوف في حكم المظوف عليه حيث
خالف فيه المظوف والمظوف عليه في الحكم حيث وجب اشتغال المظوف

دفعه

عليه

عليه على ضم الموصول فلا المظوف على ضم الموصول ولا يذهب
عليك انه لا يتوجب عليه لان المظوف على ما عرف لا يشمل يغصب
زيد يذهب عليك لانه جملة لا محل لها من الاعراب تابعة الا ان يقول
قوله والمظوف في حكم المظوف عليه بيان حكم المظوف لا ما هو
ولا يخفى خرابته وبعده عن الغرض لا فائدة السببية منع لنقض
القاعدة به مبين على منع موقوف والرضى سلم النقض به وجعل فاء
السببية فاء العطف وقيد القاعدة السابقة بما اذا لم يكن
المظوف متعلقا بالمظوف عليه وكما يجوز منه ومنه تباطا ارتباطا
في المظوف بالقائم ومنه والواو ينع مع ولا يخفى عليك ان الرضي سفع
باقدمه من التا الاشتغال على الضمير الم من الاشتغال صريحا او في مفرد
الكلام من هذا التقييد لان المظوف متعلق لذلك مشتغل على ضمير
بحسب الغرض لا محالة فالمظوف بالقائم هو الذي ضرب فقام وهو
في معنى ضرب وقام وهو عقيب ضرب وهكذا واذا عطف على عاملين
اي على عاملين عاملين وذكر اذا والاضى الدالين على تحقيق الوقوع لا ينافي
الذي بعدم الجواز لان الوقوع من الخط كمتابعي القراء ولانه يكفي لاشغال
تحقق الوقوع في المتن ومن لم يثبت ثبت بانه تنب
على ان العطف مردود وان ادعى المخالف عدم غلبة وقوعه فحق عليه
القول بان الفرق يتعلق بكل حسب وقيد العاملين بقوله
متخلفين تنبها على استغراق الحكم كما في وما من دابة في الارض ولا
طائر يطير بجناحه فان وصف الشيء بايم اجنس يقصد به عموم الحكم
وشموله للمجس ولا بعد ان يقال استرربه عن مثل ضرب واكرم

١٨٨

زيد عمر او يكون له اذ فانه جائز بالاتفاق مع انه عطف على محمول
عاطلين على مذهب الفراء لا نه ضرب واكرم معاني المتابع فيه
والمراد المختلفين في القول بان يكون لكل محمول لا مختلفين في العمل
كما يتبادر اليه من العبارة واللام يدخر فيه ان زيدا ضرب عمر او بكر
خالدا وسهم من قال في غير مختلفين لدفع توهم ان ضرب ضرب
زيد عمر او بكر فالمراد بالجزء لانه عطف معولي عاملين متحدتين معا
ضرب ضرب وهذا هو وجه واحد اذا لكل ضرب الثاني ولا
اتحاد بغير الاول اذا لا يتصور الا شيئا مع الاتحاد ولم يجر خلافا للفراء
هذه جملة معترضه اي خالف الفراء خلافا فائدة التبيين على ان الحكم
خلافي ولا يلحق في موضع الجملة المعترضه في حصر الجواز في المثال
المذكور خلافا فان احد معي للفراء وهو متعلق بالجزء السلبى
والاخر سبويه وهو متعلق بالجزء الشوقى وحق الخلافين ان يذكر
بعد عام الحكم وانما لا يتم بدون المنه الا ان الصواب قد علم خلاف الفراء
على المنه تنبيه على انه في الجزء السلبى واسترا من ان يفهم ان
الفراء مع سبويه كما هو المشهور بعد انه لم يرض بالمشهور الا ان الرضى
قال صوابه خلافا للافتش لكن الافتش لا يجوز متعلقا وتجويز
احد تطلقا زعم من الصواب انما هو عدم الجواز فيما اذا فصل جوار
عن حرف المطلق بغير التوكيد للنفي الزائدة بعد العاطف ولا مانع سواء
عند الافتش فاذا ارتفع جاز العطف وعند العلم شرط في جوازه
ان يكون الجوار مقدر في الموقوف والموقوف عليه ايضا فلا يجوز
عنده زيدا في الدار والحجة عمرو ويجوز عند الافتش فقول الامام

الاختلاف في الدار زيد والحجة عمرو ويراد به صورة تقديم الجوار في الموقوف على
عليه قال ابن مالك في التفسير ويجوز عند الافتش ان كان ارجح
جاء ونصل الجوار بالعاطف وانفصل بلا وعلى هذا يراد به صورة تقديم
الجوار في الموقوف من غير اشتراط التقديم في الموقوف عليه
خلافا لسبويه في جواز المثال المذكور ايضا فسيبويه يمنع مطلقا
والفراء يزعم الصواب مطلقا والمصباح لما حصر التجديز في مثل
فوالدار زيد والحجة عمرو واجد معينين هذا تحقيق كلام المتن لما اشكل
عن بعض الشارحين ذكر الخلاف للفراء فيه خلافا لسبويه
في تحقق الجواز مع خلاف الفراء فيه وانت تعلم ان الخلاف لا يكون
قبيل الحكم مؤثرا في الاستثناء وانه لا يعلم جوار في الدار زيد والحجة
عمروا ولا يلزم من انتفاء عدم الجواز مع خلاف الفراء الجواز لجواز
ان يكون المحقق عدم الجواز بدون خلاف الفراء ولا يعلم عدم جواز
المثال المذكور عند سبويه ويحتمل ان يكون خلافا في انتفاء خلاف
الفراء في الجواز وهو هنا مسمى لا مصدر عن ايرادها
فتقول وقد جازف الواو مع موقوفها بقوله تعالى سبويه في التفسير
اي والبرود وادبه وحكم الرضى شيعة في بحث التفسير التخيير وشاركه
في الاول والثاني كقوله تعالى عارسلون يوسف اي عارسلوه فاناه
فقال يوسف واما كقوله تعالى في ايها القلب اني لامره سبيح قناد
رى ارشد طلائعنا اي ام نعى وفي الثاني اي ما حكم الافتش اعطى
ردنك ودر عين ثلثة ويجوز في الموقوف عليه بالو كبر الخ قول
العرب لمن قال ارجوا واحملا وكبر واحملا اي مر جبا وبالغاء نحو

فولت ان اضرب بمصالح الجوز فانطلق في ضرب فانطلق ونزح او
 في فعلك او من الديك قبلنا بوشح اولاد العشر ويصير اي بفضل
 فعلك من اخ او من واحد واثبت الرضى في ثم وحتي ولا ويزوكن ايضا
 بعد روف الايجاب ومنه حذفه اذا كان المطف بام واما بعدها وقال
 وقد جاز في المعطوف عليه ام قال الله تعالى ام من هو قاتل انا الليل و
 التقديم الحافر خرام من هو قاتل ويجوز تقديم المعطوف بالواو على المعطوف
 عليه لضرورة الشعر على ما قاله ابن مالك في التفسير بعد الفاء ثم و او
 ولا ايضا على ما في الرضى لكن ذكر لذلك التقديم شرط ان كنت طالبا لمقررا
 فعليك به و يصح الاخبار عن المعطوف عليه المعطوف بالواو ويجوز واحد
 فيطابقها الجوز او ضرب في فتقول زيد عمرو و جاد ان واسد ان وهذا ظاهر
 وكذا يصح الاخبار بجوز واحد في المعطوف بالواو ويجوز جاني او واحد وجيب
 الافراد ولا يصح في المعطوف به ولا الاثنان او جاني او لا زيد لعمرو و جاد او
 السد وزيد لعمرو و جاني في الذي يجب مطابقة لاصحها واختلف المعنى في
 المعطوف بالفاء و ثم ثم زيد فعمرو جاني قبل يصح الاخبار عنها بجوز واحد فيقال
 جاني في وقيل لا يصح لان الترتيب باباه واختار الرضى الاول وقال جاني
 في الرجلان بجوز الترتيب ولا ينافيه وفيه انه وفيه لا يكفي احتمال الترتيب
 بل لابد من احتمال افادة الترتيب والذوق السليم يعرف ان زيد فعمرو يستحق
 سنده في الترتيب غير الغرض عن الاخبار عن زيد قبل افادة التعقيب
 وحتي وان شارك الفاء و ثم في افادة الترتيب لكن الضم بعد المعطوف
 والمعطوف عليه بانهما صرح به الرضى وذلك لتفاوت بين ترتيب
 يفيد انه وسير عليك في القسم الحروف ان شاء الله تعالى ويجوز عطف

الحكم

الاسم على المنفرد بالانكسار او صيغة تاء بلا مدحها بالالف ومطفا على صيغة
 المضارع وبالعكس انما صيغة تاء بلا مدحها بالالف فالبعضهم ويجوز عطف
 الجمع على الجملة وبالعكس وذا تخانث بالالف وبل لكن الثاني
 اول ويجوز عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس وقال في لا يربك
 صحت مررت بزيد وعمرو بالرفع في جواب مطابقة اعراب المعطوف
 للمعطوف عليه لان نظايره من قيد الجملة والتقدير وعمرو وكذلك ولا يجوز
 الفصل بين العاطف والمعطوف بالجر فلا يجوز مررت بزيد
 واسد وعمرو ويجوز في المرفوع والمنصوب بالنظر في الضرورة
 دون بزهة عند الكسائي والفراد و ابي علي مطلقا عند غيره ويجوز الفصل
 بالقسم بشرط ان يكون العاطف على حرف واحد ولا يكون لم يجر زيدا والله
 والله عمرو والشروط ايضا نحو قولك زيد ثم ان كرسى كرسى عمرو وبالنظر
 ايضا في خروج زيدا واظن عمرو والتاكيد مرسوم ومثال معناه في اللغة
 واحد وهو الترفيق وفي الاصطلاح تابع يقرر امر المشيوع في القاموس الامر
 الحادثة في النسبة او كائن لاجل النسبة فكل من في معنى اللام كما في قوله
 عند بيت امرأة في حرة اي يقرر امر المشيوع الحاصل له بالنظر الى النسبة
 من كونه سوبا او مسوبا اليه والامر اذ بالنسبة بالشمس النسبة
 الشامة والوصفية والاضافية والاتباع الى غير ذلك فقول في النسبة
 بيان وتقييد الامر من الصفة فانه يبين امر المشيوع في حدة ذاته مع
 قطع النظر عن النسبة وهذا تفرق بينه وبين الصفة في تسمية واحدة
 لا باعتبار ان التاكيد يقرر امر المشيوع باعتبار الموضوع له الصفة تفرقه ايضا
 باعتبار المعنى التضمني كما رعم المعص لان جاني السد ساد تاكيد ولا يقرر

وايضا جاني الجوز
 بغير الواو

تتمة

امر المتبوع باعتبار المعنى الموضوع له بل باعتبار المجازي وتقرير امر المتبوع في
النسبة جعله مقرر في ذهن السامع بالذات غفلة عن سماع اللفظ او بالذات
تردده في شأن المسجع بل هو بعينه الحقيقي او المجازي في هذا النسبة
التي يجب الحقيقة او المجازي فالمراد بالاول تكرير اللفظ عرفا ونفا وبينه
عقلا وعرفا ولا يخفى ان تقرير امر المتبوع في الشئ ايضا داخل في تقرير المتبوع
في نسبة فان قلنا جاني القدم كلهم من غير تردد السامع في ان النسبة اليه
هو المجموع فيكون التمام حقيقة او ببعض فيكون مجازا الا انه جرى عادتهم
بذكر او الشمول في مقابلة قوله في النسبة ومقرر الشمول هنا كلاما
وكلاما واجمع واتبعه فان قلت قد تحقق بما تقر ان التاكيد يقرر امر المتبوع
من حيث انه منسوب او منسوب اليه فيقر النسبة ويؤكد معا وهذا
يتحقق في محله من ان انت ضربت يؤكد وقوع الضرب على المخاطب
في الواقع وطرقت انت لا يؤكد الاكون المخاطب منسوب اليه عند التكلم
وان التاكيد قصد النسبة اليه دون غيره لانه المنسوب اليه في الواقع
وكم ينسبها وهو التاكيد المذكور تاكيد لفظي او التاكيد مطلقا وهو بعيد
اذ لم يعرف للتاكيد معنى وانما سمي لفظيا لانه يقرر نفس لفظ المتبوع ايضا كما
يخلاف المعنى فانه لا يقرر الامعناه فاللفظي تكرير اللفظ الاول قبل ان
التاكيد اللفظي تكرير اللفظ الاول في اللفظ الذي هو قسم التابع لا يكون تكرير
قيد والطاعة ان سوف التاكيد اللفظي بالمعنى المصدرى على خلاف السوق
وان لمعرفة التاكيد اللفظي بعينه التابع على فطنة التعلم بالقبول
بدليل قوله والمعنى بالفاظ مخصوصة مخفوفة اذ لو كان للمعنى معنى
التابع يوجب ان يقال والمعنى بالفاظ مخفوفة يخرج عنه فخرت

المستوفى

انت

انت واجيب بان تكرير اللفظ الاول حكما لان انت نائب عن
الثاني ضرورة انه لا يصح تكرار التاء بخلاف جاني زيد نف فان نف
لم يذكر ضرورة امتناع تكرير زيد والحاجة الى هذا الجواب للمراجع على
ان الضمير في انت هو التام وان عا د في ضربت انت التاكيد هو التاء
فهو تكرير الاول لانه كما ضربت بك تاكيد عند مجيء الضمير الكافي
اي عا د ثم يحتاج اليه عند مجيء الضمير لفظا ايا والجمع ولذا يحتاج في
دفع النقض بقولك صررت بك انت وبضربتك انت وانك ان تقول
لا اشكال بضربتك ياك لان حاجة البصرة على ما في التفسيرين الحاجة
من غير تقدير على ما في الرضى على انه بد وان قال الرضى ان هذا محلي فانه كضربتك
انت في انه تكرير الاول بعينه فاجعل الثاني تاكيد التوافق الاول بدلا لا يحصل
بل هو تاكيد ان من غير خفاء وذلك لان تعريفهم صحيح على ما ذكرنا وان
خطا في الرضى وقول الزمخشري ان الثاني في قولهم صررت بك بك
بدل عجب فدلهم هذا مثل قوله في باب المنادي ان يا زيد زيد بدل جميع
ذلك تاكيد لفظي على ان هناك ما يبرهن على ان الرضى وبصرف التعجب اليه
وهو ان الحاجة قصدا ازالة البعد من استحقاق العرب والهم كلف
وقوع في ذل الاستعانة مع العينا في ضربتك انت فوجهه باقما
قالوا في البدل ضربتك اياي اياي جاني في التاكيد الرضى بك انت فراقبته
ولم يعكس لان البدل المقصود بالنسبة اصدق من ان يكون بلفظ
يقضي عاملا لانه اصدق من متبوعه والزمخشري وجد هذا المعنى
بعينه في صررت بك انت فتبهم وقال ما قالوا في ما زيد زيد بدل
التاكيد مستحقا للبناء فحكم بكونه بدلا يجري اليه التاكيد التكرير

وقال

فيصح قوله في اللفاظ كلها على عمومها وان توكيد اللفظ ولا خفاء
 في عدم جريانه في الفاظ الاستحقاق لانه لا يصلح ان يكون
 تابعا فضلا عن كونه توكيدا فيجب اما تخصيص اللفاظ بما يستحق
 الاعراب واما حمل جريانه في الفاظ كلها على ما يلزم من عدم صحه
 في معدودة معدودة فسمه ولا يذهب عليك معرفة جريان
 التكرير في اللفظ كله فانه من المرات فتقول تخلصا الكلام
 الرقي اللفظ اما مستقيل يصح ان يستدل به ويوقف عليه وذلك
 الاسماء سوى الضماير المتصلة والافعال وحروف الايجاب واما غير
 مستقيل وهو لا يصح فيه الامر ان الضماير المتصلة الناقدة
 لصحة الابتداء بحروف العاقلة عليها وعلى ما عدا حروف الايجاب
 فالستقل يصح تكميره مع فصل وبلا فصل نحو ضربت زيدا فتربت
 وضربت زيدا وغير المستقل ان كان على حرف واحد او واجب الاتصال باول
 كلمة كجاءت في حروف العطف وحروف الجر او باخر كلمة كالضماير المتصلة
 لا يكرر بدون عادة الا في الضرورة فتقول في توكيد من من زيد من زيد
 وفي توكيد تاء ضربت ضربت وجا في الضرورة كما يوثقن وما بهم وذاكر
 مع العاد فان كان العاد اسما ظاهرا فالجواز في التوكيد اذ ضميره
 فتقول مررت بزيد به وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال
 جاز تكميره وحده نحو ان زيدا قائم والاحسن الفصل نحو ان في البناء
 ان زيدا قائم وليت بك البتة قائم والضمير المتصل طريق آخر للتاكيد
 فقد رفته فتذكر فان قلت قد ثبت في انبا تحقيقك هذا الكلام
 على تعريف التاكيد اللفظي لصدق تكميره اللفظ الاول على العاد في ان غلامك

غلامك

غلامك اذا اردت توكيد الضمير لان الغلام ليس توكيدا مع انه تكمير
 الاول قلت شكك عليه عدم تحقيقك معنى التكرير ومعنى اعادة اللفظ الاول
 كما ذكرته اولا وفي ضربت ضربت لم يكرر ضربت كما ذكرته اولا وهو الاضمار
 بالضرب بل يعود عليه الضمير المتصل وفي مررت بك بك لم يعد الضمير بنفسه
 اليه فله يعود عليه البناء واولا ذلك كان الغلام وفي قولك غلامك
 غلامك توكيدا او كذا شئ شئ وانا انا ولا يخفى عليك اني لم ارجع
 في تحقيق النعام وما يجري له الا الرهام الملك الغلام فاحفظ ما حرم منه
 اعلام بعد اعلام تكن عبادا تكرر اعرافا حق الارهام والانعام وما عدا
 من التاكيد اللفظي الاتباع وهو موازن الشئ بذكر بعده مع الاتفاق
 في الحروف الاخير وهو قسمان ما يكون له معنى بدون ذكر المتبوع ظاهرا وغير
 ظاهرا بل بضرب بضرب من التكافؤ وما لا يكون له معنى وانضم الى الاول
 لتزيين الكلام لفظا وتقوية معنى نحو حسن حسن حسن وكانهم
 غيروا الاول احتراز عن التكرار الصرف ولا يخفى ان ادخاله في تكمير
 اللفظ الاول سيما القسم الاول مشكافنا مل وقد دخل ثم
 والفا من الحروف العاطفة على التاكيد اللفظي قال صاحب التسهيل
 دخولها عند من اللبس على الجملة اجود كقولك سوف تعلمون ثم كذا
 سوف تعلمون واما اذا ضيف من اللبس فلا بد من ضرب
 زيدا والمعنوي بالفاظ مخفوفة اي غير داخلية تحت الظابطة او بالفاظ
 قليلة اذ الحفظ لازم القلة عرفا سهولة حفظ القليل ونحو
 وعينه ويزا فيها البناء فيقال جاء في زيد بنف وبمينه ولايتاني
 نفسه وعينه بهذا المعنى غير توكيد فلا يقال جاء في نفس زيد بعينه

تاكيد معقول

عين زبد و ذاته ولا جاني عين زبد بهذا المعنى صرح به التفسير
وكلاهما اكتفى به المذكر لانه الاصل فيصير عنه ما سيجي ومعناه
اشنان لكن استغنى بالتاكيد به عن التاكيد بان شين فلا يؤكد بان شين
الا العوام فيقولون بالزبد بين اشبهها وكلمه بمنه جميعه لا بمنه
كل واحد وان يستفاد منه العموم ايضا وكلاهما وكله مضافين الى
الضمير لا يقعان غير التاكيد بكثره لا متبدلين وبقية يقعان بغير متبدلين
وفي حكمه جميعه الا انه يقع بغير تأكيد بلا حصة كذا القوم مررت بجميعهم
ورأيت جميعهم وجاني جميعهم وفي حكم الجمع مطلقا كل مضاف
الى مؤكده فوجاء القوم كل القوم والجمع ولا يضاف الا مع الباء
الزائدة فوجاء القوم باجمعهم والتسبع والتسبع والتسبع قبل هذه الثلث
استلحق الجمع ولا معنى له بدونه وربما يتكلم لها معان وفي الجمع
اللفظ الفصي بالصاد المجهلة فالاولان يقعان تأكيد المفرد والتثنية
والجمع باختلاف صيغتهما بان يفرد المذكر الواحد والمؤنث ويجمعان
فله للتثنية والجمعين وقد يقعان فيهما وعيناهما وضميرهما
فيفرد ويؤنث بذكر ضمير المذكر للمفرد المفرد ويشبه للتثنية
ويجمع بالواو والنون الجمع المذكور العاقل ويجمع بالنون الجمع المذكور الغير
العاقل والجمع المؤنث والتثنية على ان الخنثى في التثنية صيغة
جمع الفاعل قال يقول نفسه انفسها انفسها انفسهم انفسهن
والثاني للتثنية كلاهما كذا ساعا ويؤكد بها متعدد غير مشني اذا كانا
معنى عاملا نحو انطق زبد وذهب عمرو وكلهما بخلاف توقف
زبد وذهب عمرو وكلاهما صرح به التفسير وقد يكتفى في المذكر

والمؤنث

والمؤنث بكليهما عند الكوفيين ولا سمي الثاني اولا بالتفليب
استحق الثالث بلم الثاني والباقي استلحق في البواقي ملاحظة
جزة الوحدة وهي كونه لغير المتعدي وكون الجواب الباقي لغير المتعدي
على ما هو الغالب والافتقار يستغنى بكليهما عن كليهما على ما ذهب
البصريين والافاكوفيين ومن وفقهم في البعد ابي بن وابن
روفي والاختلاف يجوز في تشبيه الجمع وجمعا وتباينهما يعرف
كلاهما من التفسير بل باختلاف الضمير في كلمة لا في المذكر وكلها بالجمع
ثنتين وكلمهم الجمع المذكور العاقل وكلمهن الجمع غير المذكور العاقل وقد
يجي كلاهما بالجمع غير المذكور اسم والصبغ في البواقي جمع لعدم جهة
الوحدة هنا فقل الجمع جمعا الجمع جمع وقد وافق الجمعان
في الخروج عما هو القياس وفيجي جمعا بالجمع غير اسم نحو جاني رجال
جمعا ولا يصح جاني رجال كل من جمع لتاويل الرجال بالجماعات
لان مفرد الرجال الرجل الجماعة فلا يفهم منه ذلك خلافا للاندلس
وليس ما زعم بشيء مما عرفت ومن الفاظ التاء ليد العدد المضاف
لا ضمير المؤنث فتقول جاني الرجال ثلثتهم او اربعتهم الى غير ذلك وفائدة
الشمول لكن يجا طلبة من يعرف عدد الرجال قبل ذكر التاكيد بخلاف
ما اذا وصف الرجال ويقال جاني الرجال الثلاثة فانه يصح ان يجا طلبة
من لا يعرف عددهم قبل ذلك كذا قال الواو فبه نظر لان النسبة الوصفية
يجب ان يكون معلوم المخاطب لان قبل التاكيد يفيده الوصف فيمكن
دفعه بان مرادهم بالملكوية في التاكيد دون الوصف معلومته في
التاكيد حين التاء المؤنث قبل سماع التاكيد بخلاف الصفة فانه لا يجب

وفائدة
سنان

ان يعلم المد ومن وكم الوصف بل يجوز ان يكون حضور العدد في الوصف
 بذكر الصفة فان كانت النسبة الوصفية نسبة معلومة للمخاطب
 فتأمل قدر وقت من بيان المص ومن السنة ان كانت مافة جميع الناطقات كيد
 الصوى ولا اصرار في بيان من فوت ذكر السهل والجبل والنجع
 والضرع والليل والنهار فانه يقولون مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا
 زرعنا وضرعنا ومطرنا ليلنا ونهارنا وبقصد بامطارنا كملها ومطرنا
 اموالنا كملها ومطرنا او قاتنا كملها لان الصلح لم يجبل رفع السهل
 ونظائره على التاكيد على البديل لانه في الاصل بدل الشئ في افادة
 الشمول ومنه ضرب زيد ظررت وبطنه وضرب يديده وجعلت من بدل
 البعض ثم جعلها تواليه ايضا وجهه باعتبار المعنى المتعارف وتقوية انه
 يترك فيها الضمائر كما لا ضمير في اجمع بخلاف بدل الشئ في البعض فانه
 لا يترك في الضمير فيقال مطرنا الليل والنهار وهكذا ولا يترك بجمع اجمع لم
 يذكر كونه واخوه لانهما اشياء اجمع فنفي التاكيد به يستلزم نفي التاكيد
 الا اذا جاز ولم يعلم او ذوا افراد لما عرفت ان كلاً في التاكيد بعض اجمع فالأفراد
 ما لم يوجد جميعاً لم يترك المفرد بالكل ويخرج تحت الاجزاء بغير اقرارها
 في نسبة الكلام ولما كان المتبادر للافتراق الحسنة ناسب
 التعميم فقال حس او حكما والافتراق الحسنة في نسبت
 الكلام ما شاهد الحسنة بثبوت الحكم ببعض دون بعض كحي ارجال
 والحكمى ما يكون الافتراق بحكم العقل نحو اشترى نصف العبد ولما نظرت
 ما يشاور الى الفهم ان حكما يغني عن قوله حس او المفترق في الحس اذا نسب
 اليه ما يقتضيه اليه لا يفيد التاكيد فالمدار على الافتراق بحس الحكم

ما يشهد الحسنة بثبوت الحكم اجمالا

ليست

ليست اذ لم يقصد بالافتراق في الحكم بل اذ كان الافتراق بين الافتراق
 في النسبة الا انه جعله شاملا للمعنى الحسنة والحكمى شاملا للمعنى الحسنة
 طلب ما يتبادر ولم يتعرض لعدم صحة التاكيد بخلافه لا يحتمل حكم
 الثبوت لبعضه نحو اختصاصه الرجال ان كلاً على لانه نفع في ذلك الافتراض
 حيث جوزه وقال الرضي انه يفيد من القياس لا يساعده السماع
 ولم يلتفت اليه المص لانه لا يفيد من القياس لانه يدفع توجهه ان الحكم
 تلفظ بالنسبة لكان الجمع وبقي سماع الافتراض عن نقد دون حوط
 الفاد ومثل كثر من القوم كثرهم فان القدم ربما تفرق في تعلق الاكلام
 بهم حواس واشترت العبد كله فان العبد يفرق اجزائه في الشراء
 بحكم العقل دون الحسنة ومعها كونه شريفة وهذا اشترت العبد كله
 لا يفيد الاتقي افتراق العبد في الشراء حسا بان يكون الاشتراء
 متعلقا ببعض دون البعض ولا يفيد نفي افتراق اجزاء العبد حكما
 لان المتبادر في الافتراق الحسنة قد يلتفت منه الاتقي الافتراق الحكمي
 ذكره الرضي بخلافه جاء في رد ذلك فان اجزاء زيد لا تفرق في حكم اجماع لا
 حس ولا حكما ولا يخفى ان بيان ما يتعلق بالنفس والعين كما اتفق
 بالتقديم من بيان ما يتعلق بكل اجمع فتقديم المص هذا الحكم على قوله
 واذا اكده الضمير المرفوع المتصل فوات لاهو الملائق على ان فيما فعله
 الفصل بين بين حكم اجمع بل لوجه التاكيد حكم النفس والعين
 الرضي وينبغي ان يذكر مع ذكرهما واذا اكده الضمير المرفوع المتصل
 بالنفس والعين نحو ضربت انت نفسك قيل انما اكده يخرج المؤكدة
 عن كونه كالجواب وبه في صورة الاستقلال فلا يكون كالحجة عليه

اذا تفصل

بمنزلة تأكيد جزئية الكلمة وقرينة تجاوز تأكيد به كل واجع بل ان منفصل
 وقيل لان التاكيد ليس بالفاعل مع المؤكد المسترخى ضرب هو منف
 فعمل عليه غيره ولا التباس مع كل واجع لانه لا بيان العوازل
 اللفظية الا قليلا بخلاف العين ويطلب ما قد منه لك ان
 النفس والعين بهذا المعنى لا يكون الا تأكيدين وكنت واضاه
 اتباع مع تبع كرس وافر اس لا تابع فان جم فاعل على افعال
 تختلف فيه في الفاعل مع تبع متوكة بمعنى تابع ويجمع على اتباع
 لاجمع وقد عرف ان اللفظ المذكور تبعاً لثلاثة اقسام وهذا من
 قسم لا معنى بجزء من التكلف على ما قيل ان الكنع من حول
 كنع بمعنى تام وبعه العرق ارسا اصب من بضع بمعنى روى واتب
 من التبع بمعنى طول المتفق مع سدة مفرزة وقيل لا معنى لها فترى
 قبيل حسن سن وكونها اتباعاً لاجمع شيء من الاعتبارين
 يقتضي ان يكون تأكيد لاجمع متبوعه وهو قول ابن بهرمان ولو
 اريد جعل قول المص على مذعب الجهور بصرفه لا اتباع عن معناه
 المشهور وتحمل على انها تذكر بعده لان التبع بمعنى الماشي خلفك
 لغة او بمعنى من مررت به فشيء معك فلا يتقدم عليه ولو اجمع
 من الفاظ التاكيد المعنوية المذكورة فالترتيب فيها على طبق
 ذكر المصايها لكن تقدم اتباع على اصب مذهب الزمخشري
 والبغداديون والجزء الى تدبر اصب وعلى ما حكى الاندلسي من
 البصريين لم يذكروا اتباع وذلك يدل على كمال قلته واستحقاق
 الناحية وقال ابن كيسان تقدم من الاتباع اتهما شئت

وذكرها

وذكرها دون ضعف وقيل يجوز ذكرها بدون وهو بتقديم اهما شئت
 ولا خلاف في جواز ذكر اتي بدون كل بدون النفس والعين وفي جواز
 ذكر كل من النفس والعين بدون الآخر قال البصريون لا يجوز تأكيد الكلمة
 فاستثنى من حكمه الكلمة المحكوم به فانه وقع تأكيد في الحديث حيث
 جاء فكما صرا باطل باطل واجاز الكوفيون تأكيد متكرر معلوم المقدار
 كدعهم ودينار ويوم وليلة وشهر وكل واخواته لا بالنفس والعين
 والظاهر جواز ثمة ثمر اكله لما جاءه التاكيد عند المتكرر كلعوف
 وقد يحذف المؤكد وذلك كثير فيما اذا كان المؤكد الضمير العائد الى
 الموصول بعد الموصوف وبعد ذلك العائد الى البتة او منزه من
 منع حذف المؤكد لانه ينافي بوضع التاكيد المنوط على التكرير والتطويل
 ومنهم من منع تأكيد المظوف عليه لان المظوف عليه يقيد بالابتداء
 بشانه والقصد اليه يستغنى عن التاكيد وفيه ان المظوف
 وان دل الابداء بالمظوف عليه لكن لا يدل على التكرير وهو ما قصدت
 الذكره او انه لا يجوز ولا تخصيص فيه البديل في اللفظة اسم بمعنى
 الخلف عن الشيء والمناسبة ظاهرة تابع مقصود والمناسبة
 فالحاصل تابع مقصود بسبب النسبة المتبوعة وانه ظرف النسبة
 المتبوعة دونه اذ دون متبوعة فلم يذكر متبوعة الا ظرف النسبة
 اليه بل لانه توطئة ظرف النسبة فمن جعل ما موصوفاً يحتاج الى
 تقدير مضاف او مقصود بنسبة ما نسب الى متبوعة ولا يخفى انه
 يخرج عنه البديل عن المنسوب نحو ضيف زيد اخوك وقيل لا ليس
 مقصوداً بالنسبة الى متبوعة بل مقصوداً بنسبة متبوعة الى

ما صدرت واللام بالانتم بما اخرج بالمرجع لانه لا ضمير فيه وهو قوله لا ضمير فيه

السن

شيء قال فالصواب تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه بالجملة
 بدخل في تعريف البديل صفة اي وهذا او هذا في بابها الرجل وبهذا
 وباتر هذا الرجل لا المقصود بالنداء فهو تابع ومقصود بانسب الى متبوعه
 دون قال المصحح بقوله دون العطف بالحروف واورد الرضي عليه
 المطوف بيل فانه مقصود بالنسبة دون متبوعه بل هو في حكم المكوّن
 واجيب بان المطوف عليه بيل مقصود بالنسبة اولا ثم يوضح
 عنه مقصود المطوف ثانيا فالعطف والمطوف عليه مقصودان
 على سبيل التماقيب بخلاف البديل فانه ليس متبوعه مقصودا اصلا وفيه
 ان بدل اللفظ ثلثة اقسام قسم تقصد الى المبدل منه عما ثم ترى انه
 مما سبق به لسانك وسمى بدل بدار وكثيرا ما يستعمل البلفاء واغناء
 يتجشون عن غيره وقسم تقصد الى المبدل منه لسانك ثم
 يتدارك بالبديل وقسم يتدارك به سبق لك فالتقسيم
 الاول ان يشركان العطف بيل في كونه متبوعه معه مقصود
 بالنسبة على سبيل التماقيب بهذا التوجيه يخرج التعريف عن عدم
 الاطراد الى عدم الانطواء وهو بدل الكل قبل بدل هو
 كل البديل منه وكذا بدل البعض وبدل الاستمال اي بدل سبب عن
 الاستمال ان صح البديل بسبب استمال المبدل منه على البدل وبدل اللفظ
 وجاز فيه الغلط وقيل الثاني مخصوص بما في الحسب والاضافة
 فيه ايضا اضافة السبب الى السبب فالاضافة في الآخرين
 بمعنى اللام وفي الاولين بمعنى من قيل في صحة العطف مع
 اختلاف معنى الاضافة في المطوف والمطوف عليه نظرا

وقد آتاه في هذا الاثر
 بذكر ما لا بد من معرفته

اقول ما ذكر معنى اللفظ في حالة الاضافة والافا التركيب الإضافي
 معنا اسم قسم من البديل فكلما اشكال في العطف بهذا الاعتبار
 الاشكال باعتبار ان عطف جزء الاسم على جزء الاسم وقصده ان يقتصر
 الكلام وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاستمال وبدل اللفظ
 الا انه حذف جزء الاسم لانسباق الذهن اليه في انه بدل بجزء حذف
 جزء الاسم او امر مستحدث فيما بين المصنفين لا اصل له في الكلام
 العربي لا يظهر هو الثاني ولا يخفى ان اضافة البديل الى غير البديل
 لا في ملابسة فالاول ان تجمل الاضافة في الاسامي الاربعة
 الى المبدل منه وفي كل في بدل الكل وبدل اللفظ ظاهر وفي بدل البعض
 لكن توجيهه ان البديل منه بدل على كل بعض اجالا فابدل من بعض
 محذوف فيه فلهذا بدل من بعض المبدل منه وفي بدل الاستمال بان
 الاستمال بمعنى المشتمل والمبدل منه مشتمل على البديل اجمالا
 بهذا الملازمة ابدل منه فالاول مدلوله مدلول الاول الظاهر
 ما مدلوله مدلول الاول لان مقام التعريف مثلا الحكم وليس ان
 بقدر موصوفه اي مدلوله مدلول الاول لان حذف موصوف الجملة
 شطرا قد مر وقصده معنا وانما لم يبق الاول مدلوله مدلوله لان المراد
 بالاول الاول بدل الكل والثاني المبدل منه وقد تعارف لظاهر
 في مقام تغاير المراد بين والثاني مدلوله جزؤه الاظهر ما مدلوله
 جزؤه الثالث ما بين وبين الاول ملازمة ملتبسة بغير معنى
 اي بغير كونه كلاً او جزئاً الاول كذا قيل ويجوز ان يراد ملازمة
 ملتبسة بغير القسمين وهو كون كلاً او جزئاً والمراد الملازمة

١٩٢

الداعية الى الابدال فلا يدعوا في زيد حارة فان الداعي الى الابدال
 فلا يدعوا في زيد حارة فيكون الابدال منه غلطاً والملازمة الداعية
 الى الابدال كون الاول شتماً على الثاني على سبيل الاجال سوقاً
 الى التفصيل والرابع ان نقصد سوق نظائره يقتضيه ترك ان بان يقال
 والرابع يقصد اليه بعد ان غلط بغيره ولا يبعد ان يقدر يلزم ان
 ان يقصد الاخره وقبل التقدير يكون بان يقصد والحذف في تاويلنا
 اقل والظاهر بعد ان غلطت به او بالاول وكان تعين وفي كون القصد
 الى الابدال بعد الغلط بالاول نظر لانه في سبب اللبس يكون القصد
 قبل الغلط الى الابدال الا ان يتكلف ويقال المراد القصد الى الابدال حيث
 انه بدل ولا يدعوا عليك ان ما اشتر من ان المبدل منه يذكر
 توطئة لذكر المبدل وتغيره في نفس السامع انما يتم في غير بدل الغلط
 وان الظاهر ان يجري بدل الغلط في اللفظ كذا كما في تأكيد اللفظ
 فيقال قام زيد وزيد في الدرر اذ تدرك سبق اللبس لا يختص
 بقسم دون قسم وقد عرفت ان المبدل الغلط اقل ما فندكر
 ويكونان معرفتين وكثرتين ومختلفتين فتمتار التكرران
 عن عطف البيان عند من التزم تعريفه مع متبوعه والمختلفان عند
 من لم يجوز اختلاف عطف البيان ومتبوعه لكن يجوز تنكيره واذا
 كان كره بالرفع فكان تامة وقوله من معرفة صفة تامة او بالنصب
 فكان ناقصة وفيه ضمير اسم الابدال وعنده الرضي بدل الكل فلا منع
 عن مرتب بزيد حارة اما الابدال الاخر فهم مع ضمير المبدل منه
 مختص به لا محالة فالنعت واجب قبل حسن عند الرضي على

هذا اذا

هذا اذا لم يشمل المبدل المتكررة على زيادة اما بحسب مذهب او بعارض
 اتصافه كقول زيد الربيع قهره قهرى او رجوع الى الخلف قال الرضي الحق
 مع ابي علي مثل بالناسه تامة كاذبة ويكونان ظاهرين ومضميرين
 ومختلفين وفي التفسير بدل لا يبدل مضمير من مضمير ولا مظهر من مظهر
 وما يدعوا ذلك فيجب جعله تركيداً ونقد الرضي عن ابن مالك انه لم يجوز
 ابدال المظهر عن المستتر فكان ذكره في كتاب اخر ولا يبدل ظاهر
 من مضمير بدل الكل من الكل الا من الغائب لان العظم المظهر والمظهر
 اعراف المعارف فابدال الظاهر عنها يوجب ابدال الانقصص مع اتحاد
 مدلولي المبدل والمبدل منه والبدل الكونه مقصوداً بالنسبة لا يجوز
 ان يكون النقص لا يخفى ان عند المضمير مطلقاً اعراف المعارف يوجب
 ان لا يبدل من ضمير الغائب ايضاً نحو ضربته زيداً وقال الفاضل
 فيه ومع مرتب في المسكين وعليك الكبريم عطف البيان
 تابع غير صفة اخرى فالعطف في متبوعه مطلقاً لعدم وضعه
 لفرض العينة عموماً ولا خصوصاً فلا يجعل عطف بيان ما يحتمل
 كونه صفة ولا يصح ان تحمل الصفة على ما دل على ذات مبرهنة بانها
 معنى هو المقصود لانه يصدق التعريف على النعت في هذا الرجل
 بوضوح متبوعه اي يكون الفرض منه ايضاح متبوعه فيخرج المبدل
 لزمهم انه لا يقصد ايضاح كونه في معرض الطرح وفي كلام الرضي
 ما يفيد ان المبدل ربما يكون لا يوضح متبوعه ويمكن ان يدفع الى الفقه
 بان تركيب عطف البيان مع متبوعه بغيره لا يوضح بخلاف
 المبدل فانه بغيره قصد النسبة اليه وافادة المبدل لا يوضح فيها ذكره

191

الزمخشري نسبة من خصوص المادة مثل اقسام الله ابو خضر عمره
 يريد امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولهذا الشر
 قصة مشهورة وثمة مذكرة ما من كتاب الاية مسورة وفصل من البدل
 لفظا اشعار بان البدل منفصل عنه معنى كما يفيد توبعا لهما الا ان
 اللفظ في التركيب يحتملها في الاكثر ولا اشارة في اللفظ بغيرها
 ويتوقف التمييز بينهما على الاطلاع على قصد الحكم الا في مثل انا ابن
 التارك والكبرى بشرى في تركيب يتبع فيه وضع التابع موضع
 المتبوع مانع لفظه اذ عطف البيان لا يستعمل كونه في حكم المتبوع ووا
 قعا مع خلاف البدل ولو وضع بشرى مكان الكبرى لصار التارك بشرى
 وهو ممتنع فلا اقل من ان يكون البدل الذي في حكم ضيقا ومنه يا
 اخانا الحارث فان الحارث عطف بيان ويمتنع ان يكون بدلا لا امتنع
 دخولنا على المعروف باللام ويا غلام زيد فان زيدا اذ انبنى على الضم فهو
 بدل واذا اربض فهو عطف بيان لانه يمتنع وضع المعرب مكان المتأخر
 كما قال الصوفي فيه بحث لانه جازم زيد والحارث لولم يجز زيدا خذ
 غايته ان لا يجب بناء ويجب اعرابه بالمرابن هكذا المعطوف وفي
 التسميل ان عطف البيان لا يكون عن الضم ويجب مطابقة
 لمبتوعه في الافراد وضمه وفي التذكير والتانيث وفي التعريف
 والتكثير خلافا لمن التزم تعريفها ولكن اجاز تخالفها مع هذا اخر ما
 وقفني رب الارباب لشرح من مباحث الاعراب وتنفع
 لا رب السامان يهديني في شرح اقسام المبنى من المبنى الى
 اوضح البيان واحكم البناء ويذكر منه شكر نعمائه با حسن الحامد

لم يخرج

واجل الثنا المبنى الذي وقع في قسم الاسم الماعرب والمبنى
 والمبنى المطلق اللفظ الذي لا يصدق الاعراب اما لعدم صلاحية
 واما لعدم القصد وقد عرف المبنى الخاص بخاصة هو مبنى الاصل
 المفسر بفعل الماض والامر والحواف لا يطلق المبنى كما وضع الرضى
 ولو سلم فليس كما وضع انه لو كان التعريف بالنسبة الى من لا يعرف
 بهية المبنى المطلق لكان تعريف المبنى بالمبنى فهو تعريف بالنسبة الى من
 يعرف بهية المبنى ولا يعرف المسمى لانه لكان تعريف بالنسبة الى من
 لا يعرف بهية المبنى ايضا لكان تعريف الاسم المبنى بالمطلق المجرى لاحتياج
 الى التعليم لا تعريف المبنى بالمبنى ولا في لافيه ثم ليس هذا تعريف المطلق
 المبنى والا لكان تعريف بالاض من فعل الماض والامر والحواف مبنى كوا
 وقع تركيبا او غير مركب ويمكن ان يقال المراد بقوله او وقع غير مركب
 تركيبا يتحقق معه العامل ليدخل بعض المركبات المبنية كعبدة الله فان
 فان المضاف فيه مبنى مع تركيبه مع الغير لانه بهذا التركيب لم يتحقق
 معه العامل فيصح ان يكون هذا التعريف يطلق المبنى لان الفعل الماض
 والامر والحواف وافلحة في غير التركيب يتحقق معه العامل ولو لا
 جعل كلمة ما عبارة عن الاسم لكان تعريف المسمى به تعريف باللام مانا
 سب اقسامه ناسب والا لاختل التعريف كما عرفت اوضبط اقسام
 المبنى فتأمل ويخرج عن التعريف والمعروف الاصوات لانها ليست بكلمات
 فضلا عن الاسماء وانما بحث عنها في قسم الاسم المبنى لانه
 كلمة بالاسم المبنى فيشكل عددها فيما بين تعدد اقسام هذا المبنى فهو
 بين ان يتكاف بان يراد بالاسم اسم من الاسماء وانظم في عدده وبين

المبنى

ان يتكلف في ذكر الاصوات في تداد اقسام المبني ويقال ذكره
الستطرا اذ قيل قدم المناسبة في هذا التعريف لكونه وجوديا وادعى عدم
التركيب لكونه عدديا وعكس في تعريف الموعوب لان الامر فيه بالعكس
وكن نقول قدم التركيب لكونه مقتضى الاعراب في الموعوب واخر
عدم المناسبة لكونها رافع المانع والمقتضى اشرف من رفع المانع
او نقول عقد بحث الموعوب للاحوال المعارضة له بحسب التركيب
قال اهتمام به اتم وعقد بحث المبني لبيان اقسامه بحسب المناسبة
باعتبار عدم التركيب فمن هنا اعتمد مبني الاصل هو الفعل النافذ والامر
والخوف والحراد المناسبة المعتبرة وضبطت انواعها صاحب الفصل
بانها اما تضمن الالهام معناه مثل ابن او شبهه له كالمبني هات فانما شبه
الخوف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه انزال
فانه واقع موقعه انزال او مشاكلته للواقع موقعه كنجار او وقوعه
موقع ما شبهه كالمشاكله المضموم فانه واقع موقعه كاف الخطاب
المشابه للحروف في نحو ادعوك او اضافته اليه كالظرف المضاف
الا اذ ولا يخفى ان تضمن معنى مبني الاصل ليس في القوة مثل كون
معناه معنى مبني الاصل فلا سبب يرجح كون المناسبة في انزال وقوعه
موقعه انزال ومن كونه بمعناه فالاول جعله مناسباً لاسباب كونه
معينه معنى مبني الاصل في قيل الاقسام للاستغناء به عن اعتبار
التضمن والواقع موقعه ولا يفيق للبناء وجود نوع المناسبة بل
لا بد من اعتبار العرب هذه المناسبة في خصوص الالهام ولهذا لا يبني
المضاف الى الضمير فتوقف معرفة المبني بهذا التعريف على معرفة الالهام

التي اعتبر

التي اعتبر العرب فيها احدى تلك المناسبات وهذا بعد فليس
لهذا التعريف الفائدة المطلوبة بالتعريفات او وقع غير مركب وقد عرفت
معناه والفتابه للقلب كفرنس النهر بهذا الوزن وهو المعبر به عن الشيء
وليس المراد ما هو مطلق هذا العلم في العلم والمراد القلب المبني بحرف
مضافين الى القلب كبنيات او المبني حركات او اخر المبني او القلب
اخر الالمبني ضم وفتح وكسر ووقف وفتح المراد به المعاني المصدرية
وهي متبادر شتى منها المضموم والمفتوح والمكسر والموقوف
وليس القلب الحركات الغايبا بخصوصها بل الغايبا ما يندرج هذه الامور
تحت من مطلق الحركات اعرابية كانت او بنائية في الامور كانت او في
غيره لا تطلق على الحروف فلا يقال يارب يد اللمبني على الضم بل على الالف
بخلاف القلب الاعراب فانما تطلق على الحروف ولا تطلق على غير
ما في الامر كذا نقله الرضي عن المص لا انه خالفه وقال اطلاق القلب
على الحروف الاعرابية مجاز لتشابهها بمنزلة الحركات فكذا اطلاق القلب
يقع على الحروف البنائية ومنه قول المستقدين ان يارب يدان مبني على
الضم ولا جلين مبني على الفتح فلا وجه لرد المصنف اطلاقهم هذا
يتجه على المص ان القلب لا يخصص في الضم والفتح والكسر بل منها
الالف واللام والياء وحدها على طريقة البصريين واما الكوفيون
فيسون بين الالفاظ ولا يحقون شيئا منها بشئ من
القسمين وهكذا حكم المبني ان لا يختلف نحوه لاختلاف العوامل
متعلق بالنفي لا بالنفي فلا يرد ان نفي المقيد يكون المقيد مع بقا الاصل
نعم يتجه ان اختلاف العوامل لا يصلح علته لعدم الاختلاف ووقعه بان

١٩٥

اللام للوقت وكان ينبغي ان يقيده الاختلاف باللفظ والتقديم
 اذ ينبغي ان يقيده باختلاف العوالم محذرا ولا يخفى ان هذا حكم القسم
 الاول في البنيان ما وقع فيه مركب حكمه ان يختلف امره وقت
 اختلاف العوالم وان هذا الحكم مطلقا ينبغي ان يكون عند من جعل ما
 لم يناسب مبنى الاصل مطلقا معربا ولا يخفى ايضا ان تقسيم المبنى
 يستحق التقديم على بيان الحكم لانه من تمام التعريف الا انه لما
 عرف السلف المبنى بهذا الحكم عدل عن تعريفهم لانه لا يصح تعريف
 الشيء بما هو من احكامه الا ان يبين على وجه العدول عقب
 التعريف فيقال وحكمه وهذا قد دلت في مواقع العدول عن تعريفها
 وهي المضمرات لا يخفى ان الحكم المبنى لا ينحصر فيما ذكره بل منه المنادى
 والمنادى من المبنى المنقح الجنس وما وقع فيه مركب فكان الحكم
 باعتبار في التعداد الفناد عن الذكر بالاعتماد على الظهور في اسماء
 الاشارة والموصولات وما احق بها من باقي اقسام ما ورد
 اى واينه وكون اى واينه بعض الاحيان معربا لا يوجب
 ان يقال واما بعض الموصولات واسماء الافعال ما احق بها
 من بعض اقسام فعال او ظاهرا والاصوات بالرفع اذ ليس حكم
 اسماء الاصوات والمركبات الاووية وبعض المركبات
 لان بعلبك مركب والكليات وبعض الظروف وانما قال
 وبعض الظروف لكون كثير منها معربا مستفينا عن الاعراب
 علوما قيدة لدخول بعض المبنى منها في المركبات على ما تقول نحو
 يوم يوم وصباح مساء والمراد ببعض الظروف هو وما احق

ان البيان

من لا يغير

من لا يغير ولا يغيره ومثل وغيره ما وان اولم يذكر المخففات
 في مقام المحصر بل لا يشرطه لعدم لعلها المضمر قبل من لا يغير
 الحروف في الحاجة الى قرينة الكلام والخطاب وتقدم الذكر وقلت
 بنى لكونه على اعطى حرف الخطاب والفصل والظواهر المضمرات كما في
 اخواتها حيث يصدر البحث بلفظ قد في النظم بغيرها على انه
 شرع في هذا البحث ثم ياتي بتعريف مفردة محذوف المعرفة اختصارا
 فليكن هذا على ذكر منك ينفك في جميع البحوث ويقتضى الاعادة
 وكن تبينها بفظا منك بان الاصلح بحاله ان يعد الاقلام بالافردات
 فيب تنصرف المفرد في صدر البحث على الشروع فيه ما وضع لمكلم نوجب
 النجاة انه موضوع لمفهوم الكلام يستعمل في فرد منه بعينه ايا كان او
 التحقيق انه موضوع لكل مكلم بعينه المخصوص بالوضع حين الوضع بوسا
 طة مفهوم الكلام فاللام في قوله وضع لمكلم عندم لام الفرض والتقدير
 لا فائدة لمكلم وفي شبه التحقيق صلة الوضع لكنه يحتاج الى اعتبار
 العموم في النكرة في الاثبات وهو قليل في غير المبنى وعلى اى تقدير
 فالمراد بمكلم بعينه من حيث انه متكلم وكذا المراد بقوله او مخاطب
 مخاطب بعينه اعني انه عن ذكره اشترط ان يكون المضمر معرفة فحصل
 التعريف ما يصح به تعريف التسمية حيث قال المضمر ما وضع
 لتعيين اسماء اشترط ان يكون مخاطبا او غيبية وهذا انفع اذا قلنا
 بنا انتفاء التعريف بلفظ الكلام والمخاطب واستغنى عن اعتبار
 قيد في التعريف لا يذكره شي ولا يربى بالوف مثل متكلم كى نفسه
 ومخاطب يوجب اليه الخطاب او متكلم بنفسه موضوع او مخاطب

الاضافة بيان ان الاضافة
 هي الكلام والخطاب وتقدم الذكر

المسمى

لا غير ذلك مما هو من ثمرات الاضطراب بلفظه اليك شرح ذلك
 الكتاب والله اعلم بالصواب والحمد لله على ما اسلم فلما انتقص خبر
 الخطاب او غائب بعينه على طبق اخر به فخرج به الله اسم الظاهر
 التكرار وبقى الاسم الظاهر المعرفه او الله اسم الظاهر كطرا
 غيب فقيد بقوله تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما لاخراج الظواهر
 المعرفه عن المعرف فجملة لاخراج جميع الاسماء الظاهرة نتيجة
 البصائر المعنوية على الظواهر والتقدم اللفظي ان يكون اللفظ
 المخرج لم يرجع الضمير مذكورا مقدما حقيقة او رتبة والمعنوي ان يكون
 الدال السابق حقيقة او رتبة على مدلول الضمير الدال عليه تضمننا او التزامنا
 والحكي ان لا سبق باحد سابقين مرجح لكن ياتي بعد الضمير
 لكتبة فكون تافيه عارضا لكتبة يحذف في حكم التقدم وقالوا تلك
 التكتبة جعل مدلول الضمير معظما على مذكوره مبرها وتفسيره بعد شوق
 السامع ليكون بلوغه اليه بعد شوق وطلب واذا نظرنا
 هو شان العظماء في البلوغ اليهم وهذه هي التكتبة المتفق عليها
 وتختلف في الاضمار قبل الذكر في صورة الشائع فانه لمجرد الاختصار
 والاضمار في التكرار لكتبة البت تكتبة عند الفراء والكسائي
 فلذا اکتفوا بذكرها وجعل التقدم لفظا ملا متقدم رتبة بالانته
 للمص واني زينة الرضي بان المعهود مقابلة لفظا بالتقدم لا لشدة له
 واني الرضي وقوله في التقدم المعنوي هو متصل ومنفصل فالتفصل
 المستقل والمصل غير المستقل للفظا تقبيلان الاستقل
 وغير المستقل هو المستقل في الدلالة وغير المستقل فيها و

والحكمي

ثانيها

وثانيها المستقل بمعنى ما يصح الابتداء به والوقوف عليه فانها انما يصح
 غير مستقل والمراد في تقسيم الضمير هو المعنى وقد استوفى في بحث التاكيد فلا
 نطلب التكرار ولا تكرر الا المفاصلة بان غير المستقل كيف يكون تقسيم
 من الكلام ولا يخفى ان جعل الضمير المنفصل مستغلا عند من يجعل الضمير في اياك
 الحجة الاخير ويجعل الادعاء وفي انت يجعل ان دعائه يحتاج الى ادر
 كتاب مسامحة وهو مرفوع ومنسوب ويجوز لابن ابي عمير بان ياتي بيات
 السابقة فان انت ضمير مرفوع وان لم يتركب مع الضمير بل المرفوع
 بعينه ضمير لا يستقل في التركيب الا في موضع بطلب المرفوع وهكذا اخواه ولم
 يعرفه لان النافع في معرفتها سماعها دون التعريف لكن التعريف
 او في يعرف العدل مشترك في مقام الحكم على افرادها العترة بها بالاول
 متصل ومنفصل فرد الخبر مع كون البناء متبعا على انه حكم على كل واحد
 فالمتبدا بها بالاول بالمراد والواجب ان يتقدم به متبدا هو كل من يقرأ قوله
 وان اشته على الهندس والثالث لم يقل والثاني كما قاله في بحث التاكيد
 تنبها على طريق ثاب للبيان او ترجيح اللافان متصل ولم يقسم
 المتصل الى غير المرفوع والمنسوب والمجوز والمنفصل المرفوع والمنسوب
 يستغنى عن تقسيم الضمير الى المرفوع والمنسوب والمجوز تنبها
 على ان كلا من الثلثة من الاف ٢ الاولى كالتصل والمنفصل
 فذلك اني باسم الاشارة للبعد تنبها على ان الحكم عليه الضمير دون
 المرفوع والمنسوب والمجوز تنبها على ان الحكم على النوع لم يفسد التلا
 باسم فطانتك فالاول هو المرفوع المتصل ضربت وضربت الضمير
 التنبيهات في التعريف ضربين وضربين نشر على ترتيب اللفظ وغير

ما هو

نرتبه فتا لم يقل نحو ضربت لان الضمائر المرفوعة المتصلة كطربا
هذه المذكورات لا تفاوت في مادة من المواد فان السترات
كلها او متعدي اللفظ وما سواه لا يخرج عن الالف والواو والنون
المفتوحة والياء المفتوحة والكسرة والضمومة وتمازمت وتن الا انه
فانه ضمير واحد الخاطبة في الضمائر والامر وهي الياء الساكنة
الكسرة قبلها ولو ضم ضميرين الصفة الماضية لثم بيانه والثاني وهو المرفوع
المتصل او جازا هنا وانما بد الزمرا وتما باللفظ بالالف المكتوبة
في السقف والضرورة في لغة تميم في الضرورة في لغة غيرهم في الاصل ايضا
كما في ابداء الوقف وكذا كذب وان ساكن الا من يعني ان يثبت
مع الف من تشية المؤنث والمذكر والمختلط وجماعته في اللفظ
منها وانما يفتح التاء للطلب المذكور والضمير عند البصريين ان والمخفات
به علامات الخاطبة على صورة ضمائر الخطاب ونظيرها الحروف
الخطابية على هيئة الضمائر النسوية للخطاب ومذهب الفراء
انه تمام ضمير وكذا البوق من فروعه وقال بعضهم الضمائر ما حقق ان
وان عاود يستقل به الضمير ويستغنى عن كلمة يتصير يا وانت بكسر التاء
للمخاطبة وانما للتثنية وانتم لجمع المذكور وانتم لجمع المؤنث وهو المذكور
القائب بفتح الواو يسكنها قيس والسدوشية وهما صديقات
وهي كهو مطلقا وجاز السكان هاتهما مع واو العطف وفائه والام
الايتاء وذكر في التفسير ايضا وتقدم كاف الحروف في التفسير
ومع حرفة الاستفهام ويجوز حذف الواو والياء للضرورة والثالث
وهو المنصوب المتصل ضمير بني وانتي الى ضمير من وانتهن يريد ضربنا

بفتح

بفتح ما قبل الضمير في الماضي على خلاف مرفوع هذا الضمير فان ما قبله
ساكن وهذا الضمير في غير الماضي منصوب او مجرور لا محالة فربك
ضربنا ضربكم وربنا بكسر كافهما بديا في غير مكي وبعد الكسرة فم
كلمة يضركم وكذا في كن ضربك بكسر الكاف ضربكن ضربهم ضربها
ضربها بالاء المذكور مضموم مع الاشياء اذا كان قبله متحرك بغير كسرة وبقي
ذلك وصلا لانك تصل الى الراء حرف مذبذب ترك الاشياء مع
التحريك اختلاسا وبقي في لغة بني عقيل وكلام الاختلاسا
والاسكان ايضا فانه سمع عنهم ان الاشياء لم تكن بالاختلاسا
والسكون ايضا وان كان قبله ساكن غير الياء ففيه اختلاسا للضم
وان كان مكسورا او ياء مكسورة مع الوصل بعد الكسرة ومع الاختلاسا
بعد الياء في لغة غير الحجاز وعندهم على الضم كغيره فيقولون لرب يا متبع
الضمة وعليه باختلاسا وان كان قبله ساكن حذف ضمة ما نحو نعله
او وقفنا فوافقه جاز الاشياء نظرا الى حركة ما قبله في الحال والاختلاسا
نظرا الى الصلة والاسكان اجبر اللوصل مجرى الوقف وورد القراءة
على الثلاثة وحركة الراء في التثنية والجمعين كهي في الواحد على اختلافها
واما ما يجمع بعد الكسر وقبل الساكن فالاقبل في الكسر والاقبل
الضم وقبل المتحرك فالاشهر فيه الاسكان وجاء الضم والوصل
والاقبل الكسر والوصل من ذلك في الوصل واما في الوقف ففي جميع
الضمائر الاسكان وبعد الضم وقبل الساكن فالاقبل ولا اشهر
فيه الضم وجاء على قلة الكسر لانتفاء الساكنين ومنعه ابو علي
وقبل المتحرك فالاشهر فيه الاسكان وجاء الضم والوصل وجاء

عن

الكسرية الوصل ايضا اذا كان قبل الراء كسرة او ياء سكونه ومنعه بعد
على وما عرفت من التفصيل في المتصل المنصوب يساكنه فيه الضمير
الضمير المحرور فلا ينفذه لك اذا وصل اليه النسبة فعليك بهذا المذكر
والرابع اياي الى ان ياتي بيديا يانا ياك اياك اياكم اياك اياكم اياك اياكم
ايه اياهم اياهم اياهم واختلف فيه فذهب سبويه الى ان الضمير ايا
والحق به حروف على هذه الضمائر المنصوبة الحقت قرائن على
المراد لان ايا مشترك بين المعاني المتعددة ولا يخفى ان وضع اللفظ
الواحد لثمان كثيرة بعيد ولا يظهر وضع لفظ على حدة لكل معنى
فالظاهر ما قبل ان هذه الالفاظ بكما لراضة الالة زينة في نظرهم
عدم النظر بين الالفاظ من السماع يختلف اخرها كما فاهوا وياه و
ظاهرا من مزيف الاشتراك اقوى وذهب الخليل والاضف ان
هذان ما يتصل به اسماء الضيف اليه ايا لقولهم اياه وايا الشطب
وهو في غاية الضعف اذا لا يضاف الضمير وقال الزجاج والسبب في
الضمير هو اللواحق وايا لهم ظاهر مضاف كان اياك بمعنى شكك
فقد هي ليس ضمير منصوب متفصل عن الضمير المنصوب كالمحرور
لا يكون الامتصلا وقال بعض الكوفيين اياهم والضمير كان في انت
وارتفع الرضى هذا الاعتبار وقد يدل حمزة اياها وقد يفتح
الهمزة والراء وفي الترسيد اياك واياك بالتخفيف كسر
وفتحا وصباك بالفتح تحقيقا والحاء س غلامى ولى العلمين
ولهم لا يفرق الضمير المحرور المتصل من المنصوب المتصل الاثني
ما اتصل به فان تعين كونه جارفا للضمير المحرور كونه ناصبا فنصوب

وان اشبه

وان اشبه فاشبه والاختلاف في ضمير الفاعل هو محذور مضاف اليه
او منصوب متفصل به قالوا المعاني المتعددة لوضع الضمائر تسون
وتقتضي ضمير اسنة للشكلم سنة للمخاطب وستة للفائب
فهذه ثمانية عشر بغير ما في الاق ام الحنة للضمير بصير سبعين الالة
اسقط اشترك كل مشتق بين المذكر والمؤنث وانشرك الشكلم
مع الغير بين الشئ المذكر والمؤنث والجمع المذكر والمؤنث ثلثين ضميرا
وبقي تسون هذا ونحن نقول المعاني مائة وعشرون لان المعنى الذي
يقضي التثنية ثلثة الاشان في المذكر والمؤنث والمخاطب والمعنى
الذي يقتضي الجمع كذلك فصا كل من الغائب والمخاطب والشكلم
ثمانية فاجمع اربعة وعشرون ويحصل من هذا في الاق ام الحنة
للضمير مائة وعشرون ولقط اشترك التثنية بين اثنين و
الاكتفاء بالمجاز في الخليل واشترك واحد الشكلم بين اثنين واشترك
الشكلم مع الغير بين اثنين ضمير اوبقي تسون هذا هو التحقيق الذي
اخاضه التوفيق جعلته تحفة لكل رفيق وهذا اثر ما ذكرنا في الضمائر
وسأل الله متفرا معرفة ما في الضمائر والتوفيق لكشف اسرار
فالمرجع المتصل خاصة حال من ضمير يستمر في الغاموس الخاصة بغير
العامة هذا وكان التناقل من الوصفية الى الاستينية وما في الهندك
ان التاء بالبناء او هو مصدر كالعافية محتاج الى تصحيح النقل
والنقيض بالتصل لان المرفوع المتفصل يستمر ما في الرضى ان المرفوع
لكونه كالج من الفعل محذوف كما به ثم المتأد لان فيما ابقى دليلا
على ما اتى وتبعه الشارحون ليس على ما ينبغي لانه من على عدم الفرق

٢٤

بين المحذوف والسته وقد عرفت في الحاشية للغائب خال من الحاشية
 لانه المفعول به بعد اسطره حرف الجزاء ومن فاعل ستر وهو واضح ومن
 جعل صفة الحاشية فلم يعرف انه منكر والغائبة ولا حاجة الى قيد ذكره بعض
 الشارحين وهو اذا لم يسند الا ظاهر لان المقام بيان انه اذا
 كان ضمير متصل بستر في مقام يكون الفاعل ضمير او بين المقامين
 بون بعيد ولم يثبت ذلك الشارح فقيد كل ما يجوز ان يكون فاعله
 اسما ظاهرا لهذا القيد ولا يستتر في غيرها من الحاشية لا اختيارا
 ولا اضطرارا وليس قوله فلان الاطباء كان حولى وكان مع الا
 طباء الاسماء من استنار الضمير بل من حذف الواو اكتفاء بالضم
 وضمة الرضى بالضرورة واطلقة التسهيل ووزف الواو اكتفاء بالضم
 لا لالتقاء الساكنين كثير وفي المضارع التكميل مطلقا سواء كان
 واحدا او مع الغير والمخاطب دون المخاطبة والغائب والغائبة
 وفي الصفة مطلقا وفاعل المضارع المخاطب والتكميل من هذه الا
 مور لا يكون الاستتار فاعل الجواقى لا يكون الا ظاهرا او مستترا
 الا اذا تعذر الاتصال فيكون منفصلا وليس الالف في التثنية
 والواو في الجمع ضميرين لان الضمير لا يتغير بدخول الفاعل على عامه ومن
 اوضح عدم تغير الضمير بان قال لا يرى ان واو يجر بون فيا تفر بين
 لا يتغير ان لم ير ان الف تفر بان الغيدان وواو يجر بون الزيدون
 لا يتغير ان مع كونها حرفين في هذه اللفظة ولا تجزى ان فاعل
 مواضع الاستتار لم الفعل مع انه بمعنى الامر يجب فيه الاستتار
 وبمعنى الحاشية يجوز فيه الاستتار نحو زيد صهيها ت والظرف نحو زيد

في الدار

في الدار ولم يثبت صفة النسبة نحو زيد يجر بون فان الفاعل ستر
 لانها داخلية في الصفة ولا يسوغ انفصال الجبل شي الا انفصال المتصل
 ولو باعتبار فان الاتصال بما يتغير باعتبار دون اعتبار فيجوز ان لا
 اعتبار ويوهم ذلك انه بنفصل الضمير من غير تعذر فيجب ان يثبت
 ايضا الضمير بوضو كان فان ينفصل لكونه مفعولا كان كونه فاعله متصل
 لكونه مفعولا وينفصل لانه مفعول العامل المعنوي في الاصل فيتعذر
 بهذا الاعتبار نحو كنت اياه لان وضع الضمير للاختصار والمتصل اخبر
 لا تقول لو كان وضع الضمير للاختصار ما جاز ما ضربت الا اياه مقام
 ما ضربت الا زيدا لان زيدا اخبر من الضمير المنفصل لان ضمير المنفصل
 اخبره المرجع كثيرا فانك تقول يا حم مكان الوف ذكرت فلي وضع
 الضمير للاختصار وصار طريقا موفيا لا يترك فيما اذا كان الظاهر
 اخبر وذلك التعذر ما تقدم على عامه لان الضمير المتصل بمنزلة الجوز
 الا في هذه الكلمة فلو قدم كان كسقدم الجوز الا في من الكلمة على ما عده
 من الاجزاء او بالنفصل عرض سوى جعل الضمير منفصلا وقد
 ضبط الرضى فقال سنا ان يكون الضمير تابعا نحو اسكن انت
 فانه فصل بين انت والفصل يتبعه فكما لغرض التاكيد او التاكيد
 لا يتقدم التوكيد به عرف ان الفصل اعم من الفصل حقيقة او كونه
 انما اذ وقع انما فان انما منفصل عن اذ وقع لانه في معنى ما اذ وقع
 الا انما وفي التسهيل تبين اتصال الضمير ان حصر بانما كنه في شرح
 الشراح ان الانفصال بديا غير واجب الا اذا استلزم الاتصال
 التباسا ونحوها افوك ولقيت زيدا اياه بجعل اياه بدل لا يجر

ولا سوة المنفصل

وكما زيد جاني ولا انت ومنها ان يقع بعد الاخر ما ضربت الا اياك
 وما ضرب الا اياها وانما قدومه وما ياتي الى ما كنت حازنت الا اياك وزنا الا
 اياك وما ياتي الا باقاس عليه وسرنا ان يلي ما في نحو جاني اما انت
 او زيد ورايت اما اياك او كرا او الفرض اخذت الشك من اول الامر
 ومنها ان يكون الثاني من مفعول عملت واعطيت وبورث انما له
 الالتباس بالفعل الاول نحو الذي عملت زيدا اياه ابوك والذي
 اعطيت زيدا اياه عمرو واما اذا لم يتيسر فالانصال في باب اعطيت
 او لا انصال في باب عملت فان قلت فالانصال هو هنا
 ليس للتقدير قلت مع رعاية تقديم ما هو الاول من تقديم المفعول
 الاول بقدر الانصال وينبغي ان لا يمحط الفصل بفرض في ما ضبط لان
 تقديم ما هو اهم على الضمير بداه اياك ان الذي تحقق الفصل بفرض
 وذكر في التيسر ان من الفصل بفرض الفصل بدو اللام بين
 الفارقة بين الكسوة المحففة وان النافية على الضمير نحو قوله ان
 وجرت الصديق حفا الاياك فترق قلن ان لا يطعنا ومنه الفصل
 بالواو بمعنى للصاحبة والاختفي انه كما لا بد للفصل بفرض لا بد للحدوث
 وكذا لا بد للتقديم منه فلا وجه للتخصيص ولكن دفع وصية التخصيص
 باعتبار التقديم والدفع عن الحذف نحو ضرب زيد بالاحالة على المقابلة
 مقابلة بحذف في الرضوخا قال الفصل بفرض احترار عن نحو ضرب
 اياك فانه لا يجوز ذلك مع وجود الفصل وذلك لان الفصل لا غرض
 فيه قلت لو كان الغرض بتقديم ما الاصل فيه التقديم لكان الفصل لغرض
 او بالحذف قالوا اي يحذف عامله لانه اذا حذف الفاعل لا يمكن ان يتصل به

الضمير

الضمير لا نقول وكذا اذا حذف الضمير لا يمكن ان يتصل بالفصل لانه لا يمكن
 انصال شيء محذوف بشي قلت عدم انصال المحذوف بالفصل لا يوجب
 كونه ضمير منفصلا لان السلف بالضمير يوجب ذكر امر متصل به مع
 استقلاله في السلف فاذ انصل الى غير ما يتصل به يصير منفصلا واما تقديم
 المنصل لا يوجب انصال المحذوف في الضمير المتصل كحذف ارف الكناية او يكون
 العامل مفعوليا الطامع ان يكون جارا ومجرورا ويحتمل ان يكون منصوبا فاما
 وهذا اما يصح على مذهب السبعين الجاهلين العامل في البند والخبير مفعوليا واما
 من جعل العامل في البند الخبير والعامل في الخبير البند فالواجب ان يقول
 او يكون العامل بئس او خبرا وخوفا والضمير مرفوع جملته جالبة صاحبه
 العامل لا يقال ينبغي ان يقول والضمير غير مجرور او منصوب لانه لا ينقص
 بضمير انه فانه مرفوع محلا كما ان منصوب محلا لا نقول هو منصوب
 اصطلاحا لا مرفوع وان كان مرفوع المحل وهذه مخالطة شات
 من الشراك لفظ المرفوع وقوله والضمير مرفوع متعلق بما هو محل من المرفوع
 والحق والحال بالنسبة الى الاول مؤكدة وبالنسبة الى الثاني متقدمة بحرف
 عن الضمير منصوب فانه يتصل مع كون العامل حرفا كونه فان قلت
 اذا كان الضمير مجرورا والعامل حرفا يكون متصلا ايضا فلا يصح التقييد
 بكون الضمير مرفوعا قلت الكلام في تعيين مواقع انصال الضمير المرفوع
 والمنصوب وقد علم ان الضمير المجرور لا يكون منفصلا ولو قال او يكون
 مرفوعا لسنوي او حرف او مسند اليه الى كان اخضر او يكون اي الضمير
 مسند اليه صفة جرت على غير من اي الظاهر ما هي اي تلك الصفة
 له بان يكون صفة فخرية له او صلة او حال اعنه او خبرا والمراد بالصفة

مس

اسم الفاعل ولم يسم المفعول والصفة المشبهة والنسب فزيد
 عمر وتيمه هو فاقصر الرضى على الثلاثة الاولى غير مفعول عليه واخرج
 بقوله صفة ما السند اليه فعل جري على غير من هو له فانه لا ينفصل فيه
 الضمير وان كان مقام الالتباس على ما في الرضى لكن في الهندى انه يعين
 الانفصال في مقام التباس فينقض به قصر مواضع التفسير فيما ذكره
 ونقض ايضا بنحو اقامت انت وجازيد والحجبي ضرب هو او الحجبي
 القرب هو عندك هو ولو قال او يكون سنة اليه صفة لم يجر على
 من له كان الشمل واذا اجتمع ضميران وليس احد على الاوضح ولو كان
 مرفوعا فلو كان واحد منهما مرفوعا لم يكن لك الخيار نحو اكرمك
 فان كان احد على اعراف وقد منه الاخر فان كان الاول اعراف فللك
 الخيار الثاني في نحو اعطيتك وضربك ولا يجب الاتصال خلافا لسيبويه
 وفي الرضى ان الله الاتصال في باب فلت او في الاتصال في باب
 اعطيت وان الاتصال بعد الضمير المحرور او لم منه بعد الضمير منصوب
 والابان لا يكون احد على اعراف او آخر الا على فهو منفصل
 خلافا لمن حكى عنهم سبويه جواز الاتصال مع تاخير الاعرف وان قال
 هذا امر قاسوه ولم يكلم به العرب وطلافا لسيبويه فانه يجوز الاتصال
 في صورة مساواة الضميرين اذا كانا ثابتين قال صواعق في لكت
 مكشور وقاسل المبردين الثابتين عليهما ومنعه سبويه نحو اعطيت
 اياك او اباه والمختار في خبر كان الانفصال اختار باب كان على الا
 فعال الناقصة يتناول صرحا كونه ونظائره قيل ناعا خيرة في
 الانفصال لانه مل في الاصل خبر مبتدأ وفي الحال شبه بالمفعول في

الوجهان

الوجهان علمه بالجهتين اقول من خرج خبره بكونه خبرا مبتدأ لانه كان خبر
 المبتدأ الحقيقية وليس بمفعول حقيقة ولم يخرجه انفصال المفعول على
 عنه مع انه مبتدأ في الاصل او خبر لانه مفعول حقيقة في الحال فخرج خبره
 الانفصال بكونه حقيقة في الحال والاكثر لولا انت لم يقل لولا ان يكون
 قوله الاخره شافدا لجميع ما قصد شموله واطى اربابا لانه كرمات
 من بين الالفاظ المقصودة وكذا في قوله وعبت الاخره بالخطاب
 اوليها في ذكر ما ذكر معه ولم يبال بخلاف شمول الحكم ضمير في الكلام
 اللذين كانا مبتدأ انصرف الى الان آح لان وضوح عدم مخالفة
 وبعدها وظهر عدم وجوب الابتداء بشي من الضمائر التي ذكره في
 الحكم انزال الخفاء وليس لك ان تجعل عيبت متكلما لانه سببه لولا
 انت وعساك كل البعد وجاز لولاك وعساك الاخر على اقتضا
 اخلف توجيههم لها ففسرهم من وجه الضمير لان الاشكال جاء من
 قبله فهو اخص بالتناول قال على ضمير من مستعار ان الاول محرور
 استعبر للمرفع على عكسك انت والثاني منصوب على عكسك في عكسك
 انت هذا ولك ان تجعل كليهما على عكسك في عكسك انت و
 منهم من اوله لا يجعله جرف جزم كما في جزمك زيد وعسى منزلا
 منزلة ليسل يلزم التناول في الالفاظ كثيرة وزيف الاول بانه لا بد للولا
 ح من متعلق وهو مفقود وزيف الثاني بان لا بد من است فلو كان
 عسى منزلا منزلة لما قيل عساك ان يخرج كالا يقال ليست زيد
 ان يخرج ويكون دفع الاول بان جعل لولا حرف جر منه انه منزل
 منزلة لانه في الحال واقع موقع لام التعليل فان لولا انت لم تكن

في معنى لم يحل لك فخذة فانه في كمال الدقة ودفع الثاني بان
 في عساك ان يخرج امرئ من اصد له لما كان قديما في بئر لعل مع ان
 تشبه ما بعد ان تجي مع لفظه وان نزل منزلة لعل
 ونون الوقاية اي نون هي سبب الوقاية او الغرض منه الوقاية
 قالوا الحق بالحق لوقايته عن كسرة هي ائت البحر فورد عليهم
 تضرين حيث لم يحفظ عن الكسرة واجب بان كسرة ليس
 ائت البحر لكونها في الوسط حكما لان النون الذي هو ضمير متصل
 كالجزء واورد قل ادعوا وظاير ووجب بانه غنى كمرضة
 لكونه بعض الكلمة مستقلة بخلاف تضرين فان الياء لعدم
 استقلالها باللائحة وفيه ان العروض يؤكد وجوب الاختيار
 لانه يتوحي اقوتها للجزء الذي يخص الفعل واورد دعا في حيث لا كسرة حتى
 يصار عنها بالنون فيقبل النون فيراهم للهي فظة على الطرد ولو قلوا
 النون لوقاية كسرة هي ما لوفه الياء ونقصها خفت
 مؤنثهم مع الياء الاولى مع ياء المتكلم لانه يتبادر من اطلاقها ياء المتكلم
 الضمير فيشمل ياء المخاطبة لازمة كذلك بقرينة وانت مع النون
 التي فافهم في الماضي وقد يقال عساك تشبه بالمتن وليس تلا
 يكرى وقيل على لتي والمضارع عريا المشدود فيه العري على فيعمل
 من العري كفعل ولم نجد فيما راينا من كتب اللغة وانه وجد بالياء
 والعريان ولكن ان تجعله مصدرا في موضع الصفة عن النون
 الاعراب اي نوني التثنية وجمع المذكر والبر لا يضرني بالنون
 المشددة فان امثاله مؤكدة بالحقيقة وجاء التشديد من قبل

الحاق

الحاق نون الوقاية وانت مع النون الظرف حال من ضمير مخيرة
 اي مع نون الاعراب مخيرة بين الاتيان بنون الوقاية ومنه فيها
 فتقول بضر باني بالتشديد وبضر باني بالتخفيف وبضر باني وفري
 انا جوتي بالثقله واختار منه ذهب الجزولي من ان المشدود
 في بضر باني نون الوقاية لان الثقل جاء منه فهو احق بالحذف
 ونحن نقول انما تقرر في الفعل ان الدفع السهل من الرفع واما عند
 فالبث نون الوقاية لان المقصود للحذف هو نون الاعراب وبتره
 ان المشدود في بيتي ولعني ولدتني ونظايرها نون الوقاية فهو
 مع الياء احق بالترك ككثرة الشواهد ولدن وان واخواتها
 سوى ليت ولعل بقرينة بيان حالها وكونك ان تجعلها في حكم
 المشددة وله غير نظير في هذا الكتاب مخيرة بين الاتيان بهما
 حفظا للربيات اللازمة لاواخر هذه الكلمات وتركها بخزانة
 عن الشغل اللازم للملائيات بها قال الرضي اثبات النون
 في لدن لازم في غير الضرورة عند سيبويه والراجح راجع عند
 غيرها سوى الجزولي فانه قال انت مخيرة فالاولى بحاله ان
 يحكم مع الماضي اولى وفي التسهيل ان الحذف مع لدن
 واخوات ليت جائز ومع لعل اعراف ويختار ليت قال
 الرضي المشهور اختصا ص الحذف بالحذف بالضرورة قاله سيبويه
 وغيره ومن وعن فقط وقد كذا قال الجزولي وخص سيبويه الحذف
 بالضرورة كذا في الرضي التسهيل وافق المصنف وعكسها لعل
 المزيد الشغل باثباته فيها فلم يجز فظ على صحتها غيرها وارج

ترك الحافظة وقد جاءت مع اسم الفاعل نحو وليس جالسني الابن
 حاله وهو ليس المواقفي لير قد خائب فان له اضعاف ما كان املا
 ويحتمل كونه تنويها وجاءت في الحديث مع اسم التفضيل نحو غير
 الدجال خوفني عليكم ان اخوف مخوفان وقد يذف مع نون جمع النوث
 وقيل المحذوف نون جمع النوث نحو بسو الغالبات اذا فليخ ويوسط
 يحتمل الزماني والمكاني وخصه بالمكاني قوله بين البتة والجزر لكن
 اللغزب ويدخل وقد نه بقوله قبل العوام بعد عا على ان المراد بالمبتدأ
 والخبر الحقيقيان والمجاريان لان مدحوا النواسخ بسميان مبتدأ
 وخبر باعتبار ما كان والمضارع من جواردة المعنى الحقيقي والمجازي
 معا بجهتين مختلفتين ومن لم يجوز ايضا لا يرد هذا التركيب لارادة
 بالمبتدأ مثلاما جازيا يشمل افراد الحقيقي وغيرهما وليست عموم
 المجاز صفة مرفوعة منفصلة لظاهره انه افتار مذهب الخليل النسخ
 خوف على صورة الضمير اذا لا يقال للضمير انه على هيئة الضمير ويحتمل انه لا
 يتعين كونه ضميرا او حرفا او متعينا انه على هيئة الضمير او راد بعبارة
 راجعة فيه مذهب الخليل وبعض العرب فتأمل مطا بقا البتة
 دون الخبر فيقال الزيدان على الحسن غلامهما ولا يقال هو الحسن
 غلامهما وينبغي ان يفهم المطابقة لان المتبادر منه المطابقة في النوع
 والافراد والتذكير واخذادها والمقصود هنا المطابقة في التكلم
 والخطاب والنية ايضا ولا يتفرض بقوله وكائن بالابطاح
 من صدق راني لو احدث هو المصا بالانه مؤول برأي مصابي
 وسمى فصلا بغير كسر تسمية عمدا لانه كناية على مذهب البصريين

ضمير الفصل

ولا يعلقها

فلو قال

فلو قال عمدا لا وسم انه كذلك عند البصريين ليفصل بين كونه نعتا
 وخبر اخص هذا الحكم ببيان وجهه مع انه ليس من لانه ليفيد ان
 المختار عنده في وجه التسمية هذا الوجه الذي ذكره المتأخرون
 الذي ذكره سيوبه والخليل انه يسمى فصلا لفصله التسمية عن الخبر
 اذ اخرج الخبر ان لم يكن تنتم له وقال الرضي مآل الوجهين واحد الا ان
 تقريرهما احسن وفيه بحث لان تسمية الخليل بوجه فيما اذا كانا معا
 يعني اللغزب وفيما اذا كانا المنبتة ضميرا لان تنتم الشيء لا يلزم ان
 نعتا ان نقابل يشمل المنسوب بالمدح والترحم والبدال بخلاف هذا
 الوجه وكان رجح المصنف هذا الوجه لانه يفيد تخصيص الخبر بكونه معرفة
 او افعلى من كذا التستر بل بعد من مثله المعرفة ووجهها يسم كل اسم
 ونحن لم نرد انه بيان وجه التسمية بل انه مشعر اذ قوله لينصل عنه للتوسط
 للاقوله يسمى لان اللام لام الغرض ولا يحتمل ان يكون غرض التسمية
 ووجه الفصل انه لا بدخل بين النعت والمنعوت على ما قيل وانه لا ينافي
 التاكيد ومن مجازة النسبة الخبرية دون الوصفية على ما نفعل وشرط
 ان يكون الخبر معرفة او افعلى من كذا هذا ما فاض به يتبع سيوبه ويختم
 راد عليه الفعل المضارع فهو مكر او نكر هو بهور وجعله فصلا دون ما في قوله
 انه هو مات واجبي حكم وقيل بدخل بين المنبتة والمعرفة وما يتبع
 دخول اللام عليه وان كان نكرة وقيل يحى قبل المضاف المعرفة خوفا في
 انا افوك وقيل يحى قبل العلم ايضا خوفا في انا زيد وقيل يحى بين نكرتين
 لا يصح دخول اللام عليها كما رأيت اهدا هو خبر منك واجاز
 الجزولي وقوله بين نكرتين هي اسما تفضيل خوفا منك هو خبر مني

وقال الرضي كل منه وعاد والنول ما ذكره سيبويه فلو كان زيدا هو فصل
من ثم وقبل لم يثنى ما هو بين المبتدأ والخبر المعرف لانه لا حاله وكثرته
استغنى عن التفصيل ونحن نقول عوضه من التثنية موضع الفصل وتوضيح
الفرق بين هذا المذهب ومذهب بعض العرب وهذا الفرض ترتيب
على مثال مخالف ما بعد الفصل ما قبله اعرابا ولا موضع له عند الخليل لانه حرف
في قال الرضي على نحو ذلك في الخطاب بعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره
ينصب خبره فيكون عطفا على ثاني مفعول يجعل ما بعده على اولها
ويفرق بين قولنا جعله العرب مبتدأ وبين قولنا جعله نحو مبتدأ ففقه
الاول انه يستعمل بحيث يكون من افراد المبتدأ ومعنى الثاني انه يصنف بكونه
مبتدأ ومن لم يفرق بينهما قال معناه ان العرب يستعمله بحيث يكمل النحوي بكونه
مبتدأ والآخر العرب لا يفرق المبتدأ والخبر فان قلت اذا جعله العرب
لولا انه لم يكن فصلا لان ما بعده خبره لا خبر ما قبله ليكون فصلا بين كون
ما بعده خبرا لما قبله وكونه نعتا له بل لم يكن فرق بين قولنا زيدا هو قائم وزيدا
زيد هو قائم قلت المتعصود بالخبرية في زيد هو قائم هو جملة وفي زيد هو القائم
الا انه صار خبر بحسب الصورة هو القائم ونحوه يارزيد هل جلت قاتنه فوق بينه وبين
يارزيد العاقل ونقصه وكن على صيرة فان امثاله في كتابنا هذا ليس
لذي فطنة يسيرة وقد وقع بعض القراء بهذه اللغة ففرقوا ان
ثمن انا اقل برقع اقل ولكن كانهوا هم الظالمون وجاء في الحديث
كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه حنانيا او يهودانه وينصرانه
واو اثنان او ثلاثا ويستغنى الفطن بامارة عن تفصلات
ويقدم المرجح كانه قبل الجملة الخبرية ضمير غائب باضافة الضمير الى

الغائب

الغائب يسمى ضمير الشأن عند البصريين وضمير المجهول عند الكوفيين
ولو اكتفى بالضمير لفسده قوله بفعل الجملة لان الفهم من بين الضمائر
هو ضمير الغائب لا غير ولا يبعد ان يقال اشار بذكر غائب الوجوب
افراده الا انه يوجب وجوب تكبيره وليس كذلك لا اختيارا تانيث
اذا اوله مؤنث او مذكرة شبيهة بمؤنث نحو زنا قمر جاريته او فعل فيه
علامة تانيث نحو انها خرجت او ضربت على ما في التفسير واذا
كان في الجملة مؤنث هي مذكورة لم ينتخب فوضي عند قاطبة الخلاف
هي كان القرآن محجوة وانها ان المعجزة القرآن على ما في الرضي بفعل الجملة
تكون بعده بلا فصل كما هو المتبادر وتكون مذكورة بجزءها فلا فاء
للمكوفين في جواز حذف حرف الجر منها وفي جواز حذف حرف الجر منها
وفي جواز تفسيرها بمفعول ما اول جملة فيجوزون ففقهنا قالما زيد على ان
ان يكون ضمير ففقهنا لثنا او فاما زيد مفعول لانها مفسر ال
وانما وضع الظاهر موضع الضمير ليتساق وصفه بقوله بعده تأكيد
لوجوب تقديمه على الجملة وعدم جواز الفصل لا يؤكده ولا يبيد فيه
والجملة تكون مستتمة ان كان الضمير مبتدأ او اذا دخله الناسخ تكون
اسمية وفعلية لقوا انها تسمى الاجزاء ويكون منفصلا ومتصلا مستترا
وبارز على حسب العواطف هو زيد قائم وكان زيد قائم وانه زيد
قائم وما هو زيد قائم وحذف منصوبا بضعيف يوجب ان حذفه مفعولا
غير ضعيف وليس كذلك بل خبر جاتنه اصلا قالوا اوضح ويصح حذفه
الانصوب باقائه يجوز على ضعف الامة ان اذا خففت فانه لا ارم ان يلزم
فقد فرغ من التحققة المفتوحة ولا يستفاد منه ان لم تحققة المفتوحة



لا يكون الاضمار لان لزوم حذف مع المفتوحة لا يستلزم ان لا يكون
اسما غير ضمير لان الحذف والمقصود ذلك ومثال الحذف الضعيف
ان من يدخل الكعبة ^{يعلق فيها جازرا وطبا} فانه في تقديره ان
يدخل لان النواسخ لا تدخل السما والشرطية كذا قالوا ولا يخفى ان
القول بحذف ضمير لان على ضعف ليس يأتون من القول بدفع النسخ
على اللفظ الشرطي على ضعف السما الا ان اشارة هو كجب مفهومة السما
موضوعة للاشارة وليكن كذلك اصطلاحا فانه في تعريفه بالبين
التي في الاصطلاح يراد به ما يولم المشارة اليه فقال ما وضع لك رالي
والمبادئة الاشارة في الحسية والمعارف كلها وان كانت موضوعة
للمشارة اليه الا ان ما عداها موضوعة للمشارة اليه بالاشارة العقلية
تخرج عن التعريف بما يتبادر من المشارة اليه والاعتماد في معرفتها على
تعدادها دون التعريف بالتعريف لان معرفة خصوص الموضوعات
لا يمكن بالتعريف وهي في اللفظ كالمقصود قد ادها وقوله للمسمى
للمذكر معترضة اي هو للمذكر والفراد اختصاصه بالمذكر والتقدير كائين
للمذكر وليس المعنى موضع للمذكر لانه ليس بموضع والمذكر موضوعا بل
المذكر القريب وهكذا انظاره بما يتبادر من موضوع للمذكر والانتباه
القرب من مذعوب غيره ولذا السند الى الغير قياسا يقال انما هو
والقريب اليه ولما عطف على قوله للمذكر ولذا قدم ليكون
اقرب الى المعطوف عليه وان عطف على ذاعطف معول على ما بين
غير مختلفين على معولين له بان كان العامل في المعطوف عليه الابتداء
في مبتدئه وفي المعطوف الابتداء في مبتدئه والمعاد ضبط السما والاشارة

العامة بقرينة او اما ثم فلا يراد منه خرج من غيره ثم ومنها وهما واصل
فان في اللفظ وليس كغيره بيان في حذف لام واعل عينه وقيل ليس في حذف
عينه كاحذف عين سه ورجح الاول كحذف اللام وقيل الالف زائدة
واللام بحذف في الشئ بل يردده الى الصلة وقيل لم يردده فربما بين وبين الممكن
من خوفتيان واذن مختص بمحل الرفع ودين مختص بمحل النصب
والجور لانه قيل الشئ معربة واعتذر عن اعرابه مع قيام علة البناء
بان الشئ لم يفرق فيه بين العامل وغيره بخلاف الجمع فلم يفرق بين
شئ المنيح والمعوب في الاعراب واجرى الكل مجرى واحد كما هو شأن
وقيل لا وجه للاعراب مع قيام علة البناء فلما شئ صفتان مؤنثتان
والالف والياء من مقتضيات الوضع دون التركيب كاختلاف
صنع المفرق في المفعول والمنسوب والمجور وعيب الاكثرون واختاروه
وان كان كلفا لان فيه ترجيح جانب المعنى على اللفظ والمؤنث
عشرة الفاظ ذكر المصنوعة منها وهي ثاقب ذال انما فرفا بين
المذكر والمؤنث اذ العادة هي الفرق بينهما بالياء فلما جعل فيهما بين
العشرة اصلا لانه لا خروج فيه عن العادة ودوى ثاقب في الجمع فرفا
بين المذكر والمؤنث بالياء التي هي علامة تانيث في تفردين و
في مبالغة في الفرق وتوذه بسكون الراء في الوقف وفي الوصل
ايضا اجزاء للوصل مجرى الوقف وبكسرهما من غير وصل الياء
وكانه اراد بكتابتها ككتابتها بالياء ام وترى وذهي
باشباع كسرة الراء والياء الحاصل بالاشباع لا يكتب كالواو
الحاصل به فيكتب ضربيه وبه وكانه خص اسم الاشارة بكتابتها

قبل يقال شايخ في ما قلنا وذلك البعيد قد مر على قوله وذلك المتوسط
 لان المتوسط حاله يتحقق بالاضافة الى القرب وبعد هذه كنهه عامة
 لتقديم البعيد على المتوسط وله هذا كنهه خاصة وهي ان كون هذه المتوسطات مختلف
 فيه والمتفق هو القريب والبعيد فحجمها لا يفرقها في ذلك ونقد بالتفقد
 عليه على المختلف فيه وذلك لانه قال الرض لا يرى بينهم اختلاف في اقتضاها
 بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد الا ان بعضهم في الواسطة وبعضهم
 اثبت المتوسطات وهكذا الى الخ روفنا هذا فنقول ذلك ان تقول
 قوله وبما اشار الى التردد في هذا المذهب ليمر في الواسطة
 عنده يؤيده انه يتردد في حروف النون الالف القريب والبعيد وتلك
 الحروف اللام بكانه في حذف الالف كين وانما خص بالكره تلك
 الحروف في ذلك بقائه اللام على السكون وحذف الالف لثقلها مع
 الكسرين واما ذلك فمدفع فيه التثنية كينين بخروج اللام
 بالكره على ما هو الاصل لا تنفك الثقل ولم يتعرض لتلك بنتيجة التثنية تخفف
 نالك لان دفع التثنية كينين بحذف الالف قليل ولك ان
 تجعل تلك لها بالاعجام وذلك وتلك مشددين واولئك
 ممدودا ومقصودا لكتب بالياء الا انه حذف بغير المدونة ربما يفسد
 على ما في التسهيل مشد ذلك واما مخففتين فملوئتان من ذلك
 وتلك في تشديد يدعيان في الاصل وان لك جعل اللام نونا وادغم
 وهذا خلاف الاصل من وجوبين احدهما انه لا يدغم مع السكون
 الثاني وقد عرفت ان اللام ساكنة تكتب بالالف كينين وثانيها
 ان الادغام يكون بجعل الاول كالثاني وهناك الامر بالعكس وقيل

اللام كانت تبدل النون وهو خلاف الاصل من وجوبين احدهما
 وقول اللام في الاخر وثانيها الفصل بين نون التثنية والفاء باللام
 وقيل التشديد عوض عن الف المفردة ولو كان عوضا عن اللام
 لم يصح هذا وقد جاء وفيما نحن ينبغي ان يكون ذلك للمتوسط
 وقد يقال كذلك وقد يقال من لم يجعل النون بدلا من اللام لم يجعل
 المشددة للبعيد بل عند غير البعيد وضح التثنية سواء في القريب
 والبعيد والمتوسط وقد جاء ثانيك وذايك بابدال النون
 ثانيا قال الرض لا يتصل اللام في صيغة الجمع الا بالمقصود مع ان الممدود
 الشمر هو بديل على ان اولئك مقصور وفيه ما قرأه لو كان كذلك
 لكتب بالياء لا لوجه انه لا يتصل لام ترك الزهزة سواء قبل
 المقصور او الممدود والمحذوف الزهزة واما في فلانك البعيد فلان
 لا يتصل به الخاف وهذا وهو لازم الظرفية اما مقصوبا او مجزئا
 بمن اوالا غير ويقال هناك للبعيد وهذا مشددة بالفتح
 وهو الافتح والكسر كذلك فلانك خاصة والسؤال هنا
 وهذا لك للزمان على سبيل التجوز وكذلك هذا بالتشديد
 الموصول الموصول بالفتح بمعنى الموصول بغيره لانه لا يفسر جزئا
 الا مع غيره والموصول بالفتح بمعنى الموصول به غيره فان غير
 لا يفسر جزئا الا به الابه فان ايجله في العجينة اندر ضرب لا يفسر
 مفعولا برون ان وفيه العجينة ان ضرب لا يفسر ضرب
 جزا برون ان ولم نقل ان الحرف المصدر في لا يفسر جزا برون
 ما دخل عليه حتى تكون شبيهة الموصول كسببة الموصول

الاسم لانه وان كان حقا لا يوجب تحقير الحرف المصدر
بالموصول من بين الحروف اذ ما نه حرف يميز جزءا بدون ما يفتل
فاحفظه فانه رقيقة بديعة من ثمرات التوفيق والتعريف
الاصطلاح للموصول بالمعنى النفوي للصلة كما صرح به المصنف
فلو دور كما لو اريد بهما اللغويان اذ لا جمل في الموصول النفوي
الا باعتبار مبتدأ الاشتقاق فاذا عرفت بالمبتدأ كان تعريفا
للمجهول بنفسه وكما لو اريد بهما الاصطلاحيان فان التقدمة
الاصطلاحية جمل مستعملة على عائد الموصول ولا طريق
الى معرفتها بدون تفقد الموصول وذكرها بغنى عن ذكر العائدين
وانما قلنا لا دور لان محقق التعريف ان الموصول اصطلاحا
الاما لا يتم جزءا الا بما يتصل به وعائدين اليه قال المصنف بعد ترجمته
بان المراد بالفتنة النفوي وانما قلت بصلته ولم اقل بكلمة جزءا
على اصطلاحهم ففهم من الرضى ومن يتعمد انه اراد به انه ذكر
الصلة الاصطلاحية فاعتبروا عليه بانه وقع فيها ففهم من
تعريف الشيء بما يتوقف عليه وثنا فحق حيث يقع كون
التعريف بالصلة الاصطلاحية والتزم وهو بركي عما فهموا
لانه اراد انه عرف الموصول بما لا يتم جزءا الا بكلمة جزءا على اصطلاحهم
على وضع الموصول لهذا المفهوم فجاء بمصطلحهم بعينه للبيان لا
يسأويه وان صح ثم قال ففسرت الفتنة بعد بقولها وصلة
جمل خبرية ليرتفع الاشكال قال الترخي فقد اعترف بان
في نفس الحد اشكالان دون التفسير ولا يرد لان المراد

بالاشكال

بالاشكال الاشكال في تعريف الصلة لانه لا يعرف بدون معرفة
الموصول مراده عرفت الصلة بعد تعريف الموصول ليرتفع الاشكال
في تعريفه كما يصح عنه قوله بعد ما لا يتم جزءا انه بقوله خبرية على
امتيازه عن الحرف فانه ما لا يتم دلالة وليس الموصول
ما لا يتم دلالة بل لا يتم جزءا لان جزء الكلام انما يتم بافادته المراد
منه لا مجرد الدلالة والموصول وان تم دلالة لكن المراد من
في غاية الابهام لتعدد ما يصلح ان يراد به فهو كلفظ المشترك
فقد دخل في التعريف المشترك وخرج بقوله الا بصلته لكن
يدخل فيه بعد ضمير ان فخرج بقوله وعائدين وهذا تقدير يرفع
بقوله فيعود التعريف وما ذكره الان ان قوله وعائدين
عن الامور اللازمة للاضافة الى الجمل ولا وجه لاقتصارهم على الاشياء
عن الامور اللازمة للاضافة الى الجملة بل يحتمل ان كل لازم للاضافة
اذا المراد بالصلة اللغوية واذا اريد بالصلة اللغوية اندفع ما يتوهم
ان العبارة دلت على ان العائد خارج عن الصلة لا محالة مع انه
لا ريب في فعل في الذي قام بل التحقيق بحكم بدخول في كل صلة
اذا الصلة بجميع الجملة المذكورة بعد الموصول في اصواب ما لا يتم
جزء الا بصلته مشتملة على عائدين لان العائد داخل في الصلة اصطلاحا
دون اللغوية وصلته جمل خبرية الاولى والصلة جمل خبرية ثلثا
يتوهم ان الصلة اسم وانما خص للاضافة الا ان يقال الصلة في الا
صطلاح قد مر مشترك بين صلة الحروف والمصدرية وصلة اسم
الموصول وصلة الحرف المصدرية لا يلزم ان تكون خبرية عند الاكثر

جدة

وجازا مرتك أن تم بل جازية التقدير امرتك بان قلت لك قم
 كما هو عند البعض هذا وعندنا ان ان في هذا المثال تنبيه على معنى
 القول فالجواب عن كل ما فيه الطائفتان والعائد ضمير له وفي
 التبريد او خلفه وذكر في خواشيه مثالا له هو قوله ابو سعيد
 الذي روي عن الحزري فان اخذ في اسم ظاهر وضع موضع
 الضمير وجد خلفه والطا الضمير غائب لان اللها الظاهرة
 كلها غيب لكن يجوز ان يعدل عن الغائب الى المتكلم اذا كان
 الموصول او موصوفه خبرا عن المتكلم نحو انا الذي قلت ذلك يا
 الرجل المعنى والى المخاطب اذا كان خبرا عن المخاطب نحو انت
 الذي قلت ومنه قول علي رضي الله عنه انا الذي سمعته منه حيدر لكن
 هذا اذا لم يكن الموصول او موصوفه مشبها به فانه يتعين الغيبة
 نحو انا فاقم الذي ذهب الحائض واللبا الغيبة في كونه مخالفا للقياس
 قال المازني لو لم سمعتم اجوزة وقال الشيخ عبيد القاسم لولا
 اشتها مودده لم دونه واذا كان ضميرا جاز المعاملة بحمل منها
 على خلاف الاخر نحو انا الذي قلت وضرب زيد واما اذا كان
 الموصوف بالموصول او الموصول مخبرا عنه بالمتكلم او المخاطب
 فلا يجوز الا الغيبة نحو الذي قال انا وفي الذي قلت انما عن
 الاخبار بان وصلة الالف واللام اسم فاعل ومفعول بمعنى اسم
 فاعل مع متعلقاته من الفاعل والمفعول وغيره كونه اسم المفعول فمندا
 ليس بمشترط من قوله وصلته جملة خبرية بل بيان بجملة خبرية
 صلة الالف واللام خلافا للمازني والاضف فانها انما الالف

واللام الموصولة وجعل الالف واللام في اسم الفاعل والمفعول ايضا
 من تعريف ملا كاللام الداخلة في الصفة المشبهة فانه من تعريف
 اتفاقا وجهها اجزاء الاعراب القليلة ما دخل على المحل في اللام
 على الصفة فلو كان اللام اسما موصولا لكان الاعراب حقه
 ولا يجري على الصفة وتمكك الجهد بعد اسم الفاعل معه فلو لم
 يكن اسم الموصول لم يعد واجاب المازني بانه معتمد على موصوف
 محذوف ورد بانه لا يعتمد الا على موصوف محذوف فوق الدلالة عليه
 والاما يمكن الرد على الاضف صحي ضارب زيد عمر الاله ايضا
 معتمد على موصوف محذوف قال الرضي الخفاف في اللام انتم لم يكن
 للمعهد واما اذا كانت لكما في جاتي ضارب فاكومت الضارب
 فلا كلام في حرفها وفيه نظر لان هذا انما يتم لو لم يكن الموصول
 لتعريف العهد والتحقيق ان الاقسام الاربعة للتعريف تجري
 في الموصول ومن اسما ثم الغيبة المتعلقة بهذا المقام انه يجوز
 مررت بالرجل القائم ابواه القاعدتين ولم يجز مررت بالرجل القائم
 ابواه لا الذين قعدا وقرق الرضي بغيرها بقرق ظاهره وهو ان الضمير
 مستتر في القاعدتين بارز في قعدا والموصول مخفي في الاول ظاهر
 والثاني وقصصه ان اخلافا الضمير والموصول والموصوف
 والموصول الذي هو صفة غير ظاهرة في الاول ظاهر في الثاني
 بفتح الاول والسنج الثاني ولا يخفى مرجعه الى اعتبار نحو
 والتحقيق ان الصفة للرجل في القاعدتين هو اللام وضميره
 ارجع الى ابواه وفيه في معنى لا الرجاء القاعد ابواه بخلاف الذين

الممدولة
 المحلى بيان
 المصنف
 المصنف
 المصنف

فقد اتفق الصفة هو الدين ولا يصح ان يكون على الجبر بوجه غير
 لا الذي قد ابرج ابواه لم يبعد ليكون حال المعنى لا الذي قد
 ابواه واعلم انه قال اليهود انه لا حظ للعلم في الاعراب وزعم انه صفة
 للموصول ومعرب باعرابه وليس شيئا لانه يلزم وصف الموصوف بالجملة
 وجعل الجملة داخل من الاعراب مع انه لا يقع وضع المفرد موصوف وكان
 او قوفيه اعراب لم الفاعل ولم الفاعل باعراب الموصول وعلمها
 بالاعتماد عليه وهو الذي اجمع البصريون والكوفيون ان اللام
 الاولى حرف تعريف زيدت صحة لا يكون وصف المعرفة به كوصف
 المعرفة بالثبوت لانه في حكم الصفات المشتقة في وقوعها او صافا
 بلا صفة ولا شيء من الاوصاف لا يكون معرفة بلا اداة تعريف
 واللام الثانية من اصل الكلمة وكذا الباء عند البصريين واللام زائدة
 الكوفيين ليفصل بين لام التعريف والذال الساكنة اذ الموصول
 هو الذال الساكنة في الاصل ثم كبرت ثم اثبتت ولا يخفى ان ما ذكره
 الكوفيون مما لا يجليبه مناسبة فضلا عن شاهد فحق بان اجر
 وقد ثبت دياه مكسورة ومضمومة ولا خلافا بالكل والفتح
 حكم الجوزي بانه معرب كافي وذلك وهم وقد يحذف ياءه اكتفاء
 بالكل وقد يحذف الكسرة ايضا والحذف غير خارج عن القياس
 للاستطالة بالصلة لكن التشديد خارج عنه ولذا قال الاندلسي
 لعل الوجه الثلثة من ضرورة الشعر اذ لث التشديد وحذف
 الياء اكتفاء بالكل ثم حذف الكسرة ايضا في لم تسبح تلك الوجوه
 في السعة لا يحكم بانها ثلث في الذي وقد جعل الكوفيون الذي حرفا محذورا

فبقال

فيقال الجبني الذي ضربت بعينه ضربك وموصوفه يعرف او يشهد
 بما يشع وقول حرف التعريف عليه نحو ضربت بالذي منك والتميز
 كما الذي لم يذكر في جميع ما سمعت وكان القياس كتابة الشد
 فيهما لا بين الا انه خرج الموصول عن القياس لانه لا يميز منزلة خبري
 كلمة ادعى لزوم لام التعريف ثم كتب اللذين بلامين للفرق بينه و
 بين الجمع وحمل اللذان وتشبته التثنية عليه وكتب اللاؤن واللاق
 واللاؤن واللاق واللام واللام بلامين اذ لو كتب اللابلام واحد
 لالتبس بالان في عليه البواقي والذان والثنان بالالف والياء
 وقد يشد نوناها وهو خارج عن القياس وقد يحذف ان لفظا
 بالصلة وقد جاء في غير الافصح التزام الالف فيهما والاولى كالمع
 واللام واللام واللامين مطلقا او نصباً وجر او اللذان وفعلا
 واللام قليل والذين مطلقا او نصباً وجر او اللذان رفعاً لجمع
 بجمع الذكر وقيد التثنية بالعاقل وجاء للذين ككنة لغة من قال
 لذي ولت ولدان وثنان ولاق وقد يقال جاء الذي يحذف النون تخفيفا
 وهو قول الاصل في الجواز ان يكون اطلاقه على المتعدد لنا وبه يجمع
 والقوم لا لانه الذين محذوف النون والابوجه الذي كانوا الصيغة
 ان يقال الذي كانوا كما يصح ان يقال الجمع الذي كان لافراد اللفظ وقد
 تعدد المعنى واللاق بالهمزة بجمع المؤنث كغيره في كلام المصنف
 على ان يجمع المؤنث الصلح واللاق بالياء وكذا واللام في وجاء الاكتفاء
 بالكسرة في الثلث وحذف الياء والياء معا في الاخير واللاق واللام
 مكسوراً ومعرباً اعراباً بسلا وقيل الال في جمع المؤنث ومن قال

٩٥

عالم عقل الا ان يتجاوز ما في النالاب ما لا يعقل وصفات من يعقل
وللبشر امره يستوي فيها الستة واما للمذكور والمؤث مفردا
او غيره مضافا الى المعرفة لفظا او تقدير او اية للمؤث مطلقا
قال اللاند في الثاني في اي شاذ موصولا كان او مستقرا ما كما شذ في
كل من و خيرة الناس و شرة الناس وبعض العرب يشترها ويجعلها
وذلك استند من الثاني وعند الكوفيين انه لا يعمل فيه الاستقبال
وتمازج فيه الك في تارخ في ذلك امر الك في الان قال خصه
الشيخ منك بالشيخ وانه يجب تقديم على عامله وذي الطالبة احسن
عن ذوب في صاحب فانها تم القابل وفيه اربع لغات الاول اسنو
الستة فيه مع البناء والثانية للمذكر مطلقا ذو والمؤث مطلقا ذات
مضمومة والثالثة ان يقال مع المؤث ذوات مضمومة ذوات
للمؤث و شترها والمذكر مطلقا ذو والرابعة تحريفها تحريف ذو بمعنى
صاحب والواب الواب ذو وذا بعد الاستفهام لم يرد به ان ذابعد
مالا استفهام موصولة لا غير صحيحة تبي ان يشكل بقولك ما ذابعد
عن المشار اليه بل انه قد يكون بعد موصولة كما انه عند من وما و اي
من الموصولات بهذا المعنى ولذا اطلق ولم يقيده صاحب التفسير
حيث قال وذا غير ملحق بمعنى يترادف ولا مشابة بعد استفهام بما او من
نعم ينبغي ان يقتصر على ذكر ما مذهب الكوفيين ان اسماء الاشياء
كلها تكون موصولة من اشتراط الاستفهام والالف واللام لم
لم يعقل اختلاف في ان الموصول على الالف او اللام او كلاهما كما
اختلف في تعريف والتفاوت لافرق بينها وتخصيص الالف

بحرف التعريف حكم والالف واللام مفرد اللفظ مذكور فان عنى بهما
متعددا ومؤث يجوز رعاية اللفظ كما يجوز رعاية المعنى فيقال الضارب
للمؤث والاشنين والثالثة كما يقال الضاربة والضاربان والضاربان
والضاربون والضاربات لكن اذا اعتضد جانب المعنى بوضوح
او بغيره تعين فلا يقال الزيدان الضارب ولا الضارب
جاءت لخصا السببه اللام والعائد المفعول يجوز حذفه لاختلافه في
في ان يجوز الحذف مع القرينة اذا حذف بدونه والذا لا يجوز حذفه العائد
المفعول اذا كان في الجملة عائدا ان اذ يحصل الربط باحد الضميرين يفي
حذف الآخر ففي قولك الذي ضربته في داره زيد ايتها لم يحذف لاي علم انه ضمير
الموصول لقضاء الموصول عنه بالآخر فلذا لم يحذف المص الى تقييد الحذف
باذا لم يتعد الضمير كما قيده غيره ولم يذا ايضا لا يجوز حذف عائد
الالف واللام لاختلاف موصوليته فلا يتبعه السام موصوليته لولا الضمير
العائد اليه فضلا عن ان يثبت بحذف ضمير اليه ولذا استغنى عن تقييد
العائد المفعول بما اذا لم يكن عائدا للام كما قيده غيره وفي بعض
الشروح لم يقيده بما اذا لم يتعد لان العائد معروف بتعريف عمده
اي العائد الذي لا يتم الموصول بدونه وفيما تعدد ليس لنا عائدا يتم بدونه
ولا يخفى انه مع خروجه عن مفهوم العبارة ليس شئ لانه لو لم يكن
فيما تعدد الضمير عائدا لا يتم الموصول بدونه لم يكن ذلك الموصول
دافعا في التعريف وبند التعريف والمراد بالمفعول عم من المفعول
المحصى وما كان المضاف اليه صورة ومعنى لا معنى نحو الذي زيد
ضاربه انما صح به التسهيل ولم يقل والعائد المنصوب يجوز

٩٦

حذفه لانه ينقص بالذوق انه زيد قائم فانه لا يجوز حذفه وقد فاته قيد
 اخر ذكره الترسيل وهو قيد الاتصال فان العائد للمفعول المنفصل لا يجوز
 حذفه نحو جاني الذي نحو جاني الذي ياه ضربت لكن انكر الرضي امتناع
 حذف المنفصل وقال يخص الامتاع باذا كان بعد الواو بالجملة قد فاته
 قيد ولا وجه لتترك التعريف بحذف العائد الجور والمرفوع مع انهما
 يشتركان المنصوب في جواز الحذف مع القرينة الا ان يقال يعلم وجود
 القرينة في المنصوب بسهولة لطلب الموصول اليه بخصوصه بخلاف
 الجور وفان وجود القرينة فيه ضعي لانه لا بد من معرفة خصوص الحرف
 الموصول لا يهدي بنفسه ولما جاءت منضبطة به وان يكون الموصول
 او الموصول به بحرف متعلق بفعل مثله يرا القصور ويتعلق بشئ متعلق به
 الجازي لا يفي نحو مررت بالذي مررت او بالعالم الذي مررت فان
 قلت قد ذكر الرضي انه ربما يحذف الجور بحرف لا يتعين هو الذي مررت
 زيد فانه يحتمل به ومعوله ومثله قلت لا معنى لعدم القرينة عند الحذف
 وكأنه اراد من غير قرينة ناشئة من الموصول او متعلق به ومنه ذهب
 الكافي في هذا الحذف التبريح بمعنى يحذف الجار ويفصل بالضمير بالفعل
 فيحذف بعد صيرورته منصوبا ومذهب سيبويه حذفها مع ان الجور
 الحذف الاستطالة بالصلة وهو لا يطلب التبريح ومن السائل المرات
 في باب الموصول معرفة ايراد الموصولات بصلة واحدة اياها بجملة الصلة
 للآخر وحذف صلوات الباقية للعلم بان نحو جاني الذي والتي ضربت
 واما ايراد صلة مشتركة نحو جاني الذي والتي ضربا واختياره على
 جاني لانه ان ضرب بالسلا لا يخفى ان احد صيغ مؤنث وانه قد يحذف

التوضيح

الصلة للعلم بان نحو جاني الذي فيعلم الفقه وقد يحذف الموصول غير الالف
 واللام للعلم بان نحو جاني الذي فيعلم الفقه وقد يحذف الموصول غير الالف
 لا يتقدم الصلة ولا شيء منه على الموصول ولا ينصير سواها
 والصلة شيء ولو كان من توابع الموصول نعم يصح الفصل بالجملة
 المعترضة فان يقع اي موقع كان واذا اضربت بالذي لا يخفى
 ان الاخبار بسبب الذي يشترط جاني الذي ضربت واكرمت
 الذي ضربت لكنه ليس المراد بهذا الكلام مفهومة على عدمه وتعارف
 فيما بينهم فيما يقتضيه من شيء بالذي ويجعل شيئا خبر عنه لتعين
 الذي به فلا ينقص ما ذكره من القاعدة بامثال ما ذكره وفائدة وضع
 هذه القاعدة ان بيان الموصول مع كونه معرفة لا ينافي تعيينه
 لان توكيده ليس توكيدا لشيء يستغنى عن التبيين ثانيا وقالوا
 بما جعل المستعلم متدريا في القاعدة الكثيرة متدريا في هذا العلم ولا يخفى
 ان الاخبار هذا لا يخص الذي والالف واللام بل هو جار في من
 وما لا انتم تعرضوا للذي لانه الاصل في باب والالف واللام تفصيل
 لتفصيل فيه يخصه صدره لا اي يجب جعله صدر الكلام لا بمعنى ان
 لا يعلم عليه شيء فانه لا ريب في صحة هذا الذي ابوه قائم وان الذي
 ابوه قائم زيد بل معنى انه يجب تقديمه على الخبر ولا يخفى ان جواب
 التصدير ليس مع الضمة نحوية بل هو معرف عربي لانه شرط المعرف ليس
 المعنى انك اذا اضربت بالذي عن خبر كلام آخر فان العرب في
 الكلام لا يقصد خبر كلام آخر بل انك اذا ضربت به عن متعلق كما جعله
 صلة الذي سوا ذلك قبل جعله صلة او لا وجعلت موضع الخبر

اجاز بالذوق

أي موضع لفظ الذي خبر عنه في القصة أي لفظ ما قصدت بالذي
 وإنما سماه مخبر عنه من التعبير بالذي لا باعتبار إضافة الموضع اليه
 ضمير إلى ما قبله لا محالة ولا يصح جعله مخاطبا أو متكلما ميملا إلا لفظة
 بأن تقول الذي ضربتك أنا بربك الذي ضربك أنا لأنه بلفظ الاخبار
 والمراد بالجملة اسم الجملة لفظا أو تقديره إذ قد عرفت أن العائد المفعول
 يجوز حذفه وأخرته خبر أي حال كونه خبر عن الذي وهذا من مواضع
 وجوب تقديم مبتدأ أو تاني خبر قد فاتة في محله فإذا أخرت عن
 زيد في ضربت على صيغة الخطاب أو الحكم زيد قلت الذي ضربت
 زيد والذي ضربت زيد وكذلك ان أخبر عن زيد في ضربت زيد بعد ذلك
 الذي ضربت زيد إذ لا يفوت بحذف الفاعل شيء فثبت وكذلك
 أي كالمال الذي لالف واللام في الاخبار عن شيء في الجملة الفعلية خاصة
 وإنما كان الاستناد من التشبيه بها إذ لا ينكشف أن التشبيه بالذي في الأ
 خبر عن شيء في الجملة الفعلية خاصة بل هو لعدم صحة الاخبار بالالف واللام
 عن شيء في غيرها أو لعدم صحة الاخبار به كالأخبار بالذي بل تتفاوت الاخبار
 أن كشف عن المراد بالتعليل بقوله ليصبح بناء اسم الفاعل والمفعول ولذا
 عدل الحكم عن خلافه واستغنى بالتعليل عن تقييد الفعل بما يكون فعلها
 متصرفا لا يخفى ولم يغير الفعل بأن لا يكون معه ما يفوت بتبديله باسم
 الفاعل من الاستفهام والنفي وقدوسن وسوف لأنه لا يتعلق به هذا
 المقام بل هو من شرائط إيراد الف واللام في الكلام ومع ذلك مما لا
 يخفى على ذوي الأفهام فإن قلت لا ريب في صحة بناء اسم الفاعل والمفعول
 عن جملة اسمية خبرها فعلية لوجود الفعل قلت لا يصح بناء اسمي فاعل ومفعول

يصح أن يجعل صلة الف واللام مخبر بهما عن شيء ببناء اسمي فاعل ومفعول
 على خبر ان مبتدأ الجملة وبناء اسم الفاعل في مثل قام زيد وضربت زيد وبناء
 اسم المفعول في مثل ضرب زيد ولا يبعد أن يبنى اسم المفعول في الاخبار عن زيد
 في ضربت زيد فيقال المفعول بـ زيد وأعلم أن باب الاخبار بالذي باب
 واسع قد طولوا الكلام فيه بالفوا في تفصيل صور تقدير الاخبار وصور
 الاخبار مزيدة ومقطعة ومقطعة مفعولة وقد أكثر الرضي البحث عنه سيما في
 عن التنازع فيه للماعطين وفيه إطلا لاتباعه من يرفع ولقد أحسن
 المصنف اختصاره ونحن لا نشاهد عن آثاره فإن نذكر امر منها أي من
 الشرائط المذكورة والامر أيا بمعنى الشيء أو بمعنى المأمور لانا امرنا في الأخبار
 بالذي بأمورات وهي عند التفصيل أمور ستة فإن تصوير الذي يتضمن
 جعل الجملة التي هي اجزاها ما أخرته خبر صلة الذي وجعل موضعه ضميرا
 للذي امر ان وضع الضمير وعوده إلى الذي في التاخير خبر امر ان التاخير
 والجعل خبر تقدير الاخبار ومن ثم استنعى أي الاخبار بالذي في الشان
 متعلق بالمرتب في قوله امتنع ويجوز تعلق الظرف بالضمير العائد إلى المصدر
 إذ الظرف يكف به رتبة الفعل ولذا يتعلق بالالفاظ المعقولة عن المعنى
 الذي يتعلق به الظرف باعتبار معناه الأصل كذا حققه المحققون وأن
 صرح الرضي في هذا المقام بأنه لا يجوز مروق بزيد حسن وهو جود
 فيج لان لفظ المصدر في الالام مرآة ووجه امتناع الاخبار
 عن خبر الشان ان الله لا يصح جعل ضمير عائد إلى الذي موضعه لأنه لا
 يبقى مبرها مفسر بما بعده ولا يصح تأخير خبر الالام أن يكون متعينا
 بالذي والخبر يجب أن يكون متعينا للذي وأيضا يجب كونه ضمير الشان

مسند اليه ورجح يميزه سدا واضحا يجب كونه مغفرا بالجملة بعده ولا جملة تح
بعده وليس الشاعرا لاجل امتناع تقدير الذي لان ضمير الشان يمنع تقدير
الذي لو جوب صدرا له كما يوحى سابق كلام المص ووجه بعض النسخ
لان الضمير الشان يطلب صدرا له في جملة ولا يمنع تقديم شيء عليه
لانه يقال انه زيد قائم واليحيى زيد قائم وشد ضمير الشان كل ضمير مبرم
مفسر ببعده فذرت رجلا ونعم رجلا ما في اخره وانه لا يصح تقدير الذي
لانه لا يصلح الاشياء ككونه صفة والموصوف والصفة لا امتناع وضع
الضمير موضع شيء منها والوصف الضمير او وصفه وقد عرفت امتناعها
والصدر العامل لا امتناع عمل الضمير لانهم ان التحقيق بحصصه بالوى
العامل في الطرف اذ الضمير العائد الى الذي ليس بمعنى المصدر والحال وفي
حكم التمييز لوجوب كارتها وكون الضمير المعارف والضمير المستحق
لغيره لا امتناع جعل الضمير العائد الى الذي موضعه فلا تقولين الذي
الذي زيد ابوه قائم بولان ضمير ابوه ترجع الى الذي لا الى زيد فتنفى خط
الجملة بزيد واللام الشتمل عليه او على ذلك الضمير فلا يخرج عن غلامه في زيد
ضربته غلامه اذ لو تجزى لقول الذي زيد ضربته غلامه فلو لم يوج ضمير
ضربته الى الذي بقي الخبر عن زيد بل لا رابط ولو يرجع الى زيد بقي الذي
بل العائد ويكذب زيد ضربته اذ المضروب غلامه وهو ما بحث شريف صاحب
النظار لا بطل وهو انه اذا تعدد الضمير السحق لغيره كزيد ضارب اخوه او تعدد
اللام الشتمل عليه كزيد ضربته غلامه لديه فينبغي ان لا يجوز الاخبار لانه
يكون لغير الذي احد الضميرين ومنع جواز المانعون بالان ينفى ان يلتفت
اليه واظن بالمص انه لم يصر تابعا لهم حيث اطلق الضمير المستحق

لغيرها

لغيرها واللام الشتمل عليه ولم يقيده بها باذالم يكن للغير سواء اذ لم يكن
ازكى من ان يحق عليه ما يوداه بل قول كانه اخرج صور التعدد بما يقتضيه
لفظ الاستحقاق اذ في تلك الصورة لا يستحق الغير شيئا من التعدد
بخصوصه بل واحد لا يعينه ومن موجبات شرط جعل الخبر عنه بالذي
خبره تعدد الاخبار فيم لم ينف الاخبار بربن الذي ولذا شرط
في الاخبار من ضمير المتكلم في ضربت زيدا ان تقول الذي ضرب زيدا انا
ولم يجوز الذي ضربت زيدا انا مبيلا الى المعنى كما في انا الذي ستنى اى ضربه
اذ لا فائدة في الاخبار لا شتمال اليه على بيان ان المتكلم ضارب زيد
وما الاسمية او المنسوب الى اللام نسبة الفرد الى النوع فقيده به وان
كان كون الكلام في نوع الاسم بغنى عنه للتبعية على انه يخالف نظائرها
في كونه حرفية ولذا لم يقيده او للتبعية على ان الكلام في الاعم من الموصولة
للاستنباط الحكم عليها بغير الموصولة ووجه ترك تقييد نظائرها لالا
كتفاء بايقاظ المخاطب فيها موصولة واستفهامية متضمنة لوقف
الاستفهام في الاصل وان لم يقصد به الاستفهام فانها قد تستعمل
للتحقير كومات والفخر والتعظيم كالحاقة والحاكمة وللانكار كوا
فيم انت من ذكرنا في وجه ومن احكام حذف الغيا حين جرب شي
الحال كان او حرفا اذا كان قبله فلا يحذف فيما ذا وشرطية نحو ما تضع
اضغ وموصوفة اما بغير نحو مرت بابعي واما جملة نحو مرت باعجب
وتامة بمعنى شئ منك مطلقا عند غير سوية بمعنى شئ تارة عنده كوما
احسن زيد او بمعنى الشئ المعروفة اخرى كوقفت اى نعم الشئ وعند غيره
المعنى فتم شيئا على انما تميز بضمير بهم في نعم وهو مختار المص كما ينبغي

٢١٩

وما المزية

في افعال المدح فخص التامة بالتفسير مع انه يشترك الموصوف والصفة
وفي هذا المعنى تنبيه على ما اختاره من طرفي الاختلاف وما ذكره الشارح
احسن ان التامة معرفة عند سيبويه منكر عند ابي علي سيبويه والحق ما
ذكرناه اقتداء بالعرض وصفة اختلف في وجودها فمنهم من جعل كل
ما وقع موقع الصفة وقال في التسمية والايهام فوضعت ضربا ما وشئ
ما وما لا يعلم مطلقا ولا محلي ما يعلم الاستشهاد منزلة ما لا يعلم الاستشهاد
والاوصاف فتقول ما زيد سواء الا عن وصفه ولا جهل حقيقة فيقال ما زيد
سواء الا من ذلك اي كما جاء في الاشارة المفيدة للبعد للتيه على ان
المشبه به هو القسم دون شئ من الاقسام ولا يخفى ان المناسب
ما لا يسميه كذلك الا انه يسميه على ان ما له جرمنا التذكير والتانيث لكونه تعالى
معه بالجمعين معا الا في التام خلافا لا في على الصفة وهو ما يعقل
ولا يستعمل في ما لا يعقل الا يستعمل منزلة ما يعقل لدرج او لتقليب نحو
ومنهم من يشترط في ما قال تعالى منهم وجعل ضمير العاقلين لكل
دابة لتقليب العاقل على غيره بني على هذا التقليب وقال من يشترط من
وما مفرد ان مذكرا ان يعامل معها معاملة المفرد المذكور في الاكثر الا ان
يرجع جانب رعاية المعنى ما زيدا من المؤنث والتانيث والجمع في ابي
جانبه ومن جهات التخرج ان يلتزم المراد مع الافراد والتذكير
نحو من اجبتك ومن اجبتك فانه يجب في رعاية جانب المعنى
وان يتقدم على ما يراى فيه جانب معنى مما يلزم المعنى كقولك من من
من اجبرها فانه اول من قولك من اجبره لان جعل مدلول من النسبة
قبل ذكر من رجع رعاية جانب معناه ويجب رعاية جانب المعنى فيما هو

خبرين

خبرين ما حمل على المعنى من محنة ولا يجوز من محنة خلافا
لما بين السراج فانه يجوز فيها تانيثه بالتا بكلاف من هي التامة لم يجوز فيه
من هي المحنة وقال الفرق انه كثيرا ما يذكر فيه ما يؤنث بالالف للمؤنث
موضع وطائف وحايض بخلاف مثل امر اقول قيا سر قول ان يجوز من
في الافضل فانه كثيرا ما يطلق المفرد المذكور على المؤنث ورعاية جانب المعنى
بعد رعاية جانب اللفظ كثيرا والكسر قليل ويشترط ان لا يكون رعاية
جانب المعنى قبل رعاية جانب اللفظ من اول الامر فانه ضعيف وقيل
ممنوع عند الكوفيين واي للمذكر والمؤنث واي للمؤنث وحكم الكسرة
يشترطه واي وايه كمن هذا في اكثر النسخ وزيد في بعضها كما لا في
القام فلم يثبت الصفة في نسختين واشتهر في نسخة والكسر وجهه
اذ الصفة في الاصل دعت الى الادراج في الاستفهامية وجهه الشيع
في الصفة على وجه لا يخطر معه الاستفهام بالبال دعت الى ذكرها بالا
استقلال لكن ينبغي ان يراى في حال التسهيل حيث قال ويقع اي شرطية
واستفهامية وصفة المذكورة مذكرة غالبا وحالا معرفة وتكررها في خبرين
الوجهين الاضافة لفظا ومعنى الى ما تل الموصوف لفظا ومعنى او
معنى لا لفظا نحو مرت برجل او اي فتى وقد يستغنى في
الشرط والاستفهام لمعنى الاضافة ان علم المضاف اليه فوايا ما تدعو
فله الاسماء الخمسة واتى في ما بمنزلة كل مع التكرار بمنزلة بعض مع
المعرفة تقول اي رجل واتى رجلين واتى رجالا اي كل واحد من رجلين او
رجال وتقول في المفرد اي الرجال فيكون اي بعضا من الرجال فلا
يكون رجلا ولا يضاف الاستفهامية الى المعرفة الا اذا كانت

تشبه او جمعا وقصد الى اجزاءها في اي زبداء اي بعض منه او كرت
 مع اي بالعطف بالواو كواي وايتك هذا كلامه مع ايضاح واي
 الموصوفة حصرها الذي في بابها السهل وقال جاز الاضغف الوصف
 بكرة في مررت باي مكيك وصح اي واية افراد الكناية لعدم الا
 عند بالعدد لان اية صح اي بزيادة التامعربة واجبة الارب
 من بين الموصولات وقد عاقد نص به على مذعوب في اللذان
 واللتان وذو الطائفة فلا يرد التقصير بالاحتياج الى التقف
 في دفعه بان المراد هو معربة بالاتفاق ووصفها والثالثة المذكورة فلا
 او وصح معربة من الالفاظ المشتركة بين الموصولة وبغيرها الا اذا
 حذف صدر صلتها استثنى وجوب الارب المتبادر من السابق
 فالغاد جواز بنائها مع حذف صدر صلتها يستفاد من الرضى ان لا بد من
 قيد آخر وعدم المضاف اليه فانه لم يسم اياها فصار الاستصحاب وبعض
 اجاز البناء لم يجوز الاقياس وقد منع سبويه هذا القياس لان
 البناء في ايتهم مخالف القياس فيقتصر عليه وهذا حكم الخليل بان
 ايتهم في امثال هذه الموضع مرفوع مبتدأ استغنى في تقدير قوله تعالى
 لست عن من كل شيعة ايتهم الشدة على الرحمن لست عن شي من كل شيعة
 يقال فيهم ايتهم الشدة على الرحمن ولا يحذف الا صدر صلة هي جملة لم يسم
 وصدره ضمير اي وفي ماذا صنعت وجها ان صدح ما الذي على ان
 ذا بعني الذي ولا يخفى ان الوجهين لا يخص ماذا صنعت بل يتحققان
 في ماذا صنعت وماذا قيل ولو جعل قوله ماذا صنعت فعلا على سبيل
 التشبيه لكان الكمال لم يصح قوله وجوابه نصب وجوابه رفع الارب

جوابه

جوابه رفع او جوابه مرفوع او مرفوع او رفع ما من بعد ان الشئ فلا بد ان
 السؤال جملة اسمية لان ما قبله عند سبويه وفيه لا صنعت عنده ولا
 الاكثر في الجواب المطابقة والاخرى شئ بعني وازادة وما غنوا صنعت
 وجوابه نصب كما عرفت وقد نهى النص على ان الحكم يكون فاموصوله
 ليس بتا لا سندوة عنه بل يشاهد انه كثر في جواب الرفع وعدم مطابقة السؤال
 الجواب قليل ولو قال وجوابه والبديل عنه رفع كان او اذ يتم في الاشارة الى
 الموصولة فان رفع البديل من ماذا صنعت فكثر ولو قيل على انه مبني على جعل
 الاستغناء منه مبتدأ محذوف العايد لنا في الكثرة اذ حذف عنه المبتدأ قليل بخل
 حذف ما قبل الموصولة حكمه الى الوجود لرفع الجواب على ان السؤل جملة اسمية
 بهذا التاويل ونحن نقول بكون ان يقال لا طائل ما بزيادة ذا بعده كثر الاختصاص
 الضمير قد عمل المصنف على صفة لا يحل تكرارها في مقام البسط فتقول لا تقدم
 الصلة على الموصول ولا بعد في ما قبل الموصول فلما يقال زبداء الذي ضرب ولا
 يتعلق باقله يعطف او كونه جوابا او شرط ولا ينصرف بينهما وبين
 والابن اجزاءها بتابعه ويجوز حذفها اذا علمت مع غير الالف واللام
 والتم حذفها مع التبادلية مراد بهما الالهية واجاز الكوفيون حذف
 غير الالف واللام اذا استفهم بمن من منكر مذكور عاقل في وقت بعد من ووقعت
 عليه جاز لك حكاية اعرابه على لفظ من بالحق ثلاث مناسبة للارب
 المذكور وحكاية ما قبله من علامات تشبيه وجميع قنات من غير حكاية ما قبله
 الامم بنوع المونة والمفرد المونة فتقول جاز في رجل سئو وفي رأيت
 رجلا سئو في مررت برجل سئو وفي جاز في امرأة سئو فتعني السوء والاراء
 او من يكون السوء والثاء في جاز في رجلان سئو في جاز في رجال سئو

وفيها ايت بطين منين صح

وفي رتبة رجالا منهن وفي جباة من امرأتان مثان بسكون نون
 وجاء بسكون نون من ايضا وفي جباة في سلمات سات بسكون الناء و
 يشترط ان يكون من في آخر الكلام فاذا سمعت رجلا وامراة قلت
 من ومنه ولا تقول منا ومنه ولا تقول منا ومنه ونحكي الاعراب في اتي بامراء
 الاواب علب والتون دون الحاق وفوف المد ويحكي علامة الشبه والجمع
 والتائيد وقفوا وصلوا في العاقل وغيره الا انه في الوقف يكون ياءه
 في الرفع والجر قلب تنوينه الفاق في النصب وفي من لغة شدة في اربابها
 بالحوكات التثنية وشبهها وجمعها صرته باوايهما واذا جتمع من يعقل وما
 لا يعقل في الحكاية فداوي فاذا قبل رايته رجلا ورايين قلت من
 ورايين واما المعارف الواقعة بعد من غير الاعلام فالاصح انه لا حكاية
 معها لاق من ولا غيرها في الالف وان حكى المبرور في نون الحكاية واجاز
 البعض الحكاية في من بعد خبرها والاعلام بحكاية الجاز دون نيم شرط
 ان لا يكون متبوعا لسوء العطف من التبعاج وفي المخطوط علب خلافا
 وفي ميثاق الاعلام وهو من الله قبل الاعلام فيه خلافا واما الواقعة
 بعد اتي فلما حكى قولها او اذا سئل عن عاقل منسوب اليه علم العاقل
 او غيره كما يقال بقيت زيدا او اخرج يقال اني ابكرى والقمر شمس ولا يقال
 ذلك الكلى او المنزلي فيجمع بين العشرة والالف الاستفهام وبغيره يكتفي
 بالنون ويحكي في لفظ النون ارباب المسؤول عن نسبة فتعد النون والبيان
 والبيان والبيان وهكذا اسم الافعال ما كان بمعنى الامر اي بمعنى هي
 الامر ومعنى هي الماضي او بمعنى وضع له الامر ووضع له الماضي على اختلاف
 القولين فان البعض جعلها بمعنى الفاظ الفعل بذا فخرجها عن الدلالة

في الافعال

على معنى

على معنى مقرر من بانه لازمة حتى لا يدخل في تعريف الفعل وباختياره يشترط كلام
 البعض في الالف في جباة الافعال هو صريح كلامه في جباة الناء والبعض
 جعلها بمعنى الامر والماضي اذ وضعها لالفاظها خلف بكذبه الوجه ان الصادق
 اذ لا يخطر ببال السامع منها لفظ ويشهد به جعل فعال معدول عن الفعل لان
 المعدول والمعول عن غيره يتخذان في المعنى ويعني نزل اللفظ انزل ويحذف القول
 قبل ما وضع لمعنى الامر والماضي كما قال في تعريف المفعول واسم الاشارة لان
 دلالة على هذه المعاني ليست بحسب اصل الوضع وبذا خرجت من تعريف
 الفعل وتو قال ما صار كان انب بتمام التعريف والاسباب جعل كان
 بمعنى صار واكثرها بمعنى الامر ولذا قام ما بمعنى الامر من ان الامر فرع الماضي ولا يحكم
 في جعله بمعنى اسكت دون الاستك لان صورة الاثبات ترجح كون المعنى
 اثباتا وكذا البناء بغيره الا ان الالف في جباة بمعنى تفحرت
 دون انقضى لان صبيح الماضى في الاثبات اشباح دون المضارع
 ولذا في البناء نحو زيد زيدا اي امره ولا يخصه بمفعول كذا بوجه
 تشبيه بل المستحق اسم الفعل يكون الضما به الستة ولا يكون فاعله بانه
 حتى حكم المحققون بان بعض ما بعد اسم فعل له تعريف الفعل وتعرف ان ثمة
 هو فعل ولا يسم فعل ولا يحلوا اسم الفعل من التاكيد والمبالغة في معنى
فعل استمر فزيد زيدا بمنزلة امره لانه فاعله التفسير به وجهها
 فان كان بعد معنى ما بعده او ما هو بمعنى الماضى لا يخلو عن قصد التعجب منه جاء
 التاكيد فالاو في تفسيره بما بعده وبناءها على الحركات الثلاث وقلب
 ماؤها الاو في حرة فصارت ستة وقد ينون في تلك الستة فصارت
 اثني عشر وقد حذف التاء فيقال صغيرا واربعا فصارت اثني عشر

فرع فخرج الماضى

وقد يكن الثاني في الوصل لاجل ما جرى الوقف وقد يلحق بها كاف الخطاب
وقد يقال انهما بمرزعة ونون مفتوحين وقال المفتح بنون مكسورة
ثم كل ما هو بمعنى الامر وما هو بمعنى النافذ كثير لا بد في تحصيل النحو من ضبطه
وكان الصواب معرفة لضبطه اللغة او البسوطات ونحن نضبطه لك
تقول ما كان بمعنى التلهم الامر لازم ومتعد فاللزام بمعنى اسكت ومنه
بمعنى الكف كذا فسرناه واعتضض عليه ان الكف معد ولا يدلان الكف
متعد ولازم صرح به في التماسوس جعل التسهيل اربا بكسرة كنه وقال الرضي
ويستعمل ايضا لطلق الزجر وانه الذي في الحديث على ما في الرضي وقد ثبت على
التسهيل وزعم الاصمعي انه سنون وترك التنوين قطا وصحبت فتوح الراء
مثلث التاء او مكسور الراء مفتوح التاء في الرضي او اقرب وتال في التسهيل
السرع وجعل من لغاته حبت كلم وهما مثله مرزوع وهما بالكسر واد
وهيك بالفتح والسكون وهيك بفتحة استمد والياء ودع ودعا كعضا
ولما كذا لك من عشر اقم وقدك وقطك وجكك فانما بمعنى الكف ولو
جعل الفاء لتساكنهما لقطي كان المعنى لا كف فان قلت كيف يكون هذه الهمزة لازمة
وقد جاء بعدها الضمة المنصوبة قلت هي مضاف اليها وهي في الاصل قدك وقطك
مشددين منصوبين وجكك منصوب بالاولان بمعنى القصع والثالث بمعنى الاكثاف
فهي مفعولات مطلقة لا فعال محذوفة فحذف الاولان بحذف المذغوف ثم جعل للكسرة
الان في اسم فعل قال الرضي يلزم للاولين الضمة دون الثاني فيقال يجوز لا يقال
قطا وقد وهذا في كسرة استعمال فقط في عبارات العلماء وجعل التسهيل هذه
الاسماء بمعنى التني وصحبت بمعنى اقرب وبعد على قوله على الهلاكة اذ اقبل عليها وقد
جاء متعديا بمعنى ايت وقد يركب مع مع هلا الذي بمعنى السرع ويكون المركب

بمعنى

قلب التنوين بيان

بمعنى السرع بمعنى لا فوجئنا الشريد او بالياء جبرها بجر واي بكسرة فقد يفتعل
بمعنى اقبل فيعدي بعل وبجاء جبرها بجر زبر وبمعنى ايت فوجئنا الشريد في المركبات
جبرها بجر في الالف وجبرها بالتسوين ويمكن ان يكون في الالف والياء في التنوين
العاة الوقف في اثبات الالف في الوصل ضعيف وهذا وقد عرفت في بعض
ارفع وقر قار بمعنى قرقر وآين واين بمعنى استجب دعائي فلهذا قول الصفي في هذه
استعمل لانهما فقيد هو متعدي المعنى لازم للفظ وقد استونا مكسور كثر من هذا
لك الاقدام كلهم وكانك بمعنى ايت ووراك بمعنى تقدم واليك بمعنى تنج وغير
التي طلب في الفروق كوشها لازمة كانت او متعدي كغيره الغائب قليل والاول
بمعنى ام الى ضم والتمت بفتح ام الغائب جذا آخر ما ذكرنا من الهمزة والفتح على الاء
وهو لازمة فاما المتعدي فيجوز مقصورا يلحق بها الحروف الست للخطا وفيه
فخصر في الهمزة تحريف الكاف وقد تحيد مع الكاف وهرته مفتوحة بغير تنوين وكج
وقد يعرف تحريف في ودع وهما كناد مصرقا تحريفه فلهذا لغات ثمانية
بمعنى قد واثبت الجوهري هاء بكسر الهمزة بمعنى حات وقيل المعرف في الافعال
او لا تحريف لاسم الفعل وحات بمعنى اعط وصرح بحسب المأمور وهذا
قيل انه فعل وقيل الخليل انه امر من اتي يوق قلبت جهرته هاء وبله بمعنى دغ
وسجل مصدر ايقال بغير زبر مضافا منصوبا وتيل بمعنى رويد ورودي بكسر زبر
ورويد وقد عرفت وهما بمعنى اصغر قالوا هم شهد لكم ويحيى لازما بمعنى اقبل فانظروا
في كلك عامر في الازمة وتغير بها بان يقول بيا الازمة ليس بفتح وعندك
وليك ودونك زيد بمعنى خذ عليك زيد بمعنى الزم زيدا واذا فرغنا من تفصيل
ما كان بمعنى الامر نذكر لك تفصيل ما هو بمعنى الماضي وهو جهات وقد
عرفت وشان بمعنى ما الشدا فراقا فخذ شان زيد وعمر وقد يقال شان

سازيد و لا يورثه ما هو اقصى من شتان ما بين زيد و عمرو و شتان
بمعنى بعد ما هو صفة اي بعد ساقية بين زيد و عمرو و شتان و شتان
بمعنى سرج و قوس مع توالي ما اقرب و ما ابعث و بطنان بضم الباء و فتحها و
سكون الطاء و فتح الهمزة و النون بمعنى يطويع توالي ما بطنان و افعلي
تجرت و قير يا احدى عشرة لغة ضم الهمزة و البناء على الحركات الثلاث منونا و يظهفه هذه
سنة سابعها افعلي كسرتين بلا تنوين بلا تنوين و اني كسرتي بالامالة و كنه و بالها و
منونة و ذوالها معرب مصدر و ليس كهم فعل و قد يتبع افعلي و قد ترفع و افعلي
كضوء بالكسرة و افعلي و افعلي كسرتي امر و جافته و افعلي و افعلي و جافته
بلا شطع و بلاها و مع سكون الراء و افعلي كسرتي و افعلي و افعلي و افعلي
و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي
فبما لا و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي
بفتح الهمزة تصغير افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي
و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي
الافعال قولنا فلان فالكسائي و ما نون سنا كسرة و ما لم يبورن سقفة و فعال بمعنى
الامر اي ما يبورن بفعال و لا يخرج منه فعال بمعنى الامر من فعل الامر اي ما يبورن
بين ما يبورن و ما يبورن به لانه يلقى الغاية الاعتبارية و فعال للوزن
فعال الامر و قوله بمعنى الامر في فعال و قوله من التثنية في قياسه و في قياسه
تجوز قوله على السواء كسرتي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي
الثاني قياسه و هذا اطلاقه من سيبويه و قال البردي و سيبويه و لا يبورن
ذلك ان فعله فعول بمعنى قم و لا قعد بمعنى اقعدا و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي
بفتح الهمزة و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي

بالقياس

بالقياس الكسرة فلتسبى من المبرد بذلك اذ لو كان كاقا لاصح ان ان نشق
من علم ان علم لم تسبى و غايته الامر في افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي
امر بقبس و الله و اني كسرتي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي
و سبى بضم السين و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي
قال و فعال بمعنى الامر لانه افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي
واضوارة و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي
و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي
الذين انزلهم هو معرب و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي
بدل عن علامة الجمع افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي
ان كسرتي كسرتي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي
قفا نيك فان المردف و قفا نيك و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي
فما فوقها و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي
انزل و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي
واحد و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي
الكلمة كاشف في ارادة نفس اللفظ و لا حاجة في تحصيل اللفظ اليها و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي
يكون بالوضع كافي كسرتي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي
انزل و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي
اسماء الافعال كسرتي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي
ان هذه اول المسئلة و قيل لانه فعل كسرتي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي
القول في سبى و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي و افعلي
الوجهين انه معرب عن صفة اصلية و ربما يحتمل في المعرب ان لا يحتمل في المعرب

بجملتين

فكل الرضى والذم ان كان كونه اسما او فعلا معدولة عن الفاظ الفعل شي لا دليل
لهم عليه والاصل في هذا المعدول ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج المعدول
بالعمل من الفعلية الاسمية هذا قلت خرج فعال بالعدل من الفعلية الى
الاسمية كما خرج ثلث وثلث من التركيب الى الافراد وفعال بمصدر معروف
لم يقل مؤنثا مع ان النجاة ذهبوا الى ان اقسام فعال المذكورة هناك مؤنثة
تحتها على ضعف وعلى ثانيا لم يتم دليل عنه وما استدعوا به عليه غاية الضعف
لان اقواله ان القسمين فعال مؤنثان بلا خلاف فكذلك القسمان الاخران مردودان
شئت جعلت معرفة على صيغة اسم المفعول التعريف فتجمل المعرفة بتأنيث معرفة
لثاني فعال بمصدر معرفة ويؤيد هذا انه لم يذكر على النجاة وهو كونه معرفة مع
ان دليله اضعف من دليل الثاني حيث قالوا في معرفة لانه استعمال الفصح
قرينة لبرهنة التي هي علم البرهنة في قوله انا اقسمنا خطنا بتأنيث خبره واقسمنا
في وهو كما ترى على ان تعريف في كيف يرشد الى تعريف ما لا يحصى في المعدول
عندهم في الجور والتأنيث في ثانيا فترى ان لا تأنيث في المعدول عنه لان
تأنيث ليس من معناه برفاء من قبل اللفظ فانه لفظ انت سماعا ورتبا
يؤنث لفظ ولا يؤنث مرادفه وصفه ينبغي ان يصفها بالمؤنث لانها لا
تكون الا مؤنثة وهي اقسام مختصة بالند قد نبه عليه بقوله ثانيا في اي
يا فاسم وهو لا يكون الا صفة معرفة وغير مختصة وهي ثلثة اقسام باقية على الوصفية
كقطاط بمعنى قاطة اي كافية ونزاع الى لازمة وبداد ال مشيدة متفرقة بلال
اي بالة وعالبة صائفة على جنس وهذا القسم اكثر كذا وجرح الشمس
قالوا ول معنى الحاندة بمعنى الشاوية والثاني معنى الباردة من البراح بمعنى
النزول والم لم يكن الصفة الغالبة في المعنى الجسدي بعيدة عن الوصفية

بالعدل بيان

تبيين بيان

بعد الصفة

بعد الوصف الغالبة في الشخص جعلها داخلية في قوله وصفه ولم ينص صراحا او غير صراحي
للقسم الثالث وهو الصفة الغالبة في الشخص بقوله وعلى الخ مبنى ثانيا برهنة له
عدلا وزنه وعلى ثانيا بوجه وصف العلم بالمؤنث على ان هذا العلم لا يكون الا مؤنثا
سماعا وليس ثانيا منه من قبل المعنى ولهذا قال علماء الاعيان مؤنثا دون المؤنثة
واحمد ليس من الاعيان وهو ظاهر كقطاط علم امرأة وغلاب كذلك مبنى
في الجي اذ في لغة اهل الحجاز قال في الصحاح في باب السنين والاشعار
جاءت على النعمم ومعر في تميم كلهم الا ما في اخره را فان اشرجه على بناء
واختلف في سبب بناء الاقسام الثلاثة من فعال قال المبرد هو اجتماع سبب
ثلاثة العينية والثاني والعدل ونقص بازيجيان وقيل تضمن ثانيا الثاني
ونقص برهنة فلذا لم يلتفت اليهما المصنف وجعل علة البناء الثالث برهنة عدلا
وزنه واعلم ان قوله وعلى مؤنثا الا في عطف على معدول عاملين مختلفين
لعطف على مصدره عطف مبنى على مبنى فتبصر في هذا التركيب على خلاف
منه عطف او قدر بغير عطف مبتدأ والتقدير علم الخ الاصوات
كل لفظ افراد اللفظ ينتمى الى الاصوات ليس معرفة بل بتقدير هذا
باب الاصوات وهكذا قوله المركبات كل لفظ وذا يقتضي ان يجعل المذكور
في اوائل الابواب غير معرفات هذا ولم يقل ما حكى به صوت كما هو عارضا
للملابدة من اسم شبيه عن ارادته منه في بحث سمس لانه ليس
بسم بل لفظ لم يوضع فلا سبيل الى كونه كلمة فضلا عن كونه لفظا
وذا ثلثة اقسام ما بعد مقتضى الطبع وصار بلا اختيار فملأها على معانيه
طبيعية وحكاية صوت اخرى ما جازت ما بين الصوت واللامع للموضع
فيه وما يصوت به الهماء وليس الهماء في اهل فهم الوضوح من بوضع لها الالفاظ

الاصوات

وانما يشترط الاشارة الى اللفظ على ما علمنا من ان اللفظ هو الذي يسمعه سماع هذا اللفظ فربما
اولا طفا وكثر ذلك حتى تمكن في ضميرها فاذا سمعت اللفظ تبتت لضرب
معه او لطيف معه فتتقارن في الضرب او طفا للطف فيفتح الالف في
تحصيل ما يريد منها بهذا الصوت وانما قال صلى صوت ولم يقل صلى به لفظ لان
ما يصدر من الحيوانات العجم او الحيات من الاصوات ليست باللفظ
لانها لم تتركب من الحروف لانه ليس بها مخرج الحرف وانما يصنع الالف لفظا كشيء
ذلك الصوت ولا ياتي بجود الصوت لا اعتداد باللفظ في مقام الالف فادارة
قد عرفت بهذا ان قوله او صوت به الالف غير حار ويخرج منها تفسيره القسم
الاول من الصوت به منه وكان لم يذكره بظنه به كونه اسم فعل لا ماضي لكون
وفي الالف لا تفتح وهكذا نظايره فالاول كفاق مبيد الكسر والثاني كنج
مفتوحة النون ومكسورة الخاء المشددة ومفتوحة ياء وقد خفف سكتة
لانها لا تفتح وكذا يفتح واجب كسر اولها وسكون الياء ويجوز في الخاء الكسر
و السكون ولو ذكر مثال لكل قسم معه الاستغناء عن هذا التطويل وانما طرأت من
الاحكام لانه في تفرق الاسماء فتارة ادخل عليها اللام فقبل ياء الماء والجر
ولهم المشب وتارة ادخل عليها التنوين فوعاق واو فتارة تستعمل في معاني
المصادر فربما عبرت عن اسمها نحو واحا لك اي تعجبا ولهذا قبل هذه الاصوات
من الكلمات كالناس من الناس فالتنوين فيها تنوين الحاق بالاسماء
واذا قصد بها معنى المصدر او نفس اللفظ جاز ان تعرف والاعراب
مع اللام اكثر من البناء ومع على ما ضبطها طبع الحكاية صوت الضاحك
وعبط الحكاية صوت الغنيان عند التصانح في اللعب وشيب الحكاية صوت
مشاقر الابل عند الشرب وما يميم ماله وصورة مكسورة بعد الالف وقيل

بضم بيان

بميم مفتوحة وههزة سكتة للحكاية صوت الغيبة حين دعت ولها طاق
الحكاية صوت الضرب كل هؤلاء سكتة على الكسر وطق لوقع الحجة كذا في التسهيل
في الرضى كذا في بفتح طاق وطق لوقع الحجة بعضا على بعض وقب الحكاية
بالفتح على الضربة وهما الزجر الخيل في الجوى وقد يجر به النافذة ايضا
وعلى البحر البغل في التاموس لم يجر كان عينا بالفتح الالف سليمان طوات
الله عقلت ولا يبعد ان يكون هذا اللفظ لخرقة ناشيا كونه هم هذا الرجل
ويذكر كسر الالف مفتوحة كسر الالف مفتوحة فلهذا رجع لغات وهما بفتح الالف والواو
وعلى ياء مكسورة مشددة لرج الالف كذا في الرضى والتسهيل وعد ايضا في
التسهيل وة وعنه بالفتح والسكون وعاء وجوب بالفتح وعيب بالكسر
وما بالفتح وفي الرضى عاء وعاء بالهزة المكسورة مشددة وغير مشددة وقد قيل
كعاه وفي موزن على وزن عذ وجوب بفتح الالف وسكون الواو وعاء
لها الشرب وحده بالفتح في الالف السكون وبيع بفتح الالف وسكون الياء
وكسر الجيم وسكونها وعاء بالهزة وكسر الجيم وكسر الالف مشددة وغير مشددة
وجيب بفتح وسكون الالف وكسر الالف مشددة زجر الجيم وفي التسهيل كذا بالفتح
وحده بالكسر والتنوين وحده بالكسر ايضا كذا وكذا بفتح الالف وفتح الالف
وسكون الالف تسكين صفار الابل فانفرت ودوه بفتح الالف وسكون
الواو وكسر الالف وقد يسكن الالف الفصل المولود في الربيع وهو بالراء
وسكون السين وقيل ضمها وفتح السين المشددة واسم كسر الهزة
وككون الهزة وكذا جيم كسر الالف وسكون الجيم وقد كسر الجيم مشددة وهي مشددة
وفع بالفاء مفتوحة وسكون الهزة وفع بالكسر زجر الغنم وبضم الباء
وسكون الهزة ليعاها وقيل السين مفتوحة مشددة وفي بالهزة المشددة

وهي لغة
وهي لغة
وهي لغة

طوات بيان

على وزن عدله على الترس عند الشروان وفي الترس على وزن خف بالثناة
والثناة في الترس وسبع بمرتين ووج بهلة وجم كلاهما على وزن دمع للزجر
الضمان وجر بمرتين كذا وجر بهلة ومج كج وغير مكسورة وثناة تخنية
ساكنة ومفتوحة للزجر الفز وفي الرض وجر وجر وجر وجر العين زجر للضمان
وثناة الجمع وجره كج وثناة بضم الشاة القوقا بضم المعجمة ويكون الهمزة
لرعاة الحمار الشرب وفيه بفتح الموحدة ويكون الواو كسر الهمزة على ما لا يخفى
بيان من ثنائين ثنائيتين دعا للفرس وجر بهلة مفتوحة وضم ساكنة
صياح للدرجاق وقوس بقاف مفتوحة وساكنة ورملة ساكنة زجر للكلب وقوس دعا له
وذه بهلة مفتوحة ثم ساكنة مخففة او مشددة زجر مطلقا بمعنى اضرب الهمزة فاستق
وقد يأتي بمعنى المصدر مينا على الكسر عاية الاصل وينون كورا الا انه فلهذا معنى ان لم يكن
ضربا لان فلهذا يكون ضرب بعده ووي كفي للتوبيخ والندم وضم بالفتح ثم الكسرة
المصليتين يقال عند صاحبه المكروه بفتح وفتح بفتح بوقرة ثنائية وازي فوقانية
رغال عند العجايب والرضا بشئ وكبر للبالغة فان وصلته كسرة ونون وربما
يشد كسرا سونا وفتح بكسر الهمزة وفتحها ووجا مشددة مكسورة وكذا كج
بكاف ووجا مشددة مكسورة ومض مكسور الهم والصاد الموحدة المشددة على
المشهور ونقل الفتح في صادة وهو لم يخرج عند النطق بالثنتين او الثنويت
بالفتح احد يرها عن الاخرى عند الاحتياج وليس الرز بيشروا ويا سركينة
بل فيه اطلاق ما من حيث العادة ونحو قيل ان في مص بطحا واللم يكن بهذا
القصور الخارج عند النطق مما يمكن ان يركب من شكله وشبهه صفت
كلمة وهي مص وسيل الصوت بها فصار مص كالحكاية عن ذلك بالصوت
فالفتح في الباء على الصوت المركبات كل اسم او رد عليه الرض بان

المعنى
بمعنى

الركبت

الحل لا حاجة في الحد اليه لانه لا يطلب فيه العموم انما يطلب فيه البيان للربة
قلت لا وجه لنا في هذا البحث التعريف المركب وعدم استعصافه في تعريف
الصوت وليس الشكال في ذكر كل واحد ما لا حاجة اليه بل لا يصح كل واحد على المركب
من المركبات وانما خرج في تعريف المركب بقوله كل اسم ولم يكلف في بيان كونه ليس
بوقوعه في بحث الاسم لان التسمية بالمركب يومع انه ليس باسم فرجا
يتوهم انه كفرنقة المعنى الاصوات ذكر في بحث الاسم على ضرب من التشبيه و
التشبيه مركبات كائنين للمعين وفعلين او حرفين او مختلفين فلهذا العت
لم يقل من سمين الا ان التحقيق والتباعد عن التسامح يوجب ذكر لفظين بدل
كائنين ليشمل التعريف مثل سبويه فان الجزء الثاني منه صوت وهو ليس
بكلمة كما عرفت ويظن باقدياك به ان تشقيل تاويل الكائنين وقد اخرج بقوله
كائنين المركب من الحروف والهمزة كضارب ومضروب واخواتها واخرج
بقوله ليس بينهما نسبة مثل عبيد الله وما بط شتر قال الرض اى ليس قبل العبد
بغيرها نسبة والى كفى ما فيه من اثر الاصل لانه لا يصح في حقه غير فالمنج
قبل اللمية فقال شاع اخو اى ليس بينهما نسبة لاقى الى الولا قبل التركيب
ومن البين ان نقي السببة في الحال كما يكفله التبعيض بالهم ولا يتصور نسبة
قبل التركيب الا ان يكلف ويقال لارد بالتركيب كونه مركبا بمعنى اسم من
كائنين ليس بينهما نسبة فقام واورد عليه الرض حتى عشر وبيت بيت
مما تضمن نسبة العطف وما يقيد معنى حرف الجر كما ستعرفه ويمكن دفعه بان
القول تضمن هذه المركبات العطف ومعنى حرف الجر بمعنى تشبيهه مثل
مركبة العطف وحرف الجر لان المودى واحد والعقود توجبه البناء وتخصيل
النسبة ليس الاصل والا فحرف عشر بمعنى المقدم خصوص وبيت بيت

بمعنى كالتقارب البين فتتحقق التعريف انه لم مركب من كلمتين ليس
بينهما نسبة الى ارتباط بل جمعها بجمع حروف الكلمتين فكما ان نسبة بين الحروف
بل الى الاعداد وروى فلذلك ليس معنا الا نولي كلمات كيف اتفق وهاهنا مثال
وهو انه لا وجه لايه لا يملك في المركبات البنية لانه موب وجز الاول مبنى لكن
ليس المركبات البنية بل هو داخل فيما ليس بهرك تركيبا يتحقق معه العامل
ولا لايه اذ في عشر لان جزئية مبين لعدم تركيبها كذلك نعم لو جعل الجمع بينهما
مبينا على الفتح كان تركيبيا لكن قوله مبينا بان ذلك وما عرفت المركب ففصلها
باعتبار البناء فجعلنا ثلثة اقسام مبنية الجزئين مبنية الجزاء المثلثة ومبنية الجزاء الاول
وقدم الاول لكونه اعرف في البناء الثاني في ثلثة مناسبة بالاول ففعل تضمن
الثاني حرفا قيل اي خوف عطف او غيره وهذا مبني على ان يكون بنا بعض المركبات
لتضمنه حرفا كافي ببنية بيت الملاصقة ببيت بيت واما اذا جعل بنا داما
لم يغير رتبة في العطف للاحاق بنح عشر واللتب فالجوف تضمن حروف
العطف حقيقة او حكما لا غير مبينا على الفتح ان لم يكن اخر الجزء الاول حرف
على فان حروف العطف في الجزء الاول من هذا المركب ساكن وكذا ما تضمنت حرفا
كحرفي كسب كح عشر كان المناسب كاحد عشر وحرفي عشر كالاخفى
واوضح بالغرض حادي عشر امر من الدخا ان بنا الجزء الاول العطف على السكون
والثاني اسم الفاعل المشتق من العدد المركب مبنى كالعدد المركب مع فتا
تضمن بمعنى الحرف اذا لا يصح المعنى حادي عشر واختلف في وجه بناءه ففعل
حادي عشر مبنية اذ عشر فهو متضمن بمعنى الحرف في امله وقيل تركيب
عشر مع احد متبني في المعنى اذ معنى احد عشر واحد من احد عشر ونحوه
عشر ملحق باحد عشر لانه لا جعل بيت بيت ملحق به في ادي عشر اذ في ذلك

نفية

نفية ايضا على ان تضمن الحرف اعم تضمن حقيقة او حكما وارادوا قوله
واحد اذ اخوات حادي عشر وحض الفرض باخوانا لانه من الحروف وادوا
اخر تحت عشر الاثنى عشر مستثنى من القاعدة لانه المثال المثال معترضة
بين الستة والستين والى جهة الكثرة على مذهب الجمهور حيث
تمسكوا باختلاف الجزاء الاول باختلاف العوامل لا على مذهب بن وسورية
حين جعل هذا الاختلاف كاختلاف القذان والمدين والاندان ودهيزن و
جعلت المركبات على واحد وهو اقرب الى الضبط واليد عن التحكم في الفوق
بين الزدان والستين عشرة ووجه الجمهور اربعة بان الجزء الثاني مشتمل على
اثنان ولا يثنى ثمان مع النون والدليل على التبريل عدم جواز اضافة
الستين عشرة على خلاف احواله ففعل ثمة عشر ك ولا يقال اثنى عشر ك
قال ارضي في تحت اسم الله واذ اضيف العدد المركب نحو اربعة عشر ك
عشر ك فمذهبهم الكسمان باقيا على بناءها ببناء موصوف والاضافة كما
لا ينافي البناء والاحد عشر مبني اتعاقب والزوا والاضافة كجملان الاضافة
مختصة بالمركب فلا تخشع بعب ثافي الكسبين فيا احوال مجرى
بعلبك والفراجه كما كالمضاف والمضاف اليه ببناء فمذهبهم
كاي عوس زيد والا اي ان لم يتضمن الثاني ففانوب الثاني لا كاي
هو المركب لان المعنى المتضمن للاعراب فيه دون شئ من جوبا فلهذا في احوال
اوه المركب بعلبك مثال لبناء الجزء الاول اعراب الثاني فالكس
ماخيره عن قوله وبني الاول في الاضحية كجوه بان جاء اعرا
الاول باضافة الى الثاني صورة تشبهها بالمركب الاضافة حيث سقط
تنوين الاول بالتركيب ووجه جاء في الثاني الحرف عدمه فان قلت

٢٩٦

والكذب قال الرضي قد يكون الغير الحمد ايضا فلو قال فلان كذا وكبت
وذكرت بنحو النادر على الكثرة وجاء الفم والكسر وحكى ابو عبيدة كنه
بالها مفتوحا وكسر لا بفتحة فلان الاكثر من بالفتح يقال قال
فلانة كبت وكبت وكان من الاوه ذيت وذيت قبل نبيا لانها
ثابتا بالفتحة ولله اثبتا بالياء وانما طالت الياء ولم يصرها
في الوقف لانه كانت عوض من الياء المحذورة والاصل كيت كيت
ويروى عليه في الجمل البسته الجنية ولا معرفة فكيف بني لمناسب لها وجب
بان الجمل لا يستحق الاعراب طلوعا عن المعنى المنقضي بالمفرد الواقع
موقفا فحل كما لا يقتضي الاعراب فيه فبقي على البناء ولهم الاعراب وفيه
ايضا ينبغي ان يكون في عدد مبني لم يتركب مع غيره لاني عدد ما تاب
مبني الاصل للمحدث الاول في اللفظة حكم الاستفهامية محمدا منصوب
مؤدود لا يتايب بالبحث عن محمدا باب المبني انما هو من وظايف باب التبيين
والعدد لا لانه اراد الفراغ من تباحثكم في محل واحد لانه اضبط له وجوب
فصله اذ لم يكن مجرورا بحرف فاذا اجزى بجزء محمدا ما باضافة كم اليه
عند الرجاء وانما يتقدم من عند الجهور وكان جعل المصنوع اخلافا في قوله و دخل
من فيها فلم يستثن من وجوب نصب وهل يجوز عطف الجمع على محمدا
الاستفهامية منها البصير وانما اجاز بعض النحاة كم رجلا ون لان المصطف
قد تجمل بالاجمل المصطف عليه واللبيرة محمدا مجرورا باضافة كم اليه عند الجهور
وتقدم من عند الزاوة ومرة اخلافا بظهور عند فصل التبيين عنها فانه الجهور
يجب نصبه صلا على محمدا الاستفهامية لا مستنسخ الاضافة والفراغ بوجهه لا
لانه من مؤدود وجمع و دخل من فيها اي في محمدا كم ويجب الجهور اذ

بين كم ومجوروا بفعل متعدي في التباسه بفعل هذا الفعل وانما الرضي النظر
بين كم الاستفهامية ومجسمة محمدا لانه لم يفتحه عليه في استقبال ولا في
كتاب من كتب النحو وقد جوز الرضي في قوله فاسل بني اسراسل
كم استقام من آية بنينا ان يكون كم جزية واستفهامية وليها اي نفسه كم لا
لا يراها من الكليات بقية بغير الحرف في الصدر عن غيرهما صر الكلام ولا
يقدمها الا حرف الجر او المضاف اليها كما ينفذ فيما بعد وكلما كان
الانصب بقوله كم استفهامية وكم الجزية كلنا هما الا انه بنه على ان ثابت
كم وبنه لنا وبنه باللفظة يقع مرفوعا ومنصوبا ومجورا ولا يخفى انه لا
يخص كم من غير من الكليات يقع ذلك فتقول قال زيد كبت وكبت
وقيل كبت وكبت وعجت من كبت وكبت الا انه ذكر هذا الحكم لهما
لوطنة لما حدث فقعه وبعد تبين اقسام المرفوع والمنصوب والمجور
استغن عن البحث عن جوابنا الا ان كم بمبينة لما كان في مرفوعة مرفوعة
ومنصوبة برفع عوض استغن بيان مرفوعة ومنصوبة وذكر مجرور استغناء
لا فم وبنيها على انه لا يمنع تقدم الحار على مع اصصاه صر الكلام فقال
وكل ما اى كل لفظ من لفظي كم فائدة موصوفة لا موصولة لانه المقصود
بها هو الكل لا فرداى والدخل على المعرفة مجموعي ولو لا قوله وكذلك
اسماء الاستفهام والسنة داخل ما على عموم فلا يخص الضابط كم بوجه و
الاو لكل ما دخل ليشمل كم رجلا ضربة بتقدير ضربت كم رجلا ضربة فا
كم منصوب لا مرفوع مع انه خارج عن قاعدة نصب بقوله بوجه داخل
في قاعدة الرفع لانقال لا يصح تقدير ضربت كم رجلا ضربة لانه كم صر الكلام
لانا نقول قال الرضي ولا يمنع من تقدير الثابت قبل كم لانه المقصود وم لفظا

والنقد الفظلي هو المقصود ولا بعد ان يقال لعل المصنف يخالف
في ذلك لان المقدر كالمعطو و ذكر الفعل نائب عن ذكر الفعل وبشبهه
لا هو ذايه قد خل فيه كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب غير متفعل
عنه بضمير او متعلق لم بفضل استغناء بتفصيل في باب ما اضمر عامل على شرط
التقدير والمراد ببقى الاستغناء في مطلق الاستغناء لفظا كانه او تقدير
فيخرج عنه كم رجلا ضارب بتقدير ضربه يجوز في ضعف لانه وان لم يتفعل
لفظا مستغنى تقديره او ادور عليه الوجه كرجلا جاني لان جاني غير متفعل عنه
لان متفعل عن الشيء ان يعمل فيه لولا العمل في ضربه ولا مدفع له الا
بتقدير الفعل ما يصلح ان ينصب كانه منصوبا لمعولا على جت اى على حسب
اختصاص ذلك الفعل باه لا على حسب اختصاص الفعل المنصوب فان
فعلنا بما يقتضي عدة منصوبا وكم لا يصلح الا لواحد والمرجع في معرفة مقتضا
له معرفة جنس كم هو زمان او عين او حدث وذلك بمعرفة تميزه
ولذلك قال الرضي لو قال على حسب وجه تميزه كان اولي قال
الرضي وليس بمعروف انتصابا الا انه لا يابا او ظرفا او مصدرا او ضميرا
كان او معولا لاننا نيا باب ظن والاول ترك قوله او معولا لاننا نيا
لانه داخل في معولاه ولو اراد به ما يتناول الثاني لا تنقص الفعل الثاني
باب اعطيت ويمكن اقامته الدليل على عدم انتصابه على انه معقول له
بانه لا يقبل تقديره الا لعدم كونه حاد ناصريا وعلى عدم انتصابه على انه
معقول معه بان المعقول لا يتقدم على صاحبه ومن جملة ما هو منصوب
بفعل غير متفعل عنه كم يوما سافر قال لم هذه منصوب بمفعول او شبهه
وهو حاصل او حاصل ولا ينافي جعله مفعولا خيرا واخلا في قوله والا فمفعول

لاذ منى على ضرب من السجدة لان الخبر هو جميع الظرف والمستغنى لا مجرد
كم قال الرضي انكم هذه الجنبان فمن حيثية كونه معول المعطوف داخل
في القاعدة الاولى ومن حيثية كونه قابلا مقام الخبر مرفوع داخل في القاعدة
الثانية منبئ عن الفعل ومن جملة كم رجلا من رت فان كم جروا والمحل الجار
منصوب بالنقل الغير المتفعل عنه ولذا لم ينفذه يوم تقدم اليه عليه ولا
يشكل بقوله غلام كم رجلا ضربت لانه ليس بعد كم فعل غير متفعل
عنه بل انج متفعل عن المضاف اليه وكل ما قبل حرف جر نحو كم رجل
مرت او مضاف كد غلام كم رجلا ضربت ولا ينافي ما سبق انكم صد الكلام
لان معنى صدرته انه يتقدم بها فمجرور باعتبار جملة الغريب وقد عرفت
انه منصوب باعتبار جملة البعيد والا اى ان لم يكن كذلك بان لا يكون
قبلة جاء ولا بعده فعل او شبهه اصلا او كانه ولكن لم يكن متفلا عنه
ولا غير متفعل او يكون متفلا عنه مرفوع مبتدأ وان لم يكن ظرفا لغيره
المنصوب بتقديره في على طبق قوله في بحيث خبر المبتدأ او ما وقع ظرفا
فالاكثير انه مفعول زجمله لا ما يدل على مكانه او زمانه على طبق قوله وظرف
الزمان كلاهما يقبل النصب وظرف المكان ان كان مبها قبل والا
فلا قبل فذا يتم على نهج سبويه وعلى مذهب غيره يتنقض بحكم
رجلا غلامك فالمتضمن للاستفهام لا يصلح ان يكون مبتدأ للمعروفة عنهم
وانما يصلح عنه سبويه فالتنقض بحكم رجلا غلامك عند النظر
لانه لا يصلح مبتدأ للمعروفة عنه سبويه ايضا لانه و عدم تضمن
الاستفهام ووجه ان كان ظرفا فكم يوما سافر لاكم يوما زمانا سافر
ولا وجه لتخصيص ما ذكره في بيان اعراب كم به لانه انما في جميع

١٢١

ما ذكره وما تجب ان المصنف ذكر في هذا الباب لثبته كذا وجعل في الذكر
 متطافلا وذكر الاحكام دو كذا وكذا بن ايضا كذا كذا وكذا كذا
 الاسماء المستفهام والشرط افر دسم الالف وان كان المشا
 منعدا كادل عليه كلاهما لا افراد لفظة ما في ما بعده ولا يصلح ان يكون المراد
 جميع اسماء المستفهام لان منكم بان باقيا ويجب ان يراد جميع اسماء الشرط
 ففي اضافة الاسماء الى المستفهام والشرط افر دسم الالف ولا يبعد ان يقال
 اراد قوله كذا كذا اسماء المستفهام والشرط ذكر اسماء شرط من حيث
 في باب التثنية لاستيفاء التثنية ودفع لان يقال فانه بيان اذا ما وسما
 وحيثما وكيف من التثنية والاشارة ان لا يجعل وجه التثنية جردا
 بتفصيلها كما في الشرح بل يجعل شلا ملا لطلب مصدر الكلام ثم
 التثنية مجموع اسماء الاستفهام والشرط لا كذا كذا لا يقع مرفوعا ومنه
 وجوز ان اذا ما لا يقع الا منصوبا على الظرفية كخزمتي واسماء الشرط لا يقع
 الحكم على فعل في الشرط لا على ما هو في الجاء على الاصح فمن في قوله كذا
 تقرب اخر به منصوب لان بعده فعل غير متعلق عنه وفي من يعزبه اخر به
 مرفوع لان بعده فعل متعلق عنه بضميره وفي كلمات الشرط خلاف
 سبويه لان مقدرة قبلها فهي لا تنزل محولة لفعل محذوف قبلها وان
 كانت اسماء الشرط مبتدآت اختلفت في خبرها قبل لا خبرها اصلا
 فهي مبتدآت بلا خبر قبل خبرها مجموع الشرط والجزاء وقيل الشرط
 وحده وقيل الجزاء وحده ولا منصوب في اسماء الاستفهام والشرط
 الا المنفصلة والمنفصلة في حكم الاستفهام وفي مثل تبيينكم عنه كذا باجوب
 وخالفه ثمة او جعل ما بعده تبيينا مع وجه التثنية ونصب وجعل تبيينه

مع رفعه على الابتداء وذلك المحذوف اما زمان واما مصدر الفعل
 الذي بعده اما منصوب او مجزوء ولا يبعد ان يراد بالغيبة عنه وبالوجه
 التثنية الاعراب التثنية الا ان نسبة تبيينه في حال الرفع على التثنية
 ولا يجزئ ان حسن بدعوى تاييده عن قوله وقد جذف في مثل كم مالك
 وكم ضربت وانه يجعل مع باقي مباحثه فيكم ولا يفضل بينهما بمباحث
 اعراب كم واعلم ان البت للفرز دون يجوز بغير داء النسب وانه
 من الارذل التي يتكفل خدمات رذلة ونتمه قد عاء اي موجه اليه متبذلة
 الكف من كثره جلب المواسي وقد جلبت على عشرين جمع غفلة
 وهي ناقة انت عليها حملا عشرة اشهر وهي كونه عسيرة للطلب
 آية غنة فذوي الحالب ولا يتركبه الا من هو في كمال الدناءة والمراد
 بمثل كم مالك وكم ضربت ما كان فيه فريضة على المحذوف فان الاول ليس
 عن قيمة الحال فتعين تقدير درهما او دينار او اثنان عن عدد الضرب
 فالتقدير كم ضربت لا حالة الظروف الام للعدد اما المقصد الظروف
 المبينة واما المقصد اليعنينة والمراد اسماء الزمان والمكان لا ما اعترفته
 الظرفية لعدم صحته في مذ ومنذ وشكل كيف لانه اسم للحال والصفة
 فاما ان يراد بالظروف حقيقة او حكما واما ان يجعل ذكره كذا كذا
 فعال غير امر في حيث اسماء الافعال واما ذكر غير وشمل وجب
 فمن قبيل ذكر الشئ في باب ما ينسبه لا محالة منها ما قطع عن
 الاضافة لاحضر الانفع ومنه القايات سميت غايه لا انتقالها بحرف
 المضاف اليه من وسط الكلام الى غايته ولم يسم كل وبعض غايته مع
 انتقالها ايضا بحرف المضاف اليه كذا كذا لتشير الى تنويعها من غير

١٤٤

على الاصح وقال الرضحي العامل في اذا الظرفية ما هو في موضع الجزاء وفي الشرط
ما هو الشرط وحالها ايضا في ان لا تجزم وان زيد بعد ما الاتي ضروره شعر
وفي انما قد تجرد عن الظرفية ايضا كما اذا بقوم الزيد اذ بعده عمر وجعل منه
قوله كما اذ وقعت الواقعة ليس لوقتها كاذبة خافضة رافعة اذا جرت
الارض رجعا على فراه نصب خافضة رافعة حيث جعل اذ اوقت مبتداء
واذا جرت خبره قال الرضحي انما اعشر على ان امد له من كلام العرب وفي
دخلها على الجلة الكسمية التي جرت فعل كثير كما اذا زبره ضربته وعلى الجلة الكسمية
التي هي خالصة عن الفعل قبلها كما اذا الحكم انرى مائل الراسى اليك وفي جواز
كونه انما مع كونه جملته كسمية خالصة عن الفاعل كونه كما اذا ما غصه هم ينفق
وقوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتقون فلهذا كلف اي كونه معنى الشرط
فيما احتجوا به من اجل مجازي بعد ما الفعل وفيه ان ذلك الكون لا يجوز كون
الفعل مجازيا بل ربما يجب كما في نظائر اذا فلا بد من ضميمة عدم الرسوخ كما
سمعت وهذا من ذهب الاخفش والمبرور اوجب الفعل وقول ولذا لم يجوز
خروج الجلة الكسمية الواقعة بعد الفعل وما استصعب تعيين الناصب فيه قوله تعالى والنيل
اذا انبثني فانه ليس وبعده وما يصلح للفعل فيه الافضل القسم ولو اعمل فيه بضم
القسم معلق مع انه منجى بلا رية ولو جعل ظرفا مستورا لا عن القسم
ينوم ايضا وقوم القسم حال عيانه الاتي حال التكلم وايضا ينوم في قوله تعالى
والفر اذا اتسك كون الزمان ظرفا للجنة وهو لا يجوز ولو جعل الحال مندرجة
بان الامر ما فيها كمن فيه فظاهر واما في قوله والفر اذا اتسك فظاهر
بتقدير حصول وقت الاتسك لا يحصل فيه فليحتمل الزمان ظرفا له ما هو وقوف
بكونه للمفاجاة اي للمفاجاة الشئ فينبغي ان يكون في دة بالهم والمداذ القبة

وانت لا تشوبه ولم يذكر ان الزمان او المكان لعدم انضمام في
استعمال العرب ولذا اختلف فقال المردا في المكان ففسر بوجوب
فاذا السبع باني تقدير الى الجلة الب بقول لان ظرف لا يضاف الى الجلة
الا حيث وقال الزجاج هو بمعنى الزمان فالتركيب المذكور في تقدير وجوب
فما جات السبع وقت وقوف السبع فاذا ظرف مفقود للمفاجاة
مضاف الى الجلة بعده التقدير بوجوب وقت وجوب السبع واقف
فاذا ظرف خبر جملته بعد عبادرة عن الوقت المعين بما قبله او مضاف
الى مثل جملة سابقة عليه تقدير او يلزم بعدها المبتداء ينافي ما سبق منه في
بحث الاضمار على شرط التفسير من ان المحنى بعده في الرفع بالاخذ
ويجوز نصب تقدير الفعل بعد التوفيق بان المراد بالزوم المبالغة
في الاختيار بعد عن الاعتبار والاول انه المراد هو الزوم فيما سوى
باب الاضمار على شرط التفسير وفي دعوى الزوم المبتداء بعده ما رد
على الكوفيين حيث جوزوا ان يكون المرفوع بعد ما فاعل الظرف فيكون
خوبت فاذا السبع في تقديره في المكان السبع فيكون كفي الدار زيد كما
يجوز عندهم كون زيد فاعل في الدار يجوز كون السبع فاعل اذا اذا لا
يشتملون في عمل الظرف الاعتماد ويجوزون نصب مفعول بعد اذا
المفاجاة لفهم الواحد من فجيئته ولان خوبت فاذا السبع الوقف
نصب الوقف والمعنى في هذا المكان السبع ووجده الواقف فاذا
في نصب الوقف واقف موقوف وجده ولهذا اوقف الناظرة لجلس
طارون من الكفا وسبويه فقال الكفا في قوله كمت اظن العقب
شتر السعد من الزهور فاذا هو ايا لا يجوز الا نصب اياه لانه ثم فاذا

٢٤

هو كما يتم في الدار زبدة كرايا تستعمل اذا منزهة و قد قيل سبويه
فاذا هو من ولا يجوز الا لرفع لان الواقع بعده جملة اسبويه فلا بد للرفع
بعد من ضمير خبره ولا طلب ما روى العرب لتستأد طهر ان العرفي قال
سبويه وان قصدوا السجادة للكسائي لما راد من حياطة ما روى
الكسائي وترك سبويه بحسب ما روى بعد ذلك وندم ما روى في قوله
من الحياطة ومنه اذا لما مضى من الزمان ويقع بعده الجملة ان الاسمية الفعلية
لا معاكسا للتضمنة للشيء بل على سبيل التناوب و وقوع احد هما واجب
اذا لا يجوز عن الاضافة الى الجملة لفظا او قد يراد بتقويض التوضيح على الجملة المحذورة
ويؤيد ظرفيتها الا اذا وقع مفعول به او مضافا اليه للزمان كونه اذ هو مؤنث
ويفتح اسبويه خبره فاعل ماض لان اذا لما مضى فلا يراد مني بالنفصل بينهما وبين
ماض في الجملة ونقص باذ زيد يقوم والتميم الرضى فيه واجاب المصنف بكناية
الحال ودفع الرضى بانه لا يجوز في اذ زيد يقوم قل اذ لم يجز تقويمه مستقبل
بصورة الحال كما جاء تصوير الماضي بصورة وبيده حاشع في علم العائنه
من ان قوله كما ولو ترى اذ الجرمون كناية حال رواية المجربين وقد جازى
للتفصيل فهو بمعنى الام دون الوقت فلما استعار الام للوقت يستعار
اذا للتفصيل قال الرضى الاول جعلها جوازا وكانه للتشديد وفي سبويه لم
يزكره بنا وقد كجى للمفاجاة والاغلب في جواب بينهما اذ وفي جواب
بينا اذ ولا كجى بعد اذ الانفصال الماضى وبعد اذ الجملة الاسمية والاكثر
خلو جواها عنهما ولذا لا يستفهم الا صمغى في جوابها لكن خفي في
انك القصة واما الجمل الكلام الى ذكر بنا وبينها رانيا البحث عنهما وعن
كل مكانا لما جمل عنهما كناية عن الغائبة كثيرة الاستعمال فتقول تروى الرضى

في بناها

في بناها على النسخ واعاها ووجه الف بنا والحق ما بكلمة بين بان
لازم للاضافة الى المعرف فلما اضيف الى الجملة لفتح الكافة لتكفيها عن
مقتضاها او الالف الذي يجمع الاخر في الوقف وبين يكون ظرفا
زمانا اذ اضيف الى الوقف او المحدث وظرف مكان اذ اضيف
الى الجملة او المكان فتقول بين زيد وعمرو وبين الدار وبينها
للزمان لانها مضافان الى الجملة ففي الحقيقة اضافة الى حدث هو مفعول
الجملة وكلمة الحق باخرة ناء الكافة ليكشف كلا عن اقتضا المعرف ويضاف
الى الجملة ولا فيه من العموم تستدش بهن الكلمات شرط فلم يعمد في الجملة
ومنها بين واني للمكان استفهاما وشرطا اي في استفهام وشرط
بدليل قوله ومنى للزمان فيها ومن قال اي وقت استفهام او حيث
الاستفهام او في استفهام فبعد واني اما بمعنى اين كما يشعره العبارة و
يزيد من لفظا او قد يراد من اين عشرة وثمانين ايني وقوله
ايني لكسر هذا اي من ايني ولا يقال ايني زيد بمعنى اين زيد واما بمعنى
كيف فتواتي يوتكون واما بمعنى متى فتواتي القتال واول قوله كما
قائدة اقولكم ايني شليم بالثنية ويختص متى شرطا بالمستقبل استفهاما و
كجى متى بمعنى من وفي فتجو وهو خوف جوي كجى بمعنى وسطا كما حكى ابو زيد
ووضفنه متى كمتى اي وسطا ولا يجزى ان ما حكاه يجعل متى في ويا ان
اما فاعلا فاعرف من اين واستبعد ذلك باختلاف معنيها واما فاعلان
ماخوذ من اي فتبيل اصل اي او ان مختلف اي واوله تحذف الاخر
والاول فتبى ابو ان فادغم فاعلان وقيل يمكن قصره في جعل اصل
ايني ان وروى بان ان لم يوجد بدون اللام واي لا يضاف الى المعرف

٢٥

في بناها

معرفة الله التي يقع فيه عظام الامور والاولى المستقبل وكسيرة التسلية
وكسيرة اللغة وما في شرح انه السهم فتح العبرة والتمهة وقد جازى بها
ايضا لم يوجد كوكب كالحال مستقام وهو يعني على اى حال في الرضى انما علة
من انظر في لانه الحال والزمنا من متقاربان وفيه ان الحال الخوى والظرف
متقاربان لا الحال بين الصفة فالوجه ان يقال لانه الجار والمجرور والظرف
متقاربان اول وجه في قوله في اى حال فكان ظرفا متبعا لكان اقره
الى انظر في وكذا يعني على تقدير على ما جاء في الشدة وفيه كيف يسمع
الاخرين وكون كيف ظرفا مذهب لا خفش وقال سبعة به
اسم بديل بدل الاسم كى كيف انت اصحج ام سقيم فحمله سبعة به
الحال المحول كيف انت فحل اصحج انت او سقيم وجعله لا خفش
بمعنى الحال التام فحمله بمعنى اعلى الصفة انت ام على السقيم قال جابره
كيف فعلية كى كيف يقوم زيد فهو في موقع الحال وان جاء اسم كى كيف زيد
فهو في محل كبرى ومنها قدومه على متد مع انه النخلة زعموا انه الاصل من
خفقت فصار قد بديل تصغيره بالنسبة به على منبه وجمعه على استاء
اما لانه لغة عامة للوب بخلاف من لا اختصاصه بالجناسين واما لان
قول النخلة غير موفون به لما قال صاحب المعنى ان قولهم غير متقول عن العرب
ويكن قول نفسه قول النخلة انه لو سمي عند ولم يكن اصل من ذلك والى
لانه القاعدة في التسمية بشئ اى اوجه غير المدة واذا صغرته شدة
لغيره من به واذا جمع لغيره اند او قلما قبل منبه واما في علم انه رد الى الالف
في التسمية ولا يخفى انه في نظره لا اولو ثبت انهم جعلوه عند التسمية
منه لثبته اصل منه بلا حاجة الى التمسك بتصغيره وجمعه ثم منبه على

السكون واذا انقضى السكون بضم اوه فيقال من اليوم وفي بعض اللغات
مضموم ابد او كسرة حية وميم منه لانه سلبية ولك ان تقول قدم منه على
منه فقال منه ومنه لا قيل انه بنا منه لكونه على وضع الحرف ومنه تحول عليه
ولو ثبت انه ليس منه منه والا كيف يكون اصلا في البناء باقيا على منه
بمعنى اول المدد اى اول مدة منية باضافة الى الكلمة السالبة فمضى ما رتبة
منه يوم الجمعة اول مدة عدم الرؤية فمضى مضاف الى الكلمة السالبة فمضى يوم الجمعة
حذف الخاف اليه للعلم به ولا يخفى انه النكرة لا تتعرب بالاضافة الى الكلمة والحكمة
ليست معرفة بل حكم النكرة عندهم ولهذا يد وصف بالنكرة فلم يسم الميم
المرجع يكون مبتداء واللام كون النكرة مبتداء للمعرفة في صور كثيرة فليد
المفرد المراد به ما يقابل المشي والجميع ورجع عليه بانه ربما يقال ما رتبة
منه اليه لان النكران صاغا فيها فيقع بان ما ذكره بيان الاغلب
او بان التسمية في هذا المثال في حكم المفرد لانه المراد ليس العدد بل تعيين
اول المدة واما ذكر المشي تعيين هذا الوقت لا البيان عدده الموقوفة اورد
عليه بانه ربما يقال ما رتبة منه يوم الغنبي فيه وتكلف بان المراد من المعرفة
العين وبمعنى الجميع اى جميع المدة المعينة بالجمع السالبة على ما عرفت قبلها
المقصود بالمدد اى ما يقصد باسم العدد سواء ذكر بلفظ المشي او بالجمع او بلفظ
اسم العدد فيقال ما رتبة منه يومان او امام او عشرة ايام او بلفظ المفرد
الما قبل بالجمع فيقول ما رتبة منه اسبوع اى جميع مدة روتى اجزاء اسبوع
وقد يقع بعد المصدر او النسل او ان او ان كذا في بعض النسخ فمختلف
المستقل واصل في ان بالتحقيق او في ان بالثبوت وفي بعض
النسخ الكفى بقوله او انه ولعله كان مقبدا في الكتابة باعجم التثنية

٢٤٦

والتخفيف معا واما من قال صورة كتابة اسم سهل فيما كتب بهذه الصورة
غير وعليه انه ينبغي ان يكون عبارة التثنية او ما كتب بهذه الصورة
لان كل ما يبر او بصورة الكتابة يتلفظ به في وقت النون فان قلت
لا منافاة من المفرد المعرفة والمقصود بالبعد وهذه الامور فهي ذلك
فيما حكيت ذكرت بعد ما قلت كانا اريد بالمفرد المعرفة والمقصود بالبعد
الزمان او ذكر استمع دخولها فيهما نزل قوله فيكون زمان مضاف
مفرد فيما اريد اول المدة كخمارا يشبه من سرك اي زمان سرك
ومار يشبه من سرك وعودك اي زمان سرك وعودك لان من
قصده الزمان ولا يصح جعل الحدث جزاء عن الزمان قوله وهو اي كل
واحد من منتهى منتهى ما بعده بغيره بمنزلة الدليل على منتهى الزمان
خلافا للزجاج اي صاحب الزجاج او ما بعده فاصفة للشبهة ولهذا يقال
الزجاجي قال الامر عنده بالنكس بما ذكرت وقوله او فني بالبعد عند
الخبرة لكن لا يابعد المقصود خلافا للكوفيين فانهم جعلوا ما بعده فاعل
فعل حذف وجعلوا منتهى من اوله اصل عندهم فاعل في ما يشبه منتهى
وفي ما يشبه منتهى فاعل ما يشبه من او فني بومان امي من ابد او ف
منه بومان واختاره السهيلي ولم يثبت اليه النص لكثرة التكلف والجملة
هذه الجملة لا تحل لها من الاعراب وقال السيرافي اي متضمنة المحل على الحال
ولا يبر وعليه انه لا بد في الجملة الاسمية من الواو لان ذلك اذا لم يجعل
الجملة مؤنثة لا بالمفرد كما في كلمة فوه التي فاته تباويل مساقا وقوله
السيرافي من بوم الجملة بقوله متقدما ومع انه جملة مستقلة لا يصح عطفها على
سابقها حتى يجعل ذلك عددا انما ليست جملة مستقلة وتقدم ما بعد

صحة العطف بغير رتبهما كجملة واحدة لا تنقل ثمة الشيء وحدها و
والا وانه عدم العطف لاننا ابد احب مني او كم ومنه الذي قال
الرضي لا دليل على بناءه والتمس مع الظاهر وينقلب بالجمع من ك
على وال وحكمي بسبويه عن قوم لك والاك علاك ولا يضاف
الى الضمير مقصود لا اصل لانه سوى التثنية ولده كمنه وهو اصل التثنية
ويصرف فيه باسكان الدال فالتثنية ساكنان فكس النون وفيها للتثنية
فقد قال وقد جاء لدل او حرك الدال فتحا وكس او اليها اشار بقوله ولذل
كانه التثنية بكتابة واحدة وقيد الدال لفتح والكسرة درجما ينقل ضم الدال
الى ما قبلها ويرفع الثقل والسين بنحو كس النون والكسرة يقال كس
فهذه ثمة الفات سائلة عن حذف حرف ورجاء رفع الثقل كس كس
النون فيجعل يقال وكس يفتح اللام وكس يفتح اللام ورجاء كس كس
النون من غير كس الدال ولزم الثقل كس كس ويقال كس اللام
ضم الدال فني لدن ثمان لغات ولا يخفى ان اللغات التثنية اللاحقة مبنيا
على السكون لان اخوة النون الساكنة المحذوفة والمبني في البناء حال اللاحق
الآخر ودرج الوسطا ولو قيل الاخر مني والمبني هو الدال برونه ان
المحذوف لعله لا ينسب نعم يصح ذلك في له يفتح الدال ووقع الثقل كس كس
بحذف الحرف الصحيح لا نظيره ولكن جواهم على ذلك حذف النون لانه
لانه ما حذف بل اعلة را وحذف لرفع الثقل كس كس اول وكس يفتح
عنه الا انه لا يثبت للاحقها هو حافر قريب منك وعندك في اليد
هو في حرك ولدن لا يكون اللاحق من لفظا او تقديرنا ورا ولا يثبت
به وبن مني لا يشبه او يكون لغيره فانه كس كس صباح ولما كان كس كس

صحة

واذا اضيفت الى الجمله كخلف الزمانه اذ لا يضاف الى الجمله ظرف مكان
 سوى حيث ويدلهم بالاضافه الى الالدين الذي هو الاصل فانه قد نصب
 خاصه لفظه عدوه لا يغير تشبيها كعدوه بالتقوس في السقوط واختلاف مكانها
 ما قبلها واما ما جاء من قولهم لدن عدوه بالرفع فليكن الاضافه الى الجمله و
 التقدير لدن كان عدوه فتقول لا بعد ان يقال لدن عدوه في تقدير
 لدن لقيت عدوه او رأت عدوه فيكون لدن مضافا الى الجمله ويكون
 جميع لغاته على حال واحدة ولا يضاف محذوف النون من لغاته الى الضمير
 فينبى على بناءها وضع بعضها وضع الحروف وحمل الباقي عليه وفيه انه لا يجوز
 تقوي ببناء الاصل على ما يحصل بالتعرف فيه فان وجوده بعد بناء كما هو
 الظاهر وقيل لا يستلزمه الابتداء الذي هو معنى من هذا والاقرب ان
 يقال تشبيهه معنى من وجعل وخار من ما كيدا ولا يقد من اذ لم يذكر منها
 فظا للمعنى النفي وقوع امر فيه اذ معنى الزمان لا معنى له الا في شئ فيه وجعل على
 المعامل الماضي النفي بمعنى انه لا يكون الا مع ما لا يعيد جوا وهو انما يبدى النفي في
 الماضي وقد يستعمل لتأيد الايجاب نحو كنت اراه قط اي دايما وفيه لغاه
 تخفيف الطاء وكوف الطاء الاولى او الثانية واتباع الفاء الطاء المشدده
 او الخفيفه ضد جشنت ووجه بناءها وضع بعضها وضع الحرف وفيه وقيل
 تضمن معنى لام الاستفهام وفيه انه الاستفهام ليس معنى اللام بل هو امر
 جاء من التوبيخ كما لا يخفى على من له درجه في معنى اللام وعوضه الاستفهام في البناء
 على الضم وجاء النفع والكسر قبل هو معرب اذا اضيف فيقال لا افضل لك
 العائضين بالنصب فعليه بناءه القطع عن الاضافه وحججه على المصنف انه
 الغاية فلا وجه لافزاده منها ويمكن ان يقال تشبيهه لام الاستفهام وفيه

و يوليه انه اذا اريد به محذوف الوقت من غير معلوم يوجب فيقال افضل لك من
 وفيه عوض في المستقبل اكثر ما يستعمل عوض مع القسم للمستقبل النفي
 قد سبق بياضه وانما جمع عوض مع قطا لانه مناسبها ومن الظروف
 البنية الس اذ اريد به التقديم على لو بك في التسميل هو مبنى على
 مطلقا عند الجلي ربه من منع الصرف اضا ومكرو رنقا وجه عند التخبين
 ومن التخبين من يعرب بغير منصرف مطلقا فان كثر او عرف باللام
 اذا اضيف اعرف بانفاق هذا الكلام ومنها الان لو قد حفر جيبه
 او بعضه ويدلهم اللام وظرفية غايه لا لازمه ولم يذكر لانه بناءا وجه يعرب
 من القبول مع كثره اختلافهم فيها فلم يتكلم فيها مخافة استنكاره وقيل
 هو معرب لانه ورد من لان بالكسر وروايته لو ثبت احتمل البناء على
 ايضا ومنها لا وهو ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط عليه فعل ماض
 لفظا او معنى او لم يفعل وجابه ايضا كذلك او جعله كسميه معرونة با
 باذا او القاء وروايته عن الماضي بالغاء وقد يكون مضارعا والظروف
 المضافه الى الجمله الظواهر الظرف المضاف لان السئلة وانما تكون
 حكما كذا يستعمل على الكهني الافرادى اطلاق الظروف المضاف الى
 الجمله انما هو من باب التوقيف وعنده البصر بين مقيد بما اذا كانت
 الجمله مقيدية فعلمها ماض لفظا او كان المصل اختارته بهم لانه على البناء الاضافه
 الى الجمله لانها محتاجة الى المضافه هي اليه والمضافه هي اليه عظامه لانه
 مضمونه الجمله المستوفيه على مسبق اذ ادخل في ذلك بناء الجوزوا
 واعرابه يعني انه الشيع لايتها بشده وانه كما في بعض الشروح انه بناءا
 لاكتساب البناء عن المضاف اليه بسبب شئ لان الجمله ليست ببنية ولا

٢٦

واذ اى المضاف الى كلمة اذ لان المضاف الى اذ محتاج الى مضاف
 اذ وليس بنا وما انكسب البناء على الجمله بالوسط كما انه يجوز بناؤه على
 الفتح ولم يجب لان الاضافة غير لازمة فلم يقو قوة الايجاب ولا بشكل
 القاعدة بحيث واذ اذ لان الظرف بمنه والمراد الظروف المعربة
 المضافة الى الجمله والارادة وضحة ولا بد من استثناء يوم قام زيد لتعذر
 هذا الحكم فيه والظاهر انه يوم قام زيد ايضا شئى وكذلك مثل وعرفنا
 الى الجليلين كما شئى مع المصدرية وان وان والظاهر المطفة
 او وعلية البناء عدم ظهور ما اضيف اليه من مفعول الجمله وشبهها بالظروف
 في التوصل في الايام ولا يخفى ان هذا التعليل يقتضى جريان هذا الحكم في
 شئى مثل وغيره جميعا مع انه يغذر في بالالف ويغذر في الشئى بالياء و
 شمول عبارة الجمع دون الشئى بعيد جدا المعرفة والنكرة بمعنى بالعرفه
 والنكرة لما كان معظم مباحث الاسم الاعراب والبناء قد سماه ولا فرع
 عنها وقد بقي مباحث شئى او درها في افر مباحث الاسم وراى انصار
 مباحث المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم
 بحت الفعل لان الشئى الفعل في اول مجارته الا انه يختلف في معرفة الشئى
 والجمع والمعرفة والنكرة والمؤن كثيرة الحاجة في مباحث الاعراب
 فلو قدم مباحثها على مباحث الاعراب لكان اوجه المعرفة ما وضع
 بئنه فانه والمنهاة كلهم على انه ما سوى العلم موضوع لفهوم كفى كسائر
 التكرات الا ان هذه المضارف امتازت بان الواضع لم يصفها
 لا فائدة الموضوع اى له بل لا فائدة واحد من افراد ما بينه وانما وضع
 للمفهوم الكلى دون ما فقد فائدة لعدم علم الواضع حين الموضوع بخصه

محقق المعرفة والنكرة

الموضوع له حتى يتمكن من الوضع له لكثيرتها بحيث يتعذر استحضارها في
 زمان الوضع والتعذر معرفة خصوص الاسماص قبل الوجود وقوم
 للمفهوم الكلى والشئى انه لا يستعمل الا في واد منه بخصوصه ويحج
 عليه انه فليضع لكلى واحد بخصوصه بوسيلة استحضارها بهذا المفهوم
 الكلى الذي زعمتم انه الموضوع له واستعمل المتأخرين هذا الاحتمال
 واتخذوه مذهبا وجوه ما بان ما ذهب اليه علماء العربية للذبول عن هذا
 الاحتمال ولا يتم ما ذكره ومن ان المجاز العارى عن الحقيقة غير
 الوجود وجد الا بالاعتراف به والاعتراض هذه المعارف امثلة ونحن
 نقول ولولاها لاتم ان المجاز لا بد له من ان يكون استعماله في غير الموضوع
 له للعلاقة وقرينة صارفة اذ هذه المجاز لا بلا خط استعمال العلاقة ولا
 ينصب القرينة بل ينصب في استعمالها بما قرر الواضع وعرفه التي طلبتم
 نحن لانكروا كلام المتأخرين لكن نذير عن العداء وظن الفعل وانما
 ما ذكره وما ذكرناه فتقول يحتمل ان يكون اعراضهم عن الوضع للبحث
 بملاحظة المفهوم الكلى لانه خلاف العادة في وضع الالفاظ فاختار المتأخرين
 والمجاز زعمهم كالمعرفة ما يستعمل في غير ما وضع له اى لا فائدة هذه المعارف
 حقايق والظرف في تعريف المجاز اعني له ليس صلا الموضوع بل بيان
 العرض كما في تعريف المعرفة واذا عرفت هذا فمن الاتفاقات الستة و
 وقوع تعريف المعرفة وتعرف المعارف بحيث يمكن حملها على معنى المعارف
 المتأخرين بل هي اوفق لفك الجواب ويبقى ان يعرف ان لا يقد
 التعريف بما وضع يستعمل في شئى بئنه وهو بعيد جدا ونحجب التعريف
 ان المعرفة ما وضع شئى بئنه من حيث انه متعين وهذه الجبنة

مدار الفوق فرجل موضوع بمعلومه المعين من غير اعتبار الحسنة قال ابن
لا ينفق من سماء الا الى ذوات المفهوم من غير ملا حظ لغية والرجل
موضوع لهذا المفهوم من هذه الحسنة فلا يفهم منه الا سماء منفصلة عن
وبهذا فرق بين الفكرة والفهم الرجوع اليه وبين اسائه واسدوس لم يوفق
لهذا التحقيق ظن ان عند اسائه والمعرف بالاسم الحسني ونظائرهما
توحيها لفظية اصطلاحية حكم تعريفها النفاة لتوفى ضبط احوال اللفظ على
وانظر الى المضي يرى عنه وعلاجه حل تعريف المعرفة على ما وضع لافادة شئ
بشيء انه تعريف متبادر وهذا النكرة ما وضع شئ لا ينفك بسبب هذه المعنى وهي
المفردات والاعلام والمبهمات يعني اسم السادة والمفرد لانها حين تذكر
ان في غاية الاباء يزول ابرامها لا يجمعها من السادة والصفة بخلاف المفردات
لا يكثر الاستغنى وان كان يخرج من عدم والصفة المتأخر قليلا وما عرف بالاسم
او الميم واحترز بقوله عرف عن غيره زيد في الاسم كذا الاشارة الى عدم وعن حال
كذلك كونه مرت بهم الجاهل والغبية او بالنداء لم يقل والنادي احترز عن كونه جاهلا
ولم يفتقر المتقدين في تركه لانه في داخل في ما عرف بالاسم او داخل بالرجل
بابها الرجل لانه تكلف والمضاف الى احد ما اي احد الحسنة معنى اي اضافة معنى
اي اضافة معنوية او المضاف اللفظي لا يعرف ولا بد من استئذان ما فعل في
الابهام كمثل وغير لا يخفى ان الاضافة الى الحسنة لا توجب صحة الاضافة الى كل
واحد منها ويخرج عن الضبط المضاف الى المضاف العرف بالاضافة او المضاف
الى المضاف الى الشيء لا يسمى مضافا الى الشيء وما في بعض الشرح انه في ذكر
المحارف منارة الى مراتبها على من سببه فاسد لانه المباشرة لا تقدم الموقوف
بالاسم عنده بل الموصول وذا الاسم سبان والمضاف في مرتبة المضاف اليه ولا

او في من المعرفة بالاسم العلم ما وضع شئ لشيء كذا هو اما حقيقة
متفكره متعينة في الفهم عينها كسائه لحقيقة الاسماء المتعينة عند العقل
بشيء ما حين دخول الاسم اليه اما معنى كسائه علما لحقيقة المتعينة وذا هو
علما للحقيقة وبسبب علما لحقيقة التسبيح على راي والقول بان الحكم
بمعرف الحقائق لا حقيقة له انما هو مجرد بيان احكام المعارف ليس
بالمرضي وان كان من الرضي لان الموضوع مع كونه موضوعا لشيء ينفك
من مجرد معنياته الماهية النوعية والحسنة بمرساة من غيره المتبادر من التناول
اجابة المفهوم بالافراد وهو ليس بمراد بل الاطلاق اي غير مطلق على
غيره فلذا ينفك عنه بوضع واحد وقيل احترز به عن خروج العلم المستثنى
والاعلام اما مفردات وهذا الاكثر فاما من الاسماء فهو مع الاسم او الاضافة
لان العقل يكون بصفة استعمال العلم في الفرد المعين وطريقة ابراده مع
الاسم العمدة او الاضافة العمدة ليصير علما مع احدهما ولا يجوز عن
الاضافة اصلا وحيث ذكر عن الاسم فيقال في السابعة ثابته وهذه في الصفا
والمصادر لا يعرف في العلم في النجم والافق البيت علما للحقيقة سبب واما
بجلاف وهو ما ليس له معنى قبل العلوية او كان لكن غير مثبت مع العلوية
كجيب وجودة ومكورة فانه قبل العلوية محب وجه ومكارة والمرجل ما خذ من
الرجل فكانه فضل من غير فقه والمعامل بل على راس القدم فجاءه وايضا
ينفك العلم الى اسم ولقب وكنية الاب والابن والبن والام
المضافات واللقب ما ينفك عن اسم او ذم الاسم خلافا لما ذكره في كتب النحويين
قد ذكر في القاموس غير مرة انه ابو فلان اسمه لا كسائه ولعل وجهه ان
ابو فلان مثلا انما يصير كسائه اذا قصد في مقام التكني التلخيص الى ابوتة و

وقد يسمى بعد افع اسم كنية غيره فصل في تسمية الابوة وهذا
اسم والظاهر ان يحمل قولهم الاب والابن والبنت والام المضاف
ذلك واذا سمي بمبنى يعرب فان كان اقل من ثلثة احواف بعتر
الشائى الصحيح الا فرد بعد العلم به فذو العجر معناه فاذا سمي رجل
بلفظكم يعتبر له كى ويصغر على كى ويتراد من جنس حرف العطف
المعتل الاخر فيقال لو وفى مشددين ولا يغلب الالف المائدة منه
في التسمية بـ وفى ولا هذا اذ لم يكن في الشائى فذو فان كان فيرد
ولا يتراد شئ وذا كان على حرف واحد كالم الجارة والى وكذا كى يتراد
حرف مشد جنس كونه ان كان كـ فـ او مـ فيقال نى ونى والى
معدودة ان كانت فتحه فيقال فى التسمية بلام الابداء لاء وان كان
لوف ساكن فحرك بالكسر لان الـ كى يرك بالكسر ويجعل ثانيا
بالحرف المجانس للكسر وهذا هو فـ من هذا البحث لا يسع كى بنا
منه فان اردت اليه الطول فليكن بالرفى ومما بهم ان يعلم ان العلم
اذ اشئى او جمع بلزوم العلم لانه لا شئ ولا جمع بدو والتكثير فيجوز نقصانه
بالتعريف الا قليلا كـ ابا بنين وعما بنين جليلين وجاد بنين وخو غفات
كانه سمي كل موضع من معرفة فحقت واما اذ رعات اسم لم يباش فموس
تسمية البلد بالجمع لاجع العلم ويكر العلم في غير مقام التثنية او الجمع قليلا واما
وانما كثر في التثنية والجمع فخر اعم استنباط ان يقال زبد وزبد لانه كـ
ورجل ورجلين بحسب الظاهر واذا سمي بالشئ اعياه كما في تسمية التثنية
وقد يعرب كالمفرد فيلزم الالف وكذا الجمع كمن المثلث فيه الباء وشدة الجمع
حيث اعرب كالمفرد في التثنية الباء واما في المفرد المتكلم ثم الى طالع

ثم العلم

ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول والمعرف باللام والنداء والمضاف
كما في المضاف اليه هذا المذهب يسبوه وفيه ثلثة اقسام كثيرة والتكرار ما وضع
لا بعينه يتراد من هذا اذ كانت موضوعة لغيره وانما يتركب الى اللفظ
لشئ لا يتركب من غيره اى من غير اعتبار فيه اذ كانت موضوعة للماهية المطلقة
ويكون اعتبارها لغيره من الخلق كالمستوبين وغيره ورجح السيد السند
في نقصانها اسماء العدد واسم العدد بالانعام مصدري الاحصاء وذكروا
الاوهم في الكلام دفعا للتباس وهذا من جهات ترك الادغام
كان الالف ذكره منسلا بالاسماء العاملة للنداء ناصية للتثنية وحيث
الى معرفة التذكير والثاني والجمع فيسند على تقديرها الا انه راعى شدة
مناسبتها بالتكرار في الابهام بل بالمعروف ايضا عتول من قال اسم العدد اذ اريد
نفس العدد علم واذا اريد به العدد وتكرره ولهذا يقال سنة ضعف ثلثة
فيجتمع حرفها العلم والثاني واسماء العدد في تقدير هذا اسماء العدد
واسماء العدد وهذا وقوله ما وضع خبر مبتدأ فذو فـ هو ما وضع المقصد
تعرّف اسم العدد وكلمته بشدة الجيم والياء اى للصفة النسبية الى لفظ
كم وهو ما يجاب به عن السؤال بهذا اللفظ وانما شددكم لان الكلام
الثنائى المراد به لفظ اذ كان اخوه الغائبون وان كان غير ذلك
وقيل النسبة الى لفظكم قد يكون الذرع والمن والكيل ولا يتبعهم ان الذرع
اسم للثنية لانه اسم للمقدار القام بالخشبة وكذلك المن والكيل وقد يكون العدد
ف قوله ما وضع لكى يتناول الجميع فلما قال احاد الاشياء وجمع ما سوى العدد
وفيه انكم سوال عن العدد ولا يجاب عنه بغير العدد والذرع والمن والكيل
انما يقع في الجواب من حيث العدد واطلا في الكمية على الساحة بالصطلح

العدد
التكرار

غير هذا العلم فم فيه شبه على انه العدد مركب عن الوحدات عن مراتب الاعداد
 ولا يبرر الواحد والاشياء لانه ليس معها اتحاد لانها ايضا موصوفان
 بكمية احاد الاشياء المتعقبة دون الجمعية فانه الواحد يعرف به كنه هذا
 الى غير الزيادة قال الرضي كنه اتحاد الاشياء العدد والعين لان ما يجاب عن
 السؤال كنه العدد والعين فيخرج منه الالف والمئات وينبغي ان يقول
 ما وضع كنهه الشئ فيجب لخرج عنه النسبة والعقد وفيه نظر لاننا لانهم انه
 لا يجاب عن كنه ما لا يجاب والالف ولو خرجا عن التعريف لكانوا بالبحث
 عن معنى الالف بحثا عن اسماء العدد ولو قيل ما وضع كنهه الشئ فيجب
 يخرج عنه مائتان والالف يعني انه ما يجاب به عن السؤال كنه هو العدد
 لان كنه انما يستلزم عن العدد واولا ان قالوا انه موصوف للعدد فيقال كنه
 رجلا فله لم يكن المراد كنه العدد وما صح الرجل تسمية الرجل بالالف عنه عشر وعلا
 فكانه الاحد بانه يقال اسماء العدد ما وضع للعدد واولا لم يعد التعريف موصوف
 اسماء العدد وكان الغرض من التعريف معرفة ما وضع لها عقب التعريف
 فقبضنا مع عدم تناهيا ضبطا استقاما قالوا انها عشرة كلمة واثنا عشر
 بشرط تعيين عدد الفروع الى انه لا يضبطا عددا وبنه قوله واحد الى عشرة
 على انه الاصل في باب العدد في العشرة واثنا عشر والالف لانه اول ما وضع
 والمجروح عن التاء فخرج حصل باسقاط التاء ومائة والالف وفروعا انما يحصل
 بالتعرف في تلك الاصول اما بالنسبة كنه مائتين والعين واما كنه مائتين
 والالف واما بالحق علاه الى كنه مائتين واخواته واما بالعطف واما
 بالتركيب الاضافي في كنه ثلثمائة واما بالتركيب التفضي كنه مائة وعشرين
 عنه بالتركيب الاضافي فخرج من الاصطلاح فخرج في تعيين الاصول

باعتبار ما وضع له من المذكر والمؤنث وان كيفية تحصيل الفروع للمذكر
 المؤنث وقال تقول واحد واثنا عشر واعتمد في افادة كونها للمذكر ان
 الاحصاء بالتقديم للمذكر واحدة واثنا عشر واثنا عشر ولو كان تقول
 على صيغة الخطاب للمذكر فهو امر في صيغة الجوز وان كان على صيغة المؤنث
 بارجاء الفروع الى العرب فاجتز على صيغة وتكمل وجهه هو مودها بجهلك فقلت
 منقولها ووجه عطف اثنائه واثنا عشر وترك عطف واحدة حتى ثلثه
 الى عشرة ثلث الى عشرة بذكر التاء للمذكر وتركها للمؤنث وكذلك
 يصنع بكسر الباء في الاثني عشر والثلثة الى تسعة فتقول بصفة رجال وضع
 بسوة اعلم ان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء وعدمه ما في غير الصفات
 المشتقة قليل كخ رجل ورجلة وغلان وغلانة ونظروا واما كنه في اسماء العدد
 في الاكثر يستعمل بمعنى الصفات حيث يراد بها العدد وبالعدد والالف
 العدد وعلى ما هو وضعه ولهذا ربما يجري على الموصوف فيقال رجال ثلثة
 لكن الاكثر استعمالا على سبيل احوال غير جارية على موصوف بارجاء مودها
 مضافة الى اليه او غير او لما كان الصفة الناجية للمتعدد اذا افردت
 تؤنث اذا لم يكن جمعا بالواو والنون فيقال رجال ضاربة انت العدد
 القابع كنه المذكر فلم يؤنث كنه المؤنث وقابضها فاحفظ هذا الوجه الذي
 الذي يستحق ان يسمى وجه ذكره وما والمعين لثاني العدد ثلث
 واحد التمييز واعلم انه لا كان الاصل للمذكر استعمال اسماء العدد واذ اريد
 الاعداد استعمال للمذكر على ما خرج به الرضي فيقال كنه صنف ثلثة ولا يقال
 كنه صنف ثلث فان قلت ما ذكرته لا يتم في ثلثة مائتين وثلثة
 المئتين قلت الصفة فلا يمنع فميز استيعاب السلامة والعلم كذلك لان

ع

جمع لا يعي عن الام وذلك بخلاف تمام التسمية الذي هو جمع المذكور الم
 بعينه مقتضاه واما جمع المؤنث السالم فلا يقع تمييزه اذا وجد بكسرة
 الاغلب وجاء سبع بسجلات مع وجود سنايل وان لم يوجد تمييز بالسالم
 كقولك عوارث فاحفظ فاما لا يفيد في كسرة التمييز فانه قلت جاء عشر
 امثالها في النظم المعجز والمثل مذكرة قلت امثالها في معنى لانه في معنى
 السبعة وسنوف اذا كان العدد مؤنثا واللفظ مذكرة اخذ بها وان قبل الميم
 محذوف اقيم صفة اي امثالها منار والتقدم عشر حسنة امثالها وبقي في
 يعلم ان الاعتبار بنائب واحد الميم في ثابت اهم العدد لا اللفظ التمييز
 فيقال ثمة نبات عرس ثمة نبات آوى لان مؤنثا بن عرس و
 ابن آوى وانه اذا كان الميم جاتية الثانية والتذكير كرس فاحذر
 مثله وان كان التمييز صفة نائية عن موصوف بعينه الموصوف وان كان
 اسرجع او اسم جنسي فان اختص بالذكر بن يذكر وان اخصص بالمؤنث
 بنون وان استكرت فانه نصف باحد المحتملين فاحكم له الا ان يفصل
 التمييز بين النص والعدد في الاعتبار بلفظ التمييز ان كان مؤنثا بنون
 العدد وان كان مذكرة بنون كمر احد عشر الاحد كاه واحد شق من الوحدة
 بمعنى الاخر او اصل واحد على انه صفة مشبهة فقلت واداه مرة خلاف
 التباس وقد جي على التباس واحد عشر ولا يقع في تنبيه العدد وغير الاحد
 والاحد الا قليلا فيقال واحد عشر وواحد عشر وواحد وعشرون
 ويستعمل احد واحد في غير التبيين ايضا لكن مع الاضافة مطردا او لا
 ضافة يستعمل احد دون احد في التثنية والاستفهام والثناء والوعظ
 والعتلاء وفي غير ما قليلا فيقال هو احد وقال ابو علي انه قد في التثنية

اصلية والكرة الرضى اشتا عشر بتد كبير الطرين احد عشر اشتا
 عشرة بتايشها ثمة عشر الى تسعة عشر ثمة عشر الى تسعة عشر
 وكذلك قول نصفه عشر ويضع عشر بكوة الشين وكان اكتفى بالاعلام
 او اعتمد على التعليم في القواة قال الرضى لما هو انما الى اربع فمخات فيما هو
 كلمة واحدة مع لمتراجعا باليف الذي في اخوه فمخة هذا الكلام وينبادر
 منه اختصاص هذا الحكم بثمة عشر الى تسعة عشر من غير لفظها باحدى عشر
 واشتا عشرة وليس كذلك فان القواة اشتا عشرة عنيا بكوة
 الشين او كسر على قواة الاعش وهو يفتحها على لغة من لا يغير الشين
 في حالة التركيب وهو قليل فلذا لم يذكر المص ويخير زوا عن قوله
 اربع فيجات في احد عشر لانه ليس فيما هو كلمة واحدة للفرق بين اربع
 الشايع الا هم وبين امثله كالمئين مستقلين ومن جعل الوجه اجتماع
 خمس فمخات في ثمة عشر الى تسعة عشر واجتماع اربع فمخات
 في احد عشر واشتا عشرة مع نقل التركيب يرد عليه احد عشر وانه
 غفل عن ست فمخات في اربع عشر وقد جاء مكان او اربع عشر في
 التركيب مع متحرك الاخر فمخات في احد عشر لو كيا يكون العين عشر
 واحواتها عطف على مفرد القول منصوب المحل مرفوع على الحكاية و
 الانسب بالسابق واللاحق رفع اخواتها الا انه لا وجه لرفع اخواتها
 فله اقل هو منصوب معطوف على محل عشرون وبعد فيه انه لا معنى لقول
 نقول اخواتها والاوجه انه مجمل وضع موضع مفصل هو ثلثون واربعون و
 خمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون فاعرب باخواتها المحكي
 ورجاى في المفكر والمحدث احد وعشرون احد عشر واربعة

لا بالتركيب ثم بالعطف بمقتضى ما تقدم من اثنين واثنين وثلاث
 وقيل وعشرون ايضا او بما تقدم ولو استغنى عن ادراج بمقتضى كان
 اوجه ولم يكتب قولهم بالعطف عن قوله احد وعشرون لئلا يتيسر
 واحد على واحد وواحدة والشباد من قوله ثم بالعطف عطف الاكثر على
 الاقل ويجوز العكس في الكل كنه اقل الى تسعة وتسعين بل تسعة وتسعين
 ومائة اصله كنه حذف لاداء التثنية والثنا وعوضا وكتب الف بحر عن
 التاكيس بكلمة منه وحكى الاخفش ان بيت بيتا وقد يشتمك بهم مائة شيا عن
 الفم ولا يبين وذلك هو الاخفاء والف والاقل عشرة مائة اذا المائة
 لا تقع مثل الاثنتي عشرة خرج به في السبيل وقال واخضع الف
 بالتمثيل مطلقا وبيتا ولا يكتب الالف كما لا يكتب في مائة كذا في الرضى
 فما استشهد من كتابة الالف في التثنية خطأ والمان فيها اما في التذكير والمؤنث
 ثم بالعطف على ما تقدم شرحه على ما تقدم تذكر ان كنت تعلم وفي ثمان عشرة مائة
 الباء على خلاف سائر المركبات التي في افعالها فاما ما يسكن وجاء اسكانا على
 التاكيس منه حذف فابتدع النون وانقاء الكسرة منه كما في الرضى فلم يذكر الكسرة
 لعدم اعتناؤه ولبس المراد انه لا شذوذ في الكسرة كما يبادر به عبارة و
 ظاهر عبارة السبيل انه لا شذوذ في شيء من الاربعة وقد يحذف الباء
 من الثمانية عشرة وكتب النون متعقب الاعراب وفي الحديث صلى الله
 ركعات وقد يفعل ذلك ببل جاز ولا يجزى ان حو البياض بيان ثمان في ح
 عشرة مع احد عشر بل في بحث المركبات البنية ومبينة الثلثة الى العشرة مخوض كونه
 مضافا اليه اوجه وراى من مجموع لفظ او معنى بان يدل على ما فوق الاثنين
 من غير اثنين وذلك بان يكون اسم جسد كانه في السبل او اسم الجمع كانه في السبل

والاكثر

والاكثر فيها دخول من وذلك كنه اضافة العدد الى ما هو موزون لفظا كمن لا شذوذ
 الاضافة كما نرى الاخفش لانه قال انه كما تسعة رهط وقالوا ثمانية ثمانون والالف
 اضافة الى جمع الفلانة فلانة اخبر الفلانة عن الجمع والجمعين وتبعين كل منها عند قوله
 الاخر الا في ثمانية الى تسعة فان التبيين فيها مائة وهي ليست بجمع لانه
 ولا معنى لدلالة على عدد معين وكان قياسا الى قياس ثمانية الاثنتي عشرة
 انت الفم لعدد واحد وجعل المائة المضاف اليها ثلث الى خلاف السبل
 ومردود في الدون مائة بكسر الميم وجوز الاخفش ضمها او مئين وبعينهم
 بعين ميم مئين وفي كون مئين جمعا خلاف الاخفش حيث جعل مئين
 كفدين حذف لام وبيرده عدم اطلاق مئين بمعنى مائة الا ان جعلهم
 جمع وبعضهم قال لا فضل كقوى ابدل الباء الاخيرة فتنا وبتنا ومن الرضى
 ان قوله او مئين غير لان الجمع بالواو والنون لا يقع ضمير افلا يقال ثمانية
 مئين فتعين على القياس ثلثات فذا نرك الى انه لا يجزى ثمانية ثلثات
 بعد الجمع بالالف والثنا بعد ما تقود المجرى بعد ما هو في صورة الجمع بالواو والنون
 اعني عشرة من واحد انا وفي نظر اما ولا فليجوز ان يكون قوله او مئين
 على قول الاخفش او قول من جعله كالعصى واما ثانيا فلان ما ذكره من وجوب
 نرك ثلثات بوجوب ان لا يجوز واثنان الف رجل كنه المجرى بعد
 التاكيس وقد تقود المجرى بعد ما هو في صورة الجمع الصحيح فانا قلت قد فصل
 بين وبين عادية المجبة بعد مائة ولا يبعد ان يقال فرق بين الفصل
 الممتد والفصل لتبديل ومبينة احد عشر الى تسعة وتسعين بل تسعة وتسعين
 منصوب المعزول لان احد عشر نزل فيه العشرة منزلة التسعين والنون
 ولذا لا يجزى ثمانية اثنين فلان يضاف مع ثناء ما هو بمنزلة التسعين والنون

عنه

ولذا لا يجامع لا يحدف ما هو بمنزلة لها لا إضافة ولا لم يضاف احد عشر واثنان
 لم يضاف عشرة وان لانه يشبه هذه المركبات احد وعشرون الى غير
 ذلك فاحفظ فانه وجه يربع واما الاخر او قلنا له لوجع لكافي النفس في
 الدلالة على العدد مع كونه مقصودا وهذا وجه يربع ومينر مائة والف وشتها
 وجميعه يجمع الف وهذا البيان هو ان تبين جميع مائة على خلاف ذلك
 كذا لا يكتفى بقول مئات رجل حرج به الرضى فالاول انه يكلفه ويقال افراد
 القيمة ثانيا ويل كل واحد فمئة فامور وحاء مائة رجال مئين علما واعلم انه
 المينر مستخرج ان يكون مئة عند سبويه وجماعة من النخلة كذا فاقرة في
 المقصود من التمييز وهو التخصيص هو مئة وم في الفضا اذا كانت
 مئة بعض الاجزاء فيقال ثلثة علما ومائة فاضل وان عشرة وان درهم
 واربون اثنى عشر اذ مائة وثلثمائة تسعين بالاضافة على قراءة مئة
 والكت في قبله واذا كان العدد مؤنثا والمفظ ذكره او بالالف ففان
 العدد وجران وزج رعاية العفظ وليست على رجل من هذا القبيل لانه المينر
 هو عقد المائة وهو مؤنث لا محالة مثال الاول ثلثة اشخص اذ اريد به
 ومثال الثاني ثلثة اشخص اذ اريد به الذكر واذا مينر اسم العدد المركب فذكر
 مؤنث فان كان عاقلا فالحكم للذكر والافلس بقا بشرط الاتصال
 نحو اشترت بلسنة عشرة جملا ومائة وست عشرة جملة وثلثمائة ان
 فصل العدد عن التمييز بكتبة بين وعدم العطف نحو اشترت ست عشرة بين
 مائة وجل وست عشرة بين جملا ومائة واذا ضيف العدد الى مذكره
 فالحكم بلسان مطلق فتقول ثلثة عشرة اعبه واما وعش مائة وعبه
 معنى عشرة بين مائة وجل ان خمسة من النوق خمسة من الجمل بخلاف المثال

عشر يوم ولبيل فانه يراى بعشرة اليالي وعشرة ايام كذا في السبيل
 ولا يغير واحد واثنان وفروعهما استغناء لمفظ فان قلت الاول انه لا
 لا فائدة فيه بل هو المقصد الى نفس المضاف اليه فقلت ومن التمييز له
 كونه مغيرا او بارج اللفظ بنا ورذات التمييز مع النظر عن كونه مغيرا كما هو
 فاعرف فانه وبقين التمييز عنها لانه بقيد تمييز الواحد والوحدة وتبني اثنين
 لانه مخرج جامع بين الاثنين والعدد وكذا التثنية فيما بمنزلة التمييز والعدد وكما لان
 التثنية اختصار المطفوف والمعطوف عليه كذا كذا اختصار للعدد والتبني فان
 قلت في الاستغناء بحت لان الارباع ثم النفس بغير ثبوت بالاكتفاء والتبني ولم يرد
 اخير نعم رجلا على نعم الرجل قلت وضع تمييز الاعداد ليس الارباع ثم النفس
 بل لفائدة العدد والجنس قال الرضى هذا الاستدلال لا يتم في واحد رجال
 وثنان رجال وثنان رجل لانه اجاء في ضرورة الشرح فاضطررنا الى عدم تمام
 في واحد رجال ثم لان رجلا لا يبعد جماعة واحدة من الرجال على ان يسمع
 الاستدلال ان العرب استغنوا بتوحيد الجمل غير عن الواحد وثنان اثنين
 بخلاف سائر الاعداد فانه لا يمكن تعريف في تمييزه بوجود يفتي عن ذكر العدد واذ
 قصه تعريف العدد ادخل اللام على غير المضاف والمركب واحد اكان كالمشبه
 وان تعد المضاف اليه فلي الاخير ثلثة درهم وثلثمائة الف درهم درهم
 كان مركبا فادخل على الاول نحو الواحد عشر فتقول اي ثلثة او العوب وعلى
 الاول فهو امر جاء في صورة الجمل لانه فاعلم في الفرد اي في افادة الواحد
 او الذي اخذ ومينر من التعداد اي العدد ولا مطلق التعداد اذ يقال
 الرجا الارباع بل ثلثة او اثنين باعتبار تسمية العدد والافلس اصل
 بواحد اصل والاول التعويض بالمفعول فيكون فيه التوضيح يرد قول تسمية

لا يبعد ان يكون ما خذ من لفظ العدد والنسبة فيكون الثاني بمعنى النسبة
 الى اثنين بمعنى كونه جزءا خاصا فيكون كانا من لسان النمر واليا في لسان
 البقل وقول حادي عشر عشر على الثاني خاصة باضافة احد المركبين
 الى الاخر وان ثبت قلت حادي عشر حذف الجزء الثاني من المركب الاول
 لكن عند قرينة الحذف والا لكان من قبيل اضافة الحادي الى العدد والاكثـ
 لا الى اثنى فلا يفيد كونه بعد العشرة فتعرب الاول اي الكلام الاول لان
 بناءه يكون الثاني بمنتهى له ما ان انثى وعند تقدير التاء يعرب باسم كافي
 قدم وانما بني على التفتح عند ذكرها وان ثبت حذف الجزء الاقل من الثاني
 ايضا فتعرب ثلث عشر وترتبة ثلث عشر ثلث عشر قال سيبويه فينبهها لقيام
 الجزء الثاني من المركب الثاني من الجزء الثاني من المركب الاول وجوز
 الكه فيون اعراب الاول وروى الكشي الوجيس من العرب وانما لم يذكر
 المص انه انكر في ثلث عشر ان يكون من قبيل حذف جزء من المركبين بل
 جعل من قبيل الاكتفاء بالمركب الاول لكن ينبغي ان يقول وان ثبت ثلث
 عشر لانه المنفوق عليه انما يختلف في تقدير الكثرة والمؤنث اي هذا بالكسر
 والمؤنث وهذا بدل دلالة واضحة على ان قول المرفوعا خبر المبتدأ وليس
 مبتدأ ما بعده المؤنث حافية علامة التانيث هذا تعريف للمؤنث الغير العاوي
 الثاني ولي كره جال ليس فيه علامة تانيث لا انظما ولا تقدير لفظا او تقدير او
 والمقدر لا يكون الا اناء ولو قال ما في الالف او التاء المتحركة او المقترنة
 لكان اخف ويخرج عن التعريف المؤنثا البصغة كمنى وان واي
 وهما وهن والى واثنى الى غير ذلك لفظا او تقدير وعلامة التانيث ان
 المنقلبة ما في الوقف وكان اطلاقها لانه المتبادر الى الفهم عند الاطلاق

مطالع للمذكر

سكتي

سكتي علامة تانيث لانها قد يكون لللدلالة على التانيث او لانه بجامع مع دوى
 التاء ومعاملة المؤنث سواء كان تاءه لللدلالة على التانيث في هي في الصفة
 غير افضل التفضيل وافضل الصفة ومفعول ومفعيل ومنه ليس من الافعال
 ككبر بمعنى امرأة شبيهة بالرجل فمفعول بمعنى مفعول وفعل بمعنى فاعل في
 النسب بآلة وقياس وفي الاسم الجامع مع سماع قبيل كرجلة والتانيث وعلامة
 او للفرق بين الواحد والجنس في المصادر والاجناس المختلفة كقبيل
 وضربة وقرونة والمراد بالجنس هنا ما يقع على التفضيل والكثير لفظ الواحد
 نحو دس ليس بجنس بهذا المعنى وهو قياس وتجيها للفرق بين الاجناس
 المصنوعة وواحد ما قبيل كسفن وسفينة وليس ولبنة وقبيل للفروق بال
 بالدخل على الجنس فيعرف بالجنس التاء والواحد بالتجوز وكذا للجنس
 وكم للواحد وهو قبيل اولي بالانثى في فعال وفاعل وقول ومثال كملانة ورف
 وفروقة ومطربة وجعلها للتانيث باعتبار تقدير موصوف هو جمع لجمل الواحد
 كالجماعة للمبالغة في الخطف لا يخطر بالبال عند سماع هذه الالفاظ او للتنبه على
 ان مفر الجع العجمي مترب وهي مخصوصة بالجمع الاقصى فيقال جواربة في جمع جوز
 وموازجة في جمع موزج مترب موزة وهذا التاء غير لازمة فيقال جوارب
 وموزج او للتنبه على انه مفردة مع بقاء النسبة وهو ايضا من خواص جمع
 الاقصى فيقال ثلث في اسعني وثا هذه في شهادتي او لتعويض
 الباء المحذوفة عن كونه مضاف فيقال فارتنة كذفت فرازين وهذا الباء
 لازمة مع حذف الباء ولا يجرى فيها اولئك تانيث الجمع وهي لازمة في مثال
 اعربة وعلامة جائرة في فعال كجالة وقد يلزم كافي في جارة وفي قوله كصنوية
 وقد يلزم كونه وفحولة وفي جمع الاقصى كصافلة وسلاكة اولئك التانيث

٢٩٧

كافي ناقة ونجدة وهي لازمة وقيد في الصفة كخبرة وعجوة او لم يوصف
 عن فاعل الفعل كما في عدة او عن لاء كما في بنة او عن ياء الاضافة كخبرة
 بابت او المنقل من الوصفية الى الاسمية كالبطيخة والديجة والغالب
 عدم لزومها او لا يكون بمعنى من المعاني كما في طنة وعامة وهي لازمة هذه
 اثني عشر فمالتا جميع الكل في علامة تانيث وطلب في فاعله ومنه لم
 يقصد بهما معنى المدوث واما في قوله بالاناث البحر وعن ان ركبا يعنى
 كطابق وموضع ومطلق وقد يعنى الثاء فيقال حايفة ومرصعة وان قصدها
 المدونة فالتاء لازمة كما يقصده وطالقة وقد تجرد الصفة الشتركة بين
 المذكور والمؤنث اذ لم يقصد بهما المدوث وفي قوله اناء رد على الكوفية
 حيث قالوا العلامة هي التاء صارت في الوقف ماء والبصرية قالوا الاصل
 الوصل في التاء تصير في الوقف ماء وينج قوله الكوفية انه الوقف برز
 الى السكون الذي كان في الاصل فالظاهر انه رد الى الاصل والالف
 مقصورة كانت او ممدودة والالف الممدودة باحدة همزة فتقاربان
 علامة التانيث الالف قبل الهمزة وليس الالف كذا فان الالف الزائدة قبل
 المقصورة والهمزة هي الالف المقصورة قلبت همزة كذا فمالتا الى الالف الزائدة
 عند سبويه وعند الاخفش غير متعلبة عن شيء بل اصلية وباجل علامة
 التانيث الهمزة لا الالف الا ان يجرد وصف الهمزة بالمدودة تجوز الكوفية
 سبب الالف قبلها ويجعل الطلان الالف عليها لانها في الاصل الف على ما
 ذهب سبويه او لان الالف هم للمتحرك والسكون وهما تحتها
 موقوفة المؤنث موقوفة على موقوفة علامة التانيث وقد بينهما بالالف المقصورة
 والممدودة فينم ايمحو بمحل ما قبله الف مقصورة او ممدودة موقوفة على

كخبرة وعجوة او لم يوصف عن فاعل الفعل كما في بنة او عن ياء الاضافة كخبرة
 بابت او المنقل من الوصفية الى الاسمية كالبطيخة والديجة والغالب
 عدم لزومها او لا يكون بمعنى من المعاني كما في طنة وعامة وهي لازمة هذه
 اثني عشر فمالتا جميع الكل في علامة تانيث وطلب في فاعله ومنه لم
 يقصد بهما معنى المدوث واما في قوله بالاناث البحر وعن ان ركبا يعنى
 كطابق وموضع ومطلق وقد يعنى الثاء فيقال حايفة ومرصعة وان قصدها
 المدونة فالتاء لازمة كما يقصده وطالقة وقد تجرد الصفة الشتركة بين
 المذكور والمؤنث اذ لم يقصد بهما المدوث وفي قوله اناء رد على الكوفية
 حيث قالوا العلامة هي التاء صارت في الوقف ماء والبصرية قالوا الاصل
 الوصل في التاء تصير في الوقف ماء وينج قوله الكوفية انه الوقف برز
 الى السكون الذي كان في الاصل فالظاهر انه رد الى الاصل والالف
 مقصورة كانت او ممدودة والالف الممدودة باحدة همزة فتقاربان
 علامة التانيث الالف قبل الهمزة وليس الالف كذا فان الالف الزائدة قبل
 المقصورة والهمزة هي الالف المقصورة قلبت همزة كذا فمالتا الى الالف الزائدة
 عند سبويه وعند الاخفش غير متعلبة عن شيء بل اصلية وباجل علامة
 التانيث الهمزة لا الالف الا ان يجرد وصف الهمزة بالمدودة تجوز الكوفية
 سبب الالف قبلها ويجعل الطلان الالف عليها لانها في الاصل الف على ما
 ذهب سبويه او لان الالف هم للمتحرك والسكون وهما تحتها
 موقوفة المؤنث موقوفة على موقوفة علامة التانيث وقد بينهما بالالف المقصورة
 والممدودة فينم ايمحو بمحل ما قبله الف مقصورة او ممدودة موقوفة على

كخبرة وعجوة او لم يوصف عن فاعل الفعل كما في بنة او عن ياء الاضافة كخبرة
 بابت او المنقل من الوصفية الى الاسمية كالبطيخة والديجة والغالب
 عدم لزومها او لا يكون بمعنى من المعاني كما في طنة وعامة وهي لازمة هذه
 اثني عشر فمالتا جميع الكل في علامة تانيث وطلب في فاعله ومنه لم
 يقصد بهما معنى المدوث واما في قوله بالاناث البحر وعن ان ركبا يعنى
 كطابق وموضع ومطلق وقد يعنى الثاء فيقال حايفة ومرصعة وان قصدها
 المدونة فالتاء لازمة كما يقصده وطالقة وقد تجرد الصفة الشتركة بين
 المذكور والمؤنث اذ لم يقصد بهما المدوث وفي قوله اناء رد على الكوفية
 حيث قالوا العلامة هي التاء صارت في الوقف ماء والبصرية قالوا الاصل
 الوصل في التاء تصير في الوقف ماء وينج قوله الكوفية انه الوقف برز
 الى السكون الذي كان في الاصل فالظاهر انه رد الى الاصل والالف
 مقصورة كانت او ممدودة والالف الممدودة باحدة همزة فتقاربان
 علامة التانيث الالف قبل الهمزة وليس الالف كذا فان الالف الزائدة قبل
 المقصورة والهمزة هي الالف المقصورة قلبت همزة كذا فمالتا الى الالف الزائدة
 عند سبويه وعند الاخفش غير متعلبة عن شيء بل اصلية وباجل علامة
 التانيث الهمزة لا الالف الا ان يجرد وصف الهمزة بالمدودة تجوز الكوفية
 سبب الالف قبلها ويجعل الطلان الالف عليها لانها في الاصل الف على ما
 ذهب سبويه او لان الالف هم للمتحرك والسكون وهما تحتها
 موقوفة المؤنث موقوفة على موقوفة علامة التانيث وقد بينهما بالالف المقصورة
 والممدودة فينم ايمحو بمحل ما قبله الف مقصورة او ممدودة موقوفة على

الظلمة وعين واذا استدل به الفعل المنصرف بخلاف قوله هذا الفعل
فليس في ذلك الفعل او شبهة بالناكس بشرط ان لا يكون المذنب
عالمه كانه في حكم مطلق الا في منع الصرف والجمع فانه يجمع كذا في الثاني
في ظاهر غير الحقيقي وظاهر الحقيقي ايضا اذا فصل بينه وبين المسند نحو
حضر القاضي امرأة دون ضمير غير الحقيقي فاذا كان الحقيقي في وجوب النفي
الاذا كان حقيقيا في التذكير فالتكثير في ضميره ايضا باجبار يقول جماعة من
وحصة بالحي رتبة به على ان المراد باللبس بالنساء هو وجوب اللبس
والاعذار ان يجعل هذا استثنى من الحكم السابق وقد يجعل فرتبه على اعتبار
القبول في السابق فان قلت كيف حكم الامام ابو جعفر حصة به
التميز في كلامه اخرجت جاء قالت فذكر كانت اثني بدليل فالتكثير
يقع في ذلك قوله ان السكيت انه ليل في المحتمل للمذكور المذنب
المراد به مذكر لا يثبت الفعل المسند اليه بالنساء لظلمته بل المراد به يعني
ان المخنث في ظاهر غير الحقيقي المتصل بالفعل الثاني وفي المنقصر
التكثير في قول طلعت الشمس وطلع الال الشمس على ما في الرضي وحكم ظاهر
الجمع مطلقا سواء كان جمع مذكر او مؤنث حقيقيا او غير حقيقيا غير المذكور
حكم كما في غير الحقيقي فيه ان الاول في طلعت الشمس كما سبق والا في طلعت
الشمس من جاء النسوة على ما في الرضي والمراد بالمذكور ان لم يكن
حده السلامة ولا يكون مجنونا او والنون خلاف القياس نحو نين
وارضين وسنين فان الاول في حكم الالبناء والاخيرين في حكم
الجمع بالالف والنون قال في كتابه من بنوا اسمائيل وضمير العاقلين
غير المذكور لم يثبت هذا من البحث وفضلوا اليه من البحث

ذكر استيفاء او مجموع قلت وفضلوا في قوة جازنا نثبت فاعلم من
البحث نائيل والنساء اما المراد جمع المذنب مطلقا والعاقل في خبر
غير العاقل مطلقا والايام مؤنثا كان او مذكرا قلت وضمير قوله
المرن لغير العاقلين استوفيت في المذنب لتقصاها عقلا تنسب لها
منزلة غير العاقل قلت كان الاول ان يقول النساء كالاياام قلت
وضمير كثر رة الى اصالة غير العاقل في ذلك الا انه خاف فهم الاصالة
في قلت ايضا والتفرقة بين الجمع المذكور العاقل وغيره جاء في مجموع
الضمان على اختلافها فقول الجمع المذكور انهم لا يعرفون مثل الرجال
ان او سموا مثل النساء والايام ان او هن وكذا المشي ما لم يجرى
او مؤنثه او المشي مجموع سلمان ولم يجرى اخوة شئ بل اخوة مسلم وابد
ان رفعه انه تعريف المشي لا يصدق عليه بل على مؤنثه لكن نتيجة صادقة
على الجمع فانه يصدق عليها انه لم يجرى اخوة مؤنثه ذلك ولو قال ما لم يجرى
لم ينقص لكن نتيجة المراد بالمفرد ما قبل المشي والجمع فيدور يخرج
عن التوفيق رجالا لانها ادرج الاخر ولم يكتف بما لم يجر لان الحكم
في التسمي شاع في الظاهر على شئ سواء كان في اوله واخوه ومنه
قوله سابقا وبعثها الى السماء والال رة حوف التنبه لغير او باء جعل
جسدي وسلمين جواد جرح الثاني بقوله مفتوح ما قبلها والاول بقوله وفلان
وبعد بفتح عطان واخره بقوله مكسورة وفيه نظر لانه يخرج عنه المشي
على لغة من يفتح فة على ما رواه الكوفي عن لغة بني زياد بن قيس
وقال المراد ان لغة بعض بني اسد ولا يخرج عنه المشي على لغة ضم النون

مستطرفة

وجاء عن فاطمة رضي الله عنها بأحسن ما يحسب ان يفهم النون ليدل الالف
 او اكبا و فيه اشنع بعد عن العبادة لا يصح ان يكون دلالة الالف او الياء
 غرض من الحاق الالف او الياء والنون مع الالف النون عندهم كما تشوب في ذات
 عنه ومن قال المراد ليدل الالف او الياء والنون وفي دلالة الجمع لا يجب
 ان يدل كل جزء برده عليه انه ليس الغرض من الحاق دلالة الجمع فالظاهر
 انه المص جعل النون ايضا من الدوال ولم يبال بحذف النون مع ان
 العلامة لا يجب لانه لا يسلم امتناع حذف العلامة عن نون دوالا بل ان
 يجعل الدلالة للجمع على التخصيص لانه الالف والياء يدلان على المعاني المتفرقة
 على الكمال ايضا على ان مراد في الالف والياء في الالف والياء من حيث
 يفهمه اللفظ من المفهوم الكلي شامل لهما حقيقة او ادعاء كما في التعريف
 كونه من لابي كبر وعمره وقرين الشمس والقمر لادعاء كون احد هاتين
 تحت التسمية بغير او تحت مفهوم القمر وبغير قلبا ويعتبر في التفسير
 الاخف على غيره والمذكور على التثنية فلهذا لا يقال شمس قبل التثنية فلهذا لا
 لا يمس وبهذا انزع ان جاء في بيان لا يقتضي كونه الالفين معا وانما
 فيه بقوله من جنس شمس على عدم كفاية المناظر في اللفظ فقط فلا يشي
 اللفظ المشتبه بين الغيبين لا يشتمل في اللفظ عند المص و ان
 مرجح الالف كونه جوازه ولا يبرر تشبيه العلم لانه تشبيه اللفظ المشتبه لانه مادل
 بما وجب الاجابة في الجمل لان الجنس هو المفهوم الشامل سواء كان جنسا
 او جنسها غير ان يبرر جنس التشبيه على ما هو المشهور وعند المص هو
 التسمية بهذا الاسم لان عرض الواضع في وضع العلم هو التسمية بالاسم بخلاف
 وضع كساء الاجناس قال الفرض منه تسمية للافراد بمفهوم يخص بالاسم

ولذا كثر تشبيه العلم دون اللفظ المشتبه بهذا ان و يبرر التشبيه
 متبعة لا فائدة في ذلك المتقد و هذا يقال جاء في زبد البصيرة او على
 سبيل الشهود او لفصل بين المصطوف والمطوف عليه حقيقة في جاء
 رجل فاضل ورجل باخر او حكماء جاء في رجل فاكست الرجل ورجل مائة
 في معنى الرجل الجاهل ورجل مائة او لفصل التشبيه في رجل ورجل في الم
 يفصل ثمان فقط وفيه في النون للتشبيه بوجه عطف في قوله كما صفاء
 صفاء وكذا وكذا ومنه كل فرد في فان قلت لا يشمل التعريف المشتبه
 في ذلك وكذا قلت التشبيه معنى مجازي للتشبيه في التعريف باعتبار
 مناهة التحقيق والمقصود لفظا مشتبه بين الالف و ما في الالف الالف لفظا
 او قد يراد في النون واختار ما بالالف بين الالف عن غير زيد في حال الوقف
 فانه لا يسمى مقفرا وكذا من اضرب في وقف اخر من يسمى مقفرا لانه ضد المقفود
 او لانه محمول الحركة والقمر الجبل ان كان الفه عن او اي متعلقة عن
 ١١٥ و والبناء رسته معلومة بالانقلاب عن الواو لان الاحكام انما يلحق
 على ما جعله واو ثنائي اي على ثمة اوقف فليت ذلك الالف واو او
 ردت الواو لان ردت الشيء الى اصله لا يسمى قلبا والالف وان لم
 يكن كذلك اما ان يكون معلومة الانقلاب عن الياء او غير متعلقة عن شيء
 بل يكون القاء اصلها كالف الى علل ومثني واذا كذلك فان الالف
 في الكساء العريقة البناء اصل ومجهولة الاصل في ذلك فانه يقع في تشكك
 الاصل ولم يعرف اصلا او كان غير ملائم في قلب الياء وهذا من بعض
 الكثرة الالف الاصلية ومجهولة الاصل التي لم عمل او اصلت ولم يخبر
 جنة الالف في كون اصلها الياء الواو كذا في العرض ومن جعل الجمل

وقوله وهم لكم عدد واذ اضيف التنبيه لفظا او معنى الى التنبيه والاول
 جزء الثاني كجاء او تفرد الاول كراية او التنبيه مع كمال الاتصال
 بينهما لفظا او معنى والجمع او لا كقولكم قلوبكم كما واذ افرق المتعدد
 فالافراد لا يفرق نفس زيد وعمره واما اذا لم يكن الاول جزءا من
 الثانية فان يفرق ليس بغير غلاف زيد وجب التنبيه وان امس جاز
 الجمع قياسا عند القوم ويونس وبغير ما يدعي السماع كقوله حاله بالانه لا
 يكون في الغالب للبعيرين الارجلان المجمع احتاره على الجمع الكثرة
 تنبها على ما اخفى من اسمه ما دل على احاد خرج به عاين الجمع والكم
 جمع والمراد الدلالة وصفها للماضي الماهدون في ثم الماهدون لانه
 كان المراد به واحد الثاني له كس لا وصف بل كثرنا لكن ينبغي ان يرد
 بالاحاد اعلم من الوحدة وما يتصف بها يشمل الرجال والميئات والاف
 الا ان يقال كل مائة الف متصف بالوحدة حين جمع فالمراد بالاحاد
 والمتصف بالوحدة قول الرضي انه قوله ما دل على احاد يشمل كس
 الجمع كرهط وهم العدد كثلثة وعشرة محل نظر اذا التلثة والمنة لا يدرك
 على احاد بمعنى المتصفة بالوحدة وصعاب على الوحدات فقط وقوله متفرد
 بحروف مفردة اخرج اسم الجمع لانه لم يقصد احاده بحروف مفردة ولو حذف
 المقصودة لم ثبت مقصودة لانه يخرج اسم الجمع بضم تنبيه الدلالة بقوله
 بحروف مفردة فقول بحروف مفردة متعلق بمقصودة لا يدل لئلا يكون مقصود
 نظرا لان قال بحروف مفردة جاز ان يتعلق بدل فخرزل ومن قال جاز
 ان يتعلق بها على سبيل الشارح فقد تكلف لا اعتبار بقيد الدلالة يستغنى
 عنه بقيد العدد ولا معنى للمفرد هنا الا ما يقابل المشي والجمع قيد والتوبيخ

مطبعة

ويخرج الكاب فانه جمع الكلب فهو بحروف الكلب والاكليس
 لم يفرق خلا عن ان يكون مفردا كالكاب الا انه يقال الكلب مفردا
 الاكاب ايضا تامة والمراد بمفردة ما يعلم المفرد المحقق والمقدر فان
 نسبة جمع لظهور خواص الجمع فيه من الرد الى الواحد في النسبة وابتداء
 التصغير ومانيت الفعل السنة اليها وروى المثلث اليها مع انه مفرد كذا
 فيقول له انك انما تفعل السنة جمعا ككلمة لفظا والمراد بحروف مفردة
 هو انه الاصول للماضي لطلبه الطالب والمراد اكثر حروفه لئلا يخل
 سئل جمع سئل والماضي انه مفرد لا يكون مفردة الا بتغييره ماله التحصيل
 الجمع قوله بتغيير ما توضح لا دخل له في الاحتمار ولا بد من قيد كونه ليدخل
 فيه حضار علماء ويخرج عنه قال الرضي بقوله بتغيير ما جمعا السلامة فانه كفي
 بتغيير ما جمعا كان الواو والهاء والالف والتاء من تمام الكلام يعني التغيير
 كفي بتغيير انتقال المفرد من الاستقلال بالذات لئلا يستلزم تعديل تعريف
 جمع الصحيح عليه لانه عرف بما لم يتغير به بناء الواحد ويمكن ان يعرف بين
 بناء الواحد وتغيير الواحد فان الواحد بتغييره لا انتقال من الاستقلال الى
 الجزئية ولا بتغييره بناءه وصيغة فخرزركب ليس الضمير نحو فخرزركب على
 متقضى الخي جمع اما نحو فخرزركب احدها لانه لا يدل على احاد بل على جنس
 ربما يطلق على واحد ربما ينطق على اثنين وعلى اكثر وتامتها انه
 ليس بحروف مفردة بتغييره وليس بحروف مفردة او لا مغيرة فخرزركب لانه
 التاء على ليس لئلا على واحد متغير عن سائر احاد الجنس ولذا لا يترادف
 شراب وخل فلا يقال شرابا لانه ليس لهما واحد متميز واما كركب
 فلا ليس ركب مفردة ولا ركب متغير ركب اركب اركب ركب

ع

من اوزان جمع التثنية ويصوب كجمل نسوبا ويغزو الضمير الرجاء البغوا كان جمع
راكن بغير ما لا جاز فيه هذه الامور على الاصح جعل معتمدة في تقديره على
الاصح فلا يرد ان الخلاف لا يتوقع ما سبق وفيه اشارة الى مذهب
الغوا حيث جعل نحو التثنية والركب جمعا الى مذهب الاخفش حيث جعل اكم
جمع له مؤنوس ووجه جمعا واما ليس له مؤنوس فاقول لفظ في الواو فلتخرج
انفا فاقوله اذ يقول فخرج ثم وركب ماله واحد واخر في ووجه وكذا في الالف
على الاحاد المقصودة وفيه خواص الجمع وبلد واصلا او واحدا لا يغيره في
جمع اما ماله واحد لا يغيره فلا عناية بغيره كافي فلك فانه يحكم فيه بان فلك الف
انتقل عن موازنة فعل بالجمعة الاما زنة احد فصار حصة اربعة حصة حكما واما
لابل الما بين انتقل بجمعة الاما زنة رجال عن موازنة حركاته لم يمتنع
الابيض واما ليس له واحد اصلا كما في نسوة فخرج مؤنوس له يجوز كما عرف
ولا يخفى ان في ما قبل في فلك واما في تكلفا الغاية والاقرب ان
يقدر لهما ايضا مؤنوس فلك فلك سد واما ان احيى كرجل و
سن البين ان المصادق المستعمل في الاعيان ليست بجمع فربما لا يغير
اعتنا والاصلا فلا شئ ولا يجمع وربما يشي ويجمع باعتبار حالها لكن
لا توثق اصلا كذا في الرضى والمستفاد من القاموس انه اختلاف في
فلك هل هو مشتق بين الواحد والجمع او بالجمع جمع لالوا احد فينبغي ان
يقدر فلك جمع بقوله على الاصح كما قد سبقت وهو صحيح ومكتوب في
نحو قول جمع التثنية بغير ان ليس بالجمع ايضا جمع الفصحى فالصحيح ما لم يتغير بناء واخر
والكسرة فالفصحى كذا في الاحاد كذا في الواو كذا في الواو كذا في الواو
لذكر غايبا لئلا يشك في موارضين واخواتها وكذا قوله ولما في التثنية

لئلا يشك بجملا ولهذا سمي الاول جمع الذكر والثاني جمع المؤنث
ولا يخفى ان التثنية بالذكر والمؤنث لا يخلص الصحيح لكن يخلص غرضه
فلا يخلص فالتثنية اي في جمع الذكر يخلص المضاف لان المشعر جمع الذكر لا
لا يخلص الذكر كما في قوله ان رجلا ما يخلص اي جمع مصحح طح اخوه واو مضموم
ما قبل او باء مكسورة ما قبلها ولا يخرج نحو مسطون ومسطفين كسما
الياء وضم ما قبل الواو في الاصل والفتح طاركن قوله وان كان مقصورا
حدثت الالف دل على ان الواو طعن المقصور لا اصل فلم يجمع واو فالا
فتم بل واو ما قبلها الف فتأمل وبضم ما يتعلق بشرح التعريف محال الى
فطنت المسندة لمؤنوس ما سعت في تعريف المثنى ويخرج عن التعريف كسرين
وارضين الا ان يتكلف برعوى ان يعبر عنه وارض بغيره على الصفة
والا بغيره في وقت الجمع وقوله في تعريف جمع الصحيح ما سمي بناء واحد محمول
على انه لا ينكس الجمع بالواو والك ربه الجمع فلا يغير في الصحة ونون مضمومة
ذكر بغيره في موضع وقوله ليدل على انه اكثر منه فربما قد وضع ولم يذكر قوله من
جنه لانه لا يتوقف على التعريف حتى يجب استيفاءه وقيل اعتمد على السباق
الذين اليه ما ذكر في تعريف المثنى والاو ليدل على انه اكثر ما يرب عليه او لاكثر
في مؤنوس وهدى نكبت نتيجة على المثنى ايضا وهو ان في موضع الاحاد والمثنى
لثانيتين الا ان مع الواحد اكثر منه او مثله فالالف علامة الاثنية والواو
علامة الجمعة لانه لا يخلص على معية شئ بشئ فاحفظه لا يقال قوله ليدل الجمع لا يفرق
عشرون واخواتها الصدوق بان الله عليه لانا نقول لم يخلص في الجنس
وهو جمع مصحح نعم ما ذكرت بيان توضيح ما يتعلق به فان كان اخوه باء
فيما كسرة اخوة بغيره عن باء قبلها كسرة نحو خيل فانه كالحرف الصحيح والواو

والاول المضمون ما قبلها وان كان يستحق الحذف لكن لا يوحى منهم شئ
 في آخرة واو كذلك فلهذا لم يعمد له ولو كان ياء متقلبة عن الهمزة وجوبا
 لا تحذف كما يحكى في علم النريف حذفت اى حذفت الالف انت هي الالف
 لكنه ما وجب له الالف خلاف السوف يدركه صاحب الذوق وينبغي ان يقول
 حذفت بعد نقل ضمها الى ما قبلها ليتبين حال ما قبلها واولا وجه لبيان حال
 ما قبل الالف دون الياء وان كان اى الكلام او اى الكلام مفصلا حذفت
 الالف من موضع الظاهر موضع المضمون على الثاني فاجاب الاول وبقي ما قبلها من
 لا محالة خلافا للمفهومين في الالف الزائدة نحو علم فانهم يجوزون ضم ما قبلها
 مثل مصطوف لا وجه لتمثيل المفصود دون ما اقره ياء وسطره اى شرطها
 صحة الجمع بالواو والنون ان كان ما يحكى كما قد ذكر علم او مقصود نحو رجله
 صرح به في التسهيل لعقل فان يكونه مذكرة اعلم لعقل كما به شذك اليه قوله
 ان لا يكون افضل فلاء في العبارة ما ترى من ان الالف لا يمكن ما ذكره المسمى
 ان فيه التاء والشرط بين البنية والجمع انه لا يجوز الجمع فيه ان ما بينه في
 بحثه ووقف الشرط ان الفاء الشرط بين البنية مع امكان جعل ما قبلها
 جزاء او جعل مجموع الشرط والباء لا يجوز انما ان جئت كركمك جزاء
 او جعل مجموع الشرط والباء جزاء فلا يجوز جعل كركمك جزاء او ما فيه شبهة
 القيل كما لا يخفى ويرد ايضا ان اريد بالذكر ذكر المسمى سواء فيه علامة التثنية
 او بالمرمحة بالواو والنون وهو ممنوع عند البصريين وان جاز
 الكوفيين طعن في بكون الالف واثبت في ثبوتها كما في جمع المذكر السماع
 مع البصريين وان اريد المذكر من كل وجه يلزم من جمع جليلي وورقا عليين
 لذكر بالواو والنون مع انه لا خلاف في جواز وقفه في التسهيل العلم

وهو ان لا يكونه مزاجا بين كرمين وزبدان وعشرين اعلا ما و
 لا يكونه مكربا اسما ويا ولا مزجا فلا يحسنه ويرى قوله علي بن ابي طالب
 والنون وان كان الكلام الذي يحكى صفة فلهذا لم يعمد له ولو كان ياء متقلبة
 حقيقة او حكما بان تنزل منزلة الفاء نحو رايتهم في ساجدين وينبغي ان يرد
 مذكرة المعنى بغيره قوله ولا بناء والتانيث قبله ينبغي تبديل بعقل بعد ليتعلم قوله
 كما قد علم الالف ونون التثنية تاء عن الفعل وفيه انه ليس قياسا بل مقصود
 على السماع كمنشئ الوارد في ولا يقال نحن الرجبون خرج بالتمثيل وان
 جمع مجازي متى جعل الواحد بمنزلة مفرد وان كان افضل فلاء والاحسن لا يحسن
 لا يكون افضل فلاء بدون العاطف وان فيكونه صفة لمذكر بعد اثنين
 مثل امر حمراء ولا فلاء مثل سكران سكرى ولا مستويا فيه للمذكر مع التثنية
 وكذا كان من حق العبارة وكان سقط الذكر عن ظم التانيث فوجبه في فعلها
 بمعنى منقول وصور يعني به قوله لا يعني فاعل والمراد بالسواء المذكر والمؤنث
 المتساوي في بنية وعند حذف الموصوف لمحي التانيث يقال امرت امرت
 فلاء واشتبهت من الرضى الحاسي لان تكسيرة منكورة فلم يبق الا التصحيح
 مصلحتون ومصلحات في جمع مصلوق كرس وهي العجز الفعالية و
 القصة ان يدبر على ما في التاموس وكانه وحده الرضى الرجل ايضا ولا يكلف
 يصح مصلحتون ولا بناء والتانيث قبله يعني عنه قوله مذكرة ونحن نقول
 يعني عنه ولا مستويا فيه مع المؤنث ويحذف فلهذا وجبا باللفظة وجزا
 بغير الاضافة في اسم فاعل مع الالف والعمل وسياق وفي الضرورة وفي
 الاختيار قبل الالف ساكنة ومنه ما جاء في الشواذ انكم لاذنوا القدر
 بغير الغاب وقد شذخ سمين جمع سمين في الجمع وقد يفهم غير التثنية على

على انه ليس بجمع سلامة في الحقيقة وارضين بفتح الراء قد يكون
قلت ينبغي تقديم بيان شدة وافتها على حذف الوزن لانها متعلقان و
ابن ابي عمير يجمع بالواو والمزة ولا تعلق لهما بحذف الزن بالاضافة
في قوله وعاقي من جده قال كسبه بن ابي شيبة وشيبتا من ابي الجوز
ان ذوة بالواو والوزن على ما ضبطا الرضى عدة منها بنون في جمع ابن جيل
شد وذلان قياس بنون وانما هي من اصل ابن وهو بنو كنوس وحذف
اللام في الجمع لشيء كما حذف في الواحد والاقيل بنون بفتح ما قبل الواو
فانه قلت كيف جعل شد وذه لان القياس بنون ولم يجعل لانه غير علم
يفهم من القاموس انه صفة حيث قال في ش ليس على ابن وانما هي صفة على
حذف الحذف البناء لا الحاق ثم ابدلوا التاء منها ومنها يابون واخون وبنون
ونذ وذه لكونها غير علم ولا صفة ومنها ابنون واختلف في وجه شد وذه
في جمع المصغر العاقل فقال البصريون هو تصغير ابن على اقل كاضحى بنى
وشد وذه لانه لم يوجد ابنى وانما قد تصح هذا المصغر وقال الكوفيون
تصغير ابن كادل جمع ابن على الاصل ويجمع فطر على اقل على كسيل الشدة
كاجيل وازن في جبل وبن وشد وذه شد ووجه فطر على اقل وقال
الجوهري هو تصغير ابن كجبل هجرة الوصل فطلا وشد وذه لانه فطر
كل من هذه التوجيهات ليس بجمع وذه باعتبار الجمع بل باعتبار موزنه وانما
جمع فطر القياس وليس مما نحن فيه ومنها ابدلوا بن جمع واهية تصغير
واهدا كصفا لانه هو صفا لابل ومنها ابيكون تصغير ابيكون كارتب
بفتح كبر لولا الناقصة ولم يوجد ابيكون وانما قد تصح لانه لا يكره وذه كجدة
ومنها اهلون في جمع اهل واهل كهم غير علم ومنها عليون لو جعل جمع عليون

بفتح المكان المرتفع ولو جعل علما لدوران الجبر متقولا من الجمع بفتح
السوسين الى فاعلية فلا شد وذه ومنها البغين الدرجين و
الفكرين اللدواهي ومنها العالمون ان لم يكن صفة وانما سنة ونظايرها
عالم بات لها كسبه من الكسب الذي يعرض من لاء تاء التانيث المتخو
ما قبلها تشاع جوهرا بالواو والوزن على خلاف القياس ولا يخفى ان هذه
الظابط لا تفتى عن السماع او معرفة عالم كسبه وما يعرض لاء التانيث
ويزيد بغيره من بعض هذه الجمع الغير القياسية متعقب الاعراب من فاعلا
بحذف بالاضافة ومنه سنين واربعين وبنين فذكرم الباء وما ينبغي
انه يعلم انه اشتد او التذكير منه انه لا بد من التذكير في المفرد فاذا كان
البعض مؤنثا كجبالواو والوزن لان التذكير قبل المؤنث وكذا اشتد او
القفل فتعقب العاقل غير العاقل ومنه العالمون للجمع وما يجب التنبه عليه
كيف يجمع المركب فالذي هو موزن يضاف في بنى ويجمع فيقال يعليكان و
يعليكون والذنا بنى او تله لا بنى ولا يجمع بل يقال ذو او ثمة شدة وذه
وخر عشرة وذه وذا يبط شدة وذه وذا يبط شدة او ذات شاب قونا او
والاضافي بنى ويجمع منه المضاف لا يفر فيقال عبيد اسلاف وعبد وضاف
الا لکنى فانه ربما بنى ويجمع منه الجزاء ولا ولا الاقتصار على المضاف
وان كان المضاف اليه ابن كذا وذه وكذا اهلين كانا او لا فيقال العاقل
بنو كذا وذه وكذا او ابناء كذا او اذوا كذا او يقال لغير العاقل واهل
موزة ذروا بن كذا والقعدة واهل عرس بنات عرس وذه والقعدة
والمؤنث ما نحن افوه الف واهل لم يرد بالاء ما شاع ارادته ما ينبغي
الوقف واما عبارة عن الجمع بل الجمع الصحيح فلا يرد موزة لجمع افوه الف

وتاء كسفاة ولا خفاء في ان الحاق الالف والتاء كالتاء والتاء في
 المذكور لانه على ان مع اكثر من جنس لا اختصاص لهذا النوع كجمع المذكر
 كما هو به بانه وشروط ان كان صفة وله مذكر قال يكون مذكرا لا خفاء كان
 صفة له مذكر فان يكون جمع التاء والتاء او ردي عليه بصفة وعلاوة لثبوت
 فانه يقال فيها تباركا وعلاوة له مذكر لم يجمع بالتاء والتاء بل بالالف والتاء
 وهي رتبة وعلاوة للمذكر وان لم يكن له مذكر فان لا يكون مجردا عن علاوة التاء
 به وعليه صفة مذكر غير العاقل وتفسير فان شئت لم يترك مع انها يجمعان
 بالالف والتاء الا اذا ذكر الالف الاصل في الحروف نحو حشر ومنه مصلى
 فان يجمع بالالف والتاء لا يتركه جمع كسيرة كذا نقض اذا اريد التثنية
 وطابق كذلك واما اذا اريد بها المذوق فتتأخر حافظة وطائفة فلم يجمع
 الجرد هذا الجمع بل جمع التفسير فقامين الجرد وغيره كذا في الرضى يستفاد
 منه ان غير الجرد لا يجمع جمع التفسير فلا يقال طائفة حقيق كما يقال كذا بغير
 والاى ان لم يكن وفيه حارة لانه عطف على ان كان صفة فهو في
 خبر شرط وفي تقدير شرط ان لم يكن صفة جمع مطلق ولا يخفى ساجدة لفظا
 ومعنى لانه لا شرط له فلا معنى لجمع خبر قوله وشرط قال الرضى والتسبيل
 لا يجمع الهم المؤنث الغير الحقيقي الجرد عن العلامة كالماء فلا يقال قد رت
 وعقبات ونارات ويقال سموات وكاسات وشمالا في التاج وبقا
 من تفصيل الرضى طاب جمع من كالماء هذا الجمع قياسا انه لا يجمع هذا الجمع
 قياسا مؤنث غير حقيقي جرد عن العلامة ايضا فالعادة في هذا الجمع
 ان يكون علامة مؤنث او يكون التاء فيها ظاهرة او يكون فيه الف ثابته
 والابكون كالمذكر حقيقي او علم غير العاقل المصدر باضافة ابن او ذو وكو

ابن عرس وذى القعدة وفيما سوى ذلك سماه الا انما غالبة في حشر
 مذكر لا يعلق ولم يات فيه التفسير كجماعة وسراقات وفي الخامس الاصل
 الحروف كسفر جلات وجعل الفاء قياسا والجمع اليه لا كسفر كجالات
 ومواجات وبيونات فلا يقال كطلبات لجمع الكلاب وفي المباحث الممهدة
 في هذا الباب معرفة جمع فقل مثله مفعولة التاء ومقدرا كما وعد وهدى
 واتم فانها في التقدير وعدة وهند وامة وقد استوفى بالمصنف في قسمه
 واستوفى ان شاء الله تعالى جمع التفسير بغير قبيل اضافة السبب الى
 السبب لان الجمع حصل بالتفسير بناء وواحدة كرجال للمفرد او
 او لكثرة واخر اس لغير افعال او لثقل فيه بالنسبة الى ان لا يخلص
 بالعلماء كجمع الصحيح والاختصاص لكثرة والفتح جمع الفكرة اى الموضوع للثبوت
 فان فقهوا الى العشرة دون ما فقهوا الفل وافعال وافعال فكل كالكلمة
 وافر اس وزرعة وغلته وزاد بعضهم فعله كطلبة بدليل ام اكله راس
 في مقام التثنية والدليل ان يكون قولوا فقه الفقه مع اطلاق الاكل من
 غير اضافة الى الراس وزاد بعض اخر افعلا كما صدقوا وجمعا الصحيح ومنه
 وفيما الرضى وصوب كنهما لمطلق المتفرد والسبيل على كون الاوزان
 الاربعية للثقل ان اكثر استعمالها فيها واعلم ان الاوزان الاربعية للثقل
 اذا وجدت لكثرة جمع فاذا لم يوجد فهي مستثناة وكذا اعدادا لكثرة فيها
 جاء فيه جمع فقه والافنى مستثناة واذا وجد فقه يستفاد احداهما لا آخر
 فذكر الاسماء المفصلة بالثقل متصلة بالثقل لثقله التثنية فلهذا اقرنا
 قدم المصدر لانه افعلا عند البصرية والبواقي فروع فقال المصدر سم الحديث
 اى ما قام بالغير قد فقه فيه اسما والمصادر وجميع اسما والمعاني كالتسواد والبياض

جمع التفسير

المصدر

بل كمال الفاعل والمفعول واسم التفضيل والصفة المشبهة فانه لم يرد
باسم الحدث ما يكون تمام معناه الحدث والا يخرج عنه الصيغ والفتوح
بل ما يدل عليه وصفه لكونه موصوفا له او جوده فخرج ما عدا المصدر لقوله
لما راعى على الفعل مريد به كذا راجع الفعل المشتق منه معناه لا مفعولا
على انه مفعول مطلق على ما هو احد معانيه الاصطلاحية وبهذه التبيين انه
يكفي في التعريف الجارى على الفعل وهو معدود اسن التلخيص سماعا
سموعا لا يحصل الا بالسماع ومن غيره في تقديره وهو من غير التلخيص
من عطف مفعول عامين مختلفين من غير تقدم المحرور فانه لا يصح
عنده ومن غيره قياس فله في كل باب قياس فتقول كل ما هو مصدر الفعل
افعال فتقول اخرج اخرج اخرج من غير توقف فوكذلك سماع العرب
واخرج استخرج اخرج اخرج فاجله انه مذكور في الحكم الباقى او مطلقا
التيك ان كان فعل من غير التلخيص مصدره بزيادة الفعل فانه
كان قبل الاخر متحركا كان كسر الاول فخط وان كان مفتوحا متحركا
كسر فحين من اوله لانه على هذا القياس لا يكون مصدر متصل بفاعل
وتفعل ونظائر ما فاسا ويجعل على فعل المتعدي او اللام من غير تفاوت
ولا يبعد ان يرجح فيه على الفعل الجوهري اذا كان مصدره بزيادة الفعل
ان يقال عجبي اخرج اخرج بان يكون زيدا مفعول ما لم يسم فاعل الاخر لانه
بمعنى الكون فخرج على صفة المفعول لا بمعنى الكون فخرج على صفة الفاعل
وانما خرج قوله ما ضيا او غيره ببيان التلخيص في العمل به وبين اسم
الفاعل والمفعول المشروطين بان لا يكون بمعنى الماضي وكذا ان تقول
خرج به لرد على من قال لا يعمل المصدر بمعنى الحال لان عمل فله في تقديره

مع المصدر

مع الفعل والفعل مع ان لا يكون بمعنى الحال ان يحصل المضارع بالتقدير
وان لا يغير الماضي وبجاءه اوفى بالتصدي الاول حيث لم يزل حالا او غيره
ومعنى كون المصدر ماضيا وحالا واستقلا مع عدم دلالة على الزمان
ان يكون الحدث الدال عليه في الماضي او الحال والمستقبل وكذا في غير
من التمام فاحفظه اذ لم يكن مفعولا مطلقا لانه لا يعمل في حصة من هو
اصل في العمل للتلخيص ترجيح المخرج ولا باس في كلام البارة انه التلخيص
العمل لا اصله حتى ان كونه مفعولا مطلقا لا ينافي عليه بل ماضيا او غيره لانه اذ كان
مفعولا وان كان مطلقا الخ ولا بد ان لا يكون مصغرا ايضا وكذا اسما
المستعمل بالمثل وكذا لم يذكره اعتمادا على ما يستعمل في قسم التلخيص
الاكم العاقل لا تصغر ولا يخفى انه مات العمل حسن الترتيب لان مقتضاها
انصار قوله واذا كان مفعولا مطلقا بزيادة القول والمفعول ولا يتقدم مفعولا
عليه لكونه في تقديره ان مع الفعل ومفعول مدخول في لا يتقدمه وكل ما يرى متقدما
على المصدر بقرينة عامل ويجعل المصدر المذكور بعد هذا المحول تفسير للمصدر
وذلك لتكلف لابل عدة الوجدان ان يكونه لانها هذه الدعي في التلخيص
من جدهم اياه في تقديره ان مع الفعل تصحى العمل فله اذ انهم الرضى في
القول لكثرة تنبيه على المصدر فلم يرضى بالتكلف في ذلك الكثير على
انه الظرف كغيره راجحة الفعل لا يجب ان يكون الماؤل في حكم الماؤل
من كل وجه ولا يضر فيه الاول ولا يستثنى فيه لان مفعول المصدر يكون
مضمر في المصدر ولا يكون مستتر فيه ومن قال فرق بين الاضمار
بين الاضمار في الشيء فان الاول ابراز الضمير والثاني جعل مستتر في
الشيء فله غفل عن بعبارة المصدر في حيث تتنازع الفيلين حيث قال

لا

فانه اعلنت الثاني اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على الحق رولا
يكنى انه الاستنار لا يكون الا للفاعل فهذا من احكام فاعل المصدر لا محمله
مطلقا فالاولى تاخير عن قوله ولا يلزم ذكر الفاعل والاولى ويجز
ترك الفاعل فان فاعله لا يتقدرا ايضا وقوله ذكر الفاعل لا يفيد عدم
تقديمه ايضا ويجز اضافة الى الفاعل مع بناء كونه فاعلا ويكونه مرفوع
المحل بخلاف الصفة فانه اذا اضيف الى الفاعل يغير فيه فاعله بغيره
فضله في التقديم منصوب المحل وقد يضاف قل من الاضافة الى الفاعل
وكلمة قد تحقق هذا المعنى الى المفعول كما مفعول كان سوى المفعول معه
ويجز حمل توابع المضاف اليه المصدر على محله وقال الاله في ظاهر كلام
سبويه المتع والاعمال باللام قليل وقالوا اكثر على مع التنوين وحالهم
الرضى وجعل اكثر مع الاضافة الى الفاعل قيل لم يوجد في القرآن
اعمال المعرف باللام الا بالانقوية بحرف الجر قال لا يجب ان يكون
بالسوء والسوء حتى يكون عمل المعرف باللام ضعيفا في المصدر قوله يا ايها
الفاعل والمفعول ان اللام الداخلة عليها موصولة تجعلها بمنزلة الفاعل
واللام في المصدر تمنع تأويله بان مع الفعل موصولة عمل فان كان مطلقا
يفهم منه انه قد يسمى المفعول المطلق بالمطلق فاعمل للفعل اي مع الفعل
فهذا التبيين على وجه عدم اعمال المفعول المطلق او المعنى انه اذا وجد
عند المفعول المطلق فاعمل ليس بل للفعل وان كان المفعول المطلق بغيره
اي في فعل والمراد بالبدلية كونه جعله فاعلا وجوبا فوجبه ان ثبت
فهو مفعول المفعول المطلق وان ثبت فهو مفعول للفعل اسم الفاعل على ما شق
في فعل هذا التعريف صار في على اللذين الا انه عند البصر بين الفعل والمصدر

اسماء

فان

قال سبويه بسمي المصدر خلا وصحنا واحدنا ونحو الكوفيين بمعنى المشهور
وكانه جعل التعريف صالحا للذين اختاروا لفظ الفعل على المصدر فقام
بهم لاقام به على سبيل التباين فلا بد ان لو كان كذلك لكان اسم الفاعل
صفة لان الذات فيه في غاية الابهام ولا ما قيل انه يخرج منه اسماء الفاعلين
المخصوصين بغير التعلل كما لصايل والناهي والعاين لا يقال ان شكل
بهماء صايم اذ لو كان موضوعا لمن قام به لاجب هذا التركيب لانا نقول
وضعه لاقام به لا ينع اسناده فجاء الى من لم يعلم به والميتاد من التوف
انه حقيقة فيمن قام به الحدث في المستقبل والماضي مع انه جار في الاول
اقتفا وفي الثاني في عند بعض بمعنى الحدوث بخلاف الصفة المشبهة فانه
بمعنى الثبوت عند المصدر او اعلم في الثبوت والحدوث كما حقق الرضي
بخلاف اسم التفضيل فانه معتبر في على الاطلاق في غير تقييد بالحدوث
ولا بالثبوت ولا اعتبار معنى الحدوث فيه بعدل من صيغة الصفة الى الفاعل
اذا قصد الحدوث فيقال حاسن وقبح وضائق وهذا مطرد على ما قال
الرضي وحكم بان المستقبل في الثابت مما هو على وزن الفاعل كما ذكر في
والعالم في اسماءه كما يجوز صيغة من جرد التثنية اي غالبا فلا يتقصر
بوضع المبالغة ويجب من حيث كما في التباين وبيان الصفة من
ثلاثة التعريف لانه يفتح مجموعتها اسم الفاعل من باب افعال فلا بد ان يخرج
من وتليق النحو او تليق التعريف والمراد به ما التثاني ما يكون نافية
على ثلثة اوصاف قوله من جرد التثنية لخص صيغة الفاعل في التثاني او التثنية
الحروف الاصول من ماضية ثلثة فتكونه من جرد التثاني الاحتمال عن التثنية
المزيد وبوجه هذه الازادة ما في بعض النسخ من التثاني الجرد على فاعله كذا

عنه

قال المصنف وكثرة التلافي ونجته اسم الفاعل على وزن التلافي كسمي اسم الفاعل
ولم يؤول اسم الفعل والمستعمل فيه اسم الفاعل ليس معنى اسم على وزن
الوزن بل اسم ماضٍ شئ والمستعمل فيه اسم الفاعل لم يأت لهذا المعنى
لو قيل أطلق اسم الفاعل من لم يفعل الفعل كالتكسر المنعرج والمجاهل
لان الاغلب جبا على هذه الصفة ان يفعل فلا كالقيام والقاعد
المستخرج كان شئاً كذا في الرضي ويكون وفيه بان المصنف لم يرد ان
اسم الفاعل معنى اسم على وزن الفاعل بل اراد ان يختير هذا الاسم باعتبار
كونه فاعلاً لا المستعمل باعتبار ان طالب الفعل جاعل شخص فاعلاً كالخرج
فانه جاعل الشخص فاعلاً لا المستعمل باعتبار ان كالمستخرج كما طالب
الخرج لان هذا الوزن غالب نعم له اختياراً ظهر منه وهو ان مع الفاعل
اكثر وجوداً في اخره من معاني امور آخر وبناء النسبة على الاغلب
على جعل الفاعل اسم فاعل شئ من الفعل ما لو جعل صفة النسبة
الى الفعل يشتمل الكل باكتفاء لكن جعل اسم فاعل نسب النسبة التسمية
ومن غيره اي غير التلافي او غيره والتلافي هو التلافي المميز فيه والرامي
الحرد والمزب فيه والاسم على صيغة المضارع ليس مفعولاً متعلقاً بالظرف والى حاصل
بوضع بهم مفعول مفعول في المضارعة وكما قيل الآخرة كحل مستقر ومغنى
النسخ كخرج وسخرج فان قيل كثر ما يكون كما قيل الآخرة بغيره ما كان
في المضارع فلا يصح انه حاصل كسما قيل الآخرة قلت هذا اذا كان مستقراً
اسم الفاعل من المضارع لكنه من المصدر فكما كما قيل المضارع كما قيل
اسم الفاعل من غير ان يكون كما قيل في اسم الفاعل كثر كان في المضارع
وللتنبية على ان النسبة تتحقق في كل اسم فاعل كثر ان اسم فاعل كثر ما قيل

آخرة في المضارع كسروا ولم يأت بما كان ما قيل الآخرة في المضارع مفعولاً
لظهور عمل الكيفية مفعولاً وغير مفعول ومن قال لم كان ما قيل الآخرة مفعولاً
كسروا وغير كسروا كذا كان اوله قد غفل ولا خفاء ان بين قوله
على صيغة المضارع وبين قوله يحيم مفعولاً وكما قيل الآخرة متاخر اذا
الحرف الزائد من جملة الصيغة والحركة ايضا لكن المقصود واضح وهو
انه قريب من صيغة المضارع ولا تفاوت الا انه او ما ذكره هو القياس
ومخصص على صيغة المفعول من احسن وكذا مسهب كسروا
نما وزن على ما في السهل وفتح اي مفسر من الفتح وطراح من
اطراح ولا فتح من الفتح ومن كسر اليهم او ضم الناد من اشش شوا ويصل
جمع عمل فاعل من رفع الفاعل ونصب فاعله ما نصب فعله بشرط الحال او
الاستقبال والاعتماد على صاخر او الهمة او ما اذا فقه من شرط معنى الحال
في الاستقبال فلا ينصب المفعول به وانه اخذ الاعتماد على العمل في القاع والمفعول
في العمل في الطرف والبارز والمجرب وكيفيه او في رايه الفعل والظاهر ان
الحال والمفعول المطلق مثل الطرف كذا يستفاد من الرضي في عبارة
المتن وغيره واضحة والمراد بالاعتماد والاعتماد في العمل على هذه الاشياء
والمراد بصاحبه ما سوى الامم لانه لا حاجة معه الى كونه بمعية الحال او
او الاستقبال وما سواه المبني وذو الحال والموصوف ومبني
صاحب لقيامه في الاغلب وانما قلنا لئلا يشك في مزيد ضارب اجرة لا
صاحب الضارب الاب لا زيد والاولى ينبدل الهمة بالاستفهام وما ياتي
كما في عبارة الجوزي قال الرضي استمر طمعني الحال والاستقبال والاستفهام
التي ظاهرها عبارة النجاة والاولى انها كالمهم وقال الرضي والهمة اعم

من ان يكون مذكورا نحو قائم الزيدان ام فاعلان والشيء اعلم من الصحاح
وغيره نحو انما قائم الزيدان والاحقش لا يشترط في عمله وعمل نظائر
شبهه فان كان للمماضي وجبت الاضافة بمعنى في بيانه ما يتعلق به
والاصح ايراد المتعلق معمولا هذا في المفعول به كما تقدمت لك عن الرضي
فانه يرفع الفاعل مطلقا خلافا لذلك وهذا الخلاف مبني على خلافه في
اشتراك المسمى في الحال والاستقبال كذا قوله وان كان له مفعول اخر فيفصل
مقدره بخلاف ذلك فيكون الاول ذكر الخلاف بعد قوله بشرط ما يقع في الحال
والاستقبال نحو زيد معطى عمرو درهما اسف فانه نصب درهما ولا يصح عمل
المعطى فيقدر له فعل كانه مثل ما عطاء فاجب به درهما اي اعطاه درهما
ولا يخفى انه تكلف لا ياب عنه التزم فلهذا قال الكوفي بعمله مطلقا و
السبب في عمله عند امتناع ايراد المتعلق بطريق الاضافة للضرورة
والظاهر انه لا يخفى وجوب الاضافة من حيث اشتغاله بشرط ما يقع في الحال
بل يشترك بينه وبين الاعتماد في التحصيل لما يخصه فان دخلت
اي اللام الموصولة وانما اطلقها لانها المتبادرة من اللام الداخلة على اسم الفاعل
شيوغا وفلكه غيبا والاول الالف واللام والمعدودة في الموصولة الالف
واللام وفيه خلاف الاز في لانه ينكر اللام الموصولة ولا يشبه الاوجب
اللتعريف كسواء الجميع اي جميع الازمنة كاسم الفاعل المعتمد وغير المعتمد
اعتمد هنا على الموصولة وفيه خلاف ابي علي والرامي فانها قال لا يعمل اذا
دخل اللام الا اذا كان بمعنى الماضي ونقل عن سيبويه ذلك ايضا وحمل
الرضي ذلك النقل وهو كونه مأخوذا محتملا وما اشكل على كونه
عمل اسم الفاعل باطنا جليا في امثلة النحاة حتى قال الرضي هذا مثال

مصراع

مصنوع لا اعتدابه وما وضع منه اي من اسم الفاعل للمبالغة وهذا الكلام
صحيح في ان صنيع المبالغة داخل في اسم الفاعل لكن الرضي صرح في بحث
الاضافة انها لا تستلزم رفعه عن تعريف اسم الفاعل بقوله يعني المبالغة
لكنه ذكر هنا ان البصريين قالوا انما يعمل مع فوات المبالغة للفظ ليس
المبالغة في المعنى ذلك النقصان ومن ثم لم يشترط في المسمى في الحال
وقال ابن بابت لا يعمل مع كاسم الفاعل فانه بدل على انه يكون منع لانه
والحال والاستقبال كضرب وضروب ومضارب قال الرضي هذه
الثلاثة تعمل اتفاقا من البصريين وعلم وحذر مختلف فيمنه سببه
يعمل ومنه غيره مثل اي مثل سواه من اسم الفاعل منع الكوفيون عمل
صنيع المبالغة مطلقا وقد عرفت ان المماثلة لا يصح عند غيره ان يثبت
والمتشابه في اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة مثل اي مثل المفعول منه سواء
كان اللفظ معصيا او مكسورا لكونها فرع الواحد ومن قال الوم تفسيره
بالحاق علامتي النسبة والجمع لم يثبت بوجوبه ويجوز حذف الذن من العمل
في المذكور فلا يقال الضارب باقتدر المفعول والتعريف تخفيفا وفي قوله
والتعريف نظر لان اسم الفاعل مع اللام ليس معوقا بل الموقوف
الموقوف ولا يشترط للتعريف في اسم الفاعل فالاولى ويجوز حذف
مع واللام اسم المفعول المستوف من فعل لمن وقع عليه لانه يخرج الى اخرج شيئا
به كسر معنى الحذف كما يحتاج في تعريف اسم الفاعل الى اخرج الصفة المشبهة
لم يذكر بمعنى الحذف لانه فرق بينه وبين اسم الفاعل في ذلك وبما يقال
يشفي ان يذكر لا يخرج نحو اعدروا الوم واشتغلوا كسرهم واللام بنوهم عدم
اعتبار في معنى اسم المفعول وصيغة من الثانية اي ما كان ما فيه على

لم يصح

على مفعول كضروب ومن غيره على صيغة الفاعل ينتج ما قبل الآخر
والله اعلم وما عداها من ذلك المحبوب من اجب والمصفون من
اضعف بمعنى ضاعف والمخزون من اخون وامره في العمل والاعمال
كالمفعول شمره وجره وما هو الحق فيه لا يخفى عليك وان كان مما
فصلنا ذلك حاشا اليك مثل زيد معطى غلامه وهما الصفة المشبهة
ان المقترنات بينهما باسم الفاعل في انه يشي ويجمع ويذكر ويؤتى فكذا
اعلمت ولم يقترن ذلك الشبهة اسم التفصيل لضعف لعدم لزوم ذلك
في كافي الصفة المشبهة ولو جردنا عن ذلك الشبهة لكانت الصفة
وهو عدم المشرك في المعنى بخلاف الصفة ما اشتق من فعل لازم
يرد عليه رجم من رجم فانه صفة مشبهة اشتقت من رجم المتعدي و
واجب ان رجم جعل لازما مبتدئا الى رجم مضموم العين وجعل الرجم مفعولا
منزلة التطبيق ثم اشتق من فهو مشتق من فعل لازم وهذا كما ذكرنا
من الفعل لازم بعد تقيده بحرف الجر فانه لا كان مشتقا بعد تقيده
من فعل متعدي فلهذا خرج اسم المفعول مطلقا بهذا القيد وما ذكره الرضي ان اسم
المفعول المشتق من اللازم خرج بقوله لمن قام به غير رضى ولا يخفى ان جعل
رجم مشتقا من رجم مضموم العين متدرا اهل من اعتبار رجم رجم الى
رجم كما زعموا وخرج بقوله لمن قام به اسم الزمان والمكان والالة
المشتقات من الفعل اللازم بقوله على معنى الشبهة خرج اسم الفاعل المشتق
من اللازم لانه بمعنى الحدث قال الرضي الصفة المشبهة موضوع لمن قال على
سبيل الاطلاق في غير اعتبار حدوث ولا استمرار وقال السيد المحقق
الشهرستاني في شرح المفتاح ان الصفة المشبهة لا تستمر وانما هي على ما

الصفة المشبهة

الاطلاق ومعنى كونه الحد وقت انه قابل لا عين الحدث فيه بخلاف
الصفة فتصح ان يقال زيد صار ب هذا او الآن او أمس وصبغ بالحناء
الفاعل اي لصفة ما هو على وزن الفاعل ولهذا القيد حسن عند قسمة الحد
الاحاسن على سبيل الاطلاق وعلى ما في الرضي وكان الاوضح الاخر و
صيقرا لا يكون على فاعل على حسب السماع اي مقصور على حسب ما لا
ولا لا يصف بطا قياس حسن واسبوب وشدة وقدينية باير او الامثلة المختلفة
ثم باب واحد على تحديق بعده من اليكس قال ابن مالك اي في الميزانية
على صيغة اسم الفاعل يقال هو سلم النفس و منطلق اللسان وقال الرضي
هي من الالوان واليبوب على فعل كاسود و ابيض واعمر و ادع
ويعمل عمل فاعلا مطلقا قال الرضي لا يصح الاطلاق الا عن شرط من الحال
والاستيناف اما الاعتماد فلا يدرى بها ايضا بل هي اولى بالاشتراك في الضم
وكن نقول المراد بيان اطلاق الفعل لا كيفية والا فيقول لانه سبيل تفصيل
كيفية عملها فيبقى ترك قوله على فاعلا على ان فيه نوع في لانه لا ياتي اذلا
فعله على التشبيه للمفعول ونقص ما السائل هو الحكم الكلي والصفة
الشبهة باعتبار الامتناع والاختلاف في الامتناع والحسن وزيادة
والعلم مسائل كلية ترتقي الى ثمانية عشر فكل صفة مشبهة معروفة باللام
مضافة الى مفعولها المضاف الى ضمير موصوفه متنع وكل صفة مشبهة غير
معروفة تكون كذلك فختلف في امتناعها وكونه اوله ورة وقديمين تلك
الاسماء بيان تحقير شتم على التبيين على وجه القبح ومقابلية ومن لم يعرف
هنا مسئلة قال سمي كل قسم مسئلة لانه يسأل عن حكمه ويبحث عنه فلهذا
مسئلة لانه ان يكون اي يحصل بيان ان يكون الصفة باللام او مجردة

عنهما ومعهما مضافا او باللام او محذورا عنهما اي الالف والاضافة فلهذه
الالف ستة اقسام اثنان في جهة واحدة ليطهر النفس في المولى ضرورة
الالف ثمانية عشر والمفعول في كل منها مفعول منصوب ومحذورا ليطهر
عاطفة كاللثة في نظم بيان ضرورة الف في ثمانية عشر ولو كان الواو
عاطفة كان حيا الا نظام والمفعول في كل منها مفعول منصوب ومحذورا ليطهر
في جهة ان يكون قال الرضي انما لم يقسمها باعتبارها في نفس حال
الكلام في قدم في باب التثنية بالاضافة ايضا بان يكون خبرا او حالا
ولان الكلام في قدر من المفعول والابحاث في لافرن بن حسن وجه
وجه غلام وبن حسن الوجه حسن وجه الغلام فلا فائدة في قسم
المفعول الى المضاف وغيره بل المقيد كون المفعول معرفة ومضافا الى الف
وغير مضاف اليه فان كون تمييزا او شبه مفعول بدو في كونه معرفة وذكره
وكونه خالية عن التمييز او سلبا على التمييز الواحد والمتعدد بدو في كون المفعول
مضافا الى التمييز ومضافا الى ضارب الالف ثمانية عشر فالرفع على
الفاعلية والنصب على التشبيه للمفعول في المعرفة لا اثنان البصري في تعريف
التمييز والاولى عندي انه على التشبيه او المعنى على التمييز وعلى التمييز
في النكرة واللام يشترط النكرة التمييز عند الكو قين جعل الكل منصوبا على التمييز
والا على الاضافة وانما قال فالرفع على الفاعلية وفي الاحتمال البدلية باعتبار
ضمير في الصفة وهذه يجل في زبد الحسن الوجه بالرفع لانه ليس خاليا عن
الضمير وبصير زبد الحسن وجهه بالرفع حسنا لا احسن لانه على
الضمير لا ضمير واحد كما هو على تقدير الفاعلية والبدلية على الرفع على الفاعلية
دون البدلية عند الحسن وجهها حيث لم يثبت الصفة فانه قلت

لعل البصر بين جعلوا النصب على التشبيه للمفعول دون التشبيه
بالتمييز لان المفعول هو الاصل في العمل فانه قلت قد استعار الضمير
الرجل الجبر عن الحسن الوجه فاردوا استعارة الحسن الوجه
عن الضارب الرجل النصب ليصير كالمستعار ضمين قلت رعاية في
المبكية اهم من ذلك وتفصيلها اي الالف ومن قال الى السائل
فقد سها حسن وجهه ثلثة منصوب حال بن حسن وجهه لانه في المبنى
فاعل التفصيل كانه قبل تفصيلها حسن وجهه وثلثة اوجه وكذلك
حسن الوجه حسن وجه وجه الحسن الوجه الحسن وجه معطوفات
بنحو العاطف وقوله كذلك بمعنى حال من الحسن وجهه قد استعار الضمير
من الجميع اثنان منها متضمنان هما الحسن وجهه الحسن وجهه خبر بعد خبر
من قبله احوال مضافا الى استعارة الاول فلهذا حصول التخفيف لعدم حذف
ثنوين ولا ضمير بارز والابتنان بمنته كافي الحسن الوجه فانه كان
في الاصل الحسن وجهه فلا اضعف وبقي الصفة بلا فاعل غير تمييز
في الحسن ليكون فاعلا ولا يخفى ان هذا يقتضي ان لا يمنع الحسن او
وجهها والحسن اوجههم استغنى عن البارز في وجهه فحصل التخفيف
بل زاد بالاضافة ضمير مستتر واما امتناع الثاني فانه اما في الاصل
الحسن وجهها فلا يخفف واما الحسن وجهه فهو في صورة ما لا يخفف
فيه وقبل لانه في صورة اضافة المعرفة الى النكرة وهو على المقصود
واختلف في حسن وجهه تبادران الاختلاف في جوارحه وانشاء
مطلقا وليس كذلك بل البصر بين جعلوه مستغنى في السنة قبلي في الشعر
والكديون جواره مطلقا وجه الامتناع ان الاضافة يكون بخلاف التثنية

والتخفيف في الضمير على منه فلا وجه لتترك الالهي مع امكانه واختيار
الادنى وما هو الا تجميع المبرج ووجه الجواز حصول التخفيف في حسن
وجبرها لان حذف النون ليس في من حذف الضمير لان كماله في
من كان الا ان يقال النون لكونه قايما مقام النون في حكمه والبواقي من
الالف م وهي حصة غيره ما كان فيه اي تتركيب كان فيه لاصفة كان فيها ضمير
واحد لم يكتف به في الضمير واصله وصف كبد ليجعل له ضمير
احسن مما فيه ضمير ان لاس غيره حتى يقتضي ثبوت الحسن في القبيح
لكنه لا على المحتاج اليه في الضمير ووجه انه عن المستغنى عنه في الضمير في
فيه ضمير ان الاول اكثر لعل الشبهة في التعدد حسن شقوت
حسنة في الضمير وكثرة تارة في حسن وقامته اقل حسنة في حسن
وجهه وذلك لا يتكلم على المستغنى عنه وما لا ضمير فيه فيجوز عدم الحاجة اليه ولا
كان معرفة عدم الضمير وعوده منه فقه على معرفة ما هي حاله عن الضمير ما في
ضمير نصيبه من بيان بافعال في رقت على صيغة الخطاب باي الصيغة
فلا ضمير فيها في كالمفعول في حسن رت برجل حسن غلامه ويضعف حسن
ووجه حسن غلامه والافيد بالضمير الموصوف مبتداء كان او حالا او
فوقه على صيغة الخطاب كما يقتضيه قوله متى رقت على صيغة الغائبة
وهي ارجح لان معرفة المفعول منها اهم من العاقل في الاحتمال الاول
حذف المفعول وهنا حذف العاقل وذكر المفعول الا هم وثنى وكلم
بذكر التذكير لانه لا يدخل في الفوق بين العالي عن الضمير والمشتغل عليه
لكثرة كونهما وذلك فيما لا يستوي فيه المذكر والمؤنث كقول ولم يقل
بل قوله فتؤنث وتثنى وتجمع فظا بانه اي الصفة الموصولة مع انه احضر لفظا

للفظ ببناء المطابقة في الاعراب والتعريف ايضا وسما الفاعل والمفعول
نعم المتعديين الاخرين لا يمين وفيه الجمع بين الحقيقة والمجاز لان وصف
الضمير المفعول باللائم التشبيه باللائم في الكفاءة بالمرفوع وعدم التجاوز الى
المضرب مثل الصفة كما ذكر البنا وانه ما ذكر من النقص ولو ابدت فيه به
لانها ليست مثل الصفة مطلقا اذ اللازم فيها اللام الموصول ووجه الصفة
اسم التفصيل ما شئ من فعل لم يوصف بزيادة على غيره اي وضع للموصوف
بالزيادة بل من قام به الشيء الا انه جعله كونه ذلك القام الزيادة زائدة
ولا طبل بمعنى الزائدة في الطول لانه لم يوضع له بل من قام به الا ان
عدم وصف العرف بالمنصف بالطول لاس له الزيادة في الطول
جعل بمعنى الزائدة في الطول والمراد بالغير اعم من الغير بالذات او بالاعتبار
كما في قوله ثبت بانك منه تهرما والمراد بالزيادة على الغير اعم من
الزيادة في قام الفعل او في وقوع الفعل عليه وهو اي المفعول المذكر افضل
فلا جبر في افعال وافعلون وفعلي وفضل وانما خصه بالبيان لانه لا ينفك
قوله وشروطه ان يثنى في جرح ويمكن الاعلية وخير وشرف الاصل
اخره واشتر اذ لا يمكن البناء في غير الثلاثي في غير القياس اذ لا يربط
الكثرة من ثلثة احرف من مصدره فلو حذف الزائدة على الثلثة لم يتبين
انه اشتق منه وفيه انه الامكان لا يصلح ان يكون قرصا في اشتراط
البناء في الثلاثي لان امكان البناء في ثلثة شرط اول لم يشترط في الاصل
لانه لا يمكن في غيره وان العلة في اشتراطه ان ليس يكون ولا يجب
ايضا انه لا يمكن البناء منها بل التباس في تخصيص التعديل في الثلاثي في جرح
تخصيص في غير مخصص وقد خالف المصنف في سبويه حيث جعل سبويه

٢٦٨

تم التفسير

حجة في باب الاحوال قياسا وغيره مما قام الكثرة واما بالنظر في الكثرة
 والمجرد انه يحكي في جميع التلاخ المزيج قياسا فغير موقوف بل هو
 ولا يجب صفة ثابتة لثلاثي فصل بينهما بالتعليل والاف وفيه لانه جمل مقرر
 اي هذا الكثرة طالما يمكن والجمل المقترضة لا تمنع في موضع ولا بد منه
 آخر وهو لا حصة فان التفضيل لا يشترط من الحلية وتخص بالصفة
 وازد المسمى ان يكون تمام المعنى احسن من مضافه ولا يقال الناقصة
 فانه لم يسمع منها اسم التفضيل وان يكون مصدرا كاشتق منه فعل مشرف فاشتق
 من مصدره ولم يسمع من اشتق من ان يكون بالانفاوت فلا يقال الشمس اليوم
 اغرب والتعريف يقع عن الشرط الاحتمال واورد كذا جمل والبدل وارجع
 مما لا يحصى فقبل لا بد من تقييد اليك بطاير ومع ذلك يشكك ما يشترط فلا
 احق من بصفة شاذ وكلام الرضى بدل على عدم التوثق بالكم بشذوذ
 لان منها افضل لغيره اي لغيره التفضيل كذا حمرا واسود وارجع قلوبني
 اسم التفضيل لا يسر او روي على الرضى انه حاد ارجع للتفضيل فقال ارجع
 رعتا ولا تظلم ويكن وفيه بانه اراد منها افضل لغيره قياسا مطر وارجع
 الانبساط فلا يتحقق باجاء منه افضل في غير اطراد ولا يتحقق القاعد بما
 جاء في الحديث في وصف الكون من مائة واربين من اللبن لانه شاذ وشك
 لانت اسود في عين من الظلم واما اوقع الكوفيين فيجوز اشتقاقه من السود
 والبياض لانها اصلا ان مثل زيد افضل البياض فان قصد غيره اي غير الظن
 التلاخ المجدد الخارج من اللون واليبس كيقصد المزيد فيه او المربع المحرود او
 المراد فيه اللون او اليبس الحاد لان ينقص فيه لالا ان يفضل في اتمام
 شاذ في فصل اليه بالند وكذا ما يدل على الشدة او الزيادة او الكثرة فاشترط

على حسب تفاوت المقاصد ولا كان طريق التوصل بينهما او في التميز
 فقال مثل هو استمد من استخراجا وبيانا وعمي لن يجعل ذلك التفضل فيه
 تميزا عن نسبة لانه الى ذلك التفضل قال انه كما انما اكثر منك مالا
 وولدا والظاهر انه لا يحصل الموصلة بصفة افضل بل يصح هو زائد عليه استخراجا
 بل هو اوفر بالمعنى واد المعصود وجه زائد في الاستخراج لازاد في التميز
 والاحتجاج ولا سعاد حاله في قوله وكذا قصد الغير يخص بالتوصل بقصد الغير
 لكن لا يحصل التوصل بقصد الغير كما يصح زيدا افضل او اعلم يصح زيدا اكثر فضلا
 وازيد عاكما وقبالة اي مفضل لفاعل اي التفضيل لفاعل وقد جاء التفضل
 المفعول سماعا عند زاي اكثر مدورية واليوم اي اكثر طولية واستمد اي اكثر
 مشورية واشتغل اي اكثر مشولية وحب اي اكثر حمورية واذ اقصه في
 هذه الامور التفضل لفاعل توصل بالشد وكثرة قال انه كما والذين استنوا
 استجابتهم قال المحقق التفاضل في لم يقبل لانه لان اصباح في القول
 واذ اقصه التفضل للمفعول فيما لم يحكي له افضل توصل ايضا كذلك ادركت
 هذا فتقول كان الاول ان يؤخذ قوله فان غيره توصل اليه بكثرة وكثرة
 عن هذا الحكم ايضا ليعطى به ايضا يستعمل على احد ثلثة وجه قوله على احد
 ثلثة اوجه حال من مرفوع يستعمل بدل منه قوله مضافا لفظا او بمن لفظا
 او مرفعا باللام العهدية والاصل استعماله من لان وضع اسم التفضيل لطلب
 ذلك لانه لا يفضل الا منفضل ومفضل عليه والتفصيل بالفضل عليه انما هو
 مع من لكنه قدم المضاف ثمريد الا انهم به كثرة مباحة فلا يجوز الا افضل
 من عمره لان التبع فيه اللام العهدية المنقبة عن ذكر المفضل عليه فيه
 ثمرة المفضل عليه فيلحق مع اللام ذكر المفضل عليه ولم يجوز جمع

272

لام الجنب ايضا مع من لانه يشبه جمع لام الهمزة مع من الاناء راخذت
بالاكثر منهم حصصا انما الفرة للكثرة وربما يقول بان من يستفضل في المنة
الاكثر من بينهم في غير حصصا ومثل هذا اظهر من ان يخفى فان من فيه
ليس له فضل بل متعلق بالثبوت عند المعلوم من التفضيل اي هذا اي اظهر
من كل ما عدا بعد من الحفاء وله نظائر لا تحصى في علم ذلك تعلم الجميع ولا
زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه يستعمل بدون من لفظا بل يندرج المفضل
عليه من كونه اكبر اي من كل شيء ولا يصح ان يكون التفضيل كبر كل شيء
كما قال الرضي لان حذف المضاف اليه لا يصح بدون التوفيق بالتفريق كونه
او بالضم نحو قبل ووجود مضافا اليه مثله باسم بعده نحو بين ذراعي وجهه
اي بين ذراعي الكسدة وجهه الكسدة نعم يصح ذلك في مثل زيد اكرم واجل
بتقدير اكرم الناس واجل الناس فتارة الا ان يعلم استثناء من القاعدة لا
من قوله فلا يجوز زيد افضل اذ لم يعلم قائل ذلك ان يحل استثناء من قوله
ولا زيد افضل في قوله الا ان يعلم واذ لم يقع افضل التفضيل
على معنى التفضيل كالدنيا والليل يستعمل بدون احد الوجه لفظا او تقييدا
لانه لا يستدعي مفعلا عليه والمراد بالدنيا العاجلة وبالليل الخفية
وذلك التجريد عن التفضيل قياس عند المفسر وسامع عند غيره وهو الصحيح
فاد اضيف فله مقيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة
على من الاول ما اضيف اليه من شراكه في مفهوم المضاف اليه فيستعمل
اي يكون المفضل منهم اي من المضاف اليه والظاهر منه انما هو فيهم فليس
ان المضاف اليه يجب ان يكون جمعا فيستفرض ان يكون زيد افضل له وليس
في مثل زيد افضل الناس فالمقصود تفضيل زيد على جميع الناس وهو قوله

ولو صحت التفضيل عليه وقت افضل ما عداه من الناس لم يجز الاضافة
وليس ان يدكر من فتقول زيد افضل ما عداه والثاني ان يقصد زيدا
مطلقا بغير مقيدة ببعض ما عداه فيزيد الزيادة على كل ما عداه اما حقيقته
او عرفا كما تقول زيد اعلم بقدر اى اعلم من كل ما عداه من اهل زمانه
ويضاف للموضوع اما الا ما دخل هو فيه نحو نبيا افضل قرينس واما الا ما
لا يدخل فيه يوسف حسن اخرته وذلان اعلم من كل من يشترط في الاضافة
الما هو داخل فيه ان لا يمتنع من الاولى فيجوز يوسف احسن
طوبى اي يوسف عندهم باضافتهم اي الاخوة اليه ويجوز في الاول اي
في المضاف الاول لا في ذكر الاول او اذ يدون التذكير مع تقييده في
من بالتذكير بهم انه لا تذكير بنا لكن في بعض الشروح اعتبر التذكير بنا
فتقول زيد افضل الناس وهذا افضل وكذا في البواني والمطابقة
لكن هو له شواهد كان او مبتداه او اذ حال واما المضاف الثاني والمرفوع
باللام فلا بد فيها من المطابقة وكذلك ان لا تدر فيها وتربط الجزاء بالمبتدأ
المطابقة لانه في قوله فلا بد من مطابقتها والذي بمعنى لمن مرفوع وتذكر
لا بد من حاجتي فيه معنى التفضيل اول وقد استوفى المصنف اشتقاقه
وقال في قوله في قسم التمر يف قال اسفل مع موصوف او بمن صار
غير منصرف وان جروعا يكون منصرفا لخلق الوصفية في فتقول غاما
او في قوله اول وفضل ولا ولا يعمل اسم التفضيل بنفسه عملا قويا
بخلاف نصب التمييز والظرف وما يشبهه من الحال فان نصب هو لاء
كما هو جواه والظاهر ان المفعول معه والمفعول له والمشتق في حكم
هو لاء وقد عرفت ان النصب على اسم المفعول من خواص الصفة المشبهة

واهم الحاصل والمفعول غير متعد بين وانما قيدنا العمل بنفسه لانه يعمل بواحدة
 حرف الجر فانه يعمل بلام التقوية في المفعول به انا اضرب منك زيدا وانا
 بالياء فيما يتراد في مفعول الباء في افعال كونا اعلم بانطلاق زيدا وانا
 اجعل زيدا وتعلق به حرف ج كانت تعلق بفعل كونا امر منك زيدا
 واري منك بالتم واذا انتهى باول مفعولين بلام التقوية يبقى الثاني
 منصوبا بفعل المفرد عند البصرين فمفعولنا كسب منك لزيد الشاب
 او التقدم اكسوه الشاب وعند الكوفيين الثاني منصوب للمفعول
 لانه لا يصلح تكرار لام التقوية بل لا يصلح تعلق حرف ج بمعنى واحد بمعامل فلا تقول
 جلست في الدار في الارض الا على سبيل البدل وانما جلست في الدار في
 يوم الجمعة فليس حرف الجر فيه بمعنى احد اما نظرية الزمان والاخر للكان
 وينتهي اذا كان بمعنى المفعول الى فاعل الى كذا انت احدث الى والعمل في
 الفاعل المظهر وفي المفعول بلام واسطة والثاني اقوى وليس له العمل الثاني
 انفاذا واذا وجد مفعول به بفعل فقدر له الفعل كما في قوله تعالى هو اعلم من
 يفضل عن سبيل اي يعلم من يفضل وكذا قوله واضرب منا بالسيف
 التواشي اي الرؤس واما العمل الاول فتدعى بوجهين من حيث هو
 افضل منه ابوه وبوجهين من حيث هو لم يشتهر ذلك والمشهور ان يكون
 المص هو انه لا يعمل في فاعل مظهر بخلاف الضمير فانه لا يشتهر غالبا فيكم
 القدم في عمل العمل ولا يجوز الى شرها والقرينة على ان المراد بالمظهر
 الفاعل او الشئ كذا قيل وكذا ترميد بالمظهر اعلم من الفاعل كما هو الظاهر
 فتستبعد من الاستثناء عدم عمله في المفعول لانه ليس له العمل في الثاني على
 الا اذا كان افضل شئ يجب الذكر حالا او خيرا او صفة ما يقتضيه

كونه صفة له في الواقع انه لم يعرفه السبب ولهذا لم يقل صفة له لئلا يفرق
 التخصيص بالثبوت مثال الجدة ما زيد احسن في عينه الكحل منه في عين زيدا
 ومثال الحال ما جاء زيد احسن في عينه الكحل منه في عين زيدا وهو في عين
 السبب على صفة المفعول اي ما جعل سببا لكونه افضل شئ في الذكر فانه
 لولا الكحل لم يصح جعل احسن صفة لرجلا واختار السبب على السبب
 مع ان المشهور في عبارة انهم تنبهوا على انه لا يجب ان يكون سببا في الواقع
 بل يكفي جعل المتكلم اياه سببا ومن لم ينبه لذلك قال عبر عنه السبب
 لان عين زيدا وعين الرجل سببان للكحل ولا يخفى سماجته وانما قال
 وهو في المعنى السبب لكونه في المعنى الشئ واسارة الكونه للشئ في
 اللفظ لا النفي كونه في اللفظ لا في المعنى ايضا للسبب لانه السبب اليه
 ورافعه مفضل ذلك السبب باعتبار الاول اي اول ماله اسم التفضيل وهو
 الشئ ولو قال باعتبار الشئ لكان اوضح على نفسه باعتبار غيره اي
 غير الاول ولا يخفى انه بنى در منه الثاني وهو السبب لكنه يرفعه ظهور عدم
 الصحة ونعرف غيره الى غيره ولو قال باعتبار الشئ تمام باعتبار الاول لم
 ينشأ در منه الثاني فتأمل متفينا خبرنا ان كان او حال من فاعل او فاعل
 المظهر فتأمل او من مفعول مطلق لفضل وهو السبب بقوله لانه يجمع حسن
 واختر زيدا بشرط اكونه التقاير بين المفضل والمفضل عليه بالاعتبار عنه
 مماثل ما ريت رجلا احسن في داره زيدا من عمر ولا عن قول ما ريت
 رجلا احسن في عينه الكحل من كحل عيسى زيدا كما تراه بعض الناس حين
 لان التقاير بين المفضل والمفضل عليه كالتقاير في المثال المذكور لما تراه
 على انه صرح المرعي بالمتاخر حيث جعل قوله ما ريت عينا احسن فيها الكحل

شرح على قول السبب

من عين زيد لانه بمنح حسن علمه المفهوم الكشافة يعني عمل في المظهر في هذه
الصدرة لانه بمنح حسن في المثال المذكور في حسن كما في ذلك لا بوجه بل
احسن في عينه الكثرة في عين زيد وذلك لان التقى قربة الى الزيادة
في فضل الحسن فصار المعنى حسن كل الرجل دون حسن كل زيد لانه
احتمال المساواة بنصفه مقام الدرج اولان التقى جعل مفهوم التركيب حسن
كل الرجل مثل كحل زيد او دونه وبهذا التقى اسحق العمل وان خصة الرف
بكونه حسن دون حسن كحل زيد ولا كان يتوجه عليه انه ينبغي ان يعمل في
ما رايته رجلا افضل منه ابوهم اليه دليل يسبويه على العمل باجتنبي وهو
وقال مع انهم لو عرفوا حسن بالجزئية للمكمل لفصلوا بين حسن ومحموله
باجتنبي وهو الكحل الذي لم يعمل فيه احسن ح والفصل بالاجتنبي بين العامل
والمحمول لا يجوز مطلقا كما هو المشهور وشاع منه في نسبة البيضاء في قوله
محمول افضل واقل لا يجوز لكما لضعفه في العمل كخفة الرضى عنه صرح الرضى بكونه
زيد ابو ضارب وقوله بين احسن ومحمول شتم بذلك وقد عرض في
سبويه شتم وجهه انه يزعم ان يصح العمل بدون التقى ايضا وجر عليه
بعد انه يمكن وقع التفضل بتقدير المحمول على الكحل ان يقال ما رايته رجلا
في عينه منه الكحل في عين زيد واجاب عنه الرضى بالان يبغي الضمير منه رجلا
غيره كره فيه ان المرجح وان اخذ لفظا تقدم حكما فاجاب انهم لم يرضوا
بالشتم ام خلاف الاصل من تقديم الضمير على المرجح لفظا واما ما يقال انه لو
قدم لم يبين العبارة المشددة والكلام في العبارة المشددة في
هذا المقام فخرج عن التوجيه اذا الكلام في وجه اختيار عمل التفضل

الحرب مشهورة على الوجه المشهور وكيف لا ولو كان الكلام مع التزم
العبارة المشددة لينفي ان يقال لو فعل لم يبين العبارة المشددة
بحالها لان المشددة جعل صفة لرجلا والحكم ان التسهيل لا يتم فانه
لا يجوز في ان يقال ما رايته رجلا الكحل في عينه احسن منه في عين
زيد وقد سيج اسكال قوي وهو اما ان يكونه بيان القاعدة فاسد واما
واما ان يكون التسهيل فاسد لانه اما ان يكونه العمل فيما رايته رجلا
في عينه منه الكحل في عين زيد فيزعم الامر الثاني واما ان لا يكونه فيزعم الامر
الاول لصديق القاعدة في حقه فان قلت التسهيل جاز في قوله ما رايته
رجلا افضل منه ابوهم قيل لم يعمل لان جهة التفضيل فيه قوية لمغايرة
المفضل والمفضل عليه فيفاضل عرض كونه بمنح حسن بخلاف ما نحن
فيه لان جهة التفضيل فيه ضعيفة الامغايرة بين المفضل والمفضل عليه
الاما بالاعتبار وحاصل ان معنى قوله لانه بمنح حسن انه كذلك ولا سطر
له فان قلت ليس العمل للتحيز عن الفعل بين العامل ومحموله بالاجتنبي
كالتميز عن السجى بالمتميز اب قلت لا لان عمله واقع في القيمة وبعض المحمولا
الظاهرة كما عرفت فاركاه اهلون في الفصل بينه وبين محموله بالاجتنبي
ذلك انه يقول حسن في عينه الكحل من عين زيد اي جاز لك اختصار
هذا التميز كسبب التميز الى المقصود اذ من البين ان المراد من كحل
عين زيد وما ذكره بعض الشايعين انه يجب تقديره في عين زيد لانه
المفضل والمفضل عليه بالذات فقد عرفت ما فيه على ان صحة هذا النوع
من التقديم ممنوعة فان قدمت ذكر العين اي ذكر العين المفضل عليه
قلت اي وجوبا ما رايته كعين زيد حسن فيها الكحل وفي هذا الاختصار

وجيب في الاستقبال لم يات غيره وذلك بسفاد من ذكر الاختصار الاول
بقوله ولك ان يقول وذكر هذا الاختصار بقوله قلت حيث جعل القول
لازم تقدم العين وقوله كعين زيد منقول رابت والكاف اسم اي ما
ما رابت مثل عين زيد وقوله حسن فيها الكمل صفة الكاف فكل
غير مائة لان مثل المضاف الى المعرفة لا يعرف فلا حاجة الى تقدير
موصوف لقوله كعين زيد اي عين زيد ولا العواجب حسن لكن
الست المستشهد به زيد تقدير للموصوف لا حسن وح فوك كعين زيد
حال مستند على الفعل مثل اي قول لا مثل قول الشاعر ولا اري اوله شعر
مرتب على ادي السباع ولا اري كوا ادي السباع حين يظلم واديا
اقل منه ركب قوة تابة واحوف الاما وفي الساريا والمسايرة ظاهرة
اضافة الوادي الى السباع اما لكثرة السباع لانه اذا قل مرورا
الان بالوادي لكثرة السباع فيه واما المراد بالسباع شجر الناس
فقطع الطريق وقوله انه الاية اسما فبيان لسبب فكر الكريت
وهو انما منهم ابايا على سبيل ان ية اي التوقف والتأني في الشروع
في الانبان ابايا واحوف بمعنى المفعول اي احوف الوقت وقاية اليه
الارى من الخوف بان يفنيه بايامه اللهم انبت علينا بطليموس
وبنهم خاضع عن حد الاحصار فذلك ان نمن علينا بالتوفيق لمعرفة
الافعال وحسن الاداء الفعل ما دل على معنى في نفسه مفترى باجاءه
التي قد خرج معرفة هذا الحد من القوة الى الفعل فليكن باختصار
صاحب عقل الفعل ولم تقف في العقل المجهول لاني وصرت من جملة من
الان في ومن خواصه دخول قد لان وصفا الترتيب الماضي الى الحال كقوله

وجعل متوقفا او لتقبل المضارع والسين وسوف الموصوفان يتخصص
للمضارع بالتقبل والجازم الموصوفة للتل في الفعل وانما دخل الماضي مع
عدم الفعل لانه كما دخل الجاء المبني مع عدم عمله وجعل الجازم في الماضي
من جعل الجازم منها لان الجازم يستعمل في الجازم لوجوده في ان يقرن وان
دون الجازم بخلاف الجازم لانه لا يتفك عن الجازم فلا جعل الجازم في
الماضي وهذا الجازم وكون ما والتايب ساكنة لانه وضعف ككون فاعل
مؤنثا وكذا الظاهر انه عطوف على ما والتايب ما فعلت الاول الى ان يبر او بالغير
المرغوب البازر ولا يحسن المحرك والبناء ورتبة لبس في التشتت واول الجا
وانما خصص الفعل لانه وضعف لانه على فاعل الفعل ولا يصح ان يبر ويجوز
فعلت مطلق الضمير فروع المتصل لان المستنبط الاسم والفعل ويحذف الفعل في
الماضي والمضارع والامر عند الحاجة فينبغي ان يفهم الفعل بعد بيان خواصه كقوله
الاسم بعده بل الفعل اخرج الى التفسير لكان يتوهم انفسه الى الماضي والمضارع وكذا
في الامر الغائب والمضارع ونهيهما كما عند الصرفين الماضي ما دل على زمان قبل
زمان اي قبل زمان انت فيه وهو سمي بالماضي اولا كما ان زمانا انت فيه سمي
بالحاضر وزمانا تفر فيه مستقبل سمي بالحاجة الى الفعل الذي عليه بانه سمي بالماضي
بهم المذلول كما اعتادوا ونصب فيل الطرفية يومهم ان الماضي زمان هو فيه ولا يفهم
ان المراد التقدم الذاتي لا الزمان ولا جوا الزمان تقدم بعضا على بعض لا
بأنه لان منشاء التكامل ليس التقدم بل الترتيب على الطرفين ولا ان طرفيه
الزمان السابق لزمان الماضي طرفية الخاص للعام لان قبل ليشكس وان
الطرفية طرفية الكمل لبعض لان قبل ليشكس لان قبل ليشكس لان
بشيء ما لبثت عنه شيء والجميع فرد للماضي ولو قال الماضي ما دل على زمان كقوله

الماضي



لم يرد شي ويكون اوفى بتعريف الحال بزمان انت فيه والمراد بافضل فخرج
اسم المراد بالذات لانه لا يحسب الوضع الا فرادى لانه المقبريات
مخرج ما دل على الموضع التركيبى نحو لا يصب ولم يصب ولو يصب ولم يخرج
ما انقلب الى المستقبل فدخل عليه ان وما ينضم مغناه وما يستعمل في الدعاء وما نفى
بما وان في جواب القسم نحو والله لا فعلت وان فعلت وج لا يجب بغير لان المانع
كما يجب ان لم يكن في جواب القسم فلا يقال لا قدت ما لا يقال ولا قلت معنى
على التبع غير الغير المرفوع المتحرك والواو لم يقل معنى على السكون مع الغير المرفوع
المتحرك مع انه اخضر ونقد او فر لان البناء على التبع اصل وما عاده عارض فخرج
بيان الاصل لا يخفى انه ينقص برى ودعا ولا بد منه انه في الاصل معنى على الفتح
والسكون العارض لان لا يصح قوله مع غير الغير المرفوع المتحرك لان الاصل في الكلام
الفتح والسكون والضم لعارض المضارع اسم فاعل من المضارعة وهي التثنية ما حذفت
من الضرع كان التثنية ان نقصا من ضرع واحد ما شبه الاسم باحد حرفي
اي سببا حذفت ثابت لانه اذا دخل على المانع انتقل من الانفراد الى التثنية
وفي بحث لان زيادة حرف وتخصيص اللفظ فزادة حرف اثنين سبب وجود
اللفظ دون اشتراكه بسبب وضوئين فثبت انه الاسم بالاشتراك والتخصيص
بسبب حرف ثالث وكان الاول باحد حرفي انت كربت او ضمت
بمعنى تاخوت كما لا يخفى وانما عدل عن تعريف المضارع بما كان يترقب من تعريف
الماضي من قولك ما دل على زمان يترقب الى هذا التعريف الضمنية وجه التعيين
بالمضارع ووجه اعراجه من بين الافعال وقوله لو قومه مشتبه في بيان وجه
احص راحة المذهب الثلاثة ثمانية كونه في الماضي المستقبل حقيقة في الحال فخرج
بمعنى انه ينبغي عند عدم الزينة وثالثا على ذلك وتخصيص السبب بوجه

كما ان الاسم قد يخصص بما يستخرج معه وبصيرته كما لكلمة الواحدة كالمجل
فانه يخصص بالبناء بالواحدة بدونه مشتبه بين الواحد والمتعدد وقد
يتخصص بكلمة المنقطعة عنه كما في غلام زيد فان الغلام يخصص بزيد وكما
في عمرو واحد ولا ينبغي ان يخفى عليك حسن هذا البيان البديع
كنت ان شان زرع فان قلت التثنية بالاشتراك والتخصيص
بين الماضى والمضارع لان مشتبه بين اقبل وادبر وله غير نظير
قلت بسبب التخصيص على ما قررنا بالاشتراك بين مشتبه في الافعال لانه
المضارع واشتراك التثنية على عائد الى اشتراك الاسم بالاشتراك
في المصدر مقابل وما يليق ان يضبط في هذا المقام ما يخصص المضارع بالزمانية
فتخصيصه الى الاسم لا يندى عند الكوفيين وبسبب عنده بعض وهو المرجح عند
المصنف كاسباقى وجا التثنية وكذا بان خلافا لابي على وتخصيصه بالاستقبال
بالحرف لطلب علم الاسرار والسنن ويجعل دعاء او تمني وبخول حرف التخصيص
وجعل للتثنية وجعل للمؤنث او مؤكدا بالنون او لام القسم وبخول كل
اداة شرط سوى لو وبصورة منصوب او بالواحدية وبلا التثنية عند
سبويه ومن تبعه خلافا لابن مالك فالهزة للمتكلم مؤنث والمراد بالواحد
وهذا واحد من معاني المؤنث وقد سبق في بحث اسماء العدد والنون اي
للمتكلم مع غيره والتثنية لطلب مطلق والمؤنث والمؤنثين غيراى وقت
غيره فخصه مصدر رجنى وقبل حال وفي صحة وقوع المصدر حال الكلام والبناء
للقايب غيرهما بالصفة الغائب لان غير المشتبه بالجمع متعين فالغير
يخرج بالاضافة وحرف المضارعة مفهومه في الرباعي اي فيما مضى
على ما سبق اوفى مفهومه فيما سواه سواء كان على ثنية او حرف او اكثر

من ادبته ارف و بيان معاني الحروف و هو كما تراكمت من التعريف
لانه ينضج به المضارع كمال تضاع ومن لم ينسب قال هذه و طبقه تفرقة
ذكرت استطراد او لا يخفى ان تعريف المضارع لا يحصل المضارع المعروف
وكذا احكامه المذكورة وما ذكره لا ينتمى في المضارع المحمول ولا يعرف من الفعل
حال قدم على صاحبه وهو غيره والظاهر ان قوله اذا لم ينصلح فون تاكيد لما
تفيد له فينبى ان عدم اعراب الخبر من الفعل مضارع بعينه اتصال فون التاكيد
وفون جمع المؤنث به وهو ظاهر الفاعل المضارع فون الاول
بانه قبله لا يفهم من الكلام وهو انه يعرف فعل المضارع والاغذب ان قد راعى
اي جرب اذا لم ينصلح فون تاكيد ولا فون جمع المؤنث ومن قال فلي
ينفس من الكلام لانه في قوله انما يعرف المضارع لم يأت بشئ لانه يعلم
ان يكون تقييد المحم فلم يرد الاستفهام الا لشكال ولم ينف فون اذا لم ينصلح
فون للكلايم وما ينصلح فون الوقاية وفيه رد على الكوفيين حيث جعلوا
الامر مع ما ورد لو لم جعل فون فون امر الاله مضارع مجزوم عنه النجاة وليس
بامر و اعراب اليت به المذكورة عنه البصر بين فاعليه لا يدل على معنى بل هو
صورة اعراب عنه الكوفيين معرب بالاضافة كما هم لتوارد معان متقنة
لها غير واضحة غالبا لولا الاعراب فاعرب في مقام الوضوح الباطن واما
في الكلام فان لا يضرب عنه قصد التقى شبة النهى وبالعكس فوضع
باعا بها ولا تاكل السمك وتضرب اللبن بالعطف على السهو بين
بالعطف على مصدر النهى وكون الواو وليج تقدير ان اى لا يمكن شك
اكل السمك مع شرب اللبن ولا ينطبع الا باعرابها وليضرب معناه الخمر
لمنس فون ليضرب بالضم فوضع باع اعرابها فاطرد الاعراب في بقية

ولم يضرب و لم يضرب وان لم ينسب و اعرابه رفع لا ينف علم الفاعلية
ونصب لا ينف علم الفاعلية وجم مكان الجوف الكسمة فقط الرفع والنصب
مشترك لفعل بين اعرابي الكسمة والنقل ولم نجد قد راسخة كابين افراد
الرفع والنصب جملته من اللفظ الرفع والنصب في كلامهم ولا يبعد ان
يكون معنى الرفع في الفعل بالثبوت علم الفاعلية ومع النصب بالثبوت علم الفاعلية ومع
الجزم ما هو بمنزلة الجوف في الاختصاص فالصحيح اى ليس فيه خوف على الجوف
عن ضمير بارز احسن از عن المستتر مرفوع احسن از عن المنصوب نحو يضربك
للتثنية والجمع والمخاطبة المؤنث احسن از عن نحو يذبحكم ويضربهم هو ولا يبر
انه لو اخذ الجمع مطلقا انتقض قوله والمنصوب به ذلك بالفتن وخرقها
له قول جمع المؤنث في المنصوب به ذلك والاقية بالمذكور به جمع المؤنث
في الصحيح المجرد عن الضمير البارز المذكور مع انه ليس بالفتن والفتحة والسكون
الفتن للمضارع المعرب ولولا انه لا يتحقق المضارع المؤكدة بادهى التثنية
المجرد والتثنية ذلك ايضا بالفتن والفتحة والسكون نحو يضرب مثال الصحيح
المجرد للسكون بالفتن والفتحة والسكون حتى يرد انه قاصر لو كان الاو
تقدبه على قوله بالفتن الح والتثنية ذلك فاهله العطف على المجرد والا
جمله عطفا على الصحيح المجرد لعدم اختصاص الحكم اعني قوله بالنون وخرقها بالصحيح
والقول بان حال القتل منزوك بالمقابلة بعينه مثل يضربان ويضربون و
يضربون الا وضع مثل يضربان وثرميان وثرميون وثرميون وثرميون
قافهم والمقتل الواو والياء والمجرع عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع
والمخاطبة المؤنث والمراد بالقتل ما يقابل الصحيح المذكور بالفتن فتدبر الفتحة
بظلال الخلف اى حذف حرف العلة والمقتل بالالف كذلك بالفتن والفتحة

تدبر أو الخلف والاضطرار لا يوجب ان يقال المنفصل به فون التثنية والجمع
المخاطبة المثنى بالنون وحذفها والجمع دونه الصحيح بالفتح والفتحة والكد
والعقل الواو والياء والياء ويرفعه اذا تجرد عن الناصب للجانب كان الالف
ناحية بيان الارتفاع عن الانصب والارتفاع لا يوجب ان يرفع على موقفة الناصب والجانب
الا انه يرجح كون الرفع اقوى للحركات وانما قال اذا تجرد عن الناصب والجانب
ولم يقل اذا وقع موقع الاسم مع ان مذهب البصري ان عامل الرفع وقوة موقع
الاسم وكون العامل هو التجرع عن الناصب للجانب مذهب الكوفي اما لان
التجرع عن الناصب والجانب امر واضح في غايه الرفع بخلاف الرفع موقع
الاسم فانه احسن لفظ موضع الرفع للاثارة الى ان العامل هو التجرد
التجرع وقوة بده انه لم يزل ويرفع بالتجرع عن الناصب والجانب كما قال
يقصّب ان ويجزم لم وما ترجع مذهب الكوفي لا يبر على البصري في موضع
يخرج دفعا الى فكيف بعده منها في يوم زيد فانه لا يصح وضع قائم مقام يوم
حتى يصح الحكم بوقوع يوم مقام الاسم ومنها في يوم قائم لا يصح سهايم ومنها
الذي يفسر فانه لا يصح انه في ضارب ومنها كما في يوم فانه لا يصح كاد فاما ولا
بعد ان يكون اختيار يوم زيد في التثنية على زيد يوم ثمارة الى من لا يختار
مذهب الكوفي في ان التجرد عن الناصب والجانب حاصل قبل التركيب في الغير
كما ان التجرد عن العامل للعقل حاصل الكل اسم قبل التركيب فلا بد من غير خروج
غير المركب كما في تعريف العامل المعنوي للاسم بالتجرع عن العامل للعقل فيقام
للاستناد حتى يخرج تجرد غير المركب عن التعريف فضايلة الارتفاع لتعريف
عامل الرفع منتقض ويمكن ان يقال لم يثبت والاف المنفصل لتوقف فهم مقام
على ذكر الفاعل لا يستعمل بدون التركيب مع الفاعل في نصب اللفظ

اذا لم يكن زائدة خلافا لا خفش ولم يكن مقصورة ولا مخففة وتسمى مصرية
وسياقي يمتنع مواقع ان المخففة عن المصدرية ومراض اجتماع اشياء من
لفظة والمخففة المصدرية والثالثة ولن وذهب سيبويه الى انه مذكور في
فروع لا وعند الفراء ان اصله لا كما ان اصل لم لا ابدال الالف في احد ما قونا
وفي الاخير مما قال الخليل اصله لا ان والظاهر منه سيبويه اذا لا وج
لرده الى اصله ولو رد الظاهر ما حذر بالبال ان اصله لا الحكي بالنون
للعقبة لانك قد مضى لرس واذن وجعل الرضى اصله اذ والتثنية في الوضوع عن
المضاف اليه وبني على القبح ليكون على صورة الطرف وانما بني في يومئذ
على الكسر ليكون على صورة المضاف اليه وسياقي مزينة تحققة وكذا اختار
فيه مذهب الكوفيين من انها ماضية مطلق ومذهب الاقشيس ان ان
مقدرة بعد ما مطلق وهي حرف وكذا مذهب الخليل اذ لا ناصب عنده
ان وعند البصريين انه اذا دخل عليه اللام الجارة فهي ان صنية واذا رفع
بعدها ان في الجارة وفي غير صورتين يحتمل الامر من وبان مقدرة بعد
حسنة ولا مكر ولا ملحق والفاء والواو او قال وقد لا ينصب حلا على
ما المصدرية كما في قرادة مجاهد لمن اراد ان يتم الرضا عنه وقوله ان نون
على ساء وكما مني السهم وان لا تنوع احد كما قد نصب حلا على ان
ومنه قوله عليه السلام كما تكونوا بول عليكم في رواية مثل اريد ان يحسن الحيا
وكذا ما لانا لا نقبل في سبيل الله فالتعدي عنده لجهو زمان في ان لا
نقابل فلا يكون ان زائدة لكونها قبل عنده والتي تقع بعد العلم اي بعد
اليقين وصار متعلقا اليقين سواء كان الواقع قبل لفظ العلم او الروية او
الاعلام او الواجد ان او البينين او الانك في او غير ذلك فلا حاجة

م. ب. ن. ح. د.

لا يتغير العلم بالم يجعل معنى الظن حتى يخرج علمت ان يقوم
 زيد بالذهب بمعنى ظننت حتى المحقق من المشقة لان المصدرية
 للرجاء والطبع وهو يتبين اليقين لان الماضي ايضا يتبين في الرجاء
 ويدخل المصدرية بالتجديد عن الرجاء فان قلت التجديد خلاف الظاهر
 قلت التجديد ايضا كذلك وبالحكمة لا فرق بين الماضي مع ان يكون
 ان مع العلم بل لان العلم بان الحقيقة التي لتحقيق انب فالترجم رعاة
 تلك المتأصلة والترجم الفصل بين الحقيقة وفعل الغير المتصرف بالبين و
 سوف او قد اوقف السفي ويمنع ذلك الفصل من المصدرية وفعل الفصل
 بلا وقد اكد الحكم المستفاد من تعريف الجواب و ليست هذه اي المصدرية
 مبالغة للرد على الفراء والابن اري حيث جواز كونها مصدرية او نارة
 الى ان الحصر بالاضافة الى المصدرية اذ يجوز ان يكون ان المفردة
 اذ كان ما يتغير العلم متضمن معنى القول ايضا كما مر ونزل و نادى و اوحى
 قال فما معنى الاعلام والقول معا فيجوز قوله كما فتوى ان يكون من في
 اننا نكوننا حقيقة اي انه يدرك من في اننا يكون مغفرة انما يكون
 مثل علمت ان يقوم و ان لا يقوم وقد نزل الخوف منزلة العلم ليس
 الخوف خلافا لمصدره كما في قوله اذ است فادفني الى حجب كونه نورا
 عظمي بعد موتي عروفا ولا تدفيني بالعداة فانه اني اخاف اذ است
 ان لا اذوقها والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان ان لم يمنع مانع عن
 المصدرية من الفصل بغيره لا وكون الفصل غير متصرف كوظنت ان
 ان يخرج اذ المصدرية لا تدخل الفصل الغير المتصرف ولا مانع عن كونها
 محذوفة كودم الفصل بين ان الفصل كوظنت ان يقوم فانما ناصية لا غير خافية

وجهان كوظنت ان لا تقول وفي الهندي ان التي تقع بعد غير ما في
 مصدرية لا غير فلا يقال ان سبب ضرب زيد وفي الرضي انه لا يكون كوظنت
 مجزورة المحل فلا يقال عجبت من ان يخرج هذا او الاولي فلا يقال
 علمت ان يخرج لان الاشتغال في مثال يجوز ان يكون من جهة ان اللفظ
 بعد غير العلم والظن لا يجوز ان يكون محذوف ولا يتقدم محمول معلولها على اختلافها
 للفراء فتسلكوا كانه جاز في الفصل ان اجله او اجاز بعضهم الفصل بينهما
 وبين منضوبا بالظرف وتسميته اختيارا ومنه سيبويه والجمهور ولا
 يجزئهم باخلافا لبعض اللوفيين وحكي اللحيالي انه يجوز ان يكون معروف في لغة
 بني صباح وهو بمنى ان الشريطة وجوز البعض كونها بمنى ان ان فيه و لن
 مثل لمن اخرج في قوله تعالى اخرج الارض حتى باذن لي ابي ومعناها انني
 المستقبل مطلق من غير تاخير لكن مع تاخير بدليل هذه الآية فاختار هذا
 المثال ليكون على ما بعد بمنى له الاستدلال ولو ذكر نية الجمل كان ظاهرا
 ولا يكون الفصل مهادا اذ لم يستعمل في الدعاء غير لاسن جوف التقى و
 جاز تقديم محمول معلولها عليها واذن كذا اكتسب القول في جميع نسخ و ينبغي
 ان يكتب بالالف لا روى عن الفراء انه قال اذا اتيها فاكسرها بالالف
 واذ اتيها فاكسرها بالنون لئلا ينسب في الالف الثانية واما اذا علمتها
 فالقول ينسبها عنها وهذا لما يتم لوجاء الوقف عليها بالالف والنون كما فصل
 عن المصدر واما على ما ذكرنا في انه لا يصح الوقف عليها بالالف كونها
 و فاكسرها فالتيسر ان لا يكتب بالالف ولا يجوز الفصل بينهما وبين محمولها
 الا بالاقسم والنداء والدعاء وكونها ناصية مذهب سيبويه والمروى عن الجليل
 قد سيرا ان بعد ما اذ لم يعقد ما بعد ما على ما قبلها قال الرضي الاعتماد على

٢٧٢

الاستغناء من غيره فلو كان ما بعده خبرا عما قبله وربما ينصب
مع ذلك في اذن اكرسك وكونه جوازا ان يكون معنى اذن اكرسك
ما يؤمن وكونه جوابا عن قوله اذن لا يخرج وكان الفصل مستقلا
عما اذا كان بمعنى المال كما قيل من يملك ثمنك يملك ثمنك واذن
اطنك كما ذبا وينقض ما ذكره من الضابطه بنحو اكرسك اذن بناخير
اذن فانه يرفع المضارع فيه لا محالة مع اجتماع الشرطين فيه ونحو اذن زيد
انضرب فانما لا يعمل للفصل بغير الاشياء الثلاثة المذكورة والصحيح ان يقال
واذن اذا انضرب ولم يفصل بينهما وبين معمولها بغير الثلاثة وكان مستقلا
واما اذا انضرب من وجه دون وجه كما اذا كان بعد الواو والفاء فالوجه
مثل اذن تدخل الجنة واذن ج جواب وجواب فانه جواب لمن قال
اسلمت كانه سأل عنك جواب ما قال فعله هذا او لا سلامه لانك
قلت اذ اسلمت تدخل الجنة وقد يكون ما قبله ما بعد اذن جوازا في كلام
الحجازي ان كان سأل اذن ادخل الجنة فانه جواب لمن لا يشرى بكلامه
وبيان الجواز سلامه وقد اطلق النحاة كونه جوازا وجوابا وفيد الرضوي ما اذا
لم يكن فعله جازا لانه لا يكون الجزاء الا لما قبل او الماضي قال صاحب
الكشاف في صورة المؤمنين في تفسير قوله كما كان معه من الاله اذن
لذهب كل له باخلق ولعل بعضهم على بعض سجال انه عما يصفون فان
قلت اذن لا تدخل الا على كلام هو جواب وجواب فكيف وقع قوله لذهب
جوابا ولم يتقدمه شرط ولا سؤال سأل قلت الشرط والخدوف
فقد يره ولو كان مع الاله وانما حذف له لانه وما كان معه من الاله عليه
والجواب لمن سأل النحاة قال الرضوي اذن فعله ما فيها جازا او جوى لوفى

في احوال الامم في جوابه واذا كان مستقلا جازا دخول الفاء في
جوازا كما جاز ان وقد يستعمل بعد لو وان تأكيد المبدأ لوزن
اذن لا كرسك وان جئني اذن ارسك فكذلك كرسك كرسك
الشرط مع الشرطين للتوكيد وقد يكون المضارع بعد اذن ذن
او وجه ثلث الجزم والنصب والرفع في ان تاتي اذن اذن اكرسك
الجزم بالعطف على الجزم والنصب والرفع على عطف الجمل على الجمل ولا يحتاج
توجيه رفعه الى تقدير المبتدأ اي واذن انا اكرسك كما قاله الرضوي على ما لا يخفى
واذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجه ان جائز ان يرفع الرفع والنصب
اذ جعل معناه الان المعطوف لا ارتباطا بالمعطوف عليه كالثمة له وجعل غير
معناه استقلال الجمل بالا فادة وكان الاقتصار على ذكر الواو والفاء
لعدم الصور على وقع اذن بعد غيرهما من جوف العطف وكن مثل اسلمت
كي ادخل الجنة ومعناها السببية ما قبلها لا بعد وجع المراد السببية
الخارجية بان يكون محتق ما قبلها في الخارج سببا لا بعدا او المعنى سببية بعد
ما بعد لا قبلها بمعنى انه ما بعد ما باعتبار مصدره سبب ما قبل او المعنى سببية
كل ما قبلها وما بعد الاخر الا ان سببية ما قبلها بالخارج وسببية ما بعدها
بالحالين وقد يجتمع في الامم فان تقدم كي فالام بدل وان تأخر فكل
بدل وقبل ما كيد ولا يتقدم معمول منصوب كي عليه وقد يذكر بعد ان يكون
جئت كي ان تقوم فتقال انه زائدة يقال بدل من كي وبدل هذا على ان
كي كجمل المضارع مصدر او قد تدخل عليه ما يقال كيهما يضر بالرفع فيقال ما كانه
وقد يقال ما مصدرية وكي جارة والمعنى لضرته وحسن تقدير بعد ما ال اذا كان
المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبله وان كان ما قبله او حالا بالنسبة

الان كان الكلام بمعنى كى انما اطلق كى مع انه ليس السبب بمعنى ان اذا كان
 بعد فعل الارادة كقولك تريد ان تكتب كذا فقلت وخاله او هل جمع السببان
 ويجوز ان لا يكون لانه لا يشاء وانه لا كى لسببه لانه لا يوجب في هذا
 المقام او الى ان وفي السبيل او الا ان وانما احساره على حتى ان ينها
 على ان لا يكون انتم الفانية من غير انتم الا دخول ما بعد فيها قبلها وكون حتى
 بمعنى الى ان يراد به فهم مضي الى ان حين يذكر حتى لا ان ان داخل في
 معناه حتى يلزم عدم صحة تقديره من البين ان كون حتى بمعنى كى او الى
 يستلزم كون المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبله فلا حاجة الى قوله اذا كان
 مستقبلا بالنظر الى ما قبله الا انه ذكره لدفع تهم وجوب الاستقبال الحقيقي
 واطرا كفاية مطلق الاستقبال وفي كون حتى بمعنى الى ان نظر لانه بمعنى
 الوقت ان كى يظهر عند الناس المصادق فالاول معنى الاس غير ذكره ان
 كى لا يخفى مثل است حتى ادخل الجنة مثال حتى بمعنى كى مع المستقبل الحقيقي
 وكنت سرت حتى ادخل البلد لم يكنف بقوله سرت حتى ادخل البلد لما يتوهم كونه
 سرت بمعنى السيرة لا قضاء وقوله ادخل ذلك فذكر كى الذي هو فصل في الماضي حتى
 ذهب بعض النحويين الى انه لا يصير مستقبلا بدخول ان الشرطية عليها وهذا مثال
 حتى بمعنى كى او الجمع مع المستقبل الغير الحقيقي واسم حتى تقيس مثال حتى
 بمعنى الجمع مع المستقبل الحقيقي فذكر مثالين مستقبل الحقيقي ومثال المستقبل
 الغير الحقيقي فمثلا كقولك حتى بمعنى الى كى حتى بمعنى كى لا يدخل الاسم المبرج كى
 لا يدخل كى فلا يقال است حتى ودخل الجنة وحتى بمعنى الى يدخل الجنة
 حتى تقيس سرت حتى غير الشفاهل اردت الحال فرغ على شتم طرد
 الاستقبال في نصب المضارع بعد حتى وجوب رفعه حين ارادة الحال والاشارة

به الفائدة تقييد النصب بكون الفعل مستقبلا ولو قال فان كانت حرف
 ابتداء فرفع لثم الضابط الا انه حاول التبيين على انه لا يكون المخرج
 الا الحال والاشارة الفائدة التقييد بكون الفعل مستقبلا حقيقة او
 حال كونه الحال مخفيا بان يكون زمان الكلام او حكاية اى حال كونه
 الحال حكما بان محكيه مع وصف الحالية وتجعل من لا منتهى الحال بان
 تجوز نصب العين بحيث كانت فيه كانت حرف ابتداء اى حرفا على
 ابتداء الكلام وخراج عن الكلام السابق وزعم البعض انه المراد به حرف
 دخل على المبتدأ لقوله مريض حتى لا يبرحه يتقدم حتى مسم لا يبرحه وهو
 مردود بانه تكلف في تركيب البقاء لا بدعوا اليه داع وردده المرضي بانه
 لا يطر ولا شناعه في قوله كما وزلوا حتى يقول الرسول وفيه ان له ان
 يقول التقدير حتى ان يقول الرسول والسفاد من الرضى انه كفى للحال
 المحكى ان يجعل الفعل الاستقبال للمحرم بتحقيقه بقرينة الحاصل المتحقق والذي
 مضي وان يصح العطف على المرفوع بعد حتى لنوهم النصب كى في قوله الشاعر
 والاصح حتى يقبلون وتقبلا حيث رفع يقبلون مع كونه مستقبلا لانه
 مع العزم يلزم عليه كانه حصل ومضى او كانه حاصل وعطف عليه بالنصب
 لنوهم النصب فيه فخرج على صفة المجهول والضمير للمضارع او على صفة الخطا
 وضمير المضارع محذوف ويجب السببية سواء كان مطابقا للواقع او لا ولا
 كفى السببية من غير قصد وكان فائدة حتى ان ما قبلها يدعى حتى انتهى الى
 الا ما بعد محذوف من لا يبرحه اما الحال حقيقة او حكاية وتخصيصه بالاول
 من غير تخصيص ومن ثم اى ومن اجل انه حتى حرف ابتداء للسببية امتنع
 الرفع لانه لا شناعه كونه حرفا ابتداء ولا شناعه السببية ان راد

٢
 ٢٤٩

الاول قول في كان كسري حتى ادخلها ذلك لان قوله حتى ادخلها
لو كان ابتد الكلام لبقى كان بلا خبر فنشأ الاشتقاق كان الناقصة فلما
قال في الناقصة اي لاجل كان الناقصة في التعليل كما في قوله وم عذبت
امرأة في سورة والا الثاني قوله وفي استخرجت نذرها لانه لو كان قوله حتى
تدخلها كلاما مستانفا كان مقطوعا مع الشك في السيرة الذي هو سببه
ويمنع القطع بالسبب في الشك في سببه وفيه نظر لانه ان يكون السبب
مختلما مع الجرم بالسبب لم يزد السبب فالاول ان يقال على تقدير
الشرح يكون القطع بدخول السبب عن السيرة مع الشك فيه ويمنع الجرم
بالسبب عن الشيء وكونه مسببا عنه ومع الشك فيه وجا في كان الناقصة
كان كسري حتى ادخلها التحق الشرحين واهم ما رجع بدخول التحق
لان الشك في السيرة لا يوجب الشك في السيرة الذي هو سبب الدخول
وهو عطف على كان كسري حتى ادخلها ولا يعيبا باهم ان جواز مقتيد
بقوله في التامة لم يور انه غير مقتيد به فلا حاجة الى جعل عطفا على جازم
العمل كخزاعن هذا الابهام ولا يجوز الفصل بين الحروف التي بعد ربيدها
والفعل المنصوب خلافا لاختلاف حيث اجاز الفصل بين حتى وادوين
الفعل المنصوب بشرط الحرف او الظرفي وقال ابن السراج الفصل بشرط
الموقف قبيح وبالنظر في افع ولام كي مثل سلمت لا دخل الجنة وقد مر ذلك
في الباب الاول على كونه الشيء مقصودا لا وسيلة الى مقصود اخر انما امرت لا عدل
اي الامر بالعدل العدل كماله لان مقتضاها لا جمل وسيلة اخر
فما يترتب عليه من النافع وكذا يترتب عليه عكس الجسدي بمراد باب الرخص
لنفسه لا يترتب عليه وكذا يترتب عليه ليس لكم اي بمراد التيسير في نفسه

من تحصيل المحال طلب وتحريفه على اعتنا ما دخل عليه لام لا لا حتى قوله لام
كثرت من تلك اللام فلم يبق شيء من مواضع تقدير ان ولو حذف اللام كذا
حذف الجار عن ان يعود ان المقدرة فتقول سلمت ان ادخل الجنة وقد مر
بعد اللام مشعر وطبان لا يكون مع نفي لا وسيظهر ولام الجرح دلام تأكيد
النفي لكان اي لم يزل كان ونفي مدلول كان اما بدخول حرف نفي عليه
او بدخول لم او لا على المضارع فلام الجرح ونقص ما كان ولم يكن واللام في قوله
لكان لام التقوية زبد في مفعول النفي لضعف عمل المصدر كما يعرف باللام مثل
وما كان اسه ليفد بهم ووجه الرضى افاذه زيادة هذا اللام التاكيد لانه لا يمكن
واللباقه كما يقال انت لهذه الخطا اي ليس با وتبانه فربا وتيجل نفي الشيء
تبقى الباقى والمكسبة وفي نفي الباقية في تمام نفي الشيء كما ان المكسبة في نفسه
في جعل ان يندبهم خبر كان كشكال جعل المصدر خبرا عن الذات وتا وتله
من وجوه لا حتى وادعى العباب انه لا حاجة الى التاويل في الفصل مع ان
كان المصدر وان كان مؤولا بالمصدر وقاله السيرة السيرة في حاشي الرضى
في شرح عبارة المتن في دليل جمع الكلمة واذا حذف لام الجرح وهو ان
وجعل منه قوله كما وما كان هذا القرآن ان يفسري بنفسه والظاهر ان
احد السيرة في قصه السيرة سواء كانت فيكون الكلام صادقا او لم يكن فيكون
كاذبا ولا ينفق السيرة بدون القصد والناقصة ان يكونه قبلها امره بالاول
والام امر لان الامر بالام هو المضارع المجزوم وليس واخلا في الامر
الناقصة فادرج في الامر ليس هو اصح لكن لا فرق عندهم بين الدعاء والامر
والالتيسير في كل ما هو على صفة الامر فلما تكلف في ادراج الكل في الامر
ولا امر جمل في الامر ليس على صفة امره استعمل في مفاه من الجرح

كذلك حرم الله وكرم الفضل نحو عليك ولا بأس بعدم الدخول لانه لا ينصب
المضارع الا عند الكس مطلق وعند ابن جنبي في نحو تنزل المنة في حكم
الامر في الاطراد والمراد يكون الامر قبلها كونه قبلها نظرا فلا ينصب المضارع
نحو الامر والامر في نحو خلافا لك وقد ينصب الامر من غير ان يكون جوابا
له شيئا بالجر اذ في الكس بعده وجعل الرضى منه قرأ في ابي عمرو واذ
قضى امرانا يقول له كس فيكون بالنصب وعند ابن النقيب كونه
بعد المصدر بما نحو انما يجني فيكرهني زيد بالنصب فان ذكر في الرضى انه قد جاء
النصب بعد المصدر بما لا فيه من التحقير القريب من النفي ونهى نحو لا تشبهني
فندم او استفهام نحو هل عندك ما فاشربه او نفي نحو ما ياتنا فتحناه
او في حكم المصريح بان يستعمل في معنى النفي المصريح ويجري مجراه نحو فلما لم يسي
فترني داخل رجل يميني فسرني وكذا قل ونحو غير مضروب الزيدان
فاجرك بخلاف انت غير امير فصر بني ونحو قد يجني فيكرهني مجمل قبل قد في
المضارع في حكم النفي كذا في الرضى واثبت النصب بعد قد في التسهيل
قليل واثبت الرضى بالنصب بعد الشرط قبل الجواب بعده لجعل الشرط والجواب
كأنهما معروضين في قوة المنفصلين وليس سوا ذلك بل في نظر الرضى
اولو او بلفظ التمني نحو لعلني او يذكر في شفعه الذكرى على قول النقيب
ونحو تائس فخرنا بالنصب او عرض ذكر الرضى مع انه على لفظ الاستفهام
على ان المراد بالاستفهام ما هو حقيقة وما سوى الرضى من معناه المجازية
ليس منبذ في النصب وفيما ذكره بطرلان النصب ليس شروطا بل هو
الشيء لانه يكون بعد التحصيل ايضا نحو لا انزل عليك ملك فيكون معه
نحو اولو ارسيت النيا رسولا فتبع آتاك وانما يصحوا دخوله في النفي

في النفي لو كان النفي الماويل معتبرا على طلاقه كما جوزه بعضهم لكن
ذكر الرضى انه قياس لا سماع وقد يجيء التشبيه المقصود به النفي منصوب
الجواب نحو كانك وال علينا فتشتمنا لكن ما ليس بمرطوب ليس
نقضا على القاعدة وما جاء منصوبا بدول كسبي نفي من هذه الامور
يوجب بعده ضرورة الشك في ترك منزلي لبيتي نعيم والحق بالحق زكاته
وله احتمالان اثنان اقر بها ان يكون الخبر بمعنى الامر لا ترك ولا ان
فيكون النصب على ما عليه الكس وانما فيها ان كسري ما يؤكد بالنون الحقة
موقوف او يكون الضرورة العشرية في تأكيد المضارع الذي ليس فيه
فتح الطلب ثم النصب بعد الفاء والواو او هو الاصح الاكثر فيكون
المضارع كونه فكا ولا يؤذن لهم فيعتدون وقوله فكا فكا فكا فكا فكا
اذ من ليس ولا يفتوت المعنى المقصود بالنصب ووجه النصب بعد
الاشياء ان ما بعد الفاء بمنزلة الجواب لا قبلها فزني فاكرك في معنى ان
يكون في الكرك فعل عن الرفع ليكون نصفا في انه لم يقصد عطف
الفاء على ما قبلها عطف قصة على قصة في الاثبات آت ال فقه وفي النفي
من ين بمن اعتبرا عطف القصة على القصة منه ووجه فتوأم العطف
فيكون في وجه النصب لوجه ان المشهور انه معطوف على ال فقه
مخروص مغرور والتقدير فليكن منك زيادة فاكرا مني وكذا وعنده الرضى
الفاء لا يبينه دون العطف والتقدير زني فاكرا مني ثابت والحق
الحذف ولو جعل المعطوف فيه عطف الجملة على الجملة وهو المحقق والعطف
بلفظ السببية مع قلته لا غير وهو المناسب لجهلهم ما بعد الفاء اياه

لا يشاء السنة لان الجواب يكون جملة مستقلة ولا يكون من شئ من الجمل
وكانهم يحكموا بكونه جوبا فانظر الى الال لان قولك فيكس منك زبارة
فاكرام مني في معنى ان ترزني اكرامك وكان له لم يظهر كونه جوبا لم
يقول المعنى وان يكون جوبا لاهم وقال وان يكون قبلها امر هذا قال
الرضي ما كان ما بعد الفاء مبتدأ وحذف الخبر وجوبا صار الفاء مع ما بعد
السند ايضا لا بما قبلها من الجملة الخبرانية بالجملة الشرطية في رزق هذا
الجواب لا يجوز في الجملة الجزائية وذلك انك تفصل بين الفعل الذي
قبل الفاء ومنفعله كما هل تعطى قبايتك زيدا او بتوسط ايضا بين
اداة الاستفهام التي هي هل او الظرف او كيف ولم وبين الفعل المستفهم
عنه نحو هل قبايتك يخرج ومتى فاكرامك ترزني ويجوز ايضا حذف المستفهم
عنه للموضوع فتقول متى فاسيرك اي متى نسير فاسيرك ولا يجوز
شي من ذلك في صريح الشرط والخبر لان كلاهما في النقط جملة ظاهرة
والاجواب للجواب بالفاء ولا يجاب بشئ واحد كجوابين انتهى واعلم
ان المنصوب بعد الفاء في غير النفي يتجرم بعد سقوط الفاء فتقول في
رزني فاكرامك بالنصب رزني اكرامك باجرامك ولذا يعطف على المنصوب
بالفاء والخبر كذا فاصدق واكن والواو بشرطين للتمييز اي قصيد
اجامع المنطوق والمنطوق عليه في رزق والاولى المعنى لان الجملة في
الاستفهام من المعنى ولا يجوز الواو وكان اعتمد في فهم المعنى على ان
الواو لا تجوز عن الاستفهام فلما وقع الاستفهام طار وان يكون قبلها
مثل ذلك لنقط مثل معتم لا مفعول وكان الا حصر والواو بالشرط

ط ان في والمعنى مثل النفي ونعم المثال قوله لا تنه عن ظلي وناق
مثل عار عليك اذا فعلت عظيم واو بشرط معنى الى ان اي بشرط
تحتج معنى الى ان مع لا بشرط كونه بمعنى الى ان حتى يبرر ان الظاهر
بشرط معنى الى ان ليس من جملة مضافا واحتاركون او بمعنى الى
لا بمعنى الا وهو مذهب سبويه لانه مذهب الجمهور ولاخذه في خلاف
مذهب سبويه فانه يحتاج الى تقدير الوقت بعد او وتقدير الشئ منه قبل
قوله لا الرنك او تعطيني حتى عنه الجمهور بمعنى لا الرنك الى ان تعطيني
حتى وعند سبويه معنى لا الرنك كل وقت الا وقت ان تعطيني
حتى ويمكن ان يقال ليس بالجمهور ان او بمعنى الى وقال سبويه
انه بمعنى الابل المراد ان او لاحد المبرين وما بعده حين التكلم به غير متحقق
وما قبل متحقق فالحكم ان احدا لا مبرين معنى لا محال لا يتلزم ان ما قبل متحقق
الا ان يتحقق ما بعده او ان ما قبل متحقق كل وقت الا وقت متحقق ما بعده فلا
حذف على شئ من العيين وما قالوا ان الوقت محذوف عند سبويه
وان ما بعده او في محل نصب عنه وفي محل الجواب عند الجمهور من عدم التأمل
وكيف شاع هذا على صدقه ما قلنا انه لم يجد او من ادوات الاستفهام ولا
من ادوات الجواب وعند من ان او بمعنى الام لان الال لا الرنك تعطيني
حتى وانما اعلم والعاطف اي بان مقدرة بعد حروف العاطفة مطلق
اذا كان المنطوق عليه اسما قوله والعاطف منطوق على قوله حتى
في قوله وان مقدرة بعد حتى وقوله فان الى هنا جملة معترضة مقدرة
بالقائه الا عطفه لتفصيل ما هو مجمل واكتفى في العاطفة بالذكر مرة لانه
ليس لتفصيل وجمل منطوقا على التفصيل وجب التفصيل فلم يذكر

في الاجمال في مقام تفصيل المحل وانما بقدر ان لبطير المصطوف سماه وليس
 قد سبر ان ايضا اذا كان المصطوف اسما فيقال ففرب زيد او شمس
 خير من الكرامة وكانهم لم يجدوا السماع ساعدا له فلم ينفذوا له ويجوز
 اظهار ان مع لام كي والعاطفه اذا كان المصطوف عليه اسما لان
 ذكر العاطفة بهذا الفزان كان مع هذا الشرط فنبهنا وحين قوله
 العاطفة العاطفة بهذا الاعتبار وكجس مع لاني اللام اي لام كي على
 ان اللام للمعنى ويمنع فيما سوى ذلك ويحرم لم يقصد المصنف
 في الفعل المرتفع والتعصب والمنعوم وفي الكلام المرتفع والمنعوب
 والمحرور بل في تعبير التفسير المحرور والتعصب وفي التفسير المحرور
 ويحرم لم ولا ولام الامر ولا في السهل في النفي وكلم المحررات
 وهي ان ومما هو بمعنى ما لا يعني معنى وقد انكر النسخة في كل الانكار
 على من جعلها ظرفا في تفسير قوله فكما تناب من اية وحكم التفسير
 بما قد يكون ظرفا لبيان كس ليست تضاهي ظرفيتها وكما
 زعم المبني انون انه مثل كل ما ومتى حيث جعلوا اسم القضية الكلية فلما
 واذا قال السبر ما علمت احد من النخلة ائمة الا بسبويه واصحابه
 وهي في عنده غير مكنة من كلمتين بل هي فعلية كان سها فعلية وقال
 الطبري وهي اذا نظرية كونها الحان ما عن طلب الاضافة وهيئة للشرط
 كما ينبغي حيث جعلها بمعنى المستقبل وجازية وجبها ما فيه كانه
 الاضافة لتعريفه في سبب ان الشرطية المحتمل للوجود والعزم
 في الابلح ويحسن تفسيرها ايما واما ما في غير ذلك حيث فليست كافية
 بل زائدة ولذا ليست لازمة وابن وسمى مع وبدون ذكرها وذكرها

وجوز ان

بدون بالان الحزم مع ما يشب لظن الاول وما في التسهيل انه
 قد جئنا بخلاف زمان ومنه قوله واما بك يا ابن عيسى فبما ظلمنا في
 ولا افتقار اوسن وامي مع ما وبدوها واما الجوام المضارع مع كيف
 وكذا المجازة والابحار مع ادراكه وكذا مع ايان ولم يذكره بسبويه
 وحفظ الصحابة كقوله ايان فوشك تامن غيرنا وشمي لم تذكرك الاس
 متالم نزل حدرا والجزم باد المحل على معنى كما ان اهل بيتي المحل على اذا
 اما الجزم باذا كقوله استغن ما اغناك ربك بالغنى واذا انضيتك
 حصة فجل واما اها منى فاورد في الحديث ان ابا بكر رجل وانه
 متى يقول فاعلمك لا يسمع الناس وقد نهى ان يطلع على كوكبه لونه
 فاما من من البش يكون الياء وفيه النون واللام اشتباع حمل لوطي
 لان خلافا لاجل انهم من الشجرى يقولون لوث وطارة ذومية لاجل
 الاطال بينهم ذو خصل وان مقدره عطف على قوله لم ولم يذكره
 ويكتفى بما في بعد من قوله وان مقدره لكان اغرب فلم يقلب المضارع
 مضارعا وتغيره وقيل يقلب لفظا مضارعا ولا يلقى ولا يفسل منه
 فمن قبل الالف ووجه ولا مثلها فيما ذكره ونخص الاستمرار والامتداد من حين
 الامعاء الى ان النكاح ولا يستعمل في غير الاستمرار بخلاف لم فانه لا يختص
 بالامعاء فيبقى الترفع وفيه رد على الامة حيث سوى بينهما في عدم الاختصاص
 بالاستمرار وجوز حذف الفعل عند القرينة بخلاف لم فانه لا يجوز حذف فعل
 الالف الضرورة ولم يخصصه بالاجتماع مع ادوات الشرط فيقال ان لم يشر
 في قوله لم يشر ومتى لم يشر بخلاف لما قال الرضي واذا دخلت هذه الاما
 لم يشر في المستقبل بسبيل التفسير كقوله كما لم يترك الم التفسير

٢٧٥

وفي نظر اذ المعنى على المعنى وفي تفسيره والامر بالامر المطلوب
بالفعل من ما استدل به الفعل غالبا او متكلما فاعلم ان او متكلما او متكلما
منقول لا او فاعلم ان سبيل الندة والاقوى في امر الفاعل على المتخاطب بالامر ان
يشترك في غالب يكون الامر لتغليب الغالب وهو في الخطاب لتغليب المتخاطب وربما
يخذف الامر في امر غير الفاعل على المتخاطب في النظم كقولهم قد نفك كل نفس
اذا ما خفت من امر شيئا واجاز الزواجر هناك الشدة بعد القول وحصل
منه قل العبادي الذين امنوا يتبعوا لانه قد يترقبوا وله الجموع في جهان او
وهي مسورة وفجأة لانه قد يترقبوا مع الواو والفاء ولم يحذفوا كونه
فليقتلوا وكذا قلنا طائفة اخرى لا تحصل من اجماع الواو والفاء والامر
المسورة وجوز المضارعة ما هو كغف وانما تم فعل عليها ولا انتهى ضد ما اراد
يطلب بالترك الفعل او عدمه على اختلاف وفي بعض النسخ المطلوب بالامر
اي ترك الفعل الذي دخل عليه لا وان كان تركا وهي اعم من الامر
يدخل على جميع المضارع بلا شدة ولكن دخولها على المنكهم اقل من دخول
الامر عليه وقد يفصل بينهما وبين معموله بمعمول فيقال لا زيد تضرب وكلم المجازية
المجازية هي الجزاء على ما في القاموس اي كلف يفتي الجزاء فاضافة الكلف الى المجازية
او ذات الشدة تدخل على الفعلين اي يجوز دخولها على الفعلين كما سطر
في ان الجزاء قد يكون جملة اسمية سببية الاولى وسببية الثانية اي معلولة
الغاية لا عليه على قياس استعمال السببية في السبب مسئلة الكل وكان
المسبب الذي الحق به البناء المصدرية كان بمعنى سبب له كسبيل المدف والاصل
ولم يزل سببية الاولى للثاني مع انه اخضر تبيها على ان كلمة الشدة لا سببية
في الشرط بل فعلية ونسبة الى الجزاء بلون راقية وبها عين النسبة في القضية

كما ان كان محل في الاسم والجزء وما ولا يعلمان فيها لا قضاء مستند اليه
ومستند فمن قال خوف الشدة ضيق فلا يستطيع علمين لم يأت شي
وان بني عليه الحكم بان كلمة الشدة عاملة في الشرط والشرط في الجزاء وان
الشرط الجزاء با والجزاء بالجزاء ونظيره الجزاء بالجزاء ومنهم من قاله
فان قلت لا خفاء في ان السبب في النسبة في الشرط والسبب في
النسبة في الجزاء فكيف صح جعل الفعلين سببا وسببا في النسبة في الجزاء
الفعلين وليس يكون تلك الحكم سببية الاول وسببية الثاني لان فيها
تلك بل لاها وضعت سببية الفعل لانه سواء كان فعلا او جملة اسمية ويسمى اي
الفعلان شرط وجزاء وفي التسهيل ان الشرط والجزاء اسمان للجمتين
وهو الصواب لشدة الوفاء وان الجزاء اسم للجمع للجملة الثانية اذ كانت سببية
فلا معنى لجعل اسمي الجملة والفعل اذ كان جملة فعلية والمراد سببية الاول للثاني
انهم من السببية الحقيقية او الادعائية كما في قولك اني شئت اني كرك وكون كما
كلمات الشرط للسببية هو المستند من الخفاء حتى اذا انتفى السبب بول
بان الحكم بالاسم سببية للاخبار بالجزاء ولهذا سميت الثانية جزاء وحق في
ان حلول كلف الشرط لا يبريد على كون الشرط للجزاء بل ربما يكون الجزاء سببا
للمسبب كما قولك ان كان النهر موجودا كان الشمس طالعة وفيه ان الظاهر
انه لا يبريد على الاتصال سواء كان لزوما او لا بل يكون الاتصال على سبيل
الاتفاق الا ان يقال لا يفهم والمجاويز من اللزوم الا الاتصال في
حكمه او لم يذكره المصدر من الابطال من الاحكام المستندة فيكون في
في انما شرح ما ذكره ان شاء الله تعالى وقد تم لك هنا هو من خصائص
العلم الكافي فاعلم ان ان يتردد من بين كمال الشرط يجوز دخولها على اسم مجرد

٢٠٥

فصل في الشرط ان كان الاسم ظرفا لذلك الفعل في ان هو كما سرت سرت بخلاف
من هو ما سركسيرة ومفعول الشرط ان كان غير الظرف كذا ان زيد ضرب وان
زيد اخرب ولا تقول من زيد ضرب في الآفة الضرورة ولا يجوز دخول اسم ليس
بمفعول في القول ان زيد خرج ولا يجوز ان يكون الفعل المذكور بعد ذلك
الاسم مضارعا الا على سبيل الشذوذ كذا انما المرجح بئلا عمل اذا كان المقسم
يخرج سواء كان مفعول الشرط كما عرفت او مفعول الجزاء كذا ان نعم زيد نعم قوله
نعم مفعول خبر حذف والاصل نعم زيد وكذا ان يضربني زيد اضرب او اضربه
والاكثر جعل الجملة المذكورة جزاء بدخول الفاء على الاسم وفيه استغناء عن حذف
الفعل ولا يحزم المضارع لان الفاء يمنع عن الجزم وينفرد ايضا بالازدواج
الشرط والجزاء معا في الشواحيق الترتيبية كقوله قالت بنات الويل يا سفيان
كان خفيتم بعد ما قالت وان وكذا حذف شرطها فقط في السبعة اذا كان متبعا
بما عاقبها ولا تخلف لك آتيتي والا اضربك فان كانا اي الفعلان مضارعين
غير متردئين لم يرد الاول مضارعا كذا انما فاجزم اي فاجزم كلمة الشرط واجب
اذا جزم المضارع واجب وكون الاول مضارعا والثاني ماضيا يستلزم
للتأخير اداة الشرط في الابداء باجابه عن معناه مع عدم تأخيرها في الاقرب
ولذا لم يوجد في الكلام القديم بل قال البعض لم يجزى الا في ضرورة الشرط
والفعل ليس يتنقض ان يقع عطف الماضي على المضارع الا ان يقال العاطف
يخبر عن اداة الشرط وان كان الثاني مضارعا كذا انما فاجزم فاجزم
ان الفعل الاداة والفاء او الجزم المضارع ورفعه والثاني اكثر والاف
في الشرط والجزاء في محل الجزم فان قلت يتنقض الضابط بقوله ما ارفع من
حاسب حاسب ارفع كذا انما يضرب اخوك يضرب حيث رفع الثاني واجب

٢٢
بان الكلام محمول على حذف الفاء او التقديم والتأخير بقية بركت نرفع
نرفع اخوك وكلها جائز ان في ضرورة الشرط لم يجز من قبيل شرط
الشرط بين الجزاء والجزاء لان الفاء الشرط بين المبتدأ والخبر لا يجوز ولو
جاز للضرورة بقي ما كان الاول مضارعا والثاني جملة كسمة لكنه اعتمد على
ظاهر حكمه ما ذكره ولا يستتبع القاعدة بقولك اضربك ان ضربتني فانه ليس
الا ارفع مع كون الجزاء مضارعا لان المتقدم ليس جزاء عند البصريين
انما هو جزاء عند الكوفي والاختلاف مبنى على الاختلاف في جواز تقديم الجزاء
على الشرط او بعض الجزاء وكذا انما اضربك اضربك انما هو مقدم على
الشرط والمتردد بين الجزاء والجزاء عند البصريين وليس هذا الا كيرعى
فيه شرط الجزاء وجزاء عند الكوفي وقد يدخل الواو على ان ولو المستلزم
في معنى ان مع تقدم الدال على الجزاء اذا كان ضد الشرط او الجزاء في الشرط
كقوله انما كرمه وان شئتني فاشتم عبيدك الا كرمه وصدده وهو المذموم او
بالاكرام ومنه اطلبوا العلم ولو بالصبيان فمنهم من قال الجزاء عطفه والواو
لما عطفه وفيه انه لا يفيد ادخال الواو كون الجزاء او ان يتنقض الشرط وظل
عاطفة اي اكرمه ان لم يشمتني وان شئتني وقيل الواو محال والمفعول اكرمه
والحال انه يشمتني فرضا وتقديرا او اذا تقدم الدال على الجزاء فلا يكون الشرط
الا ماضيا لفظا او معنى ولا يجزى مضارعا الا في الشرط وما ليس بالشرط
الشرط يقع فيه الخطا وما ومن اي الموصولة فانما تعلم ان يجتهد في
ضبط مواضع اللبس فاعلم انه اذا لم يكن مع هذه الثلاث جملتان في
موصولة بل ليس وان كانتا فان تقدم احدهما الجملتين كما آتت في
الماضي او تاتيتني فابن السراج على وجوب جعلها موصولة لا غشاة عن

اعتبر حذف واو ويسمونه لم يقطع لان حذف الواو يشي بغير هذه العدة
لا يجتزعه نعم لو كان الفعل بعد المضاف لا يحل في السعة على ما عرف وكذا
اذا كان قبلها طرف مضاف الى الجملة كذا كذا من انا انكرناه لا يحل في
في السمع انه جاء في الشره وذلك لان تقدم الطرف للمضاف اليه يبطل صدر
واو ر عليه سكا لان احدهما لاحاق غلام من تعرية اضرب ولم يبطل البتة
المقدم صدرة الشرط فلم يجز انكره اذ من انا انكرناه شرطية وانتهى
انه لا جاز زيد من بكره انكره لان كلمة الشرط في صدر جملة وان تقدم عليه المبتدأ
ولم يبطل تقدم المبتدأ صدرة في جملة فلم يجز انكره التركيب وكلمة الشرط في
الجملة المضافة اليها الطرف ولم يبطل تقدم المضاف صدرة وانما واجب عن الاول
بان المضاف الى المفرد مضاف الى كلمة الشرط صار مضافا الى كلمة الواحدة خلا
المضاف الى الجملة فانه مضاف الى مفرد الجملة فلا اتحاد له مع كلمة الشرط
وعن الثاني بان الجملة المضاف اليها تاويل المصدر فان قلت اذ من انا
انكرناه تاويل وقت انكرنا من انا فلا ينبغي كلمة الشرط في صدر الجملة
خير المبتدأ فانه ليس في تاويل المفرد وان قال بعض النحاة لانه دعوى
بلا دليل اذ يستند الجملة بلا حاجة الى تاويل كما يستند المفرد وانما يجب ان يعلم
انه لا يقدم شيء في التراكيب كلمة الشرط ولا يدخلها في معنى كلمة لا فلا
تقال انما ان ضربتني ضربتكم وما من ضربتني ضربته وانما يجوز حذف جعل الشرط
لما لا يربطه وهذا حذف يجب جعل الشرط ماضيا لفظا او معنى لانه يفتح على
الماضي في الشرط مع عدم ظهور عملها في الجواب وانما لا يجوز الفصل بين
الشرط والمضارع من افم الكلمة الا لا ولم في المضارع فلا تقول
ان لم ينفل او سفل او قد فعل او لا فعل وانما لا يجوز جعل الاثنا

شظا ان قيل يجوز جعله جزءا وان الفعل الثاني في قولنا ان يضربني
ما ان ضربتني ولا ماضية ضربت اضرب تاكيد وفي ان قلم تدريس عنك
بدل وفي ان يضربني اضرب حال لا يصح جونه وان لا يبقى
الماضي الداخل عليه ان وما تضمن معناه على المضى بل ينقلب الى المستقبل
لا محالة الا كان فانه يكسر بقاؤه على المضى وان كان قد ينقلب الى المستقبل
وقال الرضي وقد سبق غير كان المضى لكنه قيل وقال ابن مالك كل ما دخل
عليه ان وهو ماض لا يكون انقلابا الى المستقبل لا بد من تاويله كاستبدال
وان كان كان فذلك ان كنت احسنت لا فكونك ما دل انما ان
يفعل كونك مح التي يفعله كوني شاكرك ولا تذهب عليك ان البحث
عن دخول الفاء على الجواب غير خارج عن البحث عن الجواب المضارع لا
الفاء يمنع عن الاجزاء صرح به السهيلي واذ كان الجواب ماضيا بغير
قد لفظا او معنى تفصيل للماضى وتخرج بعمومه المضارع المنقضى لم والمزود
قد لا قد لا التاكيد بغير قد والمقصود سلب قد مطلقا فيخرج به ما هو بتقدير
قد وجعل قوله لفظا او معنى تفصيل قد بخلاف التعارف اذ لا يغير عن المقدر
بالمعنى لم يجز الفاء ولا يحفى ان الفاء قد بين مستقتان بالماضي المنقضى
لا لا يجب في الفاء ولو قيل المبتدأ من ماض بغير قد الاضحية المبتدأ لانه المبتدأ
بين كونه قد ورويه يتقضى خروج المضارع المنقضى لانه ليس ماضيا متبنا
ايضا يتقضى انما عدنان بالماضي الا انما كان او ماضيا بغير قد
او تعجبا او رجاء كسي او ماضيا بغير قد الفاء وبالماضي الذي يقع قد
الاستفهام لانه مع انه الاستفهام لم يجز الفاء صرح به الرضي وان كان ماضيا
مبتدأ يدخل في سبب ضرب وسوف يضرب مع انه يجب فيها الفاء واقصبت

مع انه يمنع قبض فاعدا جاز اناء ووجوبه او منتهيا بلا احتمار زيه على المنع
بلم فانه يجب دخوله في قاعدة استناع الماء وعن المنع بين واما وان
فانه يجب دخوله في قاعدة وجوب الماء فالوجهان الماء وعدده والافان
او ما يوجب من اذ الماء جادة برليل قوله ويجب اذ من الجمل الاكتمير
الماء وقد دخل فيه الجمل الاكتمير برمتها مع ان المصدره بهل وبما تضمن الاكتمير
يجوز في الوجهان فان شقق باقاعدة ان الوجوب والجزاء واعلم ان الوجوب
الثالث مذكورة بعبارة هي امثلة اما الاولى في ظاهرها اما الثانية فلان قوله
فالوجهان تقديره في الوجهان واما الثالثة فلان قوله والافان تقديره
فالقاء واجبة ومتى عرفت ان قواعد مختلفة فبين ان ما حفظ عن الاحتياط
يكون ان الملك المنع فتقول للجزاء الذي يصح وقوعه شرطه وقبله عوف
الشرط الى الاستقبال وكذا في الاستقبال يمنع فيه القاء وما فيه منع الاستقبال
على الاحتمال ويصير عوف الشرط دليل ارادة الاستقبال كجزء الوجهان وما
لا يحدث معنى الاستقبال ولا يصير في ارادة الاستقبال في وجه القاء وان
مقدرة بعد الامر سواء كان مذكورا او مقدرا وسواء كان بصفة الامر او
الفعل او الجرح خلافا ما اعتبر في تقدير انما صحت بعد القاء ففي بيان اختلاف
والنهي والامتناع والتمني والمرض اذا قصد السببية اي سببية ما قبلها
بعبارة في رد لا يوافق بيان الخليل من ان عامل الجرح هو نفس الاستقبال
شأنه من حيث الظاهر المثال ان المراد بالسببية جرح المدخلية او الام
لا وجه الدخول ولك ان تتردد باسم الامتناع المستمر ولا تكفر بغيره
واش لا تكفر بغيره لان الواجب تقديره بالام ذلك الشيء المذكور
قبل ان ينفذ في وان اشياء خلافا لذلك لان التقدير ان لا تكفر دليل

الاستماع وفي بعض النسخ لان التقدير ان تكفر وهو وجه في لغة الك
والا فانه خلاف معنوي بل لفظي اذ الجمهور حكمه تقدير الميث للحدود وقاعدة
بعد النهي والاكتمير اشبهها عند قربة تقدير الميث والاستماع للجرح في هذه
وكيف يتنازع في حذف الشرطية كذا لا تنزع له في الاستماع النهي لا ينهي
تقدير الميث والظاهر ان الخلاف قائم مسلم تدخل النار ايضا مثال الامر
الكل الكثير من النسخ وفي بعضها الامر اطلق الامر لم يقيد به بالخروج الامر الجرح
والامر المعلوم الغالب والمخاطبات لان الامر في اصطلاح النجاة والامر
والاصوليين مخصوص بالامر بغير الام وكان قصد تعريف هيئة الامر وصفة ذو
الامر كونه وصورة فلهذا قال الامر وجعل حشر التعريف بصفة وفي ذلك
تنبه على ان الطلب ملول الهيئة في غير مدخلية للمادة فتقوله بصفة الاستماع
الامر ولا يخرج منه وانما يشمل الضيق والرهبات فلما قيل بطلب بالالفعل
خرج صيغ لا يطلب بالالفعل وقوله من الفاعل الى طلب من غير توضيح بهذا
البيان ضاع في الشرح ان قوله من الفاعل لا يخرج الامر الجرح وتبين
الفاعل بالمجا طلب لا يخرج امر الغالب والمنكلم وقوله كجذف خوف المضاعفة
لا يخرج كجذفه ولم يبال بخروج كجذفه او كجذفه او كجذفه او كجذفه
للتقدير لانه صيغة بطلب بالالفعل وضاع هذه المعاني طارئة على الوجه
قول الرضي انه ينبغي ان يقال يصح ان يطلب بالالفعل ليكون شمول
للاباحة والتمهيد في غاية الظهور ليس بشيء على انه لم يقيد في الترتيب
قيد الجينية يشمل قوله بطلب بالالفعل شموله في غاية الظهور وان
لا يشمل قوله يصح ان يطلب بالالفعل ايضا بعد تقديره بصفة الامر كالمطلب
اراد فقيه بطلب لفظا كجذف خوف المضاعفة اي حاصل كجذف

٢٨٥

المضارعة وبنه بول وحكم اوه حكم الجوزم على كيفية اوه ورد قول الكوفيين
 انه يجوزم باللام المحذوف مع حرف المضارعة تحقيفا والمراد ان حكم اوه حكم
 اوه الجوزم لان الجوزم هو الكلمة لا الاءوه والاضمة الاوضع وحكم حكم الجوزم
 وكان الظاهر عدم الفصل بين قوله يحذف وحرف المضارعة وقوله قال كان
 بعده ساكن لانه من تنمة فبين اوله الا انه دعاء الى جمع قوله يحذف
 وحرف المضارعة انهما يشتركان في الحذف لان حذف حرف المضارعة قد
 في الاول وكون الاءوه في حكم الجوزم بيا حذف في الاءوه انما يشتركان
 بين جميع الاءوه وقوله فان كان بعده ساكن فانه تختص ببعض الاءوه
 وقوله فان كان بعده ساكن بول وليس برباعي احسن على الرباعي
 اي ما كان ماضية على اربعة اوه لانه لا يزد فيه همزة وصل وذلك ليس
 الا مضارع باب الافعال فلا وضع ان يقال ليس من الافعال والاءوه
 عليك ان بيانه يوم انه يتم الامر في كل ما كان بعده متحرك يحذف
 وحذف اوه في حكم الجوزم وانما زيادة همزة الوصل واعادة الهمزة المقطوعة
 فيما كان بعده ساكن مع انه لا بد من الاعادة في قوله يقيم ايضا فان قلت
 المراد باب كس اعم من الساكن في الحال واصل اذ في يقيم بالياء
 المضارعة ساكن في الاصل قلت فيلزم زيادة همزة الوصل في تعدد تعقيل
 قالوا ان يقال فان لم يكن رباعيا وكان بعده ساكن الحذف مثل
 همزة وصل في الاءوه وسقط في الدرج ليعين الاءوه به فيكون ان
 كان رباعيا سوي بعده اي بعد الساكن ضمة كسرة فيما سواه كحذف الاءوه
 اعلم ان كان رباعيا سوي بعده اي بعد حرف المضارعة ساكن كما في كرم او
 او كرم كما في يقيم مفتوحة اي كسرت همزة مفتوحة مقطوعة والباء والراء

مراده فذت همزة مفتوحة مقطوعة لكن لا يصح لان هناك اعادة
 الهمزة لازية فعل ما لم يسم فاعل الاضافة بياكة لان ما لم يسم فاعل
 اعم من المفعول والفعل كما ان الفعل اعم مما لم يسم فاعل وقيل ما لم يسم
 فاعل هو المفعول وضافة الفاعل اليه لا في ملابسة وقيل هو الفاعل فاعل
 فاضافة العلم الى الخاص وعلى التعدير من الاضافة لامية ومن جعله على
 الاجتزاء بانية فخرج عن اصطلاحهم ويرد على الاخير ان اضافة العلم
 الى الخاص ناهي هو اذ لم يشتر الحذف كونه فاعلا فاعل انما يزد ما
 اي فعل حذف فاعل ناهي فلا يرد اربعين جماد واحدة ونظايره ووسع
 بهم وابصر ما حذف فاعل بغيرية ولا يستفرض احكام تضمنها قوله فان كان
 ماضيا الى افعال باب وقيل لم يذكر تنمة التعريف وهو اقيم المفعول مقامه
 اعتمادا على انساب الذين اليه ما ذكره في تعريف مفعول ما لم يسم
 فاعل ولا يبعد ان يقال التعريف على ما شتهر بينهم من انه لا يحذف الفاعل
 يدون التام من الاءوه لانه لا يتم فان كان ماضيا ضم اوله وكسره ما قبل
 آوه ليس قوله ومقتل العين لكسرها عن هذا الحكم لانه ايضا يضم اوله
 ويكسر ما قبل آوه ويضم الثالث مع همزة الوصل الا انه يقرض بعد ذلك
 لا يغيره فاراد بيان تغيره لكنه يتقص بافية همزة الوصل اذ كان في الدرج
 فانه لا يقيم اوله بل يفي ساكن ولا يقيم الثالث مع همزة الوصل لانه لا يرد
 حتى يقيم معها ولا يبعد ان همزة الوصل مقدرة لانها انما ياتي بها في
 الكلام ولا ياتي بها الا انما ياتي بها وتحذف من اللفظ منوية ويضم
 في همزة اي حال كمال مع همزة الوصل والفاء همزة الوصل حرف من
 فتم اول والثاني مع الثالث وحذف الباء في الاول في حال الدرج والوقف

بالامر من بابه وفي الثاني في بصرع التفصيل حال الوقف ولا يظهر وجه
 تخصيص هذه السلسلة ببيان البنية ومقتل العين مطلقا وشع اطلاق
 على الاجوف وبنال النيف المقرون المعتل العين واللام فلا حاجة الى
 تفصيله بقيد فقط كما ظنه شاحون لا حرج طرأ فانه كالصحيح العين الاصح
 فيه اي في ثمانية الجود بقرينة ذكر ما يقابل في مقابل وقيد الرضى معتل العين
 بالثلاثي واطلاقه وتقيده قوله فيه ليكون جميع ما ذكره معتل العين تحت
 قوله ومقتل العين انب كما لا يخفى واورد عليه ما لم يقل عنه كود ومصد
 ولا تقتض للقواعد بالسند اذ لو حمل مقتل العين على ما اعل عنه لم ينجب شيئا
 ذكره قبل مع اي احلاص لكسر في الواوي واليا في وجاء الاشتم
 اي جعل لكسر بين الضمة والكسرة واما اليا وكذا الواو لا يجوز ضم
 الشفتين كما في الاشتم في الوقف على ما قاله البعض او ان ياتي بضمه حاله
 قبل ما ساكنة على ما قال البعض لا خفاها خلاف المشهور والوقف من
 الاشتم تذكره فيم التاء المذكور ككون الكسرة قبل الهم احصاء الضيف البني
 للمفول ولذا قيل الاضحية لا بد في مقام الالتياس بالمبنى للفاعل من خلاف
 الكسرة الواوي او الاشتم ومن احلاص الضم والاشتم في اليا في كما اذا
 قلت بشت وعدت وانما الواوي في الواوي والثاني بسكان العين
 والياء واذا الضمة ما قبلها وبنه يترتب ذكر العين على مرتبتها فان
 التاء في الاول والاول والاقبل الاول هي الاخيرة ومثل اي مثل
 الثاني في جحى اللغتين الاخرين ما ضيا باب افتعل وانفعل فيقال خسر
 والتاء بالوجه الثلاثي ببيان على الصحيح من طبع السلسلة بالمثل
 صاعدا عن الاطاب بدكرى قوله باب اخير والتقييد بل كان الاطب

ومثل اخير وانما جعل كالثلاثي لكسر في الكلمة وضم ما قبلها فيها وفي
 استخبر واقيم اوليس فيها ضم ما قبل حرف العلة حتى يحفظ او يثبت عليه
 بالانعام وان كان فعل ما لم يسم فاعلم مضارعهم اوله وفتح ما قبل اخوه
 مطلقا اذ البني للمفول كالبنى للفاعل ما خذ من المصدر وليس البني للمفول
 ما خذ من البني للفاعل حتى يتجانه لا معنى لضم اول ما كان اوله مضعا ما
 ولا يفتح ما قبل اخ ما كان ما قبل اخوه مفتوحا فيحتاج الى تاويل عبارة كما
 احتج اليه الناصرون ولا كان بفتح على ما ذكره انه لم يفتح ما قبل اخو يساع
 ويقال وقد بقوله ومقتل العين شغلب اي ما قبل اخوه فيه التاء وقيل القم للعين
 للعين وما ذكره ناقص السوق عند اهل الذوق ووجه الرفع انه فتح ما قبل
 اخوه الا انه انتقب التاء والمراومعتل العين الاواب الاربعة الباقية ملاحظة
 ما حجب عنه خروم وبقاوم ولو جعلت معتل العين بمعنى ما اعتل عنه استغنى
 عن التقييد ولا يتوهم ان الالب قد تم بحسب المتعدي وغير المتعدي على غير
 ما لم يسم فاعل لانه يخص المتعدي بحسب في معرفة الاسرفة المتعدي لانه لا يتوهم
 على المتعدي بمعنى يتبع بل بحسب من اللازم المتعدي بحرف الجر المتعدي وغير المتعدي
 يعني هذا باب المتعدي وغير المتعدي ولم يقل المتعدي واللازم لفظا لضم فيها
 ولا يخفى انه المتعدي وغير المتعدي بساقيين للمفول بل قيد من قسمهما
 لانها اعم من الفعل شمولها المصاد وبما استوعب منها من الاسماء والاشتم
 المذكور ان يفتدى القسمين والمتعدي فاعرف في المتعدي بفتح
 الوضع حتى لا يشغل عند الاطلاق المتعدي بحرف الجر والفوق بين المتعدي
 بنفس والمتعدي بالحرف الى الاول اعترف في مفهومه نسبة يفتدى وكسر
 متعلق بخصومه والثاني لم يفتدى في مفهومه تلك بل حدثت من متعلقة

المتعلق

من مقارنته حرف الجر تلك النسبة والاشارة لم ولا يخفى ان الفعل متعلق
بذلك الشيء كما ان ذلك الشيء متعلق بالفعل فيصح اعتبار كل منهما متعلقا
بالكسر والفتح الا انه صرح الرضي بان العبارة المتعلق بفتح اللام وهو ايضا
اقرب لان الفعل مصدر من الفاعل ويتعلق بالفعل وهو يعرف ان المتعلق
لا يشمل الفاعل بل لا يشمل السند اليه قوله المتعدي ما يتوقف فمه على متعلق
كضرب لا يصدر عن الاذن لتوقف فمه على الفاعل لان الفاعل ليس
متعلقا بالفعل بل مصدره ولا على كان واخا انه لتوقف فمه على اخباره لم
لانا لم يتوقف يتوقف بحسب الوضع بل حدث التوقف بعد جزيه ما عن
الحدث واستحال ما في جزيه النسبة والمراد التوقف بحسب الوضع ولا على
المتعدي بحرف الجر لان التوقف حصل بالاستعمال مع حرف الجر ولا على
المفعول المستوفى من المتعدي الى واحد لان فمه كضرب لا يتوقف
على متعلق بل على ما سنده اليه ولا على فعل التفضيل المستوفى من المتعدي اصلا
لان اقرب واعطى لم يغير في مفهوم النسبة الى المفعول ولذا لا ينصب
المفعول به اصلا ولا على القرب لانه لم يغير في مفهوم النسبة الى امر مخصص
بل القرب الداخر في مفهومه يقتضي متعلقا اجالا لا وقد اشكل ذلك على الرضي
لعدم التدرج الوقي وغير المتعدي بجلالة اي بخلاف المتعدي او بخلاف ما
يتوقف فمه على متعلق والاول اقرب كونه بعد معرفة المتعدي وغير المتعدي
مع ما ليس عليك عرف ان ما لا يتوقف فمه معناه على متعلق بدون
مقارنته حرف الجر وبما في بعده متعلق منصوب لا بد فيه من تقدير ذلك الحرف كلف
ذلك في غير المفعول فيه والمفعول له والى سماعه او لا بد من تضييق
ذلك الناصب من فعل متعدي تلك لا يتوقف على السماع كما ذكره الرضي و

وان ما في المتعلق بعده نارة منصوبا ونارة بحرف جر فاحد الامرين فيه
عدول عن الظاهر اذ المنصب بتقدير ذلك الحرف ان لم يتوقف فمه على
ذلك المتعلق او حرف الجر زيد ان فوقف وقول ابنة اللقمة بتدبيره
بحرف الجر ساحة للنسبة على كلا الاستعمالين وما يتعلق به شيء بحرف الجر
بحرف اللفظ بذلك الحرف منصوب المحل بذلك الحرف منصوب المحل بذلك
الفعل وعمل الفعل لا يكون هو اوله ان ينصب اذ اقدر حرف الجر لفعلية الفعل
الظاهر على الحرف المتعدي وما اشهر ان الجار والجر في محل نصب ساحة
بجمل الجار والجر وشئ واحد كمال اتصالهما والالزام بصيرتهما بالياء و
الهزة ونقصيف العين وقل لاخير فيما عتبه حرف الحلق كالسيما الهزة
ولا يتعدى اليه النسبة الى ثلثة والاخير ان موكول على السماع صرح به الرضي ولم
يوقف حذف الياء المعدية للفعل الحرف قوله تعالى انتوني زبير ليدبر عن قراءة
انتوني بهزة الوصل وقرن المبرور بين التعدي بالياء وغيره بالياء يقتضيه
معية المفعول مع الفاعل لان الياء المعدية بمعنى مع وقال سبويه لا فرق
بين ذهب به واوجه في جوار المصاحبة وعدمها والمتعدي يكون الواحد
كفعل والاشئين وهو قسمان ثانياهما صادون على الاول وما هو كمال
ان الالف بقوله كما عطى ولا خسر لهذا النوع والى الاول بقوله وعلم
وضبط في التسهيل ونحن ذكرناه في الزيد والثلثة كما علم وارى نقل
وزي بالهزة الى ثلثة مفاعيل ولم يجد هذا النقل بتضييق الحرف ولا
يتعدى الى ثلثة الا اعلم وارى وقول الاخفش لمجبة في جميع محال التثنية
فليس ولا اعتداد بالقياس في مثله وقد ظهر المتعدي الى اثنين اذ
من ادخل المبتدأ والجار متعديا الى واحد لو جعل مفعول الجمله متعديا

فتقول في علمت زيدا قايما علمت قيام زيدا وعلمت القيام وكذا بقية التثنية الى
ثلاثة متعديا الى اثنين فتقول علمت زيدا قيام عمر و و ابنا و بناء واخبر و خبر
وحدث ولم يوجد احد ثلث بهذا المعنى وهذه الافعال الخمسة كثيرة ما يستعمل
متعدية الى اثنين ثمانية بواسطه البناء يقال اخبرتك بقيام زيدا واخبرتك
بخر قال له قما انبؤني باسما هو لاء وقال انبئهم باسمهم وقال فلما انبئهم
باسمهم قيل قد بينا ان ثلثة متاعيل ثلثها معنى الاعلام فلم انما ليست
متعديات الى ثلثة باعتبار مكانها الوضعية بل بسبب التخصيص لثلاثها بالثلاث
الثلثة ولم يلحق بسببها البناء ولحق اليواني غيره وجعل البعوضاري
الكلية سادسا لسباع كذا ان اردت النون عكسا لا وتوكله كما اذ يركبهم
في منامك قلبك وجه وانما خفت بالاطلاق لكثرة استعمالها فاجبة لثلاث
كانها وضعت للثلاث المنفصلين ويدل على تخصيص سببها بناء على ان اكثر استعمالها
اخرنا حتى جعل الاخبار من المنفصلات وجعلها ملحقة بالمتعدي الى الثالث قال
الرفعي لم يوجد ثلاثي لواحد من الحركات الاخر بالثلاث من علم وكمن قول الطاهر
ان اخبر ايضا ليس من خبر بمعنى علم بل من الخبر كبناء وبناء والام ببارق
اعلم في التثنية الى مفعول الثاني والثالث بالبناء وتعدى اليه بغير علم
وتعدى المص في كون الحركات متعديات الى ثلثة وقال في معنى متعديا الى واحد
المتعديان الاخيران موضوعان موضع المفعول المطلق فاجبرتك زيدا قايما
في معنى الخبر من هذا الخبر المحض كذا ان قلت زيد قيام قلت هذا القول المحض
ولا ينبغي ان يمتنع فيجب ان يقال قلت زيد قايما وانما جرى ذلك في
علمت زيدا قايما اي في هذا الخبر المحض فليكن ما كان في هذا الكتاب
جعل جعل متعديا الى ثلثة من ثلثة وكونه في ثلثة من ثلثة من ثلثة من ثلثة

الاول بالنسبة الى الثاني والثالث كقول مفعول اي كقول مفعول اعطيت
بالنسبة الى الثاني فسر الثالث بان يكون الاقتصار على الاول وثمة
بدون الثاني والثالث وكذا في قوله والثاني والثالث كقول
علمت بدم جواز الاقتصار على احدهما لا يجوز الاقتصار على احد مفعول علمت
كما يجيء وفي هذا متابعة ابن السراج وفي اللغة ظاهر مذهب سيبويه انه لا يجوز
ان يقصر على واحد من الثلثة وكمن تقول لهذه البشارة مضايان سوى ما ذكره
احدهما انه لا يعلق بالنسبة الى الاول قبل الاستفهام والنفي والام فلا يجوز علمت
اريد لانه يطل صدره ويجوز علمت زيدا اعم وقايم وقال ابن مالك انما يجرى اذا
فرقت كل فترتين كمن لقي خلقا جديدا وثانيا انما يجرى لانه اذا انقضت
تعلق ذلك ممن يوافق به البركة اعلم ان الجمع الاكابر وثانيتها الى
مفعولها الاول مغاير للثاني والثالث والثاني والثالث متحدان وليها
ان مفعولها الاول بمنزلة الفاعل لانه العالم والثاني والثالث بمنزلة
المفعول لانها المعلومان فيجوز الاول التقديم ويجوز الرجوع ضمير الثاني والثالث
الثالث ليس مع تاقوة افعال القلوب كل ما يتعلق بالقلب من المتعدي الى
مفعول ليس بمتعدي القلب عندهم وضبطه صاحب التسهيل اربعة عشر تناسلا
غير متصرف بها تعلم بمعنى اعلم كقولهم شفا النفس فمرعدا في قوله يعلق
في الخيل والكروبيب بمعنى ظن امرأته فقلت ارجو في اياها كذا وكذا
الماضي امرأها لك والوفاقي متصرف فلظن فقط جاي كج وعبد حسن
بمعنى الاعتقاد كذا وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن انما لا يلهيهم
شيء الا ذكرا وبيت الوفي التوهم غلبا فان غلبا بالوفاقي جديرا لم يترك
غير المتصرف في المتصرف في صفة بعض وكذا في الصن ومن هذا الظاهر ان ما في

افعال القلوب

ما في فضل شروح ان حصر افعال القلوب في السبعة اصطلاحاً او استقامت
لا يوفق به وما يتوهم ان ترك المص في السبعة لان السبعة خصائص
لشيء وخالفه الرضي فجمع قدام ودرى اختصاص بكنه اسمية مصدرة بان تنفوخ
واختار افعال القلوب على افعال الشك واليقين بخزان عن ابا مهدي ان يقول
بعض هذه الافعال شك مع انه ليس كذلك لانه ظن والظن هو الاعتقاد
دون الشك وكانهم يجوز ابا الشك عن الظن المقابل لليقين فظننت جملة
الرضي للظن في الظاهر مع تحيضي في بعض الموضع لليقين وجعل التسهيل للظن واليقين
وجبت وجبت جملة الرضي للظن فقط كسب التسهيل للظن واليقين
وزعمت اجملة التسهيل للظن فقط والرضي للقول بان الشك على صفة قولا
غير مستند الى علم نحو عرفت كذا وقال وقد يستعمل في التحقيق قال
انه موقف للناس بارئاً وعملت وهو لليقين اتفاقاً ورايت جعل
التسهيل للظن واليقين كليهما والرضي للاعتقاد والظن سواء كان مطابقة
او لا ووجدت جملة التسهيل لليقين والرضي بمعنى اصابة الشيء على صفة
وقال يربنها العلم فاريد به جواز تدخل على الجملة الاسمية ولا يقع بعد الخبر
الا تا ورايت قد ضمير ثان ليس بسمية بل اذ علقته جاز وخرها على الفعلية
فذلك عملت بمن ثم وعملت اي قدم سرته واتيهم راجع لبيان ما في
عنه اي لا فائدة ما هي عبارة عنه يعني المقصود بالافادة معاني هذه الافعال
لا الجملة الواحدة اي عليها ذلك الجملة فضل متعلقة بما في تلك الافعال بخلاف
الافعال انما قصته فان المقصود بالافادة الجمل المدخول اليها وقيل المعنى
ما هي اي تلك الجملة تارة على الاصح انما هي عبارة عن العلم والظن والاعتقاد
فخصب احوالهم لان المفعول لا يكون الا من العلم والظن والاعتقاد

في افادة المفعول الحقيقي فاجري اعرابه عليها نقباً للتحكم ومن خصائصها انه
اذا ذكر احداهما ذكر الآخر ولا حذف ولو قامت قرينة لانها بمنزلة كلمة واحدة
لانها متضمنتان لاهل المفعول الحقيقي فحذف احداهما بمنزلة الحذف للكلمة وهذا الحكم
اعتني لان حذف احداهما واقع وان ندرنا ما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى
لا يحب بن الذين يخولون با انا هم الله من فضل هو خير الله اي يحكم هو خير
لهم واما حذف الثاني فكما في قوله تعالى لا تحبنا على غيرك انما طامنا قد وثق
بنا الاعداء اي لا تحبنا جازعين بخلاف باب اعطيت انما قال ذلك لتبني على انها
خاصة لهذه الافعال بالنسبة الى ما يكون مفعول الثاني غير الاول لا مطلقاً فانه
يجري في كل ما كان مفعول الثاني في عين الاول سواء كان امراً من المذكورات
او غيره من افعال القلوب او غير ما صرح بالتسهيل واما حذف مفعولها مع
القرينة فلا يسر به لانه بمنزلة حذف كلمة بينهما ومنه من يسمع بخل اي يظن
تحت قوله قال اي كتاب ام بآية سنة ترى جنتهم عاراً على وتحسب قال الرضي وكثير
ولا يجوز حذف مفعولها نسباً لانه لانه لا فائدة لها مستنداً بها بدون مفعول
فما فتور ظننت او عملت وذكر احد يعلم انه لا يجوز ان في الاغلب عن ظن
العلم بخلاف باب اعطيت لانك تقول فلان يعطى فهذا ايضا من خصائصها
فهذا هو اذ فيه نظر اما اول فلان يعطى به اذ كثرة الاعطاء فالا ان
كما لا يجوز في الاغلب عن علم او ظن لا يجوز عن اعطاء شيء واما ان يعلم
الشيء مفيد اي كثير العلم على انه لا يخصر الفائدة في ذكر المفعولين بل يصح
فائدة مفيدة با بعد او يقال عملت الآن او ظننت الآن فيعلم حدوث
علم او ظن في الآن او فعل عملت فها هو علم او ظن السور الى عرفت ذلك
وتساوي من خصائصها ان المفعول لا يكون الا من العلم والظن والاعتقاد

٢١٧

والامتناع فلا بد من قبوله التام عدة وهو ان يكون المتأخر قابضاً
 بعل فيما قبل وان يكون ما قد سبق فيه متأخراً عنه فالعمل فيه المتأخر
 بخير من قبله قابضاً غالباً ويزيد قابضاً على غالب اذا لم يبق قابضاً
 لانه يجب الاتقاء لان المصدر لا يعمل فيما تقدمه وبخير ان زيدا اظن قابضاً
 وسوف اظن يضرب زيد وجاز في زيد احب وعرفان الاتقاء
 واجب لعدم صحة العمل فيما قد سبق فيه ولكن ذهب البعض الى الاتقاء في
 احب زيد غير واجب بل يجوز ضرب احب زيد على ما في التسهيل
 فانه بعض الشرح ان المراد المتوسط بين مفعولها ليخرج عنه ضيق احب
 لان الاتقاء فيه واجب من قبله التام على انه يقتضيه من يظن زيد قابضاً
 اي فيما يتوسط بين مفعول المتأخر الثاني والمفعولين فان الاتقاء فيه غير واجب
 بل جائز على ضعف ذلك انه ترتيب في الاتقاء ما يعم الوجوه ويقال لانه
 الامتناع فينبغي عن التقييد اذا لم يمتنع اي بين اجزاء الجملة او اجزاء
 غيرها بخلاف ما اذا تقدمت على الجملة فان الاتقاء غير جائز لعدم ضعفه
 بالتأخر وقبل جائز لان الفعل القلبي حقله اثره لا يخلو عن ضعفه
 فيجب جاز في الشروع من لم يجره باول ما ورد في خبره في الثاني بعد
 الفعل ليكون الجملة مفعول الثاني او بتقدير الام قبل الجملة ليكون مفعولاً
 لاني اذ حذف كل من ضمير الثاني واللام جاز في الفروقة ورجح التسهيل
 الثاني والرضي الاتقاء لاستقلال الخبرين اي جازي ما قد سبق
 في الثاني حال كونه كلاماً بخلاف باب اعطيت وبخلاف غير افعال
 القلوب ما كان مفعولاً للفعلين الاول بخلاف غير متصرف من افعال
 القلوب على ما في التسهيل من قوله لا استقلال للخبرين كلاماً لا يفي

الاتقاء فيها لانها مشتركة بينهما وبين غيرها كما يكون مفعول الثاني
 عين الاول فلا بد من صحة ضعف افعال القلوب وعدم الحاجة الى
 نصب الخبرين لمؤخره كذا من افعال القلوب بخلاف الغير المتصرفه فانها
 كذا ناطقة في غير معنى الفعل القلبي بخلاف ان نصب مفعول لم يعلم قصد الفعل
 سنا واعلم ان معنى زيد ظننت قابضاً بغيره من ظننت زيداً قابضاً فهو من
 متعلق الخبرين لكن لم يزل فيما لضعفه وما قال الرضي انه معناه زيد في
 ظني قابضاً والتقدير مع الطرف برده انه لا يصح زيد قابضاً ظني غالب
 فانه قال معناه ظني زيداً قابضاً غالباً وسنا اي من خصائصها انها تعلق اي
 تحمل على سائر محمل جازي الجملة او احدها فيلزم الاستفهام الدخول على الجملة او كذا
 الثاني وبقية النظر الى نظري الخبرين في الاول وبالنظر الى الثاني في الثاني
 فتقول علت زيد قابضاً وعلت زيداً من هو لا يجوز تعليقه بالنسبة
 اليهما في الثاني كما قال البعض متمسكاً بان الاستفهام سري في الجملة كما لا
 ينبغي سري مع انه لا ينبغي الاول برده على الثاني اتفاقاً على علت زيداً
 ما هو قابضاً وقوله قيل الاستفهام كانه بعض النسخ اولاً فانه في بعض النسخ ظني
 بحرف الاستفهام فتقول علت بهم عندهم كذا وعلت غلاماً من ضربت
 بالاختلاف والنفي ما او ان اولاً فيلزم فيما بعد النفي لفظاً مفعولين كانا او انما
 فظنوا باللام اي بالام الابد او كذا علت لز يد قابضاً ولم ينقض ان كذا علت
 زيداً لان المانع من العمل هو لام الابد او ان كانت في الاول
 وما في الثاني من الخبرين ان حق لو لم يكن اللام في قبل علت ان زيداً قابضاً
 ان فلا يكون علت معلوماً بعد ذلك في قوله وفي قوله واللام و
 الاظهر في قوله اللام لان اللام المضافة في كلامه كانت مفعولاً للام

فاطلاعهم موهم وقد استأثر بقوله ومنه ان بطلان قولهم ليس يجوز
جميع الاحوال كحضرته اياهم في الدار مثل علمت زيد عندك ام عمر وخصم
الاستفهام بالنسبة واختيار هذا المثال مشروبة مال اما قال البعض انه لا يقع
بفضل القلب استفهام جوابه نعم او لا فلا يقال علمت زيد فقام وعلمت بل زيد فقام
بل لا بد من وقوع ما يكون جوابه بالنسبة وهو السوال المضمرة واما المنفصلة
ولم يند قبل خصل الدخول المضمرة ولا يقع بل بعد فكانت بهذا المثال على ان
يرفع فعل القلب هذا النوع من الاستفهام لكن لما كان متمكنا في ذلك ضيقا
جاءت فالتوا انما لم يحرك علمت زيد فقام لان المقصود افادة العلم بجواب هذا
السوال فكانه قال علمت جواب هذا الاستفهام والمعلوم يكون مقصود الجواب
هذا الاستفهام نعم او لا وشي منها ليس حله بخلاف جواب ازيد عندك ام عمر و
فانه زيد عندى او عمر وعندي او كل واحد يعلم انه جواب ازيد فقام ليس مجرد
نعم بل نعم فطلبه الجواب وجوابه زيد فقام رده الرضى واختار دخول افضل
القلب على كل استفهام فالاول ان لا يغير ما يشع به النشيط ويقال اختار هذا المثال
لانه اوضح امثلة الاستفهام والبعدين الاستفهام واكتفى به لان مقصود النشيط التعليل
الا بنشيط كل قسم وهما بحت شريف وهوانه لما كان محصلا علمت زيد فقام علمت
زيد فقاما وانه ليس فقام فاشي برعنا قل الى هذا التركيب والادخال لان
المفهوم من التكلف والاباء والجواب ان الداعي اليه ما هو من دواعي الالهام
مع انه مختص به وهو افادة ان مفهومه ام يستفهم عنه ويسأل تغيبه وفيه من شئ
التي طلبت المعرفة لا لا يخفى ومنها ان من خصايعه انه كوزان يكون فاعلاها
وهو لها ضمير من الالهام من غير تفكير لانه مصدر الاختصاص والافعال
الفاعل والمفعول ضمير من شئ ووضح انفصال افعالها مع بالرضى وفيه

في السبيل لكن لم يحفظ السبيل في افعال المذكورة في هذا الكتاب بل جعل
من خصايع افعال القلوب الغير المنصرفة وراى اطمينة والبصرية وفقد
عدم وخالفه الرضى وجعل من خصايع المذكورة والنظر في غير المنصرفة
وراى اطمينة والبصرية وفقد وعدم وكذا من خصايع كون فاعلاها وفعلها
ضمير من متصين يكون احدها بقضائه الا فوضح به الرضى كوما ورد في الحديث
راى مع رسول الله صلى الله عليه واله ان يسلم في قوله شئ واحد بحت في
امثلة ثنائى مثل علمت منطلق وهذا البحث استعمل ما ذكره وهو انه لا يجوز
ان يكون الفاعل والمفعول متحدى اللفظ والمفعول فاعلا يقال ضرب زيد زيد فقام فقام
والفعل جازة في فعل القلب فيقال فقام زيد فقاما ولا يجوز في شئ من
المفهوم كون ضمير الفاعل المتصل متحد المعنى مع المفعول الظاهر فاعلا يقال ضرب
بارجاع فقام ضرب المفعول ولا زيد اظن فقاما وكذا في افعال القلوب كون
مفعولها ضمير متصلا بغير فاعله دون غيره فيقال علمت زيد فقاما ولا يقال ضرب
زيد وفاعله ان ترفه هو ان افعال القلوب تدخر على الجمل المصدرة بل المضمرة
كثيرا فتقول علمت ان زيد فقام وهو كما تقول علمت فقام زيد لكن الثاني في
السبب ان قولك ان زيد فقام وان كان ماله فقام زيد لكن بينهما
بالتفصيل السبب المتعلق للعلم واجمالها والاول اوقع بالتقدير والثاني
بالمصروف فكذلك الافعال كقوله بمفعول واحد على منبى به لانه مختص
بالمفعول ايضا لا ينفك عند التحقيق الامم ولا واحد هو مقصود الجواب
مضمون الجمل بغير لا يخرج الى المفعولين والاخفى لا يخرج الى المفعولين
قد جرت عادة المفسرين الجمل من الامام فاحمل علمت ان زيد فقام فقام
ان زيد فقام حاصل وكذا علمت فقام فقام علمت فقام فقام

يكون هو وفا عدت افلا لا يكونا في هيننا طاهر كلام النخلة الاولى في هيننا
الان ليس عتب الحرفية والتمنية فقال بسببه والاكثر وان فعل وقال
ابو علي في احد قوليه انه خوف والحق الضمير بتشبيهه بالنظر في كونه على عشرة
احرف ومعنى ما كان وكونه راقيا واصبا وفي عشرة اقسام ما هي ناقصة مطلق
وما هي ناقصة بشرط مقارنة النفي وما هي ناقصة بشرط المصدرية وهذا التقسيم
يفتق جميع ليس مع راجح الا انه رتب ترتيبا ينبغي عليه قوله فيما بعد في تقسيم
تقدير الاحبا وعليها اصبح واسى لانها من انظارها وما وكونه قصد له تقدير
الاصوات على المعنى والواجب على الخلق وكونه غدا وارجح من الافعال الناقصة
غير واضح لا التمام كون منضوبا كونه في نسبة يكون حاله نفي ابن مالك
كونا في قضيتين لذلك كما نفي كون آخر وادخا وظهر من الافعال الناقصة لانه
دعوى في النوا من غير حجة وهي كان وصار واضح واسى واضح وكل واحد
واحد وعاد كلاما بمعنى صار وزاد ابن مالك ال ورجح وحار وخال
وتحول وارتد وصار هذه الواجبات كون تامة متعديا في قوله صار زيدا الى
التقوى راجح اليه وعند المنع كان في التذاة وراجح بمعنى كان في الرواجح
بكونان ما بين قوله كما اعدوا على حكمهم اي اشدوا في التذاة على وجهه
يشير الى راجح في الرواجح اليه ولا يظهر وجه عدم تفصيل المص غدا وراجح وما زال
الاستعمال الا في اقصا ما يرجح قد يستعمل ما جازا ما يرجح من مكانة وما فتنى ما زال
في اقصا ما يجهل وقيل بالياء ولم يبا عدة كتب اللغة وما انكسب وطلب ما انكسب
منه الامر وجعل ما زال وما زال في الاصل زولا وكذا في الاصل اعلا اعلا
قبل على سبيل التذود وجعل ما فتنى او فتنى وما ودم بمعنى ما يرجح وما ودم
كمرح الا ان ما ودم في كان ما بعد ما فتنى في قوله ما ودم في امره ونفس

وقد جاء ما جارت حاجتك برفع حاجتك على ان الجارة الاستفهامية قد
لا استفهام ونقصها على انها جارت واما ضمير راجح الى ما انشئت لكون ما
باعتبارها عن الحاجة يعني قد يجي جاء ناقصة لا مطرد او هل يجي وزجر اليه
قال الاندلسي لا وقال المص جاء البير فقيس بن مضى القليل وقد كانا في
ولا يجوز تقديرهما تبا بالانفاق وشردوا المص في خبر قد كانه سلطان وتمام
هذا التركيب ارسف شغفه حتى قدوت كانا في سماع في اعراقى والشغوة
الكين النظم والارهاق القدرية تدخل هذه الافعال على الجمل الاستفهامية التي
لم يمكن مبتدأ وواجب الحذف نحو الحمد لله الحميد فلا يقال كان الحميد وتوخم الرجز
فلا يقال كان زيدا ولم يمكن لازم التصدير كما ساء الاستفهام والشرط فلا يقال
كان من ابك ولا عادم التقريف كالنوع فلا يقال كان ما احسن زيدا ولا
لازم الابتدائية كونه في المثال نحو الطعن فيظا راو كونه بمنزلة الفعل نحو
فككت ان تفعل فانه بمعنى ينبغي ان تفعل فلا يقال كان ذلك كما لا يقال
كان ينبغي او كونه بعد ما زيد قائم او اذا المتعجاة نحو حوت فاذا السبع
فلا يقال فاذا كان السبع واقفا او تنقصه معنى الدعا سلام عليك لم يكن
خبر جملة طلبية اذ لو كانت طلبية ولم يكن تلك الافعال طلبية لزم التفاضل
على نحوث الاحبار وليس لزم كونه طلبية عدم الحكم بنبوته وان كانت طلبية
وان كان طلبية لا يقال في انما لطلب الاخبار يترجم اجتماع طلبين في اثنين
على امر واحد ومن كان مساويا له لزم كون احد الطرفين غشا في الآخر
قوله فوكو في الكلام ذكر كونه ضرورة السوء والتسليم ناولا لا عطا لغيره
حكم منها بالبيان ما هي عبارة عنه يعني ليس المقصود بالافادة عدله لانها لم
لاخباره وانما هي في الواقع الاخبار التي ذكرها في الحكم في الاخبار بغير التفصيل الكلام

٢٤

مع انه جائز تجزئ ذلك كحال اليوم جئني ولا اسكن كحذف النفي عن
المضارع وتجزئ جوب القسم كقوله انما لا يمتنع هذه الافعال
ما صدر به فادام بعين الدوام المضاف الى مضمون الجملة والمضاف وهو
الوقت فحذف قولك اجلس باوام زيد جالسا معناه اجلس وقت
جلوس زيد والظاهر ان دوام مجرد عن الزمان المانع ولذا صح تبيد اجلس
لنوقت امر اي لتعين وقت شئ بمدة اي الزمان طويل بثبوت خبرها
لغاها فادام يقتضي امتداد زمان بثبوت الخبر للغافل في القاموس المدة
الزمان الطويل وما في ما دام حرف مصدر وما في الصحاح واما قولهم ما دام
فقتناه الدوام لان قسم موصول به ام لا يستعمل المظهر في كمال المعنى
المصدر في ظرفي كجاء وانه لا يخل بوقت وفيه انه لم يبين بما ذكره حكم كسبه الخبر
من دوام ان كسبه الشئ من التوقيت فينبغي ان يقول وما دام ثبوت خبره في
مدة ومن ثم اي ومن اجل انه للتوقيت احتاج الى الكلام لانه طرف وليس
ما بعد كلاما تاما كما يكون غيرها وليس لشيء مضمون الجملة حالا الا في النفي خبر
عن فاعلا ليطرأ عطفا الحكم للخبر وقيل مطلقا وهو من باب سبويه وابن
السراج قال لا اندلس لانتا فص بين التولين قال كونه للحال لانه هو الذي
اطلق وكونه لغيره اذا تقيد بالغير وفيه نظر لان المارة كونه للحال وتغيره
فيكون كجاء الوضع فاذا فهم منه الحال اذا اطلق فهو الحال ويجوز ان يكون خبرا
لما قبله من الافعال او كل الاخبار وخرج النادرة ان الكلام في الاخبار بالماضي
والفعل في الخبر بالمشيول لان قسم تقديم الاخبار على انفسها فانها
ان يكون تقديم الافعال المتعاقبة على اسمها ولا ينبغي ان هذا الكلام عاود
لان سبق في خبر كان ان حكم خبر المبتدأ وتجزئ اكثر من تقديم خبر المبتدأ

عليه ولم يفت الى خلاف ابن مسط في خبره ما دام لغاية سقوط وظهور كونه
مقطوعا والمادة جوب تقديم الاخبار من حيث انما اخبارها لا يمنع هذه الافعال
من التقديم ولا توجبها ما لو عرض لغير نفس الخبر ما يوجب التقديم كقولكم كان ما
او ما يوجب لنا خبره كقولكم كان عدوي صديقي فهو خارج عما نحن فيه فلا يبرر دانه
لا يصح حمل الخبر على الامكان الخاص لا انتقاضه بالوجوب والامتناع ولا
على الامكان العام متبعا لاجاب الوجود لا انتقاضه بالامتناع ولا متبعا لاجاب
العدم لا انتقاضه بالوجوب وهي اي هذه الافعال في تقديمها اي الاخبار
عليها على ثلثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الراجح مع راجح وقسم لا يجوز
وهو ما في قوله ما غير الاستلزام وهو من زال الى ما دام لا يجوز والاختصاص بل
لانه لا يجوز في لا يزال ولن يزال لان معمول فاعلا ولن يتقدم عليها
لانها لا يقتضيان الصدارة كما يقتضيهما وان قالوا قد يقول ما في قوله ما
في اوله ما في حكمه من ان الثانية فان قلت القسم الاول ايضا اذا كان في اوله
ما او ان لا يجوز تقديم اخباره عليه لاقتضاء ما وان الصدارة قلت مع ذلك
يجوز التقديم بالفصل بين النفي والفعل في غيره هذه الافعال لا يبرر خبرها
كان زيد لانها لا يمنعان الفصل كالم ولن وانما امتنع الفصل في هذا القسم
لشدة الاستدراج وصبر ورثتها بمنزلة فعل مثبتة بقي انه خرج من القسم الاول
كقولهم لن يزال مع انه منه وانهم لا يختصرا فالاختصاص في خبره
هو ما ليس في اوله ما خلافا لابن كثر من البهر بين حيث
في الحكم بالكون في خبر ما دام لانه لبطان النفي وصبر ورثتها في معنى
لم يمنع النفي من التقديم وانما لم يجز هذا القسم من المختلف فيه مع خلاف
لبن كثر لانه اعتقد عدم الجواز وحكم بانه لا يجوز خلاف المختار في كلامهم

المرفوع نحو عسى زيد ان يخرج فالتفاوت على ان ان يخرج منسوب بالحرف
خبر عسى فيه اشكال او عسى لا رجاء ولا يظهر له معنى يطلب فاعلا وخبر انفس
زيد بمعنى يخرج زيد وهذا لا يطلب خبره او قيل ان يخرج مقول والمفعول قارب زيد
المرفوع كما ان من عسى ان يخرج زيد قرب فوجه هو لازم ومتقد وجه ان عسى
لم يكن بمعنى الترتيب والتوب يستفاد منه الرجاء وقيل ان يخرج بدل فالتعدي
زيد فوجه وفي ما ذكره المتأخرون جعل تلك الافعال على كذا واحد فالمقصود
من الكل قرب الخبر فالمراد يخرج زيد انه قرب حصول امره من قول ان يخرج خبر عسى
عسى ففهم من كان فكانه قيل ينبغي زيد كذا فاذا فوجه في الحكم كونه ذاه
خروج مبالغة في الترتيب وكذا كاد زيد يخرج في معنى قرب زيد من الخروج كذا
يخرج وكذا اخذ زيد يخرج مفعله شرح في الخروج كذا يخرج ولو ضمن معنى
كان احسن وعسى ان يخرج زيد مثل مثالين بينهما على استعمال عسى كونه
عامل الرفع والنسب وكونه عامل الرفع فخطا ان يكون ان يخرج زيد فاعلا
عسى لا يكون له منسوب ووجه لا يجوز حذف ان فيكون قوله وقد حذف
من احكام مثال الاول وكان المناسب فتدبر على المثال الثاني او تترجم
ان يخرج زيد فيتم الخبر على الكلام في هذا الباب وان لا يكون زيد خبر عسى
في باب كان لصفه هذه الافعال حيث كان ايضا خبرا لثانيه فخطا ان يكون
وجه قوله وقد يندرج ان شئت كما في قوله المين واليه على ان يخرج
الكلام في نفس عسى في قوله ان الرمي بمثل عسى يخرج زيد ان يخرج
باب التمام وان يكون الفعل للثاني كذا في البصريين وان يكون
ملاول على حذف الكوفيه كذا في قولك عسى ان يخرج زيد خبر عسى
اعمال الثاني في قوله المين واليه على ان يخرج زيد خبر عسى

و قد انه لو لم يصح اعمال عسى في زيد لم يصح ان يكون مفعول الشارع لانه
انما يكون في ما اذا اجاز عمل كل منهما في الشارع فيكون في مكان فلا
هذا التركيب للزوم الاضمار قبل الذكر في باب الشارع والثاني كما قد قيل
كاد زيد يخرج وجهه في ان يخرج ان يخرج ويترجم هذه الافعال المضار كاد
واوشك فانه يستعمل مضارعا ونه رهم فاعل كاد واشك كذا فوجه
رضنا ان نود خلاف الانيسر حوشا بيا با اذا ادخل التثنية على
فوق كاد لا فاعل في انه يصير متصفا وقد يكون المقصود به عشر وقوع الفعل
الذي وقع وقد يكون المقصود عدم وقوع الفعل مع بعده عن الوقوع فمن
الاول قوله كما قد يكون وما كادوا يفعلون ومن الثاني قوله كما لم يكن
وقيل يكون لانها مطلق اما في الماضي لئلا يكون قوله كما وما كادوا
يفعلون متا في القول قد يكون اذ لا يمكن تحقق الذبح بدون الترتيب منه واما
في المضارع فتخطئه الشعر او قول ذي الرمة لم يكن له الله على انه يور
حيث ريس الهوى وقول ذي الرمة ذلك وفيه لم يكن له الله لم يور
وقيل في الماضي لانها في المستقبل كلافعال الاول في المضارع
لشعره ان يخرج كذا في الدعوى الاول بقوله كما وما كادوا يفعلون وفي
الدعوى الثانية في ذي الرمة او اغتير الهوى وفي رواية الثاني
الحسين كذا في الهوى اي كذا في الهوى يريد نفسه من حيث
هو في قوله المين واليه على ان يخرج زيد خبر عسى في قوله المين
وهذا الكلام في البصريين في قوله المين واليه على ان يخرج زيد
لا فاعل في قوله المين واليه على ان يخرج زيد في قوله المين واليه
على ان يخرج زيد في قوله المين واليه على ان يخرج زيد

٢٩٥

والتبعية ثم ما يشبه ذلك القسم هو حرف الذاء ثم ما يشبه كلاهما الحروف
المشبهة في التحقيق والاثبات وبعضها بعضا في اللفظ ثم حروف
الزيادة التي بعضها عاقل ثم ما يوافق بعضها في اللفظ ثم حروف التفسير
ثم ما يوافق بعضه في اللفظ ثم حروف المصدر ثم ما يوافق بعضه
حروف المصدر في لزوم الفعل ثم حروف التحصيل ثم حروف النوع الذي لا يأتى
حرف التحصيل في التوقع لأن من يحضن احد يتوقع منه الفعل ثم حروف
الاستفهام الذين منها ما هو اللفظ في الالف ثم حروف شرط الذي كما
كما استفهام لخاصة الكلام ويخرج الجمل من كونها متعلقا الاعتقاد ثم حروف
الروح الذي يوزن اما ثم تاء التانيث التي لا تخفى بحال الوقف والاسرار
ثم التنوين الذي ياتي الا حركات التانيث الا انه يلحق افعالهم ثم حروف
التاكيد التي تلحق افعال الفعل ويشبه بعضها التنوين وقد اعجب حين جعل
في افعال الكتاب امور تكون في الاخر وختمها بهو للتذكير لان المتكلم يحتاج
حين الوقوع الموجب للاعراض عما قام في شئ من كونه لا يمكنه ان
الحقيقة عليه واعجب من الكمال انه ختم على قوله الفاء في قوله لا
الذكر لا يشترط ان السبق يجب ان يكون حذو التذكير في قوله لا
حروف الجر لم يوف في هذا القسم الا حروف الجر التي لا يمكن ان
يكون بالترتيب بل لا بد من التذكير والافعال في قوله لا
حروف لا يضاف اليها حروف من افعال الفعل في قوله لا
وقد حوت الحروف على الفعل ومنها ما هو كالمفعول في قوله لا
يشبه في ذلك ان حروف الفعل في قوله لا حروف في قوله لا
ان حروف الفعل في قوله لا حروف في قوله لا حروف في قوله لا

الا بصل ليس ما وضع له حرف الجر كما يظهر من بيان معانيها وفسرها
الا بصل مع انه معنى الوصل والتدبير هنا بالياء الى ما يليه ضمير الفاعل اما
الموصوفة والمفعول اما الموصولة ذلك العكس في الالف والفتحة ولا يفتقر
التعريف بحرف الوصل مثل جاء زيد وعمر وفاته بوصلة جاء الا انه لم
يوضع لوضع الا بصل بل للجمع وانما يلزم الجمع في بعض المواضع افعال الفعل
والصغار الا يرى انه لا بصل في عطف الجملة على الجملة وهي ثم والى وحرف
وفي والباء واللام ورب وواو واو واو والقسم وتاءه وعن وعلى
والكاف وند ومنذ وحاش وعد او خلا ولا كان يجيء على تعدد المص
تلك الحروف انه قد حصل الترتيب اذ ينبغي جمع الوجدانيات والثانيات
ثم ما زود وجهه في شرح بان العشرة الاولى في اصل وضو ما باعتبار ما تباب
اللفظ الحرفي لم يكن الا حروفها والمحرف التي يلزمها مشتركة بين القسم والحرف
والشبهة الاخيرة بين الفعل والحرف واحترز بقوله في اصل وضو ما عن على
فان مشتركة بين القسم والفعل والحرف لكن ذلك الاشتراك مما يترتب
في الاصل على ان حروفه حروفه باعتبار ما يربط بين الحرفي عن حروف
من فانه لا يربط بين حروفه عن لفظه فانه امر من وفيه وفيه وتنفذ
كلما على هذا الوجه لا حروفه الا قال الرض وفيما قال لفظه ان على الحرف
اذ يضيف الى القسم والالف والياء في قوله لا حروفه في قوله لا حروفه
غير ان حروفه وعد او خلا التفسير لان حروفه في اصل الموضع
للا بصل في الحرف والفاء في الفعل عن واو واو والاشارة
في التكلف كما قد فعلت لتفصيل التفسير من الاشتراك في حروف الحرف

ولا يبعد ان يجعل دعوى الاختصاص بالثروة اما المحقق للثروة والكثرة فمحمية
اما التقييد بوصف لان الوصف معين له في القبول على الصحيح وهو مذهب
المسيرة وابن السراج وابي علي الفارسي وقالوا ان الاختصاص والتميز
الصفة قد تحذف للثروة وهي اما جملة فعلية او اسمية او ظرف او صفة مستمرة
وقد لا يعني ان يكون متعلقه الاضلا ماض لا عرفت محذوف لانه لو كان جوازا
لسؤال محقق او مقدر يتعين فذلك السوال غالبا قبل المحذوف وقد تدخل
على غيرهم خلافا للكتبيين فانهم جعلوه راجعا الى ما في السوال والتميز هو المطابقة
والاوافق ما يراه التمييز اعتبار البصر فيتميز بكرة مضدبة مطابقة للعين ولا بد
من ذكر هذه الصفة لينضج قوله في مطابقة التمييز والغير مفرد من ذكر خلافا
للكتبيين في مطابقة التمييز وتحتها ما لو اريد الكافة فلا تدخل الا على الجمل
فقوله فدخل على الجمل بيان للجواب ولو اريد ما مطلقا فلا كانت كالا
على الجمل وان كانت زائدة فدخل على الاسم ويجزئه قوله فدخل على
صحيح قوله فدخل على الجمل بيان للجواب انه قد دخل على الجمل
ووقع التمييز في ذاته والتميز هو الذي في قوله وليس السوال
وقع مضار عليه لا بالاضحية والتميز وعدم وقوع المضار
والتميز في قول فدخل على الجمل كان اطلاق
هو او لا فدخل على الجمل فدخل على الجمل
وفي الباقي فدخل على الجمل فدخل على الجمل
فدخل على الجمل فدخل على الجمل

[illegible]

ولكن كضاربين وليست كسبقتين نعم ونعمه وعل في بعض لغاتنا وهي التي
كفطن ولا يوجد ان يكون من جملة سباب الشبهة فتح الاو آخر وان كان
فتح الاو آخر الشبهة الفعل المشبهة بالحال من منتهى سابقة بهج ان يكون
مشابهة لغيره في اللفظ المشبهة بالفعل تشبيها بالاعمال وكذلك حفظ
وكانت اذا خربا بنون الوقاية لثبته الفعل في حال الرض من ان جملها و
مشبهة لغيره انما بهج لم يكن تحتها في اللفظ مشبهة متبقة في اللفظ
الاو في المشبهة بالفعل الا انه حافظ على من كلمة الحروف الجارة والحروف
الناطقة قلت التحق ان الحرف من الطرف كج على حرف كسب وليست
الوزن كج الفعل الا انه والظرف كج على رطل على ما في القاموس والحرف كج
حرف التثنية كج على الحروف والحرف كج على الالف فالتحريك لا يصح
في شبيهة قسم الكلمة وقال كجوه الالف الحروف واذا لم يتغير جمع
شيء يكون مشتركا بين الكلمة والكثرة وما يقال ان هذه الالف
تسحق جمع الكثرة بترتية انه لم يجز عنها الا بالسنن وان كان
الجمع بين اربعة لا يخرج الجوز عن الاخر وبين اثنين كج
الالف وجب قال وليست فعل والالف كج بالالف
يستعمل خلاف هذا الترتيب لانه هذا الكلام هذا الكلام كج
فتح بعد ابدع المعنى في الالف كج في الالف كج في الالف كج
المعنى في الالف كج في الالف كج في الالف كج في الالف كج
ان المعنى في الالف كج في الالف كج في الالف كج في الالف كج
معنى في الالف كج في الالف كج في الالف كج في الالف كج
ان المعنى في الالف كج في الالف كج في الالف كج في الالف كج

وهو من الفعل

لانه لا يفيد الا انه لا يجب لها صدر الكلام وانما ان يمنع ذلك فلا وهو
المعقود بقوله في بعض النسخ في افادة الاستماع فها ولا يكون خبر
ليست فعل وان كان ولا يكون اخبارا مشبهة بمفعول الطلب فها
كانت او محلا وان ولكن يمنع كون خبرها المؤذن متضمنين له وقيل
كون خبرها جملة طلبية كذا لك لا حجابك وان زيد اهل ضربه واقر
زيد اهل غير الاقر به ونحوها ما قلقي على الافصح المتبادر منه انه جاء في
الاستماع الحان بالاعمال والالف واستعمال الاكثر والالف
ليس كذلك لانه لم يسمع الاعمال الالف في لبت عند سبويه ولم يجر في الاعمال
غيره وروى ابو الحسن وحده في انما وانما على فله وضعف وعدم
خبرها وسرع الكسب واكثر النجاة اعمال الكفر قول على الافصح معناه ان
الالف المجرى غير الافصح كما في لبت او القياس على غير الافصح والمقيس
اقصر فاذا الف فالكافة اذا عمل فائدة وما الكافة حرف عند
المعنى في الالف كج في الالف كج في الالف كج في الالف كج
فها لا يصح ان يكون اسماء هذه الحروف ولا يكون كاف
ولا ان يكون معنى وجوب الالف وقوله ونحوه في الالف كج
البيان في الالف كج في الالف كج في الالف كج في الالف كج
ما على معناه في الالف كج في الالف كج في الالف كج في الالف كج
في الالف كج في الالف كج في الالف كج في الالف كج في الالف كج
في الالف كج في الالف كج في الالف كج في الالف كج في الالف كج
في الالف كج في الالف كج في الالف كج في الالف كج في الالف كج

الكسر كونه في جواب القسم وفهم عرفنا امره ان حتى انك صاخر فلك
الكسر كونه حتى ابتدائه والفتح للموتنا جارة ادعاطفة وفولهم لا يوم انما
قائم فالفتح كونه لا يوم يعني لا بد والكسر كونه استعمال القسم والغالب
الاولى وعند الكوفيين في الاجم لغات لا يجوز حذف الميم ولا اذا جزم بزيادة
ذو لا اذا جرد لان ذا جزم بزيادة نون ولا عن ذاجزم بابلل منه ان يبين
ولكن تكثير الصور بحسن التدبير والفكر فاسأل اللوح من خالق القوى والقدر
وكذلك اي لا جلا ان ان الكسرة لا تغير من الجذر وكان في حكم عدم فيكون
النصب لاسمها كشره زائد ويكون المقصود والمنظور رخصه جاز العطف
على الكسرة لفظا انما كلف الغظا او حكما اي كسر احكامها بان يكون مفتوحة
في حكم الكسرة واما المفتوحة الثابتة من باب مفتوحة على الرفع واما العطف
بالعطف بالنصب على محله اسم ان اذا كان متبعا فشره كسر في كل وقت
الحكم بالجزا في المفتوحة للكتابة مثل سبويه يعطف على محله كسر الكسرة من
قوله تعالى واذا نزل الوحي ان الناس يوم النجاة انما يري من
الكسرة كسر وسوله يرفع وسوله وقوله الا فاعلموا انكم يومئذ ما تقبضون
شفاق فتو لا ان المفتوحة بعد فعل النصب كالكسرة لا جاز في التمثيل المذكور
والحق انما قد فهم من ذلك التمثيل ان الحكم لفظ المفتوحة ذلك وكما قد علم
قوله سبويه على محله كسرة في كسر سبويه التفسير في التمثيل المفتوحة
فتفسير الكسرة في قوله يا ايها الذين آمنوا انتم سبويه او حكما وجوز ما يجب عليه حكم
الكسرة لانه في موضع الجذر لان كانت طالت الى ذلك وفيه هم المفتوحة
دور المفتوحة والافعال يحسن التفسير في كسر سبويه بل كسر ما سوى ذلك ولم
يسا على الجذر سبويه ومع العطف على كسر المفتوحة لا في سبويه

من اصحاب

احتمال الفجر بان يكون رسوله عطفا على فاعل يرفع وان يكون ما يقينا
في شقاق خبر ان وانتم بانه مفعلة وفي قوله على اسم الكسرة رد لقول الكسر
لجروا على ان مع اسمها حيث جعل الرفع مجزعا للابن كونه اسمها مفعلا
لان المرفوع هو المحو ولا يجوز له ويرده ان اعتبار رخصه لا حاقق يا بالعدم
لعدم تغيره معنى الجذر ومع الحاقق بالعدم هو المحو وان المبتدأ هو الاسم
والجوزع ليس سما ولا في ما قبله وانما خص الحكم بالعطف لان اعتبار محله
المعرب خلاف التماس فيقتصر على المورد ولم يفت الى ان الجرمي والتجاع
والغوا جوز و ذلك في الوصف وعطف البيان والتاكيد ايضا
كسرت غيرهم عنهما وهما كسرت شريف وهو انه اذا كان المعطوف على
اسم كان خبر فلم يشارك العطف مع الاسم في كونه مسند اليه كسند ما مع العطف
الى ان كان خبرا ويقال ان المشاركة في جرد كونه مسند اليه دون خصوصية
واشبع مسند ذلك المعطوف وايضا يجب ان يكون معطوفا على مسند اسم ان
والا كان معطوفا بالاسم ابتداء او قائم بهم ان مع انه ليس خبرا لبقائه لم
لم جعل خبرا على محله حتى يصفو عن هذه التعلقات وكيف ثبت العطف
على اسم ان قائم بهم الا احتمال عموما والعطف على محله المعرب خلاف التماس
مسلان انما قائم بهم وهو ان زيدا وعمرا وقائما ويشترط في العطف على الاسم
بالجوزع لفظا ان يكون مسند الى ذلك المعطوف كالتمثال المذكور
في المتن انما يرفع بان يكون مسندا الى المعطوف خبرا ان يكون مسندا
ربط في حكم العطف على ان في قوله والنسب لو كان خبرا لم يفتوا ولا في خبره
ذلك احسن انما في مثل ان زيدا وعمرا وقائما فانه عطف خبره على محله
انما يكون منزها عن التعلق بهما كونه خبرا انما كسرت ويكون خبرا

٢١٩

[illegible]

ما بصحان وبله ثبت ولهمذا جو زلت ان زيدا قايم وقال الك
 القدير لب زيدا كان قايا وقال المحققون قد بده لب زيدا القايم
 ونعل للشرجي قال الرضي الشرجي راقبا شئ لا وفوق حصول فلا يقال
 اهل الشرجي فدخل فيه الكشاف وهو ارتقاب المردود والقطع
 وهو ارتقاب المحبوب ولا اعتبار عدم الوفاق في الشرجي يستعمل في
 يحتاج استعماله في القرآن الى التاويل فقال قطرب وابو علي مناه النسيب
 قال في قوله كما ما بركت لعل ان عذري وفيه انه يرجع حله على العوب
 في الظاهر اي ما بركت لغوب الساعه في نظرك ويكون فائدة هذا الادراك
 حضور ذك عندك وقال بعضهم هو لتحقيق مضمون الجمله كان واوردوا
 في قوله غشي قال فرعون لم تذكر وفيه ان السفع احد الامر من وجملته
 في قوله سبوه هو لرجاء المخاطبين او اشتاقهم كاد الواقعة للشك
 في قوله فشاك لا ابتغاء في الرجاء والاشتاق لان الاصل في
 السباه بنامه وقيل قد جي للاستفهام نحو لعل زيدا قايم
 في قوله الرضي احد عشر في السباه لعل رجاء لعل
 على الوجهين ولان وان يقتضيه العين بضم
 على كسر اللام ويقتضيه التفسير
 في قوله لعل على الوجهين لان لعل لم يقتضيه العين
 في قوله لعل على الوجهين لان لعل لم يقتضيه العين
 في قوله لعل على الوجهين لان لعل لم يقتضيه العين
 في قوله لعل على الوجهين لان لعل لم يقتضيه العين

كنازة لاني مثل قولك ما جاء في زيد لانه وكما يجي فكنازة زيد للخصيص و
ان لم يرد النية في الزوائد والفاء للترتيب بلا سطر فالعند صفات
الص وما قبل من انه اكتفى باستفادته من قوله ونتم مثلها بمحمل يرد فيه
يحمل استفاضة التفاوت بالعموم والخصوص والترتيب يوجب الخاضع فلا تنافي
بين قوله فالاربعة الاول للجمع وبين العمل للترتيب ولا حاجة الى ان يفعله
لترتيب ما يجي مع الترتيب فان قلت لو كان المعبر في الفاء المحل فكيف
جاء الفاء في قوله كما جعلناه لطفة في فوار كمين ثم خلقنا لطفة علقه
فخلقنا لطفة مضفة ولا تفاوت في المهلة بين خلق لطفة علقه بعد جعله
في فوار كمين وبين خلق العلقة مضفة بعد خلق لطفة علقه فخذ استعمال الفاء
موضع ثم قلت حق الرضى انه عدم المهلة المعبرة في الفاء فكيف
المهلة بين ابتداء المعطوف وانتهائها والمعطوف عليه والمهلة المعبرة في
ثم يكتفى فيها بان يكون بين تمام المعطوف وانتهائها المهلة المعبرة في
الاغبار وقد يشترك الفاء ونتم في موضع كذا في قوله لا يمتنع
ولا بعد ان يقال لم يشترط هذه الحقيقة في الفاء معترضا على
لهذا اقول ان ذلك قد يرد في قوله وقد يرد في قوله لا يمتنع
سحنة في قوله لا يمتنع في قوله لا يمتنع في قوله لا يمتنع
خالدين في قوله لا يمتنع في قوله لا يمتنع في قوله لا يمتنع
لان قوله لا يمتنع في قوله لا يمتنع في قوله لا يمتنع في قوله لا يمتنع
في قوله لا يمتنع في قوله لا يمتنع في قوله لا يمتنع في قوله لا يمتنع
سنة في قوله لا يمتنع في قوله لا يمتنع في قوله لا يمتنع في قوله لا يمتنع
في قوله لا يمتنع في قوله لا يمتنع في قوله لا يمتنع في قوله لا يمتنع

والصفات قصد السببية ونتم مثلها اي مثل الفاء في الترتيب لكن بهل
اي بشرط المهلة ولا يخفى ان الاحسن ونتم للترتيب بهل ونتم اخي
المعطوف عن المعطوف عليه في استفاضة الحقيقة وقد يقول لي ان عدم مهلة
المعطوف للمعطوف عليه والبعد بينهما وذلك في عطف الجمل خاصة كقوله
ثم وجب الظلمات والنور ثم الدين كقوله ابراهيم بعد لونه وقد يجي الجرد
الترتيب في الذكر والذكر في درج الارقاء وذكر ما هو الاول في الذكر ثم
الاول من غير اعتبار الترتيب والبعد بين تلك الدرج كقوله ان من ساد
ثم ساد ابد ثم قد ساد قبل ذلك جده فان المقصود ترتيب درجات
المدح وسيادة اخص من سيادة ابيه ثم سيادة ابيه اخص من سيادة
ومن الاحكام المشتركة بين الشئ دخل اهنة الاشياء على افتقار او
فخر وبغضب وانتم ضرب فتقول الرضى انه معطوف على مقدم على الترتيب
والشئ في هذه الشهرة ما عطف عليه ويرده الرضى بانه لو كان المعطوف
على مقدم في الكلام ولم يوجد ونما ان الشئ تنادى في الكلام
في قوله لا يمتنع في قوله لا يمتنع في قوله لا يمتنع في قوله لا يمتنع
في قوله لا يمتنع في قوله لا يمتنع في قوله لا يمتنع في قوله لا يمتنع
في قوله لا يمتنع في قوله لا يمتنع في قوله لا يمتنع في قوله لا يمتنع
في قوله لا يمتنع في قوله لا يمتنع في قوله لا يمتنع في قوله لا يمتنع
في قوله لا يمتنع في قوله لا يمتنع في قوله لا يمتنع في قوله لا يمتنع

219

مطهر

[illegible]

في ام هل سبوي الظلمات والنور وكذا ام من هذا الذي هو جندكم
مثل انما اي القطع التي ظهرت من بعيد لابل ام شاة ام الحاشية بمعنى
الاشياء اضرب بانها ابل على سبيل الختم ثم اخبرنا واستأنفت
الاستفهام قبل هذه حرف استئناف فلا يتكلم عطف الاثاء على الاخبار
وانما حذف البتة في المثالين على انه حذف جزو الكلام بعد ام المقطعة بانه اذا
لم يتبين بالمنصل وذلك اذ لم يكن قبلها الهزة خبرا كان ما قبلها او استغنى
بالاول وبهم من ساء الاستفهام قال الرضي لا يبع المقطعة بعد اسم استفهام يكون ما
بعد ام واخلافه ويكون الحكم المذكور ايضا من جنس استفهام فلا يقال ان
عندك ام عندك عمر وفان الاستفهام السابق افغى عن اللاحق بخلاف من
ام عندك حماد وبن زيد ام عندك عمر وفيه فظ لا يبعد الاستفهام
فيما رده ايضا فان السد ان من عندك كجمل ان يجاب بما لا يوافق
يقال زيد لا ضمال انه يكون عنده زيد وعمر وفا ضرب غرض الاستفهام
عمر وليعلم ان المطلوب معرفته حاله عمرو واما قبل المعطوف عليه لا يوافق
مع او ذلك بين على فرق سبوي بينهما وهو ان في الاستفهام الاول
الاستفهام في نفسه في الاول الاستفهام في غيره على ان الاستفهام في الاول
اعلم فيما كنت في الاول الاستفهام في غيره في الثاني الاستفهام في نفسه
ففي غيره في الكلام المستعمل في الاستفهام في رفاة الشره وان والارجح انه من
الاول الاستفهام في نفسه في الاول الاستفهام في غيره في الثاني الاستفهام في نفسه
ففي غيره في الكلام المستعمل في الاستفهام في رفاة الشره وان والارجح انه من
الاول الاستفهام في نفسه في الاول الاستفهام في غيره في الثاني الاستفهام في نفسه
ففي غيره في الكلام المستعمل في الاستفهام في رفاة الشره وان والارجح انه من

بين الثلثة وعقبه بما به الفرق فقال ولكن لازمة للثاني وكان الاول الى
يقول ولا لا ثبات لان لا لا يكون بعد ثني ولا ثني ولا يكون المسطوف بلا
الكثرة من واحد فلا يقال جاءني زيد لا بعد ولا يكون بلطف به على المتأدي به
يقال يا زيد لا بعد وصرح به في التسهيل والمراد بالثني اعم من الثني الصحيح
او المعنوي صرح به الرضي وكذلك المراد بالاثبات في الاعم من الاثبات
اللفظي او المعنوي كما في قول ما زال زيد عالما لا قايما وكان المصنف خارا
مذهب الجوزي ان يكون اذا دخلت على الجملة فمختصة به الثقله ولا في الاخر
الثني من حيث يكون منها برين ثنيا وثباتا ومذهب الزحبي انهما
عاطفة والفرق بين المذهبين انهما اذا كانت عاطفة لا يحسن قبلها الوقف
في كانت مختصة بحسن كونهما حرفا ابتدائيا اذا لم يكن معها الواو فاذا
كان معها الواو فهي مختصة بالثاق والعاطفة مع الواو ومذهب يونس
انها مختصة بالداخل على المعطوف صورة داخل على الجملة حقيقة تحذف
بعضها في المعطوف بانه لا يصح في نحو مرتب زيد فلان عمره والجوزي
يرى فيهما بينهما انهما يختصان بالجر المحراز والتقدير
والجوزي يرى فيهما بينهما انهما يختصان بالجر المحراز والتقدير
بجر المحراز فيكون وقوع كل واحد على الآخر في اللاحق والاثبات
فان قالوا يقع على الآخر على المعروف لانه لا يثبت على غيره فيفسد
والا فيفسد بعد المعطوف في الاثبات والثني في الاثبات والاثبات
فان قالوا يقع على الآخر على المعروف لانه لا يثبت على غيره فيفسد
والا فيفسد بعد المعطوف في الاثبات والثني في الاثبات والاثبات
فان قالوا يقع على الآخر على المعروف لانه لا يثبت على غيره فيفسد
والا فيفسد بعد المعطوف في الاثبات والثني في الاثبات والاثبات
فان قالوا يقع على الآخر على المعروف لانه لا يثبت على غيره فيفسد
والا فيفسد بعد المعطوف في الاثبات والثني في الاثبات والاثبات

[illegible][illegible]

جواب النداء

لبعض النخلة يا حرف تنبيه وقال كثر ما يلزم من ادراك ما لا يجوز
او تمنى نحو يا تبنى او تغلب كذا يا رب ساريا ما تفسد او قد يلزمها فضل
مع او ذم او نفي فاستغنى عن القول بخلاف النادى في هذه المواضع
جواب النداء يا اعمها وعند النحوى البعيد واستعماله في الغريب
لشبهه بمنزلة البعيد لكنه معقرا في علم آف ويا وهاهنا البعيد وكذا اواف
بين اثنين ما بينهما سكة ووجه اعتبار التقاء الساكنين غرضا وكذا
اي بالف ممدودة ويا وسكة ويا والهمزة للغريب قدم اي مع ان الهمزة
لكمال القرب لزيادة مناسبة اي بالبعد وجعل السهيل للبعد وواف
الايجاب وسكة السهيل وواف الجواب لانها في جواب احد الجمل
والمراد بالايجاب اثبات شيء منه الحذف على ما لا يثبت في
اما هو واما بالازالة فانه قال ان زيدا بالاثبات لا يثبت في
نعم وان الازالة ما سبق كما هو لم يستعمل في الازالة
فثبت لم يكن ما لم يكن في الازالة وفي الازالة
كنتم وهاهنا ما سبق كما هو لم يستعمل في الازالة
الكل والنداء على الجواب وذاك بالبعد كذا
في الجواب على الجواب وذاك بالبعد كذا
في الجواب على الجواب وذاك بالبعد كذا
في الجواب على الجواب وذاك بالبعد كذا
في الجواب على الجواب وذاك بالبعد كذا

لا ينفق فلو قيل في جواب است بر كيم نعم كان كذا الالة لتقرب ما سبق
كما هو قيل قد يستعمل نعم مكان جلي في جواب الاستفهام عن النفي على سبيل
التقريب اى العمل على الاقرار فلا يكون في نعم جواب الالة است بر كيم وقد عاين
هذه قال الفقهاء لو قيل في جواب است بر كيم في عليك دينار نعم لزم الدنيا
قال الرضى لا منافاة بين الحكم بالكرم كما روى عن ابن عباس وكلهم بعد
القول لان ابن عباس حكم بالكرم لو كان نعم لتقريب طارها هو بعد الاستفهام
ونفي غيره الكفر لو كان لتقريب ما هو المطلوب منهم من الاثبات وفي
انه اذا كان نعم لتقريب سببه فيكون كذا الاحتمال ولو ثبت العرف لم
يقتض من عباس وجعل خصته بايجاب النفي ولا يكون الالة النفي سوار
عن الاستفهام اذ مع الاستفهام وسواء كان النفي مقصودا او يكون
في الازالة كما في الاستفهام لتقريب وانما صرح بالاختصاص في
دون قوله ان ما ذكره في نظيره اعلتي كما عرفت في قوله
في الجواب على الجواب في الالة الا بايجاب النفي وقوله بعد الاثبات نظيره
في الازالة الا في الجواب على الجواب في الالة الا بايجاب النفي وقوله بعد الاثبات
لا يثبت في الجواب على الجواب في الالة الا بايجاب النفي وقوله بعد الاثبات
وذكر بعضهم ان كذا في الجواب على الجواب في الالة الا بايجاب النفي وقوله بعد الاثبات
في الجواب على الجواب في الالة الا بايجاب النفي وقوله بعد الاثبات
في الجواب على الجواب في الالة الا بايجاب النفي وقوله بعد الاثبات
في الجواب على الجواب في الالة الا بايجاب النفي وقوله بعد الاثبات
في الجواب على الجواب في الالة الا بايجاب النفي وقوله بعد الاثبات

١٢٤

الراويين للعرب ووف الزيادة أي ووف لها اختصاص بالزيادة
 حيث لا يميز دونهما إلا أنها لا يكون إلا زيادة الالم تتم ووف فالان الحرف
 لا بد له من الوضع للمنى وتسمى ووف الفصل أيضا لأنها تفصل بحرف باله
 معنى ابد او قبل لأنه يتوصل إلى الفائدة معنوية كأن كيد من وأكبا وولا
 وان للمنى او لفظية من زيادة فضاة او افاة وزن او سجع الى غير
 ذلك ولولا فائدة في زيادة لما زيدت في كلام البلقاء كما الكلام المعجول
 حكم بزيادة ما لأنها بحيث لو حذف ما فات اصل المعنى ولا معنى وضعت
 بخلاف ان والفاظ التوكيد فانها لو حذف فات المعنى المدحوع هي له وان
 بقيت اصل معنى الكلام ان ولم يتبين اهل هي ان الشبهة او النافية
 عن المتكلمة والاحتمال قائم وان يحتمل ان يكون هي المحققة والاف
 الناجبة وان يكون المفردة وبيان التسهيل في بيان الناجبة
 حيث قال في بحث ان الناجبة وقد نيز اذ ان لو حذف ما يحتمل ان يكون
 الناجبة المصدرية وكون الحرف اولى بالزيادة من جعلها سنية واولا
 ومنه والى واللام في القوة الفاعلة بين ان الناجبة والناجبة
 وقد علمت ان الناجبة هي التي هي من الحارة هي عن الفعل
 تترجح الناجبة والاف من الناجبة وسئل عن ان الناجبة فان
 لم تعد واما الناجبة لانها لا تميز فواحدة من العامل من الفعل
 وهي المدحوع على ما لم يكن بد من فعله وانما هي من الناجبة
 انزاد معه ما وان كانت ما عن الفعل فيجب ان لا تجعل واحدة مع فقلت
 ليس بسئل الفعل الذي يتصل بين ما ومعمول او ايهما بطلان
 على التبع انبات وهي في تلك الصورة وقد شاع بالنفسد ربه والاول

والاول مع الموصولة يشتمل الوقت والكسبة في انظر ما ان جلس
القاضي وكذا وقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وكذا بنبراد بعد الامس و
النسبة نحو الا ان قام بنبراد وكذا ما ان جلس جلت و ان لم يكن
افى الصحاح ان ان قد يكون صلة نحو فلما ان جاء البشير وقد يكون زينة
كقولهم انك والهم ان لا يذهب بهم الهوى لا يذهب بهم الهوى فحضر الواقع بعد كذا
متقابلا للزيادة وجه خفي وظاهر من بيان موضع اخر كزيادة ان لم يذكره
فاحفظ وبين لو الوقت الحالم والى بين القسم ولو شعر بان القسم يكون
مفعوما ولو مفعولا او كانه اعتمد على لزوم صدرة القسم وجعل سببه
الاعتماد على القسم مع لو كالا مع غيره او واث الشرا وكذا ان لو فت
قد نزل مع الانكار نحو انا انيه وقت زبادة الن مع الكاف
نحو اني اني ووقع اذا او متي واي واي وان سخطا اي ذوات
شرا والاول انما كانت بصرفه عن الشرا وبصير نصافي كونه
مفلقا بالحق وليس في معنى ما مفيدة للعلوم حتى ان يكون زبادة الن للعلوم
نوع العلوم في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا
بعد اني وفضل حروف لا في حروف في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا
كما اني و زبادة ما بعد الن مع الن المقولة لا في معنى كذا
لكن ليس بكان كذا وكذا و زبادة ما بعد حروف الجر وحدها كذا وكذا
بعد ما لا كذا كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا
نحو لا سيما زبادة من غير انهم ونحو ما انكم تظنون وفي الكفا في قسم
سورة يوسف في بيان قوله تعالى ومن قبل ما فرطتم في يوسف من حبه
هذا القسم كونه ما زبادة اي من قبل فرطتم ولا مع الواو بعد اني المع

واما التكذيب اى لا يكون اولم يكن وازيد عندك ام عمر وفضل
هل يستقيم المعادل بم المصداق الا ما شذ وجنص ذلك بالهجرة وانما
اذا ما وقع واقف كان و اوس كان يفي من حصايف الهجرة ودخلها
على هذه الاوقاف الثلاثة وعدم دخولها عليها المراد بالقاء اعلم من العاقل
والجرائية كما يفهم من الرضى وقيد في بحث ووقا العطف للهجرة الا ان
على الثلاثة يكونا لا لا كما رقا لا شذلة الثلاثة يصح ان يكون من قبل تصديق
زيد او هو اخوك فيه بالفصل بينها وبينه على ان ايرادها الموصلة
دون هل متعلق بقوله نقول جمل في قوة نقل الهجرة في هذه المواضع
دون هل و اعلم ان للهجرة حصايف اوقات المص وهي
تدخل على النفي فتور الم تغرب قال الرضى الهجرة اذا دخلت
على النفي فهي لا تكون النكار النفي انبأنا يقول الا ان
اى حيا انما طلب على الاقرار وانما لا يجزى ولا يقال ان
ام اعلم انه من غير محى هل نقول الم هل عندك عمر و و ايراد
محى الموهوم بعد اسم السبق من ذلك الموهوم في كلامه
او يقال ان جواب من قال بانه زيد و ايراد جواب
زيد او ايراد جواب من قال بانه زيد ولا يقال هل لا يقال هل لا
ما ذكره الا ان لا يقع هل من قبل من كذا في قوله ولا لا يقال
هل ايراد في حقه على ما قاله فقال ازيد ج ا ب ان قال زيد
قال لا يقال بل اعلم ان قال المصداق ا ب ك
ليس في الاشياء كذا في الاشياء كذا في الاشياء ولا
يقال ان جواب كذا بل الم جواب من النفي ج ب

بعده لا يجاب كذا بل جزء الا احل الا الاحل ودور الباء
على خبر مبتدأ بعد ما كونه زيدا لم يكتف بها بمنع النفي ودور الفاء و
الواو ونعم على ما في قول المص والهجرة اعم من غيرها ونظر وحل الا اعم من
وجه تكلف ووقف الشرط اى ووقف تقيد بتعليق امر ا ب
بانه ولو واما ومفترضا بما يقب الميم الاول باء وجعل اما من الحروف
بما قبل ان اصلهما قلب الهمزة وجعل مقبلا بضمها اما
لما صدر الكلام ولذا لا يتقدم الحاء على الشرط وفيه دلالة على ان الحكم
في الحاء والشرط قيد والا لما كان في تقدم الحاء بطلان صدارة الم
فوق لصداقتها في جملة وفيه نظر تام فانه يجب وضوح الاستقبال
وانه دخل على الاخر في شال المسئلة ولو عكس اى لماضي وان دخل
على المستقبل لم يطبقكم في كثير من الامور لعنتم وعبرة النجاة ان
لا لا يتقدم الا على الاول ولا يتقدم الا على الاول ولا يتقدم الا على الاول
بنوهم انه النفي الامر بفتح النفي والاول كقولك في خوف
نفي وكذا لا يتم اقاؤه كونه لا شذ في قوله الاول وانما
على انها لا تكون الا لا يمكن من التيقن ومن قولهم هذا
انه قال مناه ذلك لانه من حان العبارة او من العبارة فليق
شذ في قوله لا لا يتقدم الا على الاول ولا يتقدم الا على الاول
وذلك لان الاشياء لا يمكن ان تكون الا لا يتقدم الا على الاول
سبب وان كان له سبب و ذلك لان الاشياء لا يمكن ان تكون الا لا يتقدم الا على الاول
السبب في الاشياء و ذلك لان الاشياء لا يمكن ان تكون الا لا يتقدم الا على الاول
ان الاشياء لا يمكن ان تكون الا لا يتقدم الا على الاول

٢٢١

لا اشتغال بل اشتغال الاول لا اشتغال الثاني لان السبب يدل على
اشتغال كل سبب واما اجزاء المحققين في اشتغال في غير ان من قولهم
اشتغال الثاني في الواقع لا اشتغال الاول لان السبب يدل على
اشتغال الاول لا يعني ولا يضمن يخرج لان الاشكال انه البتة
كيف دلل على انه اشتغال الثاني لا اشتغال الاول واشتغال السبب
لا يصير سببا لا اشتغال السبب هو ان يكون السبب عام فلم يتفصل عنه
يرفع الاشكال فالوجه ما ذكرناه فان قلت كون لولا لا اشتغال الثاني
لا اشتغال الاول لا يبعد فلهذا لو كان فيها الهبة الا ان يفسد
فان لا اشتغال الاول لا اشتغال الثاني قلت اجب عنه بان
ما دللنا عليه من ان لا اشتغال الاول لا اشتغال الثاني لان
لا اشتغال لازم على اشتغال اللزوم وما رتبنا فافهم ان
الاشغال في العلوم والاشغال في العلوم والاشغال في العلوم
الاول من قولهم ان الاشغال في العلوم والاشغال في العلوم
الاول من قولهم ان الاشغال في العلوم والاشغال في العلوم
لا يقال كون اشتغال الثاني لا اشتغال الاول لان
قول لا يبين ان اشتغال الثاني لا اشتغال الاول لان
ما ذكرناه في قولهم ان الاشغال في العلوم والاشغال في العلوم
فانه لا يبعد ان عدم الاشغال لا اشتغال لعدم الاشغال لان
الموقوف به غير متعلق في الاشغال لان الاشغال لا يفسد
بغيره وان كان اشتغال الثاني لا اشتغال الاول لان
لو قيل لا لازم الوجود في جميع الاشغال في جميع الاشغال

ذلك ان يكون الشرط ما يستبعد استلزامه لذلك الجواب ويكون
تقيده نسب واليقين يستلزم ذلك الجواب فيلزم استلزامه
وجود ذلك الجواب على كل تقدير لانك حكم انه لازم للشرط
الذي تقيده او لا يستلزم الجواب فيكون الجواب لازما للشرط
والتقيده فيلزم وجوده اذ التقيضان لا يرفعان هذا الجواب
ولما قلنا في قوله بالقبول هذا الاشغال لا يخص قصد الاستمرار بل
يكتفي بقصد ان هذا الجواب لازم على كل تقدير كما نقول انه كان فيجبني
الا انه عدوى اعطى الفاعل ان يدل على انه الجواب لازم الاجزاء الان
في نفس قصد الاستمرار ويلزم ان التمثل لقطا او تقديره اما ان فيلزم
خلقا في السبب ما وجوه قد يكونه حمدا سميته واما لو فيلزم فعلين لان
السبب هو الذي فيه فعليتان خلافا للترخيبي والعقلية الجوابه
اما الجواب من قولهم ان الاشغال في العلوم والاشغال في العلوم
الاول من قولهم ان الاشغال في العلوم والاشغال في العلوم
لا يقال كون اشتغال الثاني لا اشتغال الاول لان
قول لا يبين ان اشتغال الثاني لا اشتغال الاول لان
ما ذكرناه في قولهم ان الاشغال في العلوم والاشغال في العلوم
فانه لا يبعد ان عدم الاشغال لا اشتغال لعدم الاشغال لان
الموقوف به غير متعلق في الاشغال لان الاشغال لا يفسد
بغيره وان كان اشتغال الثاني لا اشتغال الاول لان
لو قيل لا لازم الوجود في جميع الاشغال في جميع الاشغال

٢٢٩

وانما اختيرت لظفت بالذكر لانه الاكثر لكونه عوضا عن فعل لولا
هو الماضي ليكون عوضا عن الفعل كالموضع عن لفظ الفعل
المحذوف فان معناه وجد له عوضا بدلالة ان او ليكون الفعل
كالموضع عما فاته المفسر من صورة الفعل وانما قال كالموضع لان الوضوح
لا يكون الا للموضحة لا يتعلق به امر آخر وهذا هو سند الكلام وانما قال
موضع مطلق لانه الاحق بالموضع اما لا قيل ان الاصل في الخبر الاخر
واما لان صيغة الماضي مستغنى عنه بدلالة لوع المضي واورده عليه
يؤد لو انك متعلق واجاب عنه الرضي بان لوفيه ليست شرطية
بل حرف مصدرى كان وفيه انه ايضا يطلب الفعل كان فيض في محل
موضع المشتق الا ان يقال لم لم يلزم العوض في غير موضع
ولم يجعل ابن مالك الفعل ملتزما للورد والكم في شرط المربوب ومن
احاط به في موضع اخر حاد محذوف ليس بشيء لان الفعل شرط للموضع
بشيء من شرطه فيكون شرطه هو الموضع وان كان الخبر جازيا
جاء في موضع آخر في قوله اي تنفذ في الفعل وليس المراد انما يقال
الوجوب كما يتبادر في الجحى واذا تقدم القسم دل الكلام مرفوع مستند
للقسم اي قسم لم ينفذ شي وانما يكون ملغاة منصرفا في فعل عليهم
نفسه على الطريقة وهو ليس كما سبها قسم من قسمين فيجوز ان
التقدم في القول حتى كان ماله واذا تقدم القسم في اول الكلام
ومنهم من جعل الكلام بمعنى الكلام وجعل التقديم في اول الكلام وخل
في الكلام لا يمين الا بالاول في الكلام على الشرط وهذا هو الصحيح
ان ولو جعل لولا وسما الشرط في الكلام في الرضي والمال في الشرط

دلم قيل عليها لزمه الماضي اي الشرط او القسم والاول اقرب لنظا
في ضرب او معنى كذا لم يضرب وكان الجواب للقسم لنظا لامع فيبرعي
فيه شرطه بط جواب القسم دون جزاء الشرط وانما قلنا ان الجواب
ليس جواب القسم من لان جواب الكلام المقيد بالشرط او من البيان
ان القسم كناية المقيد بالشرط فالجواب معنى مجموع الشرط والجزاء لكن ينبغي
ان يربط جواب القسم في مجرد جزاء الشرط فالجواب معنى جزاء الشرط ولذا
استغنى الشرط عن تقدير الجزاء ويكون الماضي في جواب القسم المتعارف بما
بالشرط الذي مع ان وما تضمن معناه بمعنى المستقبل فن قال الجواب
للقسم لنظا وكليهما معنى فلهذا قال لنظا بعد عن المقصود وظاهر بيان
الشرط ان كون الجواب للقسم دون الشرط في الاكثر وربما يجعل
جواب الشرط لكن صرح الرضي بان ذلك يخص بالشروع مع ذلك قيل
في الشرط ان كان المقدم صادقا اهم في نهار القنيط للشخص ياديا مثل
واما ان يستغنى او لا في الاكثر فيكون الجواب في الشرط او في القسم
لما تقدم الشرط وجب ان يعقب الشرط ومع ذلك جاز ان يعقب القسم
والان ياتي في قوله واغنية جاز ان يعقبه وان ياتي به او ان يعقب القسم
والان ياتي به ان يكون المراد جاز ان يعقب الشرط ويأتي كما توجه غير
واما من ان رتب لانه صرح به الرضي في جواب اعتبار الشرط اما
الذي يجعل مجموع القسم والجواب جزاء او بان ياتي القسم ويجعل الجواب
جواب الشرط فانما كان في الشرط لانه لا ياتي بالجزاء والفاء
التقدم في الشرط وسبقه في الاول ان القسم في الشرط في الجواب
القسم في الاول وجعل في جواب الشرط ولا مانع من القول بان

٢٢

بعد ما وكل ذلك بسنن فان توهم دخول هو في الكلمة في قوله نون كنز
دخول ان في انك ولو ش واما في اشارة قوله هو في الشرط ان ولو
لو واما في ادخال والاخراج فما لا يقبله الوهم فقل ان عن عقل فاصل
فتقول نون ساكنة جنس شجر نون التاكيد ايضا فتقوله تنبع الا
الاخرى في المدح والثناء في البناء ولذا لم يحذف منه فاض وفتح مع
سواء حكاية تنوعا في المدح ويخرج نون التاكيد فانه لا تنبع حكاية الاخرى
بل هي مسكن الاخرى ويحذف لاجل السكون كما في اخرين واخرين او وكذا
كما في اخرين فتقوله لان التاكيد الفعل لم يرد توضيح وبيان فرق معنوي بين
وبين الخفية وهذا قلنا ضعف ما في الشرط ان لا يخرج للتحقيق
للتمكن والتكثير والوضوح عطف على التمكن او التكثير غير ظاهر
لان الوضوح ليس من تنوين كالتمكن والتكثير وكما في المثالين والسرور
الا ان كان من الوضوح وبقدرة في التمكن والتكثير فضاف فيكون
المتكبر وهو لا فائدة من ذلك في الشرط عطف على القاعدة المراد
بالتكثير كونه منصرفا وفي حكم المنصرف يشتمل تنوين غير المنصرف ضرورة
او التماسا بقال الرفع وقبل تنوين التكثير في الشرط واما الفعل فتقول
صحة بدل لك لان وجهه ان ساكنة وفتا ووجهه ان يكون الصياح
مخصوصا للذبح ووجهه الصياح بالذبح لا بالذبح لانها لا تكون
تنوين واحد للممكن والتكثير معا فيكون تنوين واحد للممكن فاذكر
مخصص بالتكثير به الكلام وتنوين الوضوح يكون مخصصا عن التماسا بالبيع
ان حين اذ كان في حذف المضاف ليس ووجهه ان يكون مخصصا
فاما ما تنوين المضافين ما يخرج الجمع بالالف والباء في قوله

بالواو زيد على علامة الجمع وهو نون تحذف الاضافة جعل الجمع بالالف
والفاء في مقابلة ما ينشأ من ذلك وعند جاء رانه ان تنوين التمكن
وذلك لانه لا يجوز تعلم من جميع المؤنث غير منصرف ولا يعترف بالتا
في جمع المؤنث وتقول ان في علامة الجمع وليست المحقق الثاني فلا تؤثر
في منع الصرف ولا يصح مدبر ما فيه للتاين لان وجوده التاين يمنع
من تقديره تاء اخرى والا لاجتماع علامتا تانين فلا يكون عرفات وجوده
لتنوين فيه علامة انه ليس للتمكن وكذا اعتمد من يقول عرفات بل تنوين
ممكن بغيره في النصب والجر وكذا اعتمد من يقول عرفات بلا تنوين بالفتح
بعضه والاشهر في عرفات بقاء التنوين والكسر وقال بعضهم
فيه من منع الغنخ وتنوين التثنية ما يلحق افعال البيات والمصارع
الماضي في حرف الاطلاق وهو مودة حاصل من اشباع حركات الروي
المعكرونة في قوله تنوين في وهو ما يلحق الروي في قوله تنوين
عن الوضوح في قوله تنوين في قوله تنوين في قوله تنوين في قوله تنوين
بالنوع الخفية تنوين الفاعل لا تنوين المفعول في قوله تنوين في قوله تنوين
قال الرفع من تنوين التثنية لانه ليس في التثنية في قوله تنوين في قوله تنوين
تنوين التثنية في قوله تنوين في قوله تنوين في قوله تنوين في قوله تنوين
الذاتية في قوله تنوين في قوله تنوين في قوله تنوين في قوله تنوين
قالوا ولا قبل ان هذا التنوين ليس هو تنوين التثنية في قوله تنوين في قوله تنوين
اسماء التثنية في قوله تنوين في قوله تنوين في قوله تنوين في قوله تنوين
لم يوصف في قوله تنوين في قوله تنوين في قوله تنوين في قوله تنوين
في قوله تنوين في قوله تنوين في قوله تنوين في قوله تنوين في قوله تنوين

شاح قلت كذا سائر المراد بغير قائل وكذا في أي التنوين وظاهر
أنه أي تنوين والمراد وجوب الحذف من العلم موصوفاً بـ ابن مضافاً
حكم وفي بعض النسخ أف والمراد بالعلم أعظم الكثرة والقبول وهم يقول
أبو بكر بن محمد ما تنوين وهذا الحكم منقوض بـ يزيد الظرف ابن عمر حيث
لا يحذف تنوين زيد فالصواب العلم الموصوف بـ ابن غير منقول
مضافاً إلى علم أف هذا إذا لم يسم شيء مع التنوين حتى لو جعل التنوين
جوازاً لهم لا يصح حذف والمراد بـ ابن الابن والابنة لا البنت أيضاً
لا يجب الحذف مع البنت بل في وجهان أحدهما عدم الحذف وفلان
وفلانة وفضل وطار واتي وفيه حكم العلم فيقال فضل بن فضل وطار بن
طار واتي بن اتي وفي بن زيد والمراد الوصف النحوي فلا
يؤثر في بن عمر وجعل كذا في التنوين كذا في الفاعل ابن مضافاً
ابن وفي كذا الحذف في ضرورة الشك كقول ابن مضافاً
كما يحذف من غير العلم زيد مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً
فالقبلة غير مستقب ولا ذكر الكرامة لا في فعل ابن مضافاً ابن مضافاً
حاصل كذا في الحذف عن المشقة كحذف ابن مضافاً ابن مضافاً
أي الأصل وقيل مضافاً أي كذا في أصل الموضع ابن مضافاً ابن مضافاً
أنها تحذف ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً
فأما مع الالف كسوة كاستبد كتحقق ابن مضافاً ابن مضافاً
في الألف ولم يرد باللام ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً
في المتن المصنوع ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً
هذا يقتضي وتقدم جميع الكل عبادة التسمية في بن كذا في الأصل

والمضارع التالي أداة طلب وقلت في النفي الأول والنفي قليلاً
ليكون في خبر قوله محص ولا يتفرض به الاختصاص والفكرة في النفي لما
المضارع بالفعل المضارع ممنوعة وكيف لا وقد جعل ابن مضافاً ابن مضافاً
قال ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً
لم قال كسوة ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً
الاهل ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً
جاء المثلث القسم وشرع قال التركيب منه باب ابن مضافاً ابن مضافاً
ضعيفة والأول ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً
في الموصوف بـ ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً
تحت ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً
جاء ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً
من غير لزوم ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً
بالجائزة الحذف كذا في ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً
وهم ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً
وحيثما يدخل التثنية كقوله ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً
من غير ما تم قوله من يفتقن منهم فليس من ابن مضافاً ابن مضافاً
الشرط من غير ضرورة قوله ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً
اضطراراً ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً
أن كسوة ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً
المضارع ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً
على البناء ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً ابن مضافاً

المؤنث ومن قال عدما قبل الف التثنية والف الفصيل ما قبل النون
لان الالف ليس حائزا احضا فخرت طر يقا بينا ونقول
انت او العرب في التثنية وجمع المؤنث اضر بان واضر بان ولا تبال
لالتقاء الساكنين كما كانت تخاف من عنة في اضر بان واضر بان لانها
اخف وحذف الالف فيهما متغذرا لان التثنية في التثنية واجتماع
النونات في جمع المؤنث فجعل النون فيهما بمنزلة الجاء لانه لا يشغل الكسرة
بجملها بخلاف جمع المذكور والمخاطبة فلم يجعل كلمة واحدة وعدا
ولا تدخلها الحنفية للزوم التثنية الساكنين بغير حدة خلافا لليونانية
فيما يجوز في حال الوقف او يرفع التثنية الساكنين بتحريك النون
بالكسر ويحذف قوله ثا ولا يتعاقبان بالتحقيق على قراءة ابن دكر
وجعل السهيل والرضى الكوفيين مع يونس فان قلت يزداد
التثنية في اضر بان في نون الحنفية مع الوقاية واضر بان ثا
بالفتح الحنفية في نون ثا فان قلت مع يونس في الوقاية واضر بان ثا
لان التثنية بغير لاد في ثا اي التثنية في غير ثا فان قلت في ثا
الح النون المستندة للاخترا من الشدة فيها والالف التثنية
بيان الوقوع على مذهب الجمهور ولا يكون الاخر غيرهما مع الضم البارز
هو واو الياء وباء المخاطبة كالتفصيل من الكلمة وفي حكم كذا في ثا
مع الالف في الاخر اذا اخرها ما سطر مدة لاقت كلمة متصلة مع كذا الما
في ثا مع كذا كذا مع الكلمة المستندة او كذا مع كذا مع كذا مع كذا
المتصلة فلا يمكن ان يكون في ثا واو الياء في ثا ان يكون في ثا
في ثا او يكون في ثا غيرهما او لا يكون في ثا غيرهما في ثا

وبهذا اظهر وجه سماع اضر بان واضر بان دون اضر بان واضر بان
والثا دون غفرا عن مقصوده فحملوا قوله فان لم يكن اشارة الى
ما يكون فيه ضمير مستتر فقط والمراد بكونه كالتفصيل انه كالجزم في الكلمة
قصار وواو اغزون في حكم حرف علة في الوسط فلما لا يسقط في الامر
العلم في غير الاخر لم يسقط في اغزون واذا ثبت فتح لان ما قبل النون
متحركة في الواو ثبت في من ثرين رعاية لظروا من قوله ومن
ثا قبل من ثرين واغزون دون اغزون بحذف الواو كافي اغزا لانه
سقط كونه النون كالتفصيل ترون كما قبل ترون والقوم وثرين كما قبل
من ثرين واغزون لا اغزون واغزون كما قال اغزون الكفار واغزون
كما قبل اغزون الكفار وبهذا اندفع ما اعترض به الرضى ان يكون النون
كالتفصيل لا يوجب بقاء المدة في الواحد لان واو الجمع ايضا كالتفصيل
ولا ينبغي بعد المدة في المتصل الف التثنية لانه في ثا المدة
في اغزون نحو لا يعلو بها الاغزون في ثا المدة في ثا المدة في ثا
يقال في اغزون في ثا في ثا في ثا في ثا في ثا في ثا في ثا في ثا
اذا استعمل الكلام الاغزون فقلنا لم يحذف الواو لانه لا يوجب حذفها
فاذا صار اغزون لم يحذف فيها ايضا والمخففة تحذف الساكنين
ولا يتعاقبان في ثا فان لم يحذف الساكنين لم يحذف المدة لان المراد
سكان في اولها النون في ثا ان المحذف الساكنين لا يكون الا بالاول
ولا يجرى كالثنين وفي الوقف كما تحذف النون في ثا ما حذف بالجر
الحذف كقاف النون فانه لا يرد ما حذف لا جلا اذا سقط بالوقف
يقال في ثا في ثا في ثا في ثا في ثا في ثا في ثا في ثا في ثا

من الحكم السابق ومن حسن خاتمة الكتاب ختمه بالالف كما فتح
 به الهى كما انفت علينا بفتح الف فى هذا الكتاب وانتم
 فتمتكم باتمامه على وجه الصواب والتمتت فيه بالابد ولا يحصى
 فضل الخطاب وفننا بشكر يكون به حفظ للعقيد والمجد به فزير الخلال
 واجعلوا افعالكم تقاب ومقتضيات حسن الباب وموجبا لخير من
 الثواب ومردا له لمن اقتدى به من العلماء والطلاب واجعلوا
 لشفاعتهم دون النعمى صمة يوم الحساب الهى ليس فى الاستغفار مع
 الا ان لم يكن تحت معذرة فلم اكتب فيه الاما وبنية كما يقضى المطر الهى
 السحاب اللامع جعله غنشا مبتلا لعارف كما مك فى قلوب الاما
 انياب المطر الازلي والخصر فيما هو اطلب من التراب الهى ارض
 البجلة فيقال وهذه زراعت فريتهاب واجب مسلكه وبقيل خراج

فصل فى ختم الوسا لفظ بعد المركبات والياء لفظ
 صلوات الله على سيدنا محمد وآله
 اللهم وصلى على النبي وآله وسلم
 افقح راي وبرايع
 تم الكتاب بكون
 الملك الو
 باب

صاحب هذا
 من الكتاب
 بنى عليه

